

٢١٧٤

ع ١٠٠

٢٢٠٤

(عمدة الناظر على الأشباه والنظائر)، تأليف أبي

السعود، محمد بن محمد - ٩٨٢ هـ. كتبه محمد عبيد

البياري سنة ١٣٠٠ هـ.

ج ٣ (٣١٢ ق) ٢٣ س ١٧٢٥ اسم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، أوراقها منفرطة

الاعلام ٢٨٨:٧ الأزهرية ٢٠٩:٢

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- النسخ ج- تاريخ النسخ د- حاشية

أبي السعود على الأشباه والنظائر

١٢٤١

الحزب الثالث من حاشية
العلاقة أبي السموه على
الاسبوع والتفصيل القوي
لأن خيم الحنف
تقريباً لله

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٤٠٤ - ف - ١٤٤١
العنوان: (عمدة الناظر على المصنفات والنظام)
المؤلف: أبو السعود محمد بن محمد - ٩٨٢ هـ
تاريخ التدوين: ١٤٤٠ هـ
اسم الناشر: محمد عبيد الله بن علي
عدد الأوراق: (٢٨) - ١٤٤ هـ
ملاحظات: - - - - -
- - - - -

1957

مطل
كتاب الوكالة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
قال في خزائن الأكل لو قال عبد وكلني
مولاي بخصوصتك في نفسي وقام البيعة جاز ولو وكله بخصوصة
في شيء فقال أنا أقيم البيعة أن موكله عزله قبلت بيعة
تتمه فقد اشترى الثمن حسب القافة الوكيل ليسلم
المبيع ثم أجاز الموكل أن يخرج الوكيل عن العهدة ولا يشترى من
الوكيل الرد بالعيب على الوكيل بالبيع وإن وصل الثمن
على الموكل ولو ادعى البائع رضى الأمر لا يمن على الأمر لأنه لا يجري
بينهما عقد ولا يحلف الوكيل لأنه يدعى رضى الغير كذا ذكره
البيهقي معنى بالخلاصة قال وفي الأصل الوكيل يقتضى الدين
إذا ذهب الدين من الضم أو إبراء أو إرضاء به لا يجوز بخلاف
الوكيل بالبيع ولو أخذ به كفيلا جاز ثم اعلم أن من شروط
الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف وهذا قول أبي يوسف
ومحمد أما على قول أبي حنيفة فالشرط أن يكون التوكيل حاصلا
بما يملكه الوكيل فاما كون الموكل مالكا للتصرف فليس بشرط
حتى يجوز عنه توكيل المسلم الذي بشره الخمر والخنزير
وتوكيل المحرم أو إكراه بيع الصيد أو ما ذكره الفاضل
في تنوير الأذهان الأصل أن الموكل إذا قيد
أو قال في المحيط إذا شرط الموكل في البيع على الوكيل شرطا
ينظر أن كان مفيدا فافهم من كل وجه يجب على الوكيل
مراعاة شرطه أكده بالبيع أولا وإن كان شرطا
لا يفيد ولا ينفعه بل ينصه لا يجب عليه مراعاة
وإن أكده بالبيع وإن كان شرطا مفيدا

نافعا

نافعا من وجهه من أمان وجهه إن أكده بالبيع يجب مراعاته
وإن لم يؤكده بالبيع لا يجب مراعاته لأنه متى أكده
بالبيع دل على إرادة وجوده مثال الأول بعه بخيار
فباع بغير خيار لا يجوز فإن شرط الخيار نافع مفيد
من كل وجه لا يمن لا يزيل ملكه للحال فيجب على الوكيل
مراعاته ومثال الثاني لو قال بيع هذا العبد بنسيئة
أو قال لا تبع إلا بنسيئة فباعه بالنقد جاز لأن هذا
شرط غير مفيد لأن البيع بالنسيئة يضره وبالنقد ينفعه
فلم يجب عليه مراعاته ومثال الثالث ادفع بشهود
أو بحفنة فلا بد دفع بغير ذلك لم يضمن وإن قال لا تدفع
إلا بشهود أو بحفنة فلا بد فقضاء بغير شهود أو بغير
حفنة فلا بد يضمن كما في الوكيل بالبيع قالوا هذا
إذا كان رجلا رفيع القدر يحتشم الناس محالفته
وإن كان وضيع القدر لا يهين محالفاً لأنه شرط شرط
لا يفيد فلا يجب على المأمور مراعاته وإن أكده بالبيع كما لو
قال لا تبع إلا باللف أو لا تبع إلا بالنسيئة فباع بالعين
أو بالنقد جاز لأنه غير مفيد أصلا أهوه يحصل زيادة
أيضاح لما ذكره المصنف ونقل البيهقي عن
الاسيحي أبي علي الطحاوي ما نصه والأصل أن المطلق يجري
على إطلاقه حتى يخصه عرف أو شرط والمقيد يراعى فيه
فيه إلا فيما لا يفيد اعتبارا أهوه فإن كان مفيدا أي
من كل وجه حموي اعتبر مطلقا ينع سواء أكده بالبيع
أو لا حموي وإن كان نافعا من وجهه كما لو قال بعه في سوق

مسألة لأنه لا يبرأ

كذا فباع في غير ذلك السوق جاز لان هذا شرط قد ينفعه
وقد لا ينفعه حموى فان اكد بالنيق اعتبر الشرط
وجزاؤه جزاء للشرط الاول ولهذا اقترت بالفاء وجوبا
واراد بالنيق النهي حموى بعه بخياع فباع بغير
لم ينفذ لانه مفيد اي من كل وجه ووجه الا فاداة
تمكنه من الفسخ بالخيار حموى بعه من فلان
فباعه من غير كذا كذا اي لم ينفذ بخلاف ما لو قال بعه
وبعه من فلان كان له ان يبيعه من غيره والفرق
كما في الخائنة ان قوله وبعه من فلان يبيعه
مشروط بخلاف قوله بعه من فلان فانه قيد فيه فيبيع
ان لا يجوز بيعه من غير بما لو قال لا يبيع الا من فلان
فباع من غير لا يجوز وفي المبسوط الوكيل بالبيع من
فلان لا يبيع من غير لان المقصود الثمن وانما رعي
بكونه في ذمة من سماه لان الناس يتفاوتون
في ملاة الذم فلا يجوز بيعه من غير من سماه كذا ذكر
الحموى ومما في المبسوط من تحليله بان المقصود الثمن
الذي يفيد ان ما ذكره من عدم جواز بيعه من غير
من سماه محمول على انه امم بالبيع منه نسبية
قال وفي النزاهة بعه من فلان فباعه من غير
جاز وفي الكافي لا يجوز قال ابن الشحنة في ثم الوهبانية
واذا تأملت فيما ذكره من الاصل رايت ان من قال
بالجواز في بعه من فلان فباع لغيره راي ان هذا
مفيد من وجه فقط ولم يوجد التاكيد بالنيق

ومن

ومن قال لا يجوز بيعه من غير رآه مفيدا من كل وجه اه
واعلم ان العلامة البيهقي نقل عن الولوالجية انه
اذا قال له بعه من فلان فباعه من غير لم يجوز لان المقصود
تحصيل الثمن والناس يتفاوتون فيه فكان مفيدا اه
وفي خزائن الاكابر ان يبيعه من فلان فباعه منه
ومن غير جاز عند ابن حنيفة ظاهرا وفي المشرع
امم ان يبيع من فلان بثمن دين فباعه من آخر بثمن
دين لا يجوز لان الذم مما تتفاوت في الملاة وفي
الولوالجية قال لا يجوز مع عدي هذا بالنقد فله بيه بالنقد
والنسبية هكذا ذكر في العيون وكذا لو قال بعه من
فلان فباعه من غير جاز لان قوله بالنقد ومن فلان
مشروط ان البيهقي تضمنه نظيره ما سبق من ان
الشرط يراعى اذا كان مفيدا ما لو قال للمودع لا تحفظ الا
في هذه الدار يجب مراعاة شرطه حتى لو مضى في دار
اخرى بغير مخالفا لان الدور مما تتفاوت في احرز
والمنصين فكان تعيين الدار شرطا مفيدا ولو قال
احفظ في هذا البيت ولم يؤكد بالنيق لا يجب عليه مراعاته
لان هذا شرط مفيد من وجه ضار من وجه وان اكد
بالنيق يجب مراعاته والا فلا ولو قال احفظ في هذا الصندوق
لم يجب عليه مراعاة شرطه وان اكد بالنيق لا تعيين
الصندوق ما لا يفيد كذا في ثم الفاضل تنوير الاذهان
معنى بالمحيط الرضوي ومن هذا النوع اي ما
كان فيه القيد مفيدا من كل وجه اكد بالنيق او لا يبي

بعض بكفيل الخ في قاض خات قال بعض من فلان بكفيل
فباع بعض بكفيل لم يجز وكذا لو قال بعض وخذ كفيل او قال
بعض وخذ رهنا لا يجوز الا كذلك ولو قال الوكيل لم يأمرني
بذلك كان القول قول الأمر لان الأمر يستند من قبله او
وفي البرازية قال امرتك بعينه هذا الثمن فالقول قوله كذا
ذكره البيهقي بعض برهين وبعض نسبية الخ قال العلامة
سري الدين الظاهر انها صيغة واحدة قيد فيها البيع بقيد
كونه نسبية وكونه برهين وانما لم ينفذ اذا باعه نقدا لان
ما أمر به نفع من كل وجه لان بالرهن يأمن التوى وبالنسبية
يزيد الثمن فاذا باعه نقدا فأت زباده الثمن بخلاف
ما اذا اقتصر على قيد النسبية فان القيد نافع من وجه وهو
زيادة الثمن دون وجه وهو احتمال التوى ولم يؤكد بالنفي
وما كان كذلك لا يلزم فيه القيد كما قرره اه وبه سقط
ما قيل الظاهر ان صواب العبارة بعض نقدا فباعه نسبية بدليل
قوله خلاف بعض نسبية له بعض نقدا حموي بتصرف
وبعض نسبية فباعه نقدا كذا في غالب النسخ وهو خلاف
المنقول والظاهر انه سبق قلم والصواب بعض وانتقد ليس له
بعض نسبية كما في مينة المفتحة ثم رايت في نسخة اسقاط
قوله نسبية فيجب اعتقاده وبديل عليه قوله
بخلاف بعض نسبية له بعض نقدا وفي خزانة الاكل
قال بعض نقدا الى اهل فباعه بدراهم حالة لا يجوز
في القياس وهو قول محمد وفي البرازية بعض الى
اجل فباعه بالنقد قال شمس الأئمة الاصح عدم

لجواز

لجواز اجماعا كذا ذكره البيهقي ولا يخفى ما فيه من المخالفة
لما سبق مما يقتضيه ان قوله وبعض نسبية يرتبط بقوله بعض
برهين وهي مسألة واحدة قيدت بقيد ينفذ وعليه يسقط
ما ذكره البيهقي بخلاف بعض نسبية له بعض نقدا قال
العلامة سري الدين ظاهره انه لا فرق بين ان يبيع
بالنقد بمثل ما يباع بالنسبية او لا وهو كذا لك على ما
وجه في المضمرات بان عليه الفتوى وفي العلامة وجامع
البرازي لو قال بعض الى اجل فباع نقدا قال الامام و
السرخسي الاصح انه لا يجوز بالاجماع في كافي التنوير
حموي بعض في سوق كذا فباعه في غير نقدا قال
الشيخ على الكلى هو ظاهر فيما اذا استوى السوقان
لعدم افادة التقييد اما عند التفاوت والظن عدم
النقود لظهور افادة التقييد او تفاوت الا سواق
بكثرة الرغبة وقتلتها من شاهد معلوم حموي بتصرف
لا تبع الا في سوق كذا لا في لا تنفع المخالفة لانه مفيد من
وجه دون وجه واكد بالبيهقي ونظير بعض بشهود
فباعه ولم يشهد جان ولو قال لا تبعه الا بشهود فباع
ولم يشهد لا يجوز لان الا بشهاد شرط مفيد من وجه
غير مفيد من وجه فانه ينفذ اذا وجد المشتري البيع ولا
ينفعه اذا لم يجد وكذا لك ينفذ اذا لم يغب الشهود
او لم يموتوا ولا ينفعه اذا غابوا او ماتوا فيلزم الوكيل
الشرط مع اكد بالنفي والا لا يلزمه احوما ذكره الفاضل في
شره تنوير الادب هان تفتحة زعم الوكيل الا شاهد

وكذب الموكل فيه فالقول للوكيل لدعواه الخروج عن
المهمة كذا في البراءة وفيه الاشارة قد يفيد اذا لم يفيد
الشهود وكانوا عدولا وقد لا يفيد فاذا اكد بالتبني يلزم الوكيل
رعايته والا لا عمل بالشرهين كما يرى فلا مخالفة
مع النهي الا في قوله لا تتبع الا بالنسبة لعدم الفائدة لانه
لو باع نسبة كان للمشتري ان يجعل الثمن فيمنه نقدا
وليس للتابع الا امتناع عن قبوله فلا يفيد تقييده
كذا في الولو الجية يرى وقوله فلا مخالفة مع النهي اي لا
يملك المخالفة مع النهي بحيث اذا خالف يضمن هذا هو
المراد وفي قوله لا تنسب حتى تقبض الثمن قال في
الوجيز ثم اجماع مع الكيس رفع اليه عبدا واملا للبيع ورهاه
عن التسليم بعد البيع حتى يقبض الثمن قال في هذا النهي
باطل وقيل ابو حنيفة معه وقال ابو يوسف يصح حتى لو سلم
بضمن الثمن ان هلك والا له ان يضمنه وكذا لو باع ثم
رهاه عن التسليم هو كان على المم ان يضمنه على خلاف
حموي باختصار فله المخالفة اي في مسئلة لا تتبع الا
نسبة ولا تسلم حتى تقبض الثمن يرى بخلاف لا تتبع حتى
تقبض الا في فلا يجوز المخالفة قال في الحاشية ولو وكل
بالبيع ثم رهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع قبل قبض
الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من
المشتري ثم يبيع حموي وذكر البيهقي في شرح قول المم لا تتبع حتى
تقبض ما نصه يعني قال الا من للمأمر حين رفع اليه العبد بعه
ولا تدفعه حتى تقبض منه قبل البيع لخالف وباعه قبل
قبض

قبض الثمن بطل البيع ولا يجوز حتى يقبض الثمن من المشتري
والا فالبيع باطل كما في الصغير هو مقتضاها انه يقبض
الثمن بعود البيع صحيحا ولا يتوقف صحته على استرداد المبيع
وقد منع عن الحموي ما يخالف ذلك لان التسليم من
الحقوق ان هذا لتقليل جوار المخالفة في قوله لا تسلم حتى تقبض
الثمن لا على لقوله لا تتبع حتى تقبض الثمن كما هو ظن حموي
الوكيل يملك الموقوف كالتا فذا اخبرني لانه بعض ما وطر به فيملكه
كما يملك كله لكن لا يخرج به عن الوكالة وهذا معنى قوله ولا يبيعها
اي ولا يبيئ العقد الموقوف الوكالة لانها لا تبطل الا باطلها
او بانتهائها وابطالها بالعزل وانتهائها بانحصيل ما وكل به ولم
يوجد واحد منها اما العزل فظن واما الا مثقال فلان المقصود
من العقود احكامها لا ذواتها والموقوف لا يفيد حكمه فلم
يحصل الا مثقال فاذا لم يحصل الا مثقال بقوله على وكالاته
ولهذا يملك فسخه قبل الا جازم لاث الوكالة ما دامت قائمة
فالوكيل قائم مقام الموكل وذلك كما لو وكل رجلا ان يزوجه
امراة غائبة وقبل عنها فضولي ثم نقض العقد قبل اجازتها
صح نقضه لقيامه مقام الموكل ثم لا يشترط لصحة نقض
الوكيل حضور موكله ولا حضور المرأة الغائبة بخلاف الشروط
له الخيار حيث لا يمكن نقض البيع في مدة الخيار لا بحضرة
صاحبه والفرق ان العقد الموقوف في النكاح لا يظهر في
حق الغائب اصلا ولا ضرر عليه فلا يشترط حضرته
بخلاف النقض في البيع لانه تصرف في حق العيب وهو
رفع العقد لانه نافذ في حق من لا خيار له فلا بد من حضرته

كيدا بلحقه الضرر بغيره حموى بتصرف عن ثم تخيصر الجامع
 الوكيل مصدق في راسه دون رجوعه قيل وهل اذا ام
 المستأجر بالعامة يقبل قوله انه عجز ولا ذكر المم في البحر
 انه لا يقبل قوله بدون بيته ولو امر رجلا ان ينفق على
 اهله ليرجع عليه فقال الفقه وكذب الله خروا ساد
 المأموران يحلفه انه ما يعلم انه ما انفق له ذلك ولو قال
 رجل لاخر استند وانفق على امراتي كل شهر عشرون دراهم
 وقال انفقت ومدة المرأة لم يصدق على ذلك الا ان
 يكون القاطن فرض لها النفقة فم يصدق لانها اخذت
 باذن القاطن وكذا هذا في الاولاد الصغار حموى بتصرف
 واعلم ان الامر بالنسبة الى احد الممثلين المستثنيين
 من قولهم كل ما يطالب به الا انسان باجس والملازمة تكون
 الامر بارائه مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا
 الا اذا اشترط الضمان كما في التوهم من باب الرجوع في الهبة
 معناه بالظهيرية والثانية هي ما لو قال الا سير الشريك فانه
 يرجع في الممثلين المذكورتين بلا شرط رجوع مع انه
 لا يطالب بهما لا بجس ولا بملازمة ولهذا ذكر في الدرر
 المختار انهما خرجا عن الاصل الذي حكمنا به
 عن التوهم معناه بالظهيرية واعلم ان وجه ما سبق
 عن البحر من ان المستأجر لا يقبل قوله انه بدون بيته
 مع سبق صدور الامر بالعامة ظاهرا حتى لو لم يكن
 ما موردا بالعامة لا يرجع وان ثبت بالبيته انه عمر كونه
 بدون الامر من الموجه متبرعا دون رجوعه

رآه
 مطلقا
 ولو امر رجلا ان ينفق
 على اهله
 مطلقا
 لا لاخر استند
 وانفق على امراتي

في المتن

في المتن رجل دفع الى رجل الف درهم ليشتري بها عبدا فلما
 اشتراه قال الاول قد سرفت ومات العبد في بيته فطلب
 البائع منه الثمن والامر بالعبد قال للوكيل ان ياخذ من الموكل الف
 اخرى ويدفعها الى البائع لان الوكيل عامل للامر في حقه من الضمان
 يكون على من عمل له والعبد والاولف هلكا في يد الوكيل امانة
 قال الفقهاء بوليته هذا اذا عرف انه اشترى هذا العبد
 للامر بشهادة الشهود فاما اذا لم يعرف الا بقوله يكون
 مصدقا في رفع الضمان عن نفسه ولا يصدق في ايجاب الضمان
 على الامر قال في تنوير الاذهان وهذه المسئلة في التفرع
 اظهر من قول المم فلورفع اليه الف وامر ان يشتري
 عبدا فقلت وقد منا في كتاب الشركة معنى بالوكلية
 ما نصه ان كل من حكم امر لا يملك استينافه ان فيه ايجاب
 الضمان على الغير لا يصدق وان فيه دفع الضمان عن نفسه
 صدق اهـ تخالفا ويقسم الثمن اثلاثا يعني تخالفان لم
 يقع واحد منهما بيته فان اقام احد هما بيته قبلت بيته
 لان كلامهما يدعي لنفسه حقا ما لا امر فانه يدعي اخذ العبد
 واما الوكيل فانه يدعي حبسه والرجوع بالزيادة وان اقام
 البيته فالبيته بيته الوكيل لانها اكثر اثباتا لانها تثبت
 حق الرجوع بالزيادة وحق حبس العبد بالزيادة وان
 لم يكن لها بيته يتخالفان لان الوكيل
 بالشرا مع الموكل كل من عمل له البائع والمشتري
 في حق الحقوق وهما اذا اختلفا في الثمن والسلفه
 قائمه في يد البائع يتخالفان فكذا الوكيل والموكل وهذا التحالف

على وفاق القياس لانه قبل القبض واهما انكل لزم
دعوى دعوى صاحبه وان حلفا قسم العبد بينهما اثلاثا لثلاث
للموكل وثلاثة للوكيل لانه ادعى على الموكل خمسمائة وقدرى
من دعواه بميمنه والموكل ادعى على الوكيل ثلث العبد بميمنه
ثمة وقدرى الوكيل من دعواه بميمنه والشرأه قد ظهر
في ثلث العبد بالف بقول الوكيل والثلث لم يثبت فيه دعوى
كل واحد منهما في حق صاحبه فاذا تحالفا ترا دافقود
الثلث للوكيل لتقدي الزام الموكل به لانفسناخ البيع
بالتخالف فيه ويبدأ بميمنه الوكيل فيحلف على الثبات
باسمه ما اشترى بالف كما يقول الاله من قبل هذا قول ابى
يوسف اولاً وفي قوله الاله وهو قولهما يبدأ بميمنه
الأم والأه مع البداهة بميمنه الوكيل على قول الكل حمود
عن التحرير ثم اجماع الصنف بخلاف الشرأه
لمعينة اي تجارية معينة جواب سؤال مقدر تقديره لم
لا يكون القول للوكيل مع ميمنه ويلزم الموكل
العبد بالف وخمسمائة لان الوكيل مسلط على شرأه
الف وخمسمائة من جهة الاله من قبل قوله كما لو اتم بشرأه
جارية ولم يسم له ثمن ولا دفع اليه بشأه فقال الوكيل
اشترى بها بالف وانك اليوم الشرأه فالقول قول الوكيل
مع ميمنه اذا كانت تجارية قائمة فاجاب عن
ذلك بقوله بخلاف الشرأه المعينة فان الفرق بينهما
ظن وهوان الوكيل متهم في مسئلتنا فلم يقبل قوله
وفي تلك المسئلة عين منهم فيقبل قوله وهذا الجنب

على اصل وهوان كل مكان يقدر الوكيل على انشاء ما اجره
به فلا تهمته في احبائه وكل مكان لا يقدر فيه على
انشاء ما اجره به تمكنت التهمة في جهم وفي مسئلتنا
لا يقدر الوكيل على انشاء ما اجره به وهو الشرأه
بالف وخمسمائة فاذا تقدر الاله انشاء تمكنت
التهمة وفي تلك المسئلة ان كان الوكيل صادقا فلا
اشكال في عدم التهمة وان كان كاذبا فبتصديقه
البائع اياه يصير كأنه انشاء العقد الاله وهو
يقدر على انشاء العقد في الحال لان اجارية قائمة
فاندفعت التهمة عنه لو كانت هالكة كانت وزان
مسئلتنا بجماع البحر عن انشاء العقد فيها حمود
بقليل حذف لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم
الموكل كالوكالة بالخصومة اذا ثبت من المطلوب يطلب
المدعى فلا يملك عزله لما فيه من ابطال حق الغير قال
في الفصول وهذا اذا علم الوكيل بالوكالة وان لم
يعلم بها فله عزله على كل حال فقيدها بالطلب لانه لو
وكيله بلا طلب يملك عزله سواء كان الختم حاضرا
او غائبا وقيدها بكون التوكيل من المطلوب لانه لو
وكله الطالب فله عزله نفسه عند غيبة المطلوب
وكالوكالة التي يتضمنها عقد الرهن وما قاله بعض
المشايع من ان الزوج اذا وكل وكيله بطلاق زوجته
بالتماسها ثم غاب لا يملك عزله لتعلق حقها به فضعيف
بل له عزله لان المرأة لا حق لها في الطلاق كذا في

بلغنا

المجمع لابن ملك قال العلامة قاسم في حواشيه زياد
 في التعليل ولان الزوج غير مجبور على الطلاق وعلى الوكيل
 به وانما جعله وكيلًا باختياره فيملك عزله كما في سائر
 الوكالات حموي والخمير في الوكيل بشرائه معين الخاي
 انحصر ما ذكر من عدم صحة عزل الوكيل نفسه لابعلم موكله
 في الوكيل بشرائه معين وفي الوكيل بالمضومة حموي وفي
 البرازية وكله بشرائه عبد بهينه فخرج الوكيل من عنده
 واشهد انه يشتري لنفسه او وكل آخر يشتري له واشترى
 فهو الاول وانما يملك الشراء لنفسه عند عزله نفسه
 ولا يملك ذلك عند غيبة الامر الا اذا اشترا ما
 وكل به او جلا في جنس ما وكل به او اقول ويجوز
 من ذلك المأمور بشراء نفسه قال في خزائن الاكل
 رجل قال لعبد اشتري لي نفسك من مولاك بالف ففعل
 بنظر ان قال لمولاه بعث نفسه بالف فباعه وقبل
 العبد فهو حرو عليه الف ولم يصير مثلاً لموكله
 حتى يبيعه الى الاخر كما ذكره البيهقي لا
 يجب الوكيل اذا امتنع من فعل ما وكل به
 من عتق عبده او تديع او طلاق زوجته لانه
 غير واجب عليه كما في المنتقطات بيهقي اذا وكله في
 دفع عين الخ قال بعض الفضلاء قد عجز عن هذا
 في شرحه على الكنت بقوله ومن احكامه انه لا يجب عليه في
 فعل ما وكل به الا في رد وريعة بان قال ادفع هذا
 النوب الى فلان الخ وعلم الى المحيط وهذا هو الظن

لان



لان ما هنا صادق بما اذا دفع له عين القضاء دينه فينا في
 ما سينكره بعد اسطر بقوله وقضاء دين فلان الخ كما
 ذكره الحموي اذا وكله في دفع عين وغاب الخ وجهه
 انه من باب دفع الامة الى اهلها وهو قادر فيجوز عليه
 حموي وقوله انه من باب دفع الامة الى اهلها في قول المم
 والمفصوب والامة مائة سواء لان كونها امانة بالنسبة
 للوكيل وان كانت مضومة على الموكل وانظر هل يخرج
 الموكل عن عهدة ضمانها بمجرد الدفع للوكيل او لا
 الا اذا وصلت للمالك لم اسم والظن الثاني الا اذا كان
 من جانب المالك في استردادها فحتم يبرأ الفاعب
 من ضمانها بمجرد الدفع له وفيما اذا وكله ببيع
 الرهن الضمير البارز للمتضمن والمستتر للراهن
 ووجه الجرح خشية ان ينوي حق المرتين وهل قيد
 الغيبة المعتبرة المعطوف عليه معتبر في المعطوف او ليس
 معتبرا قيل الظن الاول لان الموكل بغيبته صار معتبرا على
 الوكيل فيقتصر بامتناع الوكيل عن الفعل لو لم يجب عليه
 حموي بطلب المدعي متعلق بالمضومة والوكيل من جانب
 المدعي ووجه جبر الوكيل فيها تعلق حق الغير وهو المدعي
 بالوكالة اذ لو لم يجب بعد غيبة الموكل لتقرر المدعي غاية
 الضرر مع تعلق حقه بالوكالة حموي وقوله والوكيل
 من جانب المدعي عليه في تحمل نصب على الحال والتقدير واما حال
 ان الوكيل من جانب المدعي عليه فسقط ما عساه يتوهم من
 ان قوله والوكيل الخ بالجرح عطفًا على ما قبله من قوله

بالمقصومة لا يجزى الوكيل بالاعتاق والتدبير والكتابة
 اخذ في الخاتبة رجل قال لغيره ادفع هذا الثوب الى فلان واعتق
 عبدي هذا ودير عبدي هذا وكانت عبدي هذا فقبل الوكيل
 ذلك وعاب الموكل في آء هؤلاء وطلبوا منه ذلك لا يجزى
 منه الا في دفع الثوب فان الثوب يحتمل ان يكون ملك
 فلان فيومر بالدفع اليه واختلف المشايخ في التوكيل
 بالطلاق بطلب المنة واختار شمس الاثمة انه لا حق
 للمنة في طلب الطلاق والتوكيل به وهو الاعتاق
 والتدبير سواء حموي يتصرف وطلاق فلانة قال
 في تلخيص الكبرى هذا الوكيل يمكن التوكيل في
 الطلاق يسأل المنة اما لو كان بسواها ففقه اختلاف
 المشايخ وقال الطه في اختلاف المتأخرين وقال
 شمس الاثمة السرخسي الصبي له يصح عزله يري
 وقضاء دين فلان محلف لما كفي به قاري الهداية فانه سئل
 هل يجزى الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان
 الموكل مال تحت يده وكيلا وامتنع الوكيل من اعطائه سواء
 كان الموكل حاضرا او غائبا فاجاب — انما يجزى على دفع
 ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل
 بدفع الدين او كان كفيل به والا فلا يجزى حموي
 ولا يجزى الوكيل بغير اجر على تقاض الثمن اخذ في الخاتبة
 الوكيل بالبيع اذا باع وامتنع عن استيفاء الثمن والتقاضي
 لا يجزى ذلك ولكن يقال وكل باستيفاء الثمن فان
 كان الوكيل بالبيع وكيلا باجرا كالبيع والسماز ونحوها

خ وبالعاق اخذ

يجزى

يجزى الاستيفاء وكذا المضارب اذا باع مال المضاربة
 وفي المال بيع يجزى على التقاض واستيفاء الثمن وان لم يكن في
 المال بيع يقال له وكل رب المال بالاستيفاء اهـ وذكر الم
 في الفقه الثالث فيما اختلف فيه الوكيل والوصي انه لو استأجر
 الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم فحنت والا اهر وفي
 ثم المجمع لابن الصيا وما الذي يبيع بالاجر كالبيع و
 السمسار فيجعل كاجرة صحيحة بحكم العادة ويجب على
 التقاض والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله كالمضارب
 اذا كان ربح ولو ضمن العاق لرب المال هذا الدين لم يجز لانه
 امين حموي فان قلت ما سبق عن الخاتبة من قوله ولكن
 يقال وكل بالاستيفاء الثمن يشكلكما هو مصرح به من
 ان الوكيل لا يوكل الا بادن او تعميم قلت ليس المراد من قوله
 وكل انه مطلق التوكيل بل خصوص توكيل الموكل بديل على ذلك
 نصريحه بقوله في آخر عبارة ما يقال له وكل رب المال
 بالاستيفاء فانه دفع الا شكالا لان توكيل رب المال ليس
 بتوكيل حقيقة لان الوكيل من يعمل لغيره وهو هنا عامل
 لنفسه فكان في معنى احواله وانما يحيل الموكل
 اي يقال له احل الموكل على المشتري يري ولا يجزى
 الوكيل بدين موكله قيل يشتمل بالطلاق عن ما وكل ببيعه و
 الدين الذي في ذمته للموكل سواء كان سابقا على الوكالة
 او متأخرا وقوله الا ان ضمن مختص بالاول ونحوه والظمان
 المراد الاول بخصوصه ولم يبين وجه عدم الجس اهـ قوله
 ليس المراد واحد منهما بل المراد لا يجزى بدين على موكله

لم يجز

كما لو وكل رجل رجلا بقبض كل حق على الناس وبأن يحاسب
عنه ثم ان شخصا ادعى قبل الموكل ما لا والموكل غائب
فاقر الوكيل عند القاضي انه وكله واكف المال واحضر الختم
شهودا على الموكل لا يكون له حبس الوكيل لان الحبس جزاء
الظلم ولم يظهر من ظلم الوكيل اذ ليس في الشهادة امر بآداء
المال ولا ضمان للوكيل على موكله فاذا لم يجب على الوكيل
أو المال من مال الموكل بامر موكله ولا بال ضمان عن الموكل
لا يكون الوكيل ظالما بالامتناع عن آداء المال فلا يحبس كما
في الحائنة وفيه شهادة لصحة جواب قارى الهداية الذي تقدم
قريبا موى لا يوكل الوكيل الا باذن او تميم نقوض قيل
هل المراد عدم الجواز اي عدم احل او عدم الصحة فان اريد
الاول لم ينافى ما سبأى عن قريب وان اريد الثاني
نافى فيه ويستتقف على الآتي بغير قوله الوكيل اذا وكل بغير اذن
او تميم واجاز ما فعل وكيله نقد وجه المناقضة ان الموقوف
قسم من المبيع موى او تميم نقوض كما صنع ما شئت
فانه يجوز واذا وكل الوكيل يكون الثاني وكيل الموكل الاول
لا وكيل الوكيل في لومات الوكيل الاول او من او
ارتد او لحق بدار الحرب لا ينعزل الوكيل الثاني ولو مات الموكل
الاول او ارتد او لحق بدار الحرب ينعزل الوكيل ولو عزل
الوكيل الاول الثاني جاز عزله لان الموكل الاول رضى بصنع
الوكيل الاول وعزل الثاني من صنع الاول بغير عن قاض
خان الا الوكيل بقبض الدين او مخالفة لما في جامع
العقوبات من الفصل الرابع والثلاثين من ان الوكيل

في الوكيلان

يقبض

يقبض الدين لا يوكل غيره لتفاوت الناس في القبض اهو يمكن
التوفيق بان يحمل ما في جامع الفصولين على ما اذا وكل
بالقبض من ليس في عياله كما في القبضة وكل بقبض دينه فوكل
الوكيل فقبضه وهلك في يده فان كان الوكيل الثاني من عيال
الاول لا يرجع الثاني على احد والابرجع على المديون بدية حموى
له ان يوكل من في عياله بدونهما فيمر بالدفع اليه حتى
لو هلك في يد الثاني يهلك عارب الدين كما في منية المفتي
وكذا الوديعة كما في خزائن الاكل بيري كما في الضحية
الحائنة نعم عبا رتها رجل وكل عليه بشراء الضحية فوكل الوكيل
غيره ثم وثم فاشترى الآخرة يكون موقوفا على آجائه الاول ان
اجاز جاز والا فلا والوكيل يدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم
ورفع الاول جاز ولا يتوقف اهرقلت يحتاج الى الفرق
فلينظر حموى الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله
او قال في الحائنة رجل عليه الف لرجل فامر المديون
رجلان بقبض الطالب الا الف لثمة عليه وقال المأمور
فضبت فصدقه الآخرة وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور
على الآخرة كما لو وكيل بشراء العينة اذا قال اشترى بت وفتدت الثمن
من مال نفسه وصدقه الموكل واكثر البايع لا يرجع الوكيل
على الموكل فاذا اقام المأمور بينة على فقضاء الدين قبلت
بينته ويرجع المأمور على الآخرة ويبرأ عن دين الطالب حموى
اذا باع وكيل الادب لابنه او بغيره اذا وكل الادب ببيع
عين من اعيان ماله من ابنه ففعل الوكيل عند غيبة الاب لم
يجز لان كلام الفرد لا يكون عقدا كما في باب البيع والشراء

وكان ينبغي في الأب كذا لك الا انا جاوزنا في حق الأب لانا جعلناه
اذنا للصبي ويصير الصبي بآثما ومشترا بآثما واذا جعل اذنا
يكون العقد قائما باثنين وهذا الطريق معدوم في حق وكيله
فلا يجوز الا اذا كان الأب حاضرا فيقول الوكيل بعث هذا العبد
من ابنك بكذا فيقول الأب استسنت كذا في الولو الجية ومنه
يظهر ما في نقل الملم من الخلل حموي ولعل وجه الخلل ان ما ذكره
الملم من عدم اجواز في جانب الوكيل يشتمل على ما اذا كان الأب حاضرا
وليس كذا لك وعلل البيهقي ما ذكره الملم من عدم جواز بيع
وكيل الأب لابنه بقوله لان وكيل الأب لا عليك التعريف في مال
ابن موكله لان وكالة مختصة بالأب قال وليس ما في خزانة
الآله كل من ذلك قال ولوباع الوكيل العبد من ابن الأمراء
مكاتبه او عبده المأذون وعليه دين جازاه وفيما اذا باع
احد الآله بنين من الآله خريجه بخلاف وكيله لانه لو كان له ابان
فباع الآله مال احدهما من الآله خريجه بمعلوم مما لا يتفان
الناس فيه وهما صغيران جازا لبيع ولو وكل الأب وكيله واحدا
فباع الوكيل مال احدهما من الآله خريجه بغير والفرق هو ان الأب
لو باع ما كان كل واحد منهما من الآله خريجه او من نفسه يجوز فكذا اذا
باع مال احدهما من الآله خريجه بخلاف الوكيل لان الأب في التوكيل نائب
عنهما فصار كما هما كانا بالغين فوكلا رجلا واحدا با لبيع والشراء
ففعل ذلك الوكيل لم يجز كذا ها هنا حموي عن الولو الجية قال ومنه
يظهر ما في نقل الملم من الاخلال والايحار البالغ جدا لا الغاراه
اما الايجاز فلهذا الاخلال لان ظاهرا عبا في حق ان يقولوا احدا لا بينين بالوجه
فاعمل وليس كذا لك مخالف في مجلس باب استسنت بمائة دينار وعروض

جازه

جازه ان يرجع عليه بالالف بخلاف الوكيل بالشراء بالف اذا
اشترى بمائة دينار وعروض لا يلزم الموطن فيه والفرق ان
شراء الوكيل بشرائه حقيقة والشراء بمائة دينار وعروض
عنه الشراء بالف درهم اما هنا ليس بشرائه بل بطريق التخليص
وقدر في بالتخليص بالف فيلزم الالف حموي فانه اذا
اشترى بالشراء لزم الالف المسمى والفرق بين هذا وبين الوكيل
بالشراء اذا اشترى بالشراء ان شرأه الوكيل شرأه حقيقة والشراء
بالشراء من الف عنه الشراء بالف فخالف اما الموطن اما هنا
فليس بشرائه بل هو بطريق التخليص وقدر في بالتخلص بالف
فيلزم الالف كمن امر رجلا ان يفتي من دينه الف فاقضى
اكثر يرجع عليه بقدر الالف فكذا هنا وكذا اذا قال له الاسير
اشترى في بالف فاشترى بمائة دينار وعروض جازوله
ان يرجع عليه بالالف الحما ذكره في ثم تنوير الآله ذهات
وظلغ نفسك يقتصر كقولك امك بيديك لانه
تمليك وليس بتوكيل فان الانسان لا يكون وكيل
في حق نفسه ولا رسولا كما في خزانة الاكل وكذا الوقال لامة
وكذلك بطلاقك يقتصر على المجلس لانه تفويض وفي
خزانة الاكل وكل عبده ان يعق نفسه جاز كما اذا وكل
امراة ان تطلق نفسها وليس للمولى نهيه ومن لم يدام في
المجلس اما اذا قام العبد من المجلس خريج الالف من
يد فليس له ان يعق نفسه كذا ذكره البيهقي الا اذا
قال ان شئت قيل هذا هو المذهب ولا يظهر اقتضاء هذه
الرواية الا يقتصر على المجلس وكان السند الدليل السمع حموي

وشئت من قوله المص الا اذا قال ان شئت بفتح التاء لان
 الخطاب فيه للوكيل صرح بذلك في ثم تنوير الازهات
 حيث قال الا اذا قال انت وكيل في طلاقها انت شئت
 فيقتصر فان شاء في المجلس جاز وان قام قبل ان يشأ
 فلا وكالة له اخذوا علم ان الاء يستشهد من قوله فاذا قال
 لرجل طلقها لا يقتصر الا من قوله وطلق نفسك فلو قدم
 المص قوله الا اذا قال ان شئت على قوله وطلق نفسك
 اخذوا ان اولي لما في تأخير من ايهام خلاف المواد
 كما في الحائنة نص عبارتها رجل قال لرجل طلق امرأت
 فقد جعلت ذلك اليك يقتصر على ذلك المجلس ولي
 وكل الرجل احدى امرأتي ان تطلق صاحبها لا يقتصر
 على المجلس اذ هو تفويض كما لو قال لها طلق نفسك
 اه وضمه بعان عبا الحائنة ليس فيها هذه الاء استشاء
 الذي ذكره المص خوي يتصرف الوكيل عاملا لم يعلم
 فمضى كان عاملا لنفسه بطلت ولهذا قال في خزانة
 الادب كل امرء يبيع عبده فباعه وسلم الى المشتري ومن
 الوكيل الثمن عن المشتري فهو باطل وكذا الوكيل به او
 احتال به على نفسه بخلاف الوكيل في النكاح اذا
 ضمن المهر يبيع وفي المذمة الوكيل بقبض الثمن
 اذا كفل عن المشتري للموكل بالثمن الذي وكله بقبضه
 يجوز لان هناك المطالبة ثالثة للموكل جهة المشتري
 فيصير الوكيل بهذه الكفالة متحملا لمطالبته فوجهت على
 المشتري للموكل فيكون متحملا عن الغير للغير اخذ البيهقي

فمضى كان عاملا لنفسه اخذوا استقلا لا حتى لو وجد عمله
 لنفسه في ضمن عمله لغيره لا يتطرق له ولو وكله ببراءة نفسه
 وسيأتي ايضا في قوله التي تله هذه القولة وبطل
 توكيله الكفيل بما لا قبل السياق يقتضيه ان المراد توكيل الكفيل
 ببراءة الادصيل ليتحقق بذلك كونه عاملا لنفسه اذ برادة
 الاء صيل تستلزم برادة الكفيل اه هذه وكما يبطل توكيل
 الكفيل بما لا كذلك ينطلي كفاية الوكيل بالبيع الثمن عن المشتري
 قال في الحائنة الوكيل بالبيع اذا باع وتغل بالثمن عن
 المشتري لا يقع كفاية اه وفي البرازية ما يخالفه حيث
 قال وان باعه وكل بقبض ثمنه ومن له الوكيل صح صوي
 وما وقع في نسخ المحقق من قوله وان باعه وكله باثبات
 الفهم في وكلمه لا يبيع بل بتعيين تجريد من الصبي كما لا يخفى
 ووضح في تنوير الازهات ما ذكره المص من بطلان
 توكيل الكفيل بقوله بعها اذا وكل رب المال كفيله
 بقبض المال من المديون لا يبيع توكيله اطلاقا لو هلك
 في يده لا يملك على الموكل لان الوكيل من يعمل لغيره ولو
 صححنا هذا صار عاملا لنفسه في ابراء ذمته فان قدم
 الركن ولان قبول قوله لازم للتوكالة كونه امينا ولو
 صححنا هذا لا يقبل كونه مبرا لنفسه فيقدم بانعدام
 لازمه اخذوا ان يقال ما ذكره المحقق من مخالفة البرازية
 للحائنة فيه نظر اذ عبارتها ضمن الوكيل الثمن لا يبيع وان
 باعه وكل بقبض ثمنه ومن له الوكيل صح اه فلا
 مخالفة بل العبارتان على حد سواء فان ما في الحائنة هو

ما صدر به في البرازية من قوله ضمن الوكيل اي ضمن الوكيل بالبيع
 الثمن لا يبيع ولا يعكز عليه ما ذكره البرازي اخرا في قوله وان
 باعه ووكيل يقبض ثمنه اذ لانها مسألة اخرى غير
 مسألة الخائبة لان الكفيل في مسألة الخائبة هو الوكيل
 بالبيع وفي مسألة البرازية غير اذ لم يكن هو الوكيل
 بالبيع بل الوكيل يقبض الثمن هو الذي ضمن فلهذا
 بطلت الكفالة في مسألة الخائبة تكون الوكيل بالبيع هو
 الذي تكفل بالثمن بخلاف مسألة البرازية فان الوكيل
 بالبيع لم يضمن الثمن وانما الذي ضمنه هو الوكيل يقبض
 الثمن فوضع الفرق وانتفتت المخالفة الى ادعائها المحنة
 واحكام اصل ان الوكيل يقبض الثمن يصح ضمانه كما صرح به
 في البرازية بخلاف الوكيل بالبيع حيث لا تصح كفالته كما صرح
 به في الخائبة ومثلهما في البرازية في الذخيرة حيث قال
 الوكيل يقبض الثمن اذ اكفل عن المشتري للموكل بالثمن
 الذي وكل يقبضه يجوز ان ما قدمناه في بيان معنى بالبيير
 الا في مسألة ما اذا وكل المديون ببراءة نفسه بغير من
 قال لغريمه ابراء نفسك من الدين او هب نفسك الدين
 او حملها منه ففعل برى لان هذا التقويض لا يؤدي الى انتفاء
 باعتباره لاحتاج الى القبول لان الابرار اسقاط وهبة
 الدين ممن عليه الدين ابراء والتحليل من الفاظ الابرار وكذا
 لو قال المديون ابرئني مما لك علي من الدين او هب لي او حملني
 منه فقال ذاك اليك ففعل ما سأل له سال منه ابراء بغير
 عوض ورب الدين انما يستقبل بالابرار اذ كان بغير عوض وقال

مطل
 اذ لم يضمن الثمن يصح
 ضمانه بخلاف الوكيل بالبيع
 حيث لا تصح كفالته

مطل
 قال لغريمه ابراء نفسك من الدين
 او هب نفسك الدين او حملها
 منه ففعل برى لان هذا التقويض
 لا يؤدي الى انتفاء باعتباره

يعق

بعض مشتاجنا هذا في عرفهم اما في عرفنا يجب ان لا يبرأ
 سواء ابتدأ رب الدين بالتقويض او فرض عقب سؤال المديون
 لان قوله ابرئ نفسك اي بلا داه وكذا قوله ذاك اليك اي
 ياداه المال لان الابرار تارة يكون بالاسقاط وتارة بالاستيفاء
 فلا يسقط الدين بالشك سوى عن التحبص الجامع للماردني وذكر
 البيري غل وجهد التعليل لقول الملم الا في مسألة ما اذا وكل
 المديون ببراءة نفسه اخذ ما نصه ولهذا لا يفتقد المجلس ويصح
 عزله واذا ابرأ نفسه برى وعلمه في الذخيرة بانه وان كان
 عاملا لنفسه بتقريع ذمته فهو عامل لرب الدين باسقاط دينه
 وشرط الوكالة كونه عاملا لغريم لا كونه غير عامل لنفسه كما في مينة
 المفتة وفي شئ التحبص اخلط علمه بان الموكل يملك ذلك
 بنفسه فيصح تقويضه الى غيره ولا يؤدي الى التفتاد فان
 الابرار يتم بالواحد ولا يحتاج فيه الى القبول وان كان برئ بالبراد
 اه وفي الذخيرة وذكر شيخ الاسلام في شئ كتاب المأذون
 انه لا يبيع واذا ابرأ نفسه لا يبرأ اه ثم نقل عن خزانة الاكل
 انه اذا قال ابرأ نفسك ففعل هو قال وكذا لو قال الغريم
 ابرئني او هب لي او حملني منه فقال رب الدين ذاك اليك
 ففعل قال ولو قال العبد اعتقني فقال ذاك اليك فاعتق
 نفسه صح قال ولو ان رجلا له على رجل مال وبه كفيل
 فوكل احد هما ان يبرئ صاحبه او هب او يحمله ففعل صح
 اه وفيما رجل امر عبده ان يكاتب نفسه لم يصح قال البيري
 ولم ار الفرق ولذا لا يقتصر على المجلس على الصحة
 التوكيل ببراءة نفسه وقوله ويصح عن له عطف على النفي لا المنع

مطل
 امر عبده ان يكاتب نفسه
 نفسه لم يصح

فهو علة ثابتة حموى وقوله ولذا لا يقتصر على المجلس الذي في
شجرة شيتا وكذا لا يقتيد بالمجلس والمعنى واحد وان
كان عاملا لنفسه واصل بقوله فانه صحيح والاولى قبل ان
الواصل للرجال حموى بخلاف ما اذا وكله بقبض الدين
من نفسه اخ في اخاينة رجل له على رجل دين فوكل المديون بقبض
الدين من نفسه او عبده لا يصح توكيله ولو وكله المديون
بإبراء نفسه عن الدين صح توكيله ولا يقتصر على المجلس حموى
لم يصح كذا في البرازية للتضاد في التسليم والتسليم فلا
يفقد به الواحد كما في البيع واخوانته من الاخوان والكتابة
يسرى عن الخلط كما في الخلاصة عبارتها وفي الأصل
لو اشترى بدنانير عزم ثم نقد بدنانير الموكل فالشراء للوكيل
وصح للموكل بدنانيره للتقدي ثم قال بعد كلام والوكيل يبيع
الدنانير اذا امسك الدنانير وباع دنانيره لا يصح اه ومنه
يعلم ما في كلام المصنف في اخاينة لو دفع الى رجل دينارا
وامر ان يبيعه فباع المأمور دينارا من عند نفسه وامسك
دينارا الاصل لنفسه قال ابو يوسف لا يجوز ولو دفع الى رجل
دينارا يشتري به له ثوبا فاشترى بدينارا من عند نفسه جاز
شواؤه للأمر ويكون الدينار له وكذا اذا رفع الى رجل
دينارا ليقتضه عزمه بالقبض من مال نفسه وامسك
الدينار لنفسه جاز حموى وقوله ومنه يعلم ما في كلام
المصنف يظهر وجهه الثالثة الوكيل بالشراء اذا امسك
المدفوع ونقد من مال نفسه في عمده الفتاوى دفع لعينه
دينارا يشتري له به شيئا فاشترى بدينارا نفسه

وامسك ذلك جاز لانه لم يتعين هذا الدينار ثمن بل الثمن
يجب بالعقد في الذمة فلو دفع دينارا بغير صارت ذلك في ذمته
فبعد ذلك اخذ دينارا بدينار له عليه كذا ذكره البيهقي
وهما في الخلاصة ايض وعبارتها ولو اشترى ما
امسك ثم اتفق الدراهم بعد ما اشترى للأمر ثم نقد
البائع غيرهما جاز ولو امر ان يقف ديناره بهذا الدينار
فقط من مال نفسه وامسك الدينار جاز حموى
وقيد الثالثة فيها بما اذا كانت المال قائما قبل يفيد
بمفهومه انه لو اشترى بالمدفوع اليه شيئا لنفسه ثم اشترى
بمال نفسه المأمور بشيئا للموكل لا يجوز ولا يفيد على الموكل
وقضيت نفوذه على نفسه ويكون ضامنا مال الموكل
يبقى مالوك المدفوع عليه التقديب مثليا او قيميا
فاشترى به لنفسه وكان المدفوع باقيا في يده من اشترى
منه هل للموكل المطالبة بعينه ام بغير الوكيل المثل
او القيمة محل تأمل والظاهر الاول فتدبر حموى الخامسة
الوكيل باعطاء الزكاة اذا امسكه ونصدق بماله ناويا الرجوع
اخر كما في الفتية يعطاه دراهم لينصدق بها عن
زكاته فتصدق المأمور بدراهم نفسه بخبره اذا تصدق
على نية الرجوع كالقيم والوجه كذا في تنوير الازهار
وتقييد المصنف بقوله اذا امسكه يشير الى ما
نقله البيهقي عن خزانة الاكل حيث قال دفع اليه عشقة
لينصدق بها فانفقها على نفسه ثم اخذ عشقة
من ماله فتصدق بها ضمن العشقة اه

فأول الرجوع أي نأول جعل الذي قبضه من الموكل عوضاً
 ما تصدق به من مال نفسه السادسة بعد قوله
 السادسة بيان نسخة المم ولعل السادسة ما ذكره قاله
 خان في فتاواه وهو رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم وأمر
 أن يتصدق بها فامسكها الوكيل وتصدق بعشرة دراهم
 من عنده جاز استحساناً وتكون العشرة بعشرة حموى
 وأقول هذه الصورتان في الخامسة التي تقدمت بالمرء إلى
 القينة بناء على أن قوله نأول الرجوع قيد في السادسة
 أي على ما هو الظاهر وأما ترك التصريح به لظهوره لأنه إذا لم ينو
 الرجوع يكون متصدقاً بماله نفسه فلا يرجع أبرا
 الوكيل بالبيع المشتري أو قيد الوكيل بالبيع لأن الوكيل
 يقبض الثمن من المشتري لا يبيع أبرا أو المشتري عن الثمن
 كما في أحابته وفيها والوكيل بالأمر جازم إذا أبرا المستأجر عن
 الآجر أو وهبه أن أبرا عن البعض أو وهبه له البعض
 والآجر دين جاز أجماعاً وان أبرا عن الكل أو وهبه لكل
 أن كان الآجر ديناً لا يبيع في قول أبي يوسف خرافة في قوله
 أولاً وهو قولهما يبيع اعتباراً بفعل الموكل ولا تبطل الآجر
 وإن كان الآجر ديناً لا يبيع حتى يقبل المستأجر وإذا قبل
 بطلت الإجارة لأن الآجر بمنزلة المبيع والمشتري إذا وهب
 المبيع قبل القبض بطل البيع أهو ولم يتغير حكمه ما إذا هبط
 عنه كل الأجر أو بعضه فليست حموى والمراد من الدين ما لا
 يتهين بالتعيين وهي النقود وبالعين ما يتعين بالتعيين
 وفي العروض صح عند أبي حنيفة أطلق المؤلف وظاهر

الحمادية تعييده بما إذا كان الثمن ديناً حيث قال واجمعوا أنه لو كانت
 عيناً فوهبه الوكيل من المشتري قبل القبض لا يبيع هبته وكذلك
 لو كان الثمن من النقود فقبضه ثم وهبه من المشتري لا
 يبيع كذا ذكره البيهقي وأما حط الكل فغير صحيح وذلك لأن
 الحط يلحق بأصل العقد كالزيادة والتخافه يستلزم صحة
 البيع بغير ثمن وهو باطل لأن الثمن ركن في البيع حموى
 وما خرج عن قوله حموى التوكيل بكل ما يعقده بنفسه قال
 في الجمع ويجوز الوكالة بكل عقد يجوز للموكل مباشرة وقال في الهداية
 كل عقد جاز أن يعقده الإنسان بنفسه جاز له أن يوكل به
 غيره والأمر في صورة الوجه كذلك فإنه كما يجوز للوكيل أن
 يشتري مال اليتيم بنفسه عند ظهور النفع يجوز أن يوكل
 فيه غيره فيشتريه الوكيل ولم يقولوا كل ما يعقده الإنسان
 بنفسه جاز أن يكون وكلاً فيه حتى يتم ما ذكره من خروج مسألة
 الوجه وأورد على الأصل الذي ذكره أنه ليس بمضطر ولا
 منعكس أما الطرد فيرد عليه الذي يملك بيع المثل بنفسه
 ولا يملك توكيل المسلم بذلك وعلى العكس المسلم لا يجوز له بيع
 الخمر واختياره شراءها ويجوز له أن يوكل الذي يملك بذلك
 على مذهب الإمام أبي حنيفة وأورد عليه الوكيل فإن مباشرة
 جائزة فيما وكل فيه ولا يجوز أن يوكل غيره فيه والمستقرض
 يجوز له أن يباشره المستقرض ولا يجوز أن يوكل غيره فيه
 وجعل في البيانية القاعدة كناية فقال معنى قول
 صاحب الهداية أن يعقده الإنسان بنفسه أي على
 سبيل الاستبداد واختاره عن توكيل الوكيل

مطلق
 كل عقد جاز أن يعقده الإنسان
 بنفسه جاز له أن يوكل به غيره

اذالم يأتون له الموكل فانه لا يجوز لانه لا يتصرف فيما وكل به
 مستنيدا هذا كله مطروحا ولا ينعكس ثم قال ولا يرد على
 طرد الكيل الذي لانه يملك بيع الغير بنفسه ولا يملك قو كيل
 المسلم بذلك لانه متى علم اقتراب الخمر وكان ذلك امرا
 عاجزا في الوكيل والعوارض لا تقدر في القواعد اه وفي
 معبر المفتي يشكك قولهم انه يصح ان يوكل كل بكل ما يعقله
 بنفسه انه لا يجوز لو كمل الادب ان يزوجه بنته السفيرة
 باقل من مهر مثلها كما في الفتية اقول لا اشكال
 فانه لم يوكله بان يزوجه باقل من مهر مثلها وانما وكله
 بتزويجها فزوجه باقل من مهر مثلها وانما وكله بتزويجها
 كما هو صريح عبارة الفتية فتأمل حموي الوبي فان لم
 ان يشتري مال اليتيم او الوبي بالرفع فاعل خرج اقول
 فيه ان مسئلة الوبي لم تدخل في الاصل الذي ذكره حتى يخرج
 عنه فان الشراء فيها لم يقع من وكيل الوبي وانما وقع
 من الوبي بطريق الوكالة عن الغير قال الامام
 المحبوبي في فروع الوبي اذا امر انسان بان يشتري
 له من اليتيم فاشترى لا يجوز ولو اشترى لنفسه
 جاز والغرض انه اذا اشترى لنفسه فموقوف
 العقد من جانب اليتيم راجعة اليه ومن جانب الامر
 كذلك فيؤدي الى المصالحات بخلاف نفسه انتهى
 وهذا الفرق مبني على اصل وهو ان يملك تصرفا
 بالاصالة او بالولاية العامة يملك تمليك اعتبارا
 بتعليك الا عيان وشرطه ان لا يؤدي ذلك التقويين

لأنه

مطلق
 الوبي اذا امره بشئ
 بان لا يشتري له من اليتيم

الى القضاء والتساق وهو ان يجعل المفوض اليه متوليا طرقي
 امر يحتاج فيه الى الاجاب والقبول كما دلت
 المال بالمال فانه يؤدي الخان يصير الواحد مسلما ومتسلما
 قاضيا ومقتضيا وهذا تناقض في الاحكام الشرعية
 حموي عن اجماع الكبار للامام محمد وما سبق عن
 فروع المحبوبي من قوله بخلاف نفسه اي بخلاف
 ما اذا اشترى الوبي مال اليتيم لنفسه والنفع
 ظاهر اي واحمال ان النفع ظاهر الامر اذا
 فيه الفعل بزمان كبيع هذا غدا ففعل المأمور بعد
 عند جاز اي نفذ وفي خزائن الامم لو قال
 بع عبدي اليوم او طلق امرأتي اليوم ففعل عند اجاز
 اذا كان وكيله في اليوم والخدم الموكان بعه غدا
 وطلقها غدا لم ينع اليوم وفيها لو وكله غدا بعثقه
 فاعتقه اليوم لم يجز اما لو وكله ان يعتقه
 اليوم فاعتقه غدا يجوز استحسانا لا قياسا ولو وكل
 رجلا ببيع عبده غدا فهو وكيل له غدا وبعد الغد
 فانه لا ينعزل بعه الغدا اه وفي فاعنه خان قال
 بع عبدي اليوم او اشترى لي عبد اليوم او اعتق عبدي
 اليوم ففعل ذلك غدا فيه روايتان بعضهم قال
 الصحيح ان الوكالة لا تنق بعد اليوم وقال بعضهم تنق
 ولو كان اليوم للتفجيل لا لتوقيت الوكالة باليوم الا اذا
 دل الدليل عليه وفي الخلاصة عن الصغري اذا وكل رجلا
 وكالة معلقة بالشروط ثم عزل قبل وجود الشرط عند

ابي يوسف لا يبيع وعند محمد يبيع وعليه الفتوى يرى
 كذا في بيع الخائنة عبارته دفع الوحي المال الى رجل
 ليح عن الميت في هذه السنة فاحذره واحرم بائع من
 قابل جاز عن الميت ولا يكون ضمانا مال الميت لان ذكر السنة
 يكون للاستعمال دون التقيد كما لو وكل رجلا بان
 يعتق عبدا او يبيعه غدا فاعتق او باع بعد الغد جاز
 يبيع ويكون ذكر الغد للاستعمال لا للتوقيت قولوا هذا
 بخلاف ما لو قال اعتق عبدي اليوم فان فيه خلافا في
 الصحيح ان ذكر اليوم للتوقيت لا للاستعمال فليست الفرق
 حموي ولو وكله في بيع عبد فباع نصفه في
 الخائنة الوكيل يبيع العبد اذا باع نصفه جاز في قول
 الامام ولا يجوز في قولهما ولو باع نصفه من رجل وباع
 نصفه الثاني اخر جاز عندهم ولو وكله بان يشتري له هذا
 العبد فاشتري نصفه لا يلزم الا ان يشتري النصف
 الاخر قبل ان يتقاسم حموي صح عند الامام وتوقف
 عندهما اي على اجازة الموكل او بيع النصف الباقي كما
 في البدائع وفي كافي احكام وكلمه يبيع شيء ما يكاله او
 يوزن فباع بعضه دون بعض جائز وليس هذا
 مثل العبد والدار وما اشبههما اقول وعكس المسئلة
 من ملك التصرف في البعض لا يملك التصرف في الكل
 قال في الذخيرة وكلمه ان يعتق نصف عبده فاعتق
 كله لا يجوز ولا يعتق ثلث منه وقال ابو يوسف ومحمد
 يجوز ويعتق كله ولو وكله بان يعتق كله فاعتق نصفه
 عتق

عتق النصف عنده والكل عندهما كذا ذكره البيهقي او
 في شراء عبيد معينين او في الخائنة ولو امة ان يشتري
 له عبيدين باعيانها ولم يذكر الثمن فاشتري احدهما بمثل
 القيمة او بما يغبان الناس جاز ولا يجوز بالقياس الفاضل
 ولو امة ان يشتريهما بالف فاشتري احدهما بخمسائة او
 اقل جاز وان اشتري احدهما بالكثير من خمسمائة لا يلزم
 الا ان يشتري الاخر عما يقع من الالف قبل ان
 يختصما قلت الزيادة او كثرت وقال ابو يوسف
 اذا اشتري احدهما بما يغبان فيه الناس وفي من
 الالف ما يشتري به الاخر جاز ولو دفع الى آخر درهم
 وقال اشتري بها شيئا لم يجز التوكيل الا ان يكون
 على وجه البضاعة ولو قال اشتري بها شيئا على ما ترى
 وتختار جاز التوكيل حموي الا اذا نص على ان
 لا يقبض الا الكل معا فلو قبضه كله الا درهم لم يجز قبضه
 على الامة وكان للأمة ان يرجع على الغريم بحقه كله وكذا
 لو قال لا تقبض درهمادون درهم فقبض شيئا دون شيء
 كما في كافي احكام يرى واذا وكله بشراء عبده او
 وضع المسئلة في عبيد غير معين كما في المجموع والظاهر
 موضوعه في عبيد بعينه قال في البدائع الوكيل بشراء
 عبد بعينه اذا اشتري نصفه فالشراء موقوف ان اشتري
 باقيه قبل الخصومة لزم الموكل عند اصحابنا الثلاثة لانه
 امثل امرا لموكل وعند زفر يلزم الوكيل ولو خاص الموكل
 الوكيل ان القاض قبل ان يشتري الوكيل الباقي والزم القاض

مطلقا
 ولو خاص الموكل الوكيل
 القاض قبل ان يشتري الوكيل
 الباقي والزم القاض

الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي بعد ذلك يلزم الوكيل
 بالاجماع لانه خالف وكذا في كل ما في تنقيصه ضرر وفي
 تشقيصه عيب كالعبد والامة والدابة والنوب وما شبه
 ذلك حموي عن العلامة قاسم على ثم المجمع الوكيل
 اذا وكل بعين اذن ونعيم الواو بعينه او حموي واجازته
 ما فعله وكيله اقول وكذا لو عقد اجنيه فاجاز الاول لان
 مقصود الموكل حضور ربه وقد حصل وهل حقوق العقد
 تتعلق بالوكيل الاول او الثاني فيه خلاف المتأخرين والجمهور
 انها تنقل فالثاني كما في الذليع وكذا في الحائنة والعيون
 وجيل الاصل كذا في حاشيته السيد الحموي والذي في
 تنوير الاذهان عن فتاوى البقالي ان الحقوق ترجع الى
 الاول وفي جيل الاصل والعيون ان الحقوق ترجع الى
 الثاني وكذا وذكر الا، مام المحبوب منهم من قال المهرقة
 على الاول لان الموكل اثاره في بلذوم المهرقة عليه دون
 الثاني ومنهم من قال المهرقة على الثاني اذ السبب وهو
 العقد وجد منه دون الاول اهـ وظن اطلاق المم انه اعم
 من ان يكون الاول حاضرا او لا والمحمول انه ان حضر
 فعل الثاني صح والا فلا قيل يشكك بما اذا باش اهد
 الوكيلين بحضرة الاخر حيث لا يكتفي بحضرة ولا
 بد من اجازته وهذا اكتفى بالحضرة من غير اجازته
 واجيب بان المراد من الحضرة هو الاجازة من
 الوكيل المطلق حضرة من غير اجازته ذكره في الذريعة وحق
 فلا فرق وقد ذكر محمد المسئلة في اجماع والاصل في موضع

ولم يشترط اجازته الاول وذكرها في موضع آخر بشرط
 اجازته فذهب اكثر حتى وعامة المشايخ الى ان المطلق محمول
 على المفيد لان وكيل الوكيل لما لم يبيع لانه لم يؤذن له
 بذلك صار وجوده وعيد منه سواء ولو عدم من الاول حتى
 باع هذا الرجل والوكيل غائب او حاضرا فانه يجوز عقد هذا
 الفضولي الا باجازه لان الاجازة لبيع الفضولي لا تثبت
 بالسكوت كون السكوت مختلفا كذا هنا ونقص من قال
 في المسئلة روايتان وجه عدم الجواز قد اندرج فيما ذكر
 وجه الجواز انه اذا حضر عند الثاني ولم يمنعه وجد رايه
 فيه وكان ذلك مقصود الموكل فيجوز حموي عن حواشي
 العلامة قاسم نقذا قول هذا اذا لم يبين الثمن
 كما في ثم المجمع لابن الملك فان كان بينه جاز بلا اجازته
 اهـ يعني لو قدر الوكيل للثاني ثمنان قال بعه بكذا
 فباعه الثاني بعينته جاز بلا اجازته الاول وهذه رواية
 كتاب الرهن ووجهها ان مقصود الموكل ان يكون البيع
 برأي الوكيل الاول واذا قدر ثمنان فهو بيع برأيه وهذا
 بخلاف ما لو وكل وكيلين وقد رال الثمن فباع احدهما
 بذلك الثمن هـ حيث لم يجوز لان المقصود هذا اجتماع
 رايهما في الزيادة واختيار المشتري وعلى رواية كتاب الوكالة
 لا يجوز لان الاول لو كان هو الذي يباشر ببيع بالزيادة
 على ذلك المقدار لذكائه وهدايته وذكر ابي في نقد قول
 المم واجاز ما فعله وكيله نفذ ما نصه هذا اذا كان في غيبة
 الموكل الثاني اما اذا كان حاضرا فهو جاز قال وتعيينه

باجائه من وكله اتفاق لان الموكل الاول لو اجازته جان كما
 لو باعه فضولي فبلغ الوكيل الموكل فاجاز يجوز كما
 في البدائع وفي مختصر الظهيرية الوكيل بالبيع او الشراء
 اذا وكل عيم فباع ذلك الغير واشتري والاول حاضر
 فهو لازم ثم اذا باع واشتري بمحض الاول فالعهدة اليه
 مفقودة العقد ترجع الى الاول على ما ذكره القائل وفي
 حيل الاصل والعيون ترجع الى الثاني قال الزيلعي وهو
 الاصح وفي خزائن الاكل فمين وكل عيم بالقيام على دار
 واجازتها قال ليس له ان يوكل في ذلك عيم ام الوكيل
 ام عيم فاجز وهو حاضر جاز ذلك وكذا وكيل البيع
 بخلاف ما لو كان وكيلين فباع احدهما لم يبيها الا
 الطلاق والعتاق اقول يزاد على ذلك الوكيل بالخصومة
 والوكيل بقتناء الدين فانها وكلا ففعل الثاني بمحض الاول
 لا يجوز كما في ثم الجمع لابن ملك وفي النواحيية ولو وكل
 رجلا في خصومة او تقاضي دين او بيع او شراء او طلاق
 او نكاح او غيره فوكل الوكيل عيم لم يجز الا ان يفعل بمحض
 الوكيل الاول فان وكل وفعل الثاني بمحض الاول فان
 كان بيعا او شراء يجوز وما عدا البيع والشراء من الخصومة
 والتقاضي والنكاح والطلاق وغير ذلك هل يجوز ذكر
 عصام في مختصر انه يجوز وذكر محمد في الاصل انه لا يجوز
 فانه قال اذا فعل الثاني بمحض الاول لم يبيها الا في البيع
 والشراء وهو الصحيح والفرق هو ان الوكيل بالطلاق
 وما شاكله رسول لانه لاعهدة عليه ولرسول نقل

عبارة

عبارة المرسل فاذا امر غيره فانما امره بنقل ملك الغير
 فلا يصح الامر واذا لم يصح صار وجوده وعدمه بمنزلة واحدة
 فاما الوكيل في باب البيع امر الثاني بما يملكه لانه امر
 بالبيع وهو مالك للبيع بنفسه فالعبادة في البيع له حتى
 كان حقوق العقد له وكان ينبغي ان يصح البيع الثاني
 حال غيبته الاول الا انه لم يصح لانه لم يحضر هذا البيع رايه
 والموكل انما رضي بزوال ملكه اذا حضر راي الاول حموي
 كما في فروق الكرابية اقول الصواب كما في فروق
 المحبوبي وعبارته امر رجل رجلا بان يوكل له انسا نائشرا
 شيء ففعل المأمور واشتري الوكيل فان الوكيل يرجع
 بالتمتع على موكله وهو المأمور ثم المأمور على الامر
 ولا يرجع الوكيل على الا امر ابتداء هو منه يظهر ما في
 عبارة المم من الخلل حموي وفيما ادعاء من الخلل نظر اذ
 لا خلل في كلامه ولعله اراد بالخلل ما سبق من التصويب
 في فروق الكرابية بفروق المحبوبي الوكيل
 اذا كانت وكالة عامة اقول هذا هو الاصح وعليه
 الفتوى كما في البرازية قال محمد رحمه الله سبحانه وتعالى
 انت وكيل في كل شيء تقويين للحفظ والقياس ان لا يكون
 وصي لا بالحفظ ايضا للجهالة وجهه الارستقسان
 انها تنبئ عن الحفظ وعن الامام تخصيصه
 بالمعاوضات ولا يلحق العتق والتبرع وعليه الفتوى
 وكذا لو قال طلقك امرائك او وهبت عبدك
 او وقفك ارضك في الاصح لا يجوز وفي

القدر للعلامة ابن الهمام لو زاد فقال انت وكيل في كل
 شيء جائز صنعك او امرك فعند محمد يصير وكيل في البياعات
 والادجارات والهبات والطلاق والعقاق حتى ملك ان
 ينفق على نفسه من ماله وعند ابن حنيفة في المعاوضات
 فقط ولا يلى العتق والتبرع وفي فتاوى بعض المتأخرين
 وعليه الفتوى وكذا لو قال طلقته امرتك او وقفت ارضك
 الاصح انه لا يجوز ومثله اذا قال وكلتك في جميع اموري
 ولو قال فوفيت امرى اليك الصحيح انه مثله قلت
 وهذا القول اختيار الفقيه ابو الليث واختار المصدر
 الشريهان يملك جميع التصرفات في الطلاق قال
 الصدر الشريه وبه يفتى في تبين خلافه اقول و
 ينبغي اعتماد ما اختاره الفقيه ابو الليث لتصريح كثير
 من علماءنا بانه الاصح والصحيح وعليه الفتوى وهو قول
 الامام الاعظم ابن حنيفة وفي الحاشية لو قال
 انت وكيل في كل شيء يكون وكيل بحفظ
 المال الغني هو الصحيح ولو قال انت وكيل بكل قليل
 وكثير جائز امرتك يصير وكيل في جميع التصرفات
 المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة
 واختلفوا في الاعتاق والطلاق والوقف قال
 بعضهم يملك ذلك لا طلاق لفظ التعميم وقال
 بعضهم لا يملك ذلك الا اذا دل دليل سابق الكلام
 وبه اخذ الفقيه ابو الليث وذكر الناطق اذا
 قال انت وكيل في كل شيء جائز صنعك روى عن محمد

انه

انه وكيل في المعاوضات والادجارات لا في الهبات و
 الاعتاق وقال ابو حنيفة انه وكيل في المعاوضات
 لا في الهبات والاعتاق قال وعليه الفتوى وهذا
 قريب مما اختاره ابو الليث وفي فتاوى الفقيه ابن
 جعفر رجل قال لعبرة وكلتك في جميع اموري
 واقميت مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال
 وكلتك في جميع اموري التي يجوز التوكيل بها كانت
 الوكالة عامة تتناول البياعات والادخلة وفي
 الوجه الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان
 امر الرجل مختلفا ليست له تجارة معروفة والتوكيل
 باطل وان كان الرجل تاجرا تجارة معروفة
 تنصرف الوكالة اليها هو وفي الذخيرة انه وكيل
 بالمعاوضات بالاعتاق والهبات وبه يفتى ابو
 حامد ان الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء
 الا الطلاق والعقاق والوقف والهبة والصدقة
 على المفتي به اقول وينبغي ان لا يملك الا براءه و
 الخط قول ~~ابن حنيفة~~ لا يملك عن المديون لانها
 من قبيل التبرع فذ خلا تحت قول البراري انه لا يملك
 التبرع كما لا يخفى فان قلت هل يملك الاقرض والهبة
 بشرط العوض قلت هما بالنظر الى الا بقاء تبرع فان
 القرض عارية ابتداء معاوضة انتهى فينبغي ان لا يملكها
 الوكيل بالتوكيل الهام لانه لا يملكها الا من يملك التبرعات ولكن
 الهبة بعوض والعوض من التبرعات ابتداء لا يجوز اقرض

في
 قوله

الرعي مال اليتيم ولا هبة بشرط العموم وان كانا معا ومنه
 في الانتفاء اقول وظن العموم انه لا يملك قبض الدين
 واقتضاه وايضا والدعوى بموقوف الموكل وسماع
 الدعوى بحق على الموكل والادعاء على الموكل بالديون
 ولا يختص مجلس القاطن لان ذلك في الوكيل بالخصوص
 لا في الوكيل العام فان قلت لو وكلته وكالة عامة
 هل له ان يزوجه من نفسه قلت قال في القنية
 ولو وكله توكيلا عاما في جميع احواله واموره فقال انت
 وكل في كل شيء جائز اهله على في جميع اموري و
 للموكل كل جوار وامرات اولاد ونصيب وكيلا بتزويجهن
 وله ان يزوجه احداهن من نفسه اه وهو يبيد ان
 له ان يزوجه الموكله لنفسه لو وكلته وكالة عامة كمن
 في القنية قالت لرجل زوجي من شئت فزوجها من
 نفسه لم يجز ثم ذكر قول آخر وقال ونحن لا نفقه
 بانه لا يجوز اه لكن هذه وكالة مطلقة وكلانا
 في العامة ولا يخفى عليك ما بينهما من الفرق وفي
 الاول ايجبه لو قالت المرأة زوج نفسي ممن شئت لا يملك
 ان يزوجه من نفسه اذ وفي المحل وكلته ان
 يتصرف في امورها لا يملك تزويجها من نفسه بالاولى كما في الحامية
 فان قلت وهل له ان يبيع من نفسه قلت الظاهر ليس ذلك
 لما يلزم عليه من كونه مطالبا ومطالبيا صرحوا به في الوكيل بالبيع
 فان قلت لو وكله بصيغة وكلت وكالة مطلقة عامة مفوضته هل يتناول
 الطلاق والعقاق والبرعان قلت لا ربه عا والظاهر لا يملك ذلك على المقتربة

فانه قد



فانه قد وجد الفاظ صرح قاطن حان وغيرها بها توكيل
 عام وحكموا عليه بالعموم ومع ذلك قالوا بعدمه كذا في
 حاشية الشيخ الصالح الغزالي وبه يستغنى عما كتبه السيد
 المحمدي على قول المم وقد كتبت فيها رسالة المأمور
 بالدفع الى فلان الى قوله سما في منظومة ابن وهبان
 اقول ليس في منظومة ابن وهبان هذا الاستثناء
 الذي ذكره المم ونص عبارته

وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم
 كذا قول رب الدين والخصم يجزي
 قال شارحه ابن الشحنة مسئلة البيت من البدل دفع
 الى آخر الف درهم وقال اقض بها ديني لفلان فقال
 المأمور قضيت بها دينك وقال صاحب الحق لم تقض
 شيئا فالقول قول الوكيل في برادة نفسه عن الضمان
 وهذا معنى قوله وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم يعني
 على قول الموكل انه ما دفع وعلى رب الدين انه ما قضى في حق
 الدين فقط لا في حق سقوط المطالبة حتى كان القول قول رب
 الدين انه ما قبض ولا يسقط دينه على الموكل وهذا معنى
 قوله كذا قول رب الدين يعني مقدما على قول الموكل والوكيل
 في عدم سقوط حقه والخصم يعني الموكل يجزي على الدفع اليه
 ثم الموكل ان كذب الطالب وصديق الوكيل حلفه فان حلف
 لم يظهر قبضه وان نكل ظهر وسقط حقه وان عكس حلف الوكيل
 وكذا لو دفع رجل رجلا مالا وامر ان يده فعه الى فلان فقال
 المودع دفعت وكذبه فلان فهو على هذا التفصيل ولو كان المالك

مضمونا على رجل كما لخصب في يد الغاصب او الدين على
 الضريم فقال الطالب او المخصوب منه ارفعه الى فلان
 وقالت المأمور قد دفعت اليه وقال فلان ما قبضت
 فالقول قول فلان انه لم يقبض فلا يصدق الوكيل
 على الدفع الا ببينة او تصديق الموكل فان صدقه الموكل
 يبرأ عن الضمان ولكنهما لا يصدقان على القابلين ويكون
 القول قوله انه لم يقبض مع يمينه حموى فالقول قوله
 في برادة نفسه اي عن الضمان والقول قول الطالب
 في انه لم يقبض حتى لا يسقط دينه عن الموكل لان الوكيل
 امين فيصدق في دفع الضمان عن نفسه ولا يصدق
 على الفريم في ابطال حقه وجب اليمين على احدهما لا عليها
 لانه لا بد للموكل من تصديق احدهما وتكذيب
 الآخر فخلف المكذب منهما دون المصدق يرى
 الا اذا كان غاصبا او مديونا لاني الضمان قد وجب
 عليه وهو بدعي في دفع يري ابراد نفسه عن الضمان
 الواجب فلا يصدق الا ببينة او تصديق الموكل كما في
 البدائع يرى كما في منظومة ابن وهبان صوابه
 في منظومة ابن وهبان فيسقط ما اعتد به المحش
 على المم من قوله ليس في منظومة ابن وهبان هذا
 الا استثناء وقول البيهقي هو ما سبق فان كان
 رسول الدين هلك عليه قبل وهلا اكان رسول رب
 الدين وادعى الدفع الى الدين وتكذيب الدين يكون القول
 قوله في حق برادة نفسه فقط او برادة المديون وفيه من

جزئيات

جزئيات المسئلة الاولى فان قلنا بالبرادة في حق نفسه فقط
 كما يفتقنه اطلاق المسئلة الاولى اشكل لان المديون لم يقبض
 حيث ارسله مع رسول الدين بمصادقة الرسول على ذلك
 وان قلنا ببراء المديون كما في صورة الهلاك كان موجبا
 ويلزم استثناء هذه الصورة من المسئلة الاولى بان يقال
 القول للمأمور في حق نفسه فقط الا اذا كان رسول رب
 الدين اه حموى وقول الدين ابعث بها الى قوله بخلاف
 قوله ارفعها الى فلان لم يظهر وجه الفرق بينهما فليجمع
 ثم منظومة النسيغ ليس رسالة منه فاذا هلك هلك
 على المديون قال في البرازية لانه رسالة فلا يتم الاداء
 قبل الوصول يرى وقول البيهقي لانه رسالة اخوي رسالة
 من طرف المديون فلا يبا في ما قبله من قول المم ليس رسالة
 منه اي من الدين بخلاف قوله ارفعها الى فلان فانه
 ارسال فاذا هلك هلك على الدين الصواب انه وكالت
 فيتم القبض بوصول الوكيل كما في البرازية فتأمل
 يرى وبيان في ثم المنظومة لعسل المراد ثم
 منظومة النسيغ لانه منظومة ابن وهبان فان
 ما ذكره ليس في شرحها فضلا عن بيانه حموى
 لا يعي وكيل مجهول قال في الفتاوى العتابية لو قال
 من باعك عبدى غدا فقد اجزأته ليس
 بتوكيل لانه مجهول اه فان قلت بشكلهما
 في التتارخانية قال اربا باع فهو جائز فلهما
 باع جائز وكذلك اذا قال ان باعه احد هذين الرجلين

م ثم القول قول المأمور
 بدفع المال
 عا من البرازية بخلاف قوله ارفع الدين
 الى غلامى او غلاما

مطلب

هو جائز فابهما باع كان جائزا فقد جوز هذا
 التوكيل مع ان التوكيل مجهول وهو واحد هما لا بعينه
 قلت قال العلامة البري يمكن الجمع بان الجهالة اذا
 كانت متفاحشة امتنع الجواز ومعه كانت غير متفاحشة
 جازت قال ثم رايت صاحب الولو الجبيرة علل جواز الوكالة
 فيما اذا قال ايكما باع انما بان الجهالة لا تنفي الى اشارة
 انه بتصرف الا لسقوط عدم الرضا بالتوكيل
 قال الزبيدي وكتب في آخر الصك فتمت قام بهذا
 الحق فهو وكيل ان شاء الله تعالى لان العادة جرت
 بينهم ان يكتب في الصك من قام بهذا فهو وكيل
 ما فيه اي وكيل بالخصومة باثبات ما فيه من
 الحق وفان هذه الكتابة ان يثبت به في
 الخصم بالتوكيل لان التوكيل لا يجوز الا برضى
 الخصم عند ابي حنيفة لان توكيل المجهول
 وان كان لا يجوز لكن يسقط به حقه لان المنع
 لحق الخصم فاذا رضى فقد اسقط حقه فالاسقاط
 يجوز وان كان مجهولا اذ لا يؤدي الى النزاع ثم يוכל
 من شاء وقيل لا يفيد على قوله ايضا وانما يفيد
 على قول ابن ابي ليلى انه اقوال ولما قل ان يقول
 الا مستثناه على هذا غير صحيح لان ذلك ليس فيه
 توكيل مجهول حقه يستثنى به كما في القنية يقع
 من باب الوكالة بقضاء الدين ومنها من الباب المذكور
 وكل بعض الورثة انما يستوفى تضييبه من ديون مورثه
 على

على الناس ولا يعلم الموكل والتوكيل بعض من عليهم الديون يبيع
 الفقه به تاج الدين اخو الحسام الشهيد بعد التأمل و
 المباحثة الكثيرة وفيها اخرج الكتاب في المسائل التي لا ينسب
 فيها اذا قال المودع للمودع من جاءك بعلامة كذا بان اخذ
 من اصبعك او قال لك كذا فادفع اليه الوريدة هل يبيع هذا
 التوكيل ام لا يبيع كقول التوكيل مجهول ولا يضمن بالدفع هو فقد
 جزم هنا بعدم صحة الوكالة لكونه توكيل مجهول وتردد
 هناك مع ان في كل منهما توكيل مجهول فليست كل جمري
 بتصرف والمستتر في كل من جزم وتردد لصاحب القنية
 واقول سياقي ما به يظهر وجه الفرق بينهما تتم
 ذكر البري بعد ما ذكره المصنف باللقنية من عدم صحة
 توكيل المجهول فلا يبيع بالدفع اليه ما نصه فلو لم يدفعها اليه
 حقه هلك لم يضمن لجواز ان يحرم رسوله باق بتلك
 العلامة وعلم الى المتفقات قال وفي الولو الجبيرة رجل
 غاب وامر لم يذعن ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى
 فلان فباعها وامسك الثمن عنده ولم يسلمه حقه هلك
 لا يضمن لان استاذ لا يضييق عليه الا العادة فلا يصيب
 بتأخير الا داه ضامنا قال وفيها الامين لا يضمن
 بترك الا متثال وانما يضمن بالخلاف اه كلام البري
 ومن هنا يظهر انه اذا قال له من جاءك بعلامة كذا
 او اخذ باصبعك او قال لك كذا فادفع اليه فدفع وكان
 وديعة لا يضمن وان كان توكيل مجهول كما علمت من ان
 الامين انما يضمن بالخلاف ولم يوجد بخلاف ما اذا قال الدائن

للمدين ذالك حيث يضمن بالدفع اليه فظهر وجه الفرق
 الذي خفي على العلامة الحموي الوكيل يقبل قوله بيمينه
 فيما يدعيه سئل شيخ الاسلام نور الدين علي بن عاصم
 المقدسي عن الوكيل بعد عزله هل يقبل قوله في الدفع
 لموكله ام لا وهل يقبل قوله في الدفع لموكله بعد موته
 او يفرق بين العزل بالحكم والحقيقة وهل قول العادي
 في فصوله ولو كان الموكل هو الميتم بطلت اي الوكالة فان
 قال قد كنت قبضت في حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق
 في ذالك لانه اخبر عن ما لا يملك انشاء فكان متما في
 اخباره وقد انفزل بموت الموكل ومثله في الخلاصة صحيح يعتمد
 عليه افتاء وقضاء اولاً وقد ذكر العادي في موضع انه
 يقبل قول الوكيل بعد الموت اعني موت الموكل حيث قال ولو
 وكله بقبض وديعة او عارية فمات الموكل فقد خرج الوكيل
 عن الوكالة فان قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياة
 ودفعتها الى الموكل يصدق في ذالك ثم ذكر بعد كلام ما
 قدمناه من عدم تصديق الوكيل بعد موت موكله فهل
 يمكن التوفيق بين هذين الفرعين ام لا وهل اذا
 فرق بينهما يكون الاول في الدين والثاني في الوديعة
 يكون الفرق صحيحاً فاجاب هذا السؤال حسن وقد
 كان يجنب بخاطري كثر ان اجمع في تحريره كلاماً يبرح اشكالا
 ويوضح مراً ما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق
 فنقول وبالله التوفيق التامل في مقالهم والتحقيق لا قولهم
 يفيد ان الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون

مطلق
 فيما يقبل فيه قول الوكيل
 وتقدم له بقبض وديعة في
 كتاب المداينات وفي كتاب
 الاله مانات

بعض فما يفيد عدم قبول قوله لو قال الموكل يبيع عبد مثلاً
 لوكيله قد اخرجت عن الوكالة فقال قد بعته امس لم
 يصدق لانه حكماً عقيداً لا يملك انشاء المحال نظير ما لو قال
 لمطلقة بعد انعقائه العقد كنت راجعتك فيها لا يصدق
 ومما يفيد القبول قولهم في الفرع المذكور لو مات الموكل
 وقال ورثته لم يبعه وقال الوكيل بعته من فلان بالف درهم
 وقبضت الثمن وهلك وصدقة المشتري يصدق الوكيل
 ان كان العبد هالكاً فالوالا انه بهذا الاخبار لا يريد ان يملك
 الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضافة البيع الى حالة الحياة
 والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول للمتمسك
 واما العزل بالحكم والحقيقة فمعلوم الفرق بينهما ان الحقيقة
 يتوقف على علم الوكيل بخلاف الحكم واما ما ذكره في
 الفصول العمانية فلا يخفاء ان احد المحلين في الوديعة والاخر
 في الدين وقد استشكله صاحب جامع الفصولين بقايس
 احدهما على الآخر لكن الحكم مصرح به بالاختلاف بين
 الوديعة والدين كما في الولو الجية حموي وذكرنا في قول
 المم الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه انه لا يكلف بيعة وان
 كان مدعيه لان الاختلاف بينهما تامة يقع في عقد الشراء
 فيكون القول قوله لانه اخبر عن امر يملك استئنافه والمخبر
 به يستغنى عن الاثبات وتارة يدعي الخروج عن عهده
 الاله مائة من الوجه الذي امر به فكان القول له كما في الزيلع
 اقول ظم الاله طلاق ان القول قوله ولو بعد العزل قال
 في حاوي القينة وكله وكالة عامة في ان يقوم بامر ويحقق

ثم قوله

مطلوب
وكذلك يجوز ان يخاص في قباله
ولا يخاص به من غير ان يكون
دلم يفتن سببا الو

على اهله من مال الموكل ولم يبين شيئا للاتفاق بل اطلق ثم
مات الموكل وطالب الورثة ببيان ما أنفق ومصرفه
فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهموه بخله وليس
عليه بيان جهات الاتفاق وانما يصل اليه ان اراد الخروج
من الضمان فالقول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من البيينة
وفي الذخيرة عن المستقذق الى رجل الف درهم وامره ان
يشترى به عبدا فجاء بالعبد وقال اشتريته من هذا بالف
درهم وقال الله ما لم تشتره وقد اخرجتك من الوكالة
فالقول قول المأمور واذا وكل الرجل رجلا يبيع ثيابا معين
فقال الله ما قد اخرجتك من الوكالة فقال الوكيل قد بعته
لم يصدق وحجج عن الوكالة قالوا هذا اذا كانت الثياب
الموكل يبيعه قائما بعينه فاذا اذ كان هالكا فالقول
قوله الوكيل مع يمينه يبرى الا الوكيل يقبض
الدين لا يقبل عليه ليس لهذا الاستثناء الذي ذكره
اصل بل هو مخالف لما مر جوابه وقد اغتبط عبارة
المم بعض القتيبين فافته بانه لا يقبل قول الوكيل
المذكور الابينة وتقرر الكلام بما يدفع التهمة والاولاهم
ان الوكيل اما ان يكون وكلا يقبض دين ثابت لموكله
في ذمته غيم او دين استغنى عنه الموكل بنفسه ووكله
في قبضه واذا ادعى الوكيل اتصال ما قبضه لموكله
اما ان يكون دعواه في حياة موكله او بعد موته وفي
كل منها يقبل قول الوكيل بيمينه براءة ذمته ودعواه هلاك
ما قبض في يده كد عماله الا اتصال مقبولة براءة ذمته بكل
حال

مطلوب
في حق الرجل في علمه وامره ان
يشترى به عبدا

مطلوب
واذا وكل رجلا يبيع ثيابا
نقلا الا امره قد اخرجتك من الوكالة

مطلوب
القول ان كان الموكل وكلا يقبض دين
ثابت لموكله في ذمته غيم او دين استغنى
عنه الموكل بنفسه ووكله في قبضه

مطلوب
ادعى الوكيل هلاك ما قبضه
كذلك عماله الا اتصال مقبولة براءة ذمته بكل
حال

مطلوب
سراية موكله على موكله
فانما هو اذا ادعى الموكل حيا
يوكله بالقبض راسا بعد موته
تثبت الذمته راسا بعد موته
او قبضت الورثة اعلم قبض الوكيل
ولو انكره او انكره لم يملكه الخ

حال وامر اسرانية قوله على موكله ليمر غريمه فهو خاص بما
اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله بالقبض وامر بعد موته
فلا تثبت به براءة الغريم الابينة يقيمها او يصدق الورثة
على قبض الوكيل ولو انكره او انكره لم يملكه وامر
الوكيل يقبض ما استدانه الموكل فلا يسرى قوله على موكله
حال حياته اذا انكر قبضه على المقتض به كما بعد موته فلا بد
من البرهان وهذه عبارة الولوالجية تفيد ما قد مناه
قال ولو وكل يقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل
قبضت في حياته وهلك وانكر الورثة او قال دفعته اليه
صدق ولو كان دين لم يصدق لان الوكيل في الموصفين
كل امر لا يملك استثناء في اي استثناء سببه على طرف
مجاز الحذف لكن من كل امر لا يملك استثناء ان كان
فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان
على نفسه يصدق والوكيل يقبض الوديعة فيما يحل له ينفى
الضمان عن نفسه فيصدق والوكيل يقبض الدين فيما
يحل يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض
فلا يصدق احموى كما في فتاوى الولوالجية
عبارة ولو وكل يقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل
قبضت في حياته وهلك وانكر الورثة او قال
دفعته اليه صدق ولو كان دين لم يصدق الخ ما ذكره
في تنوير الاذهان وذكر البيهقي ان مثل ما في
الولوالجية في الخلاصة والبرهان يكتفي نقل عن اللسان
ما يكتفي عليه الفرق المذكور ونفس عبارة البيهقي

وحصره الحكم فيما اذا كان وكيلاً بقبض الدين ليس
 في محله لما في اللسان وكلمة بقبض وديعة او عارية
 فمات الموكل فقال الوكيل كنت قبضتها في حياته ودفعتها
 للموكل لم يصدق على ذلك الا بيينة اهـ ومنه يعلم
 ان في المسئلة قولين قول بالفرق بين الدين وغيره
 وقول بالنسوية بينهما وقد ذكرناه في الامانات
 اقول وكذا في المداينات وقد حصل الاستنباط بنقل
 المم تلك العبارة عن الولوالية في ثلاثة مواضع مختلفة
 الاعلى الوجه الاول هنا وقد علمت ما فيه وفي كتاب
 الامانات حيث قال كل امين ادعى افعال الامانة
 المستحقها قبل قوله كالمودع الى قوله الا الوكيل بقبض
 الدين وفي كتاب المداينات حيث قال تفرع على ان
 الديون تقضى بامثالها مستأهل منها الوكيل بقبض الدين
 اذا ادعى له موت الموكل انه كان قبضه في حياته
 ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الا بيينة لانه يريد ايجاب
 الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض الدين العيب
 فقد حصل الاستنباط بقوله لا يقبل قوله الا بيينة هل
 النفع عام في حقه وحق موكله او المنع بثبوت الدين على
 الا ففقط لبراءة الوكيل بالقبض بقوله قبضت في حياته
 ودفعت له وقد علمت ما هو الصواب وكان الثمن
 منقودا لان نقد مال الامر دليل على انه اشترى لا امر بخلاف
 ما اذا لم يكن الثمن منقودا حيث يكون القول للوكيل انه
 اشترى لنفسه لان الشراء ظهر الآن والوراث يدعيه في وقت
 سابق

بعبه

سابق والوكيل يكره فلا تقبل الدعوى الا بيينة كذا في تنوير
 الالهذهان وفيما اذا قال بعد عن له بعته امس وكذبه
 الموكل بعنه وكلمه بالبيع ثم قال له في غدا خرجتك عن الوكالة
 فقال قد بعته امس لم يصدق لانه حكم امله لا يملك انشاء
 الحال كما في الولوالية وكذا الوكيل بالادعاء كذا في قاض خان
 وفي البرازية عن له عن الوكالة فقال الوكيل بعته قبل
 الغزل لا يصدق ولو قال الوكيل بعته وانا وكيل فقال الاله
 عن لك لم يصدق الموكل اهـ ويحصل الفرق كما ذكره القاض
 ان الموكل اذا بدأ بالاطراح لا يصدق الوكيل واذا بدأ الوكيل
 او لا بقوله بعته فقال الموكل عن لك صدق الوكيل يبري
 بتصرف وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلات
 بالف درهم وقبضتها وهلك وكذبه الورثة في البيع فانه
 لا يصدق الا ان يقيم انه باع في حياة الاله فان لم
 يقيم البيينة رد البيع ومن الوكيل الثمن للمشتري كذا
 في كافي الحاكم وفي خزانة الاله كل وكلمه ببيع متاع له
 ولادين عليه فباعه بالقيمة بشهادة شهود ثم قال في
 حياته او بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه او مناع
 فهو مصدق يبري واطلاق قول المم فانه لا يصدق اي
 الوكيل مثا مل لما اذا صدق المشتري وبه صرح في تنوير
 تنوير الالهذهان ويدل عليه ما قدمناه عن البيه معنى
 كما في الحاكم من قوله ومن الوكيل بالثمن للمشتري بخلاف
 ما اذا كان مستهلكا اي المبيع فانه يصدق قال الحاكم
 في الكافي بعد ان يخلف استحسن ذلك وعلله بالولوالية

بعبه

بان المبيع اذا كان قائما كان ملك الورثة ظاهرا فيه فالوكيل
 بهذا الاخبار يريد ان الة ملكهم ظاهرا فلم يصح اخباره
 اما اذا كان هالكا فالوكيل بهذا الاخبار لا يريد ان الة ملك
 الورثة بل ينكر وجوب الفئات باضافة البيع الى حال
 الحياة والورثة يدعون الفئات بالبيع بعد الموت فيكون
 القول قول المنكرين لم يصدق اي في قوله قبضت
 ودفعت يعني بالنسبة الى المديون لا بالنسبة الى نفسه
 واذا لم يصدق ترجع الورثة على المديون فان صدق
 المديون الوكيل في الدفع فلا يمين عليه ولا يرجع المديون
 عليه لانه اقر بانه اوصل الحق الى مستحقه وان
 رجوع الورثة بطريق الظلم والمظلم لا يظلم عي
 وان كذبه في الدفع يحلف اذا الضابط ان
 كل من اقر بشيء لزمه يحلف اذا هو انكره ولو اقر
 بان المال موجود عنده لم يدفعه اخذ منه فاذا حلف
 برى لانه بالنسبة اليه مودع والقول قوله في برآة نفسه
 وانما كان مودعا لانه مصدق له في الوكالة والقبض
 بطريق الوكالة وبذلك صار المال في يده امانة وان
 نكل عن اليمين يرجع عليه وان صدقه الورثة في القبض
 وكذبوه في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه بالقبض
 صار المال في يده ودفعه فتصدق بيمينه لانه لو اقر بانه
 مودع وان المديون قد برأت ذمته بذلك فان حلف برى
 وان نكل عن اليمين لزمه المال المدعى وان اقام بينة
 على الدفع جاز وان دفعت عنه اليمين ولو ان الورثة في صورة

انكار

انكار القبض والدفع حيث ارادوا الرجوع على المديون اقام
 المديون بينة انه رفع المال للوكيل حال حياة الموكل
 اندفعت دعواهم عليه ثم اذا ارادوا تخليف الوكيل
 على الدفع لهم ذلك لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا
 فكان قبضه معاينادون دفعه فان حلف برى وان نكل
 لزمه دعواهم ولو لم يقيم المديون بينة على الدفع فلو وكيل
 واراد تخليف الورثة على دفع العلم بالدفع للوكيل يحلفون
 فان حلفوا ثبت عليه المدعى وان نكلوا لزمه دعواه
 وهو الدفع ثم اذا ثبت الدفع للوكيل بنكولهم وكذبوه
 في دعوى الدفع للموكل كلهم تخليفه على دفعه له فان
 حلف برى وان نكل لزمه دعواهم وانما حصل انه ثبت
 قبض الوكيل الدين من المديون بوجه من الوجوه كان
 القول قوله بيمينه في الدفع لانه صار جده مودعا
 والقول قوله في الدفع وقد ظهر من هذا انه ينتصب
 خصما للورثة حتى اذا اقام عليهم بينة بالدفع للميت
 جاز وان دفعت خصومتهم عن المديون فاذا صدقوه
 في القبض منه والدفع او نكلوا عن اليمين على نفق
 العلم كما شرحتنا ثبت عليهم الدفع للميت وان دفعوا
 عن الوكيل والمديون وانما قلنا بان له ان يحلف الوكيل
 على الدفع لانه مصدق له في القبض لا في الدفع ولما دفع المال
 للورثة ثانيا صار احد المالكين له فانقب الوكيل خصما
 له فيما قبضه وتخليفه فائنة وهو انه ربما ينكل عن اليمين
 او يقر لعدم الدفع فيرد المدفوع لربه انما ذكر العلامة

الحموي معز بالبعض الفضلاء بنصرف ولا يخفى ما في قوله
 ولوان الورثة في صورته انكار القبض والدفع حين اردوا
 الرجوع على المديون اذ من الوكالة وفي جامع
 الفصولين كما ذكرنا في ذكر في جامع الفصولين
 كما ذكرنا في المسئلة الاولى حيث قال الوكيل ينحل
 بموت موكله لا بموت المطلب وقوله فلو قال كنت قبضت
 في حياة الموكل اذ من ثمة كلام جامع الفصولين
 وقوله اذ اخرج عنها لا يملك انشاء تعليل لما قبله من قوله
 لم يصدق وقوله فكان متما في اقراره وقد انحل بموت
 موكله كذا في ثم تنوير الاذهان والمستتر في قوله
 وقد بحث لصاحب جامع الفصولين وقد بحث
 بانه ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الوديعة كذا في
 صورته البحث اقول على قياس هذا ينبغي ان لا يصدق
 الوكيل بقبض وديعة او عارية لو اقر بعد موت
 موكله اني كنت قبضت في حياته ودفعته وقدمه انه
 يصدق او اعترض عليه الشيخ على المقدسي فقال اقول
 بعكس ما قاله في جامع الفصولين وهو ينبغي ان
 يكون الوكيل بقبض الدين كما لو وكيل بقبض
 الوديعة في حق برادة نفسه وغاية ما ذكر في الولائية
 من الفرق انها تؤثر بالنسبة الى ذمة المديون التي
 كانت مشغولة بالدين فلا يخرج عنه بقول الوكيل
 بعد موت موكله واما بالنسبة الى نفسه فهو أمين في حياته
 وبعد موته ولذا في هذا رسالة كذا في ثم تنوير الاذهان
 واقول

٢٨
 واقول يريد بحث جامع الفصولين ما قدمناه عن
 اللسان معز بالبعض الفضلاء بنصرف ولا يخفى ما في قوله
 يريد ايجاب الضمان على الميت
 اذ لا يقبل قوله في هذا الايجاب وقوله ويقبل قوله
 في برادة ذمته وفي الضمان عن نفسه حموي
 بخلاف الوكيل بقبض العين فانه يريد بقوله الضمان عن نفسه
 يعني فيقبل قوله واما المودع فذمته حاله عن الضمان
 فلا يتأتى فيه القول بايجاب الضمان عليه اذ قوله مقبول
 في الدفع الى المودع او الى وكيله في قبضها منه
 واما المديون فلا يقبل قوله في الدفع فظهر الفرق
 وبطل ما في جامع الفصولين وما بحثه شيخنا
 بقوله اقول بعكس ما قال صاحب جامع الفصولين وهو
 انه ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الدين كما لو وكيل بقبض
 الوديعة في حق برادة نفسه حموي وقوله وما بحثه شيخنا
 شيخنا اي وبطل ما بحثه اذ وفي الوقفات الحسائية
 اقول انما لم يقبل قوله لعدم صحة التوكيل بالقض
 حموي ويخالفه ما ذكره في تنوير الاذهان معز بالبعض الفضلاء
 من صحة التوكيل بالاقرار لا بالاستقراض اذ
 مات الموكل بطلت الوكالة وكذا لو جن جنونا مطبقا
 او لحق بدار الحرب متدالا ان الوكالة عقد جائز غير لازم
 فكان لبقائه حكمه ابتداء فشرط لقيام الامر في كل ساعة
 ما يشترط للائتمار ونظم الالاق المم هناك ان كل وكالة تبطل
 بموت الموكل الا في بيع الوفا وليس الامر كذا قال المم
 في البحر عند قول صاحب التت وموت احدهما وجنوه مطبقا

لا مخالفة لان موثوق
 المسئلة بعين الاستقراض

وظم اطلاق المؤلف ان كل وكالة تبطل بموت الموكل وجنونه
وليس كذلك ففي البرازية قوطهم ينفذ بجنون الموكل
والموت مقيّد بالوضع الذي يملك الموكل عزله وكيّله
انحرف في منح الفضاو وينفذ بموت احدهما وجنونه مطبقا
منه نذا الى ان قال وظم كلام الكنز وغيره من المتون
ان كل وكالة تبطل بموت الموكل وجنونه وليس
كذلك بل لا بد من استثناء مسائل ومن ثم قلت الا
اذا وكل الرهن العدل او المتين ببيع الرهن عند حلول
الاجل فلا ينفذ بموت الموكل وجنونه كما لو كيل بالآه من اليد
والتوكيل ببيع الوفاء اهو قول وقد قال المم في البحر
بعد ذكر عبارة البرازية وعلى هذا يفرق في الوكالة
اللازمة بين وكالة ووكالة فالوكالة ببيع الرهن لا تبطل
بالعزل حقيقيا او حكما ولا بالخروج عن الاهلية بالجنون
والردة وفيما عداها من اللازمة لا تبطل بالحقيق
وتبطل بالتكليف وبالخرج عن الاهلية قلت وهذا
وارد على ما ذكره في الدرر حيث قال وذا اي العزل
الوكيل في الصوغة المذكورة اذا لم يتعلق به اي
بالتوكيل حق الغيب واما اذا انعلق به ذلك فلا
ينفذ انما فان قولنا اذا لم يتعلق به حق الغيب يرد
عليه الوكالة بالخصومة بالتماس الطالب والحكم ليس
كذلك كما سمعت وانما قد نأ بالجنون المطبق لان
قليله بمنزلة الائمة ووجه شهره عند اي يوسف اعتبارا
بما يسقط به الصوم وعنه اكثر من يوم وليته لسقوط
الصلوات

مطل
قولهم بغير الوكيل بجنون
الموكل موت مقيّد بالوضع الذي
يملك الموكل عزله وكيّله

مطل
حد الجنون المطبق
الى يوسف وعنه اكثر من يوم
وليه سقوط الصلوات

لسقوط الصلوات الخمس فصار كالميت وقد مر محمد بحول كامل
لسقوط جميع العبادات به فقد ربح احتياطا وهي الصحيح
كما ذكره الزيلعي والمطبق بكسر الباء الدائم كما ذكره
الشيخ صالح الفري تمت في السفرى عن وكالة
الطحاوى وكلمة وكالة غير جائزة الرجوع عنه ثم اراد ان يعزله
ان كان في الطلاق والعناق لا يملك عزله الا ترى انه لو جعل
امر عبده في العناق الى رجل فيقتله شاة او جعل امر امراته
الى رجل بيلقها في شاة او قال او اغتق عبدي اذا شئت او طلق
امرأتى اذا شئت لا يملك العزل منها هذا لانه لما قال وكلت
غير جائز الرجوع الحق هذا حكم ما لو جعل اليه امر
امرأة في الطلاق وان كان ذلك في البيع او الشراء او
الا جاز يصح العزل وقال بعض مشايخنا ان
يعزله في الفصول كلها وليس فيها رواية مسطوية
اهما فقتله اليسرى عن السفرى عن الطحاوى
واستفيد من قوله وقال بعض مشايخنا ان يعزله
في الفصول كلها ان ما استفيد من اطلاق عبارة
الكنز وغيره ما ظاهرا انه ان كل وكالة تبطل
تبطل بموت الموكل بلا فرق بين ما يتعلق بها
حق الغيب او لا متجه ففي ان يقال ما سبق
عن الشيخ صالح الفري من ان التوكيل بالخصومة
بالتماس الخصم ينفذ بجنون الموكل وموته
وعنه الى البرازية يخالف لما علم السيد الحموي لها
من انه لا ينفذ فان قلت يحتمل ان لفظة لا سقطت

فعله

من عبارة الفري قلت باقي هذا الاهتمال ما
قدمنا عنه مما اعترفت من صحة على الدرر فانه يعين
عدم صحة اثبات لفظ لا ومحصل ما استنفيد مما
اعترض به الفري على الدرر ان الوكيل بالخصومة ينصرف
بموت الموكل وجنونه مع انه تعلق بتوكيله حق الغير
ومنه يعلم ان الصواب في عبارة السيد الحموي حذف
لفظة لا يدل عليه ما قدمه الفري معنى بالبحر بعد ذكر
عبارة الزانية حيث قال وعلى هذا يفرق في الوكالة
اللازمة بين وكالة وكالة ان تصرف بجهة بان الوكالة بيع
الرهن لا يتصل بالمرز مطلقا بخلاف ما عداها من
اللازمة كالوكالة بالخصومة بالتماس الخصم وكالتوكيل
بالطلاق فانها لا يتصل بالمرز الحقيقي ويتصل بالمرز
الحكمي وبالحرج عن الاهلية والصواب في عبارة
السيد الحموي حذف لفظ لا في الموضعين في التوكيل
بالخصومة بالتماس الخصم وفي التوكيل بالطلاق
وهذا لا يقدح في صحة الاستثناء اذ يكفي لصحة الاستثناء
بالنسبة للوكالة بالخصومة بالتماس الخصم او بالطلاق
كونها لا يتصل بالمرز الحقيقي تنبيه فقل السيد
الحموي عن الحائبة مانعة وكل رجل يبيع مال وله
الصغير ثم مات الصغير وورثه الادب بطلت الوكالة
عندنا خلافا لفرع من الاول بمت الادب ومات
الادب اه الا في التوكيل بالبيع وفا اذا وكله
بالبيع وفا وباع ثم مات الموكل لا يتصل الوكالة لتعلق حق
المشتري

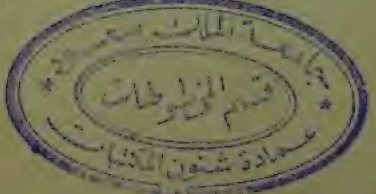
المشتري بالبيع وفا وباع سقط ما قيل لازمه انه
ملك البيع وفا بالوكالة السابقة مع انتقال الملك
الى الورثة ولا يخفى اشكاله حموي كافي
بيع الزانية ومثله في جامع الفصولين وعبارة
باع حائزا بالوكالة ثم مات موكله لا ينفذ لجهته
التوكيل قال الم في البحر والبيع اجازة هو بيع
الوفا وفيه عن الزانية الوكيل بالطلاق لا ينفذ
بموت الموكل اه وفيه تأمل حموي بتصرف وتعلمه
يشيب بالتأمل الى ما علمته مما سبق عن الفري من
كون الصواب اسقاط لفظ لا صح استحسانا
وان كان الحق اي حق القبض للوكيل يرى
الا في الصرف صريح في ان الموكل لو حضر لمجلس
العقد وقبض البدل والوكيل حاضر لا يبيع والعلة
ان اشتراط تقاضى العاقدين والموكل خارج عنهما
قيل ولقائل ان يقول المستفاد من الدليل اشتراط
قبض البديلين في المجلس اعم من تقاضى العاقدين
او من يقوم مقامهما وذلك حاصل بقبض الموكل اه وفيه
تأمل حموي وذكر البيهقي بعد قول الم الا في الصرف مانعة
فان علة لا تجوز لانه بمنزلة الايجاب والقبول وقوله لانه
اي التقاضى ومنه يعلم سقوط ما قيل ولقائل ان يقول
المستفاد من الدليل اشتراط قبض البديلين في المجلس اعم من
تقاضى العاقدين اه وفي قول العلامة الحموي وفيه تأمل شارح
المادحة العلامة البيهقي اذ يقال قول الم اذا قبض

مطل
باع حائزا بالوكالة ثم مات موكله لا ينفذ لجهته
البيع اجازة هو بيع
الوفا وفيه عن الزانية الوكيل بالطلاق لا ينفذ

الموكل الثمن من المشتري صح استحسننا لان ذلك لا يتوقف
 على ان يجيل الوكيل موكله على المشتري وهو خلاف
 ما يفهم من كلام البيهقي ونفس عبارته ولو احال الوكيل
 موكله على المشتري ورعى به المشتري صح ويكون توكيلا
 وليس بجواله حتى لو نوى الوكيل المشتري عن دفع الثمن
 الى موكله صح وانعزل الموكل عن قبض الثمن وقد
 يجاب بان ما ذكره المصنف بالنسبة للاستحسان
 وما ذكره البيهقي هو القياس فلا تخالف قال
 وفي الخلاصة الوكيل بالبيع اذا وكل موكله بقبض
 الثمن له ان يخرج من الوكالة ثم رجع محمد وقال ليس
 له ان يخرج من الوكالة في الوجه الاول ايضاً وهكذا في
 اجماع الكبار وفي ثم الطحاوي يصح نهى الوكيل
 لكن لو قبض الوكيل براء المشتري تكميل الوكيل ما
 دام حياً وان كان غائبا لا تنقل الحقوق الى الموكل وان مات
 الوكيل بالبيع عن وجه فالحقوق تنتقل الى وصيه
 ووث الموكل وان مات ولم يوص برفع الامر الى القاضي
 فينصب وصيا يقبل تنتقل الى موكله ولا يقبض
 الثمن سدا في منية المنة وفي الخلاصة عن الروايات
 وجد الموكل بالمشتري عيبا بعد ما مات الوكيل بالثمن
 فالموكل براء بالعيب اه وفي نسخة الاكل وكل رجل يبيع او يشتري ثم ذهب عقل الوكيل
 او اختلط ثم اشتري او باع لم يلزم الوكيل الثمن وانما يلزم الاخر منه لم يبيح كذا ذكره
 البيهقي وقوله بمنزلة العيب اي بمنزلة ما كان الوكيل بالثمن عيبا حيث
 لا يلزم الثمن وانما توجه المطالبة بالثمن على الموكل فقولهم

مطل
 ان مات الوكيل بالبيع عن وجه
 ما كان له من الثمن في قبضه
 الموكل فان مات ولم يوص برفع
 الامر الى القاضي فينصب وصيا

مطل
 وكل رجل يبيع او يشتري ثم ذهب عقله
 او اختلط او اختلط ثم اشتري او باع
 لم يلزم الوكيل الثمن وانما يلزم الاخر منه لم يبيح كذا ذكره



حقوق

حقوق العقدة تتعلق بالوكيل جيل على ما اذا كان بالغا
 او وكل بلا اذن او نعيم وحضر فانه ينقد على الموكل
 يفيد صحة التوكيل بلا اذن او نعيم وهو مخالف لقوله
 انفا ولا يوكل بلا اذن او نعيم اذ مفادة عدم صحة التوكيل
 بلا اذن ونعيم فتأمل حموي واقول لا مخالفة لانه انما ينقد
 تصرف الوكيل الثاني حيث كان بحضره الاول لحصول المقصود
 وهو حضور رايه فليس فيه ما يفيد صحة توكيل الوكيل
 بلا اذن او نعيم قال المصنف في محرم ولم ما في الكتاب الاكتفاء
 بالحضر من غير توقف على الاجابة وهذا قول البعض والظاهر
 على انه لا بد من اجابة الوكيل او الموكل وان حضره الوكيل الاول
 لا تكفي والمطلق من العبارات محمول على الاجابة سدا في النهاية
 والسراج الوهاج اه اقول الذي يفيد كلام الكثر
 والوقاية والنقاية والهداية الاكتفاء بالحضر اما اذا فعله
 بعينته فلا بد من الاجابة وبه صرح الذيلع حيث قال
 ونذا لعقد الوكيل الثاني بحضره الوكيل الاول جاز من غير
 اجابة منه لان المقصود حضور رايه وقد حصل قلت
 وقد علمت ما عليه العامة فلهذا اعتمدت الوالد في تنوير
 الادوهان قلت وعبارته السراج الوهاج وهل
 يشترط اجابة الوكيل الاول ما عطفه الثاني
 بحضرته ام لا قال في الاصل لا يشترط وعامة المشايخ
 يقولون يشترط والمطلق محمول على ما اذا اجابته اقول
 وفي الذريعة صرح باشتراط الاجابة في صورة ما لو باع
 احد وكيله ببيع بعينه الاخر وصرح باشتراط الاجابة في السراج

الوهاب فيحتاج الى الفرق بين هذا وبين وكيل الوكيل على القول
 بالاستفاد بمجرد المصنوع كذا ذكره الاجل والفرق
 بينهما ان وكيل الوكيل لما كان يتصرف بتوكيله ورضاه بالتصرف
 كان سكوت رضاء الاحالة واما احد الوكيلين فليس كذلك
 فلم يكن سكوت رضاء الجواز ان يكون غيبا منه على استقلاله
 بالتصرف كذا ذكره الغزالي كذا في قوله وفي الذخيرة
 صرح باشتراط الاجابة في صوته ما لو باع احد وكيل
 البيع بغيره الا ان نظرنا اذ ليس فيه ما يفيد اشتراط
 الاجابة في الاكاد الا حرا فصرنا وذكر الغزالي ان
 يستفاد ان توقف فساد تصرف الوكيل الثاني على
 الاجابة من الاول انما هو في الوكيل بالبيع واما الوكيل
 بالشراء اذا وكل غيره فاشترى فانه يفتد على الوكيل
 بلا توقف على شيء ولهذا نقل عن البخاري في السراج
 عند قول القدوري فان عقد بغير حضرة واجاز
 الوكيل الاول جازانه قال انما ذلك في البيع اما اذا
 اشترى فان الشراء يفتد على الوكيل الاول انما
 ان يقال قول القدوري فان عقد بغير حضرة يشترط
 الى عدم اشتراط الاجابة اذا كان حاضرا
 في الوكيل بالطلاق والعناق لان المقصود عبارة لان
 الموكل عليه لفظه الاول دون الثاني وهو يتعلق بالشروط
 بخلاف البيع ونحوه فانه ثمة اذا وكل الوكيل
 رجلا ففعل الثاني بمقتضى الاول فاجابة تحت اجازة كذا في
 تنوير الاذهان معناه بالخاتمة فعبارة الخاتمة تفيد عدم الاستفاد

بجود

بمجرد المصنوع بل لابد من صريح الاجابة والخلع والكتابة
 والبيع كما في منية المقتضى اقول هذا خلط في الحكم لان الذي
 في المنية وغيره ان الوكيل بالطلاق والعناق اذا وكل او فصل
 اجيب فاجاز لا يجوز لان المطلوب عبارة بخلاف الوكيل
 بالبيع والنكاح والخلع والكتابة اذا وكل وفعل الثاني بحضرة
 او فعل اجيب فاجاز فانه يجوز اهو والظاهر ان لفظه خلاف
 سقطت من الاصل او اسقطها الكاتب ثم رايت في نسخة
 صحيحة والخلع والكتابة كالبيع وهي التي عليها الممول كذا ذكره
 البيري كالوكيلين لا فرق في ان احد الوكيلين
 ليس له الا تصرفا بين مالوا وبيع لهما معا وعلى التعاقب
 بخلاف الوكيلين فان لاحدهما الا انفراد اذا وكلهما
 على التعاقب كما في التبيين والسراج الوهاب والجوهرة
 فان قلت ما الفرق بين الوكيلين والوصيين
 قلت الفرق ان وجوب القسمة بالموت وعند الموت
 صار اوصيين جملة واحدة والوكالة حكمها يثبت
 بنفس التوكيل فاذا وكلها على التعاقب ملك
 كل منهما الانفراد بالتصرف بخلاف ما اذا وكلها
 بكلام واحد حيث لا يفرض به احدهما قلت
 واخلق المصنف الوكيلين فيمثل ما اذا كانا ممن
 نلزمهما الاحكام او كان احدهما صبيا او عبدا
 محجورا وهو كذا لان الموكل رضي براهما
 لا يراي احدهما فلو مان احدهما او ذهب
 عقله ليس للاخر ان يتصرف واعلم انه يستثنى

مطلق
 لا فرق في ان احد الوكيلين
 ليس له الا تصرفا بين مالوا
 وبيع لهما معا وعلى التعاقب
 بخلاف الوكيلين

٢
 بالتصرف

من اطلاق كلامه التوكيل بالخصومة او بطلاق زوجة
 بغير عوض او بعتق عبد بغير عوض او برد وديعة
 عنده او عارية او عصب او بقبض دين عليه فانه يجوز ان
 يتفرده به احد هما لعدم الفائقة في اجتماعهما فان قلت
 ما الفرق بين توكيلهما بالطلاق حيث يجوز انفراد احد هما
 وبين ما اذا قال لها طلقاها ان شئت او قال امرها
 بايد كما حيث لا يجوز انفراد احد هما قلت الفرق ان
 في الاولى تقويضا لهما لا ترى انه تمليك مقتصر على
 المجلس كما علم في موضعه واذا كان تمليكا صار القاطن ملوكا
 فلها فلا يقدر احدهما على التصرف في ملك الله خ فان
 قلت ينبغ ان يقدر احدهما على نصف تطلقته قلت في
 هذا ابطال حق الله خ لانه اذا طلق نصف تطلقته تطلق
 واحدة لعدم تجزئ الطلاق كذا خصته من حاشية الشيخ
 صالح الفزري واعلم ان افتقار الفزري على ما ذكره من المسائل
 المستثناة من عدم انفراد احد الوكيلين بالتصرف
 يشير الى ما ذكره السيد المحمدي من ان الوكيلين بقبض الدين
 لا يملك احدهما القبض دون صاحبه لان الدين مما يحتاج
 الى الراي والا مائة وقد فوض الراي اليهما جميعا لا الى
 احدهما وفيه باماتهما جميعا لا باطاعة احدهما وان قبض
 احدهما لا يبرئ الضيم حتى يصل الى ما قبضه الى صاحبه فيقع
 في ايديهما او تصل الى الموكل لانه لما وصل المقبوض الى
 صاحبه او الى الموكل فقد حصل المقصود بالقبض فصار كأنهما
 قبضا معا ابتداء وكذا اقتضاه على ما ذكره من الاستدلال
 ما ذكره

توكيلهما

ما ذكره السيد المحمدي انه تفلا عن المبسوط من ان الوكيل
 بقبض الهبة لا يجوز لاحدهما الانفراد بالقبض لانه متى
 باماتهما فلا يكون راصيا بامانة احدهما وكذا لو وكل الراعي
 رجلين في الرجوع لم يمكن لاحدهما ان يفرح دون صاحبه
 لانهما وكيلان بالقبض فان الرجوع في الهبة لا يتم الا باثباته على
 الموهوب له وقد بينا ان الوكيلين بالقبض لا يفرح
 احدهما دون صاحبه كما في المبسوط من باب الوكالة بالهبة هو
 والوصيين ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يكون
 او فيهما معا او متعاقبا وهو كذلك على ما صرح به في الخلاصة
 والارضية واعلم انه يستثنى من ذلك مسائل ينفراد
 فيها بالتصرف احد الوكيلين الاولى تجزئ الميت الثانية
 شراء ما لا بد منه للضيف كالطعام والكسوة الثالثة بيع
 ما يخشى عليه التلف الرابعة تنفيذ الوصية المعينة
 الخامسة قضاء دين الميت اذا كان في التركة من جنسه
 السادسة الخصومة السابعة رد المفوض الثامنة رد
 الودائع التاسعة قبول الهبة العاشرة جمع الاموال الضاربة
 الحادية عشر رد المشتري فاسد الثانية عشر فسخ ما يكال او يبيع
 يوزن الثالثة عشر اجابة اليتيم الرابعة عشر اودع
 يتصدق على فقير بمكة او عيية الخامسة عشر حفظ الاموال وطاهاها
 الاطلاق انه لا فرق بين ان يكون نصيبا للميت او نصيبا للقائه
 او نصيبا قاصدين بل يتبين وليس كذلك لانه في الحقيقة يجوز الانفراد
 بالتصرف في مال الميتة لان كل واحد من القاصدين لو تصرف
 جاز قلنا انما يسه ولو اراد احد القاصدين عن المتولي الذي نصبه

على تعاقب

القاضية الآخرة جاز اذا رأى المصلحة في ذلك كذا في
 المنتظان قال بعض الفضلاء وفي قوله فكذلك انما به نظر
 ظاهرا فقرر ان وجه القاضية نائب عن الميت لا عن القاضية
 حتى تلحق المصلحة بخلاف امين القاضية لانه نائب عنه فلا تلحق
 المصلحة ومقتضى ما ذكره من ان وجه القاضية نائب عنه ان
 لا يكون القاضية محجورا عن التصرف في مال البيت والمنقول
 انه محجور عن التصرف مع وجود وصيته ولو منصوص به
 بخلافه مع امينه ومقتضاه انما ان لا يملك القاضية شرا
 مال البيت من وجه نصبه كما لو كان امينه والحكم بخلافه كما
 في غالب كتب المذهب والمراد من عدم الملك في كلام
 المم عدم نفاد التصرف وحده لا عدم صحته كما في الاصلاح
 فلو بلغ احدهما بحقة صاحبه فان اجاز جاز والا فلا
 حموى بتصريف ونقل البيروني عن مختص الظهيرية معنى
 للقدوري ان احده الوصيين يملك ان يوجر الصبي في قول
 ابي حنيفة ولا يوجر عبده قال وفيها من البيوع
 وعن ابي يوسف في المتيق وصيات اشترى يا بشرط
 الخيار فاجاز احدها ونقض الآخرة فالله جاز في اولى
 اه والظاهر ان قول محله ما اذا كانت الناسب
 لها قاصيا واحدا وكانا منصوبين الواقف اما لو كان كل
 واحد منهما منصوب قاضية بلد فينفرد احدهما بالتصرف
 كما في الوصيين ولوان واحدا من هذين القاضيين
 اراد ان يعزل القيم الذي اقامه القاضية الآخرة فان
 رأى المصلحة في ذلك كان له ذلك والا فلا كذا نقله

الم

المم في الشئ عن الخائنة حموى وقوله كما في المنتظان
 اي الوصيين المنصوبين من جهة قاضي بلدين يدل
 عليه ما بعده وقال البيروني لم ار حكم الناظرين في كلامهم
 والنظام المواف خرج وفي كما في الحكم دفع رجل الى
 رجلين الف درهم ليدفعها الى رجل فدفعها احدهما
 فهو ضامن لنصفه في القياس ولكن استحسن
 ان لا يضمن هو وقوله والنظام المواف انما في المواف
 هو المخلدج لمسئلة عدم انفراد احد الناظرين
 بطريق القياس على الوكيلين لا على الله وقف على
 التفسير بذلك في كلامهم وينبغي حمله على ما اذا
 جعلها ناظرين بكلام واحد حتى لو كان لم يكن كذلك
 فانه يملك كل واحد منهما الانفراد بالتصرف
 والقاضيين قبل ليس المراد ان السلطان اذا قلد
 شخص قضاء بلدة ليس لاحدهما الانفراد بالقضاء
 في غيبة الآخر كما يتوهم وانما المراد اذا فوض امر
 له قاضيين متولين قبل تقويض الاله من ليس
 لاحدهما الاله تفرد بالتصرف في ذلك الامر بدون رأي
 الثاني اه اقول ما ينبغي ان يكون مراداه هو المصداق
 به كما في منية المفتة وعبارتها السلطان او الاله امام الادب
 فوض قضاء ناحية الى اثنين فقط احدهما لم يكن كاحد
 وكما في بيع حموى وما في منية المفتة من قول السلطان
 او الاله امام الادب كبر لعل الصواب اي الاله امام الادب
 باي التفسيرية الا في مسئلة ما اذا شرط الواقف

المخرج

النظر له اولا استبدال مع فلان ان يستفاد منه ان الناظرين
 لهم من ان يكون احدهما المفوض او غير وعلى هذا
 فالاستثناء متصل لا منقطع حموي فان الوقف الانفرادي
 لان الوقف هو الذي شرط لذلك الرجل وما شرطه غير
 فهو مشروط لنفسه كذا ذكره البيهقي وذكر انصاف ما
 نفسه اشترط لوالى هذه الصدقة من بعده ان له ان
 يبيع هذه الضيقة ويشتري بثمنها ما يكون وقفا على ما سبله
 قال فهو جائز واشترط ذلك لوالى الصدقة اشترط
 لنفسه وله ما دام حيا ان يبيع ذلك وان يستبدل به
 وللوالى من بعده ان يبيع وان يستبدل به كما في الحاشية
 من الوقف نفس عبارة الوالى الوقف شرط الا يستبدال
 لرجل آخر مع نفسه على ان يستبدل معا فانفرد ذلك
 الرجل لم ينع ولو انفرد الوقف بالاستبدال جاز ان
 كما في النازية نفس عبارة الوالى ان جامع الصفي الوكيل
 قبل علم بالوكالة لا يكون وكيل ولا ينفذ تصرفه وعن
 الشافعي خلافة ما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى
 منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكيل لا يبيع بان كان
 المالك قال للمشتري اذهب بعدي الى زيد فقل له هه
 يبيع بوكالة عنك فذهب به اليه ولم يخبر بالوكالة
 فباعه هو منه فالمدكور في الوكالة انه يجوز وجعل معه
 المشتري كعرفه البائع وفي المأذون ما يدل عليه فان المولى
 اذا قال لاهل السوق يا يعوا عبيدي ولم يعلم به العبد صح وفي
 الزيادة ان لا يجوز وليست الوكالة كالوصاية فان الموصي اذا

باع من التركة قبل علمه بالوصاية والموت يبيع لانها خلافة
 كالورثة ونصرف الوارث قبل علمه بالورثة يبيع وفائده
 كونها خلافة عدم تمكنه من اخراج نفسه من الوصاية لعدم
 ملكه ذلك بعد القول بخلاف الوكالة فانها امر ونهي فتقتب
 باوامر الشارع وانه لا يلزم بلا علم واللزوم بلا علم في دار الاسلام
 بحصول العلم تقتصر الشيوع الخطاب بخلاف دار الحرب لعدم
 الشيوع فيها لعدم كونها دار الاحكام او تنصرف ومنه يعلم
 ما في كلام المم من عدم بيان الخلاف وان الاستثناء المذكور
 انما يتم على احد القولين وما وقع في نسخ المحقق من قوله
 وفائده كونه وصاية او تحصيل من النسخ والصواب وفائده
 كونها خلافة كما ذكرنا في ان يقال لم يبين المحقق ما هو الموضع
 في قوله وان الاستثناء المذكور انما يتم على احد القولين
 وقد بين ذلك العلامة البيهقي حيث نقل عن منية المفتح انه
 لا يبيع وكيل قبل العلم على ما هو المختار ونقل عن محقق
 الظهيرية الوكيل لا يبيع وكيل قبل العلم بخلاف الوصي وعن
 ابي يوسف وكل رجلان يطلق امرته او يبيع عبيده او
 وكلت رجلان يزوجها ففعل ذلك الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة
 فهو جائز على الاثر قال ولا حفظه عن ابي حنيفة اه
 وفي مسئلة ما اذا امر المودع بدفعها الى فلان فوفعها
 له ولم يعلم يكون وكيل اي فلان قاله فع جائز ولا ضمان على واحد
 منها لوجود الاذن بالدفع حموي تنصرف وفي الحاشية
 ايهم ونفس رجل اودع رجلا الفاسم قال في حجية المودع امره فلانا
 بقبض الالف اليه وديعه له عند فلان فلم يعلم المأمور بذلك

سئل
 والمم من ان اذا باع من التركة قبل علمه
 بالوصاية او الورثة يبيع لانها خلافة

سئل
 الوكيل لا يبيع وكيل قبل العلم
 بخلاف الوصي

في البيع والشراء

الا انه فبقضائه لف من المودع فضاغت فلب الوربعة
 اختيار ان نشأه ضمن ولح الدافع وان شاء ضمن القابض
 ولو كان المودع علم بالتوكيل والاهم ولم يعلم به
 المأمور فذفع المودع المال الى المأمور فهو جائز ولا
 ضمان على احدهما وفي قول ابي بصير بعد نقله ما ذكرناه
 ليس في عباقة الخائنة ما يدل على ما قاله المؤلف فظهر
 ثم تمت قال في الوالحيية رجل وكل رجلا بالخسرات
 واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيل فيما يدعى على
 هذا الموكل صح هذا التوكيل ولو ثبت التوكيل للمالك لم يملكه ثم
 ادعى بريد الدفع لا تسمع على الموكل ان الموكل بشرط ان لا يكون
 وكيل فيما يدعى عليه ودعوى الدفع دعوى على الموكل فلا تقبل
 كذا ذكر البيهقي والمستتر في قوله ثم ادعى وفي قوله بريد الدفع
 يعود على المدعى عليه فان المالك يضمن ايها شاء اذا هلك

كتاب الاقراض

بغير لعدم الادب بالدفع حوى
 هو في اللفظة الا ثبات يقال قر الشيء اذا ثبت وفي الشرع
 عباة عن الاخبار ما عليه من الحقوق وهو عند المحمود بشرط
 صحة ان يكون المقب بالغا قلا طاعا وكونه حرا ليس بشرط
 صحه بيع اقرار العبد وينفذ في الحال فيما لا نهمة فيه كالجروح
 والقصاص وفيما فيه نهمة لا يوافق به في الحال لانه اقرار
 على الغير وهو المولى وتؤخذ به بل قد العتق لزوال المانع
 ولا يشترط لصحة الاقرار القبول كما في ثم الوهبانية
 وغيرها وفي اخلاصة الاقرار والابراء الاحتياحات
 الى القبول ويريد ان بالرد وفي الاختيارات ذكر

جملة

جملة مسائل لا تحتاج الى القول منها الا اقرار وفي
 التتمة الاقرار يبيع من غير قبول والمالك يثبت
 للمقوله من غير تصديق وقبول لكن يبطل برد
 ومنها الاقرار عن الدين ومنها التوكيل ببيع
 عبده ومنها هبة الدين لمذ عليه الدين ومنها
 الوقف على رجل فاذا سكت في هذه المسائل يثبت الحكم
 وان رد برتد الا في الوقف وانه لا يرتد بالرد عند البعض
 ويرتد عند الآخري وفي هذا المقام كلام يعلم بجملة
 حاشية الشيخ صالح الفزري المقوله اذا كذب للمقب
 بطل اقراره اقوال فلو عاد المقول الى الاقرار ثانيا فصدق
 المقوله قال في التارخاينة ثم في كل موضع بطل الاقرار
 ببرد المقوله لو عاد للمقب الى ذلك الاقرار وصدق المقوله
 كان للمفزان يؤخذ باقراره وهذا استحسان والقياس
 ان لا يكون له ذلك ولو اقر رجل بالبيع ومحمد المشتري
 ووافقه المقب في المحور ايم ثم ان المقوله ادعى الشراء لا يثبت
 الشراء وان اقام المشتري بيته على ذلك ولو صدق البائع
 على الشراء ثبت الشراء اوجه القياس ان الاقرار الشاف
 عين المقوله به اولا فالكذب في الاول كذب في الثاني
 ووجه الاستحسان انه يحتمل انه كذب به بغير حق لغرض
 من الايمان الفاسدة فانقطع عنه ذلك الغرض فرجع الى
 تصديقه فحاه الحق ورهق الباطل حوى وعلى البيهقي لما ذكره المم
 من ان المقوله اذا كذب المقب بطل اقراره بقوله لانه اسقط ط
 يتم بالمسقط كما في البرازية قال ولهذا قال في الذم فيمن اف

في البيع والشراء

لا يثبتان بنية وكذبه المقر فقال المقر انا اقيم البينة على ذلك
لا تقبل ببيته امر والغير في لانه اسقاط يرجع للتكذيب الذي
دل عليه قول المقر اذا كذب المقر اخذ فسقط ما عساه يقال لم
يقتضه هذا الغير مرجع ويزاد الوقف فان المقر له اذا
رده ثم صدقه اخذ اقول لا تثبت زيادة الوقف على المسائل
الثلاثة الاعلى رواية القول بحجة الوقف وعدم بطلان بقوله
لا قبل قال الربيعي والاشبه ان يكون هذا قول ابى يوسف يرى
كافي الاسقاط عبارة ولو اقر لجليلين بارق في يده
انها وقف عليهما وعلى اولادهما ونسلهما ابراهيم من بعدهم
على المساكين فصدق احداهما وكذب الآخرة ولا اولادهما
يكون نصفها وقفا على المصدق منها والنصف الآخر للمساكين
ولو رجع المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف
ما لو اقر لرجل بارق فكذب المقر له ثم صدقه فانها لا تصير له
ما لم يقبله ثانيا والعرف ان الادمن المقر يوقفها لا تصير
ملكاً لاحد بتكذيب المقر له فاذا رجع ترجع اليه والادمن
المقر يبيعها ملكاً الى ملك المقر بالتكذيب حموى والمستند
في رجع من قوله فان رجع والبارق في اليه من قوله ترجع اليه
كلها المقر له والطلاق والنسب والرق اقول
فيه ان النسب قد تقدم في المستثنى فلا وجه لذكره قيل
ويؤيد ما اذا قال المديون ابراهيم فابراهيم فانه لا يرتد بالرد
كافي البزازية وكذا ابراهيم كقيل لا يرتد
بالرد كما في البحر واقول لا وجه لزيادة ذلك
لان كلام المصنف مفروض

فيما

فيما استثنى من قوله المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره
لا فيما استثنى مما يرتد بالرد حموى كافي البزازية
عبارة قال لا انا عبدك فرده المقر له ثم عاد
الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الا اقراره بالرق بالرد
كما لا يبطل بخود المولى بخلاف الاقرار بالذيت والعين
حيث يبطل بالرد والطلاق والعاق لا يبطلان بالرد
لان كلاهما اسقاط يتم بالمسقط وحده ولو كان في يده
عبد فقال لرجل هو عبدك فرده المقر له ثم قال بل
هو عبدي وقال المقر هو عبدي فهو لذي اليد المقر
ولو قال ذواليد لآخر هو عبدك فقال لا بل هو عبدك
ثم قال الآخرة بل هو عبدي وبرهن لا يقبل للتناقض
ولو باع المقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تسمع ولو برهن
يقبل لان الحق لا يحتمل الرد والحرية لا تحتمل النقص
فتقبل بلا دعوى وان كانت الدعوى شرطاً في حرية
العبد عند الامام واما من قال بان التناقض هنا
عفو لحفا العلوق وتفرد المولى بالاعناق يقول تقبل
الدعوى ايضاً ولو ان رجلاً وامرأة مجهولان اقرار بالرق ولهما
اولاد لا يعرفون عن انفسهم نقدا اقرارهما على اولادهما
ايضاً وان غيبا وادعوا الحرية جاز ولو له امهات اولاد
مدبرون فاقرار بالرق لا يعمل في حقها حموى
الاقرار لا يجمع البينة الا في اربع اقول كانه يجب ما ذكره
في كتاب القضاء من ان المستثنيات سبع مسائل منها
الاربعة المذكورة فما ذكره هنا فيه قصور وتكرار ولو اخذ

مطلب
التناقض لا يجمع الرد والحرية لا يحتمل
النقص

لعلم من ذلك وقد زدت على ما ذكر في القنية لو هو صم الأب
 بحق على البيع فافتر لا يخرج عن الخصومة ولو كان تمام
 البيعة عليه مع اقراءم بخلاف الوصي وامين القاضى حموي
 وقال البيهقي بعد قول المصنف الا قرار لا يجمع البيعة
 او ما نصه اقول تقدم انها سبعة وزدت ثمانية فارجع اليها
 اه كذا في وكالة الحائثة عبارة رجل وكل جلا
 بقبض ديونه من فلان والخصومة فيها فاحضر الوكيل
 المديون فاقرا المديون بالوكالة وانكس الدين فاقام الوكيل
 البيعة على الدين لا تقبل بيعة لان البيعة على الدين لا تقبل
 الا من خصم وبقرا المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما
 الا ترى ان الوكيل لو قال بعد اقرار المديون بالوكالة
 انا اثبت الوكالة بالبيعة مخافة ان يحضر الطالب وينكس الوكالة
 قبلت بيئته وان كانت البيعة على المقتضى وكذا لك الوصي
 اذا اقرار المديون بالوصاية وانكس الدين فاثبت الوصي
 الوصاية بالبيعة قبلت بيئته وكذا الرجل اذا ادعى ديناً على
 ميت فاحضر وارثا فاقرا الوارث بالدين فقال المدعى انا
 اثبت الدين فاقام البيعة قبلت بيئته اه كذا في ثم تنوير
 الا وهان الا قرار للمجهول باطل اقول هذا
 اذا كانت الجهة فاحشة وان لم تكن فاحشة كما لو اقر احد
 لاه هذين الرجلين مع الا قرار في الاصح كما في الذم ومثل
 ثم الهداية ويحتملها لفاحشة بان قال لواحد من الناس وعي
 الفاحشة بان قال لاحد بما وقع تردد فيها لو قال لاحد ثم
 ثم وهم ثلاثة او اكثر محصورون هل هو من الثاني او الاول

مطلب
 اقرار المديون بالوكالة والكم
 الدين الى

مطلب الاقرار للمجهول

مطلب
 مثل الفاحشة بان قال لاحد من
 الناس وعيها بان قال لاحد

مال

مال البعض الى انه من قبيل غير الفاحشة ويشهد له ما في
 الحائثة لو قال من بايعك ثياباً فانا كفيله بثمنه لم يجوز لو قال
 من بايعك من ههنا لاه وشار الى قوم معينين معدودين
 فانا كفيله بثمنه جاز ثم لم يظهر لي خلافه ومن ادعى ذلك
 فعليه بانه حموي بتصرف الا في مسألة ما اذا اراد المشتري
 قال العلامة المقدسي لا يحتاج الى استثناء هذه لان صحة
 الاقرار فيها انما هو بالنسبة للمشتري وهو منعه من الرد
 لوجود البيع منه باعترافه وذلك كاف لا بالنسبة الى المقتضى
 اه ورده الشيخ صالح الفندي في حاشيته بان الاستثناء صحيح
 صحيح لانه لما برهن على اقراره ببيع لواحد مجهول فلا رد له ولو لم
 يصح اقراره هنا ولم يعتزم الشارع اقراراً صحيحاً شرعياً
 لما منع رد المبيع فعلمنا ان الشارع صح اقراره هنا للمجهول
 حتى منع رد المبيع بالعيب وكلام العلامة البيهقي يشهد
 لما ذكره العلامة المقدسي حيث قال اقول هذا الاستثناء
 غير صحيح لانه ليس فيه الامنع المشتري من الرد لا عتراه
 بالبيع اما بالنسبة الى المقتضى فلا قال في مينة المقتضى اذا رد
 المشتري المبيع بعيب فاقام البايع بيعة على اقراره انه
 باعه تقبل اه ونظيره ما في النزاعية ادعى ديناً في تركته
 فقال الوارث لم يخلف تركته فبرهن المدعى ان العيّن القائمة
 التي في يده من التركة فبرهن انه باعها من رجل غائب
 تدفع وان لم يذكر اسم المشتري ونسبها اه الاستحجار
 اقرار بعدم الملك له قيل عليه يجب تقييده بما اذا لم يكن ملكه
 فيه ظاهراً فانهم صرموا بان الواهين اذا استأجر الدفء او

مطلب
 الاستحجار اقرار ببيع

البايع وفا اذا استأجر المبيع لا يبيع وهو كما يصريح في عدم كون
 الاستئجار اقرار ببيع الملك اهـ وفيه عليه الاستئجار اقرار
 بعدم الملك له انفاقا وانما الخلاف في كونه اقرارا لذات اليد
 بالملك فقد اشبهه على المم الاول بالثاني فاجرى الخلاف في الاول
 كما في الثاني وهو شئ عظيم اهـ ورد بان الفير في له رجوع للموخر
 والقربة عليه قوله على احد القولين اهـ وهو بعيد جدا وقد
 صحح العمادى كلا القولين جوى ووجه ما سبق من ان البايع
 وفا اذا استأجر المبيع لا يبيع انما استأجر الملك في بكمته لوجوب رده
 عليه اذا اتم له الثمن في الوقت المعين واما على القول بان
 رهنه فالعلة ظاهرة ثم رأت التصريح بعله عدم استحقاق الاجر
 في الدر المختار بان رهنه حكمه لا يتحل الانتفاع به الا
 اذا استأجر المولى عبده استثناء منقطع وقد استثنى بعضهم
 ما اذا اشترى دار لابنه الصغير من نفسه قبل الدفن ولم
 يعلم بما صنع الابن ثم باع الابن تلك الدار من رجل وسلمت
 اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع
 الابن فادعى الدار على المشتري وقال ان ابني كان اشترى
 هذه الدار من نفسه في صفى وانها ملكى واقام ذلك
 بيته فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك متناقض
 في هذه الدعوى لان استئجارك الدار من اقرارك ان
 الدار ليست لك لا يكون دفعا على الصحيح وان ثبت
 التناقض لان فيه خفا لان الابن يستأجر الدار للصيف
 وعسى لا يعلم بعد البلوغ فلا يبيع فكيف الدار ملكا له فنظف
 صحة البيع فيقدم على الادستجار وفي حقيقة الدار ملكه

مطلق
 بيع الوفا رهنه حكما حتى
 لا يحل الانتفاع به

كذا في الذخيرة وفي المسئلة اشكال وهو ان دعوى الدار
 من الابن انما يبيع ان لو وقع بيع الابن يبيع بفن فاش
 اما لو وقع بمثل القيمة يبيع في ان لا يبيع دعوى الابن لان
 الابن يملك بيع عقار الصغير بمثل القيمة اذا كان مصلحه اهـ
 وقت الميوت قدم بلدة فاستام دارا ثم ادعاها قائل انها
 دار ببيع مات وتركها ميراثا له وكان لم يعرفه وقت الادستام
 لا يقبل قال والقبول لصح نقله المؤلف في البحر جوى بتصرف
 وقوله والقبول يبيع اذا برهنه لم يكن اقرارا ببيع
 لجواز ان يكون مكانا وقت الادستجار لانه بالعين يعود الى
 الدق كذا في ثم تنوير الادد هان اذا اقر بشئ ثم
 ادعى الخطا في جامع الفصولين ادعى دينا فاقم ثم قال
 او فية لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا يقبل للتناقض
 ولو يفرق قائم قال او فية وبرهنه على الادبفاء بعد ما اقبل
 لعدم التناقض ولو ادعى الادبفاء قبل اقراره لا يقبل اهـ
 وفي البحر عن خزانة المفتين عند قول الكنت ومن ادعى
 على آخره لا قال لواق بالدين ثم ادعى الادبفاء لا يقبل الا اذا
 تفرقا عن المجلس وقد تقدمت في القبض من هذا الكتاب
 جوى بتصرف كما في الحائنة لم يرهنه في الاد قرار من
 الحائنة فكن كما بصير حموى وفي الذخيرة اقرار البالغ العاقل
 بشئ ثم رجع لا يبيع رجوعه فيما هو من حقوق العباد وفي
 الولائية من اقرار بشئ لاسان وصدقه المقل ثم رده ما اقر به
 لا يبيع الدلالة لما صدقه ثبت الملك له والملك مع ثبت لاسان
 لا يبطر برده قلنا هنا اهـ كذا في ثم تنوير الادد هان

رقة ادعى خطا

مطلق
 اقراره بان رهنه في الاد قرار
 ورجوعه الى الدار في مجلس واحد لا يقبل
 لا يقبل وان في مجلسين يقبل

فانه لا يقع الواجب على المؤلف تقييده بذلك بانه لا بد
صاحب يتيمة الدهر قال له ذلك فيما بينه وبين الله
تعالى وليكن لا يصدق في الحكم وتم فلا محل لهذا الاستثناء
وكان الاول في الله مستثناه التمثيل بما اذا اقر لرجل ان هذه
المائة امه او اخته او بنته من الرضاع ثم اراد ان يتزوجها
وقال وهمت او اخطأت ونسيت فصدقة المائة فها مصدقان
على ذلك وله ان يتزوجها وكذا لو اقرت المرأة بذلك وانكر
الزوج كما في غالب الكتب وعللوه بان هذا مما يجري فيه الغلط
فاذا ادعى الله وهم فيما اقر له او اخطأ فقد ادعى الرجوع فيما
اقر به وله دليل ظاهري ان يصدق كما في الولوية ويقرب
من هذا ما في جامع الفقه قال لا يقع في طائفتي ثلاثه
تزوجها وقال لم تكن تزوجها حين الطلاق وجاز النكاح
اخر وقت القينة الاقرار بالخلف لا يكون اقرار بالطلاق
ولو قال ما نويت به طلاقا ولا عزم لا يصدق كذا ذكره
البيهقي اقرار الملك باطل الا اذا اقر السارق مكرها
في التنوير وشرحه لا يقع بعقوبة لانه جور تحجير
وعنه القهستاني للتوافقات معللا بانه خلاف الشرع
ومثله في السراجيه وعدم عصام انه سئل عن
سارق منك فقال عليه اليمين فقال الأمير سارق
ويمينها تو بالسوط فما ضربوه عشرين حتى اقر وانى
بالسرقة فقال سبحان الله ما ريت حورا شبه بالعدل
من هذا وفي التمهيد في المشايخ من اف
بصحة اقراره بها مكرها وافتى بانه يجلضرب
حتى

ل صدق هو

مط
اقرار الملك باطل

حتى يقوم الم يظهر العظم او ما ذكره الاقرار اخبار
لانشاء على البيع واعلم انه ينبغي على الاختلاف في كونه اجارا
او انشاء سماع دعوى الأموال والايمان فمن قال انه
اخبار قال لا يسمع وهو المقتضى كما ذكره ابن القيس
ومن قال انه انشاء قال يسمع ثم اعلم انه لو كان الاقرار
اخبارا كما قاله المم كان ينبغي انه لو اقر بشئ واسنده
الى حالة الصحة انه يكون من كل المال وسيتاق في
الورقة الا انه خلافه حموي يتصرف وقال الغزي
الاقرار في الشرع كما ذكره في الكفر والهداية
وغريهما اخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه وقد
اختلف المشايخ في ان الاقرار اخبار او تمليك ابتداء
فاختر في النهاية والتبيين وقاوى قاض خان و
الحادية والبنارية والخلصة وشرح المجمع وغيرها الاول
واستدلوا على ذلك بمسائل الاول انه اذا اقر بعين
لا يملكها صح الاقرار حتى لو ملكه بعد ذلك امر بالتسليم
ولو كان تمليك لم يقع لان تمليك ما ليس بمملوك لا يقع
والثانية المرفع الذي لا دين عليه اذا اقر بجميع
ماله لا يجزى فانه يقع اقراره من غير توقف على اعادة
الوارث ولو كان تمليك لم ينقد الا بعد الثلث عند عدم
الاخوة والثالثة العبد المأذون اذا اقر لرجل بعين في
يده صح اقراره ولو كان الاقرار سببا للملك كان تبرعا
من العبد فلا يقع والرابعة اذا اقر المسلم لرجل بخرجه اقراره
حتى يؤمر بالتسليم ولو كان تمليك لم يقع والخامسة اذا اقر

مطل
إذا اقر بالطلاق والعتاق
مكرها لم يصح ولو كانت النكاح
لصح

بيد
ممن

بالطلاق والعتاق مكرها لم يصح ولو كانت انشاء
والسادسة اذا اقر بنصف داره منشا عابض ولو
كان تملك المبيع والسابعة اذا اقرت المرأة
بالزوجية يصح ولو كانت تملك المبيع الا تحضر من
الشهود والثامنة ادعى على رجل انه اقر بهذا الشيء
ولم يقل ملكه اختلف المتأخر فصح من قال يقضي القاض
كل لو قالت الشهود انه له واكثرهم على انه لا يصح ما لم يقل
انه اقر به لي وهو ملكه وهكذا قال في الاقضية لا تسمع هذه
الدعوى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وتبعه في البرازيل وفي
العمادية والتاسعة اذا كان المقدم يعلم ان المقف كاذب
في اقراره لا يحل له اخذه عن كره منه فيما بينه وبين الله
تعالى الا اذا سلم اليه بطيب نفسه فكانت هبة مبتدأة
بناء على انه اخبار وليس بتمليك ولهذا قالوا لو اقر في
فحمة ان جميع ما هو داخل منزله سوى الثياب التي
عليه ملك زوجته ومات عن ابن فادعى الابن
ان الكل تركته لا يحل لها في الديانة اخذ ذلك
الا ان تكون تملكته منه باهبة او بالبيع او
بطريق التعويض عما لها عليه من المهر قلت وقد قالوا انشاء
من وجه وهذا الورد المقف اقراره ثم قيل لا يصح بحر ومنع انه بنصف
فلا يطيب له لو كان كاذبا قد جنم بذلك في الكافي وان كان
في القية جعل ذلك قولا لبعض المشايخ وعبارته الاقرار كاذبا لا يكون نافلا
للملك عند بعض متأخريهم كونه فلاح في الاقضية فانه انما يرد بالرد
قيل عليه انما يرد بالرد فيما ذكر من المسائل لوجود معنى الانشاء فيه لانه

لمع متابع



الشيء

انشاء محقق كما ذكره المصنف ومقتضى كونه في مسائل ان المقف له
لو قال اردت باقرارى التملك ان يبيع ذلك ويكون تملكها
لانه اراد معنى الاقرار في الجملة وليس كذلك بل لا يصح
فلا يملك المقف له كما في المتنقطات حموي ولا
يظهر في حق الزوائد المستهلكة يفيد بظاهرها انه يظهر في حق
الزوائد الغير المستهلكة وهو مخالف لما في الحاشية حيث قال
رجل في يده حارية وولدها اقران اجمارية لفلان لا يدخل
فيه الولد ولو اقام البيعة على حارية انها له يستحق اولادها
وتد الوفاة هذا العبد من امثلك او هذا الجدي من شاتك لا
يكون اقرارا بالعبد ولا بالجدي فليحرر حموي بتصرف
ولو اقرتم انكر يحلف الى قوله كمن التمس تحليف على اصل المال الذي
قاله قاضي خان رجل اقر بعين لرجل ثم انكر اختلف المتأخر فيه
قال ابو نصر الدبوسي يحلف بالله ما اقرت له بكذا وقال ابو
القاسم الصغار لا يحلف على الاقرار بل في الدين يحلف بالله ماله
عليك كذا وفي العين يحلف على العين بيري من ملك
الا انشاء ملك الاخبار كالوجه قبل عليه لواقرب بالاستيفاء من مريون
المبتدع صح كما في التتارخانية وسياتي في كتاب الوصية ان وجه
القاضي لا يملك القبض الا باذن مبتدع من القاض وقد صرحوا ايضا
بان ولي المصغرة لا ينفذ اقراره بالتكاح عليها وكذا الوكيل بالنكاح
ومولى العبد لا ينفذ اقرارهما به مع انهم يملكون انشاءه عليهم اهو
اقول يجب عن الاول بان ما هنا في وجه المبتدع وما سياتي
في وجه القاض حموي قلت في الشئ الا في استثنائه الوجه
الحجج عارته الولي لواقرب بالنكاح على الصغرة لم يجز الا بشهود او تصدع

مطلبت ملك الاقرار ملك الاخبار

بعد البلوغ عند الامام وقال لا يصدق وكذا لو اقر المولى على عبده
او الوكيل على موكله كذا في المحيط فهذه المسئلة على قول
الامام من جهة من قولهم من ملك الا نشاء ملك الاقربة
كلواحي والمراجع والمولى والوكيل بالبيع كذا في الجامع الصغير
للصدر الشهيد واستشكله في المبسوط باقرار الوصي
بالاستدانة على اليتيم فانه لا يكون صحيحا وان كان يملك
انشاء الاستدانة اهـ وقيل عليه لقائل ان يمنع ملك الوصي
الا استدانة بل لابد من اذن القاطن كالمولى فلا يستثنى
قال بعض الفضلاء ويستثنى مسائل آخر الاولى لو اقر
ابو الصغير بتزويجه لايصح فيها مع انه يملك انشاءه الثالثة
وقيل المرأة بالتزويج لو اقر به لايصح مع انه يملك انشاءه
الرابع وكيل الرجل به كذا في الحاشية اقر مولى
العبدة بتزويجه لايصح مع انه يملك انشاءه السادسة وكله
يعتق عبده بعينه فقال الوكيل اعتقته امس وقد وكله
قبل الامس لا يصدق من غيب بيته ولو كان في بيع
او نكاح او عقد من العقود فانه يصدق وقال
في الظهيرية قال محمد الوكيل اذا قال اعتقته امس
وكذبه الموكل فانه لا يجوز الاعتق وفي البيع القول
قول الوكيل لان الوكيل بالبيع اذا اجاز بيع غيره
يجوز والوكيل بالعتق اذا اجاز اعتاق غيره لا يجوز
فمضى بتصرف المقر له اذا ارد الاقرار ثم عاد الى
التصديق او ما عكسه وهو ما اذا صدق المقر له ثم رد
الاقرار لا يصح الرد كما ذكره الهادي قال بعض الفضلاء ومحل

مطلوب
اقرار المولى على
اليتيم لا يكون صحيحا

ما ذكره

ما ذكره المم فما اذا كانت الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة
واما اذا كانت لهما مثل الشراء والنكاح فلا فهو اطلاق
في محل التقييد واقدم السيد المحمدي قال وجب تقييد كلام
المم ايضا بما اذا لم يكن المقر مصرا على اقراره لما ساق
من انه لا شيء له الا ان يعود الى تصديقه وهو مصروبه
سقط ما قيل ان ما ساق على مناف لما تقدم اهـ واقول
ما سبق من ان في كلام المم اطلاقا في محل التقييد رده العلامة
الشيخ صالح الفري في حاشيته بما يطول ذكره فارجع
اليه ان اردت وذكره البيهقي بعد قول المم المقر له اذا رد
الاقرار انما منعه قيده في الزارية بما اذا كانت
دينا او عينا اهـ قال ولا تقبل عليه بيعة ان اقامها
كما في خزانة الاكل وهي الذخيرة انما يصير الاقرار
اظهارا في حق ملك المقر له به حتى يحكم بملكه
المقر له للمقر له بنفسه الا قرار ولا يتوقف على
تصديق المقر اما في حق الرد يعتبر عليك مبتدا
بالهبة حتى يبطل برد المقر له اهـ تتم في الفتية
قال فلان على الف درهم فقال فلان مالي
عليك شيء برئ المقر مما اقر به لانه كذبه فيه
حتى لو عاد الى التصديق لا يتحقق عليه شيء
فان عاد الى الاقرار بعد ذلك فقال بل لك على الف
درهم وصدقه المقر له تلزمه كذا في ثم الفاضل
الوقف كما في الامسعا في اقواله الاولى حذف هذه المسئلة
لما في اول الكتاب من استثناء الوقف والطلاق والنسب

وغير ذلك ونحوه الاقرار بالنكاح هبل يرتد بالرد والى
 لم اره حموي ونحوه وفي الاقرار بالنكاح صرح به العلامة
 البيري ونصب عبارة بعد قول المصنف الا في الوقف اقوال
 هذه المحصر في حين المنع لقولهم لو قال بعثك هذا العبد
 بالفق فقال لم اشتر منك ثم عاد الى التصديق في مجلس آخر
 جاز وكذا في النكاح وفي كل شيء يكون الحق فيه لهما جميعا
 اذ ارجع المنكر الى التصديق قبل ان يصدق الاخر على
 الاقرار اما كل شيء يكون الحق فيه لواحد مثل الهبة و
 الصدقة والاقرار فلا ينفعه التصديق بعد الاقرار
 فصرح رجل ادعى على وارث رجل ما لا واخرج صكا
 باقرار المدعى عليه بالمال فادعى الوارث ان المقر له
 الذي هو المدعى قد رد اقراره وطالب بيمين المدعى
 على ذلك كان له ان يجلفه بيري عن التقاضي
 الا اختلاف في المقربة يمنع صحة الاقرار
 كما لو اقر بالدين والمقر له يدعى العيني او على العكس
 لان المقر له لما ادعى غير ما اقر به المقر كان رد الاقرار
 وهو يرتد بالرد لما عرفت وما ادعاه المقر لا يثبت
 لان المقر ينكره وفيه وقع الاختلاف في السبب
 يثبت المقربة ويبيطل السبب لانه هو الذي وقع فيه
 الاختلاف فاذا بطل وصار كان كما يكن في اقرار اجماع
 مطلق غير مفيد بالسبب وهو مقبول لان صحته غير متفق
 الا ذكر السبب وفيه وقع الاختلاف في بعض المقربة فان
 ذلك القدر يبطل ويصح الاقرار فيما يقع بخلاف المشهود له

مطلقا
 لقرن السبب هذه العبد
 بالفق فقال لم اشتر منك
 ثم عاد الى التصديق في مجلس آخر
 جاز وكذا في النكاح وفي كل
 شيء يكون الحق فيه لهما جميعا

ان كذبه شاهدي في بعض ما شهد له به حيث تبطل شهادته
 في الجميع لان الكذب نفسيتي والعشق مانع من قبول
 الشهادة دون الاقرار كذا في تلخيص الجامع للمارديني
 وبه سقط ما قيل قوله الاختلاف في المقربة يمنع الصحة
 لا يخلو عن شيء اذ لو ادعى المقر له بانه مثلا والمقر الاقرار
 بسبب عين كان الظاهر ان السبب عين اعترف به كما لا يخفى
 اللهم الا ان يقال تصديق المقر له المقر بشرط الصحة
 وما هبة السبعين غير ما هبة المائة فلم يوجد التصديق
 على السبعين وهذا بلاية قول الامام في مسئلة الطلاق
 حموي وفي سببه لا يخفى لان السبب مطلوب لا حكمه
 لا لا عينها فلا يعتبر الكاذب في السبب بعد ان اقر بها
 على وجوب اصل المال بخلاف الكاذب في المقربة حموي
 او امانة من عطف العام على الخاص وفيه ان عطف العام
 على الخاص من خصوصيات الواو وحق كما في معنى السبب
 حموي فلا شيء له لان الدين مع العين مختلفان
 لان العين منتفع به حقيقة الحال والدين مال باعتم
 العرضية في المال والاختلاف في المقربة يبطل الاقرار حموي
 الا ان يعود الى تصديقه وهو مصر عليه بان قال
 الامر كقلة والاولف وديعة في عنديك صح وله هذا الاولف لان
 الاقرار على الاقرار بمثل انشاء فيصاف التصديق
 اقرارا بمبدأ لم يبطله الرد وان لم يكن مصرعا اقرارا لا يبيد
 عود المقر له الى تصديقه لان الاقرار الذي صدقه فيه قد ارتد
 بالرد ولم يتجدد اقرارا بصيادفة التصديق حموي

مطلقا
 ما هبة المائة غير ما هبة
 السبعين

ولو قال اقرضتك الحعطف على قوله فقال ليس لي وديعة
اي وقال المقر له ليست لي وديعة ولكن اقرضتك
عين هذه الالف وتحدد المقر المقرض فله اخذها بعينها
لانها اتفقا على ان الالف المعينة ملك المقر له اقضى ما في
الباب ان المقر له اقرضها ملكه بالاقراض وهو يكره
فلا يثبت القرض فكان له اخذها لان هذا اختلاف في
السبب لا في نفس المقرض وذلك لا يمنع صحة الاقرار على ما
مر فان هلك فلا ضمان عليه وقوله الا اذا صدق اي
المقرض بالقرض فحقه لا ياخذها بعينها لانها تصادقا
على كونها ممنونة على القابض خلافا لابي يوسف فان
له اخذها بعينها وهو ميم على اصل فختلف فيه
وهو ان المستقرض يثبت له الملك بنفسه القرض
عندهما حتى لو اراد ان يدفع الى المقرض مثله مع قيامه
في يده كان له ذلك وعنده لا يملكه الا بالاستهلاك وهو
قبله باق على ملك المقرض فليس له ان يعطيه غيره
عند قيامه وبيان البناء هو انه لما صدق في الاقرار وهو
لم يصير مقر له بملك العين عندهما بل بالف في ذمته
فلا يمكن للمقر اخذها وعنده ابي يوسف صار بالنقد
مقر له بالعين لبقاء ملكه قبل الاستهلاك فكان له اخذها
بعينها لكونها ملكه حموي ولو اقرضها غصب اذ بان قال
المقر هذه الالف بعينها عصبتها منك وقال المقر له غصب
من شيئا لكنني عليك الف درهم من ثمن مبيع فحق المقر الدين
والغصب جميعا فليس للمقر له اخذها بعينها وله ان يأخذ من
المقر

٢٢
المقر مثلها لانها اتفقا على ثبوت الف درهم في ذمته اما من
جهة المقر له فلا امسكال واما من جهة المقر فلا نه وان اقر
بالف مشارا اليها لكنه عجز عن ردها فكذب المقر له اياه في
الغصب والغائب فحق العجز عن رد العين بسبب من الاسباب
وجب عليه الضمان في ذمته فتقرر اتفقا على الف في الذمة لكنها
اختلفا في السبب فيبقى بما اتفقا عليه ويبطل بالاختلاف فيه وقد
معنى قوله للرد في حق العين اي لوجوب رد العين بالاقرار بالغصب
والعجز بالكذب وفي العبارة من الا حقا ما لا يخفى حموي
سند في الجامع الكبير وفي المحيط الرضوي اي كما في ثم تنوير
الاذهان وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع للبايع ثم استحق
توصيته رجل اشترى عبدا من رجل بالف درهم وقد كان اقر
انه للبايع ونقد الثمن ثم استحق العبد من يد المشتري
بالبيته بالقضاء له ان يرجع بالثمن على البايع لان القاض كذبه
في اقراره حيث قضى به للمستحق الحامد كرم في ثم تنوير الاذهان
كان له الرجوع على المديون قيل عليه قد يقال ان الظاهر عدم
الرجوع لان كذبه شرعا بطريق في حق المدعي لا في حق نفسه
بحيث يكون له الرجوع ولم لا يوافق اقراره في حق نفسه وباق
مثل في الفرعين السابقين حموي فليتامل وذكر في ثم تنوير
الاذهان معنى بالقاض خان ما نصه رجل ادعى على رجل انه كفل
له عن فلان الغائب بامر بالف درهم له عليه ومجده هو فاقام البيته
على ذلك فالقاضي يقض بالكفالة عنه بامر وبتبوت الدين على الغائب
فانتصب الحاضر خصما عن الغائب في اثبات الدين عليه وامر بالكفالة
فانحصر الغائب وانكر الدين لا يلغى تبوت الدين والمدعي ان شاء اخذ

الكفيل وان شاء اخذ الاصيل فان اخذ الكفيل يرجع على
 الاصيل لانه ثبت امره بالكفالة وان شهدوا عليه بالكفالة
 عن الغائب بغير امره ويؤخذ الكفيل دون ~~الكفيل~~
 الاصيل لان يثبت وليس من ضرورية صحة الكفالة بثبوت
 الدين على الاصيل الا ترى ان من اقرب دين لانسان على غير
 وكفيل عنه يبيع وان كان ذلك الغرض جاهد للدين واذا ادى
 الكفيل لا يرجع على الاصيل الا اذا ثبتت بالحجة انه امره بالكفالة
 اه ومنه يعلم ما في كلام المصنف من القصور ^{الثانية}
 اذا ادعى المديون الا بقاءه او الا براد قيل عليه في كونها من
 جزئيات القاعدة نظرا في ظاهر السوق ^{المعنى} ان المديون
 هو المقر والصادق منه انما هو دعوى الا بقاءه او الا براد
 وليس ذلك اقرار كما ترى ليصير مكذبا فيه بخلاف
 رب الدين في عدها من الجزئيات تسامح حموي
 فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يومه بالتسليم اليه
 اي الى البائع وانما قيد بقوله صريحا احتراز عن الاقدام
 على الشراء بدليل المسئلة الى تقدمت وهي اذا اقر المشتري
 بان المبيع للبائع ثم استحق المبيع من يد المشتري
 ثم وصل اليه من المستحق لا يومه بالدفع الى البائع لان
 الشراء قد يكون من غير المالك كالوكيل والوكيل والاقدام
 على الشراء لا يكون اقرارا بالملك للبائع وقيل في الوقف
 الشراء يكون من المالك في الغالب حتى يقوم الدليل بخلافه والاقدام
 على الشراء اقرار بالملك لكن في ضمن الشراء فاذا انفسخ الشراء
 بالاستحقاق بطل ما في ضمنه فلهذا لم يؤمر بالدفع الى البائع بخلاف
 ما لو

منه

ما لو اقر له بالملك صريحا كذا في ثم تنوب الا ذهان باختصار
 وتصرف ولدت وزوجها غائب فان قيل جعلها من
 المستثنيات يفتي بكذب المقر في حق الغير وموافقته في حق
 نفسه فواجبه هذه المسئلة ومن المقر فيها اجيب بان الرؤية
 مقترنة بالولادة من زوجها الغائب فلما قدم ولا عن صارت باللعان
 مكذبة في الولادة منه لقطع النسب عنه مع انها مؤاخنة باقرارها
 بالولادة في حق نفسها حتى يلتحق الولد بها بحيث لو ادعت بعد
 ذلك ان الولد لغيره لا يقبل منها الاعتراض بالولادة ثم هذا
 ما ظهر في وجه كون المسئلة من المستثنيات من القاعدة
 وما وقع في نسخ المحقق من قوله فان قيل جعلها من المستثنيات
 يفتي بكذب المقر باثبات لفظة له من زيادة الكثرة والשוב
 اسقاطها وعلى هذا الواقع حجة بحديث المنار اليه ما تقدمت
 الاستثناء وهو كونه يؤخذ باقراره في حق نفسه وليس
 المنار اليه اصل القاعدة كما قد يتوهم حموي ثم اشترط
 عتق عليه اي باقراره ولا يعتبر في حق الرجوع بالثمن على البائع
 كما في الايهضاح وفي العمادية اقر رجل بحرية عبد ثم
 اشترى مع الشراء ووجب الثمن عليه ثم يفتق عليه اقراره
 يؤخذ من هذا صحة البيع فيما هو محل البيع في رأي البائع
 دون المشتري وفي خاتمة الاكل اشترط على انه حر لم يفتق
 عليه اقراره العتق بما اذا اقر بحريته ثم اشترى لما في اللقطات
 عبد في يد رجل اقراره لفلان ثم قال هو حر ثم اشترى فهو المقسم
 ولو بدا فقال هو حر ثم قال هو لفلان ثم اشترى فهو حر وما
 ذكره البيري وذكر في خاتمة الاكل مسئلة في الوصية

اوه من المستثيان فيؤاخذ باقرا في حق نفسه ولهذا عدم
 قيمة بزيغ للموكل له جوى فقه له بسالم اي بالمشهود
 به لا بالمقر له به لان البينة اقوى بيوى فلو اشتد
 الوارث بزيغ صح وعدم قيمته اي قيمة بزيغ للموكل
 ولورج اليه به او صوفة او ميراث لزمه تسليم العبد
 المقر له للموكل له وفي الذخيرة او الوارث على مورث
 يدين في حياه المورث وكذا به المورث في ذلك فاقول
 باطل فان مات المورث واخذ الوارث المقر تركته
 كان للمقر له ان ياخذ ذلك منه يبرى بتصرف
 ووجه ظاهر وهو ان بطلان اقرا به بالنسبة للموكل
 واما بالنسبة لنفسه فصح الاقرار تحت قاصرة
 على المقر لا يفدى الى غيره لان كونه تحت مينة على
 رعه وزعم ليس تحت مينة على غيره ولهذا لا يظهر في حق
 الولد والتمتع بخلاف البينة فانها تحت في حق الكل
 لان كونها تحت ثبت بالقضاء وهو عام ولهذا
 يفتى بالولد والتمتع بغيره او جاز الاقرار من غير
 خصم والبينة لا يجوز جوى فلو اقر المورث
 الدار لغيره لا تنفع الا جازة قال في البدع
 اذا جرد اسم ثم اقر بها الانسان يفتى في حق
 نفسه ولا يفتى في حق المستأجر بل يتوقف
 لان يفتى مدعى الا جازة فاذا مضت فقد اقر
 في حقه اي يفتى بالدار للمقر له اه وفي
 الطحاوي باع عتار وسلمه للمشتري ثم اقر له

سنة بيبها

مطلق
 اقره ثم اقره الانسان
 يفتى في حق نفسه ولا يفتى
 في حق المستأجر

مطلق
 باع عتار وسلمه للمشتري
 ثم اقر له كان غيب
 المقر له لا يبيع اذ اقر
 له ولا يبرى المقر قيمته
 لو تركه على اليد
 حصة واني ابرى منه

كان غيبه من رجل وصدق المقر له وكذا به المشتري
 لا يبيع اقرا في حق المشتري ولكن هل يبرى الباع
 قيمة العتار للمقر له ام لا في قول ابن حنيفة والبيع
 لا يبرى لعدم تحقق الغيب في العتار عندهما وعند
 محمد يفتى بتحقيقه فيه عنده وفي مختصر المحيط اقر
 الراهن بالرهون لرجل لم يصدق ثم المقر له ان شاء
 ادى المال وفتى الراهن ورجع عاقضى على الراهن وان
 شأه ضمن الراهن قيمة والمقر له ان يستخلف المدين
 على علمه اقول الظم انه يستخلف على العلم في مسألة
 الا جازة ولم ابرى بتصرف ولو اقر المورث
 لا وفاء له اقول في هذه اشارة الى جواب سؤال لم اجد
 فيه نقلا وهو ان رب الدين اذا اراد حبس المدين
 وهو في اجارة المدين غير محبس وان بطل حق المستأجر
 كما ذكره الشيخ صالح الفري في حاشيته تفهيمها
 ولو اقر بمجهولة الغيب او وقعت حادثة وهي ان شخصا اقر
 في مرض موته بان فلانا اخي شقيق وهذا المقر اخذت شقيقه
 والمقر له ابو علي الى المقر وكل منهما حر الا صل من الاب
 والام وصدق على اقراره لا يشار بها بيت المال وهي شافية
 المذهب وثبت الاقرار بين يدي قاضي حنف وحكم بصحته
 قاضي شافعي فزارع صاحب بيت المال المقر له ودارسوا
 بين العلماء فمنهم من اجاب بفسخ الاقرار وهم الاكثر
 ومنهم من اجاب ببطلانه ومنهم من علامته الورى
 الشمس الرعي معللا بان محال شرعا اذ يستحيل ان يكون

مطلق
 اقر الراهن بالرهون لرجل لم يصدق
 ثم المقر له ان شاء ادى المال
 وفتى الراهن ورجع عاقضى على الراهن
 وان شأه ضمن الراهن قيمة والمقر له
 ان يستخلف المدين على علمه اقول
 الظم انه يستخلف على العلم في مسألة

مطلق
 رب الدين اذا اراد حبس المدين
 وهو في اجارة المدين غير محبس وان
 بطل حق المستأجر

لواحد ابوان قال بعض الفضلاء من الحنفية ومقتضى
 مذهبا بطلان الادوار اقوال يعني في خصوص هذه
 المسئلة والا فلا يستحيل شرعا ان يكون للواحد ابوان
 او ثلاثة الى خمسة كما في التجارية المشتركة اذا ادعاه
 الشريك كما في النقيط اذا ادعاه رجلان حران كل واحد
 منهما من املة حق كما في التتار جارية حموي
 وصدها الادب انفسخ النكاح كما كذا الوقت انها ابنة
 هذا الرجل وهو جد الزوج او ابو قصدها ثبتت
 النسب منه ويبطل النكاح ضروريه الا ترى
 ان المجهولين لو كانوا قوامين في بطن واحد لا يعرف
 لها اب فتن وحت احدهما ثم اقرت الاخرى ويبطل
 النكاح كما في خزانة الاكل بيري بخلاف ما اذا اقرت
 بالرق قال في كافي احكام لو ان املة لا يعرف اصلها
 تزوجت رجلا ثم اقرت بالرق لرجل جعلتها امه لم
 ولم اصدقها على فساد النكاح فان كان الزوج
 اعطاها المهر قبل اقرارها فهو بيري منه وان
 اعطاها بعد الاقرار لم يبرأ منه وما ولدت
 من ولد قبل ذلك او بعدة لاقل من ستة اشهر
 فهو حر وان ولدته لاكثر من ستة اشهر
 فهو عبد في قول ابي يوسف وقال محمد هو
 حر على كل حال وطلقاتها تطليقتان وعديتها
 حيضتان فان كان قد طلقها قبل اقرارها تثبت
 لم يصدق على ابطال رجعة واقرار امهات الاولاد والمهربات

بارق

في التتار جارية حموي
 وصدها الادب انفسخ النكاح
 كما كذا الوقت انها ابنة
 هذا الرجل وهو جد الزوج
 او ابو قصدها ثبتت النسب
 منه ويبطل النكاح ضروريه
 الا ترى ان المجهولين لو
 كانوا قوامين في بطن واحد
 لا يعرف لها اب فتن وحت
 احدهما ثم اقرت الاخرى
 ويبطل النكاح كما في خزانة
 الاكل بيري بخلاف ما اذا
 اقرت بالرق قال في كافي
 احكام لو ان املة لا يعرف
 اصلها تزوجت رجلا ثم
 اقرت بالرق لرجل جعلتها
 امه لم ولم اصدقها على
 فساد النكاح فان كان
 الزوج اعطاها المهر قبل
 اقرارها فهو بيري منه وان
 اعطاها بعد الاقرار لم
 يبرأ منه وما ولدت من
 ولد قبل ذلك او بعدة
 لاقل من ستة اشهر فهو
 حر وان ولدته لاكثر من
 ستة اشهر فهو عبد في
 قول ابي يوسف وقال
 محمد هو حر على كل حال
 وطلقاتها تطليقتان
 وعديتها حيضتان فان
 كان قد طلقها قبل
 اقرارها تثبت لم يصدق
 على ابطال رجعة واقرار
 امهات الاولاد والمهربات

بالرق لا يعمل في حق اولاد هنت كما في النزارية بيري
 ولو طلقها تثبتت بعد الاقرار بالرق لم يملك
 الرجعة اقوال وكذا الوعلق تطليقتين بفعل نفسه
 ففعل بعد اقرارها بانه كما في جوامع الفقه بيري وعلى
 هذا لو طلقها واحدة ثم اقرت بالرق ط صار طلاقها
 تثبت كذا في ثم تنوير الاول هان عن المتسوط
 واذا ادعى ولدا متهما بالمبيعة ولم اخ ثبتت نسبه وتعدى
 الى جمان الاخ من الميراث ككونه اي من الميراث للاين
 وفي المحيط باع امه فولدت عند المشتري لاقل من
 ستة اشهر من وقت البيع فادعاه البائع او شهد
 شاهدان على اقراره يثبت نسبه منه وتصح اجارته
 ام ولده وينتقض البيع ويرد الثمن على المشتري
 وقال زفر الشافعي لا يقع دعوته قياسا لانه اقر بجهة
 البيع ثم يدعى الفساد بدعوى الاستيلاء فلا يصدق
 لانه اقرار في ملك غيره ولما ان الظاهر يصدق على صدق
 دعوته لا ناتيقنا بالعلوف في ملكه لمجربها بالولد
 لاقل من ستة اشهر والعلوف اذا كان في ملك انسان
 فالظن ان الولد منه ولا يصير بدعوى مقتنا قضاء لان
 الاعلاق مما يخفى فيحمل على انه كان لم يشهد به فيصدق
 احتياطا في امر النسب كذا في ثم تنوير الاول هان
 الاقرار يثبت محال باطل هل منه ما اذا اقرت
 عقب العقد ان عمرها الزيد وسياق في كتاب المدانيات
 انها اذا اقرت وقالت المهر الذي لي على زوجي فلان او

مطلق على الاول بالمحال

لو ادى فانه لا يبيع حموى عن ثم المنظومة والقيمة و
 قال البيهقي ومنه اي من قبيل قول المص الاقرار
 يشي محال باطل ما لو اقر رجل انه باع عبده من ولان وم
 بذكر الثمن ثم جحد صح جموده لان الاقرار بالبيع
 بغير ثمن باطل كذا في كافة خات وفي الوالدية اذ ابا
 بغير ثمن هل ينقد فيه روايات في رواية ينقد وفي
 رواية لا ينقد وفيها الاب اذا زوج ابنته ثم طلبوا
 منه ان يقر بقبض شيء من الصداق فالأقرار باطل
 لان اهل المجلس يعرفون انه كذب حقيقة هو
 اقول يؤخذ من هذا حكم كثير من مسائل الاقرار
 الواقعة في زماننا هو كلام البيهقي ونقل في موضع آخر
 عن ثم الرابات رجلان في ايديهما عين اقر كل
 واحد منهما الآخر بما بطل لا تظهور التناقض
 وكذا مجهولان اقر كل واحد بالوقت لصاحبه
 ان يخرج كلامهما معا بطل لا يرد كل واحد اقرار الآخر
 هو وعلى الرواية القائلة بان البيع بغير ثمن
 ينقد يعني ويرجع لاهل الخيق في تقدير الثمن
 خمسمائة بالحي بدل من ارش حموى
 وعلى هذا فثبت بطلان اقرار انسان ان يؤخذ من
 هذا ان الرجل لو اقر لزوجه بشفقة مدة ما فيه
 هي في اناشته او من غير سبق قضاء او رضاع وهي مقفلة
 بذلك فاقد في باطل كونه محال لا شرعا قلست الا
 ان يقال لا بد من كون المحال محال من كل وجه كما سدر
 المص

المص قريبا بان لو اقر لصغير بالف فرض او من ثمن مبيع
 باعته مع الاقرار وان كانت الصغيرة ليس من اهل ذلك
 لكن باعتبار ان هذا المقرر محل لبثوث الدين للصغير
 في الجملة هكذا ذكر المص اقول يمكن ان يقال انما صح الاقرار
 المذكور بما ذكره لا مكان حمله على صدور ذلك من وصيه
 او وليه ويكون الاسناد الى الصغير بطريق المجاز وهناك في
 مسألة النفقة الزوج محل لبثوث النفقة للزوجة في
 الجملة فليس محال من كل وجه كما لا يخفى كما في حاشية
 الشيخ صالح الغزي وفي حاشية السيد الحموي نقلا عن
 بعض الفضلاء ما نصه وقد افتيت اخذا من ذلك بان
 اقرار المولد لمولاها بدين لزمها بطريق شرعي باطل وان
 كتب له وثيقة لعدم تصور دين للمولى على ولد اذ الملك
 له فيها كامل والملوك لا يكون عليه دين لما كره
 افتيت بطلان اقرار انسان الى قوله
 كونه محال لا شرعا اقول ظم كلام المؤلف ان هذا
 من المحال من كل وجه والظم خلافا لما في فصول
 الاستدلال في انسان قال لبنته وبنته اقتسموا
 التركة بينكم بالتسوية ثم اراد واحد منهم ان
 ينقض القسمة فيل ليس له ذلك اه فنامله كذا
 ذكره البيهقي فاقر الابن ان التركة بينهما
 نصفين في قبيل يبيع محنة الاقرار واجاله هذه ما لم
 يزد في اقراره بالادراك اذ يتصور ان تكون التركة بينهما
 نصفين بالوصية مع الاجابة او غيرها مع وجود التملك

كما هو ظم حموى وقوله قبل قائله هو الشيخ خير الدين
 لواقرا ان لهذا الصغير على الف درهم اقرضني به
 او من ثمن مبيع او وكذا لواقرا على وجه الفضل او الورقة
 او الهبة او العارية او الاله جارية عن خزانة الاله محل
 باعتبار ان هذا المقر محل لثبوت الدين للصغير
 ان يبيع ان البيع او القرض صدر من بعض اولياءه فاضافه
 الى الصغير مجازا حموى وانظر الى قولهم ان الاله قرار
 للمحل صحيح ان قال بعض الفضلاء الفرق بين الصغير
 والمحل حيث جاز الاله قرار الاول وان بين انه قرض او ثمن
 مبيع ولم يجز الثاني انه لا يتصور البيع من الجنيين ولا يلى
 عليه احد بخلاف الصغير لثبوت الولاية عليه فيضاف اليه
 عقد الولي مجازا هكذا فرحت من كلامهم اقول وجه
 في المحيط صحة الاله قرار للصغير وان يكن سببا على صالح
 بانه اقرب بوجوب الدين بسبب وان لم يثبت لانه لا يتصور
 من الصغير في الاله قرار بالدين كما لو كذب المقر له في السبب
 بان قال لك على الف غصبا فقال المقر له بل دينا بليهم
 المال وان لم يثبت كذا هذا حموى وقوله حال بعض
 الفضلاء هو الشيخ خير الدين واعلم ان ما ذكره الشيخ
 خير الدين فيما من كلامهم موافق لما قدمناه عن الشيخ صالح
 الفاي واكاصل اليه استفيد من مجموع الكلامين ان ما ذكره
 في المحيط مع ما ذكره الشيخ صالح الفاي والشيخ خير الدين ان الفرق
 بين الصغير والجنيين من وجهين كما لم يرد بان قال ورث المحل
 من ابيه الف درهم فاستهلكها حموى والوصية بان قال

او

او صله فلان ومات ثم انا ولد المحل في مدة يعلم انه كان
 قائما وقت الاقرار يكون المال له فان ولد ميتا يرد المال
 على ورثة الموصي او المورث وان جاءت بولدين ففي الوصية
 يقسم بينهما على السوية حموى عند ثم المجمع لابن مالك
 وان بين ما لا يفسد كالباع والقرض بطل كما اذا قال باعني او
 اقرضني محل فلانة كذا فانه لا يفسد فان قلت كان ينبغي
 ان يفسد اقراهم فيما ذكرنا من هذا البيان رجوع عن
 اقراهم قلت هذا ليس برجوع بل بيان سبب لمحقق
 لاحتمال ان احدا من اولياءه باعه او اقرضه عنه فظن انه يفسد
 فاضافه الى المحل مجازا كذا في ثم المجمع لابن الملك اقول
 لم يذكر المجمع حكم ما لو افسد وفكروا ذلك في المجمع حيث قال وان
 افسد يفسد ابو يوسف اقراره لان لجواره وجهين الوصية والارث
 ونسأده وجودها واجازة محمولاته فيحمل الجواز والفساد فيحمل
 على السبب الصالح فيجوز الكلام حموى كونه محال لانه
 غير محقق الوجود حتى يحكم له او عليه وعلم في المحيط بان المبيعة
 والادقرا من لا يتصوران من الجنيين ولا ولاية لاحد عليه فلم يكن
 اهلا لاستحقاق الدين بهذا السبب فبلغ الاقرار بغير
 فلو اراد احد الدائنين تأجيل حصته من الدين المشترك اقول
 فيه خلاف مذكور في جامع الفصولين ووجه تقديم ما ذكره على
 القاعدة المذكورة ان الموارد ان احد الدائنين لواقرا بان الدين
 المشترك مؤجل مع اقراره في حق نفسه مع قطع النظر عن
 نفوذه على شركه اما لو كان الدين حالا في نفس الامر بانفاق
 الشركيين والمديون فاراد احدهما تأجيل نصيبه لم يملك ذلك

يمكن ملك الاقرار من لا يملك الاقرار

لانه انشاء للباجيل ووجه عدم ملك انشاء الباجيل
 ان كل جزء مشترك فالحكم بصحة الادعاء يستلزم باجيل
 دين الشريك بغير رضا وفيه اضرار محو بحجب
 ان يقال في قول المم ولو اراد احد الدائنين ان يطلق
 في محل التقيد يدل عليه ما ذكره قاضي خان حيث قال
 وجب دينا باذنه اذ هما بان كانا شريكين عيانا فاجر
 الذي بائنه الاداء وانه صح تاخير في جميع الدين وان الذي
 لم يباين الاداء لانه لا يصح تاخير في حصته على قول اخيه
 وفي قولها يصح وان كانا متعاونين فاجل احدى هادينا
 كان من المتعاونين مع باجيله عند الكل وفي خزانة الاكل
 لو قال احد هما للغير بريت الي فانه اقرار بالقبض في
 جميع عليه شريكه بنصف ذلك وفي شاطيء احد
 الشريكين اذ اقتضى شيئا من الدين المشترك فالمقبوض
 ملكه حتى ينقد بقرضه فيه ويملك عليه حصة الشريك
 لا خصة المشاركة فيه لان المقبوض غير الدين حقيقة
 وعينه حكما عملا بالشبهين كذا ذكر البيهقي وما ذكره
 من قوله فاق تحريف من النسخ والصواب فاق
 ولا يملك المقذوف العفو عن القاذف قبل
 الدعوى او بعد ها قال في الايضاح ~~وحيث~~
 واذا ثبت احد لم يحسن الاستقاط ولا العفو واذا عفا قبل المرافعة
 او اراد اوصاح عامال فذلك باطل ويرد مال الصلوة له ان
 يلاقيه بالحد بعد ذلك كذا ذكر البيهقي وقوله ولا يملك المقذوف
 العفو عن القاذف قبل الدعوى او بعد ها مخالف لما سياتي
 من

من المم قبيل كتاب المصارفة من قوله لا يصح الصلح عن الحد
 ولا يسقط به الاحد القذف اذا كان قبل المرافعة كافي
 الخامسة اه وقله في فصول العمدى كما يعلم من مراجعة
 حاشيتنا على ملا مسكين بل قول الزيلعي وعن ابي يوسف
 ان عفو صح لانتها الخصومة به في حقه من العفو ولو بعد
 المرافعة يدل عليه تعليله بانتهاء الخصومة ولو
 قال المقذوف كنته مبطلا في دعوى سقط الحد او في
 الايضاح لو امر الامام بقطع سارق فصح المسروق
 منه كان عفو باطلا لان القطع ليس بحق له فلا يؤثر
 عفو ولو قال المسروق منه شهد الشهود بالزور او قال
 لم يبرق منه لم يقطع لان هذا ليس بعفو ولكنه بيان
 اذا السرق لم توجد اصلا وهذا الاقرار يوثق بشبهة
 فسقط اه قال البيهقي مع انه متناقض اه واقول
 هو وان كان متناقضا لكنه لا ينافي كونه بشبهة
 دارنة للحد وقرعة على هذا الواقر المشروط اه قال
 بعض الفضلاء الاقرار باستحقاق فلان الربع لا يستلزم
 الاقرار بكونه هو الموقوف عليه كما قد يتوهم ويصح الاقرار
 مع كون المقر هو الموقوف عليه الا ترى ان الوقف لو كان سنانا
 وقد اقر فاق الموقوف عليه بان زيد هو المستحق لهذه التمتع
 مع الاقرار بغير ان الله باع تلك التمتع اما لو جعله بطريق
 التملك لم يملك ذلك لكونه تملك التبريدون الشئ اذا انفصل
 التملك الواهب يحل بالقبض الذي هو شرط تمام التملك
 اه وفيه تأمل محو ووجه التأمل ان الكلام في الاقرار في التملك

ولو جعله لغيره لم يصح قال في الذخيرة واذا جعل بعض
 الشفعة نصيبه لبعض لم يصح العمل وسقط حقه ويقسم على
 عدد من ابقي لانه نقل الحق في الشفعة لا يصح ولكن يسقط
 حقه بدلالة الراء على ان فيه حق الباقي وقد مرنا هذا عند
 الكلام على الوظائف يرى وكذا المشروطة في النقل على هذا في
 لو اقر له بيمينه فلا بد منه صح ولو جعله لغيره لم يصح كذا في ش
 تنوير الازهار وهي الحيلة في ابراء المريض وارثه في مرض
 موته وفي الولوجية لو قال لم يكن لي عليه دين ثم مات لا تقبل
 بيمينه الورثة على ذلك ومضى اقراره في القضاء وفيما بينه
 وبين الله تعالى لا يجوز يرى كما في حيل الكاوي القد
 عبارته واذا اراد المريض مرض الموت ان يعبر ابرأه للغير فانه يقول ليس لي
 عليه دين ولو قال ابرأه عن الدين لا يصح ويرفع بهذا المطالبة الدنيا لا المطالبة
 الاخيرة ومنه يظهر ما في نقل المص من اخلل حموي ووجه الخطا ان الميعر
 به في عبارة الكاوي عدم الصحة والمفهوم من قول المص انما يقول بوقف
 في انه ليس المراد من قوله في الكاوي لا يصح عدم الصحة
 مطلقا بل اراد عدم النفاذ وعلى هذا
 لو اقر المريض بذلك لا يجني قيل عليه هذا
 قياس مع الفارق وقد صرحوا بان انه اذا اقر
 باستيفاء دين الوارث لم يصح وفي الامجني يصح حموي
 وقول قيل فائله المقدس فكذا اذا اقر
 لبعض ورثته اقول في مجمع الرواية ثم القدوري ذكر ان
 في قوله وقرار المريض لو ارثه لا يصح الا ان يصدق
 بيمينه الورثة اشارة الى ان اقرار المريض

لو ارثه



منه نقاب

لو ارثه اذا كان هناك وارث غير المقر له انما لا يصح لا لعدم
 المحل بل لحق بيمينه الورثة فاذا لم يكن وارث اخر غير
 المقر له صح اقراره دل عليه ما ذكره في الديات اذا ماتت
 المرأة وترك زوجها وعبدان لاما لها غيرهما فافترت
 ان هذا العبد بيمينه وربعة لزوجها عند هاشم ماتت
 فذلك جائز فيكون العبد للزوج بالاقرار بالورثة
 والعبد الاخر ميراث نصفه للزوج ونصفه لبيت المال
 اه في نقله في الديات صريح في انه اذا كان هناك وارث
 غير الزوج وغير بيت المال لا يصح اقرارها بالعبد للزوج
 حموي بتصرف وعلى هذا يقع كثير من اقول كل ما اتى
 به من الشواهد لا يشهد له مع تصريحهم بان اقراره بيمين
 في بيع لو ارثه لا يصح ولا شك ان لا منعه التي بيد البنت ملكها
 فيها ظم باليد فاذا قالت في ملك ابني لاحق لي فيها يكون
 اقرارا بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي
 لي عليه شيء ولا حق لي عليه اولى لي عليه شيء
 ونحو من صورة النسخة لتسك الثاني فيه بالاصل
 في يستدل به على مدعاه ويجعله مرجحا فيه
 حموي وذكر العلامة الشيخ صالح الفوزان في حاشيته
 متعقب لما ذكره المص ما نصه اقول ما ذكره المص هنا لا
 يخرج عن كونه اقرارا للوارث بالعين وهو غير صحيح وبه افة
 شيخ الاسلام امين الدين بن عبد العال المصري تلميذ شيخ الاسلام
 عبد البر بن السخنة وليس هذا اخلافت صور النسخة التي ذكرها
 مستد بها كما لا يخفى اه وقد اجبت فيها ما راها بالصحة قال

بعض الفضلاء ان كانت الامتعة في يدها فهو اقرار بالعين
للوارث بلا شك والفرق بينه وبين ما استدله وانح
وان لم يكن في يدها فما ذكره صحيح لكن المتبادر من كلامه
اطلاق الصحة هو قال اخذ المولى متعقبا له فيما
اجاب به بما نصه لا يخفى ما في اقرارها للاسيما من التهمة
خصوصا ان كانت بينها وبين زوجها خصومة كثر وجه
عليها واجواب مطلق حموي ولا يسمع دعوى زوجها
فيه مستد لما في التتارخاينة الخ الصواب ان ذلك
اقرار للوارث بالعين بصيغة اليق والائتمار في عدم صحة
ذلك للوارث في مرض الموت وما استند المفسرون
في اقرار بصيغة اليق في دين لافي عين والدين وصف
قائم بالذات والما يصير ما لا باعتبار عاقبة القبض قال
في ثم الزيادة للسر خبيس الدين ليس بمال لا حقيقة
ولا حكما ما حقيقة فلا تعلق عبادة ما في قضية المدين
وانه اي الدين من قبيل الاعراض واحال من
قبيل الجوهر والقدر يستحيل ان يكون جوهر او ما
حكما فلا تعلق من لا يملك الا ديونا على الناس لو حلف
انه لا مال له لا يجتث في يمينه بالاجماع بين المتصرف
ادعى على رجل ما الا وانتم وابراه لا يجوز برآة ان كان عليه
دين اي على المدعي المدين كذا بخط شيخنا وقوله ان كان عليه
دين ليس على المطلق بل يقيدان لليق له من المال الفارغ
عن الدين ما يمكن خروج القدر المبرأ منه من ثلثه ولا بد من قيد
آخر وهو ان يكون له وارث ولم يجز ومنه تعلم ما في كلام المصنف
من

من الاطلاق في محل التقييد وهو حموي وكذا الوارث
الوارث اي لو ابر المدين وارثه وكان هناك وارث اخر فم
والصواب ان يقول لا ينفذ فانه موقوف على اجازة الوارث
الاخر لانه غير جائز حموي واقول لا حاجة للتصويب اذ عدم
الجواز معناه عدم النفاذ سواء كان عليه دين او لا وجه
الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها حيث اشترط فيها
كونه مديونا بالقييد الذي ذكرناه هو ان الذي ابراه من
الدين الذي له عليه غير وارث بدليل ما بعده من قوله
وكذا الوارث الوارث الخ وانما لم يجز ابن الوارث مطلقا
وان لم يكن رب الدين الذي صدر منه ابراه مديونا لان
ابراه الوارث في مرض موته وصية وهي للوارث لا يجوز ما لم
يجز الوارث الاخر لم يكن له عليه شيء ولحد ظاهر
السياق انه في حق الوارث اذا قرأ لا يجزى جميع الاحالة
حموي وفي الديانة لا يجوز هذا الا قرأ ان اذا كان
بخلاف الواقع في نفس الامر بان كان له في الواقع عليه
شيء لا يستلزم ايثار بعض الورثة وحرمان البعض
اذ لو طابق اقراره الواقع بان لم يكن له عليه شيء لم يضر قضا
وديانته كما لا يخفى حموي وفي الجامع اقرا لاهب
انه ليس له على والده شيء من تركته امه صح بخلاف ما لو
ابراه او وهبه اقول الذي نقله صاحب الخلاصة عن
الجامع الكبير خلاف هذا حيث قال ولو كان للفلام على الوالد
دين من تركته امه فافترق بينهما من ابية لم يصدق ولو كان المقيم
ما دونها ولو لا جنيح وكذا الواقع انه ليس لاه على ابية شيء

بخلاف ما لو ابراه او وجهه يرى واقر في دعوى المخالفة
 نظر لان مسئلة اخلاصة مفروضة في الاقرار بقبضه
 من ابيه ماله عليه من الدين من تركته امه وما ذكره المصنف
 مفروض في الاقرار بغيره ان يكون له على والده شيء من
 تركته امه فالفرق ظ وظهر في فرق آخر وهو ان ما نقله
 المصنف عن اجماع من قوله اقرار الابن اخوانه بالنسبة للابن
 الكبير فلا ينافي ما نقله في الخلاصة عن اجماع الكبير
 من انه لا يصدق لانه بالنسبة للابن الصغير تدليل بغير
 البيه باليتيم فظهر وانفق سقوط ما ادعاه البيه من
 المخالفة واعلم ان التعبير باليتيم يدل على انه انما
 اقر بما ذكر بعد موت ابيه لاحال حياته لتصدق به بان اليتيم
 ما كان من قبل الاب لا من قبل الام وثمة عدم التقديف
 يظهر في جواز طلبه اذا بلغ او نفق ظهر التمسك بالنسبة
 بجواز الطلب من وصيه ويحتمل ان يقع الكلام على
 ما هو المتبادر منه وانه اقر بما ذكر حال حياة ابيه
 غاية انه قد تسمى حيث عر عن الصغير باليتيم
 وما ذكرنا من الفرق الاول لا يقع الا بالنسبة
 لما ذكره المصنف من التقديف بين النفي والاقرار وهو
 مر دود كما سبق وكذا الواقع بقبض ماله منه
 عطف على ابراه لا على ما قبله فهو ورا د البيه على قول المصنف وكذا
 لو اقر بقبض ماله منه ما نصه وان كان ما دون اولواقر لا يجزئ صح
 وذكر ان هذه الزيادة من نعمة كلام البزارية واعلم ان ما ذكره
 المحمدي من ان قوله وكذا الواقع بقبض ماله عطف على ابراه

لا على

لا على ما قبله مخالف ما في ثم تنوير الاذهان حيث ذكره
 يقتضي ان عطف على ما قبله لتصريحه بالحق فيه لكن
 كلام البيه سابقا ولاحقا يستند لما ذكره المحمدي
 فهذا صريح فيما قلنا اقول بل هو صريح في
 صريح البيه ولا ينافيه اقول جميع ما
 نقله شاهده عليه اذ به يعلم عدم الصحة فيما افق
 به بالاولى اما في مسئلة المهر فلانه مع كونه مستمكة
 بالاصل وهو العدم لم يقع على الصحيح فكيف يقع في
 عين في يدها مشاهدة فيها وذلك افق ما يستدل
 به على الملك واما في مسئلة دعوى الاموال والديون
 فقد التزم اذ سماع البيه من بقية الورثة مع قوله لم يكن لي
 على المدعى عليه شيء الذي هو محض نفي فكيف بالاقراء بعين في
 بيع لورثة واما مسئلة العبد فهي في الحقيقة مسئلة
 الفتوى وقد بطل فيها المتفق المتشوق اليه الشارع بتقديف
 الورثة وقوله لان كلامنا فيما اذا نفاه فكيف دعوى النفي
 مع قوله تقربات الامتعة الفلاية ملك ابيها وقوله
 وقد ظن كثير من الاحكام كيف هذا مع نقله عن
 البزارية في دعوى الورثة فوههم بهذا الاقرار قصد
 حرماننا اشارة الى قول المدعيين لم يكن على المدعي
 عليه شيء فسماء اقرارا مع كونه نفي وهذا الفرع نقله
 غالب علما لنا في شروحه وفتاويه وما نقله عن جنابات
 البزارية شاهد عليه فامل وقد خالفه في ذلك علماء عصره
 بمصر وافقوا بعدم الصحة منهم شيخنا امين الدين بن محمد المالكي

وعلى المؤلف كلامه الشرح على المقدسي والعلامة محمد
الغزالي تلميذه فقد ظهر الحق وانفتح حموى ولا يخفى ما في
آخر عبارته من الركاكة وعدم الارتباط والظاهر انه
سقط من قلم الناسخ ما به يحصل الالتئام
لان هذا في خصوص المهر قبل عليه هذا في تقدير
تسليمه بطلان الاستدلال بما سبق مما عزي الى حيل
الخصاف قائله حموى وقوله قيل قائله اخو المؤلف
فبرهن ببقية الورثة على ان ابانا قصد
حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه اموال تسمع اي تسمع
دعوى الورثة على الوارث المقر له مع وقوع الاقرار
له بصيغة النفي المجرد وليس ذالك الا باختصاص
جواز الاقرار بصيغة النفي في الدين للوارث دون ما اذا
كان بالعين لتعلق حق الوارث بمال الميراث من الموت
ولا يمكن ابطال حقه باقراره لبعضهم قال الزيلعي وهو القياس
في الاقرار للاجني الا ان تركناه لانه لو لم يقبل قراعه
لامتنع الناس من معاملته جذرا من اموالهم
فينسحب عليهم طريقت التجارة والمداينة فيخرج حرجا عظيما
فلا يحرج عليه في حقه الحاجة الى المعاملة كما لا يحرج عليه في حقه
من التبرع الى الثلث الحاجة الى التقرب الى الله تعالى
بخلاف الوارث لان المعاملة منه نادرة اذ يمكن
التحراز عنه من غير حرج فلا يوردى الى سد بابها
اهكذا ذكره البيهقي كونه منهما في هذا
الاقرار قيل عليه والسابق ان فيه آفة لوجود

الدعوى

الدعوى والصلح فينبغي ان تسمع دعوى غيره هذا
المدعى انه خصه بمال كثير يمكن وفاؤنا منه سيما
ان كان هذا دين صحت حموى وقوله قيل قائله المقدسي
وفيه بحث فان التهمة انما تقبض في حق الورثة لان الميراث
قد يورث بعض الورثة على بعض لزيادة المحبة ولا يورث
الا جني على الورثة غالبا واحاصا لان اقرار الميراث
ان تضمن نفعا للوارث لا يبيع لوجود التهمة وان تضمن
نفعا للاجني يبيع لانتفاء التهمة كذا في شذوذا الأذهان
والكلام عند عدم قبضية التهمة اقوال هذه الدعوى
في النقطة غير صحيحة اذ لو كانت صحيحة لقيت وامسألة
العيون المتقدمة بما اذا لم يتقدم ذالك دعوى توجب
التهمة وعلى تسليم ان علة سماع الدعوى والبيات
وجود التهمة فما حكاها من الادفات الصادرة منه مرارا
يجب تقييده بما اذا لم يكن هناك تهمة الا بشار
والاكتاف اقراره غير معتب وعليه فلا يبيع الاستدلال
لمقتولا القاص بما افترقه من صحة الاقرار للوارث
بالعروض في مرض الموت الواقع في زماننا لان
الحاقص والعامة يعلمون ان المقصود لك جميع ما حواه
داره لاحق فيه للمقتول بوجه من الوجوه فاي تهمة
بعد هذه التهمة وقد نصوا على ان الاقرار في علم انه
كذب كان باطلا يبري المحصا ولا ينافيه ايض
الخوجه توهم المناقاة في المسئلة ان حكمها توقف
الاقرار على اجابة الوارث ومقتضى ملك الاقرار صحة

بغير توقف فيكون منافيا لقولهم بملك الاء قرار من
 لا ملك الاء نشاء وقوله لان كلامنا انما نقول لعدم المناقاة
 فيحصل ان المراد بملك الاء قرار مع عدم ملك الاء نشاء
 اي بملك الاء قرار المصدر بالنيق بنحو لاحق لى حموى بتصرف
 وان كذبت فالعتق من الثلث قال في العماوية
 والمسئلة في العفرى قلت والمسئلة باطلا لها تدل على ان
 الميراث اذا اقر لوارث بعين وصدقه بنية الورثة في حياته
 فلا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية
 بما يحتاج الى الثلث فانه لا يتخذ الا باجاء الورثة بعد
 موت الموصى اهيري وامامجة الاء قرار للوارث
 قال بعض الفضلاء هذا اذا كان على غير صوم النفي
 حموى والمواد من بعض الفضلاء هو العلامة الحانوت
 كذا في تلخيص الجامع وفي المحيط لو كان المأمور
 مريضا والامر صحيحا يصدق وان جحد الاء لان
 اقراءه كاقراء الموكل فيغير كان الاء قرار صدق عن
 الاء مر وهو صحيح فصح وان كان المديون وارث
 الوكيل وهو صحيح والموكل صحيح فان قال قبضته
 ودفعته الى الاء مر او قال صناع فيصدق لان
 المطالبة والاء سنفاد وان كان حق الوكيل كونه
 ليس مال فلا يتعلق به حق ورثته والثمن وان كان
 مالا لكونه ملك الموكل فابراؤه صادق ملك الموكل
 لا ملك الوكيل فيصدق وان قال قبضته ولم يقل دفعته او ضاع
 عندي لا يصدق لانه صار ضامنا للمستوفى فلم يقل دفعته

مطل
 اد اقر لوارث بعين
 وصدقه بنية الورثة
 في حياته فلا حاجة الى
 التصديق بعد الموت
 بخلاف الوصية

الى

الى الاء المستوفى كان امانة عنده وقامت محله للامانة
 ومتى اخذ الفوات من التركة بطل حق بعض الورثة عن ذلك
 اه كذا في ثم تنوير الاء ذهات وينبغي ان الحق
 بالثانية اقراء بالاء مانات هذا البحث منقول في المحيط
 في اقرار الميراث بقبض الوديعة من وارثه يصدق
 وكذا في جميع الاء مانات ديانة قراجه حموى
 والمعنى في الكل انه ليس فيه اثار لبعض قال في خزانة
 الاء كذا اذا اقر في مرضه انه اخذ من مورثه وديعة كانت
 له عنده فهو مصدق وان كان عليه دين يحيط بماله
 وكذا المضاربة والعارية وكل ما هو في اصله امانة في
 مثله في كافي الحاكم كذا ذكره البيهقي وقوله وان كان
 عليه دين ايدى على المورث وقد ظن كثير ممن لا خبرة
 له بنقل كلامهم اخذوا قول في جامع الفصولين ناقلا عن
 العماوية لوقال ذواليد ليس لي هذا وليس هذا ملكي او
 لاحق لي فيه او مكان او نحو ولا منازع ثم ادعاه احد
 فقال ذواليد هو لي فالقول قوله والتناقض لم يمنع لان
 اقراءه هذا لم يثبت حقا لاحد اذا اقر للمجهول باطل
 والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على احد ولو كان
 لذى اليد منازع حين قوله ذلك فهو اقرار بالملك له في رواية
 كذا ذكره الحموى وذكر ابيهم ما يحصل ان النفي من قبيل
 الاء قرار والشواهد على ذلك كثيرة وهو خطأ كما سمعته
 اقول الخطا بعيد لاجماع علماء ما ان قول الاء نشان هذا العبد كان
 لفلان لاحق لي فيه او قال كنت اقرت عام اول انه لفلان

مطل
 اذا اقر في مرضه انه اخذ من
 مورثه وديعة كانت له عنده
 فهو مصدق وان كان عليه دين
 يحيط بماله وكذا المضاربة والعارية
 وكل ما هو في اصله امانة

مطل
 الاقرار للمجهول باطل

لاحق لي فيه ثم اقام بينة على الشراء لا تقبل الا بتأريخ
بعد الادب لانه فرق بين انشاء الاقرار وبين الاخبار
عن الاقرار كذا في ثم الجامع للحصيري ولوقال هذا
العبد لفلان ثم برهن انه اشتاع منه قبل الاقرار
لا تقبل البينة الاعلى شراً حارث بعده كذا في ثم المجمع
وفي النزاع قول الانسان هذه العين ليست ملكي
فيل اقرار بعدم الملك وقيل لا والتوفيق ان عند
وجود المنازع اقرار بانه ملك المنازع وعند عدم المنازع
ليس باقرار قال البيهقي بعد ذلك فهذا كما ترى
ناطق بان النسخ المجزأ اقرار من غير حكاية خلاف في
ذلك وسبب توثيق في الاقرار الوارث وغيره وقول
المراة هذه الامتعة ملك ابى اوامى لاحق لي فيها
وزان ذلك لا وزن مسئلة العيون اه وقد
ظهر لي ان قال بعض الفضلاء ان كان الشيء الفلاني
في يدي فلا شك انه لا فرق وان لم يكن في يدي فلا فهو
كقول لاحق لي على ولان فيصح والمفهوم من كلامه
صحته اقرارها بان الشيء الفلاني ملك ابى اوامى والشيء
بيده وهو باطل فانه عين الاقرار بالعين للوارث ولا
شك في عدم صحته حموي وقوله قال بعض الفضلاء هو
العلامة جوى زادة وقوله والشيء بيده ابى بيد الزوج
لما ذكره فلما اذا اختلف الزوج مع ورثتها في متاع البيت
حيث صرحوا بان المتاع وما في يدها في يد الزوج ثم نقل
عن بعضهم ان ما ذكره المصنف من ان قولها هذا الشيء الفلاني ملك لي

اوامى

اوامى وانه كان عندي عارية بمنزلة قولها لاحق لي فيه
مع قوله وليس من قبيل الاقرار بالعين في نظر المحقق
عزادى بصيغة اذ المدلول المطابق لقولها لاحق لي فيه
فان يكون لها حق فيه ومدلول قولها الشيء الفلاني
ملك ابى اوامى المطابق كون ذلك ملك ايها اوامى
فلاريب انه اقرار للوارث بالعين وقوله لانه فيما اذا
قال هذا لفلان فيه ان قول المقر هذا لفلان بمنزلة
قولها هو ملك ابى لا يجزئ بينهما فرقاً في المعنى وانما
اختلفا في التفسير فغير في احدهما بلفظ الملك وفي الآخر
بلفظ انه لفلان فلمعنى ذوالانصاف التطرف في هذا
المقام ليمطاع عن وجه الحق اللثام اه يتصرف في
في التنازعانية عن واقعات الناطقة تشهدت المداوة
شهود على نفسها لابنها ولا غيرها يري بذلك اضرار الزوج
او انشهد الرجل شهودا على نفسه بحال لبعض الاولاد يري به
اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم ان لا يؤيدوا
الشهادة انما ذكرهم العلامة البيهقي في قياسه
ذلك ان قال اذا كان للقاضي علم بذلك الحكم فليتنامل
ويراجع المنقول قيل عليه قد راجعنا المنقول فوجدناههم
صرحوا بانه اذا قال الشخص لاحق لي بحمل الا براءة اخ
ما ذكرهم السيد الحموي ونقل البيهقي عن خزائن المفتين
ان اذا ليد اذا قال ليس هذا لي وليس ملكي لاحق لي فيه
اوليس لي فيه حق او نحو ذلك ولا منازع له حيث ما وال ذلك ثم
ادعى ذلك احد فقال ذواليد هو لي صح منه والقول قوله

وهذا التناقض لا يمنع لان قوله ليس هذا الى واشباهه
 ذلك مما ذكرناه لم يثبت به حق لاحد لان الاقرار
 للمجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال الحق
 لاحد ولو كان لدى اليد منازع يدعى في ذلك حين ان
 ذكر ذلك فعمل رواته الجامع يكون اقرار منه بالملك
 للمنازع وعلى رواية الاصل لا يكون اقرار للمنازع
 لكن القاض يال ذا اليد فان اقربه امر بالتسليم اليه
 وان اكثر امر المدعى باقامة البيينة عليه اه وقي
 الصيرفة اقرار الادب لولد الصفي بعين من اعيان ماله
 يحمل على التملك ان اضاف ذلك الى نفسه في الاقرار وان
 اطلق فعلى الاظهار انما ذكره اليه ونحو الفرق
 بين الحمل على التملك او الاظهار يظهر فيما اذا كان
 مريضا يكون التملك من الميراث عن يده الوصية بخلاف
 الاظهار فيحمل على الاظهار لا فرق بين ان يكون
 صحيحا او مريضا والاظهار عبارة عن الاخبار
 بكونه المجرور انما يذكر فاعل يذكر وجمله قوله اشهد
 المجرور انما في محل نصب على جهة المفعولية لذلك
 ويذكر هذا اسم الامام من ائمة المذهب
 لان القصا من حق الميت ولهذا يجري فيه سهام الارث
 وتقف ديونه والمورث اكذب شهودة كذا في
 تنوير الاذهان وقوله اكذب شهودة وجه
 ان قوله ان فلا نالم يجرحني متضمن لتكذيب
 الشهود ونظيره ما اذا قال المقدوف انما

مطالع
 في الاقرار بالدين
 ان اضاف الى المال
 ان اضاف الى المال

انور

اقول لا يخفى ان كون مسألة المقدوف نظير مسألة
 الجرح انما يتم بذكر عدم قبول البرهان في مسألة
 القذف بعد الاقرار بعدمه ولم يقرب من ذلك
 لا يقال مسألة الجرح التي جعلت هذه المسألة
 نظيرها الاقرار فيها الا بالقول الا بشهادتين
 الاقرار حموي الا في مسألة اسناد الناظر النقل
 قد ذكر الميم هذه المسألة في كتاب الوقف في
 صورة السؤال والجواب حموي لواق المظار
 برجع الف درهم في المال ثم قال غلطت اقول قد
 تقدمت هذه المسألة اول كتابه الاقرار بعنوان
 كل وهو اذا اقرب شي وادعى اخطا لم يقبل حموي
 وهو ضامن لما اقربه لانه امين في البرع اقرب الامانة
 ثم جرحها فيضمن ذلك بالمحور الى آخر ما ذكره
 في تنوير الاذهان اخطا في كون الاقرار
 للوارث في الصحة او في الميراث قدمت المسألة
 مفصلة في الفن الاول في قاعدة الحارث يضاف
 الى اقرب اوقاته حموي وقال في تنوير الاذهان
 اخطا في المقول مع الورثة فالمقوله قال سمان
 الاقرار في الصحة والورثة قالوا كان في الميراث القول
 لهم وان برهنا فيبيته المقول اول وان لم يكن بيته له فله
 ان يحلف الورثة اه يصرف والقول لما ادعى انه في
 الموضع اقول هذا مخالف لما في مسائل من الكثرة
 وجبت مهرها الزوجها فانت فطلب ورثتها مهرها وقالوا

ان اضاف الى المال
 ان اضاف الى المال
 ان اضاف الى المال

كانت الهبة في مرض موتها وقال الزوج بل في الصحة
 فالقول له ومثله في البرازية والتأخر خاتمة معللا
 بان الزوج يتكسب استحقاق ورثة المال عليه
 واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول
 قوله الا ان هذا يخالف رواية الجامع والاعتقاد عليها
 لانهم نضاد قول ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا
 في السقوط فكان القول قول من ينكر السقوط
 ولان الهبة حادثة والاصل في الاحداث ان
 نضاف الى اقرب الاوقات ونقله في جامع الفصولين
 فقيل قبل بصدق الزوج وقيل بصدق ورثتها
 وهو المعتمد اضافة للحادث الى اقرب الاوقات
 ولانه دين اختلف في سقوطه حموي بتصرف واقول
 حيث كان المعتمد عدم السقوط فلا يعتد به على المصع
 في مسأكل نشئة من الكنت والقول لمعنى الصف
 اي يمينه وكذا اذا قال اقرت في نوعي او قبل ان
 اخلق كما في خاتمة الادكمل وعلله في البرازية بانه اسند
 الى حالة مضى فيه المصمان بيري فان كان معهودا
 قبل والا فلا لان الاقرار في الاصل ملزم بحجب العمليه
 ما لم يظهر المانع والمانع اضافة الى حالة معهودة تنافي صحة
 والاضافة الى حالة غير معهودة لا تصلح مانعا بل تكون
 دعوى للسقوط بعد ظهور السبب الملزم فلا يقبل الابحجة
 كفا في المحيط وفي الكافي للحاكم قال اقرت لك وانا عادم
 العقل عن برسلم فان علم ان ذلك اصابه لم يلزمه شيء

وان لم يعرف ان ذلك اصابه كان المال لازما عليه اه
 وفي التتار خاتمة لو ان رجلا عرف ان جن مرة
 فقالت امراته انه اراد البارية او قالت طلقت ثلاثا
 وقال الزوج عاودني الجنون البارية فتكلمت بذلك
 وانا مجنون فالقول قول الزوج يمينه وان لم يعرف
 بالجنون مرة لم يقبل قوله ويفرق بينه وبين امراته
 اه وفي خزانة الادكمل قال اخذت منه الف وانا
 صير او ذاهب العقل من مرض اصابه ضمن المال اه
 ووجهه ظم لان الاخذ فعل موجب للضمان على الاخذ
 مطلقا صبيحا كان او مجنونا لانها لو اخذت بافعا لها
 دفعا للمضر عن الملاك كما في المحيط بيري فلا يكون الصبا
 او الجنون مؤثرا في منع ظهور الفعل باقراره لان
 تحقق الفعل بوجوده فاذا كان فعله ملزما كان اقراره
 اقراره بالفعل ملزما فتقرر السبب موجبا للضمان
 كذا في ثم تنوير الازدهان معزيا للمحيط الرضوي
 كذا في القنية عبارتها اقرارا لا بصدق المقترن
 ولم يميز وتوفي وادعى ورثته عليه فشهدته الشهود على
 الاقرار ولم يشهدوا على تصديق المقترن بقبول اه
 كذا في ثم تنوير الازدهان اقر في مرضه بئس الخ
 اقول هذا الاصل في صحيح ما في خاتمة الادكمل اقرار المتضمن
 كانا براء فلانا من الدين الذي عليه محتمل بخلافه والوقت
 يقبضه فورا بين الاقرار بالقبض وبين الاقرار بالبراءة واذا
 اقر المدين بالدين وجب له في الصحة هو جائز من اي جهة

وجب له وفيها الوار رجلان يعتق عبده في صحته ففعل
 الوكيل ذلك بعد ما مر من الامر يكون من الثلث وفيها
 قال رجل لاخر ما ذاب لك على فلان فهو على او ما قطع لك عليه
 فهو على ثم مر من ثم اقر فلان بالثالث لذلك الرجل لزم المضي
 من كل المال وفي ثم الطحاوي دين الصحة ان يكون ثبوته
 عليه بالبينة في الصحة او في المرض او بالادقار في حال
 الصحة وفي ثم الجامع الكبير لابن مانع لو ان رجلا
 وهب رجلا عبدا وهما محبان ثم ان الواهب
 رجع في مرض الموت هوب له فزده بغير قضاء القاض فانه
 يعتبر من ثلث ماله اهو وفي المحيط وكلمات
 يحجب بطلان امراته بانها ابانها الوكيل في مرض الزوج
 ان قدر الزوج على عزله ولم يعزله يصير فارا ويصير
 كانه هو الذي ابانها في المرض وان لم يقدر على عزله
 لا يصير فارا كذا ذكره البيهقي كان بمنزلة الادقرار
 في المرض ان كرم يعيب عليه دين الصحة فقال لرجل بعثك
 هذا العبد الذي في يدك في صحة بالف واستوفيتها
 وصدق المشتري لم يصدق المرض ويقال للمشتري ان قد
 الثمن او انقص البيع ولا يصدق ان في اسناد البيع
 الى حالة الصحة لما فيه من ابطال حق الفرماء وسبدا
 اذا اقر الرجل لوارثه ثم مات فاختلف المقل له والورثة
 فقال المقل له اقر في صحته وقالت الورثة في مرضه فالقول
 قول الورثة لانه يدعي الاستحقاق عليهم وهم يكرهون وان اقام
 البينة فالبينة بينة المقل له لانها اثباتا وان لم يقم البينة

مطلقا
 وصيب رجلا عبدا وهما
 محبان ثم ان الواهب
 رجع في مرض الموت هوب له
 فزده بغير قضاء القاض فانه
 يعتبر من ثلث ماله

واراد

واراد المقل له ان يحلف الورثة له ذلك انما ذكره في ثم
 تنوير الالهة عن الولوية وقال ابن الملك الادقرار
 في المرض يعتبر من الثلث اهو وقد صرح بذلك مع الوقف
 وغيره في النزاع في اقرار المريض وقوله بمنزلة الادقرار في
 المرض اي لاحقيقة لان الادقرار اخبار لا انشاء كما تقدم
 فلو اعتبرناه حقيقة لزم ان يكون من كل المال حموى
 وقوله فلو اعتبرناه اي اسناد الادقرار الحاز من الصحة اقرارا
 حقيقة للزم ان كذا ذكره شيخنا ولا يصدق في
 قبض الثمن الا بقدر الثلث في خزائنه الا كل رجل مريض
 قال لرجل بعثك هذا العبد الذي في يدك بالف في صحته
 وقبضتها منك وصدقه المقل له لم يصدق المرض وكذا لو
 كان في يد البايع وكذا لو كان حيا في مرضه ثم مات في يد
 المقل له وقد زعم انه قبضه ثم اودعه ولو كان لم يعرف قيام
 العبد في مرض موت المقل له اقرارا اهو وفي العمادية
 للمريض مرض الموت اذا انشأ الكفالة في المرض يعتبر
 من الثلث ولو اقر في مرضه بانه كفيل لفلان في الصحة
 يعتبر من جميع المال وفيها استثنى من مرضه بعافية الشهود
 فهو كدين الصحة انما ذكره البيهقي مجهول النسب
 اذا اقر بالرق لانسان وصدقه المقل له هو وصار عبده
 ويسمع المقل له ما يصنع بملوكه وفيه مجهول النسب
 لما نص عليه في خزائنه الا كل بقوله رجل معروف بالحسنة او بانه
 معتق فاق لانسان بالرق لم يخرج قال في ثم الجامع الحصري
 لانه مكذب للرق على نفسه ومالك فيه ثم قال ان اقراره ابطال

مطلقا
 رجع في مرض الموت هوب له
 فزده بغير قضاء القاض فانه
 يعتبر من ثلث ماله
 مطلقا
 اذا انشأ الكفالة في المرض يعتبر
 من الثلث ولو اقر في مرضه
 بانه كفيل لفلان في الصحة يعتبر
 من جميع المال

الحرية واجاب للرق على نفسه وذلك ليس تحت يد احد
 ولهذا لا يجوز استرقاق الحر برضاه واما اذا كان معتقا
 فلان ولائه ثابت للذي اعتقه لان المانع حقه هو
 وجوب ادعى الرق على مجهول النسب وانكر المدعى عليه
 فصالحه على مائة جاز وهو بمنزلة العتق لو اقام المدعى
 بعبده بينة لم تقبل وليس له ولاؤه اهـ فهذا معتق ليس
 لاحد عليه ولا يرى واعلم ان اطلاق قول المم مجهول
 النسب اذا اقر بالرق اخشا مل بالوكان المقر ميبا
 وبه صرح في تنوير الازدهان حيث قال وكذلك يبيع
 عاقل مجهول النسب او بالرق لغيره لان اقراره لا يثبت
 ابطال الحرية لانها غير ثابتة بحجة مثبتة ككونه مستورا
 احوال بل يكون بيانا ظاهرا له لان كان رقيقا على اصل الفطنة
 واطهار احواله وكشفه ببيع من العبيد العاقل اذ يبيح الكلام
 يثبت على المعرفة واليمين وقد وجد اهـ وذكر في تنوير الازدهان
 فيما ساقى مانعه ولو قال لاه خا عبدك فقال لاشم
 قال يبيح بلى يكون عبدا له لان اقراره لم يبطل بالتكذيب
 فكان احتمال صدقه قائما كما كان قبل التكذيب فيبقى اقراره
 على حاله فاذا اتصل به التدقيق نفذ اخذ واعلم انه يستثنى
 من اطلاق قول المم مجهول النسب اذا اقر بالرق اخ
 اللقيط حيث لا يبيع اقراره بانه عبد لفلان الا اذا كان
 بالغا ولهذا نقل في تنوير الازدهان عن قاضي خان
 مانع اللقيط اذا ادركت فاقر انه عبد فلان فادعاه
 فلان صح اقراره وبقي عبدا للمقر له وهذا اذا اقر

مطا
 واظهر احواله وكشفه
 ببيع من العبيد العاقل
 سلا
 قال لا يبيح بلى يكون
 قمارا لاشم قال يبيح
 بلى يكون
 سلا
 يستثنى من اطلاق قول
 المم مجهول النسب اخ

بذلك

بذلك قبل ان يتأكد حريته بالقضاء اما بعد قضاء القاض
 عليه مجد كما مل او بالقضاء من في الاطراف لا يبيع اقراره
 بالرق بعد ذلك ثم قال ولو كان اللقيط امة فاقترت
 بالرق لوجوب صدقها ذلك الرجل كانت امة له الا انها
 تحت روج لا يقبل قولها في ابطال النكاح الخ ما ذكره
 وعدم قبول قولها بالنسبة للنكاح يستفاد من عبارة
 المشتق الى ذكرها المم اما بعد قضاء القاض
 عليه مجد كما مل اخ او يستثنى مما يجوز في الحدود العبد
 فانه لا يبيع اقراره لانه صار مكذبا في اقراره شرعا والمق
 اذا كذب المشرك لا يعتبر اقراره يري وفي المشتق يصدق
 الا في خمسة وفي بعض النسخ وفي المشتق اقول ويتراد
 سادس لا يصدق على اولاده كما في كافي الحاكم الا اذا كان المق
 امة مجهولة وفي يدها ابن صغير انتبه من مخبر واقترت
 انها امة لفلان وان ابنها عبد له فهي مصدقة على نفسها
 وابنها فان كان يتكلم وقال انا في القول قوله
 وهو حر كما في الكافي اخ ما ذكره البيهقي الا
 في خمسة اخ لانهم في ايدي انفسهم فلا ينفذ اقرار غيرهم
 عليهم كذا في تنوير الازدهان لان القضاء
 بالملك يقبل النقص انما يقر بالرق ويتقار للبيع
 ثم يدعى الحرية الا سلبية او العارضية ويبرهن يقبل كقضاء
 حال العلق فان الولد يجلب صغيرا من دار الى دار وينفق المولى
 بالاحقاق ولهذا قلنا المكاتب اذا ادعى بدله العتابة ثم ادعى تقدم
 اعتاقه على العتابة يقبل بغير اذ اثبت ويرد بدل العتابة وكذا الورثة

خطه
الورثه اذا تقاسموا مع الزوج او الزوجه ثم ادعوا الطلاق
الزوج او الزوجه ثم ادعوا
الطلاق قبل الموت وانقضاء
العدة قبل الموت وقبل ان
اشتبوا الخ

مطلب جهالة المقت

اذا تقاسموا مع الزوج او الزوجه ثم ادعوا الطلاق
قبل الموت وانقضاء العدة قبل الموت يقبل يعني اذا اشتبوا
وكذا المديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء
الدائن والمختلعة بعد اداء بدل الخلع لو برهنت
على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في الكل خفاء
الحال كذا في ثن تنوير الاذهان مع قليل زيادة بيان
جهالة المقت تنوع صحة الادعاء في مسئلة ان يستفاد
منه ان للمقت مطالبة كل منهما ويستفاد منه ان اقرار القيد
بدين على عبد صحيح عليه وقيل عليه ان هذه الصورة
تنتج جهالة فيها صحة الادعاء كما نقله الاثني في عن شطاطي
كنهه نقيضه غريب فلعلمه اثبت به بعكسه وفي ما لواقع تجارية
لاحد هذين الرجلين جاز وعجاف لكل منهما ما اذا ادعاهما
حموي الا في مسئلة ان اقول هذا الاستثناء
من حيث اللفظ قال في خزانة الاكل لو قال لك على عشرة
او على عدي وليس عليه دين تلزمه العشرة بغيرها الى
ايها شاء وعلل له ثم الفحاوي بقوله وتقال له بيب
الذي عليه الحق لانه يملك الادعاء لنفسه وعلى عبده الذي
دين كذا ذكره البيهقي وجمع بين نفسه وعبد الحمله
هالتي قال بعض الفضلاء هذا في حكم المعلوم لان ما على عبد يرجع
اليه في المعنى لكن انما يظهر هنا فيما يلزمه في الحال اما ما يلزمه بعد الحرة
فهو كما لا يخفى فيه فاذا جمعه مع نفسه كان لك على او على زيد يكون
مجهولا لا يصح حموي بتصرف الا في مسئلتين فلا يصح
اي الاقرار حموي ان يكون العبد مديونا اي ادها

ان يكون



ان يكون العبد الذي جمع بينه وبين نفسه مديونا حموي
وقال البيهقي اطلق في محل النقيض قال في خزانة الاكل فان قضي
عنه دينه يوم ما من الدهر وهو عبد على حاله يلزمه الادعاء
الخ او مكاتب اي وثا يتبين ان يكون العبد الذي جمع بينه
وبين نفسه مكاتب حموي اقول ويزاد على المسئلة ثالثة وهي مالو
قال لك على الف او على هذا الحمار او اضاف الى شيء لا يكون عليه
دين لزم المقت في قياس قول ابى حنيفة وعندهما لا يلزمه ولو ضم
الى نفسه مديونا محجورا او عبدا او حرييا او ميا او رجلا لا
يعرف ارميتا فعلى المقر حصته ما ذكره البيهقي معزبا بالخزانة
الاكل وقوله او اضاف الى شيء لا يكون عليه دين اي لا يتصور ان
يكون عليه دين كقولك لك على او على هذا الجدار الف واعلم
ان ما ذكر من زيادة هذه المسئلة الثالثة على المسئلة
بالنسبة لمذهبهما كذا في الملتقط عبارة اذا كان المقر
والمقر له والمقر به معلوما يصح الادعاء وان كان المقر محجورا
لا يصح كما اذا قال رجلان لك على احدنا الف درهم ولو جمع بين
نفسه وعبد فقال لك فقال لك على احدنا الف درهم يصح الادعاء
اذا كان العبد مديونا او مكاتب فلا يصح وجه جهالة المقر تنوع
صحة الادعاء كما اذا قال لرجلين لا احد على الف درهم وجه جهالة المقر
به لا تنوع صحة الادعاء ويرجع في البياض الى المقر حموي
الا اذا قال له على عبد او دار فانه عبيد حموي اقول وكوفي
ترتيب الملتقط ما يخالفه حيث قال اذا قال على دار او شاة
قال ابو يوسف يلزم بثمان فئمة المقر به والقول قوله وقال
بشر بن خباب المشاة ولا تجب الدار حموي واقول عز وما ذكر في ترتيب

٦٠

الملتقط لابي يوسف ويشتر لانا في ما ذكره المصنف لانه بالنسبة
لمذهب ابن حنيفة صرح بذلك العلامة البيري معنى بالخلاصة
وفض عبارته مع عبارة المصنف الاقرار بالمجهول صحيح الا اذا قال
على عبدا ودار فانه غير صحيح كما في النزاع وهذا عند ابن حنيفة
كما في الخلاصة قال وفي شرح الجمع ويعيد يعني اذا اقر بعبد
تحت قيمة عبدا وسط وقال محمد البيان اليه فيعين قيمة ماشاء
والقول قوله في ذلك وفي خزائن الاكل قال لفلان على دار
او ارض او تحيل او يستات يواخذ باي ما يكون من ذلك اه
باختصار على من شاة الى بقية لا يلزمه شيء قيل عليه
ان مقتضى الظاهر لزوم الشاة لانها المتيقن قياسا على
النظام كما في له على سدس او ربع حموي سواء كان
بعينه او لا في التنازخانية معنى بالابي يوسف اذا قال
الرجل لفلان على ما بين شاة الى بقية فان ابا حنيفة قال
ليس عليه شيء سواء كان بعينه او بعينه غيره وقال ابو
يوسف ان كان بعينه فلا شيء عليه وان كان بعينه غيره فلهما
عليه ما ذكره في شرح تنوير الالهة هان اذا قر بالمجهول
لزوم بيانه اي اقر بالمجهول الجنس او القدر او الوصف فانه
يواخذ ببيانه ولا بد وان بين ما له قيمة ولورد المدعي بيانه
بطل ما اقر به فيحتاج المدعي الى بيانه فيما يدعي او يحلفه ويبين
ما ثبت دينا في الذمة ليخرج ما لو بينه بحق الاسلام ونحوه
حيث لا يبرح بيانه ويجوز على بيان ما ثبت دينا في الذمة في العرف
والعادة كما في شرح الطحاوي كذا ذكره البيري وقوله ولا بد وان
بين ما له قيمة غير متفق عليه يدل عليه عبارة البدائع التي
نقلها

نقلها هو ونها وفي البدائع وهل يشترط مع ذلك ان يكون
مالا متقوما قال مشايخ العراق لا يشترط وقال مشايخنا
يشترط حتى لو بين انه عصب صبيحا او عصب جلد ميتة او
خمر مسلم يصدق عند الاولين ولا يصدق عند الآخرين انتهى بتصرفي
كما في اقرار ميتة المقتة عبارتها قال قتل ابن فلان ثم
قال بعد ذلك قتل ابن فلان او كان مكانه الاينين عبادات
فقال المقر قتل ابنين او عبيدين فالقول المقر وهو اقرار
بابن واحد الا ان يكون المقر سمي اسمين مختلفين وكذا تزوج
الامة والاقرار بالحيضة ولا يشتمل هذا الاقرار بالمال في الموضعين
انتهى ومنه يتضح كلام المصنف ويظهر ما في نقله من الخلل حموي
وقوله وهو اقرار بانه واحد علته الملتقطات بانه اقر
بقتل ابن الا انه كرم مرتين كذا ذكره البيري قال وكوفي
الدعوى من خزانة الاكل خلافا هنا حيث قال قتل عبدا
لفلان او ابنة وسجي اولم يسم ثم اقر مرة اخرى فهذا اقرار بقتل
عبد آخر ان ادعى المولى عبيدين انتهى لا يقال ما سبق من قوله
الا ان يكون المقر سمي اسمين مختلفين مشكلا لانه لا شيء لجعله
اقرار بقتل ابنين اذا لا يجب شيء آخر سوى قتله ففنا ما سواء
جعل اقرار بقتل ابن واحد حيث لم يذكر اسمين مختلفين او
اقرار بقتل ابنين اذا سمي اسمين مختلفين لانا نقول ليس المراد
بالقتل الذي اقر به القتل الموجب للعقاص بل المراد به ما
يوجب الدية فلا اشكال حينئذ اذا اقر بالدين بعد الادراك
منه الخ قيد بالادراك لانه لو اقر بالبايع بالقتل ثم ادعى على
المشتري انه اقر انه يقع عليه نصف الثمن واقام بيته تسمع

ذكره في القنية وعلله بأنه وإن كانت تناقضا إلا أنه لما ادعى اقرار
 المشتري بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه وإثباته بالبينة
 والثابت بالبينة كما لثابت عيانا ولو عاينا اقرارا لمشتري
 ببقاء شيء من الثمن تسمع دعوى البائع ولا يكون التناقض
 مانعا وقد نصوا على أن التناقض يرتفع بتصديق الخصم قال
 العلامة الشيخ صالح الفوزي قلت وعلى هذا لا ينم ما إذا ادعى
 بقاء شيء من الثمن حيث لا تسمع لعدم التصديق ونقل
 السيد الحموي عن جامع الفصولين برهن بأنه إبراء عنه هذه
 الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا أنه اقترله بالمال بعد أن إبراءه فلو
 قال المدعي عليه إبرائي وقبلت الإبراء وقال صدقته فيه لا يصح
 الدفع يعني دفع دعوى الإقرار ولو لم يقله يصح الدفع لاحتمال
 الرد والإبراء يرتد بالرد فيسقط المال عليه بخلاف بقوله إذا
 لا يرتد بالرد بعده انتهى قال بعض الفضلاء فهذا أولى
 بالاستثناء مما ذكره وسيدكر المصنف في بيان أن الساقط
 لا يعود حموي وقوله قال بعض الفضلاء هو المقدر وقوله
 وبعث فيه بعض الفضلاء هو العلامة الشيخ صالح الفوزي بأنه
 لا أولوية ولا مساواة عند التأمل لأن هذا انما صحت دعوى
 لاحتمال الرد كما اعترف به وأما ما استثناه المصنف والمفسر
 بالهبة الهبة شرعا المشتملة على الإيجاب والقبول وشرط
 الصحة وال لزوم لأنها عند الإطلاق تنصرف إلى الكاملة
 هذا وعندك في كون هذا الفرع داخل تحت الإصلا
 المذكور في التنازعانية نظر يعرف بالتأمل في كلامهم لأنه
 إنما جاز ذلك لأنه يجعل زيادة في المهر وزيادة في المهر
 جارة

جارة عندنا وإماما وقع الإبراء منه وسقط فلا يعود لأن
 الساقط لا يعود وعبارته البرازية تقيد ما قلته بعينه قال
 وفي المحيط وهبت المهر منه ثم قال أشهد وأن لها على مهر
 كذا فالمختار عند الفقيه أن أقراجه جائز وعليه المذكور إذا
 قلت لأن الزيادة لا يصح بلا قبولها أو الإتيان لا يصح ولا
 تجعل الزيادة بغير قصد الزيادة فاستثناه في غير محله كما
 لا يخفى انتهى كلام العلامة الشيخ صالح الفوزي وإذا
 أقراها في ذمتها كسوة الخ قال بعض الفضلاء لقائل أن
 يقول ليس هذا هو المتبادر في عبارة قاري الهداية وليس
 معناها بل المتبادر منها أنه إذا اقترها بكسوة بيتفسرها
 قبل الزامه بالدفع فتأمل حموي
 قال في مختصر الأصل ولو وكل الطاعن بالعيب من يصلح
 عنه شيء فإبراءه الكيل بشيء لم يجز لأنه مخالف حين إبراءه
 الصلح عن أقراجه بيع يعني إذا وقع الصلح بالمال عن
 أقراجه يفتى بالبيع لوجود المعنى فيه وهو مبادلة المال
 بالمال بتراخي المصالحين فيرتب على ذلك ما يرتب على البيع
 من الخيار والشفقة في العقار وغيرهما حتى لو وقع الصلح
 عند دين تحكم حكم الثمن في البيع وإن وقع عن عين تحكمه
 حكم البيع فاصلح ثمن في البيع أو مبيعاً صلح أن يكون بدلا في
 في الصلح وعموز الصلح عليه وما لا فلا فيفسده جهالة البدل
 دون جهالة المصالح عنه ويشترط القصد على تسليم البدل
 وهذا إذا وقع الصلح على خلاف جنس المدعي وإن وقع على
 جنسه فإن كان باقلا من المدعي فهو حط وإبراء وإن كان

في كتاب الصلح

بكثرة منه فهو يكاد في شرح الجمع لابن الملك وحواشيه
 للعلامة قاسم قال بعض الفضلاء ومقتضى ما ذكره المصنف
 انه يجري بالتخالف فيه وقد صرح في التتارخانية بالتخالف
 في بعض مسائل الصلح وهو ما يشهد لهذا المقتضى حموي قوله
 قال بعض الفضلاء هو الشيخ خير الدين الرملي يجب ان افلاق قوله
 الصلح عن اقراره بيع شأمل لما اذا وقع عن مال بمال وما اذا
 وقع عن مال بمنفعة وليس كذلك لانه اذا كان عن مال
 بمنفعة لا يكون بيعا بل اجارة صرح بذلك في تنوير الابصار
 فافلاقه ليس في محله كذا في حاشية الشيخ صالح العزكي
 وعلى ما سبق عن حموي من تقييد كلام المصنف بقوله يعني
 اذا وقع الصلح بمال عن اقرار بمال لا يرد ما اوردته الشيخ
 صالح العزكي والقائمة على ان كلام المصنف محمول على ما ذكره
 الحموي من التقييد بقصر المصنف الآية بقوله الصلح
 اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة الا في مسئلتين
 كما في المستنصر عبارة بعد كلام قلنا قد ذكر في مسئلتين
 مبسوطا خواهر زاده ان الصلح على خلاف جنس الحق
 شراؤه في عامة الاحكام استيفاء لعين الحق في بعض
 الاحكام واما المعاوضة المحضة فليست باستيفاء
 لعين الحق بوجه ما يظهر هذا في مسائل منها انه
 اذا صلح من الدين على عبد وصاحبه مقر بالدين وقبض
 العبد ليس له ان يبيعه مائة من غير بيان ولو كان
 مكان شراؤه له ان يبيعه مائة من غير بيان ولو تصادقا
 على ان لا دين بطل الصلح كما لو استوفى عين حقه ثم تصادقا

قوله كان بعد
 مكانه

على ان لا دين بطل الاستيفاء ولو تصادقا على ان لا دين لا يبطل
 الشراؤه ومنه يعلم ما في عبارة المصنف من اخلل حموي
 وجه الحل بالشارعية المحضة من انه اطلق في محل التفصيل
 ولهذا قال في تنوير الاذهان بعد كلام ثم الصلح ان كان
 على جنس حقه فهو اسقاط لبعض حقه واستيفاء للباقي
 وان كان الصلح على خلاف جنس حقه فهو تملك بعوض
 من وجه واستيفاء لعين الحق من وجه لانه من حيث
 انه تملك المال بالمال معاوضة حتى يثبت فيه جميع احكام
 البياعات من الشفعة وخيار العين والرؤية ويبطل
 بالشروط الفاسدة ويشترط قبض البدلين اذا صلح
 من الدراهم على الذنابة كما ذكره الاولى ما اذا
 صلح من الدين على عبد قال في البحر وصاحبه مقر
 بالدين قيل عليه هذه لا تستثنى لان لنا يوعا كثيرة
 لا يراج فيها فليس في المراجعة مقتضا لتفكيكه بعباه
 اقوال في المراجعة مقتضا ذلك اقتضاء كلياً بل
 جزئياً وصينذ لا يتم ما ادعاه وظاهر قول المصنف
 ليس له ان يبيعه مائة ان له ان يبيعه تولية وليس
 كذا لك لم يربح العلة فيها وهو كونه مائة عند عدم البيان
 قتأمل حموي وقوله قيل عليه قائله المقدس
 ليس له ان يبيعه مائة بلا بيان وجهه كافي بالوجهية
 ان من الصلح على التجوز بدون الحق فصار بالصلح
 كانه ابراه عن بعض الدين واشترى العبد بالباقي فاذا
 قال اشترى بثلث كان خيانة بخلاف الشراؤه

الثانية لو تصادقا على ان لادين انواي لو تصادقا في الصلح
 عن الدين على عبد وطالبه مقرر على ان لادين بطل الصلح
 ويرد العبد حموي ولم قوله ويرد العبد لزوم رده وليس
 كذلك يتجنى ان شارده وان شاء اعطاه الفا وامسك
 العبد كما في شرح تنوير الاذهان ولندكر عبارته تنجما
 للفائدة ونصها بعد قول المصنف الثانية لو تصادقا على
 ان لادين بطل الصلح صورته لو صلح الطالب المطلوب عن الف
 على مائة ثم تصادقا ان لادين لا يتصور الاستقاط لان
 الاستقاط يستدعي سابقة الثبوت فلم يوجد ولو صلح
 من الف على عبد ثم تصادقا ان لا شيء عليه فهو بالخيار
 ان شارده العبد وان شاء اعطاه الفا وامسك العبد لانه
 صلح على خلاف جنس حقه وان تقدر تقييح هذا الصلح
 من حيث انه اسقاطا لكان يمكن تقييح من حيث انه تعليق
 مال بالمال فصار كانه باع العبد بالف الا ان الطالب انما
 رغب بشراء العبد بالف دين على المطلوب فاذا الزمه الف
 عين تجبر كذا في المحيط الخ ومنه يعلم ان قول الحموي
 ويرد العبد يعني ان اراد بطل ان يقال ليس بطلان الصلح
 اذ تصادقا على ان لادين يخص الصلح اقراره دليل ما نقله
 البري عن الابيضاح معناه الجامع اكبر من انه اذا صلح عن
 الدعوى على انكار على خمسمائة درهم فاعطاه بها رهنا ثم تصادقا
 ان ذلك المال كان باطلا فان عليه ان يرد على الرهن خمسمائة
 درهم عند محمد وردى عن ابو يوسف انه لا يضمن شيئا وجه
 قول محمد ان القبض انما وقع بمال مضمون في الظاهر فصار كالدين

ما ياتي في المصنف عنه قول المصنف
 عن ابو يوسف الا يقول ان من قول المصنف
 في النهاية انفق على مضمون ثم
 من قضاة اسقاط في قوله
 زوج بما اخذته او تقدم اية بغيره
 انقضاء الدين بغيره اية باللفظ
 في خطا في قوله

الثابت حقيقة و ابو يوسف يقول انما اذا تصادقا على ان
 لادين فقد تصادقا على انعلم الفدان وحكم الرهن ثبت
 فيما بينهما فيقبل تصادقا انتهى واحاصل ان ثمة التقييد
 يكون الصلح عن اقراره يظهر بالنسبة لقوله وروى عن ابى
 يوسف انهما وما عند محمد فلا فرق في بطلان الصلح و مرد
 الرهن اذ تصادقا على ان لادين بين ان يكون الصلح عن اقرار
 او انكار بطل الصلح وفي كونه يرد البدل ختم من غير خيار
 او تجزئ بين الرد والامسك تفصيل كما سبق وهو انه اذا
 صلح على بعض ما هو من جنسه كان ادعى الفا فصالحه بمائة
 ثم تصادقا على ان لا شيء له فانه يرد المائة وان صلح على خلاف
 جنسه بان ادعى ان له عليه الفا فذفع له العبد صلحا ثم
 تصادقا على ان لا شيء له فانه يتجنى ان شاء رد العبد وامسكه
 ودفع له الفا ومن هنا ظهرت بطلان الصلح لا يستلزم مرد
 البدل وفي الشراء بالدين لا ي لو تصادقا في شراء عبد
 بالدين الذي عليه على ان لادين لا يبطل الشراء ويلزمه ثمن
 العبد هكذا يجب ان يفهم هذا المحل حموي وعلمه في شرح
 تنوير الاذهان بان الشراء مبناه على المالكية والاستقفا
 فصار مشتريا بجميع الالف فلم يتمكن فيه تمام الحيانة ام
 واعلم ان العلامة الحموي انشأ بقوله هكذا يجب ان يفهم
 هذا المحل الى ما في كلام المصنف من ابراهم خلاف المراد
 اذ سياق قوله لو تصادقا على ان لادين بطل الصلح يوهم
 ان يكون معنى قوله وفي الشراء بالدين لا ي يبطل الصلح وليس
 كذلك ومن هنا تعلم ما في عبارة شرح تنوير الاذهان

حيث سري عليه ما يوهه سياق عبارة المصنف فقال
وفي الشراء بالدين لا اي لا يبطل الصلح والصواب ان يقال
اي لا يبطل الشراء مع ان التقليل الذي قد مناه عنه يشتر
الا ما هو الصواب لا يقال ما ذكره في شرح تنوير الازدهان
من قوله لا يبطل الصلح الا في ما ذكره الحموي من قوله لا يبطل
الشراء لانا نقول بل يبطله لان مسئلة الشراء لا صلح فيها
اصل ومن هنا ظهر وجه الفرق بين ما اذا كان العبد مقبوضا
بطريق الصلح بان ادعى عليه الفاقذ فع له العبد صلى عما
يدعيه ثم تصادقا على ان لا دين فان الصلح يبطل وينتهي بين
ان يرد العبد او يمسه ويعطيه الفاء بخلاف ما اذا كان العبد
مقبوضا بطريق الشراء بان ادعى عليه الفاء فباعه العبد بالالف
الى ادعائها ثم تصادقا على ان لا دين حيث لا ينتج بين
امسكه ورده بل يبقى الشراء على ما هو عليه ويدفع اليه
ثمته وهو الف الف ويزاد ما في المجمع من مفيد وعبارته
ادعى شاة فضالحة على صوفها يحرق في الحال حموي بتصرف
يجيب ابو يوسف ذكر في الحقائق ان جوارحه مشروط
بخمس من ساعته لان ما جاز يبيع جاز الصلح عليه وانما
يجوز بيع الصوف على ظهر الفتم اذا شرط جزء من ساعته
حموي بتصرف بخلاف ما لو صلح على لونها لانه معدوم على
خطر الوجود لجواز ان يكون انتفاضا ولهذا لو وهب
البن في المضر وسلطه على الحلب لا يجوز في احدى الروايتين
وهو الاصح كونه معدوما قبل الحلب فكذلك في الصلح
لا يعطى له حكم الموجود قبل الظهور فلم ينقصد الصلح عليه كما لو

صالحه

صالحه على ما في بطنها من الولد الى آخر ما ذكره في شرح تنوير
الازدهان ومنعه محمد وجه قوله بان الذي وقع
عليه الصلح مجهول لان موضع الخبز غير معلوم ولهذا يبالغ
فيه ويستقصى تعلقه وتايم لا وهذه مانعة من صحة البيع فتنع
صحة الصلح لان منعها انما كان خروا عن الخصام والوقوف
في المنازعة ومثله موجود في الصلح فتنع الصحة وقال
القذورى اصله اختلافهم في بيعه يفيد جواز بيع الصوف
قبل خروجه عن يدي يوسف خلافا للمحمد والمنع في رواية
اي عن يدي حنيفة حموي وعلى صوف غير هال لا يجوز
انتفاضا على في المصنف الى المشرحين وعلله بأنه ليس
بعضه لكن ذكر في الاسرار لو صلح على صوف على ظهر
شاة اخرى يبيع ان يجوز عن يدي يوسف ولا رواية فيه
عنه حموي وقوله لكن ذكر في الاسرار ان من تمت عبارة
المصنف يدل عليه كلام المحقق في القول التي تله هذه القولة
وقوله ولا رواية فيه اي لا رواية فيه نصا عن ابي يوسف
بدليل ما قبله من قوله محم ينفى ان يجوز عن يدي يوسف
كما في الشرح اي شرح المجمع للمصنف كذا في شرح
تنوير الازدهان مع ان بيع الصوف على ظهر الفتم
لا يجوز ظاهره ان عدم جواز البيع متفق عليه وقد قدمنا
عن القذورى ان فيه اختلافا بل ذكر الخلاف في متن
المجمع في فصل اذا كان احد العوضين غير مال فقال ويحين
بيع الصوف على ظهر الفتم قال الشماي ابو يوسف
فلو راحه ما استدرك فتمت هنا صاحب المجمع على ما مشتهر

حموي بتصرف في قوله الشراء بالدين

بيع فضالحة

ولا

عليه سابقا فلا استدراك حموي الحق اذا اجله صاحبه
الحواما الدين اذا اجله صاحبه فانه يلزم وليس الرجوع
الا دين القرض فانه لو اجله لا يلزم تأجيله كما سيأتي حموي
وليس المراد بالحق مطلق بل خصوص الحق المخرج عن المال
والى ذلك يشير قول المحقق واما الدين الذي لا يلزم وقوع
في بعض النسخ بالسقاط لا والصواب اثباتها لان المراد لا يلزم
ويصح التأجيل بيري اجل التنفيع المشتري بعد الطلبين
للاخذ صح وله الرجوع لان التأجيل انما يلزم اذا صار
مستحقا في الزمة دينيا وليس هنا دين بيلزم التأجيل
فكان هذا تأجيل الحق بمنزلة التوقيف في العارية فلا
يكون لازما بيري وعبره كشرح تنوير الودهان
اجلت ام لم العتقين زوجها الحويغ اذا اجل القاضى
العنين سنة فلم يصل اليها فسل القاضى او يؤجله سنة
اخرى لا ينبغي للقاضي ان يفعل ذلك الا ان ترضى المرأة
لان الاجل مقدر شرعا فلا تجوز الزيادة عليه فان
رضيت المات فاجله القاضى سنة اخرى ثم رجعت في
الاجل فلها ذلك ويطلق ويحییها لما قلنا حموي بتصرف
وتعقبه تلميذ خليل افندي حيث قال قوله يعني
اذا اجل القاضى الحويغ ليس هذا موضوع المسئلة انتهى
واقول انما عدل المحقق عن قول المصنف اجلت المات
زوجها دفعا لما عساه يتوهم من ان التقييد بتأجيل
المات زوجها للاعتناء ما لو اجله القاضى سنة اخرى
برضاها اذ ربما يتوهم انه ليس لها الرجوع فيما اذا اجله

القاض

77
القاضى وليس كذلك واعلم ان المرأة اذا وجدت زوجها غنيا
فرفعت للقاضى فانه يؤجله سنة شمسية وقيل فنية فان
وطئ فيها ولو ان مضت السنة ولم يطل فرق القاضى بينهما بطلها
والفرقة طلقة باينة عندنا وعند الشافعية فسخ وعن ابى
يوسف ومحمد انها كما اختارت نفسها تقع الفرقة بينهما
وابتداء التأجيل من وقت الخصومة ملا مسكين وعيانه
اكثر تدل ان تأجيل غيب القاضى لا يحق به نهرو هذا التقدير
تقدم ان معنى قول المصنف اجلت ام لم العتقين زوجها بعد
الحول الحوي بعد مضى الحول المذكور اجله القاضى ولم يطل
استمر المات المدعى عليه فامهله المدعى يعني المدعى عليه
اذا طلب المهلة من المدعى شهرا لينظر فيه اي في الشهر
فامهله صح ذلك ولو رجع فيه صح الرجوع حموي
فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك يعني لو ادعى المودع
الهلاك وادعى المودع الرد والهلاك لا يجوز الصلح
عليه الفتوى كصلح بعد خلقه كذا في الحائبة وثم تفصيل
كثير فيها وحرف البرازية حموي وقوله كصلح بعد حلفه اي
بالنسبة لما عليه الفتوى فلا يناه في قول المصنف الادنى
ويصح بعد حلف المدعى عليه اذ هو بالنسبة للقول الاخر
كما سيأتي ايضا ثم تنبيهة نقل البيري عن جوامع
الفقه مانصة ويجوز الصلح عن الهلاك ما نأت قبل ان يدعى
الهلاك او الرد وقال محمد يجوز اذا ادعى الطالب الاستهلاك
وهو قول ابى حنيفة كما لو سكت المودع وذكر البواقي اذا
كذب المالك في دعوى الهلاك او الرد جاز الصلح وان صدقه

لم يجوز في البدائع طلب المودع الوديعة فجد هان قال
 لم تودع شيئا ثم قال هلكت او رددتها وقاله المودع
 بل استهلكها فتقبح الحجاز لان المالك يدعي عليه ضمان الغصب
 بالمخووف وهو سبب الضمان وفي شرح الجمع لابن الصيا
 كل مال اصله امانة كالاجارة والمضاربة والبضاعة والعارية
 فالجواب فيه كما لجواب في الوديعة وفي قاضي خان ادعى
 صاحب المال الاستهلاك وهو يدعي الرد او الهلاك ثم
 صاحبه على ثبوت جاز الصلح في قول محمد وابي يوسف الآخرون
 اختلفوا على قول ابي حنيفة والصحاح انه لا يجوز الصلح وهو
 قول ابي يوسف الاول وعليه الفتوى تتم في
 مجموع التوازل تشا جرت مع زوجها فتوسط بينهما
 للمصالحة فقالت لا اصالحه حتى يعطيني خمسين درهما يحل
 لها ذلك لان لها حقا عليه من مهر وعيم قلت
 هذه دعوى لا دليل عليها فقد يكون لاثنتيها وطلب
 ذلك انتهى كلام العلامة المقدم واجاب البيهقي بقوله
 المقصود ان لها عليه حقا من قبل الشرع وان كانت قد
 استوفت جميع المهر لان النفقة والكسوة لا يخلو الحال
 منها ما اذا ما زوجين لان سبب وجوبها قائم الى ان
 تزول العصمة قال وظن بعض من لا خبرة له بالعلم وفدعه
 ان ذلك مجزى وعد لا يلزم يعوذ بالله من ذلك انتهى
 كلام العلامة البيهقي ويصح بعد حلف المدعي عليه ان
 قال في منع الغفارية جنم المصنف في الفوائد النبوية
 ولم يعلم الى كتاب معروف وقيل لا يصح ذكر صاحب السراجية

هذا هو اصله امانة او الضمان
 العارية فاجوب ان لا يجوز
 بل هو ردي

عليه تناوبت مع زوجها ثم تقالها
 في مال لزوم المال

ولم يحك فيه خلافا انتهى اقول ذكر في القنية اختلاف فقال
 ادعى عليه مالا فانكر وحلف ثم ادعاه عند قاض آخر فانكر
 فصودح لا يصح وقيل يصح وروي عن الامام وجه القول بعدم
 الصحة بان البيهقي يدل المدعي بفتح الدال فاذا حلفه فقد استوفى
 البذل المدعي بفتح الدال فاذا حلفه فلا يصح اه وقد مسني
 المصنف في البحر على القول بعدم صحة الصلح بعد الحلف
 وجعله تطيب الصلح مع المودع بعد دعوى الاستهلاك وما
 مثله عليه هان رواية محمد عن ابي حنيفة وما مثله عليه في البحر
 قولها وهو الصحيح كما في معين المفتي حموي الا في صلح الوطي
 عن مال اليتيم فصح ينعى او ادعى وصي او اب على رجل افا اليتيم
 ولا يبيته له وصالح بخمسائة عن الالف عن انكاره ووجد
 بيته عا دلة فله ان يقيمها على الالف قال في القنية وفائدة
 قوله في الكتاب اذا لم يكن للاب الوصي بيته على ما يدعي
 اليه فصالح باقل منه يجوز ان تمتنع دعواهما في الحال
 ودعوى اليه بعد البلوغ في حق الاستحلاف فليس لهم ان
 يلغوه وانما لهم اقامة البينة حموي وقوله ان تمتنع
 دعواهما في الحال لا تعلق له بما قبله من قوله يجوز بل هو
 خبر عن المبتدأ وهو قوله وفائدة قوله في الكتاب انهما
 ذكرناه يعلم من عبارة من الفروض وارهام خلافا للمراد
 وقد افصح عن هذا ذلك صاحب تنوير الاذهان ونصه
 بعد كلام في فائدة قوله في الكتاب انه اذا لم يكن للاب الوصي
 الوصي بيته على ما يدعي لليه فصالح باقل منه يجوز قال
 فائدة ان تمتنع دعواهما ودعوى اليه بعد البلوغ في حق

هذا هو بفتح العين

الاستحلاف فليس لهم ان يخافوا واما اقامه البيعة
 انتهى معنى باللقا عبد الجبار والمراد بالكتاب هو القدوري
 لقوله ان اطلق الكتاب في عرف الفقهاء يراد به القدوري
 وفي عرف النجاة يراد به كتاب سيبويه وفي عرف
 الاصوليين يراد به القرآن عن مال اليتيم اطلق
 المال فنشمل الدين والمعين اما العين فاليتيم وغيره في ذلك
 سواء في حق جوار الطلبي بالبيعة قال في منية المفتي ادعى
 ارضا فصالحه على البعض منها لم تبطل الخصومة في الباقي
 اه وفي خزانة الاكل ام لا ادعت ميراث زوجها فجددت
 الورثة انها امه وصالحوها على اقل من حصتها او مهرها
 صح فان اقامت البيعة بعد ذلك انها امه يبطل الصلح
 انتهى واما في الدين فغير اليتيم لا يقبل منه البيعة كما هو مقتضى
 حصر المؤلف مع ان صاحب المصلحة حكى الخلاف في ذلك
 حيث قال ولو صالح عن الالف بمائة عن اكاره قام بيعة
 ليرجع بتمام الالف قيل يرجع وقيل لا يرجع انتهى وجزم
 في خلاصة بعدم الرجوع كما ذكره البرك الثانية
 ادعى دينا في المصائب اسقاط لفظ الثانية اذ لم يتقدم في
 كلامه لولي نقابلها وقد يقال الاول مسئلة صلح الوصي وان
 لم يقنن بلفظ الاولى قال في جامع الفصولين صالح عن
 دعوى دين ثم برهن على الادبفاء او الادبراء فان كان الصلح
 عن اكار لا تسمع بيئته لان هذا الصلح افتداه عن اليمين
 فلا ينقض وقد الواقف يدين ولم يدع الادبفاء او الادبراء
 وصالح ثم ادعى الادبفاء او الادبراء لا يقبل ولو ادعى الادبراء

مطلق
 في هذا الموضع الكتاب في عرف الفقهاء
 يراد به القدوري وفي عرف
 النجاة يراد به كتاب سيبويه
 وفي عرف الاصوليين يراد به
 القرآن

او الادبفاء واكثر ولم يقر بقدرفصاله ثم برهن على الادبراء
 او الادبفاء يقبل لعدم التناقض اذ هذا الصلح لم يقع فداء
 عن اليمين او اليمين على المدعى عليه في هذا الوجه فيبطل الصلح
 حموي بتصرف والمستتر في قوله واكثر يرجع للمدعى يدل عليه
 عبارة شارح تنوير الالهذهان بعد قول المفتي ادعى رجل
 دينا اخذ حيث قال اي ادعى رجل على رجل دينا فاق للمدعى
 عليه به اي بالدين وادعى الادبفاء او الادبراء فانكر اي
 المدعى ذلك الا بفاء او الادبراء فصالحه اي المدعى عليه
 ثم برهن عليه اي على الادبفاء او الادبراء يقبل اخذ
 لان الصلح هنا ليس لاقتداء اليمين بخلاف ما اذا ادعى
 عليه الفاء فانكر فصيوع على شيء ثم برهن المدعى عليه
 على الادبفاء او الادبراء لا يقبل لان ما دفعه من البدل فداء
 لليمين لان اليمين عليه كذا ذكره البيهقي وقوله كذا في
 القهاري وفي النزائية ايضا وبه افة بعض مشايخ زماننا
 كما في شرح البيهقي معربا للذريعة وذكر بعض ان المشايخ اختلفوا
 في القبول وعدمه ووجه القول بعدم قبول برهانه بانه ساع
 في نقض مائة من جهته ولو ادعى الادبراء قبل الصلح ان كان
 الصلح عن اكار لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته لانه ساع
 في ابطال الصلح وان كان الصلح عن اقرار تسمع دعواه لانه
 لا يبطل الصلح انتهى بتصرف ولو برهن المدعى عليه
 اخذ في جامع الفصولين ادعى عليه ثوبا فانكر ثم برهن ان
 المدعى اقر قبل الصلح انه ليس له لا يقبل ونقل الصلح والقضاء
 لاقتداء اليمين ولو برهن انه اقر بعد الصلح ان الثوب لم يكن له

بطل الصلح لان المدعى باقراعه هذا الخارج انه اخذ بدل
الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح لجواز ان يملكه بعد اقراره
قبل الصلح عموي وان بعده يقبل ويبطل الصلح والقضاء وفي
الذخيرة ولو كان القاض قد فقه عليه بالماله بيمينته ثم اقام
المدعى عليه بيئته ان المدعى اقر قبل ان يقضي له القاض انه ليس
له عليه شيء بطل المال افتى اقول والفرق واضح للفقهاء
يرى ولو برهن على صلح قبله اخذ في جامع الفضولين ادعى
دارا فأنكر ذواليد فضاح على الف على ان تسلم الدار لذى اليد
ثم برهن ذواليد على صلح قبله فلو فالصلح الاول ماض والثاني
باطل وكل صلح بعد صلح باطل ولو شواه ثم شرع بطل الاول
ونفذ الثاني ولو صالح ثم اشترى اشترى الشراء وبطلت
الصلح اقول في الصلح الذي هو بيع يبيع ان يبطل الاول
لا الثاني كما في الشراء بخلاف الصلح عن دعوى الرق وامسله
ان الشراء الثاني فسخ الاول اقتضاء والفتق لا يقبل
المفسخ فافترقا ويعرف بهذا مسائل كثيرة عموي
اذا الصلح بعد الصلح باطل كما في العمادية فيه في الذخيرة
بما اذا لم يكن البطل في الصلح الثاني اكثر من الاول او
دونه فان الصلح هو الثاني وهو نظير ما لو باع ثانيا بغير
ومنه يعلم ان المصنف اطلق في محله التقييد الصلح
عن الكار بعد دعوى فاسدة فاسد اقول القول المحرم
في هذا المقام ان الصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن
الباطلة لا قال المصنف في المحرم والصلح عن الدعوى الفاسدة
يفصح وعن الباطلة لا والفاسدة ما يمكن تقييدها وقيل اشتراط

م

صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا فيص الصلح عن
الكار وغيره ولو لم تكن الدعوى صحيحة قال تاج الشريعة في شرح
الوقاية ومن المسائل المهمة انه هل يشترط لصحة الصلح
صحة الدعوى ام لا الصحيح انه لا يشترط لان اذا ادعى حقا
مجهولا في دار فصول على شيء يصح الصلح على ما مر في باب
الحقوق والاستحقاق ولا يثبت ان دعوى الحق المجهول دعوى
غير صحيحة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلناه انتهى فقد
افاد ان القول باشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح
كما ذكره الشيخ صالح الغضنقي مثال الدعوى التي لا يمكن
تقييدها الوادعي اتمه فقالت انا حقه الاصل فصالحها عنه
فهو جائز وان اقامت بيئته على انها حقه الاصل بطل الصلح
اذ لا يمكن تقييد هذه الدعوى بعد ظهور حرية الاصل و
مثال الدعوى التي يمكن تقييدها الوادعي اتمه بيئته انها كانت امه
فلان اعتقها عام اول وهو يملكها بعد ما ادعى شخص انها
امته لا يبطل الصلح لانه يملك تقييد دعوى المدعى وقت الصلح
بان يقول ان فلانا الذي اعتقك كان غاصبا غصبك
منه حتى لو اقام بيئته على هذه الدعوى تسمع ومن الباطلة
الصلح عن دعوى حدود عن دعوى اجرة نايحة او مغبية وفي
البنازية الابرار والادقراحت ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة
الدعوى وذكر ايهم حكم البراءة بعد الصلح الفاسد بان قال
جزي الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه ابراء كل
منهما الا حرم عن دعواه او كتب واقرا المدعى ان العين للمدعى
عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة واد المدعى يعود

مطل
بطل
صحة الصلح

لقد كذا لادناه

مفهوم

الى دعواه قيل لا يصح الادعاء السابق والمختار انه نصح الدعوى
والادعاء صرى بتصرف وقوله وعن دعوى اجرة ناحية او مغبنة
او مصادقة صوابه او مصادرة ويرى ان ادعى له عليه اجرة تصاوير
كافي القينة في الظهيرة سئل شيخ الاسلام ابو الحسن
عن الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح
ام لا فقال لا يصح ولا بد ان تكون الدعوى صحيحة لان المدعى ياخذ
ما يأخذ في زعم نفسه بدلا عن ما ادعاه فلا بد من صحتها
وقد شرح الطحاوي للاسيدي ان الصلح الذي هو فاسد
من قبلها كما اذا ادعى من اوقفه فصالحه عن الدعوى على شيء
آخر فالصلح فاسد وكذا لو ادعت المرأة على زوجها انها حرمت
عليه بالطلاق الثلاث فصالحها على مال على ان تترك الخصومة
فالصلح فاسد لانه غير جائز من قبلها جميعا والاصل ان الصلح
على معلوم عن معلوم او عن مجهول لا يجوز الا اذا ما وقع
عليه الصلح مستغنى عن قبضه جهالة لا توجب فساد
الصلح لان جهالة لا تقصد الصلح لغيرها بل لوقوع المنازعة
عند القبض فيحتاج الى فسخ العقد والعقد متى عقد
على خطر الفسخ بطل لئلا يرسول الله صلى الله عليه وسلم
عن العرب والخطر بخلاف ما اذا كان مستغنى عن قبضه
للامن حينئذ من وقوع المنازعة في ثانی الحال فلهذا
لا توجب جهالة فساد عقد الصلح ومن ثم قلنا جهالة
ما يدعيه لا توجب فساد الصلح لانه مستغنى عن قبضه
وجهالة ما وقع عليه الصلح توجب فساد عقد الصلح
للاحتاجة الى قبضه الا اذا استغنى عن قبضه حينئذ

يجوز

يجوز الصلح كما اذا ادعى كل واحد منهما على صاحبه حقا
مجهولا فاصطالحا على التبادل جاز الصلح ويرى كل
واحد منهما عن دعوى الآخرة وبيان هذا الاصل ان من
ادعى على آخر عينا من الادعيان في يد او ادعى بعض ذلك
العين وبين ذلك البعض او لم يبين فصالحه عن دعواه
على شيء معلوم جاز سواء كان ما ادعاه معلوما او مجهولا
انتهى فقد اذات الاستدراك الواقع من المولى لف
ليس في محله لما علمته يرى ولكن في الهداية الى قوله
الصلح على انكار جائز بعد دعوى مجهول ان قال في المشرع
عن الجلاية قيل انما يصح الصلح عن حق مجهول اذا ادعى اقرار
صاحب اليد بحق المدعى في الدار لان الاقرار بالمجهول
بصح ودعوى المجهول لا يصح وقيل انما يصح الصلح لدفع المناز
وقطعها والفايد كما يصح في هذا المعنى انما يصح
الصلح على انكار جائز في التدايع ولو تصالحا على ان يأخذ
المدعى الدار المدعاة ويعطى المدعى عليه دار اخرى فان
كان الصلح عن انكار وجب فيها الشفعة بقيمة كل منهما
لان هذا في معنى البيع ولو عين اقرار لا يصح لان الدارين
ملك المدعى فيستحيل ان يكون ملكه بدل ملكه فلا تجب الشفعة
كما لو صالح عن دار على منافع لان المنفعة ليست بغير
مال فلا يجوز اخذ الشفعة بها حموى وقد وقع في نسخ
المختص تأخير هذه القول وتعمل على فسادها
بسبب مناقضة المدعى قيل عليه لا يظهر لهذا الحمل
فأثرة لان صاحب الهداية صرح يجوز ان الصلح



فيها سواء كان فسادها بسبب المناقضة او لترك شرط
 الدعوى فاذا صح الصلح مع فسادها بأي سبب كان خالفنا
 في القسمة قسما مل حوى وهو توفيق واجب اخذ في شرح
 الوقاية لصدر الشريعة ومن المسائل المهمة انه هل يشترط
 لصحة الصلح صحة الدعوى ام لا فنعين الناس قالوا يشترط
 لكن هذا عين صحيح لانه اذا ادعى حقا مجهولا في دار فصول
 على شيء يبيع الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق
 ولا شك ان دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة وفي
 الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا انتهى قال في مبيته المفتة
 بعد ان نقل كلام صدر الشريعة اذا علمت هذا علمت ان
 الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح وعليه فلا
 يحتاج الى التوفيق اه اقول انما صح الصلح في المسئلة التي
 استند اليها صدر الشريعة لان الدعوى فيها يمكن تصحيحها
 بتعيين الحق المجهول وقت الصلح على ان دعوى اي الصحيح
 عدم اشتراط صحة الدعوى مطلقا سواء امكن تصحيح الدعوى
 او لا فممنوع لما في البرازية والذي استقر عليه فتوى ائمة
 خوارجهم ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها الا ببيع
 والذي يمكن تصحيحها كما اذا ترك ذكر الحد او غلط في احد
 اخذ وبيع انتهى وفي مجمع الفتاوى سئل شيخ الاسلام
 ابو الحسن عن الصلح على النكاح بعد دعوى فاسدة هل هو
 صحيح ام لا قال لا ولا بد ان تكون صحيحة انتهى وقد ظهر
 بما ذكرنا ان قوله فلا يحتاج الى التوفيق من عدم التوفيق
 حوى صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لا يبيع

لان

لان بيع المنافع باطل والصلح مئة تقدر اعتبارا عليك باعتبار
 اسقاطا من كل وجه الا ترى ان الصلح عن القصاص جائز
 فلماذا يعتبر الصلح عن المنافع اسقاطا لحقه واسقاطا لغيره
 منافع يستحقها الاذن ان جائز كما في الشرب وسيل الماء واذا
 جاز بطلت الا اسقاط صار كان الموصى له قال اسقطت
 حق حوى وصلح الوارث مع الموصى له بجنين الامة صحيح
 وان كان لا يجوز بيعه يعني اذا صلح الوارث الموصى له بجنين
 عائتي مسمى يجوز ذلك وطريق الجواز ان الموصى له ترك
 حقه في الجنين بالصلح بما سمي له من الدراهم ومثل الورثة
 الجنين كملكهم الظرف وفي الامة فيجوز كما في ذممة العبد وسكنة
 الدار واما الجين ببيع الجنين لانه لا ثمن له ولا مالية حوى
 والتقيد ببيع الوارث للاعتراز عن صلح غير الوارث حيث
 لا يجوز كفاكم البيروني ولم يعنه وفيه نظر يدل عليه ما نقله
 فهو عن خزانة الاكمل معن بالجوامع الفتحة حيث قال ولو صلح
 احببهم عنهم او الوصية عن الصغار جاز اخذ هو صحيح في ان
 غير الوارث كالوارث وحيث لا يكون التقيد بالوارث
 في عباة المصنف اتفاقا واعلم ان شرط جواز الصلح عن
 الجنين الموصى به كون بدل الصلح معلوما وموجودة مقدور
 التسليم كالدراهم والدنانير المعلومه المقدر فخرج ما اذا
 لم يكن كذلك حقه لوصاحبه عن الجنين الموصى به على جنين
 امه اذ لم يجوز في هذا اشار البيروني بقوله واطلق يعني
 المصنف المصالح به ولم يقيده وفيه في خزانة الاكمل
 حيث قال حقه لوصاحبه يعني الورثة على ما في بطن امه اخرى

لم يجب بوضع هذا ما ذكره في شرح تنوير الأذهان معنى بالمسود
 حيث قال ولو اوصى لرجل بما في بطن أمته وفي حامل فصالحه
 الورثة على دراهم معلومة جاز ولو صالحه الورثة على ما في بطن
 جارية أخرى لم يجب لأن ما يقع عليه الصلح في حكم المبيع المهر
 فاستنفيد من كلامه أنه الجنيح لا يصلح أن يكون بدل صلح
 كما لا يصلح أن يكون مبيعا واستنفيد من كلامه أيضا أن الممسكة
 قيدين الأول أن تله الجارية اجنتين حياحة لو ولدته ميتا
 فالصلح باطل لأنه تبين أنه لم يكن مقاسمتهما يحمل الاستفاضة
 بعون من هو وهذا التقليل مع ما سبق من بطلان الصلح
 إذا ولدته ميتا فيفيد لزوم رد البدل القيد الثاني أن يكون
 الصلح مضافا إلى كل الورثة عت لو صالحه أحد الورثة على أن
 يكون له أي على أن يكون بدل الصلح له خاصة لم يجب أه
 بتقليل زيادة أيضا طلب الصلح والابراء عن الدعوى
 لا يكون اقترارا وطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقترارا
 القلم أن الواو في قوله والابراء في الموضعين بمعنى أن
 يدل عليه ما في البرازية دعوى الصلح عن المال اقترارا وعن
 دعوى المال لا ويدل على ما قلناه لما في البرازية أيضا حيث
 عرفت للقاضي ما نصه دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون
 اقترارا بالدعوى عند المنتقمين وخالفهم المتأخرون ودعوى
 البراءة عن اقترار وقول المنتقمين الصلح وفي الفتاوى الثانية
 عن هيل المحيط قال صالحك من المال الذي تدعى بكون
 اقترارا بخلاف صالحك عن دعواك حيث لا يكون اقترارا
 كذا في حاشية الشيخ صالح الفندي وفي حاشية السيد الفري

مذهب
 طلب الصلح والابراء عن الدعوى
 ويكون اقترارا

عن

عن الخلاصة لوقال آخرها عن اوصالحه فهو اقترار ولو قال
 ابرئني عن هذه الدعوى او صالحه عن هذه الدعوى لا يكون
 اقترارا وكذا في دعوى الدار انتهى وفي البرازية صالحه من حقه
 فهو اقترار بالحق والقول في بيان الحق له لأنه المجل وان صالح
 من دعوى الحق لم يكن اقترارا هو الا اذا قل صالحك على
 كذا وبراك عن الباقي فيه اشارة الى انه اذا صالحه على انكار
 جاز وبرئني عن الباقي في الدنيا قال ابرائك ولم يقل كما في خزانة
 المحكم القتاوي ولوان المطلوب قضاء الالف فانكر الطالب
 قضاء فصالحه المطلوب على مائة درهم جاز قضاء ولا يحمل
 للطالب ان يأخذ منه المائة اذا كان يعلم بالقضاء كما في قاض
 خان يبري الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان ايجابه
 وكذا ان وقع عن منفعة بمال يعتبر بالايجاب لان العبرة
 به العقود للمعاني فيشتروا فيه العلم بالمرق كخدمة العبد
 وسكنى الدار والمسافة كركوب الدابة بخلاف صبيغ الثوب
 وحمل الطعام فالشرط بيان تلك المنفعة وببطلان الصلح بموت
 احدهما في المدة ان عقده لنفسه وكذا بقوات المجل قبل
 الاستنفاء ولو كان بعد استنفاء البعض بطل فيما بقي
 ويرجع المدعى بقدر ما لم يستوف من المنفعة ولو كان الصلح
 على خدمة عبد فقتل ان كان القاتل المولى بطل والامتن
 قيمته واشترى بها عبدا يخومه ان شاء كالموعد بخدمة
 بخلاف المرهون حيث يضمن بالالف والعقود والاعتبار
 بالايجاب قول محمد قال في شرح المختلف وهو الاظهر في
 المحبوب والنسيف وكذا بطلان الصلح بموت احدهما في المدة

والاخر

قول محمد وقال ابو يوسف ان مات المدعي عليه لا يبطل
 الصلح والمدعي ان يستوفي جميع المنفعة من العين بعد
 موته كما لو كان حيا وان مات المدعي لا يبطل الصلح ايضا
 في خدمة العبد وسكنى الدار وزراعة الارض وتقوم
 ورثة المدعي مقامه في استيفاء المنفعة ويبطل الصلح
 في ركوب العابة وليس الثوب لانه يتغير فيه العا قد
 ثم انما يعتب اجاره عند محمد اذا وقع على خلاف جنس
 المدعي به فان ادعى دارا فصالحه على سكنها شبرا
 فهو استيفاء لبعض حقه لا اجاره فيصح اجارته للمدعي
 عليه كما في البحر وصورة الصلح عن مال بمنفعة رجل
 ادعى على رجل ما لا فاعترف به فافصالحه على سكنى
 داره او ركوب دابته مدة معلومة وصورة الصلح عن
 منفعة بمال رجل ادعى سكنى دار سنة وصية من مالها
 فافترقه وارثه فصالحه على مال حموي وكذا يجوز الصلح
 عن منفعة بمنفعة اذا كانا مختلفي الجنس كما في الربيع
 يرى الا اذا صالحه على غلته او غلة الدار قبل عليه
 هذا مخالف لما في المينة او في بغلة عبده فصالحه على
 دراهم اقل من غلته جاز وفي جامع الفصولين او في
 بغلة تخرق فصالحه على دراهم حاز استحسانا وقوله قيل
 الحقائمه المقدسه واقوله لا يخالف لان موضوع مسئلة
 المصنف غير موضوع مسئلة المنية اذا استحق
 المصالح عليه رجع الى الدعوى يعني اذا كان الصلح على انكار
 لان البدل في الصلح على انكار هو الدعوى فاذا استحق

البدل

البدل وهو المصالح عليه رجع بالبدل وهو الدعوى كما في
 الكافي وفي البحر اذا استحق المصالح عليه كله او بعضه رجع
 الى الدعوى في كله او بعضه الا اذا كان ما لا يتغير وهو من
 جنس المدعي به فيستوفى رجع بمثل ما استحق ولا يبطل الصلح
 كما اذا ادعى الفافصالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه
 بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار او قبله
 كما لو وجدها مستوفى او مخرجة بخلاف ما اذا كان من غير
 الجنس كالدينارين هذا اذا استحق بعد الاقتراق فالصلح
 يبطل وان كان قبله رجع بمثلها ولا يبطل الصلح كاهلوس وهلاك
 بدل الصلح قبل التسليم كاستحقاقه في فضل الاقرار والامكار
 والسكوت وان ادعى حقا في دار مجهول فصالح على شيء ثم استحق
 بعض الدار لم يرد شيئا من العوض واذا ادعى دارا فصالحه
 على قطعة منها لم يصح حتى يزيد درهما في بدل الصلح او يلحق
 به ذكر البراءة عن دعوى الباقي هذا اذا استحق المصالح
 عليه ولو استحق المتنازع فيه رجع المدعي بالخصومة مع
 المستحق ورد البدل ولو بعضه فنقدم انتهى وقوله لم
 يصح حتى يزيد درهما في بدل الصلح او يلحق به ذكر البراءة عن
 دعوى الباقي فيه انه خلاف ظاهر الرواية ومثله في الهدية
 وظم الرواية التي يجوز من غير ان يذكر براءته عن دعوى
 الباقي او يزيد درهما اليه اشار في المحيط والذريعة
 عليه في الاختيار حموي رجع الى الدعوى اي ولم يرجع
 على الذي صالحه لان الصلح علق بمعية العبد وانفسخ بفواته
 فعاد المدعي الى الدعوى كما في الولو الجية يرى الا اذا كان

هذا الاقتراف

ما لا يقبل النقص الحاي الا اذا كان المصالح عليه عنه المفهوم
من المقام والفيز في قوله بقيته يرجع للمصالح عليه ففي العبارة
تفكيك حموي كالمقصاص اقول فيه نظرفا انه ذكر
في اجماع الكبيرو لو كانت الدعوى قصاصا فصالح المدعى من
غير اقرار على جارية فاستولدها المدعى ثم استحققت فاخذها
المستحق وضمنه العقر وقيمة الولد فان المدعى يرجع الى
دعواه ولو اقام البيينة او كل المدعى عليه يرجع بقيمة الولد وقيمة
اجارية ايضا ولا يرجع بما ادعاه بخلاف ما تقدم يعني لو ادعى
على رجل الفانجد هاهم او سكته فصالحه على جارية وقبضها
واستولدها ثم استحقها مستحق فاخذها فانه لا يرجع
بقيمة اجارية ويرجع بما ادعاه وهو الالف والفرق ان
الصالح ثمة وقع عن دعوى المال وانه يحتمل الفسخ بالا قاله
والرد بالعيب والحيار فكذا يفسخ بالاستحقاق و اذا
انفسخ عادت الدعوى كما كانت ويرجع بما ادعاه وهو الالف
اما الصالح عن القصاص فلا يحتمل الفسخ لانه بعد سقوطه
لا يحتمل العود لان الصالح عفو فلا يحتمل النقص كالعنفق
والنكاح والخلع فاذا لم يفسخ باستحقاق اجارية بقي الصالح
على حاله وهو السبب الموجب لتبليغ اجارية وقد عجز عن
تبليغها فيجب قيمتها كذا في شرح تلخيص اجماع الفقهاء المارديني
ثم قال وفيه اشكال وهو ان يقال اذا قدرتم ان الصالح
عن الدم لا يتحقق باستحقاق اجارية وجب ان لا يرجع
الى دعواه يعني سواء كان الصالح عن المال او بيينة او كقول لان
الرجوع الى الدعوى نتيجة انتقاص الصالح كما تقدم آتفا ولم يتحقق

حموي

حموي وما سبق عن اجماع الكبيرو من ان الدعوى اذا كانت قصاصا
فصالحه المدعى عليه من غير اقرار على جارية انما يرجع للمدعى
الى دعواه في صورة عدم الاقرار ويرجع بقيته المصالح
عليه في صورة البيينة والكقول لظهور صحة الصالح فيها وعدم
ظهوره في صورة عدم الاقرار كذا رأيت لبعض الفضلاء
العنفق والنكاح والخلع كما في اجماع الكبيرو اقول
لم يجعل في اجماع الكبيرو العنفق وما عطف عليه مثالا لما اذا
كان المصالح عنه لا يقبل النقص بل فطر المقصاص في عدم قبول
النقص ومن ثم قال بعض الفضلاء بتصور المسئلة يحتاج الى
امعان النظر والتأمل حموي الصالح جائز عن دعوى
المنافع الا في دعوى اجارة اقول في البحر ما يخالفه فانه قال
الصالح جائز عن دعوى المالك مطلقا والمنفعة كصالح المستأجر
مع المخرج عند انكار الاجارة او مقدار المدة المدعى بها او
الاجرة انتهى وفي المجمع وشرح الابن ملك ويجوز الصالح عن
دعوى مال ومنفعة بمال ومنفعة لان الصالح عن المال بمال
والمنفعة في معنى البيع والاجارة لكن الصالح عن المنفعة
على المنفعة مما يجوز اذا كانا مختلفين الجنى بان يصالح عن السكنى
على خدمة العبد واما اذا اتحد الجنى فلا يجوز كما لا يجوز استيجار
المنفعة مجنسها من المنفعة انتهى وقد قد منعت البيعة
معن بالذليلع مثله قال العلامة الحموي وفي المبسوط ما يخالفه
كافي شرح الوهنا بيته فعلى ما في شرح الوهنا بيته عن
المبسوط يجوز الصالح عن المنفعة بالمنفعة مطلقا ولو مع اتحاد
الجنى كما في المستصفى عبارة صورة دعوى المنافع ان

يدعى على الورثة ان الميث اوصى له بخدمة هذا العبد واكثر
الورثة لان الرواية محفوظة على انه لو ادعى استيجار
عبد والمالك ينكر ثم تقصا حاله يجوز ويبرى
لا يصح الصلح عن الحد في الجمع وشرحه لابن ملك لا يجوز الصلح
عن دعوى حد ابي حد كان لان الحد ودحق الله تعالى و
الا عتيا من عن حق الغير لا يجوز وفي حد القذف حق الشرع
غالب انتهى وصورة ذلك بعضهم بقوله الا ترى ان الاعتياف من
عن دعوى المرأة نسب ولدها لا يجوز لانه حق الولد لا حقها
وتذا لا يجوز الصلح عما اشرع الى طهت العامة من ظلمة او
كيف لانه حقهم فلا يصح انفراد واحد بالصلح عنه لاستلزامه
الا عتيا من عن حق الغير فكذا ابن البقا في ثم الوقاية
وذكر في مبسوط شيخ الاسلام خواهر زاده والذخيرة
ان الامام لو صالح عن الغلة على دراهم على ان يترك الغلة
جاز الصلح وان كان في طهت العامة اذا كان في ذلك
صلاح المسلمين ويضع ذلك في بيت المال لان الاعتياف من
عن المشترك العام جائز للامام فانه لو باع شيئا من
بيت المال يجوز ولو كان الكفيف والغلة على طهت
غير نافذ فصالح رجل فالصلح جائز لان الطريق مملوك
لاهلها والصلح مفعول لانه يسقط حقه فيتوصل الى
تحصيل رضى الباقيين حموي الاحد القذف استثناء
من قوله ولا يسقط به لامن قوله لا يصح الصلح كما هو صريح
عبارة الحاشية ونصه رجل قذف محصنا او محصنة فاراد
المقذوف حد القاذف فصالح القاذف على دراهم مسماة

وعا

وعلى شيء آخر على ان يعفو عنه ففعل لم يجز الصلح حتى
لا يجب المال وهل يسقط الحدان كان ذلك قبل المرافعة
الى القاض بطل وان بعد ما رفع الى القاض لا يبطل الحد
وفي مجمع الفتاوى وحد السرقة لا يثبت من غير خصومة
ويصح عنه الصلح انتهى فكان على المصنف ان يستثنيه
حموي كما في الحاشية اي فان الحد يسقط وان كان الصلح
لم يجز ما اذا كان بعد المرافعة فلا يسقط الحد اقوال
هذا الذي في الحاشية ينافي ما ذكره في الايضاح من ان له
ان يطالب بعد العفو والصلح عن ذلك فراجع في الاقرار
ببري صالح المحبوس ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل
الحق في مجمع الفتاوى رجل اتهم بسرقة وجلس فادعى عليه
قوم فصالحهم ثم خرج وانك وقال انما صالحكم خوفا على
نفسه قالوا ان كان في حبس القاض فالصلح جائز لانه لا
يجس الا بحق وان كان في حبس الوالي لا يصح الصلح انتهى
وفي البرزلية اتهم بسرقة وجلسه الوالي يصح الدعوى
لان الغالب انه حبس ظملا وان حبسه القاض لا يصح
الدعوى ويصح الصلح لان الغالب انه حبس بحق قلت
وهاتان العبارتان يفيدان انه لا يحتاج الى دعوى الادعاء
اي بان يقول انما فعلت ذلك لاني كنت مكرها وقد لفت
المهم بذلك حين سئل رجل اتهم بسرقة وجلس عند
احكام فصالح عنها على مال معلوم يدفعه بعد مضي مدة ثم
بعد مضيها طوبى بالمال فادعى انه انما صالح خوفا على
نفسه هل يقبل قوله ام لا فاجاب ان حبسه الوالي

ومن معناه يقبل قوله وان حبسه القاض لا والله اعلم
قلت وقوله يقبل قوله طاهر انه اذا ادعى ذلك يصدق
بلا شبهة لان الظاهر هنا هدله والقول قول من شهد
له الظاهر كلف عبارات الكتب التي وقفت عليها لاتساع
بل الظاهر منها ان بينته مقبولة مع دعواه الاكراه وان
كان في دعواه الاكراه بعد اقامه على الصلح منافقة كذا
ذكره الشيخ صالح الفري الا اذا كان في حبس الوالي قول
في المحيط او صاحب الشرطة حموي وفيه انه لا حاجة لما في
المحيط للاستغناء عنه بما سبق من ان المراد بالوالي كل
من كان بمعناه الصلح يقبل الادعاء والتقص فيه
في البدايع بما سوى القصاص معلل بان ما سوى القصاص
لا يجلو عن معنى معاوضة المال بالمال فكان محتملا للفسخ كالبيع
ونحوه فاما القصاص فالصلح عنه اسقاط محض لانه عفو
والعفو اسقاط ولا يحمل الفسخ كالطلاق ونحوه
كما في القنية عبارتها صلح عن العشرة بالخمسة ثم نقض الصلح
لا ينتقض لان الصلح بجنس حقة اسقاط والساقط لا يعود
والصواب ان الصلح اذا كان بمعنى المعاوضة ينتقض
بنقضهما ووجوب النافين محمول على هذه واذا كان بمعنى
استيفاء البعض واسقاط البعض انتقض بنقضهما
انتهى ومنه يتضح لك ما في نقل المصنف من اخلل فان
صاحب القنية لم يحزم بما ذكره ككلام المصنف بل فصل الكلام
وذكر ان التقضي هو القبول حموي ادعى فانكر
فصلح الحقيل عليه هذا التقضي ما تقدم انه اذا برهن

انه

انه اقرانه مبطل في دعواه بطل الصلح ان كان بعد قائل
حموي وقوله قيل قائله المقدسي اقول لا فرق بينهما اصلا
لان ظهور عدم كون الشيء عليه اما ان يكون باقراره بالذات
او باثبات انه اقرانه مبطل في دعواه ولا يخفى انها بيان
في ابطال الصلح كذا في شرح تنوير الاذهان ثم
ظهر لي في طريق القاض لا من طريق اقامة المصالح اسم
فاعل البينة لانها لا تقبل لما فيه من التناقض ويدل عليه ما في
البرازية من كتاب الدعوى معنى بالمنتقى ادعى ثوبا وصالح
ثم برهن المدعي عليه على اقرار المدعي انه لا حق له فيه ان
كان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان كان بعد الصلح يبطل
الصلح وعلمه بالاقرار السابق كما ذكره بعد الصلح هذا اذا
اتحد الاقرار بالملك بان قال لا حق لي بحقة الميراث ثم قال
انه ميراث لي عن ابي اما اذا ادعى ملكا بجهة الاورث بعد الاقرار
بعدم الحق عن الاورث بان قال لا حق لي بالشراء او الهبة
لا يقع الصلح كذا في حاشية الشيخ صالح الفري ثم
في العمادية قال بعض الفضلاء لم اره مرجحا في العمادية
بعد التخصيص البالغ وانما هو في جامع الفضولين وليس فيه
لفظ فالكلام حموي وقوله قال بعض الفضلاء هو جوي
زاده وفي القنية ظهران المدعي مبطل في دعواه بطل
الصلح ويرد العوض وهو الصحيح كذا ذكره البيهقي ومنه يعلم
ان قوله بسخة الصلح ولو عت انكار ليس على طلاقه بل
هو مقيد بما اذا لم يعلم كون المدعي مبطلا في دعواه
تمت في مجمع الفتاوى صالح احد الورثة عن الميراث

م ي القاض ام

م صوابه لا يبطل

وابدا برآه مطلقا عما ثم ظهر من الشركة شيء لم يكن ظاهرا
وقت الصلح هل له الدعوى بعد الابراء العام لا رواية
عن اصحابنا في المسئلة وقال ابو بكر الاعشى نقلا عن
يقول ليس له ذلك ولقا مثل ان يقول له ذلك وهو الاصح
شراؤها خمسة احدى الهنا
لا يجوز الا بالتقديت الثاني اعلام راس المال عند العقد
اما بالاشارة او بالتسمية وان يكون مسلما الى المضارب
الثالث ان يكون الربح شائعا بينهما الرابع اعلام قدر الربح
لكل واحد منهما الخامس ان يكون المشروط للمضارب من
الربح لا من رأس المال حتى لو شرط له شيئا من رأس المال
او منه ومن البرع فسدت المضاربة كذا في شرح تنوير
الاذهان قال في البيا بيع اولها امانة فاذا اشترى بها
صارت وكالها واذا ربح فيها صارت شركة واذا فسدت
صارت اجارة واذا خالف فيها صارت مخصا يري وانما
انت الغيرة قوله فاذا اشترى بها اي بمال المضاربة مع ان
المرجع الذي هو المال مذكور لاكتسابه التانيث من
المضارب اليه اذا فسدت كان للمضارب اجر مثله
ان عمل به سواء ربح ام لم يربح وعن ابى يوسف انه اذا لم
يربح لا اجر له كما في مختص الظهيرة وفي شرح التحرير
عن ابى يوسف ان له اجر مثله لا يجاوز به القدر المشروط
وقال محمد يجب بالغنا بالغ يري وانما استحق اجر المثل
اذا عمل اذا فسدت لان المضاربة مع فسدت انقلبت
اجارة مع مضاركة استاجر رجلا للعمل في مال المضاربة

باب

باب في الذمة المحاذرة في شرح تنوير الأذهان
في الوجه القول فلا شيء له اذا عمل اي لا اجر له وهو مشكل
فان المضاربة اذا فسدت تكون مع اجارة فاسدة والمنافع
تقوم في الاجارة الفاسدة فينبغي ان يجب الاجر واجب
بان الاصل في المنافع عدم النقص ولو وجب لزم ايجاب
النقص في غير المنتقم نظر الى الاصل وانه لا يجوز في مال
البيتم والصغير المنتقم بالعقد الصحيح بالنص وقت الدالة
عليه والنقص لم يرد في الفاسد والوارد في الصحيح لا يكون
واردا في الفاسد في حق الصغير يري عن البنازية ينصرف
وقوله وانه لا يجوز في مال البيتم والصغير يعني ان الأب
في هذا الحكم كالوصي كذا في احكام الصغار بالغين
لا بالعاجع صغير للاشترى شيء وتعقبه المحوي بان الاستثناء
الذي ذكره المصنف ليس في عبارة الكتاب المذكور وان
اسقط من عبارة ما به يفتح الحكم المذكور القول لمعنى
الصحة يعني لا لمعنى الفساد واقول ليس هذا على الإطلاق
بل هو مقيد بما اذا لم يدفع مدعى الفساد بدعوى الفساد
استحقاق مال عن نفسه كما اذا ادعى المضارب فساد
العقد بان قال لرب المال شرطت لي الربح الا عشق ورب
المال يدعى جواز المضاربة بان قال شرطت لك نصف
الربح فالقول قول رب المال لان المضارب بدعوى الفساد
لا يدفع استحقاقا عن نفسه لان المستحق على المضارب
مناقصه لرب المال والمستحق له على رب المال جزء من الربح
وانه عين مال والمال خبر من المنفعة ولم يكن المضارب

بدعوى الفساد واقعا عن نفسه استحقاقا فلا يقبل
قوله رب المال اذا ادعى فساد المضاربة بان قال للمضارب
شرطت لك نصف الربح الا عشتق وادعى المضارب
جواز المضاربة بان قال شرطت لي نصف الربح فالقول
لرب المال لانه بدعوى الفساد يدفع عن نفسه استحقاق
مال لان ما يستحقه رب المال منفعة المضارب وما
يستحق على رب المال عمود مال وهو خير من الربح والعين
خير من المنفعة واذا كان كذلك كان رب المال بدعوى
الفساد واقعا عن نفسه استحقاق زيادة مال فكان
القول قوله دعوى عن الذخيرة بتصرف الا اذا كان
قال رب المال شرطت لك الثلث او ذكر في العلامة الشرح
صالح الفري في حاشيته ما فيه لا يظهر استثناء هذا
الفرع عن القاعدة لان رب المال يدعى الفساد والمضارب
الصحة والقول لمدرعيه فهو داخل تحت القاعدة واجاب
العلامة المحمدي بان القاعدة ليست على اطلاقها بل مقيدة
بما اذا لم يدفع مدعى الفساد بدعواه الفساد واستحقاق
مال عن نفسه كما هنا فيستدرك القول قوله كما قدمناه
عن الذخيرة وحينئذ لا صحة لقول المصنف والقول للمضارب
والصواب والقول لرب المال لانه المدعى الفساد يدفع
بدعواه الفساد واستحقاق مال عن نفسه وحينئذ يتم
الاستثناء ولا وجه لما قيل ان القول في هذه الصورة
قول مدعى الصحة حيث كانت القاعدة مقيدة بما ذكرناه
انتهى وذكر في الدر المختار بعد قول الشوكراني ادعى
المضارب

٧٩
المضارب فسادها فالقول لرب المال وبعبارة فلا مضارب
ما دونه الاصل ان القول لمدعى الصحة في العقود الا اذا
قال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشتق وقال للمضارب
الثلث فالقول لرب المال ولو فيه فسادها لانه يكثر زيادة
يدعها المضارب خائفة وما اعتد منه في الدر على مصنف
هذه الكتاب بان ما ذكره فيه اشتباهه بفيدان ما اعترض
به الشيخ صالح على المصنف من جهة وبما ذكره السيد المحمدي من
المقصود بيزول الاستثناء للمضارب الشراء الا
الاخذ بالشفقة او اقوله صوابه الصلة لا الاخذ بالشفقة
لان الاستثناء بالشفقة من الشراء غير صحيح لان الاخذ
بالشفقة عبارة عن التملك قبل والشراء عبارة عن
التملك اختيارا وليس في عبارة البرازية ما ذكره المصنف
من استثناء الاخذ بالشفقة وعبارة لا يقرض
يعني المضارب ولا يأخذ بالشفقة الا اذا اذن له على ذلك
انتهى يعني لان ذلك ليس من عادة التجار وفي البدائع
ما يخالف ما نقله المصنف عن البرازية حيث قال ولو ان
اجنبيا اشترى دارا الى جنب دار المضارب وان كان في يد
المضارب وفاء بالتمن فله ان يأخذها بالشفقة للمضاربة
وان سيم الشفقة بطلت وليس لرب المال ان يأخذها
لنفسه لان الشفقة وجبت للمضاربة وملك الشرف
في المضاربة للمضاربة فاذا سلم حاز تسليمه على نفسه
وعلى رب المال وان لم يكن في يده وفاء وان كان في الدار
برج والشفقة للمضارب ولرب المال جميعا فاذا سلم احدها

فلا أخوان ياخذها جميعا بنفسه بالشفقة كوار يبيت
شركيين وجبت الشفقة لهم وان لم يكن في الدار ربع فالشفقة
لرب المال خاصة لانه لا نصيب للمضارب فيه حموى واقول
يحمل الادستثناء على الاستثناء المنقطع ليسقط ما
ادعاه من المضروب وملك البيع الفاسد لا الباطل
اعلمك البيع الفاسد لان المبيع فيه ملك بالقبض فيحصل
البرج بخلاف الباطل حموى يومئذ ما ذكر في شرح تنوير
الارضاء عن الحائبة رجل دفع مالا لمضاربة وقال له اعمل
فيه رايك اولم يقبل فاشترى المصارف بالمال خيرا
او خيرا او مينة او مورا او مكائا او ام ولد وهو يعلم
بذلك اولم يعلم وتقدر الثمن من مال المضاربة كان مخالفا
فاما لانه لا يملك بيع ما اشتراه وان اشترى شيئا فاشترى
فاسدا بقبضه وتقدر الثمن من مال المضاربة لا يقين لانه
يملك بيع ما اشترى بعد القبض انتهى لا يتجاوز
المضارب الخ مثلا لو قال له اعمل في سوق الكوفة فعمل
في الكوفة في غير سوقها فهو جائز استحسانا والقياس
ان لا يجوز لانه شرط العمل في مكان بعينه فلم يجز في غير
وجه الاستحسان ان البلد الواحد كما لبققة الواحدة
والتحصيل لسوق منه زائدة فيه فليعوافا قال
اعلم به في سوق الكوفة ولا تعمل به الا في سوقها فعمل
في غير موضعها من لانه محرم عليه في غير السوق وهو ملك
اجبر فلم يجز تصرفه ولا لذلك الفصل الاول الخ ما ذكره
في شرح تنوير الارضاء هان معزيا لشرح القدر

ومحصله

ومحصله ان مجرد تعيين السوق لا ينافي جواز العمل في غيره
استحسانا الا اذا كان به بالبيع بخلاف التقييد بالبلد فانه
اذا خص بلد بعينه او سلفه بعينه لم يجز له ان يتجاوزها
لانه توكل وفي التخصيص فائدة وهو صيانة ماله من
خطر الطلاق او عن خيانة المضارب حيث امكنه المتع
غرها اي عن المحاورة فان خرج الى غير ذلك البلد فاشترى
منه كان ذلك له وله ربح لانه تصرف بغير ايمه وان
لم يشرحه رده الى البلد الذي عينه برى من الضمان
كالمودع اذا خالف في الورقة ثم ترك ورجع المال مضاربة
على حاله لبقائه في يده بالقبض السابق انتهى ما ذكره
في شرح تنوير الارضاء هان بتصرف معزيا للهداية
والا اذا قيد الخ عطف على المستثنى السابق حموى
كاهل الكوفة الخ لان اهل الكوفة وغيرهم من ساكني
البلد ان على اراء مختلفة وطبائع متفاوتة فلا يفيد التخصيص
بهم بخلاف التخصيص بالمكان كما مر كما في شرح تنوير
الارضاء هان بتصرف بخلاف المعين منهم اي من
اهل الكوفة بان قال على ان تشتري من فلان وتبيع منه
صح التقييد لانه مفيد لزياة الثقة به في المعاملة
ويؤيد ربح المال مضاربة الخ في تحفة الفقهاء المضاربة
اذا خصها برب المال بعد العقد فان كان راس المال بحاله
او اشترى به متاعا ثم باعه وقبض ثمنه درهم او دنانير
فان تخصصه جائزا لو خصص المضارب في الادب بتدبير
فاما اذا كانت المال عروضا فلا يبيع برب المال لعدم فائدة

النهي حتى يصير نقدا هو بنصرف تمتة لم يتصرف
 المصنف لما اذا انتهى رب المال مضارب عن البيع نسبية والذي
 يظهر من تحت لانه مفيد بخلاف التقييد الغير المفيد كقوله لا تبع
 بالمال كما في الدر وهمل اذا كان بحيث لو بيع نسبية من يد تحت
 على ما لو بيع بالمال يكون النهي عن بيعه بالمال من قبيل المفيد
 لم اره وكذا احد الشريكين اذا نهى الآخر عن البيع بالنسبية
 يجعل نهية ايضا كما في الدر من كتاب الشركة معزاة للمحيط
 ونصه وقت حادثان الاول انها عن البيع نسبية
 فباعه فاجبت بقاذه في حصته وتوقف في حصته
 شريكة فان اجاز فالبرح لها الثانية انها عن الارخراج
 فخرج نهية فاجبت بانه غاصب حصته شريكة بالارخراج
 فينبغي ان لا يكون البرح على الشرط انتهى ومقتضاها اسم
 لا يجوز فساد الشركة نهية مقتضى قوله فينبغي ان لا يكون
 البرح على الشرط لان البرح في الشركة الفاسدة بقدر المال
 ولا عمرة بشرط الفضل كما في التوزيع اذا قال اعمل
 برأيتك او سدا في البرية ثم قال ولو قال لا تبع من فلان
 ولا تشتري منه مع لوقبل العمل ولو اشترى بما لا يتغابن الناس
 فيه لا يلزم المالك وان قال اعمل برأيتك لانه تبرع ولو باع بما
 لا يتغابن جاز عنده خلافا لها اذا قيل اعمل برأيتك قال
 ابو احسن بملك كله خلافا لافاض والا استدانة والسفاح
 والشراء بما لا يتغابن سوى وقوله اذا قيل اعمل برأيتك متاهن
 لا تعلق له بما قبله الا اذا كان بعد التمسك فقل
 لعل العلة في ذلك ظهور كون ما اشتد من البتة علة

بروج

بروج كمال الرواج في بلدة كذا فاذا اطره له ذلك فالمصلحة
 حينئذ في السفر الى تلك البلدة ليكون البرح او فر انتهى
 والامح ان نهية عن السفر عاملا على الاطلاق كما في الفتاوى
 الظهيرية وقوله والا مع ان نهية عن السفر عاملا على الاطلاق
 يفيد ان الاستثناء الذي ذكره المصنف بقوله الا اذا كان
 بعد الشراء يتنوع على خلاف ما هو الا وهو تمتة مات
 المصنف والمضارب والمال عروض باعها وصية ولو مات رب المال
 والمال تقدر بتطل في حق التصرف ولو عروضا بتطل في
 حق المساقاة لا التصرف فله بيعه بعرض ونقد ودر مختار
 الهبة في الشرع مجازة عن تملك
 شيء بطريق المحرر التودد والتحب من اهل التبع ولا يثبت
 الملك بالقبول وانما يثبت بالقبض ويصدق الموهوب
 له في القبض اذا كان في يده ولا يصدق بعد موت الواهب
 ولا يصدق انه امر بقبضه اذا لم يكن الموهوب في يده
 او حاضرا عنده كذا في العتائية والا مع ان الاقرار بالهبة
 لا يكون اقرارا بالقبض كما في قاضي خان ولو استوفى لها
 الموهوب له فقامت بينة ان الواهب كان دبرها اخذها
 الواهب وعقدها وقيمة ولوها والولد حر بالقيمة كما في
 جوامع الفقه وفي الذخيرة ما يمنع جواز الهبة اذا اراد عند
 القبض يحكم بجواز الهبة ويجعل كانه لم يكن وقتها كما اذا
 وقعت الهبة في المشاع الحائري هبة المشغول
 لا يجوز وذلك كما لو كان له رجل دار فيها متعة فوهبها من
 رجل لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بموهوب فلا يصح



بروج
 مقرر رقة صدره وصحة الحديث

التسليم فرق بين هذا وبين ما اذا وهبت المأمة دارها من
 زوجها او هي ساكنة فيها ولها امتعة فيها والزوج ساكن
 معها حيث يصح والفرق انها وما في يدها في الدار في يد
 فكانت الدار مشغولة بعماله وهذا لا يمنع صحة قبضه كذا
 في الولو الجية وقد سميت المشغولة لان هبة الشاغل ملك
 الواهب صحيحة لانه لا يمنع التسليم كما لو وهب متاعا في
 دارة او طعاما في حرابه اذا سلمها بما فيها وهذا لان
 المظروف يشغل الطرف واما الطرف فلا يشغل المظروف
 كما في الدور والعرض وظم اطلاق المصنف انه لا فرق
 بين ان يكون الشاغل ملك الواهب او ملك غيره كما في
 جامع الفصولين وفي العارضة عن المحيط انه لا يمنع بغير
 ان يقال كلام المصنف يعطى ان هبة المشغول فاسدية
 والذي في العارضة انها غير تامة فيحتمل ان في المسئلة والبيان
 كما وقع الاختلاف في هبة المتاع المحتمل للتسليم هل هي
 فاسدة او غير تامة وفي البيان الاصح انها غير تامة
 فكذلك هنا واعلم انه يجب ان يفيد كلام المصنف
 بما اذا لم يودعه من الموهوب له اما لو اودع الشاغل منه
 ثم سلم ما وهبه صحت الهبة وهذه حيلة جواز هبة
 المشغول كما في الجوهر حموي تتم في رجل يقبض
 بجارية وسلمها فالشأن والحل للمصدق والهبة جائزة
 بخلاف ما اذا وهب دارا فيها امتعة الواهب حيث لا
 يجوز لان الجارية لا تسلم عريانة عادة فلم يقبض هذا
 الشغل بخلاف الدار فانها تسلم فارغة يبرأ عن
 المشتغل

مطلق
 حيلة جواز هبة
 المشغول
 مطلق
 رجل يقبض بجارية
 وسلمها فالشأن
 للمصدق والهبة
 جائزة

المشتغلان الا في مسئلة ما اذا وهب الابن لولده
 الصغير في الولو الجية وجب تصديق على ابنة الصغير
 بدار والاب ساكنها قال الامام لا يجوز وقال ابو
 يوسف يجوز وعليه الفتوى انتهى لان الشاغل قبض
 الواهب وكون الدار مشغولة بمتاع الواهب لا يمنع
 قبض الواهب وفي البزازية وهب لابنه الصغير
 دارا فيها متاع الواهب او تصديق لابنه الصغير بدار
 وفيها متاع الاب او الاب ساكن فيها او ساكنها بغير بلا
 اجر يجوز وعليه الفتوى والام كالا ب لوميتا والله بن
 في يدها وليس له وجه وكذا من يقوله والصدقة في هذا
 كله كالهبة كما في التبيين وفيهم من قوله بلا اجر ان الغيب
 لو كان ينسكنها بالاجر لم يخرج الصدقة وبه فروع البزازي
 وجهه في الزيف بانه اذا كان ينسكنها بالاجر فيكون على
 الموهوب ثابته بصفة اللزوم فيمنع قبض غيره
 تمام الهبة بخلاف ما اذا كان بغير اجر حموي يتصرف
 وكلا لا يجوز الهبة اذا كانت الدار الموهوبة في يد الغيب
 بطريق الاجابة فكذا اذا كانت في يد بطريق الغيب
 او كانت في يد الموهوب كما في الشئ او كانت مبيعة بغير
 فاسد كما في السراج او ما ذكره البيهقي قبول الصبي
 العاقل الهبة صحيح اقول وكذا رده كما في الولو الجية وعبارتها
 اذا وهب انسان لصغير بغير عن نفسه شيئا يصح رده
 كما يصح قبوله لانه ليس ابطال حق ثابت للصغير فيملكه
 اه قلت وكذا قبول الغيب المحجور كما في من المقتضى

الدين على مديونه لآخر هو وفي الذمعة تملك الدين
من غير من عليه الدين انما لا يجوز اذا حصل التملك ممن
عليه الدين من كل وجه فاما اذا حصل التملك من عليه
الدين من وجه يجوز كما في الكفيل انتهى وفي الصغير
لو كان لانسان دين على عبد الغير فوجهه لمولاه مع سواء
كان على العبد دين او لم يكن انتهى وبيع الدين من غير
من عليه الدين لا يجوز في الديون كلها وبيع الدين ممن
عليه الدين يجوز الا في الصرف والسلف في السلم لا يجوز
في الاستدانة ولا في الاقضاء وفي الصرف في الاستدانة ويجوز
في الاقضاء كما في شرح الطحاوي وفي جوامع الفقه
وهو رب المال مال المضاربة وهو دين وامم بقبضه
فان كان فيه ربح لم يجز ان ياتي كلام العلامة البيهقي
وما سبق عن الصغير من قوله سواء كان عليه دين او
اي دين اخر وقوله فوجهه اي وجه ما على العبد من
الدين لمولى العبد الا اذا سلبه على قبضه يعني
لانه يصير حرم وكذا عن الدين في القبض من المديون
ثم يقبض لنفسه حموي وقال البيهقي مع سلطه
على قبضه اي امم بقبضه وقبضه فانه يجوز استحسانا
والقياس ان لا يجوز لان الدين ليس بحال في الحال وانما
يصير مالا عند القبض كما في الولو الجنية وعلل له في
الذمعة بان القبض يصير الهبة عينا وتام الهبة القبض
فصار كانه قال اقبضه ثم اجعله لنفسك هبة انتهى
وفي البدل لا بد في ذلك من الاذن بالقبض

مرعا

مرعا ولا يكتفي فيه بالقبض بحقه الواهب بخلاف هبة
العين التي وفي المحيط وجه الاستحسان ان الهبة
تقيد الملك عند القبض وعند القبض الموهوب عين
الدين حكما لانه قائم مقامه شروعا وعرفا فلهذا يجبر
المديون على تسليم مثله والمالك ان يأخذ بغير رضى المديون
مع ظفر جفنه في الاحد الشريكين ان يأخذ نصف ما
قبضه شريكه من الدين واذا كان المقبوض عين الدين
حكما وعرفا فالموهوب له يهيئ قابضا او لا للواهب
بحكم النيابة ثم يهيئ قابضا لنفسه بحكم الهبة وفي
البرازية مات الواهب قبل قبض الموهوب له لا يمكن
من اخذ لانه صار ملك الورثة انتهى بتصرف وفي
شرح تنوير الاذهان نقلا عن الولو الجنية ولو قال للمديون
وهبت لك الدين او ابرأتك او انت في حل بوجه من غير
قبول ولو رد ذلك كله غاد الدين عليه لان هبة الدين
وابرأه اسقاطا من وجه وملك من وجه فن حيث انه
اسقاطا يصح من غير قبول ومن حيث انه ملك يرد بالرد
انتهى ومنه اي ما استثنى من بطلان تملك الدين
من غير من عليه الدين حموي فالمعتبر الصحة في القنية
وهبت مهرها الذي على زوجها لولدها الصغير وقبل
الا ب لا يجوز لانه غير مقبوض وبه نأخذ انتهى كما اذكر
البيهقي واستفيد من مجموع كلام المصنف والبيهقي ترجيح
كل من القولين لكن نقل في شرح تنوير الاذهان عن
القنية ما يقتضي موافقة كلام المصنف ونفسه وفي القنية

لها على زوجها دين فوهبته لولدها الصغير مع لانه هبة
 الدين من غير من عليه الدين يجوز اذا سلطه على القبض
 وللأب ولاية قبض الهبة لولد الصغير فكان قبضه بحكم
 الولاية كقبض الصغير فصار كأنها سلطت الصغير على قبضه
 انتهى للتسليم اي على القبض والصواب ان يقال
 ان سلطته على قبضه كما في الحاوي القدسي وفي التذرية
 امانة وهبت مهرها الذي على زوجها لابنها الصغير من هذا
 الزوج ان امرت بالقبض صححت والا لان هبة الدين
 من غير من عليه الدين حموي لو قبض دين غرم على
 ان يكون الدين له لم يجز في القنية قبض دين غرم ليكون
 له ما هو المطلوب فخره جاز حموي ثم قال والتفريع على أحد
 القولين وذكر البيهقي معنى بالجوامع الفقه ومن قبض
 دين عليه على ان يكون له ما على المطلوب ويرض به جاز
 قال وفي القنية قال الا انه حينئذ الدين هبة دين
 له او جعل ذلك له فقال فعلت بغير استحسانا ولو
 وهبه ابتداء لا يبرأ انتهى ولو كان وكيله بالبيع او
 في القنية ولو اعطى الوكيل بالبيع للأمر الثمن من ماله
 قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على
 هذا فاسدا ويرجع البايع على الأمر بما اعطاه ولو كان
 الثمن على المشتري على حاله حموي وفي شرح الوهبانية
 معنى للقنية الوكيل بقضاء الدين لو صرف مال الموكل الى
 دين نفسه ثم قبض دين الموكل من ماله نفسه ضمن وكان
 مبررا والفقه في ذلك انه لما صرف مال الموكل في دين
 نفسه

نفسه صار مائنا للمال في ذمته لانه ما أمر ان يقضيه
 الا من المال الذي دفعه اليه كذا في شرح تنوير الأذهان بتصرف
 وليس منه ما اذا اقراخ اي ليس من قبيلك الدين من
 غير من عليه الدين قال في الحاوي القدسي بعد كلام فان
 قال الدين الذي لي على زيد هو لعمري ولم يسلمه على القبض
 ولكن قال واسم في كتاب الدين عارية مع ولوم يقبل هذا
 لا يصح حموي وان اسم عارية فيه فهو صحيح قال في الحاوي
 وحق القبض للأول دون الثاني ومع هذا لو ادى الى الثاني
 برك وجعل الأول كالوكيل والثاني كالموكل بيري والمراود من
 العارية هنا الوقاية الهبة تكون مجازا عن الا قال
 في البيع والا جازم اقول وكذا الا قاله تكون مجازا عن
 الهبة بدليل ما في خزائنه الا كل بنص ولو تصدق على رجل
 وسلمه بانه استقاله فاقاله لم يجز حتى يقبض وكذا في هبة
 ذي الرحم المحرم وفي خزائنه الفتاوى اذا وهب بنية من
 رجل كان له ما كان له ولو وهب امره من نفسه كانت
 طلاقا ولو وهب عبدا من نفسه كان عتقا انتهى وفي
 السراج وهب الدين لمن عليه كان ابراء فاللفظ واحد ولو عتق
 مختلفا لا خلافا للمعنى والمقصود بيري كما في اجازم
 الوهبانية عبارتها استاجر دارا على عبد بعينه ثم وهب
 العبد من المستاجر قبل القبض فاذا قال المستاجر قبلت
 كان هذا اقاله كالمشتري اذا قال للبايع وهبت منك العبد
 قبل القبض انتقب البيع كذا هنا اي في الاجازم انتهى كذا
 في شرح تنوير الأذهان وليس في كلامه تصريح بالمجازية التي

هبة العبد المت
 اقرار بعد القبض كالمشتري اذا قال
 لبايع وهبت منك العبد قبل
 القبض البيع

ذكرها المصنف وكان حقاً ان ينهي العيامة ثم يبين ان ذلك
 يكون مجازاً حموى لا جبر على الصلاة بل بطل مال
 شرعه الشارع من غير عوض كما في المستقيمة وفي المصراع
 الصلة عيامة عن اداء مال ليس بمقابلة عوض مالي كالزكاة
 وغيرها من المنذور والكفارات وفي المحيط ورزق
 القاض من بيت المال صلة بمعنى يبرى منها نفقة الزوجة
 لانها وان كانت صلة من وجه الا انها عوض من وجه آخر لانها
 جزاء الاحتباس كما في الذخيرة وفي البدايع يحبر فيها
 ولو بالجس والجس لا ينفقان مع الصلة يبرى
 وهل البقرة في وجوب النفقة والكسوة والسكنى لحال الزوج
 فقط او العمة لحالها اختار الدرعي الاول واختار اخصاف
 الثاني فان كانت موسرة فهو معسر فلها فوق نفقة
 المعسر وان كان بالعكس فيكون نفقة الموسرة وان كان
 اخدها مفطاً في اليسار والاخر مفط في الاعداء عسار نفقة
 لها نفقة وبسط كذا في شرح تنوير الاهذهان بتصرف
 معنى الاختيار يجب على الوارث دفعها انما اقول
 حق العيامة يجب الوارث عا دفعها للموصى له اذ لا يلزم
 من الوجوب العيامة حموى ومشرعية الوصية الكتاب والسنة
 والا جماع اما الكتاب فقول تعالى من بعد وصية يوصي
 بها او دين والسنة ما روي ان سعد بن ابى وقاص
 مرض فعاده النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله اني لا اخلف الا ابتأ افاء في جميع ما لي فقال لا فقال
 افاء في بثلثي مالي فقال لا قال افنصفه قال لا قال

افنصفه

افنصفه قال نعم والثلث كثير لان نفع ورثتك اغنياخير
 من ان تدعهم عالم يتكفون الناس اي يسألون الناس
 كفالتهم واما الاجماع فان الامة المهديين والسلف الصالح
 او صواب عليه الامة الى يومنا هذا كذا في شرح تنوير
 الاذهان بتصرف معنى الاختيار وكذا الروايات
 الشفيع اخذ وكذا ان سقط النفقة بالموت لانها صلة والصلاة
 تسقط به كالهبة والدية والجنية وصمان الحق صرح
 بذلك المصنف في البحر زاد بعضهم الكفالة وقد نظرها
 بعض الفضلاء فقال

كفالة دية جناح ورابع صناديق ههكذا نفقات
 كذا هيته حكم الجميع سقوطها بموت المات الجميع صلاة
 والمراد من النفقة ان تسقط غير المستدانة بامر القاض
 فقد حزم في الظهيرة بعدم سقوطها وبالحجة في الذخيرة
 ونسبها الى كافي احكام وعلة بان للقلعة ولاية عامة فكان
 استدانتها بامر بمنزلة استدانة الزوج بنفسه
 ولو استدان بنفسه لا يسقط ذلك الدين بموت احدى
 كذا هذا حموى كذا في شرح ادب القاض للصمد الشهيد
 عبارته وان مات الزوج بطل ما كان واجبا عليه من النفقة
 ولم يؤخذ ذلك من ميراثه لان اصل ذلك لما لم يكن ما لا كانت
 النفقة في حق وصفيته المالية صلة والصلاة راثة الاب السليم
 واذا مات قبل التسليم تسقط فان قيل لو كانت صلة كيف
 يجب الزوج على التسليم قلنا يجوز ان يجب الاتري ان من
 او ان يوهب عبده من فلان بعد موته فمات الوهي

فان الورثة يجرون على تنفيذ الوصية في العبد وان كان صله
ولومات العبد بطل الوصية وكذا الشفيع يستحق على المشتري
تسليم الدار اليه بالشفعة والشفعة صلة شرعية ولو
مات الشفيع بطلت الشفعة افتري ومنه يعلم ما في
عبارة المصنف من الغل في النقل حيث عبر عن الوجوب
في المذكورات والواقع في شرح ادب القضاء التعيين
بالجهد وقد قلنا انه لا يلزم من الوجوب الجهد فتنبه
لذلك حموي بتصرف الرابعة مال الوقف او اقول
يزاد خامسة وهي نفقة الاقارب وقدمت حموي وكذا يزاد
ما توديه العاقلة من الدية فان الاريجاب على العاقلة بطلان
الصله يرى في بيان الاول رجل له ابن وبنت واراد
ان يهب لها شيئا فالأفضل ان يجعل للذكر مثل حظ الانثيين
في قول محمد وفي قول ابى يوسف يجعل بينهما بالسوية
وهو المختار الثاني رجل وهب لرجلين درهما صحيحا
قال بعضهم لا يجوز لان تنصيف الدرهم لا يقصره
فكان متشاعا يحتمل القسمة والمجيب انه يجوز لان الدرهم
الصحيح لا يكسر عادة فكان متشاعا لا يحتمل القسمة
كذا في حاشية الشرح في الدين الغزي والا
ففيه شائبهتها اي شائبة الصلة كذا في شرح تنوير
الاذهان واذا اشترى
الرجل سلعة بثمن جائزا وقبضها باذن البائع ثم مات
المشتري او افلس قبل ان يدفع ثمنها او بعد ما دفع بعض
الثمن وعليه ديون الناس ثمة فبائع السلعة يكون
اسوة

قف فحان

كتاب الخايشا

اسوة للفرما ولا يكون احق بها منهم عندنا ولومات المشتري
او افلس قبل قبضها فالبايع يكون احق بها منهم في قولهم
كما في شرح الطحاوي والمرئ بن احق بالرهن وكذا المتاجر
وفي القنية من المأذون قال لعبد اشتر نفسك منه
فاستدان من انسان ومات العبد قبل ان يشتري نفسه
منه فلصاحب الدين ان يسترده من المولى ثم رايت في
التحريم للحصري اقام البيعة على درهم بعينها اليها فبشرها
الميت فهو احق بها من غرامة الميت لان الدرهم تنقيد
في العقب ولهذا لا يملك الغائب امساكها وردها والمثل وحق
الغريم انما كان في ذمة الميت فينتقل بعد موته بماله
لاعمال المفصوب منه ثم رايت في المحيط اقرب المولى عبده
المأذون القافا لمولى احق بها وكذا التان او دعه وديعة
فاشترى العبد بها متاعا فامولى احق بالمتاع يترك
بتصرف وقوله وكذا المستأجر ان يكون هو احق بالعين
الموجبة من سائر الغرما صورته ما ان المورج قبل ان يقضاه
مدة الا حارم والحال انه قد استعمل الاجرة ولم يترك شيئا
يوفي منه دين المستأجر لانفساخ الاجرة بموته قبل
انقضاء المدة وفيه مسائل او بالقطع عن الاضافة
يدل عليه قوله في شرح تنوير الاذهان منها الا براه
عن الدين لا تعلق لي عليك كان ابراهاما كقول
لاحق لي قبله قال في التارخانية ويدخل تحت البراءة
كل حق هو مال وماليس مال وفي الفتاوى العتائية
قال لاق لي قبله براءة من كل عيب ودين وفي البرازية

قال المشتري للبائع انت ترى من كل حق قللك دخل
 تحت البراءة الا برأه عن العيوب لا عن الاستحقاق في المختار
 بيري الا اذا طالب الدين الكفيل او قيل وجب الاستثناء
 ان جعل البراءة للأصيل مع طلب الكفيل يستلزم التناقض
 او لو ابرأه الأصيل بطلب الكفيل وتصرف العاقل بهما عن
 التناقض مما أمكن الحكمه قال لا تعلق لي عليه لاني افترت
 مطالبته دوني ولا يقدح فيه تمكنه من مطالبته الأصيل انما
 لان القضية مشروطة حاصلها ما دمت مختار مطالبته
 فلا تعلق لي عليه حموي كما في القنية عبارة طالب الدين
 الكفيل فقال اصبر حتى يصير الأصيل فقال الدائن لا تعلق
 لي على الأصيل انما تعلق عليك فالجواب انه ليس للدائن
 ان يطالبه بعد ذلك ولكن قيل لا يسقط حقه في المطالبة
 وهو المختار لانهم لا يريدون به في التعلق اصيلا وانما
 يريدون به في التعلق بحموي اي اني لا تعلق به تعلق
 المطالبة انتهى ومنه يعلم ان المصنف لم يتقل عبادة
 القنية وانما تقل لازما اذ لا يلزم من عدم سقوط حقه به
 في المطالبة عدم البراءة حموي ولا يخفى ما فيه من المناقاة
 ولعل الصواب حذف لفظة عدم من قوله عدم البراءة
 الا برأه يرتد بالرد وهل يشترط صحة الرد
 مجلس الا برأه اختلفوا فيه وقال شمس الأئمة يشترط
 في هبة الدين من المديون كذا ذكره البيهقي الا في
 مسائل عددها المؤلف ثلاثا وزاد في فتح القدير رابعة
 وهي ما لو وهبت المائة صدقها ثم فزده فزده باطل وساد في العتابة

رد الا برأه

في العتابة خامسة لو كان عليه دين فوهبه دين فزده
 في مريض لم يبع رده وزاد في معراج الدراية سادسة وهي
 ما لو قال لعبده وهبت لك رقتك فزده لا يرتد كذا ذكره
 البيهقي وقوله عددها المؤلف ثلاثا اي في شرح الكنت
 الاولى اذا ابرأ المحتال عليه قيل لا يخفى عدم ظهور وجهه
 صوغ احواله من غير دين التحيل على المحال عليه اقرب الى
 القول في الجملة لان القصة اذا كانت فارغة في نفس
 الامر كان تأثير الا برأه فيها اقوى فتأكد فاعها باد في شيء
 ويؤيد مسئلة ابرأه الكفيل الاقضية حموي الثانية اذا
 قال المديون ابرأه او ذكر المصنف في الورثة كتاب الصلح
 في صلح الورثة واخراج الورثة احدثهم ما يفيد ان الميت يبيع
 ابرأه حيث قال او يبيعنا اجني بشروط ابرأه الميت
 فابراؤه فزده لا يرتد كما في هبة المسبوط وفي جوامع الفقه
 اخر الدين عن الكفيل فزده بطل بيري بتصرف كما ذكره
 الزيلعي عبارة قبل الا قلس او الا برأه عن الدين او هبته
 لم يرد لا يرتد لانه بالقبول قد تم حموي الا برأه
 لا يتوقف على القول في الملتقط خمس مسائل لا تحتاج الى
 القول الا قرارا اذا سكك حازوان قال المقوله لا يقتل
 اوليس لي عليك شيء بطل الثانية الا برأه اذا قال لا اقل
 بطل وان سكك حازن الثالثة اذا وكله يبيع عبده فسكك
 الوكيل حازن ولو قال لا اقل بطل الرابعة اذا وهب ديننا
 ممن له عليه فسكك حازن ولو قال لا اقل بطل الخامسة
 اذا قال جعلت ارضي وقفها على فلان فسكك فلان حازن

وان قال لا قبل بطل عند هلال وقال الا يضار لا يبطل وفي
 شرح الوهبانية لابن الشحنة نقلا عن زيد الدبوسي الصدقة
 بالواجب في الذمة اسقاط كصدقة الدين على الخدم وهبة
 الدين له فنتم بغير قبول سدا سائر الاسقاطات ثم بغير
 قبول الا ما ذكره السيد المحمدي والابراه عباره عن ازالة حق
 شرعي له تعلق بالعين كما في المشرع وفي التجنيس البراءة
 عن النبي صلى الله عليه وآله والاعراض عنه يرى الا في الابرار في
 بدل الصرف والسلم الفرق بين بينهما وبين سائر الديون
 هو ان الابرار عنها يوجب انفصال عقدهما انه يوجب فوات
 القبض المستحق بعقدهما لان قبض بدل الصرف ورأس
 مال السلم مستحق والهبة والابرار يسقطان بدلها ويغوثان
 القبض المستحق بعقدتها وفواته بوجوب بطلان العقد
 واذا ثبت ان هبة بدل الصرف والسلم والابرار عنهما
 ينقض عقدهما لم ينفر احد المتعاقدين به فيتوقف
 على قبول الآ خر لذلك بخلاف الابرار عن سائر الديون
 لانه ليس فيه معنى الفسخ لعقد ثابت وانما فيه معنى التملك
 من وجه ومعنى الاسقاط من وجه وعلى هذا اذا ابرأ رب
 السلم المسلم اليه عن المسلم فيه يتوقف على قبوله لان
 به يفوت القبض المستحق بعقد السلم كذا في الذريعة
 اقول يزاد على ما استنتج مسألة اخرى تتوقف فيها
 الابرار على القبول حقيقة او حكما وفيه ما لو ان الطالب الاصيل
 فانه يتوقف على قبوله او يموت قبل القبول فيموت قبوله
 حكما ذكره السراج وغيره فان رد الاصيل هذا الابرار اسند

بغير علم

بالرد

بالرد وفي الكفالة به روايات كافي الجوهري وغيره اذ كره
 الشيخ شرف الدين الغزي في هاشيته كما في البدايع
 عبارة الابرار عن رأس المال يتوقف على قبول رب السلفاين
 قيل انفسح العقد بخلاف الابرار عن المسلم فيه فانه كما ان
 بدون قبول المسلم اليه لانه ليس فيه اسقاط شرط بخلاف
 الابرار عن المبيع فانه صحيح بدون قبول المشتري لكنه
 يرتد بالرد ولا يجوز الابرار عن المبيع لانه عين واسقاط
 العين لا يبيع اه قال المصنف وظاهرة يخالف ما في
 التجنيس حيث قال رجل اسلم الى رجل كرسطة فقال رب
 السلم للمسلم اليه ابرأك عن نصف المسلم فيه وقبل المسلم
 اليه وجب عليه رد نصف المال اليه لان السلم نوع بيع وفي
 البيع من اشترى شيئا ثم قال المشتري للبائع قل
 القبض وهبت منك نصفه فقبل البائع كانت اقاله
 في النصف بنصف الثمن فكذا هذا اذا حظ بمثل الهبة
 انتهى وذكر في الذريعة في مسألة الابرار عن نصف المسلم
 فيه هل هو اقاله فتد ما قابله او حطاله فلا يرد وبه انزع
 الاشكال وذكر القولين ايضا فاما اذا ابرأه عن الكل حموي
 وقوله قال المصنف وظاهرهم اخاى قال ذلك في البحر
 وقوله وبه انزع الاشكال اي اشكال مخالفة البدايع
 لما في التجنيس وذكر في شرح تنوير الاذهان بعد ان
 ذكر عبارة البدايع مانعه وظاهرهم مخالفة ما في الظهيرية
 حيث قال لو ان رب السلم وهب المسلم فيه للمسلم اليه
 كانت اقاله للسلم ولرب رد رأس المال اذا قبل وفي

المبسوط اذا ابرأ رب المسلم المسلم اليه عن طعام المسلم صح ابرأه
في ظم الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة لا يصح ما لم يقبل
المسلم اليه واذا قبل كان فسخا لعقد السلم ولو ابرأ المسلم
اليه رب المسلم عن راس المال والمسلم وقبل الا برأه يبطل السلم
وان رد الا والعرق بين راس المال والمسلم فيه ان المسلم فيه
لا يستحق قبضه في المجلس بخلاف راس المال كذا في شرح
المصنف من السلم انتهى لان الساقط بالقضاء
المطالبة لا اصل الدين وذلك لان الدين امر اعتباري
في الذمة والمدفوع عين والدين عن العين وهو المراد
بقولهم الديون تقضى بامثالها لا باعيانها ثم تبطل الذمة
بالمقاصصة ومما مراد المصنف ابرأ رب الدين المديون
قبل المقاصصة ولا ريب حينئذ في ان البراءة لم تنسقط
اصل الدين فان اراد بها براءة اسقاط تعين رجوع المدين
بما دفعه اليه وان كانت براءة استيفاء كانت منسقة عن
المقاصصة وكانت قال لا مطالبة لي عليك لاني قاصصك
بما قبضته عما في ذمتك واستوفيت ما في عليك ولا رجوع
ثم للمديون حموى وفي الذخيرة الدين الواجب في الذمة
مما لا يسقط بالقصاص الا ان الطالب لا يطالب المدين
بعد القضاء لان المطالبة لا تنفيه فانه لو طالبه الطالب
بما يقع في ذمته طالبه المدين بما وجب له في ذمة الطالب
لان الديون تقضى بامثالها لا باعيانها هو واطلق الدين
فشمع القرض ومن المبيع يرد عن خزانة المفتين
واختلفوا فيما اذا اطلقها بغير البراءة ولم يقيد بها

باسقاط

باسقاط ولا استيفاء جماعة الذخيرة بعد كلام فاذا اطلق
البراءة انصرف الى البراءة من حيث القبض لانه الاصل واذا
انصرف اليه صار كانه قال ابرأتك براءة قبض واستيفاء
ولو نص على هذا لا يسقط الواجب عن ذمة المشتري ولا
يجب على البائع رد ما قبض كذا ها هنا ثم قال بعد كلام
وذكر شخصي الا تحمى السرخص ان الا برأه المضاف الى الثمن
بعد الا استيفاء صحيح يجب على البائع رد ما قبض
من المشتري وسواء بين الا برأه والهمه والخط فليتامر عند
الفتوى انتهى حموى كذا في الذخيرة من البيوع الذي
رايناها فيها واذا اطلق البراءة انصرف الى البراءة من حيث
القبض لانه الاصل واذا انصرف اليه صار كانه قال ابرأتك
براءة قبض واستيفاء ولو نص على هذا لا يسقط الواجب
عن ذمة المشتري ولا يجب على البائع رد ما قبض انتهى وفيها
من الشبهة واذا اطلق البراءة اطلاقا انصرف ذلك الى
البراءة من حيث الا استيفاء لانه الاصل فصا كان نص
عليه وقال ابرأتك براءة محضة قبض واستيفاء كذا ذكره
البيهقي وصرح به ابن وهبان اي بصحة الا برأه بعد
القضاء حموى فاذا ابرأته بركة استقامت المص
عن الشق الثاني وهو بركة الا استيفاء هل يقع الطلاق
بها او لا الظاهر الثاني لان من المعلوم ان مراد الزوج بركة
الا سقاط لانه لم ير من بحر وجهها عن عصمة الا بشرط فراغ
ذمته عن المهر فينبغي ان تكون البراءة المعلق عليها
براءة اسقاط حموى منها لو هلك الرهن بهذا البراءة

مع منه

من الدين فانه يكون مضمونا قيل عليه صوابه لا يكون مضمونا
 انتهى اقول ويحل عليه ما في السراج لو ابرأ المهرتين الراهن
 من الدين او وهبه له ولم يرد الرهن حتى هلك في يد المهرتين
 من غير ان يمنعه اياه هلك امانة استحقاقا وقال زفر
 يهلك مضمونا وهو القياس وقد اطلق المصنف في هلاك
 الرهن بعد الابراء فتشمل ما اذا منعه المهرتين او لم يمنعه
 وهو مقيد بما اذا لم يمنعه كما افاده كلام السراج حموي
 بخلاف هلاكه بعد الابراء ذكره الاذيلع عبارة والفرق
 ان الابراء يسقط به الدين اصلا وبالاستيفاء لا يسقط
 لقيام الموجب للدين حموي ومنها الوكيل بقبض
 الدين قيل عليه لم يظهر وجه تقديم هذه المسئلة على القاعدة
 حموي فانه لا يقبل قوله الا بيينة يعني في حق الموكل
 اما في حق نفسه فيصدق بلا بيينة وفي الولو الجية
 بعد هذا المنوع المنقول عنها ما يدل على ما ذكرنا وكذا في
 القنية وقد مرنا الكلام على هذا مستوفى في كتاب الوكالة
 حموي بخلاف الوكيل بقبض العين قيل عليه قد
 يقال ان الوكيل انفسه يموت الموكل وخرج عن كونه
 امينا فوجه تصديقه بغير بيينة حموي واجاب القدوة
 بان اول القبض كان امانة فلا يتقلب مضمونا والامتن
 يقبل قوله بلا بيينة انتهى واما الوكيل بقبض البيئته
 الموكل فلا يبرئ قوله على موكله حال حياته اذ انك قبضه
 على المنة به كما بعد موته فلا بد من البرهان وهذا
 عبارة الولو الجية تعيد ما قدمناه كذا بخط شيخنا معناه

لحاشية

لحاشية السيد الحموي في كتاب الوكالة هبة الدين كالابرأ
 على ما هو الصحيح وقيل لا يسقط ما لم يقبل كما في مقتضى الظهيرة
 وفي المنفرد هبة الدين ممن عليه لا يصح من غير قبول عندنا
 خلافا لرفر ذكره الصدر الشهيد وهو اختيار شمس الائمة
 السرخسي والمذكور في اكثر الكتب والروايات والشروع ان
 القول ليس بشروط كذا ذكره البيهقي رجع به الخواي رجع
 المحال عليه لا المحتال قيل يشكل البصوع على المحل لافذ منه
 برئت بالوكالة فما وجه الرجوع حموي وجوابه ان الالة شكل
 انما يمنحه على القول بان احواله تضمن نقل الدين واما
 بالنسبة للقول بانها لا تضمن نقل الدين بل نقل المطالبة فقط
 فلا اشكال ومنها في الكفالة كذا لك يعني اذا وهب الطالب
 الدين للكفيل يرجع على الاصيل ان الاصيل ان الهبة في
 معنى الاداء لانه لما وهبه منه فقد ملك ما في ذمته الاصيل
 فيرجع عليه كما اذا ملكه بالاداء بخلاف ما لو ابرأ الطالب
 الكفيل حيث لا يرجع على الاصيل لان الاداء اسقاط وهو
 اي الابراء في حق الكفيل اسقاط المطالبة لا غير ولهذا
 لا توجب براءة الكفيل براءة الاصيل فلم يكن فيه معنى
 تملك الدين اصلا فلا يرجع كذا في البدايع اقول
 يستفيد من هذا ان تملك الدين من غير من عليه الدين
 جائد في حق الوكيل يبرئ ومنها توقفها على القول على
 قول اقول ذكره السرخسي والفقهاء ابو الليث وعليه اقتصر
 في شرح الوهبانية من الهبة حموي وبيان في
 العشرين من جامع الفصولين عبارة ادعى الرجوع انها



وهبة المبرور من فشهد اعداها ابرأه والآخرة
وهبة تقبل للمواقفة لان حكم هبة الدين سقوطه وكذا
حكم البراءة وقيل لا تقبل لاختلاف المشهور بآثار البراءة اسقاط
والهبة عليك فان الدائن لو ابرأ اللبيل لا يرجع على المديون
ولو وجهه يرجع ويجمع وكذا المديون لو قف ثم ابرأ الدائن
لا يرجع ولو وجهه يرجع بما دفعه حموي الا براءة عن الدين
فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط لان الدين مال من وجه
بدليل وجوب الزكاة بعد قبضه وصحة الشراء به ووصف
من وجه وليس بمال بدليل انه لو حلف لا مال له ولم ديون
على الناس لا يجنت فالنظر الى المال مال وبالنظر الى الحال
اي قبل قبضه وصف فكان تملكه بالنسبة الى المال واسقاط
بالنسبة الى الحال ولهذا قلنا يريد بالدبري بتعليل زيادة
فلا يصح تعليله بصريح الشرط بخلاف الا برأه عن
الكفالة فالصحيح كما ذكره الزيلعي وقال قاضي خان رجل
قال لمديونه اذا جاء غد فهو لك او انت بري منه او قال
اذا ديت الى النصف فانت بري من النصف الباقي فهو باطل
والدين على حاله لما ذكرنا ان هبة الدين اسقاط فيه معنى
التمليك فلا يصح تعليله بالشرط والا، مفاقة كالنفوعين
القصاص بخلاف ما لو قال انت بري من النصف على ان تؤدي
لا النصف لان ذلك ليس بتعليل بل هو تقييد الا ترى
انه لو قال لعبد اذا ديت الى الفاء فانت حر لا يفتق قبل
الا، وآه حموي الاول اتي للمعنى الاول وهو التملك وقوله
لشافي اي للمعنى الثاني وهو الاسقاط ولو وكل

مطل
معنى الدين استناط فيه
معنى التملك فلا يصح تعليله
بالشرط

المدين

المدين با برأه نفسه فالواضح التوكيل نظر الى جانب الاسقاط
ولهذا قال في منية المغة وكله با برأه نفسه ليجب لانه وان كان
عاملا لنفسه بتقريب ذمته فهو عاملا لرب الدين باسقاط
دينه واذا كان عاملا لنفسه من وجه ولغيره من وجه اخر لم
يكن وكيلاً من كل وجه ولان الدائن قد ورد بان الشرع يجوز تخيير
المالك في الطلاق مع انها عاملة لنفسها من وجه ولزوجها
من وجه نظر الى تخيير اياها قال البيهقي واقعه ما في الباب
انه ينتفع بهذا الا برأه لكن انتفاعه به لا يمنع كونه وكيلاً
وعزى ما ذكره المحقق بعد ان ذكر ان في المسئلة روايتين
اي في صحة توكيل المدين با برأه نفسه ولهذا نقل الشيخ شرف
الدين الغزي عن النهاية ان المديون لا يصلح وكيلاً عن
الطالب با برأه نفسه على خلاف ما ذكره المصنف هنا
واستشكل بانه عاملا لنفسه قد مناهما منه سيقاد الجواب
وهو انه لم يكن عاملا لنفسه من كل وجه واجاب في فتح المديون
بان المديون انما وقع عمله في الا برأه لرب الدين باعتبار
امره وثبت اثر التصرف لنفسه في ضمنه وهذا فرع ذمته
كذا في حاشية الشيخ صالح الغزي واجيبنا عنه في
شرح الكفر حاصل ما اجاب به ان الا برأه عن الدين
لما كان مشروعا مندوباً اليه كان قصد الموكل فعل ذلك ليجعل
له الثواب حموي كل فرض جرحها حرم ذكر المصنف
انه لا بأس بهدية من عليه القرض والا ففضل ان يتوبع وهو
مخالف لما في قاضي خان حموي وفي الايضاح شرح النجاشي
وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن

جبر نفعا والفقه فيه انه اي القرض من باب التبرع فاذا
 شرط النفع فقد خرج من ان يكون تبرعا وبقي ذلك
 المشروطا لعوض فلا يجوز لانه اذا رد المثل فقلل الزيادة
 فضل لا يقابلها شئ فنشئون ربا او شبهة الربا ثم قال
 اي في الايضاح وانما يكون ذلك اذا شرط في القرض
 نحو ان يقرضه غلله لم وعليه صحا حا او ما اشبه ذلك فاما
 اذا لم يكن مشروطا فاعطاه الذي عليه الحق احوذ فلا
 بأس به لان هذه الزيادة لم يوجبه العقد وانما هو
 متبرع هذا لما روي انه صلى الله عليه وسلم استقرض
 فلما رد قال للواث ارحمه ولم يكن الرجاء مشروطا
 في العقد كذا ذكره البيهقي فيكون للمدين ان يوجه
 النقيض ان سكنى الدار الموهوبة منفعة يجرها القرض
 ومن هنا يعلم سقوط التنظير الذي ذكره السيد الحموي
 كما في الظهيرة نصها وذكر القاض ابو عامر العامري
 انه يكرم للمدين سكنى الدار الموهوبة وان اذنت
 الراهن لانه منفعة يجرها القرض وذكره شمس الائمة
 السرخسي في كتاب الصرف ان من استقرض من غيره
 دينارا ثم قضاه واربع في ورثه لا بأس به لكن يشترط
 ان لا يكون فيه عرف فلا هراما اذا كان فيه عرف
 فلا هرقا لانه ربحه اولى كذا في شرح تنوير الاذهان
 وما روي عن الامام انه كان لا يقف في ظل جدار
 مدينه اخ قال بعض الفضلاء المحققون من اصحابنا
 على ان هذه الحكاية لا اصل لها رواية ولا دراية انتهى
 اقول

٩٢
 اقول وكوفي القبح ان هذه الحكاية تغلها الثقة حتى
 يتصرف فذلك لم يثبت كذا في شواهد اي الظهيرة
 اقول دعوى عدم الثبوت لا يقوى مع نقل الثقة
 للواقعة والمثبت مقدم على النافي قال في خزانة الاحكام
 قال يزيد بن هارون رايت ابا حنيفة يوما جالسا
 في الشمس عند باب انسان فقلت له يا ابا حنيفة لو
 تحولت الى الظل فقال لي على صاحب هذه الدار درهم
 لا احب ان اجلس في ظل فناء دايما انتهى كذا ذكره البيهقي
 القول للمالك في جهة المليك سئل قاريا الهداية
 عن شخص عليه ديون كثيرة لشخص اختلف القابض
 والدافع في وصف المقبوض حيث دفع له مبلغا وقال
 له هذا عن الدين الفلاني وقال رب الدين لا احبسه الا من
 يحرم اجاب اذا عين المدين احدى الديون ان كانت
 في تعيينه فائرة بان كانت بعضها بكفيل والبعض لا او
 كل برهن والا فلا او كان البعض قرضا والبعض الاخر
 ممن يبيع صح التعيين من المدين وان كان جنسها
 واحدا لا يصح انتهى اقول يعنى على المصنف وعلى ما ذكره
 قارى الهداية ما في الخلاصة عن ظهير الدين ان الملق اذا
 دفعت بدلا اخلع وقال الزوج قبضت بجهة اخي
 القول قول الزوج وقيل القول قول الملق لانها هي المملوكة
 كذا في حاشية الشرح ص ١٠١ الفقه يتصرف في ظهور الفائدة
 فيما اذا عين المدين الدين الذي به كفيل او برهن
 لا يخفى وجهها وهو فكاك الدين والمخلص من مطالبة

الكفيل وكذا اذا قال له خذ هذا عني ثمن المبيع وقال لا احب
 الاغن القرض يكون القول للدافع ايده وظهور الفأدية
 سقوط حق حبس المبيع بالثمن حتى لو لم يكن محبوسا بالثمن
 فلا فائدة للمنفين ثم في ان يقال ما ذكره المصنف
 من ان القول للمالك في حصة المالك يثير الى ما ذكره
 البيهقي من انه اذا وقع الاختلاف بعد موت المدين
 بين الورثة والطالب محتاج الورثة الى اقامة البينة
 لانه لا علم لهم انتهى معنى بالنسبة فالتعيين للدافع
 مثلا لو قال المستقرض دفعت المدفوع اليك من راس
 المال وقال مقرضه من البرج فالقول للدافع لانه اعلم
 بحقيقة الدفع كذا في شرح تنوير الاذهان فالقول
 للمشتري اي مع يمينه كما نص عليه غيره حموي كذا
 في جامع الفصولين هذا العنصر من البفالة واما في
 الحال والمؤجل فالمدكور في جامع الفصولين في الرابع
 والثلاثين حموي وكذا في الثالث والثلاثين من العمادية
 فلما مر عند الفتوى حموي كل رتب حال اهل صاحبه
 فانه يلزم تأجيله لانه حقه الاندري ان يملك اسقاطه فيملك
 تأجيله كذا في شرح تنوير الاذهان الاولى
 القرض يعني لا يلزم تأجيله وظالف مالك وقال يلزم
 تأجيله فالخلاف بيننا وبينه في اللزوم لافي الصحة قلت
 وعلى هذا فنقول الكثرة وصحة تأجيل كل دين الا القرض اي
 لزوم الصحة فيه بحسب اللزوم والقصر كما في المدارك مال
 يفتي ببول مثله من بعد سعي به لان المقرض يقطع من ماله
 فيه

في دفعه اليه انتهى وانما لا يلزم تأجيل القرض لانه اعلم
 ولهذا لا يجوز الا قراض الامن اهل البرع ولو جاز اي
 لزوم تأجيله لزم ان يمنع المقرض عن مطالبة قبل الاصل
 ولا يصح على المتبرع بخلاف ما لو اوجبه ان يقرض من ماله
 فلانا الف الى ستة حيث يلزم ان يقرض من ثلث ماله
 ولا يطالب به قبل المدة لانه وصية بالتبرع كما لو وصية بالخدمة
 فيصح تأجيله نظرا للمصلحة كما في شرح الجمع لابن مالك
 حموي بتصرف تمت لافرق في عدم لزوم الاجل
 في القرض سواء اقبله بعد القرض او اقرضه مؤجلا
 وان تفضل بتأجيله فهو محمود ومثاب قال البيهقي
 وهذا قول علماءنا يجمع العارية لان ما يستقرضه في الحكم
 كانه عين القرض الذي دفعه او لو لم يجعل كذلك كان
 مبادلة المستقرض بخنسه نسبية وانه حكم
 الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة
 قال بعض الفضلاء يشكل على ما صرح به في الجوهر
 حيث قال ويجوز تأجيل راس مال السلم بعد الاقالة لانه
 دين لا يحق قبضه في المجلس كسائر الديون انتهى فان
 قضيت ان يصح تأجيل الثمن عند الاقالة وبعدها بل اولى
 ومقتضى كلام الفقيه عدم صحة التأجيل في مسئلة السلم
 المذكورة في الجوهر الا ان يقال في المسائل الثلاث اخلاق
 الرواية والا فالفرق في ذلك عيب بل متفرد كذا في حاشية
 الشيخ شرف الدين الفري تلميذ المصنف قال بعض
 الفضلاء الثالثة ذكرها صاحب الفتن بل يفتي ان

لا يصح عند الامام فان الشرط بعد العقد عند بلحق باصل
العقد وهذا بحث ينبغي ان لا يقول عليه فان عموم قوله
المسهور ان ~~الشرط~~ ^{الشرط} كل دين اجل صاحبه صحيح الا القرض
يشتمل هذه الصوغة ولو بعد العقد فاما القرض فوجه عدم
صحته تاجيله ظم وهو انه عارية والتاجيل فيها غير لازم
فليتأمل انتهى قال بعض الفضلاء قد تأملت هذا البحث
فوجدته واهيا ورايت الشرح فيه ساهيا لان اصحاب المتن
عدوا الا قالوا لا يبطل بالشرط الفاسد واطلقوا فشمّل
ما اذا كان في سلب العقد او خارجا وقد مثل لذلك الفاضل
ملا مسكين في شرح الكنت بقوله ولو اشترى رجل من آخر
عبدا بالف وتعا بضا ثم قال للبائع اقلني حتى اؤخر عنك الثمن
سنة فقال اقلت جازت الا قاله دون التاخير انتهى
فليتأمل صوي وقوله قال بعض الفضلاء الثالثة ذكرها
صاحب الفتية هو الشرح على المقدس عمري المصنف
قد تأملت هذا البحث فوجدته واهيا هو صاحب تنوير
الابصار تليد المصنف وهما في الفتية ونظما اجل
المشتري البايع منه عند الاقاله صحت الا قاله وبطل
الاجل وان تعا بلا شرط اجله ينبغي ان لا يصح الاجل عند الباي
حينئذ فان الشرط اللاحق بعد العقد يلحق باصل
العقد عنده انتهى اقول اما عدم الصحة في المسئلة الاولى
فظم واما الثانية فلا وجه للبطلان وقوله ان الشرط
اللاحق يلحق باصل العقد ساقط لان القرض ان التاجيل
وقع بعد العقد لا على وجه الشرط بل على وجه البيع كما في تارة
الديون

الديون ويؤيد التصريح بجواز تاجيل الثمن بعد الرد بالعيب
سواء رده بغضا او عيبا والعيب من المؤلف كيف افتره
على ذلك ورايت في الذخيرة ما يؤيد ذلك ايضا حيث قال
التاجيل فيما عدا القرض من قيم المتقات وضمان المستهلكات
وثن البياعات صحيح كما ذكره البيهقي الرابعة اذا مات
المدين المستقرض من احواله قال العلامة الشرح على المقدس هذه
الرابعة هي الاولى اقول ليت في الاولى لما في الذخيرة تاجيل
رب الدين المال الذي على الميت لا يجوز لان الاجل صفة
الدين ولا دين على الوارث فلا يثبت الاجل في حقه فبعد
هذا اما ان يثبت الاجل للميت او للمال لا وجه الى الاول
لانه يسقط عن ذمة الميت بالموت ولا وجه الى الثاني لان
المال عين والاعيان لا تقبل التاجيل وفي البرجندى واذا مات
من عليه الدين واجل صاحبه وارثه لا يجوز لانه اني الاجل
تعلق بالتركة والاعيان لا تقبل التاجيل ذكره الحضاف
فيل هذا قول محمد وما على قول ابن يوسف يجوز وقال
صاحب المحيط الاصح عندي ان تاجيله صحيح فلهذا في الامام
قاله خان وافق بعض المشايخ بعدم الصحة كما في الفصول
العمادية وفي شرح الطحاوي موت من عليه الدين يبطل
الاجل وموت من له الدين لا يبطل الاجل كما ذكره البيهقي
السادسة بدل الصرف السابعة راس مال السلم قال
بعض الفضلاء لاحقا ان قبضها بشرط والتاجيل ينافيه او لعل
المراد التاجيل بعد القبض بان قبضه ثم دفعه اليه فاجله صحيح
وقوله قال بعض الفضلاء هو الشرح على المقدس وقوله لاحقا

مطل
التاجيل فيما عدا القرض من
قيم المتقات وضمان
المستهلكات وثن البياعات
صحيح

مطل
موت من عليه الدين يبطل
الاجل وموت من له الدين
لا يبطله

ان قبضتها بشرط بالتبعية اي قبض بدل الصرق وراى مال السلم
 آخر الدينين قضاء لا اول اي بالمقاصصة لان القبض
 يتلو الوجوب حموي عليه العاقر من ان يبيع اذا كان عليه
 الف قرص لرجل ثم وجب له على المقرض الف درهم عن فناء
 الى سنة ثم مرض المقرض فحل الاجل فصار قرضا
 ثم مات وعليه ديون الصحة صار المستقرض قاضيا دين
 المقرض بالثمن الذي وجب له على المقرض مؤثرا على سائر
 الغرامة فللمقرض ان يأخذوا حصصهم من المقرض من ثمن
 المتاع ولو كان ثمن المتاع سابقا على القرض والمسئلة بحالها
 فلا يسيل لغرامة المستقرض على المقرض لان المستقرض
 صار مستوفيا عن المتاع والمقرض صار قاضيا وحق الغرامة
 لا يمنع الاستيفاء كذا في شرح الجامع العتابي ومنه
 يعلم ما في عبارة المصنف من اخلل حموي ثم حلت
 في مرضه انما غا فيه بالحل لانها لو لم تحل لانفع المقاصصة
 لا خلاص الوصف كالجيد مع الردي حموي والمقرض
 اسوة الغرما اي لانه كان اوفاه في مرضه ما يستقرضه
 في صحته وفي ذلك ابطال لحق الباقي من الغرامة بخلاف
 ما اذا استقرضه في مرضه وقضى في مرضه فانه يبيع وقد
 صرحوا بان ليس للمريض ان يقضى دين بعض الغرما دون
 بعض سواء في ذلك دين المرمي او الصحة اذ حق الكل
 في التعلق بماله باعتبار الموت سواء كان اثار بعض
 الغرما ابطا الحق الباقي فلم يجز الا اذا استقرض في مرضه
 او شى شيئا بمثل قيمته وقبض ثم قبض القرض او ادى
 الثمن

٩٦
 الثمن جاز اذ ليس بابطال للحق لمحصل بدله ومقهم يتعلق
 بالمال لا بالسوق كذا في جامع الفصولين حموي المقرض
 لا يلزم تأجيله الى قوله وفيما اذا كان محجورا قال قاض خان
 رجل له على رجل الف درهم قرض فصالحه على مائة منها الى
 اجل مائة ومائة حاله وان كان المستقرض جاحدا
 للمقرض فاما المائة الى الاجل اقرب ويزاد خامسة وسارة
 قال في حوامع الفقه وكوفل بالقرض فاخرج عن الكفيل جاز
 ولا يتاخر عن الاميل وفي الذخيرة وان كان المال حالا
 على الذي عليه القرض واحاله على رجل الى سنة فهو جائز
 وان كان هذا تأجيلا في القرض لان المال انما يجب على
 المحال عليه بحكم احواله لا بالقرض والتأجيل في احواله
 جائز كذا ذكره البيهقي وفيما اذا حكم مالكى بلزومه ان
 عبارة القنية فقهر القاض بلزوم الاجل في القرض
 بعد ما ثبت عن تأجيل القرض معتددا على قول مالك
 وابن ابي ليلى يصح ويلزم الاجل انتهى ومنه يظهر ما في
 نقل المصنف من اخلل حموي وفيما اذا حال المقرض
 به ان قيل عليه الظاهر ان المراد ان المقرض حال المقرض
 انسانا على المستقرض ثم اجل المحال المستقرض به غير ان
 عبارته لا تغني ما ذكر فان صواب العبارة احوال المقرض
 انسانا على المستقرض والموجود في الشيخ احوال المقرض به
 على انسان انتهى اقوال حيث عزي المصنف العبارة للقنية
 كان الواجب مراجعتها قبل اجزئ بان الصواب احوال المقرض
 ونص عبارة القنية احوال المستقرض صاحب المال الى سنة

صح ويكون على الحال عليه الى ذلك الوقت ولا سبيل للمقضى
 ولا للورثة عليه فان مات الحال عليه حل انتهى ومنه يظهر
 ان الصواب خلاف ما ادعى انه الصواب حموي بتصرف وقوله
 ولا سبيل للمقضى ولا للورثة هو ان قيل حلول الاجل
 الوكيل بالامراء اذا ابرأ ولم يصف الى موكله لم ينجح اي لو وكل
 رجلا رجلا ليس خصمه عن الدعوى والمضومات فابراه ولم
 يصف الامراء الى الموكل قال بعض الفضلاء ينبغي ان تتراد
 حق المسئلة على المسائل الى لا بد من اضافتها الى الموكل
 وهي الكفاح والخلع والصلح عن دم عمدا وانكار حجة قالوا
 لو لم يصف الكفاح الى الموكل واصافه الى نفسه وقع النكاح
 له واما ما عداها فادلم يصفه الى الموكل هل يقع لنفسه
 محل تأمل انتهى اقوله ما عداها فادلم يصفه الى الموكل لا يقع
 ولا يتصور وقوعه كما هو ظاهر فلا معنى للتوقف في ذلك
 حموي الا براء العام يمنع الدعوى الخ قال بعض
 الفضلاء واذا لم تسمع الدعوى لا يحلف لان اليمين فرع
 الدعوى الان يدعى عدم صحة اقراره بان قال كنت مكرها
 في اقرارى او كذبت فيه فانه يحلف المقر له فقولهم بعدم
 صحة الدعوى وعدم التحليف بعد الا براء العام انما هو
 فيما اذا لم يقع النزاع في نفس الاقرار الذي يمتنع عدم
 الدعوى واليمين عليه تأمل ولا تغفل عند الفتوى فانه بحث
 بعضهم مع في ذلك انتهى وانما قيد المصنف الا براء العام
 لما في الفتية ادعى عليه دعوى مصينة ثم صالحه واقر انه
 لا دعوى له عليه ثم ادعى دعوى اخرى تسمع ويصرف الاقرار

الدعوى بعد الا براء العام

الى ما ادعى اولا لا غير الا اذا علم في نفي الدعوى انما ذكره حموي
 وقوله قال بعض الفضلاء هو الشيخ محمد الحانوتي وما ذكره
 من ان المقر يحلف اذا ادعى المقر انه كان مكرها في اقراره
 او كما ذابليس متفق عليه بل هو بالنسبة لمذهب ابي يوسف كما
 في العلم المختار من كتاب الاقرار ثم هو اي تحليف المقر ليس
 على الطلاق بل بالنسبة لصورة يوجد فيها انطوار المقر الى
 الاقرار كما ذاب كما اذا اقر بما في حكمه ثم ادعى ان بعضه قرض
 والبعض ربا انما ذكره شيخنا معز بالتحريم الشرعي الى وكما
 حلف المقر له اذا ادعى المقر الكذب في اقراره فكذا يحلف
 اذا ادعى وارث المقر كذب مورثه كما في التنوير وتشرحه
 وذكر في التنوير ايضا انه اذا كانت الدعوى على ورثة المقر له
 فاليمين عليهم بالعلم ان لا تعلم انه كان كاذبا انتهى معز بالصدر
 الشريعة يعني ان يقال استفيد من كلام العلامة الحانوتي
 ان وجود الا براء العام لا يمنع من تحليف المقر له اذا ادعى
 المقر الكذب في اقراره خلا لما يمتنع من عبارات التنوير
 وتشرحه لذكر الاقرار فيها مجردا عن الا براء العام
 لم يبرأ قال بعض الفضلاء الظلم ليس وحذف الباء
 للجازم ولعل الاول من كتاب حموي وقوله قال بعض الفضلاء
 هو الشيخ علي الحكيم كذا في شفعة الولوية الخ قوله
 ما ذكره في الولوية قوله قول محمد وما في اخذاته قول ابي يوسف
 والفتوى على قول ابي يوسف فصار المصنف الا براء العام
 العام يمنع الدعوى بحق قضاء وديانة على الحقيقة قال
 جامع المفردات وفي الخلاصة والفتاوى رجل قال لا خير حللني

من كل حق ك علي ففعل و ابراه ان كان صاحب الحق عالم به
برئ حكما و ديانة وان لم يكن عالم به برئ حكما بالا بهاء و اما
ديانة عند محمد لا يبرأ و عندنا يوسف بن ابي الفوارس كذا في
حاشية الشيخ شرف الدين الغزي و منه يعلم انه لا وجه
للاستدراك الواقع في كلام المصنف حيث استدرك على
الاولوية بما في خزانة الفتاوى اذ لا يستدرك باحد القولين
على الاخر اذ علمت هذا طهران قوله بصحة البرائة عن
المجهول لا يتحقق على عموم اي قضاء و ديانة الا على قول اب
يوسف المقتضى و اما على قول محمد فتقال انه بالنسبة للقضاء
فقط ثم وهبت المهر من الزوج لانها اي الهبة و يستفاد
منه خروج المحال به عن ملك المجهول بمجرده احواله و الا لصحت
الهبة و يبقى الكلام في دخوله في ملك المحال قبل القبض
و عدم صحة الهبة يفيد الدخول و لا يخفى انه لا يخفى عن اشكال
لان الدين امر اعتباري في الذمة فكيف يتصور دخوله في
ملك المحال مع كونه في الذمة فتأمل حموي و له ثلاث
حيل قيل عليه ان كان ضمير له لصحة الهبة لصحة الهبة للموجب
رجوع لعدم صحة المحال من سابق له بعد احواله
و ذكره باعتبار انه تصرف او تمليك لم يظهر الفرق بين
هبة المهر من الزوج و بين شراء شيء به منه او تمليك
من الصغير و ما وجه صحة الشراء بالمهر او تمليك من الصغير
بعد احواله دون الهبة بعد ها حيث لا يصح فليتأمل حق
التأمل فان المراد منه في حموي الدين الموجل اذا
قضاءه قبل حلول الاجل لا قبل ينبغي ان يفيد بان
لا يكون

بجاء ابراهيم بن محمد بن ابي الفوارس
في حاشية الشيخ شرف الدين الغزي

لا يكون على الطالب في اخذ ضرر فانه لو لم يامن مثلا بان
كان بركة و اعطاه دينه و هو لا يجمل الا بمصر مثلا فانه لا يجبر
على اخذ الاثر اهم قالوا في فرض يستفيد به امن الطريق يكم
و هذا مثله فليتأمل حموي يجبر الطالب على قبوله كافي
فروق المحبوبي والمراد من الجبر معلوم الفقيه بيري
يعني بمجرده وضع الدين بين يديه بحيث يتمكن من قبضه
بغير قابض حكما وان لم يوجبه منه القبض حقيقة
فمقتضى مسئلة الدين ان قيل عليه في كونه مقتضاها نظر
اذ فيها المطلوب اسقط حق نفسه وفي هذه الطالب اسقط
حق نفسه وهو الحمل للبولاق و كان مراده المقايضة عليها
حموي وقد افقت به اي بعدم الجبر قيل عليه فيه انه
ذكر الصدر الشهيد في واقعاته غضب حنظلة او شعرا ثم
ان المالك وجد الغاصب في بلدة اخرى و انقصوب في تلك
البلدة اقل او اكثر قيمة فهو بالخيار ان شاء اخذ مثله للمحال
لانه مضمون وان شاء اخذ قيمة في بلدة غضب فيها وان شاء
هبط حتى يرجع الى تلك البلدة فيها اخذ منه مثله انتهى فلمل
المصنف لم يقف على هذا حموي و ذكر العلامة البري بعد
قول المصنف وقد افقت به انما نصه اقول وقع في
خزانة الادب كل ما يرشد الى ذلك حيث قال اقرضه بالكوفاة
على ان يوفيه بالهبة جاز ولا شبهة في هذا القرض و اذا حل
المال له ان ياخذ بالكوفاة حيث لا مؤنة له و اما ما فيه مؤنة
مثل الحنظلة ليس له اخذ الا حيث شرط انتهى وفيها في محل
آخر ولا يجبر على تسليم الا في الموضع المشروط انتهى وفي شرح

مقتضى

الطحاوي وكذلك لو اراد المشتري ان يسلم في غير الموضع المشروط
 فاني البايع هذا الا في الموضع المشروط فهو على هذا انتهى
 فهذا يدل على عدم الجب وان كان فيه اسقاط مؤنة الحمل
 فقد لا يتيسر له بر بالصبغة فلو تيسر عادى الاصل
 على ما قدم هو اذ اقربان دينه لفلان هو قيل عليه
 تقدم هذا في الورقة التي قيل هذا في اوائل الصفحة في قوله
 عليك الدين من غير من عليه الدين انتهى هو ولا خصوصية
 للدين ولهذا قال البيهقي بعد قول المصنف اقربان دينه
 لفلان هو وكذا الوردية كما في البرازية قال في مختصر الاصل
 اقربان دينه الذي على هذا لفلان لم يجز الا ان يستوفي الفداء
 دينهم المصروف فيجوز بعد ذلك انتهى واطلق المؤلف
 الصحة وهي مقيدة قال في منية المفتحة المقابلة بالدين
 اذ اقربان الدين لفلان وصدقه فلان هو وفي الاجناس
 لو قال هذه الالف التي على فلان هي لزيد فقال زيد
 ما هي لي عليه لم يبدل الذي عليه وان قال زيد مالي
 عليه شيء بري هذا لفظنا وادرايب سماعه انتهى كلام
 البيهقي وحمل على انه كان وكبلا عنه قال في خزانة
 الاكمل اقرا الطالب بان المال الذي باسمه على المطلوب
 هو هذا الكفيل وان اسمه في ذلك عارية ووكله بقبضه
 فهو جائز وفيها رجل له على آخ مال فاراد ان يحول
 لرجل اخر ينبغي ان يقول المديون للرجل الذي يريد ان
 يتحول المال اليه بع عبدك من فلان بالالف التي على فتي
 فعلة الك وقيل صاحب المال المبيع تحول المال اليه
 كذا

سدا ذكره البيهقي وبيد المديون بالدفع الى ايها الحق قال
 في منية المفتحة وحق القنفذ الاول دون الثاني لكن مع
 هذا لو ادى الى الثاني بري وجعل الاول كالوكيل والثاني كالوكيل
 انتهى اقول الظاهر ان هذا مفرع على عين المعتمد لان صاحب
 المجتبه قال وحق القنفذ للمقر على الادب كذا ذكره البيهقي
 لعدم امكان حمله على انها وكيله قيل عليه افاد التقليل
 ان المراد بالدين خصوص المهر وهو متجه واستفيد
 منه انه لو كان ديناً اخر لم يجتمع ويهي من جزئيات المسئلة
 الاولى لان تخصيص الدليل يستلزم تخصيص المدعى حتى
 لا تقع المقاصصة بدين النفقة بل ارضى الزوج بخلاف
 سائر الديون لان دين النفقة اضعف قيل عليه ان دين
 الصحة اقوى من دين المرض ولهذا لو اجتمع الدينان
 يقدم دين الصحة واذا كان كذلك فمقتضى هذا التقليل
 المذكور ان لا تقع المقاصصة في دين الصحة ودين المرض
 في صورة ما اذا كان لزيد دين على بكر ثبت بالبينة والا وارض
 صحة بكر فهذا دين الصحة ثم مرض زيد مرض الموت فارق في
 حال مرضه بدين بكر فهذا دين المرض وذلك لان دين
 المرض اضعف وعبارة المصنف تقتضي وقوع المقاصصة
 في ذلك لانه لم يخرج الا في مسألة النفقة ثم قال بخلاف
 سائر الديون الا ان يقال لا يظهر اضعفية دين المرض عن
 دين الصحة الا فيما اذا اجتمعا على شخص واحد فيقدم
 دين الصحة وما اذا كانا على غير واحد فلا ضعف وانما يظهر
 عند المعارضة كذا في حاشية الشرح صالح الفري وبه هو

فشا به ما اذا كان احد الخفين جيذا والاخر رديا لا يقع
 التقاض بلا تراض قال في شرح الطحاوي كل شيء له مثل
 من جنسه فانه يؤخذ الردي بالردي والجيد بالجيد وليس
 له ان يأخذ الجيد بالردي لان زيادة الجودة حق الغني فلا
 يأخذ الا برضاه ولو اخذ الردي بالجيد فذلك له لانه
 رضى بدون حقه انتهى قال في الروضة فان اشترى الف
 درهم بعينها بمائة والدرهم بدينار فقال اعطني سوادا يكن
 له ذلك الا برضا البائع ولو اقرضه زلفا فاراد ان يعطيه
 جباة بغير شرط ليس له الا متناع وكذلك في ثمن السلع
 ليس للبائع الا متناع وفي الخلاصة عن المحيط اذا كان
 المستاجر على الآجر دين وقرض والاخر عليه عشرة دراهم
 اجتمع البيت فقتا صا يجوز وان كان الجنس مختلفا بالمال
 وفي قاض خات رجل له على رجل درهم فظفر بدرهم
 مديونة كان له ان يأخذ درهم المديون اذا لم يكن
 درهم المديون اجود ولم يكن مؤجلا وان ظفر بدنانير
 مديونة في ظاهر الرواية ليس له ان يأخذ الدنانير وذكر في
 كتاب العين والدين ان له ان يأخذ والصحح الاول كذا
 ذكر البيهقي وقوله وكذا في ثمن السلع ليس للبائع
 الا متناع صورته اشترى سلعة بزيوف بان اضاف
 العقد اليها بان قال له اشترت منك هذه السلعة بهذه
 الدراهم وشار الى الزيوف ثم انه دفع له الثمن من الجاهد
 ليس للبائع الا متناع وقوله ليس له ان يأخذ الدنانير
 يعني عوضا عن الدراهم وما ذكره في كتاب العين والدين من

من انه ان يأخذ يستني على ان الدراهم والدنانير جنس واحد
 والصحيح انها جنسان ما لم يحدث فيها تفتنا اي المودع
 بفتح الدال ولا يضر قوله وان في يده باعتبار ان الوديعة
 في يد المودع لان المراد كونها في يده حقيقة وهو قابض
 لها في حال الاجتماع وتحصل منها ان لا تكون في يده حقيقة بل في
 منزله تعين احدث قبضها وان كانت في يده حقيقة كفي
 ذلك في القبض محض واي في يده كفي الاجتماع بلا تجدد
 قبض ولهذا قال في التتف وكان عنده شيء امانة فاشترى
 من صاحبه لا يكون قابضا حتى يرجع اليها وينظر فيها ويأخذها
 انتهى وفي شرح الطحاوي لو كان له رجل على رجل الف درهم
 فخذ وحلف ولم يكن له بينة ثم انه اودع عنده هذا الرجل
 الف درهم له ان يجبسه ويترك الوديعة قبضا صا بحضرة يرى
 وحكم المفضوب عند قيامه الا اما عند هلاكه فكوت
 قيمته دينيا عليه فكوت كقيمة الديون تقع فيه المقاصصة مؤ
 وفي شرح الطحاوي بعد قوله وليس له ان يأخذ خلاف
 جنس حقه واما في الغصب ونحوه ان كان عينه فاما ليراه
 ان يأخذ لان حقه عين ذلك الشيء لا مثله الا اذا هلك عنده
 ان كان مثليا له ان يأخذ مثله وان لم يكن مثليا له لا يأخذ مثله
 كالثياب والحيوان لان يأخذ قيمته دراهم او دنانير وليس له
 ان يأخذ ثوبا مثله ولا حيوانا مثله الا البيهقي اذا انفارقت
 بينة الدين وبينة البرق في المحيط اذا اجتمع بينة الصلح وبينة
 البراءة من الدعوى او بينة البيع وبينة البراءة من الدعوى
 فبينة الصلح وبينة البيع أولى لان البرق قد يكون بعد الصلح

فاعطى النصارى من تقدم في القضاء

والبيع واذا اجتمع بينة الديت مع بينة البراءة
 اولى انتهى قال بعض الفضلاء فيه نظر لان التقليل ينفذ
 نقيض المدعى حموي بتصرف قدمت بينة البراءة عليه في
 الولوالجية بان البراءة انما تكتب لتكون حجة نامة وانما تكون
 حجة اذا صحت وانما يقع بعد وجوب المال ونصرف العاقل يحل
 على الصحة ولا صحة الا بعد وجوب المال فثبت نأجرا البراءة
 دلاله وقوله ولم يحل التاريخ اي لا تاريخ بينهما كما في خزنة
 الاكل وفي مختصر المحيط قامت بينة على المال وبينة على البراءة
 وارضا ان كان تاريخ البراءة سابقا يقضى بالمال وان كان
 لاحقا يقضى بالبراءة وان لم يورضا اوارضا وتاريخها سواء
 فالبراءة اولى انتهى وفي خزنة الاكل عن الاجناس اقام البينة
 على رجل بالف و اقام المطلوب بينة عليه بالبراءة فانه يؤخذ
 بالوقت الا حريص ما وقتا اما لو وقتا وقتا واحد ولا يعمل
 اهما اول ناخذ بنسب البراءة وفي الولوالجية وان كان ملك
 المال مورضا وملك البراءة غير مورضا او بالعكس في الاحالين
 البراءة اولى لان البراءة انما تكتب لتكون حجة وانما تكون
 حجة اذا كانت صحيحة وصحتها بعد وجوب المال والظمان انه
 كان بعد وجوب المال بغير تصرف

مطلوب
 وان كان ملك المورضا وملك
 البراءة غير مورضا او بالعكس في
 الاحالين البراءة اولى لان البراءة
 انما تكتب لتكون حجة وانما تكون
 حجة اذا كانت صحيحة وصحتها بعد
 وجوب المال والظمان انه كان بعد
 وجوب المال بغير تصرف

قوله والا جازم عندنا تنوقف على
 الاجازم يعني فيما لو عصب انسان دارا مثلا فاجب
 كما يدل عليه قوله اخذ وقال محمد المافى للغاصب في
 المستقبل للمالك حموي فان اجازها المالك قبل
 استيفاء المعقود عليه فالاجزله لان العقد جاز باجازة
 فصار

فصار كانه عقد ابتداء بامره وان كان بعده فلا اذا تقيس
 الاجازم بعد استيفاء المنفعة لان المنافع قد انقضت
 وتلاشت فلا تلحقها الا جازم بيري وقول المصنف وان
 كان بعده فلا اي ويكون للعاقدة كما صرح به في منتهى المفتي
 حموي وان كان ~~بعد~~ بعد ففي البعض فالكل للمالك
 عندنا يوسف اخي لابي يوسف ان العقد قائم قلحقه
 الاجازم فيقع له ومحمد يقول ان العقد ينعقد ساعة
 فساعة ففي حق ما مضى من المنفعة انعدم فلم تلحقه
 الا جازم وتشمل كلام المؤلف ما لو اوجده عبده ستة بمانه
 درهم فخدمه ستة اشهر ثم اعتقه ولم يقض الاجر يجب
 العبد فان فسخ عقد الا جازم كان اجرا ما مضى للمولى
 وان مضى على الا جازم كان نصف الاجر للمولى ونصفه
 للعبد فان محل الاجرة او شرط التعجيل فان فسخ الاجازم
 فله المولى نصف الاجرة وان مضى فالاجرة كلها للمولى لان
 المولى ملك جميع الاجرة قبل القبض فيبقى مملوكا له بعد
 ذلك كما في الولوالجية وفي شرح نظم الكتي اجرة عبده
 ستة فبرهن انه اعتقه قبل الا جازم فالاجرة للعبد
 ولو قال اني حر وفسخت الا جازم فلم يبرهن ودفعه
 القاضى لمولاه فاجب على العمل فبرهن انه حر وان
 المولى اعتقه قبل الا جازم فلا اجر له ولا لمولاه ولو لم
 يقل وفسخت فله الاجر ولو العبد غير بالغ فادعى العتق
 وقد اجمعت فقال فسختم ثم عمل فالاجر للفلام لانه كالقبط
 في حجر رجل اجمعت رجل اخر وفي الملتقط عصب دارا فاجرها



ثم اشتراتها فالأجاء ما صيته وإن استقبلها فهو أفضل
وعليه في الولوية بوقوعها في ملك العبد وأعلم
أن الأجرة تقسم على الأهل شهر على السواء ولا يقتصر تقاوت الأسعار
باختلاف الزمان كما في الزيل كذا ذكر البيهقي وقوله ولو
قال أني حرر فصححت الأجر إلى أن قال فلا أجر ولا للمولى
وجبه أن المنافع إنما تتقوم بالعقد ولا عقد لكونه فسخه
وقال محمد المأخوذ للغاصب والمستقبل للمالك لم
يبين المصنف المعتمد في المسئلة بل ربما يشعر كلامه
بتقديم قول أبي يوسف أنه الأصح والمعتمد والراجح في المذهب
وهذه المسئلة قول محمد وهو المقتبة قال الإمام قل في
هاتين في فتاواه المشهورة الغاصب إذا أجز المقتضى
ثم أجاز المالك أن أجاز قبل استيفاء المنافع صححت
أجازته وتكون جميع الأجرة للمالك كما لو أجاز بيع الفضول
حال قيام المعقود عليه وإن أجاز بعد القضاء المدقة
لا تفتح أجازته كما لو أجاز بيع الفضول بعد هلاك المعقود
عليه ويكون جميع الأجر للغاصب لأنه هو العاقد والمنافع
تقوم بعقد فكان الأجر له وإن أجاز بعد ما مضى بعض
المدقة فاجر ما مضى يكون للغاصب وأجر ما بقي يكون
للمالك وهو قول محمد لأن الأجر يتعقد ساعة
فساعة على حسب حدوث المنفعة فصحت الأجر
فيما بقي من المدقة ولا تفتح فيما مضى كالرجل إذا أجز عياله
سنة ثم اعتقه في وسط السنة فجاز العبد الأجر
فيما بقي فاجر ما بقي من السنة يكون للعبد وأجر ما مضى
يكون

مطلب
الأجر تقسم على الأهل شهر
ولا يقتصر تقاوت الأسعار
ما يختلف الزمان

يكون للمولى المقتضى لأن المنافع فيما مضى استوفيت على ملك
المولى فكان البدل له وفيما بقي استوفيت على ملك العبد
فكان البدل له وأما على قول أبي يوسف إذا أجاز المالك
أجره الغاصب بعد ما مضى بعض المدقة كان جميع الأجر
للمالك والفتوى على قول محمد انتهى قلت وفي فصول
العالم وعندها من الكتب المعتمدة أن الفتوى على قول محمد
كذا في حاشيته الشيخ شرف الدين الفزري الغصب
يسقط الأجر عن المتأجر أي جميعها إن كان الغصب
لجميع المدقة وإن وجد الغصب في بعض المدقة سقط من
الأجر بقدره وجه ذلك أن تسليم المثل إنما أقيم مقام
تسليم المنفعة لتتمكن من الاستيفاء فإذا فات التسليم
انفسخ العقد فسقط الأجر كذا في شرح تنوير الأذهان
وإذا غصب الدار لا تنتفق الأجر ولهذا قال في
الظهيرية أراد المتأجر أن يشتري من قيسه في بقية المدقة
يعني بعد أن قال الغصب أو أراد المورج أن يشتري من التسليم
ليس لأحدهما ذلك بدون رغبة الآخر هكذا ينبغي أن
تفهم عبارة الظهيرية قال بعض مشايخنا هذا إذا لم
يكن في السنة وقد يرغب في الاستئجار لاجل ما إذا كان
وتم تسليم البية الدار في ذلك الوقت فإن المتأجر يتخير
كذا ذكر البيهقي وما نقله عن الظهيرية مما يفيد أن الغصب
لا يوجد فسخ الأجر مخالف لما عزم البيهقي للهداية من
أن العقد يفسخ إذا أمكن إخراج الغاصب
فإنها لا تسقط وإن لم يخرجها لأنه مفقود لعدم الإخراج مع

امكانه حوى كما في التارخاينة والقيية وعبارتها ولو
استأجر دارا فترها غاصب مدة سقطت حصتها ان لم
يكن اخراجه الا بانفاق مال وان امكن بالشفاعة او الحماية
لا ينسقط انتهى كذا في شرح تنوير الاذهان ومنه يعلم ما في
عبارة المصنف من القصور ^{التمكن من الانتفاع} ^{بوجوب الاخر}
الا حقه لان المنافع لا تقبى مقبوضة بقبض الدار ولكن
باعتبار التمكن من الانتفاع كما في المحيط بيري ^{الا}
في مسائل الاولى اذا كانت الا حارة فاسدة ذكر الشيخ
شرف الدين الغزي في حاشيته ان ^{استثناه} ^{الاجرة الفاسدة}
في مناسب لان الا حارة الفاسدة لها حكم اخر وهو انه لا يجب
فيها الاجر الا بحقيقة الاستيفاء وتعقب الشيخ صالح الغزي
في حاشيته بان الا حارة الفاسدة انما يصح استثنائها
واستيفاء اخراجها الا كونها لها حكم خالف حكم الصحة
وهو انه لا يجب فيها الاجرة الا بحقيقة الاستيفاء في غير
الوقت والا لما صح استثنائها فما جعله المحتسب في غير
شرف الدين مانعا من استثنائها فهو الموجب لاستثنائها
فان المصنف لما ذكر ان الا حارة يجب بالتمكن من الانتفاع
شمل كلامه انواع الا حارة الفاسدة وغيرها لما كان حكم
الفاسدة بخالف حكم الصحة استثنائها واخراجها قلت
واطلاق المحتسب في الا حارة الفاسدة عدم وجوب الاجرة
الا بحقيقة الاستيفاء كبر في محله لان حكم الا حارة
الفاسدة في الوقف حكم الا حارة الصحة من حيث
انه يجب الاجرة بحجزة التمكن من الانتفاع كما ذكره المصنف

التمكن من الانتفاع بوجوب الاخر

مورد في موضع استثنائها

في الاجرة

معنا

معنا الى الله سماع بقوله وظاهر ما في الاسعاف اخراج
الوقف قلت وعبارة الاسعاف استأجر ارضا او دارا
وقفا اجرة فاسدة وزرعها او سكنها يلزم اجرة مثلها
لا تجاوز المسح ولو لم يزرعها او لم يسكنها لا يلزم اجرة وهذا
على قول المتقدمين انتهى كلامه قلت اخذ مولانا المصنف
من ظاهر هذا ان الاجرة يجب عند المتأخرين فان تقييدهم
عدم لزوم الاجر بقول المتقدمين يفيد لزومه على قول المتأخرين
وهذا ظاهرا واطلق المصنف في الاجر ولم يبين هل المراد
المسح او اجر المثل واذا كان اجر المثل هل يجب بالغام بالغ
او لا تجاوز المسح فاقول ان فسدت بجهالة المسح او بعدم
التسمية يجب اجر المثل بالغام بالغ وان لم يفسد بهما بل
بالشرط او بالشئوع الا على لم يزد اجر المثل على المسح
انتهى ما ذكره الشيخ صالح الغزي في حاشيته ^{تم}
انما يجب الاجرة في الفاسدة بحقيقة الاستيفاء او اوجده
التسليم اليه من جهة الا حارة وان كان التسليم اليه لا من جهة
جهة الا حارة لا يجب الاجرة وان وجد حقيقة الاستيفاء
كما في جامع البرازي واعلم ان التمكن من استيفاء
المنافع انما يوجب الاجر بشرطين الاول ان يتمكن في
المكان الذي اصنف اليه العقد الثاني ان يكون في المدة
المصناف اليها العقد فلو تمكن من الاستيفاء في المكان
الذي اصنف اليه العقد خارج المدة لا يجب الاجرة ان
من استأجر دارا يوما لاجل الركوب فحسبها المتأجر في
منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب

في المصر يجب عليه الأجر لتمكنه من الاستيفاء في المكان
 الذي اصنف اليه العقد فان ذهب بالذابة الى ذلك
 المكان خارج المصر بعد ما مضى اليوم لا يجب الاجر كذا في
 حاشية الشيخ شرف الدين وذكر ان ما ذكره المصنف من
 الصورة الثانية محذور القية الاول وقوله فان ذهب
 بالذابة الى ذلك المكان لا يجب وقد استأجرها للركوب
 خارج المصر يدل عليه ما سبق من قوله فان استأجرها
 للركوب في المصر وظاهر الاسعاف اخراج الوقف
 حيث قال ولو استأجرنا اودار وقتا اجارة فاسدة
 فزرعها او سكنها يلزمه اجرة مثلها لا يتجاوز المسع ولولم
 يزرعها ولم يسكنها لا يلزمه اجرة وعلى هذا قول المتقدمين
 انتهى ويفهم من تقييده بالمتقدمين ان علي قول المتأخرين
 يلزمه الاجر المحض وهو قد مضى عن الشيخ صاحب الفري
 كمن تعقب البري المصنف فيما ذكره وقال لم يرفى المسئلة
 للمتأخرين ظاهرا والذاريات في اوقات الناصح واذا
 كانت الاجارة فاسدة فقبضها المستأجر فلم يزرع الارض
 او لم يسكن الدار فلا شيء عليه ثم قال يؤخذ من هذا
 انه اي المستأجر للوقف فاسد لا يتعد غاصبا ولا يجب
 عليه الاجر ان لم ينتفع بها ثم نقل عن الاجناس المتفرع
 بان الاجرة في الوقف في الاجارة الفاسدة لا تجب الا
 بحقيقة استيفاء المصنفه قال ولا ترا د على
 ما روي به المخرج واقول ما ذكره المصنف بالنسبة
 لما يفهم من التقييد في الاسعاف بقوله وهذا على قول

ملاحظ
 ان الاجرة في الوقف الفاسدة
 الاجارة انما لا تجب الا
 بحقيقة استيفاء المصنفه

المتقدمين

المتقدمين وعدم وقوف البري على المتفرع بذلك في كلام
 المتأخرين لا ينافيه الثالثة استأجر ثوبا الوقف
 الحاشية رجل استأجر قميصا ليلبسه ويذهب الى مكان
 كذا فلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان اختلفوا
 فيه قال الفقهاء ابو بكر البجلي لا أجر له لانه مخالف وقال
 الفقيه ابو الليث عندئذ له الاجر ولا يكون مخالفا لان
 الاجر مقابل باللبس لا بالذهاب الى ذلك الموضع ليكون
 ما دون في الذهاب الى ذلك الموضع المكان قال وعلى
 هذا الخلاف ما لو استأجر ذابة ليركبها الى موضع كذا
 وركبها في الموضع حواجر ولم يذهب الى ذلك المكان فانه
 يكون مخالفا فاما ما لا أجر عليه لان في اجارة الذابة
 بيان مكان الركوب من الفحة الا جارة لان الركوب
 في بعض المواضع وبعض الطرق يكون اضر من البعض
 المحض ولا يخفى ان ما ذكره من قوله ولا أجر عليه ظاهر على
 قول الفقيه ابو بكر البجلي وما على قول الفقيه ابو الليث
 له الاجر يدل عليه قوله وعلى هذا الخلاف ما لو استأجر
 ذابة لم يخرجه ثم ذكر ما نصه رجل استأجر ذابة ليركبها الى
 الليل فامسكها في بيته ولم يركبها ذكر في الكتاب انه اذا استأجر
 ليركبها خارج المصر الى مكان معلوم فامسكها في بيته
 لا أجر عليه لانه لا يجب الاجر بهذا الا مساك فلم يكن ما دون
 فيه فيكون فاما ما كان استأجرها ليركبها في المصر
 فامسكها ولم يركب لا يكون فاما ما كان الاجر يجب به
 الا مساك فيكون ما دون فيه فلا يكون فاما ما لو اتي

الوجه الأول انما يضمن اذا امسكها زمانا زاد في العادة
 على قدر ما يتبين له الخروج الى ذلك المكان انتهى كلام المحكي
 بنصفه في مفهومه انه ان امسكها بقدر ما يتبين له الخروج
 الى ذلك المكان في العادة من غير زيادة لم يضمن ويلزم
 الاجر لم يجب اجر ما بعد المدة في البرزخية في اوائل
 كتابه الا جازية استأجر ثوبا ليلبس به دافق كل يوم
 فوضعه في منزله مدة ولم يلبسه يلزم اجرة المدة لو لم
 لتحق فيها ولا يلزم لما بعد هاله لا يمكن تقدير الانتفاع
 بعد هاهنا في الولو الجية عليه كل يوم دافق الى الوقت
 الذي لولبسه لتحق فاذا تحق سقط عنه الاجر لانه
 في اليوم الاول الا جازية منعقة وفي الثاني والثالث
 مضافه وانما يفتقد العقد عليه اي على الثوب بدخوله
 اي بدخوله اليوم الذي اصنف العقد اليه وهو اي الثوب
 في يوم قد دخل وهو قادر على الانتفاع به لانه ليس في وسع
 الا جاز الا يمكن وقد وجد فتحجب الاجرة كمن استأجر
 دار ليسكنها فقبض واخذ المقتضى ولم يسكن حتى مضت
 المدة كانت الاجرة عليه كذا هاهنا وروى عن محمد مثل هذا
 الحكي ولينا مل في وجه ما عذفناه من كلامه وذكر
 العلامة البصري بعد قول المصنف استأجر ثوبا لكل
 يوم بدافق الى ما مضى يعني يجب كل يوم دافق مادام الوقت
 الذي يعلم له لولبسه لتحق لانه يمكن ان يكون الثوب
 منتفعا به في ذلك الوقت واذا مضى وقت يعلم انه لو كان
 لبسه لتحق سقط عنه الاجر لانه بعد مضى ذلك الوقت

تقدر

تقدر جعله منتفعا به كما في الذبيحة انتهى واحاصل انه اذا
 استأجر ثوبا ليلبس به كل يوم بدافق فامسكه شهرا
 ولم يلبسه واحال ان الثوب لا يبق منتفعا به مع اللبس الا
 قد زهر فقط فانه يلزمه كل يوم دافق بالنسبة للشهر
 الاول ولا يلزمه شيء بالنسبة لما بعد كما في فروع الكراسي
 الصواب كما في فروع المحكي وعبارته استأجر ثوبا ليركبها
 يوما الى الليل فحسب في بيته ولم يركبها فهلكت الدابة ان
 استأجرها ليركبها خارج المصر يضمن وان استأجرها
 ليركبها في المصر لا يضمن لان الحبس في الفضل الاول
 لا يوجب الاجر فلم يكن مادونا في الفصل الثاني يجب الاجر
 بهذا الحبس فيكون مادونا محكي والمراد من حبسها في
 بيته مجرد امساكها ولو عجز به كان اولى من التقيين الحبس
 رفعا لا عساه يتوهم من ان هلاكها مضاف الى حبسها
 وليس كذلك فلو كان كذلك فانه يلزم الضمان في
 الفصلين معا الزيادة في الاجرة من المستأجر
 الحكي لم يفت المصنف المسئلة وهي في الحائنية محكي
 فان كان بعد مضى المدة اي بعد مضى كلها اما اذا مضى بعضها
 فقال في خزانة الالكامل لو استأجر دارا شهرين او دابة
 ليركبها في سجن فلما سكن فيها مثرا وسافدا في سجنه زاد
 في الاجرة والقياس ان تعيين الزيادة لما مضى ومحمد استحسن
 ومعه ما مورعة لما مضى ولما مضى يركب لم تقع لغوات
 محل العقد كذا بخط شيخنا واحط والزيادة في المسئلة
 جائز ان قيل الخط من الموجه عبا تم عند ترك بعض الاجرة

الزيادة في الاجرة

وهو جائز ولو بعد المدة اجيب بان المراد انه في المدة يلتحق يا صل
 العقد وبعد هذا لا يلتحق بل يكون امر مستأق حرمي
 فان في الملك لم يقبل مطلقا اي بعد فيه المدة وقبلها حرمي
 وفسر في شرح تنوير الاذهان الاطلاق بقوله سواد زاد
 عليه احد في اجرة او لا انتهى كما لو رخصت اي فانه لا
 ينقص من الاجرة شي سواه كان بعد فيه المدة وقبلها حرمي
 وهو شامل لمال اليتيم بعمومه سوى في الاستعاضة
 بين الوقف وارص اليتيم حيث قال ولو اجر مشرف الوقف
 او في مال اليتيم من لا الوقف او اليتيم بدون اجر المثل
 قال ابو بكر محمد بن الفضل ينبغي ان يكون المستاجر غاصبا
 وذكر الحنفية في كتابه لا يبيع غاصبا ويلزمه اجر المثل
 وصحح في الجوهرة بان ارض اليتيم كارض الوقف الخوف
 انشاؤه خائفة بلغ اليتيم بعد اجارة وصيه او جده فليس له
 الفسخ حرمي بتصرف فان كانت الاجارة فاسدة اجرها
 الناظر بلائع من على الاول في العمادية اجره باقل وجب الاقل
 فان جاء آخر بيتا جر باكثر فلان يخبره الا ان يستاجر
 الاول باجر مثله انتهى وهو يفيد انه يصر من عليه فيما اذا
 كانت الاجارة بدون اجر المثل مع انها فاسدة حرمي واعلم
 ان اجارة الوقف لا تجوز الا باجر المثل واكثر فلو اجر الناظر
 بدون اجر المثل لا يقع الا اجارة ويلزم المستاجر تمام اجر المثل
 وقد وقع في الخلاصة عبارة او همت ان الناظر يضمن تمام اجر
 المثل حيث قال متول الوقف اجره بدون اجر المثل لئلا
 تمام اجر المثل انتهى وقد رده الشيخ قاسم في فتاواه بان الضم

يرج

يرجع الى المستاجر بدول عليه ما ذكره في تلخيص الفتاوى الكبرى
 وعبارته متول ارض الوقف اجرها بدون اجر المثل يلزم
 مستأجرها تمام اجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى في
 ما ذكره في شرح تنوير الاذهان لكن الاصل وقوعها
 صحيحة باجر المثل قبل عليه لزوم اجر المثل فلا هو لكن لا يتحقق
 المراد بقوله لكن الاصل وقوعها صحيحة انتهى حرمي
 فان ادعى رجل انها بعين فاحش يرجع الى بيع لا يحكم بعدم
 صحته بمجرد دعواه انها بعين فاحش نظرا للاصل المذكور بل
 يرجع الى قول اهل البصر والامانة وبهذا التقدير سقط
 ما قيل لم يتحقق المراد بقوله لكن الاصل وقوعها صحيحة
 وما قيل بعده لكن الاصل وقوعها صحيحة بدون اجر المثل
 حرمي وقوله وما قيل بعده الخاوي وسقط ما قيل
 فان اجرها انما كذلك فسخها وجوبا وان سكنه المستاجر
 لزومه اجر مثله بالغا ما بلغ على ما اقتضاه المقاصد وكافي
 جامع الفصولين وفي الفيف لو اجر بثمانية واجر مثله
 عشرة لا تنفسخ انتهى اقول وكذا المرجع فيما اذا باع مال
 الميت ثم استلمه انسان باكثر كما في الوالدية من الفصل
 الثامن وفيها من الحدود ما يشكل على القاض فيرجع فيه الى
 من له بصيرة تبينه قال العلامة الخاوي تسئل نور
 الدين على الطرا بلس على الحكم ما حكم ببيعة اجارة الوقف
 وان الاجرة اجر المثل بعد ان اقيمت البيعة بذلك ثم اقيمت
 بيعة انها دون اجر المثل هل يعمل ببيعة بطلانها ولا اجاب
 بيعة الاثبات متقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة اجر المثل

مطلق
 بيعة الاجرة اجرة المثل
 من بيعة الاجرة اجرة المثل

هل يجعل بينة بطلانها ولا اجاب بينة الا ثبات مقدمة
وهي التي شهدت بان الاجرة المثل وقد اتصل بها
القضاء فلا تنقضي الا ما ذكره العلامة البيهقي كما في
وصايا الحائنة وعبارتها وهي باع شيئا من طال اليتيم ثم طلبه
منه بانه باع فان القاض يرفع الى اهل البصر ان اجزم
اشان انه باع بقيمته فان القاض لا يلتفت الى من يريد
وان كان في المزايع يشتري ما ذكره بما كثر وفي السوق
ياقل لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة الا ما ذكره
في شرح تنوير الاذهان ولذا شهد واوقت العقد
او واصل بما قبله حموي والاي وان لم يجز وانها
وقعت بغير فاحتسب فيه تفصيل اشار اليه بقوله
فان كانت اضرا او وفقر المصنف الزيادة التي تكون
اضرا في قنوسه بالزيادة التي لا يقبلها الا واحد او
اشان ثم قال وان كانت الزيادة للزيادة على المثل
في نفسه بان كان الكل يرغبون فيها عنت على المستاجر
الاول فان قبلها فهو الاحق والاجرها الناظر من الثاني
ولا يمنع من قبول الزيادة حكم الخلع بالصحة لانه حكم غير
صحيح انتهى اقول في قوله ولا يمنع من قبول الزيادة
حكم الخلع الذي نظره لا يقتضي من ان حكم الحكم يرفع الى خلاف
قما مل حموي فان كانت اضرا وتعتا احوال لا تقبل
هذه الزيادة من هذا المتعنت لان شرط قبولها غلو
السهم عند الكل وفي المبسوط نقصان السهم غيب
معتبر في العقود لانه فتور في رغبات الناس وليس
فيه

مدلوله ان الزيادة لا تقبل في العقد الا ما ذكره في شرح تنوير الاذهان

الزيادة التي تكون في العقد الا ما ذكره في شرح تنوير الاذهان

فيه فوات جزء من العين وفي المشرع عن الفوائد الظهيرة
التعنت طلب العنت وهو وقوع الانسان في امر شاق
لا يستطيع الخروج عنه يري وان كانت الزيادة اجر
المثل الا المراد ان تزيد الاجرة في نفسها لغلو سعرها
عند الكل اما اذا زادت اجرة المثل لكثرة رغبة الناس في
استئجاره فلا كما في شرح المجمع للعيني وعبارته ولا تنقضي
الادعاء الا اذا زادت الاجرة اما اذا زادت الاجرة في نفسها
لالرغبة راجب ولا الزيادة من قبل متعنت بل لغلو سعرها
عند الكل فانها تنقضي وتنفذ ثانيا ويجب المسح بالاجرة
الاولى الى حين الزيادة واصل المثل من بعد الثانية
فان كان في الارض زرع لم يستعمل تنقضي بل يجب اجر المثل
من حين الزيادة الى انتهاء المدة وفي شرح المجمع لابن
ملك مثله ثم قال مثلا اذا كان اجر مثل الدار اثني عشر درهما
واعطى المستاجر اثني عشر فقل حنطة وكان قيمته كل فقي
وقت التقدر درهما واراد قيمتها بعد ما سكن نصف
سنة وصار قيمته كل فقي ثلاثة دراهم ينقض العقد
الاول ويعقد ثانيا ويجب بالعقد الاول كسنة اققرة
والثاني اي للعقد الثاني فقيان كذا في حاشية الشيخ
صلاح الفري تم في البيانيع زاد بعض الناس
في اجرتها لم يلتفت اليه لعلم متعنت وفي عمدة القضاة
رجل استاجر ارضا وقف ثلاث سنين فلما دخلت
السنة الثانية كثرت الرغبات وزادت اجرة الارض
ليس للممتولى اي ينقض الاجرة لان اجرة المثل تقبى

اجرة المثل الزيادة التي تقبى عند كل من يري
سعره عند كل ما اذا زادت
لغلو رغبته في امره واستقر

في حاشية الشيخ صلاح الفري تم في البيانيع زاد بعض الناس في اجرتها لم يلتفت اليه لعلم متعنت وفي عمدة القضاة رجل استاجر ارضا وقف ثلاث سنين فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات وزادت اجرة الارض ليس للممتولى اي ينقض الاجرة لان اجرة المثل تقبى

وقت العقد هذا على رواية شرح الطحاوي واختاره قاضي خان
 كما في العمادية والصحيح انه ان ينقض الاجارة وفي فتاوى
 الفسح سئل عن استئجار أرض الوقف ثلاث سنين
 وذلك الاجرة للسنة الاولى كانت اجرة المثل ثم كثرت رغباء
 الناس فزاد اجرة المثل هل للمتولى النقص قال لا لان العقد
 صحيح وزيادة الرغبة في الاجرة بمنزلة زيادة السعر في القيمة
 وذا غير مفسد للعقد فكذلك هذا وقال مولانا ان زاد
 زيادة فاحشة كان المتولى فسخ الاجارة والزيادة الفاحشة
 مقدرة بنصف الاجر لان الاجارة تنقسم ساعة فساعة
 بحسب وجود المنفعة فكان اجرة منه هذه الساعة بنقصان
 فاحش ولا كذلك البيع اذا تغير سعر المبيع والعلامة
 البيعية هنا كلام محصله عدم اعتبار زيادة السعر في نفس
 الاجرة فانه لا فائدة ولا مصلحة في النقص للوقف ولا للمشتري
 ونقل عن العلامة الطرابلسي انه افاد ذلك في فتاويه
 ورد به ما وقع في شرح المجمع وجعله من المواضع التي
 انتقد بها عليه ومن هنا يعلم عدم رجوع المستأجر على
 الناظر في سبب زيادة قيمة الفقار خلافا لما
 يقتضيه كلام شارح المجمع فيما قدمناه عنه من المثال
 فان كانت دارا او حائطا او لا يظهر تفريع هذا
 التفصيل على ما قبله كما هو ظاهر محمول فان قبلها
 فهو الا حق الا سواء كانت الاجارة في الأصل باقل من
 اجرة المثل وزاد الغرض او كانت باجر المثل ثم ازدادت
 فان رغب المستأجر الاول بالزيادة فهو احق قال بعض

مطلب
 ان زيادة الرغبة في الاجرة
 بنصف الاجر

مطلب
 لا رجوع المثل على
 انه غير مستأجر
 القيمة ان المبيع زاد
 فانه لا يتغير
 شارح المجمع ان

الفضل

الفضل فظهر بهذا انه احق سواء استأجر باجر المثل
 ثم ازدادت الا حقه او كانت الاجارة بدون اجرة المثل
 والذي في عامة الكتب هو الاول انتهى وفي الذريعة
 ازداد اجرة المثل الا من بعد مدة على رواية سمرقند
 لا يفسخ العقد وعلى رواية شرح الطحاوي يفسخ ويجرد العقد
 والى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى ولو كانت الارض بحال
 لا يمكن فسخ الاجارة فيها بان كان فيها ريع لم يتجسد فالى
 وقت زيادته يجب المسمى وبعد الزيادة يجب اجرة مثلهما
 حمولا بقصر فلا بد من البرهات اي لا بد من الزيادة
 من برهان يشهد على المتكسر الذي هو المستأجر المتكسر زيادة
 اجرة المثل لان القول قول المتكسر البيعة على المدعي والأصل
 بقاء ما كان على ما كان حمولا فانها تؤجر لغيره قيد به
 اذ لو كانت العمارت لورفت لاستأجرها احد تركت في يده
 قال في المحيط وغيره حاثوت وقف عمارته ملك لرجل
 الى صاحب العمارت ان يستأجر باجر مثله ينظر ان كانت
 العمارت لورفت يستأجر باجر مما استأجر صاحب العمارت
 كلف دفع العمارت ويؤجر من غير لان النقصان عن اجرة المثل
 لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر باجر مما استأجره
 لا يكلف ويترك في يده بذلك الاجر لان قيمة ضرره انتهى
 ومثله في الخاوية والتتارخانية وغيرهما حمولا والبناء بمنزلة
 الناظر بقيمة الخاوي ان رغب مالك البناء لان عمله بغير رضاء
 لا يجوز كما في جامع الفصولين وقال في البحر في شرح قوله
 فان مضت المدة قلعهما وسلمها فارغة الا ان يفهم الموجه

قيمته مقلوعا ويملكه بغيره بان تقوم الأرض بدون البناء والشجر
 وتقوم وبها بناء أو شجر فيضمن فضل ما بينهما كما في الاختار
 وأما إذا رادته إذا رضى الموجه بدفع القيمة لا يلزم المستاجر
 القلع مطلقا سواء كانت الأرض تنقص بالقطع أو لا فلا
 حاجة إلى حمل كلام المصنف على ما إذا كانت الأرض
 تنقص بالقطع كما فعلت تبعا لغيره لكن لا يملكها الموجه
 جرحا المستاجر إذا كانت الأرض تنقص بالقطع وما
 إذا كانت لا تنقص فلا بد من رضاه حتى باختصار
 وأما إذا راد أجر المثل في نفسه إلى قوله فلم يمتد فسخها
 في يتيمة الدهر إذا كانت الأرض وقفها استأجرها من
 المتولى المدقة الطويلة فإنه ينظر إن كانت الأجرة بحالها
 كما كانت وقت العقد فإنه يجوز وإن غلاجر مثلها فإنه
 يفسخ العقد ويجدد ثانياً وسد الأجر المستأجرها باجراً
 معلومة سنة فلما مضى النصف غلاجرها وأزادت
 أجرتها فإنه يفسخ العقد وفيها معنى من السنة يجب المسح
 بقدره ويجدد العقد ثانياً أي ما ذكره البيهقي وما ذكره
 من الجواز فيما إذا استأجرها المدقة الطويلة بحمل على ما إذا
 أهل الواقف بيان مدتها لكن في التنوير حكاه بقبل
 ومقتضى حكاية بقبل عدم جواز الأجرة الطويلة مطلقاً
 وإن أهل مدتها فيحمل على ما إذا كانت المصلحة في أجزائها
 المدقة الطويلة كما في الدر المختار ونحو عبارته مع المتن
 أهل الواقف مؤنها قيل تطلق الزيادة للجهل وقيل قيد
 بسنة وبها أي بالسنة بغيره بالدار وبثلاث سنين في

الأرض

الأرض إذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف
 زماناً وموضعاً وفي النزائية لو احتيج لذلك يعقد عقوداً
 فيكون العقد الأول لازماً لأنه ناجز والثاني لانه مضاف
 قلت لكن قال أبو جعفر الفتوى على إبطال الأجر جائز
 الطويلة ولو بعقد آخر ثم ما ذكره في يتيمة الدهر من أن
 الأجر إذا زادت فيما إذا استأجر الأرض المدقة الطويلة
 فإنها تفسخ ليس على إطلاقه بل بحمل على ما إذا لم يكن المستأجر
 يرضى بالأرض بناءً حيث لا تفسخ الأجر لعدم قبول
 الزيادة كما في الدر المختار ونصه استأجر المدقة الطويلة
 لأنقل الزيادة دفعاً للضرر عنه ولا ضرر على الوقف لأن
 الزيادة إنما كانت بسبب البناء لا الزيادة في نفس الأرض
 أي عليه الفتوى وما في التتارخانية زاد أجر المثل
 ليس للمتولى نقص الأجر بغير نقصان أجر المثل لأن أجر
 المثل يعتبر وقت العقد فإذا كان المسح وقت العقد
 أجر المثل فلا يعتبر النقص بعد ذلك انتهى خلاف المفتي
 به حموي وما لم يفسخ كان على المستأجر المسح في الجح
 نقلاً عن الذخيرة وإذا أجر القيم داراً باقل من أجر المثل قدس
 ما لم يتغابن الناس لم يخرج الأجر عنه وعلى المستأجر أجر المثل
 بالغامبلغ على ما اختار المتأخرون وفي الحاشية لا يلزم
 إذا أجر حلم الوقف من رجل ثم جاء آخر وزاد في الأجر
 أن كان المسح حين العقد أجر مثله أو بنقصان يسير يتغابن
 الناس في مثله فليس للمتولى أن يخرج الأول قبل نقصان
 مدقة الأجر وإن كانت بعين فاحتسب تكون فاسدة وإن

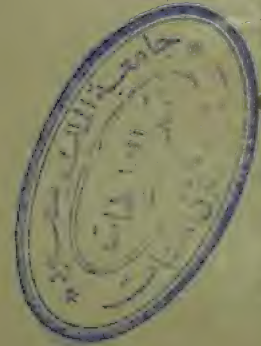
يوجرها اجازة صحيحة امامه او من غير باجل المثل او بالزيادة
 على قدر ما يرضى به المستاجر وان كانت الاولى باجر المثل ثم
 ازداد اجرا مثله كان للمشتري فسخ الاجازة وما لم يفسخ كان
 على المستاجر الاجر المبيع كذا ذكره الطحاوي حموي باختصار
 ونصرف اذا فسخ العقد بعد تعجيل البدل او اي
 عقد الاجازة وكل يكون للمستاجر حبس العين يكون
 للمشتري والمرتين حبسها وكذا يكون اولي رها من سائر
 الغرماء لو مات الاجر او البايع او المشتري الواهب وعليهم
 ديون كثيرة لكن بين فاسد هذه العقود وصحها اذا فسخ
 كل منها فرق مسألة واحدة وهي ما اذا وقعت الاجازة او
 البيع بدین كان للمستاجر والمشتري على الاجر والبائع ثم
 فسخا عقد الاجازة او البيع وكان ذلك فاسدا لا يكون للمشتري
 او المشتري حق الحبس لاستيفاء الدين ولا يكون اولي رها
 من سائر الغرماء اما اذا مات الاجر او البائع واذا كانت
 عقد الاجازة او البيع صحيحة وكان كل منهما يدين للمستاجر
 والمشتري على الاجر والبائع ثم نقاسم العقد بينهما يكون
 للمستاجر والمشتري حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان
 احق رها من سائر الغرماء لو مات الاجر او البائع وعليهما
 ديون كثيرة كما في العمادية واما الراهن اذا مات عن ديون
 كثيرة والمرتين احق بالرهن كما في الحياة والرهن الفاسد
 كما في صحيح حال الحياة والماتة اذا تقاضا وتناقضا الفاسد
 فلم يمت حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه الراهن ما
 قبض وبعد موت الراهن المرتهن بالرهن الفاسد اولي من
 سائر

على
 الرهن الفاسد
 في الحياة والماتة

سائر الغرماء هذا اذا لم يمت الرهن الفاسد اما اذا لم يمت
 الدين ثم رهن فاسدا يذالك ثم تناقضا بعد قبضه ليس
 للمرتهن حبس لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن اولي
 من الغرماء بعد موت الراهن لعدم المقابلة حكاه الفاسد
 السبب بخلاف الرهن السابق والدين اللاحق لان الراهن
 قبضه بمقابلة الرهن وهذا القبض سابق فثبت المقابلة
 الحقيقية ثم بخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين او تأخره
 السبب وبه ثبتت المقابلة الحقيقية كذا في البرازية والعمادية
 حموي ملخصا من حاشية الشيخ شرف الدين الغزي لانه
 فيما اذا كانت العين في يد الموجه اي مافي الوالدية كما صرح
 به بنهي استأجر دار او عجل الاجرة فمات الموجه قبل قبضه
 الدار وانفسخ العقد لا يكون له ولاية حبس الدار لاستيفاء الاجر
 المحلة او البيري وقد مرع به في الاجازة الفاسدة في
 جامع الفصولين عبارته استأجر بيتا اجازة فاسدة وعجل
 الاجر ولم يقبض البيت فمات الموجه او انقضت المدة
 فاراد حبس البيت لاجر محله ليس له ذلك في العمادية فحق
 الفاسد اولي ولو مقتضا صحيح او فاسد فله الحبس لاجر
 محله وهو احق بثمنه لو مات الموجه كذا في حاشية الشيخ صالح
 الغزي ومعنى قوله وهو احق بثمنه ان يفسخ اذا مات الموجه
 وعليه ديون لغير المستاجر فيبيع العين المستأجرة كان
 المستأجر احق بالثمن من سائر الغرماء ان كان الثمن
 قد اخرج المحل وان زاد فالراهن للغرماء ثم نقل الشيخ
 صالح الغزي عن الحاشية ما نصه اجمع فاسدا وعجل المستأجر

الأجرة ولم يقض الدارحة مات الموجه او انقضت مدة الاجارة
فأراد المتأجر حبس الدار لاستيفاء الأجرة المجهلة لا يكون
له ذلك في الاجارة الجائرة ففي الفاسدة اوفى قال وفي مينة
المفحة اوفى مات الأجر او مضت المدة قبل قبض المستأجر في
الاجارة الفاسدة او المحيطة ليس للمتأجر حبس الدار
لاستيفاء الأجرة المجهلة انتهى ملخصا موضحا ومنه يعلم انه لا يقضى
في عبارة الحائنة ومينة المفحة لما أدامات الموجه بعد قبض المستأجر
ما استأجره بخلاف عبارة جامع الفضولين لتفريقها بالتفصيل
وكذا لا تقضى في عبارة الحائنة ومينة المفحة لما مر به في جامع
الفضولين من قوله وهو اوفى بمينة لومات الموجه فظهر وانتم
ان ما ادعاه السيد الحموي من ان في الحائنة ومينة المفحة مثل
ما في جامع الفضولين غير مسلم ويمكن اجواب بان المشيئة بالنسبة
لما أدامات الموجه بعد ان تمحل الأجرة قبل قبض المستأجر العين
الموجبة حيث لا يكون له حق الحبس لاستيفاء الأجرة المجهلة
وليست المشيئة من كل الوجوه الاجارة عقد لازم نحو
المسئلة في القنية قال بعض الفضلاء ويقع الكلام في انه
يحتاج الى فسخ القايض ام لا فان الذم ايناها انما هو في الذي
يفسخ بعذر وما الذي يفسخ مطلقا بهذه المسائل فلم اجده
صريحا حموي الا اذا وقعت على استهلاك عين نحو في القنية
الاصل ان الاجارة تمت وفقت على استهلاك العين بغير حق
كالاستكتاب يقع على استهلاك الكاعد والخبر وكرب الدرف
في المزارعة اذا كان البدر من قبله فله فسخ الاجارة والمزارعة
بغير عذر فيخرج على هذا الاصل جواب كثير من الواقعان فيجب

ان يحفظ حموي ومن اعذارها الموجه فسخها الدين على
الموجه ولا وفاء له الا من ثمنها قال في الوالوجينة وان كان عليه
دين وجب به فله عذر وبيعه جائز اذا كان الدين بمحال
لا يقدر على قضاء له البيع ما اجره لانه لا يمكن ابقاء المعقود
عليه الا بعرض لمحقه وهو الحبس قال الفقيه ابو الليث هذا
اذا كان الدين ظاهرا يخرجه ثابتا بالبيينة او علم القاض فان لم يكن
ولكنه اقرب اليقين وكذب المستأجر جائز فداؤه ويكون عذر
عند الامام خلافا لها ثم الفسخ اما يكون بقضاء القاض على
رواية الزيارات حتى لو باع الموجه وكانه قبل القضاء لا يجوز
وعلى رواية الاصل يكون بدونه فيجوز بيعه واصحهما الاول لان
الفسخ مختلف فيه فيتوقف على القضاء كالرجوع في الهبة
قال الوالوجي وهذا في باب الدين خاصة اما في اعذاره
ينفذ من له العذر بالفسخ من غير قضاء هو الصحيح من الرواية
ومن المشايخ من وفق بينهما بان العذر ان كان ظاهرا لم
يجب الى القضاء وان كان غير ظاهري كالدين الثابت باقرار
يحتاج الى القضاء لبيعه العذر بالقضاء ظاهري فذا في التخييد
ذكر ذلك في شرح الجمع لابن الملك وقال قاضي خان والمجوز
القول بالتوقيف هو الاصح وقول بعض الفضلاء في الشيخ
شرف الدين الغزي في حاشيته بان فيه اعمال الروايتين مع
مناسبة في التوزيع فينبغي اعتناؤه واقول في تبيين القدر
للعلامة قاسم ان ما يصح في حاشية خات من الاقوال يكون مفقدا
على ما صحح غيره لانه كان فقيه النفس وهذا القول صحيح قاضي
خان فينبغي اعتناؤه حموي يجب ان يقال اطلق المصنف في انها



تفسخ بعذر الدين فصح القليل والكثير كما في شرح البيهقي
معنى الجوامع الفقهية وإذا فسخت بيد من الثمن بدين المتأجر
وما فضل الطرفا حتى لو لم في الثمن فضل لم يفسخ كما في الزيادات
وفي النزاهة الدرهم قادم يفسخ به بخلاف الأقل من الدرهم
وفي الولوية أجر درهم ثم أراد نقض الإجارة وبيع الدار
لنفسه ونفقة أهله وعياله كونه معسلا فذلك وفي شرح
الزيادات للسرخسي قبل الإقارة يفسخ الإجارة ثم يبيع
الدار والمختار أنها تفسخ فمن قضاه القاه ببيع العين
الموجبة بناء على ظاهر ما يفهم مما نقله البيهقي عن شرح الزيادات
للسرخسي وتجب الأجرة إلى وقت الفسخ قال وأما حاصل
كل عذر لا يمكن معه استيفاء المفقود عليه إلا بضرر يلحقه
في نفسه أو ماله يثبت له حق الفسخ قال البيهقي يؤخذ منه
أن الرجم الذي يقع كثيرا في البيوت وتقال أنه من أحيان عذر
في فسخ الإجارة لما يحصل من الضرر أو ما ذكره فان قلت
ما سبق عن الولوية أجر درهم ثم أراد نقض الإجارة وبيع
الدار لنفسه أو يشكك بما صرحوا به من أن الإجارة لا تفسخ
بالبيع بل يلزم المشتري انتظار فداغ هذه الإجارة أن كان
له علم بها قبل الشراء وإن لم يكن له علم يتخير بين انتظار فداغ
مدتها أو يفسخ الشراء قلت لا إشكال لأن عدم فسخ الإجارة
بالبيع بالنسبة لما إذا لم يكن له عذر يبيع له فسخا أو يفسخ
أجملا يحصل التوفيق في كلامهم ويندفع عنه التناهي
إذا كانت الأجرة المعجلة تستغرق قيمتها قال بعض الفضلاء
من معاصري المصنف هذا فيه حسن في فسخ الإجارة بالدين

وهو

وهو غريب لم أقف عليه سوى وقولنا قال بعض الفضلاء
هو الفاضل الحانوتي وقد منع البيهقي معنى الزيادات
التفصيلية بأنها لا تفسخ إلا إذا كان ثمنها يزيد على دين المتأجر
حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ انتهى بتصرف في الإجارة
من أنه غريب غير مسلم لا يبيع الاستجارة لمن يفت
عليه الفحل أو في الخانية استأجر رجلا لنفسه الميت لا يجوز
وأن استأجر لحف القبر وبين الطول والعرض والعقود جاز فيها
واستحسانا وإن لم يثبت ما ذكره لم يجز قياسا وفي الاستحسان
يجوز وتقع على وسط ما يعمل الناس وإن استأجر لرجل
أجملا ثم إن لم يكن هناك من يحملها لا يجوز وإن كان هناك
من يحملها جاز حموي باختصار وما ذكره من عدم جواز
الاستجارة على الغسل وأطلقه يحمل على التفصيل الذي ذكره
في الاستجارة على الحمل والأوف بينهما في الحكم أو كل منهما
من فروض الكفاية أجرة العاصب ثم ملك تغذت وقع
في المتن الذي شرح عليه البيهقي بول تغذت فسدت فلماذا
قال أقول هذا في حين المنع بل الإجارة باقية كما قدمنا
أول الباب على المتقطوع عهد الفتاوى أيضا انتهى استأجر
أرضا لوضع شبكة الصيد جاز لأنه استأجر لعمل معلوم
وللناس فيه تعامل كذا في الولوية حموي وكذا الاستجارة
طريق المروءة طاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون محدودا
أو غير محدود وهذا قول أبي يوسف ومحمد وهو المختار فلماذا
جزم به المصنف وقال أبو حنيفة إجارة طيف للمدور
غير محدودة فاسدة وأما إذا كانت محدودة فهي جائزة اتفاقا

قال في الجمع واجامه طريق غير محدودة للمرو فاسنة
قال شارحه بعض من استاجر طريقا ليمر فيه ملك رجل
سنة بهذا لا يجوز ذلك عند ابي حنيفة وعليه اجر المثل
ان من سنة وقال لا يجوز وعليه المسح وفي العيون المختار
قولهما قيد بقوله غير محدود لانه لو حدد دها وبين موضع
المرو وقت العقد يجوز اتفاقا وهذا الخلاف بين علي
الخلاف في اجامه المشاع انتهى قلت فهذا يرجح قولها في ان
اجامه المشاع من غير الشريك جائزة وبه بقية كما في المفردات
حيث قال اجامه المشاع فاسنة فيما يقسم خلافا لما في الفتوى
على قولها انتهى قلت وما يؤكد نصح قولها ما في شرح
الجمع ولو كان البناء لرجل والعقبة وقفا او ملكا فاجر صاحب
البناء بناء قيل لا يجوز لانه في معنى المشاع والفتوى على انه
يجوز انتهى ومثله في الخلاصة والبرازة كما في حاشية
المصنف الشيخ شرف الدين الفراء قال وثبت المشايخ رجحا
قول ابي حنيفة ان اجامه المشاع من غير الشريك غير صحيحة
قال واختلفوا على قوله انها غير صحيحة كلام فقيل اي
باطلة فلا يجب الاجر وقيل فاسنة فيجب اجر المثل وهو
الصحيح في الفصول وهذا في احقاق صحيح انها فاسدة ونقل
عن عماد الدين العالم في طائفة الخلاف ان ابا حنيفة
قال اجامه المشاع غير صحيحة سواء كان محتلا للقسمة
كالدار ونحوها او غير محتل للقسمة كالداية ونحوها وقال
صاحبها والشافعي صحيحة وثمرة الخلاف تظهر في وجوب
المسح عندهم التسليم والانتفاع غفلة لا يجب وعندهم

يجب

يجب وهل يجب اجر المثل عند ابي حنيفة فيه روايات
في رواية لا يجب وفي رواية اخرى يجب وهو الصحيح انتهى
ما ذكره في طائفة الخلاف بتصرف ومحصل ما ذكره الشيخ
شرف الدين ان الترجيح اختلف في اجامه المشاع من
غير الشريك ولهذا نقل عن الفتاوى الصغرى والتممة
والمفردات وعليه ها من كتب المذهب المعتمدة ان الفتوى
على قولها ثم نقل عن احقاق ان الفتوى على قول ابي حنيفة
قال واعتمد المنسوخ وبه ان الامة وصدر الشريعة
انتهى كلامه استاجر فارغا ومشغولا في الخلاصة
عن الاصل رجل استاجر ارضا فيها زرع او قصب او
غيرها يمنعه من الزراعة لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع
لربه الارض ان يبيع الزرع منه بثمن معلوم وثقايفا
ثم يوجر الارض منه وان كان لغيره يؤجر بعد مضي المدة ولو
اجر مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد الفراغ والمصاد
ينقلب العقد حائرا قال خواجه زاده هذا اذا لم يدرك
الزراع ما اذا ادرك بحيث لا يضر المصدا ويجوز ويؤمر
بالقلم انتهى وفي اخاينة اجر ارضا فيها زرع لا تجوز الاجابة
ثم نقل كلام خواجه زاده المتقدم ثم قال هذا في الارض
واما اذا اجر بيتا مشغولا فيجوز ويؤمر بالتسليم والتسليم
وعليه الفتوى انتهى قال بعض الفضلاء ينبغي حمل
ما ذكره المصنف على ما ذكره قاض خات وهو لو استاجر
صياغا بعضها فارغا وبعضها مشغول قال الامام ابو بكر
ابن الفضل تجوز الاجامه فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان

مشغول انتهى لانه اذا استاجر بيتا مشغولا فانه يجوز ويؤمر
 بالتفريق كما مر فتعين حمل كلامه على الضياع فقط فافهم
 حمول صح في الفارغ فقط الصحة تسليم الزرع في جوامع
 الفقه كانت الدار مشغولة بمتاع الاجر والارض من روعة
 قيل لا تصح الا جارة والصحيح الصحة لكن لا يجب الاجر ما تسلم
 فارغة او يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلمها لزمه الاجر
 بغير اجرها المستاجر من الموجب لم ينع وكذا لا تصح وان
 تحلل بينهما ثالث على الرابع وفي رواية عن محمد وعليه الفتوى
 كما في الترازية والافق بين ان يوجرها منه قبل القبض وبعد
 كما في الجوهرية ولا تنقضي الا جارة كما بينا في الصفحة الثانية
 وكذا الواجب التوسل وسلم ثم استأجرها منه وقيل يجوز كما
 في الفتية وفي التلويحية اجرة دار اجارة طويلة ثم اجرها
 من المور بعد ذلك فالثاني فاسد لانه اجرة ماله ملك
 الرقبة فينتفع هو بملك الرقبة لا بعقد الا جارة فينقصد
 الا جارة وما اخذ من الاجرة يجب عليه من راس المال
 الا ان مع فساد ينقصد في الشهر الاول فينقصد من العقد
 الاول بقدره واذا دخل الثاني يتجدد العقد بدخوله فينقصد
 من الاول شهر فشره وان كان الثاني وقع فاسدا كمن
 اشترى شيئا ثم وهبه قبل القبض من البايع نقض البيع
 وان كان الثاني وقع فاسدا انتهى حمول كنه صحيح اطلق
 عدم الصحة فعمد الواجد مستأجر من الاجر بعد القبض
 وهو المختار كما في الخلاصة ولم يذكر المؤلف ان الا جارة الاول
 هل تبطل او لا وقد اختلف الصحيح والراجح فارجح في الجوهرية

ان الاولى تنقضي بالثانية وارجح في غيرها لا تنقضي وقال
 في خلاصة الفتاوى المستأجر اذا اجر من المور لا يجوز
 وتبطل الا جارة الاولى وقال شمس الائمة العلواني لا يجوز
 الثانية ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا تدفع المصححة
 وهو الاصح وتاويل ما ذكر في التوازل ان الاجر قبض المستاجر
 بفتح الجيم بعد ما استأجر فلا يلزم الاجر لانه لو قبضه بدون
 الا جارة يسقط الاجر عن المستأجر فلهذا الاولى قال في المحيط
 وان لم يقبض فعلى المستأجر الاول الاجرة انتهى ومثله في
 البرازية قلت وينبغي اعتماد ما في الخلاصة لتأييده على مقابلة
 بان الفتوى عليه كما في المقدمات وتطهير وجهه وتكون قاض
 خان صحيح وهو احق ممن يعتمد على تصحيحه حيث قال في
 الصحيح ان الا جارة والا جارة اي من المور لا تكون فسحا
 ولكن لا يجب الاجر على المستأجر مادامت العين المستأجرة
 في يد الا جارة هذا ملخص ما ذكره الشيخ شرف الدين القزويني
 استأجر نصراني مسلما الخ اقول حق العبارة ان
 يقول اجر مسلم نفسه من نصراني للخدمة لم يميز كما هو ظاهر
 قال في المحالية اجر نفسه من نصراني ان استأجره لعمل
 غير الخدمة جاز وان للخدمة قال ابن القفيل لا يجوز وذكر
 القدوري انه يجوز انتهى وفي الذخيرة المسلم اذا اجر نفسه
 من كافر للخدمة يجوز باتفاق الروايات لانه وان كان يستخدمه
 فتمرا بعقد الا جارة الا انه يستوجب عليه عوضا على سبيل
 القهر فينتفع بذلك انتهى اقول وينبغي اعتماد هذا كما لا يخفى
 وقد افرغ كلام صاحب الذخيرة انه لا خلاف في المسئلة وظاهر

مطلق
 الصحيح ان الا جارة
 من المور لا تكون فسحا ولكن
 لا يجب الاجر على المستأجر

كلام المصنف ايغ انه لا خلاف فيما ذكره بحزمه وفي
 النزاهة اجرت نفسه ككاف للخدمة يجوز ويكره وقال
 الفضل يجوز فيما لا دل فيه كزراعة لا فيما فيه دل كخدمة
 حموي وسئل محمد بن الفضل عن اجرت نفسه من نصراي
 فقال ان كان للخدمة لا يجوز وما وراء الخدمة فهو في سعة
 من ذلك اذ لم يكن فيه استدلال قال العلامة البري
 فاستقيد منه المفعول في حصول الاستدلال انتهى يعني
 ولو اجرت الخدمة ثم نقل عن الظهيرة معزيا للقدوري
 استاجر النعمي مسدا للخدمة جاز وتكره للمسجد خدمته
 انتهى وفي النزاهة اجرت نفسه لمحمد الخ قال الامام
 لا يكره وعلى قولهما يكره لان التصرف في الخمر حرام كذا في
 شرح تنوير الاذهان يعني وجعلها من التصرف فيها
 اولياء بيعة او كنيسة او ليضع له طنبورا او برطا
 وتجب الاجرة ويطلب له ذلك وان اتم لانه اعانة على مفسدة
 سدا في شرح تنوير الاذهان استاجر لم يبيد له
 او ليجتلبا جاز ان وقت بان قال هذا اليوم او هذا
 الشهر ويحبه المسح لان هذا اجير وحد وشروط صحة بيان
 الوقت وقد وجد وان لم يوقت ولكن عين المصيد او
 الخطيب فالاجرة فاستدرك لهما في الوقت فيجوز المثل
 وما حصل يكون للمستاجر حموي عن الولوالجية استاجر
 زوجها ليعمل رجلها لم يجز لان هذا ليس من اجازم الناس
 ولان هذا اجير وحد وشروط صحة بيان الوقت سدا في
 الولوالجية قلت فلو عمل رجلها لم كان له اجرة مثله لا المسح

حموي

حموي وتوكله كان له اجر مثله يبيد كون الاجرة فاستدرك
 مخرج البري حيث نقل عن الولوالجية انها اذا قالت لزوجه
 انمرك حتى على ان لك الف درهم فالاجرة فاستدرك وفي
 قاضي خان قالوا هذه الاجرة باطلة ولا تثبت عليها لان خدمة
 المثل حرام على الزوج لانه قوام عليها انتهى وقوله خدمة المثل
 من اضافة المصدر للمفعول استاجر شاة لارضاع
 ولده لم يجز لانها وقعت على انلاف العين وفي الولوالجية
 ولو استاجر امرأة لترضع ولده ان كان منها لا يجوز
 لان ذلك مستحق عليها كخدمة البيت مثل الكنس والغنى
 وان كان من غيرها يجوز كذا ذكر مطلقا في بعض المواضع
 وقال الحفاف انما يجوز اذا استاجرها من مال الصبي لانه
 يقع الاستجار للصبي والصبي اجير عنها وان استاجرها
 لترضع ولده وهو معتد به ان كان عتقة طلاق رجعي لا يجوز
 كما في حالة النكاح وان كانت العتقة من طلاق بائن يجوز
 وكون في المهر وعن ابى حنيفة انه لا يجوز ولو استاجرها
 بعد ما انقضت عدتها يجوز بالا، جاع لان نفقة الصبي على
 الصبي لهما الام حموي استاجر الى مائة سنة لم يجز يعني
 لانا تعلم انه لا يعيش الى تلك المدة فيقع بعضه في حال
 الحياة وبعضه بعد الوفاة كما في الولوالجية وقيل يجوز
 وهو الصحيح حموي وكذا اذا استاجر الى مائة او اربا تكون
 فاستدرك وتجب اجر المثل كما في الخلاصة الحواشي كره البري
 وما قدمناه عن المهر من يبيع الاجرة الى مائة سنة
 يشهد له فانقله الشيخ صالح القتيبي عن المصنف حيث نقل

ما يحصل ان الشرط بيان المدة مطلقا طالت او قصرت لكونها
 معلومة والتحقيق الحاجة اليها الا في الاوقات حيث لا يجوز الاجارة
 الطويلة كيلا يدعى المستاجر ملكها وفيه ما زاد على ثلاث سنين
 هو المختار وكذا في الهدية ذكر ان ذلك هو المختار قلت راقلة
 فشمع الفتيان وغيرها وقد دلت الصدر الشريفة بعد الزيادة
 على ثلاث سنين في الفتيان وعلى ستة في غيرها قال وفي
 كلام صاحب المضاربات اطلاق في غير محل لان كلامه يشمل
 ما اذا كانت المصلحة في الزيادة او لا وليس كذلك لانه يجوز
 اذا كانت المصلحة في غير ذلك كما في بعض الشراح معزيا
 للصدر الشريفة حيث صرح بجواز الزيادة على الثلاث
 في الفتيان وعلى ستة في غيرها اذا كانت المصلحة في الزيادة
 قال في المحيط وهو المختار للفتوى قلت وهذا عند
 عدم الشرط من الواقف فان نص الواقف على شيء فاجرم
 الناظر اكثر منه لا يجوز الا اذا كانت اجارته اكثر من المنصوص
 عليه انفع للفقراء والناس لا يرغبون في استئجارها
 الا بزيادة على ما نص عليه الواقف فليقيم ان يرفع الامر
 الى القاضي حتى يجرها اكثر لان للقاضي ولاية النظر على
 الفقراء وعلى الميت ايضا وليس للقيم ان يوجرها بنفسه
 كما في فتاوى قاضي خان اقول والمراد بعدم الجواز في
 كلام مشايخنا عدم الصحة يعني لواجب الناظر الواقف اكثر
 من ثلاث سنين لا تصح الا حاقه كما صرح به صيد
 الشريعة وصاحب تنوير الابصار وقيل يقع وتفسخ
 ذكره النسفي قلت وسئل شيخ الاسلام قاري الهداية

عن

عن شخص وقف عقارات وورثها ووجرت عشر سنين
 هل تضح في جميع المدة او في ثلاث سنين وتبطل في الباقي
 فاجاب اجماع الوقف اكثر من ثلاث سنين ان كان ارصا
 واكثر من سنة ان كان دار لا يجوز وتفسخ اذا لم يشترط الواقف
 شيئا وما اذا شرط بشرط يتبع ولا يزد عليه الا ضرره لا بد منها
 والعقد اذا فسح فسد في بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد
 في جميع المدة قلت وقد افاد كلام قاري الهداية ان العقد
 يفسخ في جميع المدة لافي الزائد فقط ويشهد صحة كلامه
 ما ذكره قاضي خان حيث قال عند ابن حنيفة اذا فسد
 العقد في البعض لمفسد مقارن يفسد في الكل وفي كلام
 الطرسوبي ما يخالف هذا فانه قال فانه قل في انفع الوسائل
 الظاهر انما يفسخ العقد في المدة الزائدة على ثلاث سنين
 ان كان المستاجر ضيعه او على سنة ان كان غير هاتم اخذ
 يستظهر ببعض مسائل ذكرها ثمة فارجع اليه ان نشئت
 اه كلام الشيخ صالح مخلصا وقول حيث كان القول بان
 العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله معزيا لابن حنيفة
 كما صرح به قاضي خان فلا يكون ما ذكره في انفع الوسائل
 من المسائل التي تدل على ان العقد انما يفسد في الزائد
 على الثلاث في الضيعه او على سنة في غيرها محال لما ذكره
 قاضي خان لانه يحمل على انه بالنسبة لما يقول به الصاحبان
 اضافة الا جازم الى منافع الدار جائزة في الفتاوى
 الحانية لو قال اجرتك منفعة هذه الدار شهرين كما ذكر
 في بعض الروايات انه لا يجوز وانما يجوز الاجارة اذا اضاف

اجارة المنافع

الى الدار لا الى المنفعة وذكر الامام خواهرزاده انه
اذا اضاف الاجارة الى المنفعة يجوز ان يتم وفي القتاوي
الولوالجينة الاجارة اذا اضيفت الى منافع الدار تنص
فانه نص في هبة الامام خواهرزاده اذا قال وهبتك
منافع هذه الدار كل يوم بدينهم يكون اجارة منها اولي
وقال الامام الزليقي ان المنفعة معدومة حقيقة
والمنفعة لا يتصور وجودها في لحظة فلا يمكن جعلها
موجودة حكما لان الشيوع لا يرد بتقدير المستحيل وهذا
لو اضاف العقد الى المنفعة لا يجوز ولو اضافة الى العين
جاز بالاجماع انتهى فظهر بهذا ان في المسئلة خلافا
وان المصنف مثني على ما قاله الامام خواهرزاده
صحي - رفع رايه الى آخر ليس بها اي تكون المرومة
عوضا عن سكنها بها فهي اجارة فاسدة ولا ينافي
كونها من قبيل الاجارة فاسدة بغير حجة بقوله
ولا اجر عليه كما سيذكره وحينه فقه قوله فري عارية
نظر ظاهره ان كيف تكون عارية مع انشيط الميزة
عليه فري عارية اي ليست باجارة لانه لم يشترط
الا جليل وهل يلزمه ترميمها الظاهر لان المستفيد
لا يلزمه شيء يعني لان نفقة المستعار على المستفيد صحيحة
وقا وقع في شرح البيهقي من قوله ولم يشترط الاجر
المناسب في التقليل ان يقول لانه صرح بان لا اجر عليه
اي غير المرومة فيلزمه حينئذ اجر المثل فكيف اجارة
فاسدة تكون المنة مجهولة غير مقدرة ولعدم بيان المنفعة

والخاص

والخاص لانه لم يظهر وجه كونها عارية بل الظاهر انها اجارة
فاسدة المستاجر فاسدا اذا جرميها جازت وقيل
لا يعني اذا قبضها ثم اجرها اجارة صحيحة والذي قدمه لم
هو الرابع قال في المفردات ناقلا عن النصاب استاجر طرا
اجارة فاسدة وقبضها ثم اجرها من غير اجارة صحيحة جاز
هو الصحيح وللأول ان ينقض الاجارة الثانية وبهذا الدار
لانه لو باع بيعة فاسدا ثم المشتري اجره فله ان ينقض الاجارة
فكذا هذا بخلاف البيع لان الاجارة تفسخ بالاعذار والبيع
لا انتهى ومثله في الغرارية والهادية والخلعة كذا في الحاشية
الشيخ شرف الدين الفري ويغنيها استشكل بات
العين في يد المستاجر امانة وان كانت الاجارة فاسدة
لان فاسد العقود ملحق بمحرمها اذا اتصل بها القبض
واجب بان المراد بالفساد في كلام المصنف البطلان
لان الاجارة وفقت على استهلاك العين وانما وجب الفسخ
لان الاجارة لما لم تصادف محلها لان محلها المنفعة لا العين
ففي محرم الاذن بالاتفاق من حيث التصرف ليرد عليه مثله
وهذا تفسير القرض فيفسد قرضا كما في الولوالجية صحيحة
بقليل حذف ولو لم يرد بها جازت ان وقت اي وبين
الاجرة كما في الولوالجية صحيحة ولا يجوز اجارة الشيء
والمرم الخ لانهما عقدت على استحقاق العين مملووق
شرح البيهقي عن شرح الطحاوي الاجارة على استهلاك
الاعيان باطلة كالواستاجر كوما الى مدة معلومة لياكل
ثم استاجر غنما او بقرا لياكل لبنها او سمها واستاجر

المسمى لحي البهاكم وما الشبه ذلك لم تقع الاء جارة انتهى فهذا
 صريح في ان الاء جارة باطلة وتغير المصنف بعدم الجواز بشعر
 بانها فاسدة وهو الذي وقع في الولوالجية بنفس اذ استاجر
 مسمى لحي غنم فيه مائة فاسدة لان المقصود عليه في
 الاء جارة هو المنفعة لا العين والمستوفى هنا العين انتهى
 كلام البيهقي بتصرف وكذا البان الغنم وصوفها اي
 وكذا لا يجوز الاء جارة لو استاجر غنما على ان يكون له البانها
 وصوفها ومن قيل الاء جارة القاسية بناء على ما هو ظاهر
 من كلام المصنف بناء على ما قد مر من ان البيهقي معنى
 شرح المحاور يكون باطلة ولو استاجر الشجر مطلقا
 في خزنة الاء جارة استاجر مطلقا او سطح يحفف عليه
 الثياب لم يجز انتهى وفي قنات حافط الدين استاجر سطح
 يحفف عليه الثياب او يبيت عليه يجوز ولو استاجر نخلة
 يحفف عليها الثياب او ليرك عليها الثمار واستاجر
 موضعاً من الحائط ليضع عليه الخبز او يبيت عليه ستره
 او يترفيه وتداو يصب فيه من ابا لا يصح وفي غنما يصح
 كما في حاشية الشيخ شرف الدين الفري وفي مئة الحقة
 من كتاب الاء جارة استاجر الاء شجر ليرك عليها الثمار
 المشارة الى وقت الاء وراك لا اجز عليه وطاب له الفضل
 وتنفرد الى شد الثياب عليها والذابة يعنى اى
 شد الذابة والمراد من شد الثياب نشها ومن شد القابة
 ربطها بالشجرة وبعدد لان المنفعة المقصودة منها
 التمتع اى ولقائل ان يقول بعدم الجواز لان مطلق اياه

مطلق
 استاجر ولا تجزى
 حقة الثمار حقة
 لا حقة

الشيخ

الشيخ ينصرف الى ما ذكره من ان المقصود منها الثمر ما لم يوجد
 التخصيص على خلافه كما في الولوالجية يبرى بتصرف
 عز لا الى حال كذا في الولوالجية دفع كروبا الى حائك
 ينسجه بالثلث او الربع فالاء جارة جائزة كالمزارعة و
 المفارقة للتعامل والقياس ان لا يجوز لانه في معنى فقيه
 الطحان انتهى وهو مخالف لما ذكره المصنف مسمى بتصرف
 وعلى ما ذكره المصنف من فساد الاء جارة اذا نسي له اجر
 مثله لا يجزى به المسمى بخلاف ما اذا استاجر له ليعمل به
 هذا الطعام بنصفه الاء خروجه لا يجب له شيء من الاجر
 لان الاجر فيه ملك المصنف في الحال ومن حله
 بالتجمل فصار الطعام مشترك بينهما في الحال ومن حمل
 طعاما مشتركا بينه وبين غيره لا يستحق الاجر لانه لا يعمل
 شيئا لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر
 استشكله الريلع من وجهين فليجمع فسد هذا
 هو المفتية ووجه مقابلة في جامع المفرد وفي النصاب
 بنساج ينسج بالثلث او بالربع ثم شاختا المتقدمون لا يجزى
 ذلك ومثاله بل استحسنوا ذلك لتعامل الناس قال الفقيه
 ابو الليث وبه نأخذ وقال في الكرى دفع غنم الى نساج
 لينسج بالثلث او بالربع فوار الكتاب انها جارة فاسدة
 كقوله الطحان لكن استحسن مشاخر بل جوازها لتعامل الناس
 وبه اخذ الفقيه ابو الليث وبعض مشاخر بخارى كذا ذكره الشيخ
 شرف الدين الفري وعحصل من كلامه ان في الجواز وعدمه
 قولين مرجحين كما سنجد في كتاب الفقهاء مطلقا

اي سواء بين المدة او لا كما يستفاد من الولوجية اقول
 ولو قال كسيلة قفيز الطمان كان اول الاشترائها في علته
 الفساد بخلاف استئجار القاب للقرادة فان علته الفساد
 فيه كما في الولوجية ان الاجارة على القرادة لا تتعقد لان القاب
 ان كانت طاعة كقرادة القرآن او معصية كالقناة والاجارة
 عليها لا يجوز لما ذكرنا قبل هذا وان كانت القرادة مباحة
 كقرادة الادب والشعر فهذا مباح لغير الاجارة فتكون
 الاجارة على ما يملكه قبل الاجارة وهو القرادة فلا يجوز
 ولو انعقدت تتعقد على الحمل وتقلب الاوراق والاجارة على
 ذلك لا تتعقد لانه لا فائدة فيه للمستاجر ولهذا لو نص
 عليه لا تتعقد انتهى حموي بتصرف فيفسدها الشرط
 كما تشتت ما طعام العبد وعلف الدابة في الظهيرة قال الفقيه
 ابو الليث في الدابة ناخذ بقول المنقذين وما في زماننا
 فالعبد يأكل من مال المستاجر عاده انتهى ومثله في الخاينة
 حموي لا يجوز الاستئجار لاستيفاء الحدود والقصاص
 ما ذكره المؤلف اخذ من الفقيه ومثله في مينة المفتوح
 عبارتها استاجر القاص رجلا لاستيفاء القصاص او
 الحدود لم يجز ذكره مده او لم يذكر فان فعل الاجير ذلك
 فله اجر المثل وان استاجر من كره القصاص لم يجز عندها
 فلا اجر له وان فعل الاجير ذلك وقال محمد جاز فطلب
 ما سمع وان استاجر من كره القصاص في الطرف جاز عندهم
 فلم يسمه ان فعل اجير انتهى وفي الخاينة ما يخالف
 وعبارته استاجر رجلا لاستيفاء الحدود والقصاص او لقطع

اليه

اليد او يقوم في مجلس القضاء شهرها باجر معلوم جازة الاجارة
 فان لم يذكر المدة فسد العقد فعليه اجر المثل ان عمل لان
 المعقود عليه عند بيان المدة مضافه في تلك المدة ولم
 ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل من اقامة الحدود وغير ذلك
 اما اذا لم يبين المدة كما في المعقود عليه محمولا فلا بد من
 متى يقع وماذا يقع فاذا فسد الاستئجار وقع شيئا
 من ذلك كان له اجر المثل لانه استوفى المنافع بعقد فاسد
 انتهى قال العلامة الشيخ شرف الدين الغزي بعد ذلك
 وينبغي اعتمادها في الفصول نقلا عن قلبي خان لظهور
 وجهه استعان برجل في الشبوق ليبسع متاعه يعني
 ولم يبين له اجر حموي فالعقد لعادته اي لعادة اهل
 السوق فان كانوا يعملون بالاجر يجب اجر المثل وان كانوا
 يعملون بغيره فلا يجب اجر وكذا لو ادخل رجلا في حانوته
 ليبعنه على بعض اعماله كذا في الولوجية حموي فان
 كان ثوبا وجب الاجر وان كان دابة لا ذكر في الولوجية
 رجل استاجر فتصا ليليسه ويذهب الى مكان كذا لم يذهب
 الى ذلك الموضع ولبسه في موضعه فانه يجب عليه الاجر
 لانه وان خالف ككنه خلاف الى غير خلاف ما اذا استاجر
 دابة لينذهب الى موضع كذا او يكرها في المصر في حوائجه
 فهو مخالف الى غير لان الاجارة في الدابة لا يجوز ما لم يبين
 المكان وفي التوب يحتاج الى بيان ذلك الوقت دون
 المكان انتهى وبه يتضح كلام المص حموي الاجر المكاتب
 اذا خطا في البعض او في الولوجية استاجر وراقا يكتبه له

الفزان وينقطه ويحجم ويحشم واعطاه الكاغد والجرجع عليه
كذا ذرها فاصاب في البعض واحطأ في البعض فالمسئلة على
وجهرين ان فعل فالك في كل ورقة له الخيار ان شاء اخذ
اعطاه اجر مثله لا يجاوز ما سمع وان شاء تركه واخذ منه قيمته
ما اعطاه لانه ما وحده علم ما شرط وان فعل فالك في بعض
المصنف دون البعض يعطيه حصته ما اصاب من المسموع ويعطيه
لما اخطأ اجر مثله لانه وافق في البعض وخالف في البعض حموي
استخدم بعد محمد هاهنا في الولوالجية استأجر عبد
سنة فلما مضت نصف السنة محمد الا جازق ومضت السنة
على ذلك وقيمة العبد يوم العقد الفاف ويوم الجحود الفاف
فهلك العبد في يوم بعد ما مضت السنة فالاجازق لازمة
ويجب كل الاجر لان الجحود لا تنسخ الاجازق ويجب عليه قيمة
العبد الف درهم لانه لم يردده بعد سنة الى ماله فصار غاصبا
ويستغنى ان يكون هذا على قول محمد اما على قول ابي يوسف
لما جحد هاهنا سقط الاجر لانه بعد هذا ذكر هذه المسئلة
في العاقبة وذكر فيها الا خلافا ولا فرق بينهما ومثله في الحانية
مع زيادة حموي بتصرف حمل احد الاخيرين في الخوف
الولوالجية استأجر رجلين يحملان خبثه الى منزله فحمل
احدهما دون الآخر فهنا على وجهين ان كانا شركيين
في الحمل يجب الاجر كاملا لان القادة بين الشريكين كذلك
يتقبلان العمل ويعمل احدهما او كلاهما وان لم يكونا شركيين
يجب له نصف الاجر لانه استأجرهما انتهى وبه يفتح
كلام المصنف حموي فان كانا شركيين اي شركة الصانع

حموي ومفاده كون الحمل من قبيل الصانع والا فللحامل
النصف وجهه ان المستحق عليه حمل النصف لانه هو المقود
عليه في حقه فاذا حمل الكل صار متبرعا بحمل النصف الثاني
حموي قصر الثوب المحجود في الولوالجية رجل دفع ثوبا
الى مقار ليقيم فجد القصار الثوب ثم جاده مقصورا
وذكر انه قصره قبل الجحود له الاجر لان العمل وقع لصالح الثوب
وان قصر بعد الجحود فلا اجر له لان الثوب العمل وقع للمعامل
لانه غاصب بالبحود ولو كان صباغا والمسئلة بحالها ان
صبغه قبل الجحود له الاجر وان صبغه بعد الجحود فرب الثوب
بالخيار ان يشاء اخذ الثوب واعطاه قيمة ما زاد الصبغ
فيه وان شاء ترك وضمنه قيمة ثوب ابيض ولو دفع غزلا
الى نساج والمسئلة بحالها ان نسجه قبل الجحود له الاجر
وان نسج بعد لا اجر له والثوب للنساج وعليه قيمة الغزل
كما اذا كان حنطة فطحنها انتهى وبه يفتح كلام المصنف حموي
لا يستحق الحياط اجر التقميط ما ذكره المصنف المؤلف
اخذ من خلاصة الفتاوى حيث قال فيها رجل دفع الى
حياط ثوبا ليخيطه فقطعه فأت لا ينسج له من الآخر لان
الآخر في العادة للحياطة لا للقطع هو الا مع انتهى ومثله
في البرازية وقد ترك المصنف ذكر التقميط فاقول كلامه
انه متفق عليه قلت وفي فتاوى قاض خان والظهيرية
قطع الحياط الثوب ومات قبل الخطة له اجر القطع هو
الصحيح انتهى وفي جامع المفردات والمشكلات عن الكبي
وعليه الفتوى ويستغنى اعتمادنا على ما قبله بان الفتوى عليه

سدا في حاشية الشيخ شرف الدين الغزي والمراد من قطع الثوب
 تفصيله ظهرت الزايفة في اكل استرد الأجر في البعض
 بحسابه لانه انما اعطاه الاجر ليميز الزيف من الجياد وهو لم
 يميز كما في عمدة الفتاوى وفي الذخيرة اكل الدافع وقال البي
 هذامن دراهم فالقول قول القابض لانه لو اكل القبض
 اصلا كان القول قوله يبرى دفع الموجه للمفتاح او
 في القية تسليم المفتاح في المص مع التخلية بينه وبين الدار
 تسليم الدار حتى يجب الاجر في المدة وان لم يسكن وتسليم
 المفتاح في السواد ليس بتسليم للدار انتهى وبه يظهر ان المص
 اطلق في محل التقييد حموي فلم يقدر على الفتح لصياغة اطلقه
 فشم ما اذا ادعى انه لم يقدر على الفتح بعد مضي المدة قال
 في خزانة الاكمل ولو دفع المفتاح الى المستاجر فلما مضت
 المدة قال المستاجر ما قدرت على فتح الباب فلم اسكن وكذبه
 رب الدار فالقول قول رب الدار وفي القية غاب المستاجر
 بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الموجه فله ان يتخذ مفتاحا
 آخر ويوجه من يجبه بغير اذن الحاكم يبرى اجرت دارها
 من زوجها اقول هذا قول والمفتاح وجوب الاجر على الزوج
 قال في جامع المفردات والمشكلات عن البري اجرت دارها
 من زوجها وتسكنها ذكره هنا لانه لا اجر لها وهو بمنزلة
 استئجارها للطنخ والخن وفيه نظر وينبغي ان يجوز لانه
 ليس عليها في الحكم ولا في الديانة ان يسكن دارها لان مؤنة
 السكنى على الزوج كما لو اجرت نفسها فيم ليس من اعمال البيت
 فانه يجوز قلنا هذا وقال قاض خان الفتوى على انه يصح

لان

لانه سكنها هامة لا يمنع التسليم والتخلية لانه تابعة
 للزوج في السكن ولان اجازتها الدار من الزوج انعقدت صحته
 حتى لو لم تسكن معه يجب الاجر بلا شك بخلاف الاستئجار للطنخ
 والخن وبسائر اعمال البيت لانها لم تنفقد انتهى كذا في حاشية
 الشيخ شرف الدين الغزي وهذه العلامة البري نقل عن العيني
 في مختصر الظهيرية جواز اجارة المرأة دارها من زوجها معللا
 بان سكنها هامة لا يمنع صحة التسليم والتخلية انتهى قال
 وعلم له في الذخيرة ايضا قال ويؤيد انهم قالوا اذا وهبت المرأة
 دارها من زوجها وهي ساكنة فيها والزوج ساكن فيها يصح
 لانها وما في يدها في الدار في يده فلا يمنع صحة قبضه قال سلم
 رابت في حاشية شيخنا العلامة المقدس ما نصه ذكر في
 المضارب عن فتاوى قاضي خان انه يصح لان سكنها هامة
 لا يمنع التسليم ثم رابت في تلخيص الكرك اجرت زوجها دارها
 فسكنها هامة ذكره هنا لانه لا اجر لها وفيه نظر وينبغي ان يجوز
 قال في الرين والفتوى على انه يصح لانه ما ذكره البري واعلم
 ان القول بقاءه فان قد اختلف اذ قد نقل عنه القول بالجواز
 والقول بعدم من ادنى على كذا فله كذا فهو باطل كمن جعل
 ضل له شيء قال من دله عليه فله كذا هذا على وجهين ان قال
 ذلك على سبيل العموم بان قال من دله في الاجر باطل لان
 الدالة والا شاع لم يسكن يعمل يستحق به الاجر ولا اجرا لمن
 دله وان قال على سبيل الخصوص بان قال لرجل بعينه ان
 دلت على كذا فله كذا ان مثله فله فله اجرا مثل البعير
 لا يشي لاجله لان ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة لا ان يشي

مطلق
 وصفت المرأة وادها من
 زوجها وهو ساكنة فيها والزوج
 ساكن فيها يصح لانها هامة
 يدها في الدار في يده

مطلق
 وهو قوله من قد اراد
 عليه فله كذا في الاجر باطل
 وان قال لرجل بعينه ان
 دلت على كذا فله كذا ان مثله
 فله فله اجرا مثل البعير



بقدره في اجرام المثل وان دل من غير حجة فهو الاول سواء
وفي التفسير الكبير قال امر السرية من دلنا على موضع كذا يقع
وينبغي ان الاجر بالدلالة فيجب الاجر في البرزخية وظاهرة
اي ظاهر كلام البرزخية وجوب المسح والظن من المسئلة وجوب
اجر المثل اذا عقد اجارة هنا وهذا محض مسألة الدلالة على
العموم كونه بين الموضع وما ذكره الشيخ شرف الدين الغزي
في حاشيته من ان معنى كلام البرزخية انه ينبغي هذا الشخص
والعقد محضه وقبوله خطاب الامير بما ذكره فيجب المسح
لتحقق العقد بين شخصين معينين فعمل معلوم واما
اذا لم يبين فذلك شخص من غير قبول فلا يجزئ اصطلاحه
في خزائن الاكل فليتامل فعمل ان ما استظهره المصنف من وجوب
اجر المثل لا يوافق المنقول والمفعول والعجب ان المصنف
اعتز من يمثل هذا في شرحه على الكتب في كتاب اللقطة انتهى
ليس ينبغي لان وجوب اجر المثل انما هو لتفصيل الذي ذكرناه
بقولنا لان ذلك يحمل على عقد الاجارة لا بمجرد حضوره
وقبوله خطاب الامير وعبارته الخانة هكذا ارجل مثل شيا
فقال من دلت عليه فله كذا فدل انسان لا يستحق شيا اما
لو قال لانسان بعينه اذ دلت عليه فله كذا صح وله اجر المثل
اذا منته مع اليه اما لو دل بالخطام ولم يمش معه لا شيء
له كذا روي عن ابي يوسف انتهى وهذا النقل ايضا مؤيد
لما قلنا في شرح الفاضل المسح تنوير الأذهان والفتاوى
ومثله في حاشية السيد الحموي وقوله حاصل ما ذكره
الشيخ شرف الدين ان البرزخية اختلف كلامه فذكره ولا انه

اذا عين شخصا للمال ان قال له اذ دلت عليه كذا فله كذا
فمنه معه ودله فله اجر المثل وذكر بعد هذا ما يقتضيه وجوب
المسح وحصل ما ذكره الشيخ شرف الدين في التوفيق ان ما ذكره
ثانيا مما يقتضيه وجوب المسح بالنسبة لما اذا وجد القول
من الشخص الذي عينه للدلالة بقوله اذ دلت عليه كذا فله
كذا فمنته معه ودله فلا ينافي ما ذكره اول من وجوب اجر المثل
لانه بالنسبة لما اذا لم يوجد من القول وهذا التقدير
ظاهر وجه وجوب المسح لوجود العقد ثم حيث وجد منه
القول بعد وجود ما هو محتله الاستحجار وهو قوله
دلت عليه كذا فله كذا وسنقط ما ذكره المصنف من قوله
والظن وجوب اجر المثل اذا عقد اجارة هنا لما علمت من ان
عقد الاجارة قد وجد قال الشيخ شرف الدين الغزي بعد
ان اشار الى ما ذكرناه من التوفيق ما نصه ثم اني رايت في كتاب
الاختيارات انه قد اشار الى ما ذكرناه حيث قال وذكرنا في
الامام ركن الادب سلام على السعدي في ثم السيرة الامير اذا
قال من دلنا على موضع كذا كان هذا الاستحجار جائزا لان
الاجر تنهين بدلالة الخ وقوله لان الاجر يقتضي مسيح
في وجوب المسح فيعمل على ان المجاهد به معين وانه وجد منه
القبول ومن هنا علم ان ما نقله المصنف عن السبب الكبير
معناه للبرزخية من قوله من دلنا الخ لا ينافي ان يكون خطا يا
لمعين وجد منه القول فهو من قبيل استعمال العام في الخاص
بما اذا تكون بين الموضع قيل عليه او اذا ان عدم الصحة في
المسئلة الدلالة على العموم لعدم تعيين الموضع وانت تعلم ان قوله

من دلت على كذا بغير الموضع وغيره اذ كذا كناية عن شيء معين
في نفسه موضعاً كان او غير وعلل الأولى بتقليل الصحة في مسئلة
امير السيرة بخصوصها بالحاجة الى اعانة الدال على هذه المصلحة
العامّة استحساناً وان كان القياس خلافه جوى اجازة
المنادى والسمسار والحمام وما الشبه ذلك مما لا يقدح فيه
للوقت ولا مقدار لما يستحق بالعقد والناس فيه حاجة جازية
لحاجة الناس الى ذلك وان كانت في الاصل فاسدة انتهى
بتصرف اقوال ظاهر وجوب المسعى والمصلحة به في الزانية
احتم المثل فليراجع جوى والمنادى هو الدال الذي ينادى
على السلعة وفي النسخة عن النوادر دفع للمنادى ثوباً به
ليبيعه فنادى ولم يبيع فباعه صاحبه بنفسه فلم ينادى
احتم مثله قياساً وفي الاستحسان لا شيء له بحكم العرف فان
الناس لا يعيدون لهذا العمل اجراً فلهذا الدال اذا عمل
ولم يبيع يكون في وجوب الاجر قياساً واستحساناً وفي
قائه فان لا يبيع له في قول الفقيه اى الليث وهو المختار وفي
اخلاصة عن المحيط وهو الاستحسان وعليه الفتوى
انتهى اقوال وهذا يدل على ان الاجرة بمقابلة المبيع دون
مقدمته والمناذرة من قبيل الاجر المشترك لانه يبيع للناس
ويشترى لهم باجر حتى لو ضاعت جارية او عبد لا يصح لايضمن
عند ابي حنيفة وعندهما يضمن وكذا السمسار من قبيل
الاجر المشترك لانه يحفظ مال الناس باجر في صناعات
لا يصح كانه في وجوب الضمان خلاف بين الامام وصاحبه
كذا ذكره البيهقي وقال القاضى الدلالة في النكاح قال محمد بن الفضل

الفضل لا اجرها لانه لا منفعة للزوج ينكحها بغير عقد وانما
منفعة الزوج بالعقد والعقد ما قام بهما وقال علي بن ابي طالب
هاجر مثلاً لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان
النكاح لا يقوم الا بمقدار ما تكون من الدلالة فكان لها اجر
المثل بمقتضى الدلال في البيع فانه يستحق الاجر وفي العبادية
دفع شيئاً الى دلال يبيعه فباعه وسلمه وغاب الدال فجاء الامر
وادعى على المشتري واقرانه دفعه الى فلان ليبيعه ولكنه انكر
البيع هل يملك الدعوى عليه ان صدق اذ المأمور دفعه اليه
لا يملك الدعوى لتصادقهما على انه وصل اليه من جهة فلان الغائب
وان اقام ذو اليد البينة انه اشتراه من وكيله يندفع دعوى
المدعى انتهى يؤيد كرم البيهقي والمراد من الدلالة في النكاح الحاجة
وقوله وان اقام ذو اليد البينة انه اشتراه من وكيله يؤيده
من الوكيل الدلال اذ هو وكيله في البيع السكوت في الاجازة
رضي وقبول مثلاً اسباب رجل من رجل حائزاً كل شهر بثلاثة
درهم فبعد ما مضى مدة قال رب احاكم ان رصيت كل شهر
بخمسة والافترغ احائوت فلم يفعل واسم ساكناً يجب لكل
شهر خمسة لان سكوتهم في شئ تنوير الاله وهان
والضمائر قال الراعى لا ارضى بالمسعى اى الظاهر ان تقضي
على ما قبله من كون السكوت في الاجازة رضى وقبولاً وكم كان
الظن ان يقال فلو قال الراعى جوى وضوء المسئلة رجل دعي
عنه رجل كل شهر باجر مسعى فقال الراعى لا ارضى عنك بعد
هذا لان تقطين كل يوم درهماً كان تركه رضاه به بما قال
كذا في شرح تنوير الاله وهان والضمائر وكذا الوفاة للسكان

بلغت ثمانية

استكن بهذا والا فان نقل الحق وصيحه ما نفا في شرح قوله السكون
 في الاجارة رضى الاجارة للأرض كالحراج انما علم ان ما ذكره
 المصنف حيث اطلق في قوله وسقط ما بعده خلاف المفتي
 به يدل عليه ما ذكره البيهقي حيث قال وفي المحيط الفتوى
 على انه اذا لم يبين بعد هلاك الزرع مدة يتمكن فيها من إعادة
 الزرع لا يجب الاجرة على المتاجر والا يجب حيث يتمكن من زرعها
 مثل الاول او دونه في القرار انتهى وفي نوادر ابن سماعة
 عن ابى يوسف رجل استأجر أرضا فانقطع عنها شجرة وقد
 بقي من مدة الاجارة ثلث قال ان كان يمكن زراعتها فيما بقي
 من المدة ولم يخاصم في ردّها حتى مضت المدة يلزمه الاجر تاما
 وان خاصم اعطاه من الاجر بحسب ما كان لم يبق من المدة
 قد وما يتمكن من زراعتها لم يلزمه اجرا ما بقي من السنة وان لم
 يخاصم في ردّها كذا في الذريعة انتهى ما ذكره البيهقي وذكر العلامة
 الشيخ صالح الغزي في حاشيته ان ما ذكره المصنف من قوله
 وسقط ما بعده يفيد ان اجرة المدة التي بقيت بعد الاستلام
 تسقط مطلقا وهو مخالف لما ذكره قاضيه من انه ان بقي
 من المدة قدر ما يتمكن من زراعتها مثل الاول او اقل ضرر لم
 يسقط وهو المختار المفتوى به ان يقال وجه ما يشي
 عليه المصنف في البحر للولوية هو ان الاجرة انما يجب باذات
 المنفعة شيئا فشيئا في استوفاء من المنفعة وجب اجرة
 وما لم يستوفه انفسه العقد في حقه قال الشيخ محمد الغني
 وفي بعض الروايات لا يسقط شيء والا عتاد على ما ذكرنا
 فرق بين هذا وبين الحراج فانه يسقط قلت وهذا

من التعليل بتعليل اعزاه
 لمصنفه

هو

هو الذي اعتمد المصنف هناك في قوله في البحر نقل عن الولوية
 فرق بين هذا وبين الحراج يفيد ان الحراج بالآفة السماوية
 يسقط رأسا ولا يؤخذ حراج ما مضى من السنة قبل الاستلام
 وكلام المصنف هنا يفيد خلافه فانه جعل الاجرة للأرض
 كالحراج قائلين ان نقل المصنف هنا ان المصنف ان الحراج
 كالاجرة فاشارة الى ان بقوله على المصنف في خلاف والمثلة
 واقادان المصنف هو ان الحراج كالاجرة انتهى كلام الشيخ صالح
 ومنه يعلم ان ما ذكره السيد المحمدي من ان كلام المصنف مخالف لما
 في الولوية اي بالنسبة لقول المصنف الاجرة للأرض كالحراج
 فانه مخالف لما ذكره المصنف في البحر مع ان الولوية في قوله
 فرق بين هذا وبين الحراج انما حصل ان ما ذكره المصنف
 حيث سوى بين الاجرة والحراج مخالف لما ذكره الولوية
 من الفرق بينهما وينبغي على القول بالفرق بينهما انه اذا زرع
 ارضا خراشية فاصاب الزرع آفة فذهب لا يجب الحراج
 لانه لم يسلم له التمام حقيقة ولا اعتبارا لاما الفتوات لم يكن
 من جهته حتى يميز سائلا اعتبارا لان سبب وجوب الحراج
 ملك ارضا نامية حولا كاملا اما حقيقة او اعتبارا فاذا فات
 التمام في مدة الحول ظهر ان الحراج لم يكن واجبا وقد ذكرنا
 قبل هذا ما يخالف هذا والاعتداد على هذه الرواية كذا في شرح
 تنوير الاذهان والفتاوى من ان الولوية واجب منه
 لما قبل الاستلام ان في الولوية استأجر ارضا يزرعها
 فاصاب الزرع آفة يجب الاجر تاما لانه قد زرع ولو غرق
 قبل ان يزرعها فلا اجر عليه لانه لم يتمكن من الاستمتاع بها

كما ذكره البيهقي وسقط ما بعده سبق انه ليس على الملاقاة
 بل مقيد بما اذا لم يبق منه المدة ما يمكن من زراعتها ثانيا
 مثل الزرع الاول او دونه في الضرر وكذا لو منعها غاصب
 كما ذكره السيد المحمدي مضافا الى المحيط اي ان يفي من المدة
 بعد زوال الغصب ما يمكن المستاجر من زرعها لا يسقط
 الاجر عليه لا يلزم المكاراة اذا هاب اخذ صورة المصلحة جل
 استأجر دابة له سمي قد مثلا فدفعها الى المستاجر في خلا
 بينه وبينها يجب الاجر ولا يجب على ارساله الغلام هكذا ذكر
 شيخ الاسلام المعروف بمخاها زادة وذكر محمد في الكتاب
 انه يوم ان يرسل غلاما يتبع الدابة او ما ذكره في تنوير الاذهان
 معنى للولوة الجبة والخمسة في خمسة خمسة وعشرون
 اقوال الفرب معتبر في الاجسام وهو الفرق بين الاجار
 والطلاق حيث قالوا لو طلقها ثنتين في ثنتين يقع ثشان
 حموي قد دفعه في ميت المستاجر فلا اجر له لانه لم
 يسلم المعقود عليه لعدم التحل والوقوع في ملكه فان
 دفن المستاجر فيه ميتة ثم قال للاجر اهل عليه التراب
 واني الاجر ينقل الى ما يصنع الناس اهل تلك البلدة
 فان كان الاجر هو الذي يرسل التراب بحجر عاك والاقلا
 كما في تنوير الاذهان مضافا للولوة الجبة وقوله والوقوع
 في ملكه اي ولعدم وقوع الجف في ملك المستاجر
 في كذا والله كذا فباع له اجر المثل بوضوح رجل قال لا خير
 بعلي هذا المتاع ولك درهم فباعه فله اجر المثل لا يتجاوز
 درهم وعلى قياس هذا السمسار والدان كما في تنوير

الاذهان

الاذهان وقوله بع لي ليس بقيد اذ مثله لو قال اشتر لي
 حموي عن البرازية وذكر الزيلعي في باب المضارب يضارب
 الله لا يجوز ان يستأجر رجلا لبيع او لشره لانه لا يقدر
 عليه ولا حيلة ان يستأجر مدة ثم يبيع بالبيع او الشراء
 وهذا باطلاقة شامل للحق والعبد فيخالف ما في ميتة الحق
 كذا بخط شيخنا فوجب اجر المثل في وجب الوسط
 منه يعني اذا كان اجر المثل متفقا فافهم من يستحق
 ومنهم من يتساهل في لو كان المستحق يوجرد اتمه
 باثني عشر والمتنازع بعشر وخمسة عشر بعشر يجب
 احد عشر وفي القينة اجر المثل بطيب وان كان السبب
 السبب جراما ولم يذكر وجهه فلينظر فيها ايضا اجر المثل
 في الاجارة والمزارعة من جنس الدراهم والدنانير لا من
 جنس المسح كذا في حاشية السيد المحمدي فليتامل في خمسة
 اطلاق قوله فوجب اجر المثل او شامل لما اذا كان اجر
 المثل واجبا لفساد الاجارة او كونه غاصبا ابتداء بجامع
 ان وضع اليد بغير حق كذا بخط شيخنا كذاها بمثل
 ما يتكاري الناس ان متفقا وتالم يبيع لان الاجر مجهول فانهم
 بين مسامح ومستقص وان لم يكن مختلفا بل كان معلوما
 غير مختلف صححت الاجارة بان يكون مثل هذه الدابة تكرر
 بعشرة لا يربوون ولا يتقصون لانه قد يكون الاجر معلوما
 كما في تنوير الاذهان ومثله في شرح البيهقي مع زيادة قوله
 وقيل بالفساد مطلقا واري لك هبة اجارة او في الولوة الجبة
 لو قال واري لك هبة اجارة كل شهر بدرهم او اجارة هبة فهو

اجابة اما الاول فلانه ذكر في آخر كلامه ما يغير اوله واوله
 يحتمل التفسير بذكر الاجابة واما الثاني فلانه نفس على
 الاجابة فلا يتغير بذكر الهمزة اخوان المذكورين ولا معاوضة
 والمعاوضة لا تحتمل التفسير الى التبرع ولهذا لا تتصل العارية
 بلفظ الاجابة ولو قال اجرتك بغير شيء لا تكون عارية
 فلا يتغير به اول الكلام انتهى وفي كلام المصنف ويظهر ما فيه
 من اخلل جوي وقوله لا تتعدا العارية بلفظ الاجابة اي
 بخلاف العكس فان الاجابة تتعد بلفظ العارية صريح بذلك
 اليس من يلوو الى حيث قال وفيه اشارة الى ان الاجابة
 تتعد بكل لفظ تتعد به الاجابة اه وقال الشيخ شريف
 الدين الفري في حاشيته ظاهر كلام المصنف ان هذه اجابة
 لازمة لا تتفصح الامور عنده وليس كذلك بل هذه اجابة
 غير لازمة وفيه فارق غير هام من الاجارات صريح بذلك
 الاتقاني في غاية البيان حيث قال ولو قال في لك هبة
 اجابة كل شهر بذرهم او اجابة هبة فري اجابة في الوجهين
 جميعا لانه نفس على هبة الاجابة قال ولا اشكال في قوله
 هبة اجابة لانه ذكر في آخر كلامه ما يغير اوله وانما الاشكال
 في قوله اجابة هبة كل شهر بكذا فانها لا تكون هبة بل اجابة
 لان اول الكلام انما يتغير باخره اذا كان اول الكلام محتملا
 للتفسير فاقال يمكن محتملا للتفسير فلا يتغير لان اول
 الكلام معاوضة لا يحتمل التفسير الى التبرع ولم يذكر في
 المبسوط ان هذه الاجابة تكون لازمة او غير لازمة قال
 شيخ الاسلام المعروف بغيره زاده حكى عن الشيخ ابى بكر

لان الاصل في الاجابة اللزوم
 الا من عند رافع

محمد

محمد بن حامد انه قال دخلت على اخياف واستفدنا منه
 فواتد احدها هذه وهو ان الاجابة في هذه المسئلة لا
 تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما الرجوع قبل القبض
 وبعد القبض وايضا قال لكل واحد منهما الفسخ لكن اذا
 سكن يجب الاجر لانه امكن العمل باللفظين فيعمل بهما
 بقدر الامكان كما في الهبة ببشرط العوض انتهى قال
 الشيخ شريف الدين وكان ينبغي للمصنف ان ينسب هذه
 الفاتدة اجمالية ولم ارها في غير غاية البيان انتهى كلامه
 وقوله لانه امكن العمل باللفظين اي لفظ الاجابة ولفظ
 الهبة فعدم اللزوم فيها والتكليف من الرجوع نظر للهبة
 ولزوم الاجر نظر للاجابة وقوله لكن اذا سكن يجب الاجر
 اي المسمى هذا هو الظاهر وكذا الحقوى عوى للبحر للشيخ
 حيث صرح بانه اذا سكنت سكن وجب اجر المثل
 اجرتك بغير شيء اجابة فاسد لا عارية قيل عليه قد
 يقال لجعله عارية وجه وجبه بان يكون لفظ الاجابة
 محار عن العارية بنفسه قوله بلا اجرة انتهى لا
 وجه له فضلا عن ان يكون وجهها لما تقدم قريبا عن
 الولو اجمية من ان العارية لا تتفقد بلفظ الاجابة لكن
 ظاهر ما تقدم عن الولو اجمية من ان العارية لا تتفقد
 بلفظ الاجابة وان قال اجرتك هذه الدار شهر بغير
 عوض وفي البحر للمصنف نقلا عن الحاشية لو قال لفي
 اجرتك هذه الدار شهر بغير عوض كانت اجابة ولو لم
 يقل شهر لا تكون اجابة انتهى عوى ابر القصار

امين لا يضمن الا بالعمد يبيع اذ اسلم الرجل ثوبا الى الفخار
 باجر مسج فدفعه اليه اجره قد فخر اوق الفخار على الفخار
 اجره وحل لانه يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة واجر
 الوجه لا يضمن ما جنت يده الا ان تخالف وانما كان الضمان
 على الفخار لان عمل الاجر منقول اليه لانه عمل يادهم
 حموي عن الولوالجية والتقييد باجر الفخار ليس قيد احراز
 ولهذا قال البيهقي وكذا سائر الصنائع وعمره الى جوامع
 الفقه ولا رجوع للفخار عما ضمنه على اجره عن البيهقي للايضاح
 واعلم ان عدم ضمان الاجر ليس على اطلاقه لانه يلزمه
 الضمان في صوته ذكرها في تنوير الارهاق وهو ما اذا
 سلم الفخار ثاب الناس الى اجره ليستمسرها في المقصود
 فنام الاجر وضاع منها شيء بسبب قومه فان الاجر
 يضمن وان لم يعلم حرك الضمان بسبب قومه لا يضمن اذ
 يتصرف والفخار على الاختلاف في المشترك اي
 على الاختلاف الواقع بين الامام وصاحبه في ضمان
 الاجر المشترك وعدمه فعند الامام لا يضمن العين اذا
 هلك في يد غيره ولا يضمن الامن شيء غالب كالحرف الغالب
 والعدو المكابر لان الحفظ مستحق عليه اذ لا يمكن العمل
 بدونه فاذا هلكت رعا يمكن التحريم عنه كالغصب والسرقة
 كان التقدير من جهته فيضمن كالوديعة اذا كانت باجر
 بخلاف ما لم يمكن التحريم عنه كالحرف الغالب وللإمام
 ان العين في يد امانة لان القبض جعل بالارزاق والحفظ
 مستحق عليه تبعا لامتناعه او لهذا لا يمايله شيء من الاجر
 خلاف

دون الاجر لان اجير
 الفخار

بخلاف الوديعة باجر لان الحفظ مستحق فيها مقصودا
 بالاجر كذا في الهداية واعلم انه يجب عليه الضمان
 فيما تلف بفعله عند علمه بالثبوت كما اذا تخلف الثوب
 من ورق الفخار حموي وذكر الشيخ شرف الدين الفخار
 ان بعضهم اخذ بقوله لانه مذموم وعمرو علي وبعضهم
 افق بالصلح بالصلح عملا بالقولين اي بقول كل من الامام
 وصاحبه فخط عنه النصف واوجب النصف واختار
 في فوائد صاحب المحيط انه ينظر في الاجر ان كان
 مصلحا يقي بعدم الضمان وان كان بخلافه فنخلافه
 وان جهل حاله يقي بالصلح فان قلت كيف يبيع الصلح
 جبه قلت الاجر عقيدي يجري فيها الجب بقاء الاتري
 ان من استاجر دابة او سفينة مدة معلومة وانفقت
 مدتها في وسط البرية او في جهة البحر فانها تنفق الاجر
 بالجر ولا يجري الجبة ابتداء وهذا كالحالة حالة البقاء
 ان رقت اي تنفق الا حاتم بالجر اي تنفق باجر المثل
 ومحل عند علم المشتري ان الضمان انما يؤول ما ذكره المصنف
 من انه انما اشترط عليه الضمان يضمن اتفاقا قولنا
 مسرج والراجح المقتضى به انه لا اثر لاشتراط الضمان فلا
 ضمان على الاجر المشترك فيما تلف لا يضمنه في قول
 له حنيفة شرط عليه الضمان او لا وعليه الفتوى
 كما في الخلاصة والسارية والمضارب والعمادية وجامع المقصود
 والمضارب واكتفاء في الجوهرة كذا في حاشية الشيخ
 شرف الدين الفخري ونقل عن شرح المنظومة ان

سبيل

القول بعدم ضمان الأجر المشترك هو مختار المشايخ وعليه
 الفتوى في قول الشيخ كافي النخعي وقا في خان وعزى ذلك
 إليه المحامد هو فيضمن اتفاقا أي بانفاق الإمام وحجبه
 لكن في الفصول العارضة وغيرها التفريق بأن اشتراط الضمان
 على الأمين باطل حموي بتصرف وذكر العلامة الشيخ صلح
 الغزالي في حاشيته بعد قول المصنف فيضمن اتفاقا ما يسه
 الظاهر أن هذا يقع على صحة اشتراط الضمان على الأمين
 والصحيح أن اشتراط الضمان على الأمين باطل ومسرحولاً به
 المعتمد وقد قالوا الوشرط على المحامي الضمان أن ضاعت
 بثابه كان باطلا ولا ضمان عليه وهو اختيار أبي الليث قال
 في الخلاصة وبه يقع وصرح في توضح الوقاية بأن الفتوى
 عليه وفي تنوير الأبصار قال واشتراط الضمان على الأمين
 باطل لم يقع لكن قول المصنف اتفاقا يدل على أن القول
 بالضمان على كل قول لأنه مفرغ على القول بصحة اشتراط
 الضمان على الأمين فلهذا تستثنى هذه المسئلة من
 قول اشتراط الضمان على الأمين باطل وهو قال البيهقي
 في اقتصار المؤلف على قوله أما مع أي مع اشتراط الضمان
 فيضمن اتفاقا قصود لما في جامع الفصولين بشرط
 الضمان على الأجير المشترك قيل يضمن وقا وقبل
 الشرط وعدمه سواء وقال في الحقائق الفتوى في
 الأجير المشترك على قول أبي حنيفة سواء شرط الضمان
 عليه أو لم بشرط وفي التمهيد اختار المتأخرين الصلح على
 نصف القيمة وقال في العيون رداً لا قبل أن الصلح

على شرط

فاخر

فاخر قول أبي حنيفة وكان الخواص يكتب في الفتوى لا يضمن
 عند أكثر اصحابنا وفي يثمة الذهب وصرافيه وفي بينا
 إذا وقع الأجر ولم يدفع قال لأوف ولكن يستد منه الأجر
 لثمة دفعها إذا حلف على ذلك عند أبي حنيفة انتهى كلام
 البيهقي بتصرف وقوله وفي العيون الخ صريح في أنها لا
 يجزئ عن الصلح خلافا لما قد مناه عن الشيخ تشرّف الدين
 الغزالي وما ذكره من القياس على ما إذا نقضت مدة الإجارة
 وسط البرية أو في جهة البحر قياس مع الفارق لتحقيق
 المردود في المقبر عليه بخلاف ما هنا لعدم الضرر
 فكان بحثنا مخالفاً للمنقول فلا يعمل عليه المستاجر
 أو لئلا يفتن بها بلاذون الخ في الولولجية استاجر أو لم يفتن فيها
 بناءً من التراب الذي كان فيها بغير أمر صاحب الدار
 ثم أراد اخروج منها فما كان من لبن يرفع ويدفع إليه
 قيمة التراب لأن اللبن بالصفة دخل في ضمانه وإنما لزم
 دفع قيمة التراب لأنه ملك صاحب الدار وهذا إذا
 كان اللبن الذي اصطنعه من تراب الدار صلباً فإن لم يكن
 بأن كان بحيث لو نقص يصير تراباً لا شيء عليه ومنه يعلم
 ما في كلام المصنف حموي بتصرف لا ضمان على المحامي
 قد صرح المصنف فيما يأتي من بحث الودعة أن الودعة
 إذا كانت بأجر مضمون غنم إلى الذيل وعليه يجب القول
 بضمن الثيابي لأنه إنما يحفظ بالأجر لكن يحتاج للفرق
 بين الأجير المشترك وبين المودع بالأجر فإن الأول لا يضمن
 عند أبي حنيفة كما في حاشية الشيخ صالح الغزالي يجب

مطلب
 احتج به دار البحوث
 من التراب الذي كان فيها

ان يقال قول المصنف لاضمان على المحامي ليس على الملاقاة بل
يستثنى منه مسئلة ذكر في تنوير الاذهان ونحو عبارته
رجل دخل الحمام وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلما
خرج لم يجد ثيابه لاضمان على صاحب الحمام سرقت
او ضاعت حيث لا علم له اما اذا اقران غريم بغيره هو
يراه ظانا انها ثيابه فله ضمان لتتقيد في احفظ اخذ
والثياب اتي ولا ضمان على الثياب باتفاق ابى
حقيقة وصاحبه ان لم يكن بمقابله حفظ الثياب
اهروان كان باجره في وجوب الضمان عليه خلاف
فصداي حقيقة لا يضمن ايتم خلا فاهما هذا المحصل
ما ذكره في تنوير الاذهان الا بما يضمن به المودع وهو
النقدى تنوير الاذهان تفسدا جازم الاحمال بطعام
معين ببيان المدة وجه الفساد ان المعقود عليه مجهول
لان ذكر الوقت يوجب كون المعقود عليه هو المنفعة
وذكر العمل وهو العمل يوجب كون العمل هو المعقود
عليه ولا ترجيح لاحدهما على الاخر فنفع المستاجر في
وقوعه على العمل لانه لا يستحق الاجر الا بالعمل لكونه اجرا
مشتركا ونفع الاجير في وقوعه على المنفعة لانه يستحق
الاجر بمضي المدة عمل اول لم يعمل فتفسد وهذا قول
ابى حنيفة وقالا لا تفسد فيكون العقد على المنفعة
دون المدة حتى لو فرغ منه نصف النهار فيما لو استاجر
يوما لعمل فله الاجر كاملا وان لم يفرغ في اليوم فله
ان يعمل في الغد لان المعقود عليه هو العمل لانه للمفرد

مطلوب
وكلمة ثياب

وذكر

وذكر اليوم للتفجيل كما به استاجر العمل على ان يفرغ منه
في اول اوقات الاذعان فيحمل عليه نصيبا العقد عند
تقدير الجمع بينهما ويرجع بكون العمل مقصودا دون الوقت
وتقدير العمل بدل عليه لان الاجرة ادا وقصت
على المنفعة لا تقدر بالعمل وانما تقدر بالوقت حتى وعلم
انه في تنوير الاذهان صور لما ذكره المصنف في قوله تفسد
اجازة الاحمال اخذ بقوله صورة المسئلة رجل يقبل من رجل
طعاما على ان يحمله من موضع كذا في ثلث عشر يوما فحمله
في اكثر من ذلك لا يلزمه الاجر المسعى والا جازم فاسد
اخذ والظاهر انه سقط من قبل الكاتب شيء اذ هو المقصور
ان يقال من موضع كذا الى كذا كما لا يخفى ثم قال وكذا لا رجل
استاجر رجلا ليجز هذه الحنطة في يوم بدرهم فانه لا يستحق
المسعى والا جازم فاسد هكذا ذكر في نوازل الفقيه ابى
الليث قال وهذا الجواب يوافق قول ابى حنيفة اما على
قولهما ينبغ ان يجوز ويجب الاجر يعني المسعى لان الاجرة
عندهما وقعت على العمل دون الوقت انتهى معنى اللؤلؤجية
والذي يظهر انه سقط منه شيء ايتم وحق العاقر ان
يقول استاجر رجلا ليجز الحنطة في يوم بدرهم فجزها
في اكثر من يوم وكذا بشرط الورق اي وكذا تفسد
الا جازم بشرط الورق على الكاتب صورة المسئلة رجل
استاجر رجلا واشترط البياض والجر عليه فاشتراط
الجر جائز واشترط البياض باطل على هذا تعامل الناس
كذا في تنوير الاذهان وعلم معنى اللؤلؤجية ومنه يعلم

بشرط

ان المراد بالبياض الورق وبالورق الكاتبة واعلم ان
 فيما ذكره المؤلف من ان اشتراط الجواز موازنة
 لا يخفى وجهها وهو ان يتم القول بالجواز التي هي
 وقبول الاصل المستحق انما يظهر اذا اقتضى على المشتري
 الحرج عليه والمبتدأ من عبارة ان اشتراط الجواز
 والباقي مع فلا وجه لقوله حينئذ فاشترط الجواز
 حائز الالم الا ان تكون الواو من قوله والجبر على او
 وبهذا التقدير يظهر لك سر ما اشار اليه العلامة
 المحمدي حيث بين المصنف المراد من عبارة المؤلفانية
 بقوله اي نقصد الا جاز بشرط الورق على الكاتبة
 اما بشرط الجواز فلا بشرط الجواز من التقييد
 محظوظ عنه يعني استأجر مما سئله يستأنه وره
 على ان يحط عنه اجر ثلثه من ثمنه ما تعطل فسدته
 الا جاز لان اشتراط ما لا يقتضيه العقد ولو قال
 على ان مقدار ما كان معطلا فلا اجر عليه جاز ذلك
 ونظم ما في الجامع الصغير اشتري رتبة على ان يحط عنه
 لاجل الزق خمسين رطلا فهو فاسد ولو قال على
 ان يحط عنه بقدر وزن الزق فهو جائز وانما كان ذلك
 لاجل التعامل في تنوير الادب وان وعيم كاشية
 السيد الحموي مع هذا القول في التعليل بالتعامل
 نظرا في ان لا يصح ان يجعل تعليل الفساد جاز
 بالنسبة للوجه الاول ويجوزها بالنسبة للوجه
 الثاني والصواب في التعليل كما في النهر ان يعمل للفساد

2 العج

في الوجه الاول بانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه تقع لاجل
 المتعاقدين فان رتبة الطرف قد يكون اقل فيكون
 النقص للمشتري او اكثر فيكون البايع الا اذا عرق مقدار
 وزنه فيجوز بخلافه في الوجه الثاني فانه يعمل لجوارحه
 لانه بانه شرط لا يقتضيه العقد كما في الذيلع وعزم كالدر
 ونقص بشرط يكون مؤنة الرد او اي وتقصيد
 الا جاز بشرط يكون مؤنة رد العين الى طاهر ومؤنة
 على المستأجر وكذا نقصد باشتراط خراجها او عشرها
 على المستأجر عند ان خفيته لان العشر على الموهب
 عهده وما ذكره المصنف حيث اطلق في ان الا جاز
 نقصد باشتراط اخراج على المستأجر هو الصحيح
 خلافا لمن فرق بين خراج المقاسمة وهو نصف
 ما يخرج من الارض او الثلث مثلا لانه عاب الارض
 عند ان خفيته كالعشر اما اذا كان خراج وظيفه
 فيجوز والصحيح انه لا يجوز وكذا الواعظاها اياه بعين
 اصله لما شرط عليه اداء الخراج والخراج على
 صاحب الارض كان ذلك اجماع فكانت الاجرة مجهولة
 كما في تنوير الادب فان يتصرف ومن هنا يعلم ان
 ما تعارفه الملتزم من ان صاحب القرية اذا افسدها
 بعينه بشرط على المستأجر جميع التوازم والكلف
 كما في ف وضم العسكر وما اشبه ذلك حيث يكون
 اشتراط ذلك عليه مفسدا لا جاز لان حينئذ
 يلزم كون الاجرة مجهولة لان مؤنة الجرف وتحم تراب

وتنفق وهي حادثة الفتوى ويرد هاتكروية ابي
 تفسد اجابة الارض بغير رد هاتك الموجه مكتوبة كذا
 في الكافي من غير تفصيل وفصل شيخ الاسلام خواهر زادة
 في نه الكافي فقال هذا على وجهين اما ان يشترط الكراب
 في مدة الا جارية او بعد انقضاء مدة الا جارية ففي الوجه
 الاول الا جارية فاستد لان مدة الا جارية مجهولة لان
 مدة الكراب تقبل وتكسر اذ قد تكون يوما او يومين مثلاً
 وتلك المدة مستتاة عن مدة الا جارية لانه عامل في هذا
 الكراب لرب الارض فتكون مدة المستتة منه ايضاً مجهولة
 هكذا ذكر وهذا خلاف ما قال محمد في اجماع الصنف
 اذ اشترط الكراب عامل لنفسه فلا تكون تلك المدة متناهية
 عن مدة الا جارية لكن الصحيح انه اذا اشترط ان يرد هاتك
 عليه مكتوبة بكتاب في مدة الا جارية تفسد الا جارية لانه
 قد تكون تلك المدة مستتاة عن الا جارية وفي الوجه
 الثاني المسئلة على وجهين لانه اما ان يقول اجرها
 هذه الارض بان تكتبها بعد انقضاء مدة الا جارية
 فتد هاتك مكتوبة او قال اجرها بكذا على ان تكتبها
 بعد انقضاء مدة الا جارية فتد هاتك مكتوبة ففي
 القسم الاول يجوز الا جارية لان جهالة وقت الكراب
 بعد انقضاء مدة الا جارية لا توجب جهالة في مدة الاجابة
 والكراب في نفسه معلوم بصل اجراء الا ترى انه لا
 استاجر بطلا الكراب كانت الا جارية جائزة وفي القسم
 الثاني لا يقع الا جارية لانها صفة شرطية في صفة
 فلو

فلو اطلق بان قال وباني ترد هاتك مكتوبة يجب ان تصح
 ويصرف الى الكراب بعد انقضاء مدة الا جارية حتى يتبين
 معزياً للولولة الجينة قال ومنه يعلم ما في كلام المصنف من
 الفصور والتحليل في ان يقال ما ذكره السيد الحموي
 حيث صور لجواز الا جارية في القسم الاول من الوجه الثاني
 بقوله بان يقول اجرها هذه الارض بكذا بان تكتبها
 او مثله في ثم تنوير الاذهان غير صواب وكانه من
 النسخ والمصواب حذف بكذا في الاوجه لانه لا اجر
 في قوله بان تكتبها بدليل ما تقدم من قوله والكراب في نفسه
 معلوم بصل اجراء وايضاً في قوله او قال اجرها بكذا على ان
 تكتبها انظر ظاهره والذي يظهر انه سقط من قلم الناسخ
 ولو العطف والصواب او قال اجرها بكذا على ان تكتبها
 او يدل عليه التعليل الذي ذكره وهو قوله لانها صفة
 شرطية في صفة الا اذا استاجر المقصود باذن
 المستحق صورته رجل قال لاخر اقرضه خمسة اقق
 من الحبطة فاقضه واستاجر من محله فالاجر على المقض
 لانه هو العاقد فان قال له المستحق من استاجر
 من محله ذلك فله ان يرجع عليه لانه فعل بامر كذا في تنوير
 الا وهان في ان يقال ظاهر قول المصنف الا اذا
 استاجر باذن المستحق من محله ما ذكره اذ انه يلو للرجوع
 وان لم يشترط الصمان فتكون هذه المسئلة مما اخرج
 عن الاصل وهو ان كل ما يطلب به الا انسان بالحسين
 والملازمة يكون الامر باذنه مثبتاً للرجوع من غير اشتراط



الضمان وما لا فلا الا اذا شرط الضمان كما في متن التتويج من
 كتاب الذهبية معناه للظهيرية فتزاد هذه المسئلة الى استنباطها
 المصنف بقوله الا اذا استتاج المصنف من اخذ على المسبطين
 اللتين ذكرهما في الدرا المختار حيث قال ويخرج عن الاصل ما لم
 قاله تفق على بناء دارى او مال الاسير اشتري فانه يبيع فيها
 بلا شرط رجوع كما في كفالة الخاتبة مع انه لا يطلب بهما
 لا بحبس ولا بملزمة انتهى فيكون المستثنى من الاصل ثلاث
 مسائل امنتع الاجير من العمل في اليوم الثاني اجب
 قال في الخاتبة اعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين ولم يذكر
 العمل لم يفتح الا جازم فان عمل يوما امنتع عن العمل في اليوم
 الثاني لا يجبر على العمل لنفسه الا طارئة وان كان مع له عملا
 معلوما جازم الا جازم ويجبر على العمل وان فسح الا جازم
 فعليه اجر مثل ما مضى وبعد ما مضى يوما لا يطلب منه العمل
 لانتهاء الا طارئة انتهى ويعلم منه انه اذا صححت الا جازم يجب
 على العمل في اليوم الثاني وهو محمول ما ذكره المصنف حموى
 اجر تزج بيت اخلاء بفتح الحاء والمد موضع الحاجة
 بذالك لخلائه في غير اوقات الحاجة وهو الكنيف والمسق
 والمرحاضا في يرمى لا يجب على الموجه اي لا يجب على
 تزج بيت اخلاء بفتح الخاء والتعليل والافضل ما اهل بالسكن فنهى
 على صاحب الدار كما في قاضى خان وغيره قال في الظهيرية
 واما سيل ماء الحمام فعلى المستأجر كسبه اذا امتلا وهو
 المتعارف بين الناس انتهى وفي الولو الحية امتنع رب الدار
 عن تزج بغيره قد امتلأ لم يجبر لكن للسكن ان يفسخ الاجازم
 لان

هذا هو الوجه في
 ما ذكره المصنف من
 ان المستأجر لا يجبر
 على العمل في اليوم
 الثاني

لان الاجازم لم تقع على الباطن لان المعقود عليه متفحة
 السكنى وشغل باطن الارض لا يمنع الا تنقاع بطن الارض
 من حيث السكنى ولهذا لو سكنه مستغولا لزمه الاجر كما لا اذا
 لم تقع الا جازم على باطن الارض لم يجبر على تسليم الباطن
 واما كان للمستأجر ولاية الفسخ لانه يقبى المعقود عليه
 فكان له الخيار وكذا لا يجب الموجه على اصلاح المنيب وتطيين
 السطح ونحوهما لان المال لا يجبر على اصلاح ملكه واما اذا
 خرج المستأجر من الدار وكان فيها تراب او رماد من
 كثرة استعمال المستأجر اخراجه وكذا ما تشبه ذلك مما
 هو على وجه الارض لان على المستأجر تسليم الدار الى الموجه
 بعد انقضاء العقد وكونها مشغولة بكثافة مانع من
 التسليم واما البالوعة واشياءها فليس على المستأجر
 تقويتها استحضانا والقياس ان يجب لان الشغل حصل
 من جهة وجهه الا يستحسن ان المشغول بهذه الاشياء
 باطن الارض وشغل باطن الارض لا يمنع التسليم بعد
 انقضاء العقد ولهذا قلنا اذا سلم مشغولا او سكنه كذلك
 يجب الاجر كما ملأ ولو نشر طرب الدار على المستأجر حين اجم
 تفسد البالوعة في القياس يجوز وفي الاستحسان لا يجوز
 ويفسد العقد لانه شرط لا يقتضيه العقد ولا الاحتياط قد
 فيه منفعة فيفسد العقد كما في تنوير الاهدان وغيره
 وقال في التهذيب احتاجت الدار الى العمارة ولا يمكن الانتفاع
 بها بدون العمارة او احتاجت الى اصلاح البالوعة فعلى الموجه
 اصلاحها فان امتنع يكون عذرا في الفسخ انتهى وما ذكره

في التهذيب ليس على الطلاق بل فيه القاضى ما اذا لم يكن
استأجرها في كماله وقدرها والا كان رضا بالعيب فلا
يردها الا جله يرى بتصرف لان المالك لا يخرج على اصلاح
ملكه او رده عليه انه ذكر في الفن السادس انه يجب على المالك
ان يرضى عنه لانه ملكه فيجب عليه اصلاحه قول لا ورود لانه
لا يلزم من بقاء العيب في الوجوب كما هو ظاهر في ان قال يفهم
من هذا التعليق ان الدار لو كانت وقفا يجب ان تظفر على ذلك
حمى واخراج نواب المستأجر لانه احق بفصله وكذا
ما استنه ذلك ما هو ظاهر على وجه الأرض كما في مختصر الظهيرية
وان اشترى المستأجر ان يكون الرهاد من عمله فالقول قوله ولو اشترط
في العقد نقل نوابه ومرفقيه ونحوه على المستأجر جاز كما
ذكره البيهقي وسياق كلامه يفيد ان اشترط اذ لا عار ب
الدار فيفسد الاجارة قال ولو استأجرها العمل سنة ولم
يسلم مدة من السنة ثم اراد ان يسلم بجمل المستأجر على القبل
ولا خيار له الا اذا استأجرها للزراعة فانه يسلم حتى مضى
وقتها حيث لا يخرج على القرض بل يتجره كلام البيهقي بتصرف فان
قلت ذكره البيهقي من قوله يجب للمستأجر على القرض ولا خيار
بشكل ما ساق بعد سنة أسقط من قول الملم استأجره
لعمل سنة فمضى نصفها بلا عمل فله الفسخ قلت يمكن حمل ما ذكره
البيهقي على ما اذا كان الذي مضى من السنة دون نصفها او شيئا
الى ذلك ما ذكره الولوالجي حيث عمل لكون المستأجر له ولاية
الفسخ فيما اذا مضى نصف السنة ولم يعمل شيئا بان الاجابة
عنه عن تسليم المقبوض عليه لم انتهى رد المستأجر على

الموص

الموجر واجب في مكان الاجارة يجب على المستأجر تسليم
الدابة المستأجرة في الموضع الذي اشترى اجارته في لو سافر
بها الى بلد آخر فكون الموجر بها بمقدار ما يسلم به فقلت
في الطريق يعني لان التسليم يجب بالعقد فتعين مكان العقد
للتسليم كذا في تنوير الأذهان والصحيح ان الاجارة الاولى
اذا انقضت او المستأجر في الثانية وعبارتها المستأجر اجارة
طويلة اذا اجر من غير اجارة طويلة ثم ان المستأجر مع اجرة
تقاسم الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية اختلغا
فيه والتفصيل انها تنفسخ سواء اتحدت ايام الفسخ في العقد
او اختلفت بان كانت ايام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة
ايام من آخر سنة ثمانية وايام الخيار في الاجارة الثانية
كذا ذلك او على خلاف ذلك اهـ وفي الولوالجية المستأجر الاول
اذا فسخ هل تنفسخ الاجارة الثانية كذا في قالوا يجب
ان لا تنفسخ اتحدت المدة او اختلفت اختلفت وهذا القول
قال الاجارة الاولى ايضا لا تنفسخ بناء على مسئلة وهي من
اشترى على انه بالخيار ثم باع من غير بطل خيار الاول فكذا
هذا لما اجر من الثاني يبطل خياره فلا يملك فسخ الاجارة
الاولى فكيف ينفسخ الثاني ويعينهم قال ينفسخ الاول و
الثاني اتحدت المدة مدة الاجارة واختلفت وهذا هو
الصحيح لان فسخ الاول دلالة فسخ الثاني وهو ملك فسخ
الثاني اما اذا اتحدت مدة الخيار فلا شك واما اذا اختلفت
المدة فلا بد لما فسخ الاجارة الاولى تبين ان المستأجر الاول
فضولي في الاجارة الثانية في هذه المدة وهي المدة الكاملة

بمستأجر

بعد فسخ الأولى والقبول في المعاملات المالية ملك الفسخ
 قبل الاجارة بخلاف الكراج انتهى ومنه تعلم ما في عبارة المصنف
 من الاجارة والبالغ حد الاجازة حتى الادجاعة
 من المستاجر والمستاجر للموجر لا يفسخ قال بعض الفقهاء
 ظاهرا لا طلاق انه لا فرق بين ارض الوقف والملك ولم
 ارض صريح بذلك انتهى اقول يؤخذ من تعليلهم عدم
 الصحة بانه اجر من له ملك الرقبة لا يعقد الاجارة ما يتحقق
 تخصيص عدم الصحة بالملك اذ يجوز ان يؤخذ من تعليل
 النص ما يخصه ويحتمل وقد تقدمت هذه المسئلة وكانت
 اعادها لزيادة ما هنا على ما تقدم بصدورها من مستاجر
 المستاجر مع زيادة عدم نفقن الاولى صريح وقال في تزويد
 الادذهان صورته رجل اجر حائوته من رجل وسلم اليه ثم
 ان الموجه استاجر حائوته ثانيا من المستاجر ان قبض من
 المستاجر بطلت الاجارة الاولى ولو لم يقبض بنفسه الاستجار
 لا يطل الاجارة الاولى كما قلنا في المزارعة اذا دفع ارضه
 مزارعة ثم ان رب الارض اخذها من مزارعة من المزارع والثانية
 باطله والاولى جائزة على حالها فكذلك الاجارة اذا ما ذكره
 من باللولو الجية ولا تنفق الاولى اي بمجرده العقد
 اما الوقف العين بطلت الاولى كما في الولو الجية هو وعلل
 البيهقي لعدم نفقن الاولى بان الثانية فاسدة ولا تنفع
 الصحة وهو لا يصح كما في الخلاصة انه واستفد من قوله
 وهو لا يصح انه على مقابلة تنفق وعليه فلا فرق في نفقن
 الاولى بين ان يكون الموجه قبض العين من المستاجر او لم

يقف

اجارة الوقف وتقدم

يقف النقصان عن اجر المثل في الوقف صورته اجر
 المتولى حرام الوقف من رجل فجاره من آخر وزاد في الاجر
 ليس للمتولى نفقن الاجارة الاولى حيث كانت باجر المثل
 او بقدر ما يتقارب الناس في مثله لان الثاني في الزيادة على اجر
 المثل منعت وان كانت بنفقن لا يتقارب الناس في مثله فله
 النقصان كذا في تنوير الادذهان مع باللولو الجية فالثانية
 موقوفة على اجارة الاول هذا في حق المستاجر اما في حق الموجر
 فلا يجوز ولا تنفذ حتى لو انقضت الاجارة الاولى وسقط
 حق المستاجر الاول لا يلزم ان يسلم الى الثاني بخلاف ما لو باع
 المستاجر فانه لو انقضت الاجارة ينقض البيع هو المختار
 كذا في الخلاصة صريح والفرق ان يعقد الاجارة يقع على المنفعة
 والمنفعة مملوكة للمستاجر الاول فاذا اجاز ما كان جاز الاجر
 له لا للموجر وان ابطال بطل واما البيع يقع على العين والعين
 ملك الموجر الا ان لقي فيها حقا فاذا اراد الحق الغية نفذ البيع
 كذا في تنوير الادذهان بنصف معنى باللولو الجية وفي الخلاصة
 عن التوقيع باع الموجر من رجل ببيع اذن المستاجر ثم باعه
 من المستاجر جاز البيع من المستاجر وهو نفقن للبيع الاول
 يبرى وهل تنفسح الاجارة ببيع العين الموجر بطلت
 كان البيع لعذر بان الحق دين لا وفاء الا من ثمنها انقضت
 وهل تجزم على المشتري انتظار فسخ مدة الاجارة ان كان له علم
 بالاجارة انتظر فسخ مدتها وان لم يكن له علم بها تجزى
 بين الا انتظار وبين فسخ الشراء وهذا النقطة يبرر يحصل
 التوفيق في كلامهم لانهم تاسر يطلعون في ان الموجر اذا باع العين

مقال
 ما هو المراد من البيع
 ادرك المستاجر من باع
 المستاجر جاز البيع

مقال
 وهذا العقد كماله
 التوقيع في كلامهم

الموجبة الفسخ الا جازم وتاخر يقولون لا تنفسخ فالقول
 بانها تنفسخ بالبيع يحمل على ما اذا كان له عذر والقول بعدم
 يحمل على ما اذا لم يكن له عذر وهذا التوفيق من مميزات هذا الكتاب
 استاجر ليعمل سنة اخذ في الولو الجية جلا استاجر استاذ
 ليعمل له هذا العمل في هذه السنة ففي نصف السنة ولم يعمل
 له شيئا فللمستاجر لاية الفسخ وبه كان يفخ الصبر الشهير
 لانه يحسن عن تسليم المعقود عليه طاهر انتهى وفي المسئلة
 استاجر ليعلم العظام العلم هذه السنة ففي نصف السنة
 ولم يعلم شيئا فللمستاجر الفسخ انتهى وفي الحاشية استاجر
 معلما سنة ليعلم ولد القيان فمضت سنة اشهر ولم يتعلم
 شيئا كان له ان يفسخ الا جازم حوى والتقييد بغير سنة
 اشهر للاحتراز عما لو مضى اقل من نصف السنة حيث لا
 يكون له الفسخ ولا يشك بالاجاز قد مضى عن البيه حيث قال
 استاجر لها العمل سنة ولم يعلم مدة من الزمن ثم اراد ان
 يسلم يجر المستاجر على القبض والاحيار له انتهى اذ قوله
 والاحيار له صريح في انه ليس له الفسخ لانه كما سبق يحمل
 على ما اذا كان الذي مضى من السنة اقل من نصفها فلا اشكال
 حينئذ فله الفسخ في النسخة التي كتب عليها المحض
 فله ان يفسخ الا جازم قيل عليه ينبغي عمله على ان عدم العمل
 من الاجر اذ لو كان عدم العمل يسبب من المستاجر مع
 انه سلم نفسه لم يكن له الفسخ بلا عذر قائل القول
 اغاية ما ذكرناه لو كان في المسئلة المذكورة اجب وهدو
 كذلك بل هو اجب مشترك وقع العقد على عمله كالتبعية والى

استاجر ليعمل سنة

مطل
 سنة من يعلم الفسخ العلم
 هذه السنة ففسخ نصف
 السنة ولم يعلم شيئا فلا يشك
 الفسخ اجب

ذلك تعليل الولو الى الفسخ بقوله لانه يحسن عن تسليم المعقود
 عليه طاهر وكانه اشار بالتأمل الى هذا حوى
 الا جازم بموت المورع العاقد لنفسه افاذ له لو عقد طاهر
 بنحو وكالة لا تنفسخ بموته وبه صرح في المصنفات وهذا
 بخلاف الوكيل بالاستتجار اذ اقامت فانها تبطل كما في البرازية
 في الحاشية بموت المتولي لا تنفسخ الا جازم وان كان المتولي
 هو الذي اجبر وكذا الواجب القاطن ومات وفي الجاهل بالاج
 او الوكيل اجبر وارثه ومات لا تنفسخ الا جازم وفي الوكيل
 الواقف اذا اجبر الوكيل بنفسه ثم مات القياس ان تبطل
 الا جازم لانه في هذه المالك ليس لاحد حجب وفي الاستحسان
 لا تبطل لانه اجبر لغيره كالوكيل بالا جازم والاب والوصي
 والوكيل بالاستتجار توكيل بشراء المنافع فصار بموت
 التوكيل بشراء الاربعين فيفسخ مستاجر بنفسه ثم يفسخ مستاجر
 من التوكيل فهو موهبة قولنا ان التوكيل بالاستتجار بموت المالك
 حوى وفي المنتفع عشق انشاء تنفسخ بها الا جازم بموت
 اجدوها وخراب المعقود عليه وجفاف الماء عن الصنعة
 وانقطاع الماء عن الرعي والحقوق الاجرد بها لا يمكنه القضاء
 الامنها وانتقال المالك منه الى غيره والارثاء مع الحقوق
 والمحرم والمض والسفوف والادفلا من انتهى كذا ذكر البيه
 وقوله عشق انشاء صوابه احد عشر فتسغ الى ملكه
 وفي حوا مع الفقه كذا السفينة اقامات في بعض طرقت
 البحر يبري فيوجبها له ان كان امينا لان القاطن يفصل
 ما كان اتفق للوارث وهذا نفع لانه في الناس رغبة في الاعيان

تنفسخ الاجارة بموت المورع
 العاقد لنفسه افاذ له لو عقد
 بنحو وكالة لا تنفسخ

مطل
 الوكيل اذا اجبر الوكيل بنفسه
 ثم مات القياس ان تبطل

الوكيل بالاستتجار
 توكيل بشراء المنافع
 فصار بموت التوكيل

مطل
 عشق انشاء تنفسخ بها
 الا جازم بموت

حموي وقول المصنف في جرحها له اي للمستاجر الاول تنوير
 الاذهان او يبيعها بالقيمة وفي الولولجية وان ما قد
 الادبل في بعض الطرق قال ابو حنيفة للمستاجر ان يركبها
 على حاله حتى ياتي مكره فيرفع ذلك الى القاض قالوا هذا
 اذا كان موت رب الدابة في موضع يخاف ان ينقطع به وليس
 تحت قاض ولا سلطان يرفع الامر اليه فكان الموتر في بقاء
 عقد الاجارة كلا المعنيين لانه يخاف على نفسه وماله
 لانه ليس في موضع يمكنه ان يمسك دابة اخرى او يكت
 وليس تحت قاض حتى يرفع الامر اليه فيوجهه هاهنا بخلاف
 ما اذا مات في المصر لانه لا ضرر له في بقاء عقد الاجارة
 مع الموجب للفسخ وهو الموت فاذا اتى مكره رال العذر
 وانتقضت الاجارة والدابة في يده فيرجع الى القاض حتى
 يفسخ ما هو الاصل للميت وللورثة اما الاجارة ممن
 في يده اذا كان امينا او البيع بمثل قيمتها كذا في تنوير الاذهان
 وقيل البيعة ههنا بلا خفاء وطريق قبول البيعة
 احد شيئين اما ان ينصب القاض وصيا واما ان يقبل
 من غير نصب الوصي لان الخصم انما يشترط لقبول البيعة
 اذا اراد المدعي ان يأخذ منه شيئا اما اذا اراد ان يأخذ
 من ثمن ماله كان في يده وهو يد المقيم للبيعة لا يشترط
 الخصم لقبول البيعة كما في تنوير الاذهان ومثله في
 البيعة من قبل الولولجية واذا اعتق الاجير في اثناء
 المدة اخذ المستعمل في امانته ان العبد بعد العتق اذا جاز
 اجارة المالك فاجر ما في المالك الذي اعتق واجر المستقبل
 له

للعبد كما لو اجر الفاضل فاجاز المالك في اثناء المدة ثم ما
 ذكره الشيخ شرف الدين الغزي في حاشيته ومن ثم قال الشيخ
 صالح الغزي في حاشيته لم يلف بما نقله المصنف بعد التسع
 ولكن يحمل كلامه على صورة ما اذا استوفى المولى الاجرة بعد
 الاجارة او اجر باجرة معجلة كما ذكره المحقق وقد نقل صورة
 الا في استعمال عن قاض خان قلت وفي الشرح الوهاب قال
 وان كان المولى قبض الاجرة ثم اعتق العبد فاجاز المولى على
 الاجارة فالاجرة كلها للمولى لانه ملكها بالتعجيل وتبذرت
 الفسخ للعبد فاذا لم يفسخ استحققت الاجرة على الوجه الذي
 اقتضاه القبط انتهى وما ذكره الشيخ صالح مفسر المسراج
 الوهاب وقوله كما ذكره المحقق يعني الشيخ شرف الدين وقول
 عباة الشيخ شرف الدين فيها ويمكن حمل كلام المؤلف على هذه
 الصورة كما عباة في صياحة هذه الصورة وليس هاولا احد
 قال ان الاجرة اذا لم تكن معجلة ولا استحققت ثم اعتق
 الاجير انها تكون للمولى فيما علمت يعني ان يقال ما ذكره
 المصنف من ان الاجرة كلها للمولى ليس على اطلاق بل مفيد
 بغيره الاول وسبق بيانه هو ان يكون الاجر معجلا او
 مشروطا تعجيلة قال العلامة البيهقي وقد قدمناه عن
 الولولجية قال والعبد التاني رتبة في العتابة وهو ان
 لا يكون العبد مديونا فان كان صرفا الى غيره مائة فافضل
 يكون له كسب عبده انتهى تمت ههنا مستاجر العبد
 العسفي لم لا قال في الاختيار ومن استاجر عبدا فليس
 له ان يسافر به الا ان يشترطه وفي مختلف القدر في مثله وفي

مطلوب
 ان استاجر عبدا فليس
 له ان يسافر به الا ان يشترطه
 وهذا اذا كان في المدة وليس
 في غيره واذا كان في غيره

الكنه ولا يسافر بعد استاجره بلا شرط اقول ومحل هذا ما
 اذا كان في المصروف لم يكن على هيئته السفر فان كان قد ان يسافر
 به كما في الزيلعي لان الشرط ملزم والمصروف كالمشروط وفي
 الجوهرة ليس له السفر به الا بالشرط لان خدمته السفر
 اشق الحاد كرم العلامة الشجره الا اذا اجر البيت بغير
 القيمة على انه مضمون اجر والمستحق فيه ضمير العويج وانما كان
 للبيتم فسخ الاجارة الواقعة عليه من الوجه لان اجارته
 تكون لحفظه لا للتجارة وبالبلوغ استغنى عن حفظها
 بخلاف اجارة ماله فانها للتجارة بدليل انه لا يملكها الا من
 يملك التجارة وبالبلوغ لم يستغن عن التجارة سوى عن
 الولو الجية اجر العبد نفسه بلا اذن اي بغير اذن
 مولاه ثم اعتق قبل مضي المدة فقد ترك الاجارة ولم يكن
 له فسخها لان العقد نفذ في حقه وانما توقف الحق المولى
 وقد زال حق المولى بالعتق وما عمل في حال رقته فلم يلا في
 حال العتق له اذا سلم العبد من العمل لان في نفاذ هذا العقد
 منفعة محقة للمولى فصار هو المادون فيه سواء ولو
 مات في خدمته قبل عتقه ضمنه لانه استقدمه بغير اذن
 سيده فكان غاصبا للعبد بالاستعمال ولو كانت العبد
 قبض الاجرة كله او لم يقبض لم يكن للمولى من الاجرة الا بقدر
 ما عمل في حال رقته لان هذا العقد موقوف على اجارة المولى
 واستيفاء الاجرة في العقد الموقوف على الاجارة الموجب
 المالك فصار المقبوض وعي المقبوض فيه سواء اخذ ما ذكره
 في تنوير الازهار من يالو الجية من العبد وابقه
 وسرقته

مطلب
 ما عثر عليه في حال رقته
 عليه لاه وفي حال عتقه له

من العبد وسرقته وابقه
 عند عتقه من العبد

وسرقته عند الاستاجرة في فسخها صورته استاجر عبد الخدمة
 فمن العبد فلم يستاجر فسخ الاجارة لان من العبد يوجب
 نقصانا في الخدمة وان اراد رب العبد الفسخ لم يكن له ذلك
 لان الضرر على المستاجر وقد رخص به فاداهم بفسخ المستاجر
 حتى برى العبد فالاجارة لازمة لانه زال العيب ويخرج
 من الاجر بحساب ما تعطل لانه لا يمكن من استيفاء المعقود
 عليه مع المرفق فلا تقبل التخلية قبضا لاستيفاء المعقود
 عليه وكذا اذا بقي العبد هو عذرا وكان ساقيا للمستاجر
 حق فسخ الاجارة لان السرقة توجب نقصا في الخدمة
 وليس للمولى فسخها اذا رخص المستاجر تنوير الازهار
 وكذا اذا كان عمله فاسدا اي يكون عذرا للمستاجر فسخها
 تنوير الازهار لان عدم حذوقه في الولو الجية وان كان
 العبد غير حاذق بذلك العمل لم يكن للمستاجر ان يفسخ
 الاجارة الا ان يكون عمله فاسدا لان الحاذق بمنزلة
 الجودة فلا تستحق الا بالشرط انتهى تنوير الازهار
 ادعى نازل الخان اخي ادعى انه انما نزل الخان ودخل الحمام
 وسكن المعد للاستقلال بطريق الغصب لا بطريق السكن
 بالاجرة ولم يصدق والاجر واجب وقوله وداهل الحمام يعني
 دخل الحمام من غير اذن صاحبه وقال دخلت على وجه
 الغصب لا يصدق ويلزمه الاجر كما في شرح تنوير
 الازهار وقوله والاجر واجب اي يواخذ بالاجر قال
 البيهقي هكذا وقع في هذا الكتاب ووقع في الذم انه
 يلزمه اجر المثل الخوا قول الذي يظهر ان المراد بالاجر

مطلب
 عند الاستاجرة اذا كان
 فاسدا المكون من المثل

في عبارة المصنف اجرا مثل بل لا ينص على رادة غير فلا يخالف
 ما في الفقيه كما خلا فاما يفهم من سياق عبارة البيهقي
 والقول لصاحب الطعام وبأخذ الأجر بحسبه صورته
 رجل دفع الى ملاح طعاما كيلا معلوما يحمله كل كد بكذا فلما
 بلغ موضع الشرب قال صاحب الطعام قد نقص من طعامي
 في انك الملاح ذلك والقول قول صاحب الطعام وعلى الملاح
 ان يكيله وبأخذ الأجر بحسبه لانه في الحال يدعي الملاح
 عليه الأجر وهو ينكر الا ان يكون الأجر مسلما له في القول
 قول الملاح لانه منك رد الأجر بحسبه ذلك انما ذكره في
 شرح تنوير الالهة هناك معزيا للولولجية اختلفا
 في كونها مشغولة او فارغة الى قوله كما في اخراج ران البرازية
 نص عبارتها ادعى المستأجر انه استأجر الادوية فارغة
 والاصالة اجراها مشغولة بحكم الحال وقال الفقيه القول
 قوله الموجه مطلقا بخلاف المتبايعين لو ادعى احدهما
 الصحة والآخر الفساد فان القول لم يدعي الصحة وههنا
 القول للموجه لانه منكر للعقد اصله مسئلة الطاحونة اه
 ومنه يظهر ما في نقل المصنف عن البرازية من اخلل
 وقوله اصل مسئلة الطاحونة يعني اذا اختلفا في جريان
 الماء وانقطاعه في الطاحونة بحكم الحال ان كان منقطعا
 فالقول قول المستأجر وان كان جاريا فالقول قول الأجر
 كما في الخلاصة حموي بحكم الحال قال في الحاوي اختلفا
 في المانع من الانتفاع فادعى المستأجر انه عوف في المدعى مانعه
 من الانتفاع كمن عبد او باقه وانقطاع ما ادعى وانك

مطلب
 قد روي عن الطعام قد نقص
 من طعامي وانكر الملاح ذلك
 قال الملاح قد روي عن الطعام

مطلب
 ادعى استأجره اه
 الادوية في ران البرازية
 انه اجراها مشغولة بحكم

الموجه

الموجه فان كان المانع قائما عند الخصومة فالقول للمستأجر
 انتهى وفي الذم ولو اقام المستأجر البيينة ان الماء كان
 منقطعا فيما مضى فانه يفتن بالبيينة وان كان جاريا
 للحال كذا ذكر البيهقي ان يقال فظاهر كلام المصنف
 عدم جواز اجابة المشغول باتفاق وليس كذا بل هو
 بالنسبة لاحدى الروايتين عن محمد وفي الرواية الاخرى
 عنه يجوز وعليها الفتوى حتى لو فرغ وسلم مع كفا يستفاد
 من عبارة الشيخ شرف الدين القزويني ونصه اجابة المشغول
 صحيحة على المصنف الرابع قال في احكامية رجل استأجر
 بيتا هو مشغول بامتعة الموجه قال القاضى الامام
 ابو علي النسفي كما نرى الاجابة جائزة ولا يصح تسليم
 البيت مادام مشغولا حتى وجدنا رواية عن محمد ان الاجارة
 لا تجوز وجعله كالادوية التي فيها زرع ولو اجر ارضا فيها
 زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الشيخ الامام
 المعروف بخواجه هذه ان كان الزرع لم يدرك فكذلك
 وان كان قد ادرك جازت الاجارة وتوهم بالجهاد و
 التسليم وعلى هذا في البيت المشغول بخوض الادوية
 وتوهم بالنقيب والتسليم وعليه الفتوى ان فتحصل
 من كلامه ان اختلف في اجواز وعدمه بشرط ان النقيب
 والتسليم الا ان يكون في النقيب مع ضرر فاحش فله ان يفتن
 الاجارة كذا ذكر المرحوم في مختصره ثم قال وعن محمد
 انه يجوز ويوم بالنقيب والتسليم في الرواية الاولى
 عن محمد لا تجوز اجابة المشغول مطلقا وان فرغ وسلم

مطلب
 احكامية المشغول
 على المصنف الرابع

وهو ظاهر الرواية والمفتة به يجوز بشرط التقريب والتسليم
 فالقول لمعنى الصحة لان مدعى الفساد لا يملك العقد
 حتى لو كان احدهما منك العقد كان القول قول المالك المنك
 كما في قاض خان كذا ذكره البيهقي قال الفضل الا اذا ادعى
 الموجه انها كانت مشغولة بالزرع وادعى المستاجر انها كانت
 فارغة فالقول للموجر مطلقا كما سبق النصح بهذا
 لا اطلاق في عبارة السيد الحموي معناه بالعبارة الزاوية
 معللا بان الموجر منكر للعقد وكذا في شرح تنوير الاذهان
 عزى للامام الفضل ان القول قول الموجر مطلقا متصلا
 بانه منكر للعقد اخذ وحيد فمضى الا اطلاق ان الفضل
 يقول بان القول قول الموجر مطلقا سواء كانت الارض
 مشغولة بالزرع او فارغة وقت الخصومة فيلزم بالفروض
 ان لا يقول الفضل بتحكيم الحال في خصوص هذه المسئلة
 ويدل على ذلك صنيع المصنف حيث ذكرها بطلان
 الاستثناء فقال قال الفضل الا اذا ادعى الموجر ان ما ذكره
 بالعبارة والى الزاوية ويشكل على النصح بهذا الاطلاق
 ما وقع النصح بحره في عبارة كل من السيد الحموي وشرح
 تنوير الاذهان والفرق الى نفس عبارة الزاوية اي حيث
 قال افضل مسئلة الطاحونة ووجه الاشكال ان الا اعتبار
 بمسئلة الطاحونة يعين ان الفضل يقول بتحكيم الحال اي
 فيما اذا اختلفا في كونها مشغولة او فارغة وهو مناف
 لما سبق مما يفيد الاطلاق وهو ان الفضل لا يقول بتحكيم
 الحال بل يقول القول للموجر مطلقا اجرها المستاجر

ظاهر الرواية عدم جواز
 اجارة المشغول وان لم يمسلم
 والفتوى به الجواز بشرط التقريب
 والتسليم

مطهر
 المحقق الميرزا محمد باقر
 بالزعم وادعى المستاجر انها كانت
 فارغة فالقول للموجر

بأن

بأن ما استاجر الخ في الخلاصة اجري بآثار ما استاجر فتصدق
 بالفضل الا اذا اصيل فيها شيئا وفي المحيط فان لم يزد في الدار شيئا
 ولا اجر معها شيئا اخر من مال موجر عقد الاجارة عليه لا يطيب
 له وان قصصها او اجر مع ما استاجر شيئا من مال موجر
 ان تعقد عليه الاجارة تطيب له الزيادة وان كانت ارض
 فعقل فيها مسناة تطيب له وكذلك كل عمل قائم لاث الزيادة
 بمقابلته ما زاد من عنده حملا لا مرم على الصلاح كما في المبسوط
 وان كوى النهر قال الخصاص تطيب وقال القاض ابو علي
 النسفة اصحابنا مترددون ويرفع التراب لا تطيب له
 وان تبسرق الزراعة ولو استاجر بيتين صفقة وزاد
 في احدهما بواجرها بآثار وان كانت الصفقة منفردة
 لا يواجرها بآثار ولو اجرهما بخلاف جسن ما استاجر به اه
 وفي الحاوي الزاهد استاجر عبد الخدمة له ان يواجره
 من غنم كالدرا لان العبد عاقل لا يتقاد لزيادة خدمة
 غير مستحقة ولو استاجر دابة او ثوبا ليس له ان يواجر من
 غيره اه وبما ذكرنا يعلم ما في عبارة المصنف من القصور حموي
 بتقليل حذف لا تطيب له الزيادة لان الفضل رحمه الله
 يضمن لان المنافع لا تدخل في ضمان المستاجر بدليل انه لو هلك
 المستاجر وصار بحيث لا يمكن الا انتفاع به كان الهلاك على
 الموجر وكذا لو غصبه غاصب من يده سقط الاجر لقواك الكهن
 فكانت الزيادة بجر مال يضمن وقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم
 يبي عن المشرع وان يعمل بها عملا كبناء او دفن او تطيب
 او تخصيص كذا ذكره البيهقي وفي المشرع ما يحصل انه

اذا استاجر دابة ثم اجرها باكثر مما استاجر واكلاله قد
 زاد جوا القاء كافا يجزئ او يعنى تكون زيادة الاجرة بمقابلة
 زيادة الجواز او الاكاف وعلى هذا فلا فرق في جواز اجارة
 ما استاجر بين العبد والدابة خلا لما قدمه السيد الحموي
 عن احوال الزاهدي من انه اذا استاجر عبدا للخدمة له ان
 يواجره من غيم ولو استاجر دابة او ثوبا ليس له ان يواجره
 من غيم ووجه الفرق علم من التقليل في العبد بانه عاقل
 لا يتقادر لزيادة خدمته غي مستحقة بخلاف الدابة والثوب
 اذ لا عقل لهما اختلفا في الخشب والجرى في القتاوي
 ولو اجمعت اختلفا في باب او خشبة او دخلها في السقف والقول
 قول رب الدار لانه يقع للدار ولا يعرف ان المستاجر هو الذي
 يحدد ذلك فيكون لرب الدار وكذا ذلك الاجر المفوض
 والعلق والميراث لما ذكرنا لانه يقع للأرض ولا عرف فيه وما
 كان في الدار من لبن موضوع او اجرا او حصص او جذع او
 باب موضوع فهو للمستاجر لانه في يده بمقتضى متاع البيت
 وان اقاما البيعة في كل شيء جعلنا القول فيه قول المستاجر
 فالبيعة بينة رب الدار لانه يدعى خلا في الظن
 والحضي والستق والدبر والخشب المني في البناء والتشوير
 القول فيه قول رب الدار وقال الامام خواهر رادة
 هذا في التشوير بناء على عرف اهل الكوفة اما في غير بلادنا
 فالمستاجر هو الذي يحدد التشوير ولو كان في الدار
 كوارات فحل او حمامات كان للمستاجر لانه في يده ولو امر
 الدار المستاجر ان يجصصها او يفرشها بالاجرة او غير ذلك

مظل
 اختلفا في باب او خشبة
 او دخلها في السقف والقول
 هو لرب الدار

مظل
 ما كان في الدار من لبن موضوع
 او اجرا او حصص او جذع او

مظل
 في التشوير والتشوير
 والتشوير والتشوير

مظل
 في حكمه لرب الدار والمستاجر
 ان يجصصها او يفرشها بالاجرة

كان

كان للمستاجر ان يقلع كل شيء احدثه فيها ما لا يضر بالقلع
 في الدار لانه عينة مال وليس في قلعه ضرر لصاحب الدار
 واما كل شيء يضر قلعه فليس له ان يقلعه لانه لو غضب ساجدة
 وادخلها في بناءه لا يقلعها وان كان جانيا متعديا فيما صنع
 فلان لا يقلعها هنا لانه غير جان اولي ومرة لم يقلع لم يحجب
 عارب الدار قيمته يوم الخصومة لانه يملكه يوما نحو وما
 سبق والباب هذا مقيد بما اذا كان الباب جميعه
 موضوعا اما اذا كان احد مفصل عني الباب موضوعا والاخر
 من بابا فهو للاجر وفي السرير بعينه العرف وفي الواح الخانات
 القول قول رب الخانات اذ ذكره البيهقي معناه الجوامع الفقه
 في شرح قال في التوجيه الصحيح انه اذا انقضت المدد قبل
 الارض ان يطالب المستاجر بتقاضي اجاره اذ كان فيها
 غرس بخلاف ما اذا كانت فيها زرع حيث يترك لان لا ادراك
 الزرع نهاية ولا كذلك الغرس وليس لرب الأرض ان يتملك
 الاشجار اذا لم يكن في قلعه ضرر فاحش بالارض فاحش
 اكثرى سفينة الى بندر معين فغطيت او حصل مانع من الوصول
 الى ذلك البندر يلزم المستاجر الاجرة بقدر ما سارت
 اذا كان المستاجر معها هو فله تخفيض الكسبي والا بوضاح
 وجوامع الفقه اما اذا اكثرى على حمل الحمل في السفينة الى
 بندر كذا ففترقت بعد سير بعض المسافة فاقع شيئا الاسلام
 قاره الهداية بعدم وجوب الاجرة واقم العلامة ابن نجيم عليه
 وفاق بين المسائل بان المسئلة الاولى المعقود عليه
 المنفعة لا العمل بخلاف الثانية فان المعقود عليه العمل قول

مظل
 لرب غرضه ما جاز ان يضرها
 في البناء

مظل
 ان كان احد مفصل عني الباب
 او بابا من مفصل عني الباب
 في السقف والقول هو لرب الدار

مظل
 اذا انقضت المدد قبل
 فدر الارض ان يطالب المستاجر
 بتقاضي اجاره اذ كان فيها
 غرس

مظل
 اكثرى سفينة الى بندر معين
 فغطيت

مظل
 اكثرى على حمل الحمل في السفينة
 الى بندر كذا

الذي يظهر مما في الادب مضاع وجوب الاجر بقدر ما سارت
حيث قال ولو استاجر نجلا ليجمل له واما من السوق الى منزله
فلما بلغ البيت كسر انسان فلا ضمان على احوال في قول ابي
حنيفة وله الاجر بحسنه لانه اوفاه العمل الى الموضع الذي
بلغ لما كان من لا اثر له في مسير مسير اجراه في اثناءه وفي
الظلمية زلق احوال وانشق الرق وذبح ما فيه ضمن
وكذا لو قطع اجل لانه لما شدد بحبل والا كان مضيقا
انتهى وفي العاونة ولو اجرا البناء دون الارض لا يجوز
وكذا لو كان البناء ملكا والعرضة وقف فاجر البناء لا يجوز
واذا كان البناء للرجل والعرضة لاخر فاجر صاحب البناء
بناء لا من صاحب العرضة اختلف المتأخر فيه والفتوى
على انه يجوز ولو اجر من صاحب العرضة لا اشكال انه لا يجوز
ولو استاجر العرضة دون البناء يجوز وفي المحيط في حكم
بيوت مكة ما يدل على جواز اجارة البناء فاجبه قال
البيروني اقول بل هو صحيح في ذلك قال وفي لسان احكام
مفسرنا محمد استاجر رصنا في فيها بناء ثم اجرها من
صاحبها استوجب من الاجر حصته البناء ولو كان البناء
ملك والعرضة وقف او تملكه لم يذكر المم الاجارة
المضافة ولا باس بذكرها فتقول قد اختلف ترجيح
الشافعي في انها لازمة او غير لازمة والاكثر انها غير
لازمة قال في الوالاجية اجب داء اجارة مضافة
ثم باعها قبل مجي الوقت المضاف اليها لا اجارة فمن
محمد روايتان والفتوى على انه ينفذ البيع ويبطل الاجارة

مطلب
استاجر حمارا ليجمل له
واما من السوق الى منزله

مطلب
زنت الحمار وان شئت
الرجل وان شئت
صنعت له الحمار فاعطاه

مطلب
اجارة دون الارض
لا يجوز

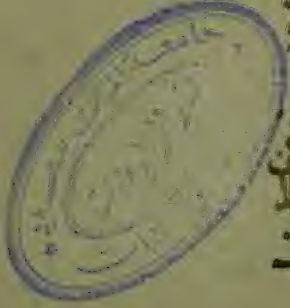
مطلب
اذا كان البناء للرجل
لا يجوز

مطلب
استاجر العرضة دون
البناء

مطلب
الاجارة المضافة

وتعوي

وهو الظاهر لانه ولاية الفسخ وفي جامع البزازي اجرد
اجارة مضافة كما اذا قال في شهر ربيع الاول اجرة ثلثها
من رجب فباعها في جادى الاولى ذكر الا ان مام احوال
ان البيع لا ينفذ في رواية عن محمد وبه يلوح كلام السرخسي
وفي رواية ينفذ لانه لاحق للمستاجر حالا ويبطل الاجارة
وبه يفتى وفي الخاتبة لو كانت الاجارة مضافة الى الفد
ثم باع من عجم ذكر في المنتقى روايتين في رواية ليس
للموخر البيع قبل مجي الوقت جاز ما صنع والفتوى على
انه ينفذ البيع ويبطل الاجارة المضافة وهو اختيار
شمس الائمة احوال انتهى وذكر في الخاتبة ان اجرة
اجارة طويلة وباع ما اجرة ثم جازت مدة اختيار هل
ينفذ بيعه فيه روايتان والصحح انه ينفذ كما لو اجر
اجارة مضافة ثم باع قبل مجي الوقت المضاف اليه
وكان البيع الا طام ظهير الدين يقول عندي لا ينفذ بيعه
لانه تزوير وليس في رواية عدم النفاذ سدا
لباب التزوير وفي ظم الرواية ينفذ بيعه لانه يملك
الفسخ في ايام الخيار فينفذ بيعه كما لو باع في ايام الخيار
بخلاف ما لو اجر اجارة مضافة فانه تمت لا ينفذ
بيعه في ايام الروايتين انما ما طالع في نقله العلامة الشيخ
شرف الدين الهندي ثم نقل عن شمس الائمة السرخسي
معنا بالخاتبة ايها اذا اجارة المضافة تكون لازمة في
احدى الروايتين وهو الصحيح انتهى واحاصل الاقلا
في ان البيع هل ينفذ ام لا اذا وجد البيع قبل مجي الوقت



المضاف اليه الا جازية بين على الاختلاف في ان الا جازية
 المضافة هل هي لازمة ام لا واعلم ان كلام الشيخ شرف الدين
 يفيد ان الا جازية العينية المضافة لازمة لمن عي خلافاً بحيث
 انها لا تبطل بطروا البيع عليها وهذا ليس على اطلاق بل يحمل
 على ما اذا لم يكن للمبايع عذر فان كان له عذر تنفس الاجازة
 كما سبق من الوديعة والعارية
 والمستاجر في يد المستاجر ومال المضاربة والصناعة و
 غيرها من الا مانات كذا في شرح الطحاوي ومن احكام
 الوديعة ما في الولو الجبة المختار ان اذا قال وصفت
 الوديعة في داري فنسبت المكان لا اليمنى لا ولو قال
 وضعت الوديعة بين يدي ثم تمت ونسبتها فضاغت
 يضمن لان نسيانها تفنيغ منه كذا ذكره البيهقي وفيه
 قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج عنهم فاخذ
 الدراهم وسندوها على منديل او وصفتها في كفة فدخل
 المسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت
 وهم لا يصدقونه لا يضمن لان نص كتاب الوديعة اذا
 قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت ان القول
 قوله مع يمينه لانه امين وفيه رجل اودع ما لا عند رجل
 فوضعه في بيته او صندوقه او دفعه الى بعض من هو
 في عياله كالمرأة والابن الكبير الذي في عياله وابيه او
 اجم فذلك الاضمان عليه لان المودع امين انما يضمن
 بالتقدي وانما نوعان التلاف وتترك الحفظ ولو وجد واحد
 منها ثم ذكر البيهقي ان عدم الضمان بالدفع الى امارة مقيد
 بما

قوله على كتاب الامانات

قوله ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت

الوديعة

بما اذا كانت امينة فان لم تكن فانه يضمن لانه مضيع وقوله
 يمنع التقييد بذلك في عي امارة ايضاً كابنه وابيه واجرم
 ولو سقط من يد رب البيت شيء على وديعة فافسدها
 كان ضامناً وكذا لك لو عثر فسقط عليه لان المودع
 ما دون بالحفظ والا مساك والفساد لم يتولد من الحفظ
 فيكون الفساد من عمل يفي ما دون فيه حتى لو سقطت
 الوديعة من يد المودع ففسدت الاضمان عليه لان
 الفساد حصل من الا مساك وانه ما دون فيه انتهى
 كلام البيهقي معنى بالولو الجية والفرق بين الوديعة
 والا مانة بوجهين احدهما ان الوديعة خاصة والامانة
 عامة فان الوديعة هي الا ستحفاظ قصد والا مانة
 هي الشيء الذي يقع في يد من عي قصد بان هبت العرج
 بتقوية ائتمان والقتة في حجة والحكم في الوديعة انه يبرأ
 عن الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن
 الضمان بعد خلاف هكذا نقل اذا عاد الى الوفاق وفي
 الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد خلاف هكذا نقل عن
 الامام بدر الدين الكردي الثالث ان الامانة تعلم لما
 هو غير مضمون فيشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها
 كالعارية والمستاجر والموقع بخدمة في يد الموضع لم
 فيها والوديعة ما وضع للا مانة بالايجاب والقبول فكانا
 متقايين فصح ان يقال الوديعة امانة بحمل العام على
 الخاص دون عكسه كما ذكر في شرح تنوير الاذهان
 معنى بالنهاية الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تحمل

قال بعض الفضلاء هل من ذلك الذي أخذ في الرهن استظهر
العلامة الجوى انه منه بدليل قولهم ما تضمن به الوديعة يضمن
به الرهن فعلم هذا العمام مجهلا يضمن ما زاد في الحفظ وقد
افق بذلك بعض من عاصره ناه من اهل التحريم في الفتوى
انتهى وكذا العلامة البيهقي ذكر ما منه يستقار ان الزيادة
في الرهن تضمن بالموت عن تجهيل ومحصل ما ذكره البيهقي
ان كل من في يده امانة من وديعة او عارية او اجارة او
رهن ومات ولم يبين يكون ذلك ديناً في تركه ويكون
اسوق للغرماء لانه منيع الأمانة بالتجهيل وترك البيان
فصار ديناً كذا في شرح الطحاوي ومات الشئ لان اليد
المجهولة عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الفئات
اذا مات مجهلا لتوكه الحفظ والمضمون يملكه الضامن او ما
ذكره والمستتر في قوله ويكون اسوق للفرقة للمودع
او المصير او المودع او الرهن وليس المراد من الرهن
في عبارة مطلق الرهن بل خصوص ما اذا كانت قيمته
تزيد على قدر الدين والا فالقدر المقابل للدين
من الرهن مضمون ^{تضمن} ما المستودع والوديعة
قائمة بعينها في يد الورثة ردت على صاحبها بقوله
عليه السلام من وجد عين ماله فهو الحق به وان كانت
لا تعرف بعينها فهي دين في تركه الميت لانه لما مات
ولم يبين صار مجهلا للوديعة فصار بالتجهيل مستتر كما
له وهذا الدين بمنزلة الثابت بالمعينة فيكون مساوياً
لدين الصحة كذا في شرح تنوير الاذهان معناه المحيط

مطلوب من
الوديعة او عارية او اجارة
او رهن ومات ولم يبين يكون
ديناً في تركه

وبينه

وفيه عن الولوالجية ما في المودع فقال ورثته قد ردت الوديعة
في حياته لم يقبل قولهم والنفات واجب في مال الميت وان
اقام الورثة البيعة انه قال في حياته ردت الوديعة تقبل
لان الثابت بالبيعة كالثابت بمعينة انتهى الناظر
اذا مات مجهلا نحو اقول هذا الحكم منقول في غالب كتب
المذهب المصنفة لكن ذكر الطه سويدي في انفع الوسائل
بحسب فقال ينبغي ان يفصل فيقال ان حصل طلب المستحقين
منه المال واخرجت مات مجهلا لا يضمن وان لم يحصل طلب
منهم ومات مجهلا ينبغي ان يقال ايضاً ان كان محمودا بين
الناس معه وقابلاً لدية والا مائة لا ضمان عليه وان
لم يكن كذلك ومضى زمن والمال في يده ولم يفرقه ولم
يمنعه من ذلك مانع شرعي يضمن انتهى قال العلامة
الشيخ شرف الدين القزويني وهو حسن وتعقبه الشيخ صالح
بقوله لما مات مجهلا فقد ظلم وقصر حيث لم يبين قبل موته
تكان حاسباً لها ظلاً فيضمن سواء طلب منه اولا ولا
دخل لكونه محمودا ولو كان محمودا لبيها قبل موته في مرضه
وخلص نفسه فالحسن ما عليه المشايخ الا علام من
علماء الاسلام لكن يقول العبد الضعيف ينبغي ان يقال
انه اذا مات في حجة على غفلة لا يضمن لعدم تمكنه من بيانها
فلم يكن حاسباً لها ظلاً وان مات بمحض وعجز فانه يضمن
لا انه تمكن من بيانها ولم يبين فكان مانعاً لها ظلاً فيضمن
انتهى وذكر البيهقي بعد قول المصنف الناظر اذا مات
مجهلا هو مانع اقول هكذا وقع مطلقاً في الولوالجية

والبرازية وقيد قاضي خان بموتى المسجد اذا اخذ من
 غلات المسجد ومات من غير بيان انتهى وفي الامهات
 متولى الوقف اذا مات ولم يعرف حال غلته التي اخذها
 ولم يبينها عند موته بل بجعلها لاشئان عليه انتهى اقول
 اما اذا كانت الغلة المستحقة لقوم بالشرط فانه يضمن
 مطلقا بدليل اتفاق كلمتهم فيما اذا كانت الدار وقفا على
 اخوين غاب احد هما وقبضت الحاضرة غلته استمع شيخ
 ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب
 الوصي بنصيبه من الغلة قال الفقهاء ابو جعفر اذا
 كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف
 كان للغائب ان يرجع في تركه الميت تجبته من الغلة
 وان لم يكن الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم الا ان
 الاخوين اجزا جميعا فكذلك وان اجزا الحاضر كانت الغلة
 كلها له في الحكم ولا تطيب له قسما من الغلة انتهى اقول ويلحق
 بغلة المسجد ما اذا شرط تركه في يد الناظر للعتاق
 انتهى كلام البيهقي وقوله كانت الغلة كلها له في الحكم اي
 في القضاء وقوله ولا تطيب له اي فتصدق بها
 والقاضي اذا مات بجعل اموال اليتامى وهذا الغائب
 كما ذكره الكمال في فصل الشهادة على الارث وهذا المستاجر
 كما في البرازية في مسائل موت احد المتعاقدين ومثله
 في منية الحق ايلم واعلم ان ما ذكره المصنف من ان
 القاضي اذا مات بجعل اموال اليتامى يضمن مخالف لما في
 جامع الفصولين كذا في حاشية السيد الحموي وفي قوله

وكذا

وكذا الغائب نظر في كونه العين المقصودة بمضمونة فلا
 يناسب ذكره في هذا المقام لان الكلام في خصوص الامانة
 هل تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل ام لا فليجمع الكمال
 وفي قوله واعلم ان ما ذكره المصنف من ان القضاة اذا مات
 بجعل اموال اليتامى يضمنون ما اذا مات القاضي بجعل اموال
 اليتامى عنده من اودعها غير مسلم عند من اودعها قيد
 به لانه لو وضعها في منزله ولم يدرك المال ضمن كذا في
 الفتاوى الظهيرية والولوالحيت وفي فتاوى قاضي خان
 لو ان قاضيا وضع مال اليتيم في بيته ثم مات ولم يبين
 ذكره هشام عن محمد بن محمد بن يمين ولو ان القاضي اودع عند
 غيره وعرف ذلك من ثم مات ولا يدري له من دفع لا
 يضمن كذا في حاشية الشيخ صالح القزويني ومثله في حاشية
 الشيخ شرف الدين القزويني حيث عزي للفصول العمادية
 ان القاضي اذا وضع اموال اليتامى في بيته ومات ولم يدرك
 ابن المال ولم يبين لا يضمن وعليه بانه مودع قال ولو
 دفع الى ثقة ولا يدري له من دفع لا يضمن لان المودع غير
 والقاضي ولاية ابداع مال اليتيم انتهى في كذا ان يقال
 ما سبق المنقح بحجبه في كلام الشيخ شرف الدين القزويني
 والشيخ صالح ايقظ من عدم ضمان القاضي بموته بجعل
 اموال اليتامى عنده من اودعها هو المناسب للاستثناء
 الواقع في قول المصنف الامانات تنقلب مضمونة بالموت
 عن تجهيل الا في ثلاث احوال ما سبق من السيد الحموي

حيث عزي للمصنف انه يقول بالضمات على القاض اذ لا يناسبه
 الاستثناء المصريح به في كلام المصنف فان قلت نقل البيهقي
 عن اخوانه ما يقتضيه كون القاض يعنى بموته جرح الاموال
 المتماهي عنده من اودعها اذ ما ذكره عقب قول المصنف و
 القاض اذ مات مجهلا اخ من قوله اي اذا علم انه دفع
 فالك الى احد ولا يعلم من هو اما اذا قال في حياته ضاع
 مال اليتيم عندي او قال انفقته عليه لاضمان عليه لم يوص
 فما في البيهقي عن اخوانه يكون منا فيا لما سبق عند الشيخ
 شرف الدين والشيخ صالح قلت لا نسلم الميا فاره يحمل
 ما ذكره الشيخ شرف الدين والشيخ صالح على ما اذا جهل
 بالمودع انما نشأ من موت القاض بخلاف ما في اخوانه
 فانه يحمل على ما اذا كان الجهل به ثابتا قبل موت القاض
 بان اودع من شخص ونسبه لان ايداعه على هذا الوجه
 تفصيل له فلهذا يعنى بخلاف ما سبق لان الجهل بالمودع
 انما نشأ بعد موت القاض فلم يكن القاض بالايديع
 مضيعا فلا يعنى فانه دفع التنافي وهذا المقترير يعلم
 ان المستثنى فيما ذكره البيهقي معنى بالخيانة من قوله اي
 اذا علم انه وقع ذلك الى احد ولا يعلم من هو يرجع
 للقاض والتقدير ولا يعلم القاض من هو اي نسيانه
 فالجمله حاله وما يلزمه الضمان بموته قبل اعيان بعض
 فيما اذا وضعه في بيته فكذا اذا جرح جنونا لا يرتفع
 برؤيه كما في البيهقي معنى بالخيانة الاكل واذا حقه الضمان
 بجنونه جنونا لا يرتفع برؤيه فكذا بالموت مجاة يجامع
 انه

انه لم يكن في كل منهما متكنا من اليان ومن هذا يعلم سبق
 ما ذكره الشيخ صالح بحسبما من التقييد بان لا يكون ما في مجاة
 والسلطان اذ اودع يعنى القيمة المماهي اودع
 قبل القيمة بعضها عند القاض ثم مات ولم يبين عند
 من اودعها لا يعنى كذا في شرح تنوير الاذهان عن المحيط
 محمدا للسيد الكبير قال السيد الحموي وكذا اذا مات
 مجهلا اموال المتماهي عنده كما في القمادية انتهى وقياس
 ما سبق من ان القاض يعنى بموته مجهلا ما عنده من مال
 اليتيم ان يكون الحكم في السلطان مثله فليست فوجه
 الفرق بينهما وذكر من الثلاثة احدا المتفاوتين
 قال المصنف في كتاب الشركة من البحر وما احد المتفاوتين
 اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي كان عنده
 فأت ذكر بعض الفقهاء انه لا يعنى واحاله الى شركة
 الاصل وذلك غلط بل الصحيح انه يعنى نصيب صاحبه
 كذا في الخاتمة وبه تبين ان ما في الفتاوى وبعض الفتاوى
 ضعيف وان الشريك يكون ضامنا بالموت عن تجهيل
 عاينا او معاوضة ومال المضاربة مثل مال الشركة
 اذا مات المضارب مجهلا مال المضاربة او المشتري بما لها
 قال في البرازية بعد نحو ورقتين في نوع من الخامس
 عشر في النوع الدعوى ما نصه وفي دعوى مال الشركة
 لسبب الموت مجهلا لا بد ان يبين انه مات مجهلا مال الشركة
 اما المشتري بما له او مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري
 بها مضمون بالقيمة وهذا صحيح في الضمان فاذا اقرضه

لديهم

انه ربح الفائت مات من غير بيان الا اذا اقرب وصولا
 اليه كما في قاضي خان من كتاب المضاربة حموي وقوله
 اما المشتري بها اي لا يشترط للضمان فيها اشتراط مال
 المضاربة ومات مجهلا له ان يبين في الدعوى انه مات
 مجهلا هذا هو المراد وليس المراد من قوله لا عدم الضمان
 تنتمية نقل الشيخ شرف الدين الفيزي عن قاضي خان
 انه جعل احد مسئلة المتقاومين هي الثالثة وتعقبه
 الشيخ صالح بان قاضي خان لم يقل واما الثالثة احد
 المتقاومين فيما لا يت من نسخ قاضي خان واما جعل
 مسئلة احد المتقاومين رابعة فانه جعل مسئلة
 المتولي الاولى ومثله السلطان الثانية وجعل مسئلة
 القاطن الثالثة فقال والثالثة القاطن اذا اخذ من مال
 البتيم وادع غريم ثم مات ولم يبين عند من ادع
 عليه واما احد المتقاومين اذا كان المالك عنده ولم يبين
 حال المال الذي عنده فمات ذكره بعض الفقهاء انه لا
 يضمن واحاله الى شريعة الأصل وذلك غلط بل الصواب
 انه يضمن نصيب صاحبه فقد علمت انه جعل مسئلة
 احد المتقاومين هي الرابعة اقول الصواب في
 عبارة الشيخ شرف الدين عن وما ذكره لصاحب الفتاوى
 الولوالجية لا قاضي خان يدل عليه ما ساقى من قول
 المصنف ولم يذكر القاطن في اي لم يذكر في الولوالجية من
 الثلاثة مسئلة القاطن وذكرها في الولوالجية اي
 ذكر هذه المسائل المستثنيات الثلاثة الشيخ الامام

الاجل الامام ستاذ فقيه الدين اسحاق بن ابي بكر في فتاواه
 الولوالجية وذكر من الثلاثة هذه المسئلة اعني مسئلة احد
 المتقاومين اذا مات وفي يد مال الشريك ولم يبين
 حال المال الذي في يده لم يضمن نصيب شريكه ولم يذكر
 مسئلة القاطن كذا في تنوير الاذهان وذكره في
 الثلاثة هذه المسئلة وفي قوله احد المتقاومين
 كذا في شرح تنوير الاذهان ذكره فيها ايضا في
 في جامع الفصولين لكن بصيغة قيل والصواب تكبير
 الغير حموي واقول الغير فيهما للولوالجية صرح
 بذلك في تنوير الاذهان وعليه فلا حاجة للتصويب
 نعم على المصنف مواضع من حيث انه اهتم في محل
 الاظهار وقول المحقق لكن بصيغة قيل ذكر في
 شرح تنوير الاذهان ما نصه وفي جامع الفصولين
 في الفصل السابع والعشرين وصي الادب بموته مجهلا
 وقيل لا كونه هو وهذه العبارة تعيد ان اخلاف
 في الضمان وعدمه بالنسبة للاب فقط وان الوصي
 لاهل عليه اتفاقا بموته مجهلا اذا مات الوارث
 مجهلا ما اودع عند مورثه اقول لم يعز المصنف
 هذا الى كتاب لانه غري الاولى والثانية ما اذع الى
 جامع الفصولين والثالثة الاخيرة الى تلخيص اجماع
 فبقيت هذه بلا عز وحموي واقول بما ذكره من عز
 الثانية لجامع الفصولين مخالف لما في شرح تنوير
 الاذهان حيث صرح بان الغير فيهما للولوالجية

وثابت الضمير يدل عليه وغاية ما يقال انه اصغر محل
 الاظهار وكثيرا ما يتأخرون في ذلك كعكسه فلا حاجة
 للتصويب الذي قدمه المحقق ومما يدل على ان الضمير
 في هذا من قول المصنف ذكره فيها للوجاهة عدم كناية
 الخلاف في الضمان في عبارة كما يفهم من سياق عبارة
 شرح تنوير الاذهان بخلاف عبارة جامع الفصولين
 لان ما ذكره من عدم الضمان محقق فيه بعين ادانة
 مجرلا لما وضعه مالك في بيته بعينه عند ان ينسخ هذا
 الكتاب والصواب بعبارة شرح تنوير الاذهان
 يستعمل مجرلا ما لا يعلم حموي اذ امان الصبي مجرلا
 قال في الخصة اجماع اودع صبيها مجرلا يعقل ابن
 اثني عشر سنة ومات قبل بلوغه مجرلا لا يجب الضمان
 انتهى وعمل في الوجيز شرح الحكم اجماع الكسبة عدم
 الضمان بانه لم يلتزم الاحتفاظ ثم قال وان بلغ ثم مات
 فكذلك الا ان يشهدوا بها في يد بعد البلوغ كزوال
 المانع وهو الصبا والمعتوه كالصبي في ذلك فان
 كان ما ذونا لها في ذلك ثم ماتا قبل البلوغ والافاقه
 صمنا انتهى وما نقلناه عن الخصة اجماع يظهر ما في
 عبارة المصنف من الخلل حموي وذكر البري انه اذا مات
 الصبي بعد البلوغ ولم يدرفه هلكته الوديعة ولم يعلم
 كيف حالها لم يوجب القافه ضمانا في ماله بالعقد
 الموقوف حتى يعلم المدعي البينة اهلها اوها في يد بعد
 بلوغه ولو اذن للصبي وليه في التحاكي قبل بلوغه

ومان

ومات مجرلا قفص عليه بالضمان كما لو مات بعد بلوغه كذا في
 خزانة الادب كل هو ومنه يعلم ان المراد من الاذن فيما
 قدمناه عن الحموي من قوله فان كان ما ذونا لها الاذن
 بالتحاكي وانظر هل الاذن بقبول الوديعة كما لا بد
 بالتحاكي او لا يجوز التمسك به لم يمتد المبيع ولكن حين
 جنونا مطبقا وله اموال فطلبت الوديعة فلم توجد وقد
 ايسوا من رجوع عقله فانها تكون دينيا عليه كذا في العار
 وفي الفقهية ولو ان عبد المحمدي عليه اودع رجل حال
 ثم اعتقه المولى ثم مات ولم يثبت الوديعة فما لوديعة
 دين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الوديعة بعد
 القتل او لم يشهدوا وان مات وهو عبد فلا يلزم على
 مولاه الا ان تعرف الوديعة فتزد على صاحبها كذا في شرح
 تنوير الاذهان فصار المستثنى عشرة اقول ايت
 في خزانة الادب كل مسئلتين الاولى رجل اودع عبد اكبر
 الفاقهات مجرلا قبل عتقه ينظر ان كان ما ذونا في
 التحاكي يوم الابداع قفص بالضمان وان ما ذونا في التحاكي
 ثم مات لم يقف بالضمان في مكاسبه الا ان يثبت قيامها
 في يد بعد الاذن فتكون دينيا في كسبه والثانية لو
 كان العبد صفا يوم الابداع او معتوقا غيبا انه
 يعقل التحاكي ثم اذن له ثم مات فلا ضمان في شيء حتى
 يثبتوا على قيام الوديعة في يد بعد هذه الاصول
 وان كان ما ذونا وهو صفي ينبغي ان يواخذ بدنيه من
 كسبه بعد عتقه كذا في شرح البري اذ امان مجرلا

مال البذل بالبدال المهرمة ثم ارمن الوقف اذا باعها المسوغ
الا يستبدل كما صرح به في الخاتمة قيد بالتجديد اذ لو علم
صياحه لا يضمن قال في البحر نفلا عن المحيط لوضاع الثمن
من المستبدل لاضمان عليه وفي الذخيرة المال في يد المستبدل
امانة لا يضمن بصياحه انتهى وانما ضمن بالموت عن تجرير
لانه الاصل في الا امانات اذا حصل فيها الموت عن تجرير
فاقرم قال العلامة الشيخ صالح الفوزي في حاشيته
ويستفاد مما ذكره المصنف هنا جواب واقفة الفتوى
وهي ان المتولي اذا مات محملا لعين الوقف كما اذا كان
الوقف دراهم او دنانير على القول بجوازهم وعليه عمل
اهل الروم ان يكون ضامنا لانه اذا كان يضمن تجرير
مال البذل في تجرير عين الوقف او في ما ذكره في
ان يقال ما سبق عن المحيط والذخيرة صريح في جواز
الا يستبدل بالدراهم والدنانير وعليه ولا يشترط
الجواز كون البذل عقارا لكن ذكر في الدر المختار من
كتاب الوقف ما نصه وشرط في البذل خروجه عن
الاقتناع بالكلية وكون البذل نهرا او المستبدل قاض
اجتهه النفس بذي العلم والعمل وفي النهر ان كان المستبدل
قاض اجتهه فالنفس به مطمئنة فلا يخفى صياحه ولو
بالدراهم والدنانير ومفهومه محملا ان لا يبيع
حال الامانة الحسنة او المؤلف العلامة عمر بن
نجيم عمالوقال المصنف عند ورقة بالخاتمة لفلان
ضمها ذلك هم لا يعرف قدرها فمات ولم يوجد فاجاب

بان

بان هذا من التجديد لقوله في البدائع هو ان يموت قبل
البيان ولم تعرف الامانة بعينها انتهى وفيه تأمل حموي
فلا تجرير ان برهن الوارث على مقالته قال وجامع
الفتاوى من الوديعة ولو قال ورثته ردتها في حياة
او تلت في حياته لم يصدق بلا بينة تكون مات محملا
فتقرر الضمان ولو برهنوا على اهداهما تقبلوا الضمان
عليهم لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة كذا في
جامع الفصولين وفي بعض الفتاوى قال واثبت المودع
بعد موته صناعته الوديعة فان كان هذا الوارث في حكم
عياله كان مودعا يصدق وان لم يكن في عياله انتهى حموي
والمودع انما يضمن بالتجديد الخ قال في مجمع الفتاوى
المودع او المضارب او المستنضع او المستعير وكل من
كان المال امانة في يده اذا مات قبل البيان ولم تعرف
الامانة بعينها فانها تكون في يده عليه في تركته لانه
صار مستهلكا لها بالتجديد ولا يصدق ورثته على الهلاك
او التسليم لرب المال ولو عين المال حال حياته او علم ان
وارثه يعلم بذلك تكون امانة في يده وفيه اوفى يد
وارثه كما لو كان في يده ويصدقون على الهلاك والتسليم
الى صاحبه كما يصدق الميت حال حياته اه حموي
اما اذا عرف والمودع يعلم انه اخذ كل من المست
في عرف والبارز في قوله انه للوارث وكذا في صدق
للوارث ايضا كما في شرح تنوير الاذهان ومع
صماها غير ردها دينيا في تركته قال في فتاوى الاكل

وتعتبر قيمة الوديعة اخر ما يرونها بيده ازاد اذ انقضت
وكذا في العاوية والادجاء وفي جوامع الفقه ما المستقيم
مجهلا في دين كدين الصحة كذا ذكره البيهقي وكذا
لو ادعى الطالب التحصيل لاقول فيه ان قوله وكذا يفيد
اتحاد الحكم وهو كون القول للوارث وقد اختلف الحكم
وقد يجاب بان المشار اليه هو الوارث فطاعة قال وكذا لو ارث
في كون القول له لو ادعى الطالب فان القول له يعني
ان يقال لم يعتبر قول الوارث هنا واعتبر قوله فيما سبق
لو قال علمتها وفسرها وهككت فلم يفهم والجواب يحتمل
هذا على انها كانت معروفة وعلمها فلما فسرها وكانت
مطابقة للمعروف صدق ان ما ذكره الحموي وهذا الاشكال
وجوابه للعلامة المقدسة في حاشيته صرح بذلك في
توضيح الادب وهان واعلم انه ذكر في الفقيه من باب ما يسمع
من الدعوى لو قال في دعوى تحصيل الوديعة لم يبين وقت
الموت لا يصح ولو قال مات مجهلا او مات من غير بيان
يصح انتهى اقول انما يصح في الاول وصح في الثاني
لان في البيان وقت الموضع لا يقع البيان قبله حموي
والقول للطالب في الصحة كما في البرازية ويجب
الضمان في مال الميت لان الوديعة صارت دينا في
التركة طاهرا فلا يقبل قول الوارث كما في البرازية
والولوية وفي الظهيرية قال صاحب الوديعة مات
المودع مجهلا وادعت الورثة قيام الوديعة بعد الموت
قال ابن شجاع على قياس قول اصحابنا يجب ان يكون

القول

القول قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت وعلى قياس
قول ابي يوسف يجب ان يكون القول قول الورثة مع التبيين
لقيام الورثة مقام المورث انما ذكره في شرح تنوير
الادب هان ~~تتم~~ يفهم من التعليل لما سبق من ان
القول للطالب في الصحيح بان الوديعة صارت دينا في
التركة طاهرا فلا يقبل قول الوارث ان من لا يقبل بالموت
عن تحصيل كالتاظر يقبل قول وارثه في الهلاك والتسليم
لانها لم يقصد دينا فيها لعدم الضمان وهي واقعة الفتوى
فالحق انه اذا كان ضامنا صار دينا فلا يقبل قول وارثه
فيها واذا لم يكن دينا فهي امانة في يده الوارث فيقبل قوله
فيها حموي عن بعض الفضلاء يعني الشيخ خير الدين
تلتزم العارية فيما اذا استعار جدارا ثم ادعى قوله
هذا مخالف لما في الفصول نقلا عن قاضيه حان ونصم
رجل وضع الجذوع على حائط رجل باذنه او جفرت ابا
تحت بيته باذنه ثم باع صاحب الدار وادعى ثم طلب
المشتري رفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب اذا اشطر
البائع في البيع ثمانية الجذوع والسرداب تحت الدار
مخفية لا يكون للمشتري ان يطالبه برفعها كذا في حاشية
السيد الحموي ومثله في شرح العلامة البيهقي معنى
البرازية وذكر العلامة الشيخ شرف الدين الفخر
في حاشيته انه ينبغي ان يحتمل القول بعدم لزوم العارية
في الصوت المذكورة وان المشتري المطالبة برفع الجذوع
الا اذا اشطر اقررها وقت البيع لقولهم ان العارية غير لازمة

كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما وقد جزم بذلك صاحب الخلاصة
 في الفروع المذكورة كما ذكره قال العلامة البيهقي والوارث
 فيه كالمشتري لكن للوارث ان يامر برفع الجذوع والسراب
 بكل حال وفي الوالدية اذ لا يوضع الخشب على حائطه
 او ان يلج الدابة المنيعة في ارضه كان هذا عامته منه فحتم
 بداله كما ان له ان يطالبه بالرفع وان باع منه ذلك
 لا يجوز لان هذا بيع الحق وكذا ان صاحبه عن ذلك الشيء
 لا يجوز لان هذا الحق ممتنع لا يتصور سقوطه
 كذا البيهقي واسم الاشارة من قوله وان باع منه ذلك
 وقوله وان صالح عن ذلك الشيء وقوله لان هذا الحق
 منتهى ثبت ان يرجع الحق المطالبة بالرفع وقوله لكن للوارث
 ان يامر برفع الجذوع والسراب بكل حال اي ولو مع شرط
 القرار وقت وضع الجذوع او وقت حفر السراب بخلاف
 المشتري حيث لا يمكن من الرفع مع هذا الشرط اذا
 نقدي الامين اي قيد بالنقد للاعتناء عما لو حصل
 الهلاك بدون تعدد حيث لا يضمن قال في التتوير وتشرح
 من كتابه العارية ولا يضمن بالهلاك من غير نقد بشرط
 الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن خلافا للجهنمي
 كالمستعير والمستأجر انما يبرأ عن الضمان اذا نقدي
 في العين المستعارة والمستأجرة ثم اذا لا بالنقد عن
 العين لان قبضها كان لانفسها لا يستيفها منفسها
 فبازالة النقدي لم يوجد الرد الى صاحبه بخلاف الاستيفاء
 فان يرد كيد المالك حموي وعلا البيهقي لعدم زوال الضمان

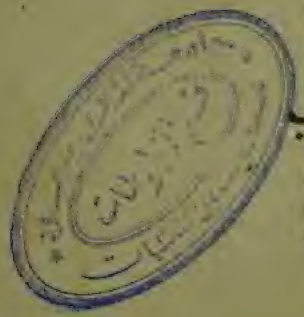
بازالة

بازالة النقدي بانها ما مورث بالحفظ تبعاً للاستعمال
 لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال لم يبق اي الحفظ
 ثابتا فلا يبرأ بالعود وهو الاصح بخلاف المودع فانه
 بالعود الى الوفاق يبرأ عن الضمان كما اذا اودع المودع عند
 آخرته اخذ اوركب الدابة ثم ترك اوليس التوب ثم
 خلع وكذا المزمع فان ضاع في الاستعمال ضمن وان ضاع
 بعد الضرع لا يضمن اهر معن بالحاوي الحميم وقوله وكذا
 المزمع اي فانه يبرأ عن الضمان بالعود عن الوفاق
 وهذا بالنسبة لما اذا كانت قيمته تزيد على الدين الذي
 ارمض به يكون الزائد عليه امانة تضمن بالنقد
 حتى لو كانت قيمته قدر الدين او اقل كان مضمونا مطلقا
 وان لم يوجد النقدي وانما كان المودع يبرأ عن الضمان
 بالعود الى الوفاق لانه ما مورث بالحفظ في كل الاوقات
 فاذا خالف في البعض ثم رجع الى الحفظ عاد الحفظ
 فصار كما لو استأجره للحفظ بشرط ترك الحفظ في بعض
 ثم عاد الى الحفظ في الباقي استحق الاجر بقدره وكونه
 يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق بشرط عدم الضم
 على العود الى النقدي حتى لو نزع توب الوديعة ليلا ومن
 عمره ان يلبسه بها ثم سرق ليلا لا يبرأ عن الضمان
 كما في البحر عن الظهيرية في الجنائيات على الاضام ولو اقيت
 المودع انه استعملها ثم ردها الى مكانها فملك لا يصدق
 الا بيته ثم ردها الى مكانها فملك لا يصدق الا بيته
 حيث لم يصدق المالك في العود واحاصل ان المودع اذا خالف

في الوديعة ثم عاد الى الوفاق انما يريد ان يعين العمان اذا صدق المالك
 في العود فان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق
 قال العلامة الشيخ صالح الفتي في حاشيته بعد عرف ما
 ذكرناه للفصول والاشياء الاسلام ورايت في موضع آخر المودع
 اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فكذبه المودع والفعل قول المودع
 كما في الرهن اي ولا يشترط اقامته البينة على العود الى الوفاق
 بخلاف ما اذا تجد الوديعة او مضمونها ثم اعترف فانه لا يبرأ الا
 بالرد على المالك وكذا المتهن والمضاجر والمستعير اذا
 خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ والوكيل بالبيع اذا خالف
 بان استعمل العبد ثم عاد الى الوفاق وبأيه جاء وكذا
 الوكيل بالحفظ والوكيل بالايجار والاشتجار والمضارب
 والمستبضع اذا خالف ودفع المال لنفقته في حاجته ثم
 عاد الى الوفاق صار مضاربا ومستبضعا اما مستاجر
 الدابة اذا قوى الخلاف او المستعير ثم ندم وترك تلك البينة
 ان كان سائرا عند البينة فعليه الضمان اذا هلك
 الدابة اما اذا كان واقفا فترك الخلاف يعود امينا والشرط
 شريكه عناد او مفاومة يعود امينا بالعود الى الرفاق
 انه ما ذكره الشيخ صالح الفتي معنى يالعمدة المفتين ولا
 يخفى ما في كلامه من المناقاة بالنسبة للرهن اذ قوله اولا
 قال قول المودع كما في الرهن يعني ان المتهن يبرأ
 عن الضمان بالعود الى الوفاق اي ضمانات ما زاد من قيمته
 على قدر الدين وبنا فيه ما بعد من قوله وكذا المتهن
 انما يصح به عدم البراءة عن الضمان وقد ظهر ما به يحصل
 التوفيق

مسألة الرهن

والظن ان الخلاف في الرجوع وعدمه يخص مسألة الامر بالنكاح
 بل يجري مثله في امر الاسير بشراة استاجر بغير الى مكة
 فهو على الذهاب الموقلة كذا في اجازة الولوية اقول الفرق بين
 الاجازة والاستعارة ان الاستعارة تملك المنفعة بلا عوض و
 التبرع تجري المسامحة فاما الاجازة فتملك بعوض ومبنى ذلك
 المضايقة كذا في خروج المحبوس جود وفوق في شئ تنوير الاوهان
 بان معرفة الرد في الاجازة على المودع وفي العارية على المستعير
 لكن قال البيهقي كونه مؤنة الرد في الاجازة على رب المال وفي العارية
 على المستعير فتقيد بما اذا كان الاخراج باذن المالك اما اذا حصل
 بغير اذنه مؤنة الرد على الذي اخرج مستعيرا كان او مستاجرا لان
 صار عاصبا بالاخراج ومؤنة الرد على العاصب كما في الذميمة
 تقسم رد المفاتيح على المستاجر عند انتهاء المدة وليس عليه رد
 الأعيان المنقولة وعلى المودع قبضها من منزل المستاجر بخلاف
 العارية كذا في شئ البيهقي مع ما لا يخفى ونقل عن المفتين ان
 المستاجر عليه تسليم الدابة الى موضع العقد حتى لو ساقها الى بلدة
 اخرى يضمن ان عطيت في الطريق لتعيين مكان الفقد للتسليم
 والرد اليه اه كلام البيهقي المستبضع لا يملك الايضاع فان
 ابيضع وهلك فرب المال ان يضمن ايرها شاء وان سلم وحصل الربح
 كان الكل رب المال والمستبضع لا يملك الايداع اه وفي تلخيص
 الكبري بعث الى آخر دراهم بفناعة يشتري بها متاعا فدفعها
 المبعوث الى سمسار فاشتري بها متاعا ثم بعث الى صاحبه فاصيب
 في طرية قال لم يضمن الا ان يكون السمسار اشتري بمحضرة اه وفي
 الصيون رجل وجه الى رجل ألف درهم بفناعة يشتري بها متاعا



فدفعها المبعوث اليه الى سمسار فاشترى بها متاعا ثم وجهه الى صاحبه
فاصيب في الطريق قال لا يضمن الا ان يكون السمسار اشترى بمحض
منه قال محمد استحسن في البضاعة ان يجعلها بمنزلة المضاربة اه
وفي الذخيرة المستبضع لا يملك الا بضاعة والايداع واستدل بما في العيون
اه كلام البيهقي وذكر شرف الدين الغزي ان ظم جزم المصنف بما ذكره
انه المعتمد مع انه قول والصحيح خلافه قال في الصحيح الذخيرة المستبضع
لا يملك الا بضاعة والايداع ممن ليس في عياله الا باذن صاحب المال لئلا
نصا او دلالة والحكم في الامين ما ذكرنا هكذا ذكر في الفتاوى الصغرى
وليس بصحيح والصحيح انه يملك الايداع والايداع انما هو نقل عن جواهر
الفتاوى ان المودع ليس له الايداع واما المستبضع فله ولاية الايداع
وولاية المستبضع ولاية المودع الا انه ليس للمودع ولاية التصرف بل
بمجرد الحفظ وقد روي بحفظه فلم يكن له التسليم الى غيره اما المستبضع
فله ولاية البيع والشراء فاذا كان كذلك لم يكن له ان يضمنه وهو
الصحيح وفي الفتاوى الصغرى للصدر الشهيد كل ما يجوز في
المضاربة يجوز في البضاعة الا ان المضارب يملك بيع ما اشترى
والمستبضع لا يملك فان قلت كيف كان الصحيح ان المستبضع يملك
الايداع مع قولهم الشيء لا يضمن مثله كالمضارب لا يملك ان
يدفع مضاربه بغير اذن قلت اما على رواية شمس الطحاوي لا يتسل
لانه قال والاصل ان الشيء ينضم ما هو مثله او دونه لا ما هو
فوقه واما لا يملك المضارب المضاربة لان فيها معنى الامانة
والوكالة انما ذكره الشيخ شرف الدين الغزي معنى بالنهاية
بتصرف والايداع المطلقه اقوال الظاهر ان يقال والبضاعة
المطلقة حموى وهذا على ما وقع في النسخة التي كتبت عليها المحقق

واما

واما على ما في نسختنا من ذكر المطلق فمجرد اذن علامته الثانية
فلا حاجة الى تعيين لفظ الايداع على صيغة المصدر بالبضاعة
كما ان قال اشترى به اي بهذا المال اي ثوب شئت او ايب
واية شئت او اي ثلاثة اثواب شئت فهو جائز لانه صريح بتقوية
الامر الى رايه على سبيل العموم كذا في ثم تنوير الاذهان
والبضاعة كما لمضاربه حتى لو بيع مكان البضاعة مضاربه جائز
لان ذلك ابلغ دلالة تقوية الامر الى رايه في التصرف في هذا المال
على العموم ولو لم يسم بضاعة ولا مضاربة واما قال خذ هذه
الالف فاشترى بها الاشياء كان جائزا لان هذا اللفظ عام ما يكون
منه تشيئة اجناس الثياب والادوية فيكون تقوية للاحكام الى
رايه على العموم فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا قال خذ هذه
الالف فاشترى بها شيئا حيث لا يبيع والفرق انه هنا ليس
في لفظه ما يدل على تعيين التقوية والشيء المسموع مجهول فلم يصح
التوكيد ولو قال اشترى اي الاشياء شئت كان التوكيد صحيحا
ولو قال خذ هذه الالف بضاعة فانه يكون اذنا في البيع لانه
بهذا اللفظ يصح مفعولا الامر الى رايه في التصرف في المال به
المدفوع اليه الا ان التصرف في الدراهم عادة انما يكون بالشراء
بها وفي الثياب انما يكون بالبيع فيصرف مطلق الامر الى المعتاد
سند في ثم تنوير الاذهان الا ان المضارب يملك البيع
اي بيع ما اشترى والمستبضع لا يملك الا اذا كان في لفظه
ما يعلم انه قصد الاسترباح او نص على ذلك مثلا رجل قال اني
اريد ان اتي مصر فاشترى بها الدقيق والادوية والثياب
فقال الرجل خذ هذه البضاعة الى معك كان هذا جائزا لانه يعلم

بتلك المقدمة ان هذه شراة الدقيق والدواب والثياب فكانه نص
 على ذلك ولو قال رجل اني اريد ان اشترى طيا لينة فقال له
 رجل خذ هذه الالف بضاعة كان هذا على شراة الطيا لينة
 خاصة بنا على تلك المقدمة ولولم يستق من كلام واحد منهما ما
 يدل على شيء وانما قال خذ هذه الالف بضاعة لي معك كان هذا
 على الشراة بها فما اشترى من شيء فهو جائز لانه جعل الامر
 مفوضا الى رأيه على الالف طلاق والمراجع في ذلك عرف الناس
 وعادتهم كذا في تنوير الأذهان معنى اللؤلؤة وقول
 المصنف الا اذا كان لفظه انه هو الصواب وما وقع في النسخ
 من قوله الا اذا كان في قصده تحريف من النسخ ومن هنا
 يستعين عن التصويب الذي ذكره المحقق حيث قال قوله الا
 اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترجاع اقول الصواب ان
 يقال الا اذا كان في عبارته نحو عليه فلا فائدة لقوله بعد او
 نص على ذلك ولو قال الا اذا علم انه قصد الاسترجاع كان وافيا
 بالمراد مع الاختصار اهـ وقولك ما ذكر من التصويب ينبغي
 على ما وقع في النسخ من قوله الا اذا كان في قصده وقد علمت
 انه تحريف والصواب ابدال قصده بلفظه كما وقع في المتن
 الذي شرح عليه صاحب تنوير الأذهان وانما نصه الفائدة
 عن قوله او نص على ذلك فنقول بل له فائدة لان التنصيص
 على الشيء اخص من مطلق حصول العلم الا ترى الى ما قدمناه
 عن صاحب تنوير الأذهان حيث بينا المعنى المراد من قول
 المصنف الا اذا كان في لفظه فقال مثلا رجل نحو مثل لو قال
 الا اذا كان في عبارته اذ ليس فيه ما يدل على حصول استفادة

المقصود

المقصود من العبارة فيها فيعمل على ما ذكره صاحب تنوير الأذهان
 لعدم الفرق بين اللفظ والعبارة وكذا لو قال الا اذا علم انه
 قصد الاسترجاع اذ ليس فيه ما يفيد حصول العلم بذلك نصا
 فظهر ان قوله او نص على ذلك بعد احدي هذه العبارات
 مقيد فائدة تامة خلا لما ذكره المحقق من سلب الفائدة
 نعم لو اقتصر على قول الا اذا علم انه قصد الاسترجاع ولم يرد
 قوله او نص على ذلك لكان لا من حيثية ان حصول العلم
 بالمقصود يستلزم كونه نصا بل من حيثية كونه شاملا لما
 اذا كان بطريق الاشارة او الصراحة فان قلت لا يبي
 اقتصر صاحب تنوير الأذهان في التمثيل على ما ذكره مما يفيد
 كون العلم بالمقصود احاصل من لفظه انما هو بطريق الاشارة
 فقط مع ان العلم به من اللفظ شامل له وغيره وهو ما حصل
 العلم به بطريق النص قلت انما اقتصر عليه لفظة المقابلة
 بقوله او نص على ذلك لان ذكره يمنع من كون العموم فيه مرادا
 الا ترى الى ما ذكره سعدى شيله فيما علقه على العناية من ان
 اذا قبل العام بالخاص يراد بالعام ما عدا الخاص ومنه يعلم
 ان عطف بقوله او نص على ذلك من قبيل عطف الظاهر لا من قبيل
 عطف الخاص على العام تنفص بموتها اي موت احد المتناقضين
 صوي وهذا على ما وقع في نسخة والا فاذي في نسخة تنفص بموت
 احدهما كما في المنية المراد بالمنية ميتة المفق قال في كتاب العارية
 تنفص بموت المير والمستع كذا في حاشية الشيخ صالح الفري
 القول للمربع في دعوى الرد لم يذكر المصهل القول قوله يمينه
 ام يمينين ذكر مشايخنا ان القول قوله مع يمينه قال في الحاوي

القدوس وان ادعى المودع هلاك الوديعة او ردها او جرحها
 فالقول له مع يمينه وكذا في قيمتها ومقتضاها وصحتها ولعل للمدعي
 التمس بما قدمه في كتاب القضا بقوله كل من قبل قول فعليه اليمين
 الا في مسائل كذا في حاشية الشيخ صالح الفزري قال ولتختتم هذا
 البحث بحكاية جاء رجل عال الى قاض ليودعه عنده فقال القاض
 اتزنها عندي فقال وزنتها عند عدلين وهي عشرة آلاف فقال
 القاض لو شفتك ثيابي كنتم فصدقوني في ذلك وفي النوازل
 اودعه دراهم في كيس ولم يزل عليه الا ان يدعي التضييع او الحياطة
 وذكر ان رجلا جاء بدرهم واراد ان يضعها عند ابن الرماح فوزن
 عند العدلين فكان عشرة آلاف درهم ثم جاء الى ابن الرماح لو
 شفتك على قلبه كنتم فصدقوني كذا في الاختيارات اقام
 القول للمودع في دعوى الرد والهلاك اي مع يمينه وكذا اذا ادعى
 ان يجبر استعمالها بغير اذنه لانه مؤتمن وقول الامين يقبل ولانه
 ينك وجوب الفدان فكان القول قوله مع اليمين كما في الايضاح
 وفي الخلاصة نقلا عن الاقضية ادعى على اخر الف درهم ووديعة
 فانكر فلما اقام المدعي البيينة على الابداع ادعى المدعي عليه الرد
 او الهلاك لا يخلو اما ان يقول في الجواب والا تكار ليس لك على
 شيء او يقول ما اوردتني اصلا ان قال ليس لك على شيء اي لانه
 هلك او رده عليه اما لو قال ما اوردتني اصلا لا يسمع هذا
 الدفيع لعدم امكن التوفيق لان رد الوديعة او هلاكها يستلزم
 وجودها يبري بقرف والمودع ضامن اي بالدفع محرم ونقل
 عن مسية الملقبة اذا قال ردت بعض الوديعة ومات والقول له

الوديعة

الوديعة فيما اخذ مع يمينه او ما في حاشية السيد المحمدي حيث قال
 قوله في منية الملقبة اخذت من الناسخ وصوابه قلت واستثنى
 في ثم تنوير الاذهان من قول للمدعي والمودع ضامن فقال الابينة
 او ايا يمين اذا ثبت بالبيينة او التناول انه امر بالدفع للاجنبي
 لم يضمن ثم خلافا لابن ابي ليلى لانه اقرب السبب الموجب للضمان
 وهو الدفع الى الاجنبى لانه يدفع ثبت بتصادقهما والا ذن لم
 يثبت فيه الدفع عريا عن الاذن فان فقد موجبا للضمان ثم
 ادعى ما يبريه وهو الذن فلا يصدق الا بالبحر كما لو اقر بالبيع
 ثم ادعى سقوط الثمن كذا في ثم تنوير الاذهان المودع
 اذا قال لا ادري ايها استودعني اخذ قوله حق العباة ان يقال
 الوديعة اذا ادعاها رجلا وقال المودع لا ادري ايها استودعني
 اخذ كذا في المحرم ومورد ذلك في ثم تنوير الاذهان مع ما لا يحيط
 بقوله صورته رجل في يوم امته او الف درهم فقال رجلا كل واحد
 منهما له او دعتك هذه فقال المودع لا ادري لا يكتفى وان ان
 يحلف لهما فالالف او الائمة بينهما نصفان وعليه قيمة امته او الف
 اخبر بينهما وقال ابن ابي ليلى لا يضمن لهما شي لان كل واحد منهما
 يدعى كمال الالف لنفسه وقد اوجب ذلك على نفسه لانه انما علف
 لكل واحد منهما بافراجه او وعنده ووديعة بغير عينا فقلت
 لو كانت دراهم فانفقها ثم رد مثلها فانه بانفاقها صار ضامنا
 لها جها ويكون ذلك دينا في ذمتها وصاحبها اسوة الفرح محرم
 وصاحب الوديعة بحصاحب عطفها على ما قبله لا يقال الوديعة
 امانة فكيف ضمننت لانا نقول لروم الضمان بسبب موته مجرلا
 تنتمه احرق بيت المودع ولم يتقبل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه

يفهم وفي القينة ضمن ومن متاع غير بعيد فوجد المالك
 في يد المرتين له ان ياخذ منه ووجهه ان المالك ان ياخذ
 ملكه اينما وجده وله ان يحال بما قدر عليه حتى يصل الى حقه
 وله ان يطلب ملكه من مودع او غاصب او مرتين الا اذا
 اثبت ذوا اليد انه مودع ثم يتدفع عنه الخصومة اه وفي
 جامع الفصولين ادعى ان له في يد ذى اليد غصبا وبه
 ذوا اليد انه ودعيه فلان قيل يتدفع الخصومة لانه لم يبيع
 فعلا غاذى اليد فقبل لا يتدفع وهو الصحيح كذا في شئ البير
 الحجر في المغة مطلق المنع
 ومنه حجر الكعبة باوصاف مخصوصة واسبابه الصفر والرق
 والحنون والمادون من الاذن وهو الاعلام قال تعالى
 واذن في الناس بالآية اي اعلم ومنه الاذن لانه اعلام
 بوقت الصلاة وفي الشرع فلك الحجر والطلاق النصف لمن كان
 ممنوعا عنه شرعا فكانه اعلم بملك الحجر عنه واطلاق تصرفه
 واعلم التجار بذلك ليعاملوه كذا في شئ تنوير الاذهان واعلم
 ان الحجر على الصفر والرقيق والمجنون متفق عليه والحق العام
 المفتي الما بين والطبيب الجاهل والمكاري المفسد قال
 العلامة الحموي وهذه ايم بالتفاق على ما حكم واما حجر المديون
 والسفيه بعد ما بلغ فعل قولها كذا في شئ الوهابية لابن
 الشحنة تتمته في خزانة الاكل ادرك البيت لم يعمل الوصي
 بدفع المال اليه بل بقي في يديه بالشيء بعد الشيء فان وجده
 مضطحا دفع اليه ماله وان كان ما حنا مفسرا اتاني بينه وبين
 ان ياتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح

في يد المرتين له ان ياخذ منه

اولم يصلح وفي البدائع ولا باس للولي ان يدفع اليه شيئا
 من امواله وبان له بالتجارية للاختيار فان انس منه رشدا
 دفع اليه الباقي والرشد هو الاستقامة والاهتداف حفظ
 المال واصلاحه اه وفي التنفد ومعنى الرشد ان يتفق فيما يحل
 ويمسك عما يحرم ولا يعمل فيه بالتبذير والاسراف وان لم يونس
 منه الرشيد والصالح وكان سفيها تيسيرا تيسير غير حافظ للمال
 منه ماله منه وافق عليه بالمعروف وعلى عياله كذا في شئ البير
 المحوي عليه بالسفاهة قال في الخلاصة هو على نوعين محوي
 لحقة في عقله بان كان سليم القلب لا يهتدي الى التصرفات و
 الثاني ان يكون مسرفا مضطربا لاله حموي وفي شئ تنوير الاذهان
 السفاهة تقترن الانسان فتحملة على العمل بخلاف موجب الشرع
 مع قيام العقل وقد غلب في هذه الفقه على تبذير المال واسرافه
 على خلاف مقتضى الشرع او العقل اه واحذر بقوله مع قيام
 العقل عن الجنون لانه يسلب العقل على قولها المفتي به
 اقول اعتمد قول ان حبيفة المجنوني وصدر الشريعة والسفيه
 وغيرهم وقال القاضى وعندهما يجوز الحجر على الجنون والفقير عليه
 وهنا يفتي التصريح بان الفتوى عليه اقوى من التصريح به
 الالاتى و قد صرح في كثير من المقدمات بان الفتوى على
 قولها ان ما ذكره الشيخ صالح في حاشيته تتمته قال قاضى خان
 يحجر القاضى على السفه المذربط طلب اوليائه وذكر في صورة الحجر
 فيما اذا ادرك دينا وطلبه الغرما حرم بان يقول اشهدوا اني
 قد جحمت على هذا او على فلان بن فلان ان كان غايلا لاجل دين
 فلان ويمنع عنه ماله اذا سال عنه به اه اقول والظاهر انما

اذا بلغ سفير الكاذب كذا في شئ البيرى واقول اذا علم جواز
 الحج عليه فيما اذا بلغ ديناً ثم طرأ السفس فيهما اذا بلغ سفيرها
 بالطريق الأولى كما الصغير اقول وكالمعتوه قال في شئ الوهبانية
 لابن الشحنة المحجور عليه بالسفس مخالف الصغير والمعتوه في عسقه
 يعني وبواقفهما فيما عدا ذلك وحق كان على المصنف ان يقول كالصغير
 والمعتوه الا ان المعتوه لما كان ملحقاً بالصغير لم يذكره حموي
 وذكر في شئ تنوير الأذهان عقب قول المصنف في جميع
 احكامه يعني حكمه حكم الصغير الذي لم يبلغ او بلغ وهو معتوه
 اه الا في النكاح والطلاق فيصح نكاحه وطلاقه ويلزم مهر
 المثل لا المسح الذائد عليه ولو طلقها قبل الدفول وجب نصف
 المسح كذا في شئ الوهبانية لابن الشحنة حموي ووجوب
 الزكاة ويدفعها القافض اليه فيؤدي بنفسه كونه عيادة لا بد لها
 من النية لكنه يبعث معه اميناً كيلا يبيعها في غير وجهها حموي
 والعبادات اقول المراد بها ما كان بدنياً كالصوم والصلاة
 لا ما هو اعم من البدن والمالي والركب منها وحق لا يكون عطف
 العبادات على ما قبلها من عطف العام على الخاص بل من عطف
 المباني على ادعى السبكي في عروسه الا فراج شئ تلخيص المقام
 في الكلام على الديباجة ان كل موضع يدعى فيه انه من عطف العام
 العام على الخاص يراد بالعام ما عدا ذلك الخاص فيكون من عطف
 المباني قال وهذا هو التحقيق حموي قلت ومنه صرح بذلك
 العلامة سعدى شلي فيما علقه على الحناية شئ الهداية
 ورواها لاية ابيه وجده يعني وعدم ولاية ابيه وجده عليه بخلاف
 الصغير هذا هو المراد ولو عجب به كان اول حموي

صحة اقراء بالعقوبات يعني على نفسه كما لو اقر على نفسه بوجوب
 القصاص في نفس او فيما دونها حموي وغيره كمن تنوير الأذهان
 وفي الاتفاق على نفسه وولده وزوجه ومن يجب نفقته من
 ذوى الارحام من ماله كذا في شئ تنوير الأذهان فهو
 كما لبالغ اي في توجيه الخطاب اليه والا فهو بالغ حقيقة حموي
 صح ولا يخفى عنها في شئ الوهبانية نقلاً عن خاتمة الاكل لو نذر
 صدقة او هدياً او ظهاراً او حلف لا بد بعد القافض اي يكف بالمال
 بل يصوم كل عيني ثلاثة ايام وكذا يصوم في كفارة الظهار ولو
 اعتق عبده في ظهاره يستغفر في قيمته ولم يخبر عن تكفيره
 ولا يجوز عن صومه اه ومنه يظهر ما في عبارة المصنف من
 اخلل حموي وقوله او ظهاراً غير مناسب وعلته من التامخ و
 المناسب ان يقال او ظاهر واما اقراءم اخبره بغير
 العقوبات كما لو اقر بمال او اجارة او مال شبه ذلك منه
 التصرفات التي يلحقها الفسخ والتقص فيجوز عند الامام
 لانه لا يرى الحجب بالسفس واما عندها فلا يجوز كما لا يجوز
 في عيب البالغ والمعتوه لانها يريان الحجب بالسفس حموي ولو
 قال كما لا يجوز في المعتوه وعيب البالغ كان اول والا فاصل
 عندهما ان كل تصرف يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الحجب وما لا فلا
 لان السفس في معنى الهزل من حيث ان الهزل يخرج كلامه
 لا يخرج كلام العقلاء لاتباع الهوى لا نقصان في عقله فكذلك
 السفس كذا في شئ تنوير الأذهان معناه بالهداية وكما
 يكف بالصوم في كفارة الظهار فكذا في كفارة القتل كما في شئ
 تنوير الأذهان معلل بان هذه الامور انما تجب بفعله

ولوقع له هذا الباب لبذر أمواله بهذا الطريق بخلاف ما يجب
ابتداء بفعله مثلا ان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها لانها
واجبة بايجاب الله تعالى ابتداء وليس فيها منع وفي القرآن
هو ملحق بالمصلح لعدم التهمة وتسلم النفقة لشدة من الحجاج
لينفقها عليه في الطريق المعروف للابناء كذا في الزيلعي وذكر
في تنوير الاذهان انهم عند قول المصوم لها اي شهرين
متتابعين مانعه واستشهد بهذه المسئلة للمصنفين يفتق
في مذهب عن الظاهر او عن اليقين وعليه دين مستغرق يجب
على العبد المستغاية ولا يخفى عن الظاهر فكذا هذا كذا
في التتار حاشية ام تارة على المحج بالسفينة في شئ المحتسب
قال ابو حنيفة لا يحج على الحر البالغ العاقل وان كان سفيرا
ينفق ماله فيما لا مصلحة فيه وقال المحج عليه وينع من التقرب
في ماله نظرا لانا محج فاعلى اليه لاحتمال التبذير فلان يحج
على السفينة مع تيقنه اولى وقدر يوي ان النبي صلى الله عليه
وسلم باع على معاذ ماله وقضى ديونه وباع عمر ماله الى جهينة
لسفينة ولا يحنيفة ما روي ان حبان بن منقذ كان يفتق
في الساعات فطلب اولياؤه من النبي صلى الله عليه وسلم
الحج عليه فقال له اذا اتبعته فعل لا خلافة ولى اختيار ثلاثة
ايام ولم يحج عليه ولانه مخاطب فلا يحج عليه كالرشد ولانه
لا يدفع الضريبة عنه بالحج فانه يقدر على انفاق ماله بتزوجه
الاربع وتطيقه قبل الدخول ويعده في كل يوم ولان في
الحج عليه اهدار الادمية وفيه الحاق له بالبهائم ومنه
بذل الك اعظم من ضرره بالتهذير واضاعة المال وهذا ما

يعرف

يعرفه ذو العقول والنقوس الابنية ولا يجوز تحمل الضرر الا على
لدفع الضرر الا في حق لو كان في الحج عليه دفع الضرر العام جان
كالخمس المأجور والطبيب الجاهل والمكاري المفلح لعموم الضرر
من الاول في الاوربان ومن الثاني في الابدان ومن الثالث في
الاموال وامسا حديث معاذ فجاوبه كما في شئ تنوير الاذهان انه
الحاج له ماله برضاه لان معاذ اراد في الله عنه ثم يكن سفيها
وكيف يظن به ذلك وقد اقام عليه السلام للقضاء وفصل
الحكم وكذلك بيع عمرام اليه المحج عليه يواخذ بافعال
اخذها من باب خطاب الوضع وسياق تحقيقه في احكام المسكين
كذا في حاشية الشرح صالو ومعنى كونه من خطاب الوضع عدم التوقف
على التكليف لان الخطاب على نوعين خطاب وضع وخطاب تكليف
كما في جمع الجوامع فيضمن ما اتلفه من المال لان ضمان
الفعل يستوي فيه اليه وعييه لانه لدفع الضرر بخلاف
القول حيث لا يواخذ به اليه لعدم الاهلية والعبد يواخذ به
بعد العتق كذا في مختصر اجماع الكلب للعقابي وفي شئ لجامع
الكلب للحج وانى لودفع العبد المحجور الى يديه سيفافسقط
من يده وجرحه فان نعم الدافع في الحال لانه ضمان الفعل
فلا يظهر الحج في حقه ولو قال له خذ السيف فاخذه فسقط
من يده ومات به يواخذ العبد بعد العتق لانه ضمان القول
والحج في حقه فلا يواخذ به في الحال اه كذا في شئ تنوير الاذهان
واذا قيل الى قوله فالدية على عاقلته اي قبل الضم المحجور
عليه كذا في شئ تنوير الاذهان والتقييد بالحج عليه كذا في
بيان الواقع ولان الاصل فيه الحج فليس التقييد به اخترازا

في لو كان ما ذوقه في النجاسة لا يختلف الحكم وهو وجوب الدية
 على عاقلة الا في مسائل لو اختلف ما افترضه قال في الذخيرة
 واذا افترض محجور عليه او معتوها ما لا يدفعه اليه فاستهلكه
 فلا ضمان عليه اطلاق المسئلة في نسخ ابي حفص وفي نسخ ابي
 سليمان لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة ومحمد وفي قول ابي
 يوسف هو ضمان وهو الصحيح يري ولو اختلف ما لا يدفعه يلا سبق
 ابداع او اقرض ضمان بالاجماع كذا في تنوير الاذهان
 وما اودع عنده بلا اذن وليه في لو اذن وليه في اخذ الوديعة
 يضمن اتفاقا كما في المصنف اخر زيه عما اذا تلف ما اودع عنده
 ابيه فانه يضمنه واطلق عدم الضمان في الوديعة وهو مقيد
 بما سوى العبد والامنة اما اذا كانت عبدا او امة واستهلكه
 يضمن اجماعا كما في البدائع يري وما يبيع منه بلا اذن وليه
 واحاصل ان الضمان في هذه الاربع مسائل الى استثنائها
 المصنف ضمان عقده عندهما فلا توجب ان على الصبي ثوبا لانه ليس
 من اهل الزام الضمان وعند ابي يوسف ضمان فعل وان من
 اهل الزام الفعل كذا في القنية وفي جامع الفصولين اقرض
 الصبي المأذون واستقرضه تهايز وهو كالبالغ فيه الخ
 ما تقدم في تنوير الاذهان ويستثنى من ابداعه ما اذا
 اودع صبي محجور عليه في ثوبه الخ قوله في المجتبى من كتاب الوديعة
 ولو اودع الصبي عبدا فقبله ضمان اجماعا وهو مشكل الا انه
 قال لانه لم يكتف عادة الصبيان اه في مستثناة ايضا
 اقول في انكسار الصغار للاستدانة ما يحال فيه حيث قال
 صبي محجور اودع عبدا فقبله كان على عاقلة القيمة وان
 اودع

١٥٨
 اودع طعاما فاكله لا يضمن وقال ابو يوسف والشافعي يضمن
 حموي في تنوير الاذهان معزيا لجامع الفصولين في اقرار
 صبييا بثبنا لغيره كطاس ونحوه فلو كان الدافع ما ذوقه دفعه
 فحصل التلف لا بتسليطه ولو محجور اضمن هو بدفعه والاخذ
 باخذه لانه غاصب الغاصب ولو اهلك الوديعة او خلعها اضمن
 اه فلما لك تضمن الدافع اي الاخذ اما اذا اودع عبدا
 محجورا ما لا يدفعه الى مثله لم يضمن الاول ما لم يهتك وليس له
 تضمنه الثاني يري عن منية المقتضى قلت لا اشكال لانه اعلم
 بضمها الصبي الخ يضمن في المسئلة السابقة على الاستثناء وهذا
 لم يوجد اي في المسئلة المستثناة التسليط من مالها وقيل عليه
 بل وجد التسليط بنفس الدفع الى الاول فالاشكال باق فليتأمل
 حموي الاذن في الاجارة الخ اي في اجارة نفسه اذا لم يكن
 مقيدا من شخص معين كما يفيد كلام الخاتمة الا في قريبا صوب
 وكذا العلامة البيهقي في اطلاق كلام المصنف قوله هذا اذا اذن
 في الاجارة المكررة بان قال اخر نفسك من احمالين او البقالين
 اما اذا قال اجر من فلان لا يكون اذنا كما في البرازية وفي خزانة
 الاكل ولو اجر عبدا من رجل فليس هذا اذن اما الواجب على
 ان يبيع له البر وشتري منه جازت الاجارة وصار العبد ما ذونا
 فالزم العبد من دين فيما اشترى للمستاجر رجع به عليه وما
 اشترى لنفسه فدين في رقبته اه وفي الحاوي القدر و اذا
 دفع المولى لعبده حلة او دابة وقال استبق في هذه الدابة
 على هذا المحاس وبه اودع اليه حمارا وقال ابعده عليه كذا بالاجر
 كان ما ذونا وكذا ان وضع عليه كل يوم غلته او كل شهر او كل سنة

استند بذلك اوله بشهد وعلله في اليد أنه لا يمكن من اداء
 الفلة الا بالكسب فكان الاذن باداء الفلة اذنا بالتجارة اه كلام
 السري وذكر في ثم تنوير الاذهان ان الاذن في التجارة اطلاق
 للتجارة بفتح الحاء والثابت للمأذون فيه ورتة منك الحاء
 لا الالة ناته والتوكيل لان تقدير قوله اذنت له في التجارة اتجر
 لنفسك والعبد في التجارة متى لنفسه وانما يملك المولى
 رقبته اذا فرغ من الدين كما لو احتطب او اختن بعد اذنا
 وعكسه يعني اذا منع عبده المأذون من احاطة نفسه
 يكون ذلك جباله لا يصح الاذن للابق والمفصوب
 اقول قدم المؤلف في القواعد ان الاذن للابق صحيح وذكر
 هنا انه غير صحيح قال ثم الجمع هذا محمول على اختلاف الرواية
 وقوله والمفصوب ولا بينة اي للمولى عليه ورا دقا ضات
 او كان الغاصب مقفلا وعلل بانه لو باعه في هذا الوجه حال بيعه
 فصح اذنه كذا ذكر السري ووضحه ما ذكره في ثم تنوير الاذهان
 معنى بالخاتمة حيث قال اذن لعبده الا بفتح اذنه
 وان علم الاذن وان اذنت له في التجارة مع من كان العبد في يده
 صح اذنه وان اذن لعبده المفصوب في التجارة ان كان الغاصب
 مفزلا وكان لمولاه بينة صح الاذن لانه لو باعه في هذا الوجه
 جاز بيعه فصح اذنه والافلام ولا يصير محمولا بهما
 اي لا يصير المأذون محمولا بالابق والغصب على الصريح وفي
 الخاتمة العبد المأذون اذا اذن ببيع محمولا والمدير اذا كان
 مأذونا فابق لا يصير محمولا والعبد المأذون اذا غصبه
 غاصب لم يدر في الكتاب والصحيح انه لا يصير محمولا والعبد
 المأذون

المأذون اذا سمع العبد ولا يصير محمولا قبل الاذنا وبعد الاذنا
 يصير محمولا فاذا وصل الى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذونا والعبد
 المأذون اذا اذن ببيع محمولا فان عاد من الاياق الاصح انه لا يعود
 مأذونا ومن هذا التفصيل علم ان قوله ولا يصير المأذون
 محمولا بهما ليس على اطلاقه كذا في ثم تنوير الاذهان اذن
 لعبده ولم يعلم لا يكون اذنا يعني اذا اذن المولى لعبده الغائب
 ولم يعلم لا يصير مأذونا قبل العلم واذا علم صار مأذونا وكذا لو
 حصر على عبده المأذون الغائب لا يصير محمولا قبل العلم ولو اذن
 المولى لعبده الغائب ثم حصر عليه قبل ان يعلم ثم علم العبد بالاذن
 السابق لا يصير مأذونا كذا في ثم تنوير الاذهان فانه مقصود
 للخاتمة الا اذا قال المولى بايعوا عبدي فاني قد اذنت له
 في التجارة فبايعوه وهو لا يعلم صار مأذونا والحاصل انه
 انما يشترط علم العبد بالاذن اذا كان الاذن مقصودا فاذا
 ثبت قنينا بان قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدي هذا يصير
 العبد مأذونا قبل العلم فكان شراء العبد وبيعه منه جائز
 كذا في ثم تنوير الاذهان لكن ما مشى عليه المم وجى عليه
 في ثم تنوير الاذهان من انه في الاذن الصريح لا يشترط له علم
 العبد ليس متفقاً عليه بل هو بالنسبة لاحد الروايتين
 ولهذا قال البيهقي بعد قول المم الا اذا قال بايعوا عبدي ما نصه
 وفي الرواية نقل عن بعض المواضع انه لا يصير مأذونا
 قال فصار فيه روايتان اه فتحصل من كلام البيهقي ان شرط
 صحة الاذن للعبد علمه قول واحد فيما اذا اذنه قصدا
 وكذا اذا كان الاذن قنينا في احدي الروايتين بخلاف

علم به

ما اذا قال بايعوا ابني فلا يكون ما دوننا الا اذا علم بالاذن اقول
 لم يظهر لي وجه الفرق فليست حوى واقول قد منعنا البيهقي
 ما يفيد ان العبد لا يصير ما دوننا بدون علمه وان كان الاذن
 ضمنيا في احدي الروايتين فعل هذه الرواية لافق بين الابن
 والعبد في اشتراط العلم بالاذن سواء كان الاذن وقفا
 او ضمنا غايته ان الاشتراط في الاذن القصدي متفق عليه
 بخلاف الاذن الصريح فان فيه روايتين ثم رايت في ثم تنوير
 الازدهان التصريح بالتسوية بين الابن والعبد حيث قال
 ذكر في الريايات لو ان رجلا قال لرجل بع عبدك هذا من ابني
 هذا وهو صبي فقال الرجل للصبي بع منك هذا العبد
 بالغ درهم وقيل الصبي ذلك فقال ان علم الصبي ذلك
 امر الاب جان نبيه من الصبي وان لم يعلم بامر الاب فانه لا يجوز
 هكذا ذكر في بعض الروايات وذكر في بعض يجوز علم اولم يعلم
 ومن المشايخ من قال ما ذكر محمد في الريايات جواب القياس
 وما ذكر في المادون جواب الاستحسان ومنهم من قال
 فيه روايتان في رواية يصير ما دوننا علم ام لم يعلم وفي رواية
 لا يصير ما دوننا لم يعلم فالخاسل ان الاذن بالتصرف اذا ثبت
 مقصودا يثبت لصحة علم المادون فاذا ثبت ضمنيا لغير
 هل يصح بدون العلم من المشايخ من قال هو على القياس
 والاستحسان ومنهم من قال هو على الروايتين ومن شايخنا
 من قال لافق بين مسألة المادون ومسألة الريايات
 وهو الظاهر ووزان مسألة البيهقي من مسألة العبد
 ما لو قال الاب لقوم بايعوا ابني الصبي يصير الابن
 ما دوننا

في العلم

ما دوننا علم بامر ابني ام لم يعلم كما في مسألة العبد اخما ذكره
 ثم تنوير الازدهان وقوله يصير الابن ما دوننا علم بامر ابني
 ام لم يعلم صريح في رد المخالفة لذكرها المص بقوله ما اذا
 قال بايعوا ابني تنصرت قال المولى لقوم بايعوا عبيدي فلا نا
 ضايعوم كان للعبد ان يبيع غيره لان العبد صار ما دوننا
 لما يبيع معه القوم الذين امرهم المولى بالمبايعة والامر لا يتجزى
 فاذا ثبت في حق البعض ثبت في حق الكل ولو ان ذلك القوم
 لم يبايعوا بل بايعه قوم آخرون لا يبيع مبايعتهم ولا يصير العبد
 ما دوننا لان الاذن ثبت في ضمن مبايعة القوم الذين امرهم
 فلا يثبت الاذن قبل مبايعة ذلك القوم اياه كما في ثم تنوير
 الازدهان عن التتارطانية وذكر في ثم البيهقي في كتاب الشفعة
 معن بالخزانة الاكل ما نصه قال لاهل السوق بايعوا عبيدي
 ولم يعلم العبد جازت مبايعتهم وهو ما دون مطلق ولم يبايعه
 هؤلاء القوم وبايعه قوم لا يعلمون باذن المولى ولا علم للعبد
 ايهم لم يجزاهو ومفهوم التقييد بقوله وبايعه قوم لا يعلمون
 احواله اذا كان لهم علم يكون ما دوننا خلافا لما يعنى من اطلاق
 عبارة ثم تنوير الازدهان على ما اذا لم يكن لهم علم اذا قال
 اجر نفسك الى قوله كانه اخصانية نصها قال المولى لعبيد اجر
 نفسك من فلان للخدمة لا يكون ذلك اذنا في التخاصم ولو قال
 لعبيد بع ثوبي هذا من فلان لم يكن ذلك اذنا لان بيع ثوب
 واحد من رجل بعينه واجازة نفسه من فلان لا يكره ولو قال
 اجر نفسك ولم يقل من فلان او قال بع ثوبي هذا ولم يقل
 بع لفلان يصير ما دوننا في التخاصم ولو امر عبيد ان يشتري له

ثوباً أو ثوباً لا يبيح ما ذونا استحساناً وكذا لو قال اشتر ثوباً فاقطعه
 قبيصاً أو ما أشبه ذلك اهكذا في شئ تنوير الأذهان والأمر بالشراء
 كذا الك أي على ما سبق من التفصيل ان كان مفيداً لم يكن اذنا وان
 كان مطلقاً كان اذنا بديل عليه التفسير بقوله المفعول لو قال اشتر
 ثوباً ولم يقل من فلان اذنا فلو قال اشتر ثوباً ولم يقل من فلان
 ولا لبس كان اذنا وفي المتنقطة امر ان يشترى له ثوباً للفسق
 بدرهم او بقل او بغيره من الطعام لا كل لم يفت ما ذونا لانه فوض
 اليه عقد واحد لا يبيح وتنفوذين عقد واحد الى العبد بعد
 استحسانه فالاذنا في التجارة منوعة ان لا يتعطل على
 الناس استخدام ما ليكم يرى الاذن بالتجارة منوعة ان
 لا يتعطل على الناس استخدام ما ليكم يرى الاذن بالتجارة
 لا يقبل التحصيل يعني اذا اذن لعبد في التجارة في نوع يبيح
 ما ذونا في انواع كلها وكذا اذا قال اذنت لك بالتجارة في
 مكان كذا وفي وقت كذا يبيح ما ذونا في الاماكن بخلاف التوكيل
 فانه يقبل التحصيل والتوقيت وبخلاف اذن القلاف فانه بمنزلة
 التوكيل كذا في شئ تنوير الأذهان عن الحائنة فانه يكون
 ما ذونا في ذلك النوع خاصة يعني لانه لما استفاد الاذن
 من المضارب حوى وقال الشرخص الاصح عندي التعميم
 يعني لان السبب في حقه فك الحوى وهو لا يقبل التحصيل
 اقول فعمل هذا الاستثناء من الافضل المذكور ومبني
 لا موقع للاستثناء المزبور لا يتنازه على الضعيف حوى
 كما في الظاهر يفرها واختلف مشايخنا في فصل وهون
 المضارب في نوع خاص اذا اذن لعبد من المضاربة في التجارة

هل

التوفيق بان يحمل ما ذكره او لا يحمل ما اذا عاد الى الوفاق بعد
 التقدي في الرهن بالاستعمال وما ذكره ثانياً عما اذا
 كان التقدي بالقول لا بالاستعمال بان يجد الرهن واكثر
 حين فقه الرهن الدين وطلبه منه ثم اعترف به حيث
 لا يراد من ضمانه الا بدفعه لا لملكه ولا مضافاً كما ينبغي ان يقال
 كون المودع يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق بعد
 التقدي بان رتب الدابة او لبس الثوب او استخدم
 العبد ثم ازال التقدي مفيداً بما اذا لم ينقص الرهن
 او اللبس والاد استخدام فان نقصها كان اي النقصان
 بصير ورته حاسباً لجزء منها على وجه التقدي كذا
 في شرح تنوير الأذهان ومستيف الرهن اقول
 كما اذا استعار عتيد ليرهنه او دابة ليرهنها فاستخدم
 العبد او ركب الدابة قبل الرهن ثم رهنها بمال مثلي
 القيمة ثم قبض المال ولم يقبضها حتى هلك عند المرتهن
 لا ضمان على الراهن لانه قد برى عن الضمان حين
 رهنها فاذا كان اميناً خالفت فقد عاد الى الوفاق
 وان كان مستغفراً للرهن كالمودع لان تسليمها الى
 المرتهن يرجع الى تخفيف مقصود المعينة لو هلك
 بعد ذلك يبيح دونه مفضياً ويستوجب المهر الرجوع
 على الراهن بمثل فكل ذلك بمنزلة الرد عليه حكماً
 فلم يبرأ عن الضمان حموى عن الجرمين يا لميسوط
 وقوله وان كان مستغفراً للرهن كالمودع لانه قد برى
 التعليل بان قال اي مستغفراً للرهن كالمودع كما اذا

١٦١



لان ذكره مصدر ايان الوصية يشهد بان المودع لا يريد
 عن الضمان بالعود الى الرفاق وليس كذلك
 الوديعة لا تودع لانه ما رغب بحفظ عيتم فان الناس
 يتقانون في الامانات كالوكيل والمضارب ليس لان
 يوكل ولا يضارب لان الشيء لا يتضمن مثله ولو اودعها
 فمهلكة عند الثاني فالضمان على الاول وقال بعض
 انها بناء لان الاول مخالف لما بينا والثاني تعدي يقتضيه
 ملك عيتم بعينه امم فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني
 لانه ملكه بال ضمان مستند فيكون مريعا ملكه وان
 ضمن الثاني رجع على الاول لانه انما حقه ذلك بسببه
 ولا يوجب حنيفة ان الشرط انما وقع من الاول لان
 مجزء الدفع لا يوجب الضمان حتى لو هلكت الاول حاض
 لا يضمن فان غلب الاول فقد ترك الحفظ ليعيتم والثاني
 لم يترك سدا في تنوير الادهان مع ما باله المحتاسر
 وما ذكره من التقليل بان الثاني يعيتم بقبضه ملك
 عيتم بدون امم يقتضيه انه لو لم يكن علم بانه ملك
 عيتم ولم يضمن عند هذا ايضا يعني ان يقال معنى الوديعة
 لا تودع اي فضاء اما اذا وقع حريق او غرق فسلمها
 الى جارس جار لرغفه المالك دلالة على مختار ان الغوازل
 وكذا الهرب كما في احادي القديس سدا ذكره البيهقي وفي
 التنوير وشرحه حفظها بعين من عياله ضمن الا اذا
 خاف الغرق او الحرق وكان غالبا محيطا فسلمها الى جارس
 او الى فلك آخيه يضمن الا اذا امكنه دفعها الى من في عياله

والتيقيد

واليقييد بالمحيط للاختراز عن غير المحيط فانه يضمن صرح
 به في الدرر المراد بعينه من يسكن معه حنيفة ان
 حكما لا من يئونه كذا في التنوير فان قلت فيه مخالفة
 لما في الاصحاف والزيلع من كتاب الحج حيث قال لا
 ولو قال على عياله يدخل فيه كل من كان في بيته وان
 لم يكن ذارعه محرم منه قلت لا تخالف لان ما هنا
 بالنسبة لمعظم الوديعة وما هناك بالنسبة للوقف
 ونحوه كالا رضاء على العيال يعني ان يقال يضمن من
 اطلاق الزيلع وصاحب الاصحاف يشمل العيال
 للسائيس ونحوه كالقوانين ولا تقار وجهه ان
 الا عايم اقوى من الوديعة كما سيصور المصنف به
 فيما سياتي قريبا وقوله ولا توجروا ولا ترهقوا وجهه
 ظاهر لان العارية اذا كانت اقوى سدا ذكره المصنف
 والا جازم والرهق بالطريق الاولى لما فيها من لزوم
 بخلاف العارية اذ لا لزوم فيها والمستاجر يوجروا
 كمن لا يزيادة ربح عندنا خلافا للشافعي كذا في تنوير
 الادهان والجميع من قوله والمستاجر يوجروا منه
 مشحنا بالقلم بالكس لا للاحتراز بصيغة اسم الفاعل
 على ما وقع في نسخة شيخنا واما على ما وقع في بعض
 النسخ بقوله ويأمر بصيغة اسم المفعول لتكون المعطوفات
 على نسق واحد ويعمل طلقة وهو مقيد بالاختلاف
 الناس في الاستفاد به قال في جامع البرازي اعانه
 المستاجر بمجره الا في شيتين استاجرهما ليركبها بنفسه

ع

ليس له اركاب غير لا يبدل ولا يجانبا وكذا الاستاجر ثوب
 ليس له الادعاء ولا الادعاء لغير لانها مختلفان باختلاف
 المستعملين حتى لو استاجر دابة للركوب مطلقا يقع
 على اول ما يوجد فان ركب او ركب تعيين وليس له غير
 بعده انتهى وفي الجافظية وقوله بواجب المستاجر
 يعار ويبيع اي فيما لا يختلف التام في الاستقاع به
 كذا في حاشية الشيخ شرف الدين الغزي ولا يرهن
 قاله في الخلاصة ولم يذكر حكم الرهن يعني هل يجوز رهن
 المستاجر او لا وينبغي ان له الرهن وفي البرازية يعار
 المستاجر ويبيع وبواجب ويرهن كذا ذكره البيهقي
 بقليل زيا دة ايقاع والعارية تعار ذكر الشيخ
 صالح الغزي في ما شئت ما فيه اطلاق في العارية تعار
 فشا ما يتفاوت فيه الاستعمال وما لم يتفاوت وما اذا
 عين منتفعا او لم يعين منتفعا في تنوير الاستعمال
 الا بصار وهذه مسألة المتون وفي الاختيارات والمعار
 يعار اذا لم يتفاوت استعماله تسكن الدار والخدمة واذا
 تفاوت استعماله طيس الثوب وركوب الدابة لا يعين
 هذا اذا عين من ينتفع واما اذا لم يعين فله ان يعين
 سواء اختلف استعماله او لم يختلف وكانت ينبغي
 للمصنف والمجته يعني الشيخ شرف الدين التنبية على
 ذلك انتهى وقوله وفي مسألة المتون مقتضاها ان
 جميع المتون على ان لا يستعمل ان يعين مطلقا لا فرق بين
 ما يختلف بالاستعمال او لا وليس كذا لك لتقييد في متن
 الكنة

الكنة بما لا يختلف باختلاف المستعمل يعني ان يقال ما ذكر
 من ان المستعمل يملك الادعاء ليس على اطلاق بل مقيد
 بعدم النهي حتى لو قال له لا تدفع لغيرك فدفع فذلك
 من مطلقا دون اخلصة وقوله مطلقا اي ولو بالنسبة
 لما لا يختلف باختلاف المستعمل وذكر السيد الخميني في الكلام
 على قول المص والمعارية تعار ما فيه يعني اذا كان الاستعمال
 مما لا يختلف بالاستعمال كالسكن والتجمل والزراعة وان
 شرط ان ينتفع هو بنفسه لان التقييد على مقيد هو
 معنى بالجمع وشعره لان ملكه ونحو الفقه ما ذكره البيهقي حيث
 قد اطلاق قوله والمعارية تعار بقوله هذا اذا كانت
 مطلقة فلو بنفسه ليس له ان يعينه واطلاق البيهقي
 فيما ذكره من التقييد فمما لا يختلف باختلاف المستعمل
 قيل بوجه المستاجر والمعارية الى قوله وقيل لا قال
 المصنف في اكثر وفي الفصول العارضة للمستعمل بوجه
 وبالأول اخذ الفقيه ابو الليث والامام محمد بن الفضل
 وعليه الفتوى اه وفي شعر الجمع وهو الصحيح وصح
 بعضهم القول الثاني والاول اولى لتأيد على مقتضاها
 بان الفتوى عليه قال الشيخ شرف الدين الغزي
 في حاشيته بعد ان ذكر ما ذكرنا قلته هذا الاختلاف
 فيما يملك الادعاء وما فيما لا يملك الادعاء لا يملك
 الادعاء كذا في الجافظية اه واقوله ما سياتي من قول
 المص وقيل لان الادمين لا يسلمها الى غير عياله اخي
 ط في ان ما ذكره المص هذا يقتضي الميل الى ترجيح القول بعدم

جواز الابداع بخلاف كلامه في الشئ فانه صريح في ترجيح القول
 بجواز اذ يقع اعارتها اي اعارته المتاجرة والعارية وفيه اي
 الارعاره اقوى من الابداع الممنوع اذ هو الامر بالمعقولة النفع
 فيصح الاودى بالطلب الاول وقيل لا يودع المتاجرة والعارية
 لان الامين لا يسلمها الى المتاجرة والعارية التي هي عياله اي
 التي هي من لا يدخل حرمه وان جازت الاعارة لاذن المصير
 والموجر للاطلاق اي لاطلاق الاذن في الانتفاع وهو اي
 الاذن معدوم في الابداع فيسقط على اصل الحجر فليس
 له الابداع فان قيل اذا اعار فقد اودع قلنا الابداع فيه
 منتهى لا يقتضي والاصل انه يثبت بتمامه بطل فضله
 وبقيت منها ما يبطل بقصورها الا ترى ان بيع حجر الامة
 صحيح بتمامه ولو لم يظفر بكثيره او ما ذكره في ثم تنوير
 الاذهان والرهن كالوديعة فكل فعل لا يقع به المودع
 لا يقع به المستمن الا الوديعة لا يقتضي بالتلف بخلاف الرهن
 فانه يقتضي بالدين كذا في جامع الفصولين ثم الرهن
 لا يودع ولا يعار ولا يواجر ولا يرهن ولو فعل شيئا منها
 يفسد مقتضيا ولا يبطل بمقتضى الرهن كذا في تنوير الاذهان
 ولا يودع ولا يعار ولا يواجر ثم اقتضاه على ما ذكره
 بوجه ان الرهن يرهنت وليس كذا لك فكان عليه ان يزيده
 بقوله ولا يرهنت كما في ثم القية وقد مضى التمهيد به ان
 معنى ما لا تنوير الاذهان واما الوجه في ملك الابداع
 ان في وصايا التولية جية باع الوجه شيئا من تركته المست
 نسبية فان كان في ذلك على التيمم بان كان بحيث عليه
 بجواز

١٦٤
 بجواز والمنع عن جواز الاجل لا يجوز ولو ابتاع شخص شيئا
 بالف نسبية وابتاع شخص آخر بالف مائة نسبية اقيم
 والاول اقل من الثاني فيبيع ان يبيع من الاول الذي
 لا يخشى عليه المنع والجواز عند الطلب وكذا الجاهل داسا
 التيمم ويكمل في تقاضيه ديونه وامواله ويبضع له ويودع ماله
 لانه قائم مقام الاب والاب يملك هذه الاشياء كذا في
 الوجه كذا في ثم تنوير الاذهان بتصرفي وقوله وكذا الجاهل
 دار التيمم يعني اذا استأجرها شخص كل من جملته وشخص
 آخر استأجرها بجملة وعشرين والاول اقل من الثاني بحيث
 انه لا يتقدر خلاص الاخر منه بخلاف الثاني فانه يوصيها
 من الاول وهذا هو المراد وكذا المتولى على الوقف اي
 يجوز له ما يجوز لوصي التيمم والوكيل بقبض الدين بعد
 اي بعد القبض مودع ولا يملك الثلاثة اي الابداع
 والادعاء والادعاء كذا في ثم تنوير الاذهان اما
 عدم ملك الوديعة فظن لظهور مقتضى بخلاف الاجل في
 الادعاء وان كان في الشيء لا يستلزم بقصوره على ان الذي
 في جامع الفصولين انما هو في الابداع حموي
 في جامع الفصولين ونصه قبض دينه وكما انه فهو وديعة
 عند الوكيل فلو سافر به واخلفه في اهله او اودع عند من
 في عماله فمادم وعم لا يقضي ولو اودع عمه ضمن كذا
 في ثم تنوير الاذهان وحيث كان الوكيل بقبض الدين بعد
 مودع اذ ان يقبل قوله في الدفع لانه يدعي رد الوديعة
 ولو كان بعد موت الموكل لان ذلك لا يخرج عن كونه مودعا

ينبغي ان يقبل قوله في الدفع لانه يدعى رد الوديعة ولو كان
 بعد موت الموكل لان ذلك لا يخرج عن كونه مودعا لكن
 المستقول في الخلاصة وفصول العادى عدم قبوله بعد
 موت الموكل في الدين بخلاف الوكيل يقبض العينة
 قال في الفصول العادى ولو كان الموكل هو الملتزم بطلت
 الوكالة فان قال قد كنت قبضت في حياته ودفعتها اليه
 لم يصدق في ذلك لانه اخبر بما لا يملك انشاء فكانت
 منتهما في اقراره وقد انفصل بموت الموكل ومثله في الخلاصة
 وقال العادى في موضع آخر ولو وكله في قبض وديعة
 او عارية فمات الموكل فانه يخرج عن الوكالة فان قال
 قد كنت قبضتها في حياته ودفعتها اليه يصدق في ذلك
 اقول فطعن وتحريم كلام المشايخ ان قول الوكيل يقبل
 في العين لا في العينة وبه صرح المصنف فيما ياتي عن قريب
 اهكذا في حاشية الشيخ صاحب الفقه في تحقيقه السيد
 المحمدي بقوله كونه هنا مودعا ضمنيا لا قصدي فلا يكون
 حكمه حكم المودع قصدا فلم يصرح واعلم ان قبض الوكيل
 يقبض الدين يمين ان الوكيل بالبيع والشراء ليس لان
 بودع قال المحمدي وبه صرح في الذخيرة في التعامل
 لغير امانة لا اجر له الا الوضو قال بعض الفضلاء
 الوجه انما يستحق الا اجر اذا كان وجه القاض وقد نصبه
 باجر وما وصيه الميت فلا يستحق كما في هذا الكتاب
 في فقه الجمع والفرق في الكلام في اجر المثل نقلت
 الفتية اه وفي الولو الجية وذا اوصى الرجل فاستاجر

بماه درهم لينفذ وصاياه فالاستجار باطل والمائة
 وصية من الثلث لانه يقبل الوصية صار العمل واجبا
 عليه والاستجار على هذا لا يجوز اه قال الشيخ خير الدين
 الرافعي ولا يخفى ان وصية الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية
 الاباجر في مقابلة عمله لا يجب على العمل لانه متبرع ولا اجر على
 المتبرع فاذا اراد القاض ان يعمل له اجر على عمله وكانت
 اجرة المثل في المانع قياسا واستحسانا وهي واقعة الفتوى
 وقد اقيمت به مرار ولان فيه ما في الولو الجية كما هو ظم
 لان الموضوع مختلف كما يظهر بادي تامل اه قال العلامة
 المحمدي وانما كان الموضوع مختلفا لان موضوع مسئلة
 الولو الجية في وجوب العمل بقول الوصية وموضوع ما ذكره
 في عدم اجر على العمل وهو لا ينافي في الوجوب اه اقول فيه
 نظرا اذ ما سبق من قوله في الولو الجية والاستجار على
 هذا اي على ما هو واجب عليه من العمل لا يجوز له في المفاة
 فيستحقاق بقدر اجر المثل قلنا الباء صلة
 الاستحقاق محوي الا اذا شرط الواقف للسلطان
 يعني فيستحقه ولو زاد على اجر المثل قال المصنف في التحريم
 بعد كلام ان كان الناطق من الواقف فله اجر مثله واختلفوا
 هل يستحقه بلا تعيين القاض قال في القنية قيل لا
 يستحقه قيل يستحقه لانه لا يقبل القوامه فظاهر الاباجر
 والمعهود كالمشروط وقالوا اذا عمل القيمة في عامر المسجد
 والوقف كعمل الابى لا يستحق اجر لانه لا يستحق اجر القوامه
 واجر العمل فهذا يدل على انه يستحق بالقوامه اجر التماهي

وهو من هذا النوع
 من قبل الواقف

واذا لم يعمل انما ظر شيئا لا يستحق ما في الحائنة ولو وقف ارض
 على موالية مثله ثم مات فجعل القافة الموقف فيما وجعل له
 عشر الغلة في الوقف والوقف طاحونة في يد رجل بالمقافة
 لا يحتاج فيها الى القيم واصحاب الوقف يقتضون غلتها
 منه لا يستحق القيمة عشر غلتها لان ما يخلط بغيرها لا يخلط
 ولا اية بدون العمل انتهى وفي فتح القدير بعد نقله فهذا
 عندنا فيمن لم يشترط له الوقف اما اذا اشترط كان من جهة الموقف
 عليهم انتهى قال المصنف في الحق والظاهر انه غاية الى قطع
 المعلوم في زمن النعمان واما عدم الاستحقاق عند عدم العمل
 فلا فرق فيه بين ناظر وناظر وقد تمسك بعض من لا خبرة
 له بقول قاض خان وجعل له عشر الغلة في الوقف على ان
 للقائه ان يجعل للمنتول عشر الغلات مع قطع النظر عن
 اوجه المثل وهو غلط انتهى حموي وقوله واذا لم يعمل الناظر
 شيئا لا يستحق منه جواز استحقاق الاجر اي اجرا لمثل
 مقابل العمل لكن لا مطلقا بل بالنسبة لو وقف لم يعين له
 فيه بمقابلة القوامه اية لتلايينه ما قبله من انه اذا عمل
 القيمة في عمارة المسجد والوقف كعمل الاجير لا يستحق الاجر
 لانه لا يستحق اجرا القوامه واجبه العمل اي لا يجمع له ولا استحقاق
 بينهما اي بين اجرة العمل واجرة القوامه وما وقع في بعض
 نسخ المحقق من التعليل بقوله لانه لا يستحق اجرا القوامه
 ولا اجرة العمل خلاف الصواب والصواب واجبه العمل انما ذكرنا
 والحاصل ان استحقاق اجرة العمل عند وجود العمل معتد
 بما اذا لم يشترط الواقف للقوامه اية فان شرطه كان من جهة

الموقوف

الموقوف عليهم وظن عياقه فتح القدير ان الناظر زمن القيمة
 يستحق اجر العمل مع ما شرطه الواقف له من اية القوامه
 خلافا لما استظهره المصنف في الحق مع قطع المعلوم
 ومن القيمة بدل عليه نص في فتح القدير بانه مع الشرط
 يكون من جهة الموقوف عليهم فلم يكن الجمع بينهما من جهة
 واحدة بل من جهتين مختلفتين احدهما الشرط والثانية
 العمل فلا اجر لناظر قبل الظاهر انه معتد بما اذا لم يشترط
 الواقف له شيئا حموي وسبق اجزم بهذا عن فتح القدير
 بخلاف الوكيل يقتضي الدين فانه لا يجمع استحقاقه الا
 اذا وقت له وقتا في الحائنة رجل وكل رجل يقتضي ودعية
 عند انسان وجعل له اجر اقصى على ان يقتضيه وياق بها جائز
 وان وكله بتقاضي دينه وجعل له على ذلك اجر اقصى لم يجز
 الا ان يوقت لذلك وقتا من الايام ونحوها لان قبض
 الوديعة والالتزام بها عمل لا يطول بخلاف الخصومة والتقاضي
 لان ذلك يقتصر ويطول فان وقت لذلك وقتا جائز
 والا فلا حموي وقوله ونحوها اي نحو الايام كما لا يشترط
 والسنتين وذكر في الولوجية في وجه الفرق اية التقاضي
 بمجهولة اذ ربما يتيسر القبض في ساعة واحدة وربما يقتضي
 القبض فلا يمكنه القبض الا بعد مدة فان وقت لذلك
 وقتا جاز لا رثاع اجماله وكذا الوكيل بالخصومة لان مدة
 الخصومة بمجهولة فان وقت المدة جاز لان اجماله لا يقع
 بخلاف الوديعة لانه استأجر عمل معلوم في مدة معلومة
 لان قبض الوديعة ونقلها يتيسر لقيام اليد على الوديعة

كذا في شرح تنوير الأذهان لو جعل للكفيل اجرا
 لم يبيع أقول لعل وجه العلم الفصحى ان الكفالة ليست عملا
 فلا يبيع ان يكون لها اجر حموي وذكر الزيلعي ان الوديعة لو
 اقرب ذكر ذلك في الايجاز عند قوله والمتناع في بيع غير
 مضمون وفيه بين وبين الأجير المتبوك على قول الامام
 فراجع ومثله في النهاية حموي اذا استاجر المودع
 صح وزاد في تلخيص الكبرى المستعير بخلاف ما اذا استاجر
 المشتري البايع لحفظه قالوا جازم باطله ولا يجب الاجر
 كذا ذكره البيهقي وفي الخلاصة نقلا عن شرح الطحاوي
 المودع اذا شرط الاجر للمودع على حفظ الوديعة صح
 ولو شرط للمشتري على حفظ الرهن لم يبيع وفي فتاوى
 سمي قد الغاصب اذا اودع المعضوب عند رجل وشرط
 له الاجر على حفظه افتوا بأنه يبيع وفي الاصل رجل
 اودع الف درهم عند رجل فأنكر ثم ان المودع اودع
 الف درهم عند المودع له ان يأخذها بالالف الذي
 صار ديناً عليه بالاجود لانه لو ظفر بحبس حقه ليس له
 ان يأخذه عندنا وفي النهاية اذا استأجر رجلا شهرا
 بدرهم لحفظ ماله فانه لا يمكنه السفسيفساء المثل
 واذا سافر منى لانه بالاجازة استعير منافعه ومكنا
 ثم لحفظ يقع في حكم بمنافع المستاجر ويلزم بحكم
 ذلك المقام مع المال ليمكنه التسليم كوجب عليه فاذا
 خرج صار مخالفا ولم تكن هذه المنافع ما دخل تحت
 العقد فاما المودع فانه يحفظ عا سبيل المعونة له بمنافع

نفس

نفسه فلا يثبت عليه الحجر عند صرف منافعها الى حيث شاء
 لانها لا تملك عليه الا بعد التسليم كالعارية واذا كان كذلك
 صارت الوديعة تبعه لانه لا يكون هو تبعها للوديعة كذا
 في تنوير الأذهان معناه بالاسرار كالمودع اذا ادعى
 الرد قيل وكذا الوجه اذا ادعى دفعها الى ربه ولو انكر لا يمين
 حموي يعني مات المودع فادعى وصيته انه دفعها لربه يقبل
 قوله وقال السليعي نقلا عن النخعي الوكيل بالبيع متى ادعى
 هلاك الامانة وتسليمها الى ربه كان القول قوله لكن مع بين
 انتهى قال ويشمل ذلك ما لو ادعى المستعير الرد واما المدين
 فلا يقبل قوله في الرد كما في جامع الفصولين انتهى كلام البيهقي
 والناظر اذا ادعى الصرف او قال يبيع الفضل
 ينبغي ان يقيد بان لا يكون الناظر بالحيانة كما في نظائر ماننا
 بل يحیی ان لا يقتصر هذه المسئلة حموي وذكر الشيخ صالح الفتي
 في حاشيته ان التقييد بالموقوف عليهم رعا يفيد انه اذا ادعى
 دفع ما هو كالأجر مثل معلوم الفرائض والمؤذن واليواف
 وغيرهم من ارباب الجاهات لا يقبل قوله الا ببينة وبه اقع شيخ
 الاسلام ابو السعود الهادي مفتي الروم صاحب التقييد
 المشهور وصورة السؤال هل اذا ادعى المتولى دفع غلة اوقاف
 لا من يسميها شرعا يقبل قوله ام لا قلت في جوابه ان
 ادعى الدفع الى من عينه الواقف في الوقف كاولاده واولاد
 اولاده يقبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع واليواف
 ونحوهما لا يقبل قوله كما اذا استأجر شخصا للبناء في اجماع
 باجر معلوم ثم ادعى تسليم الاجر قاله فانه لا يقبل قوله وهو

تفصيل حسن خصوصا في زماننا التي ما ذكره الشيخ صالح
 ووجه الفرق ان استحقاق الولاية لم يكن بمقابلته على كان
 صلة محضه بخلاف استحقاق الامام ونحوه فان له شيئا
 بالاجتهاد الا في الوكيل يقبض الدين اذا ادعى ان كذا في
 النسخ والصواب الا الوكيل باستقاط اداة الطائفة قبل
 على ما نحن عليه يقبل قول الوكيل المذكور في حق نفي الضمان
 عن نفسه لا في حق ايجاب الضمان على غيره لا يحتاج الى انشاء
 هذه المسئلة من اقلية الا ان يقال استثنى بها بالاعتبار
 الثاني وقد وهم في هذه المسئلة كثيرا وانا قول بخبر
 هذه المسئلة ان الوكيل اذا ادعى القبض والدفع لا يخلق
 اما ان يصدق الورثة فيهما او يكذب فيهما او يصدق في القبض
 وتكذب في الدفع واعلم اولان الوكيل يقبض الدين بغير
 مودعا بعد قبضه فيجب فيه احكام المودع وازمن اخبر
 بشيئ يملك استنفاقه يقبل قوله وما لا فلا وان الوكيل
 يتغذر بموت الموكل وان من حكم امر الاملك استنفاقه
 ولا يقبل قوله ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير واد
 علمت ذلك واعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من المدين
 ببينة او تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع
 يمينه لانه مودع بعد القبض ولو كذب الورثة في الدفع
 لانهم يتصدقونهم به في القبض صاروا مقربين بالمال
 في يد وريعة واذ لم يثبت بان اكروا القبض والدفع
 لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على المورث لانه لا يملك الا ان
 القبض لانه بموت الموكل الغنى له عن الوكالة فقد حكم امر

لا يملك استنفاقه وفيه ايجاب الضمان على الغير اذ الديون
 تقضى بامثالها فلا يقبل قوله فيه بخلاف ما اذا ادعى القبض
 والدفع للموكل حال حياته فانكسر الموكل لانه يملك الاستنفاق
 فيقبل قوله ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير ويقبل قوله
 ايضا في نفي الضمان عن نفسه فلا يرجع الغريم عليه لان
 قبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه او كذبه في الدفع
 اذ هو بالنسبة اليه مودع والقول قول المودع في الدفع
 يمينه وذلك لانه مودع له بعد في الوكالة وقد صرحوا
 في كتاب الوكالة ان المدين اذا صدق وكيل الغائب في
 الوكالة صار المال المدفوع اليه امانة لتصدق به عليه فان صدق
 رجوعه عليه فلو اقام المدين بيمينته على الدفع للوكيل قبل و
 ان دفعته الورثة وادام صدق الورثة الوكيل في القبض والدفع
 فلا مطلق في عدم جواز مطالبة الغريم وقد بونت دفعه بيمينته
 فقد تحررت المسئلة واعلم ان دعوى الهلاك في يوم بعد
 القبض مثل دعوى الدفع وكما لو قيل الوصي بعد عن له اذا قال
 قبضت ودفعته او هلكته منه وكذبه من له عليه الطلب
 شرعا في القبض لم يقبل قوله الابينة لانه بعد العزل
 لا يملك انشاء القبض وفيه ايجاب الضمان على الغير اذ
 الديون تقضى بامثالها ومن حكم امر الاملك انشاء وفيه ايجاب
 الضمان على الغير لا يقبل ولو لم يكن معزولا وكان له ولاية
 القبض بان كان وصي الميت مطلقا او ناقضا واذ لم
 في القبض قبل قوله في ذلك فقد صرح في التنازع خاتمة بان
 الوصي اذا اقر باستيفاء الدين جاز وذلك لانه يملك انشاء

القبض قال السيد المحمدي هذا هو بعض الفضائل يعني الشيء
خير الدين الذي يتصرف والضيق في الولوية عبارة ما وكل
بقبض ودبقة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضته في حياته
ثم هلك وانكرت الورثة وقال دفعته اليه صدق ولو كان
دينا لم يصدق لان الوكيل في الموضوعات حكم امر لا عمل
استينافه لكن من حكم امر لا عمل استينافه ان كان
فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه
لغو الضمان عن نفسه صدق الوكيل حيث كان وكيلاً
بقبض الوديعة بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يوجب
الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقتضى فلا يصدق قلت
وهي من هذا ان عدم بصدق بالنسبة الى المدين لا بالنسبة
الى نفسه فتأمل وقد افق بعض علماء المعاصرة بصدق
في حق نفسه لا في حق الموكل وقد يستدل لصحة الافتاء بذلك
بفتح ذكره الولوي بعد الاول حيث قال ولو وكل رجل رجلاً
ودفع اليه الف درهم يتصدق بها ثم مات الموكل فقال
الوكيل تصدقت في حياته وكذب الورثة صدق الوكيل لان
الورثة يدعون عليه الضمان وهو منكسر انتهى ويمكن ان يقال
انما قيل قوله لانه يريد في الضمان عن نفسه فقار كمسئلة
الوديعة بخلاف مسئلة الدين فانه يريد ايجاب الضمان على
الغير كذا في حاشية الشيخ صالح القول للامين مع اليمين
ظاهر هذا ان الوكيل والمتولي لا يقبل قولها بمجرد بل لا بد
من اليمين وقد تقدم للمصنف ان يقبل قولها بلا يمين وفي
فتاوى العلامة سراج الدين قارى الهداية قال وفي تخليفه

خلاف وقال في فتاوى صاحب تنوير البصائر واختلفوا في
تخليفه واعتمد المصنف عدم التخليف كذا ذكره الشيخ صالح
وذكر البيهقي ان القول للناظر مع اليمين على ما عليه اكثر
المشايخ كما مر بيانه قال وفي احكام الاوصياء القول في
الامانة قول الامين مع يمينه الا ان يدعى امر كذبه الظن
فحين تزول الامانة وتظهر الخيانة فلا يصدق ويأتي بعد
الوصايا زيادة بيان انه فتحصل من مجموع كلام الشيخ صالح
والبيهقي ان في كونه يصدق مع اليمين او بدونها قولين
اما استفادة ترجيح عدم اشتراط التخليف من قول الشيخ
صالح واعتمد المصنف عدم التخليف واما استفادة ترجيح
اشتراط اليمين فن كلام البيهقي حيث ذكر ان اكثر المشايخ على
ان القول للناظر مع اليمين قلت وينبغي ان يكون القول
باشترط اليمين ارجح خصوصاً بالنسبة لهذا الزمان ولم يتعمد
المصنف حكم المتولى بعد الغرض هل يقبل قوله في النفقة
على الوقف من اطلاق المال الذي تحت يده ام لا ولا يصحح
كلامه ان قوله مقبول في ذلك اذا وقف الظاهر لمفسر حريم
بان القول للوكيل بعد الغرض في دعواه انه باع ما وكله ببيع
وكانت العين هالكة وفيما اذا ادعى انه دفع ما وكل بدفعه في
براءة نفسه وان الوكيل لو ادعى بعد موت البتيم انه انفق عليه
كذا يقبل قوله وعملوه بانه اسند الى حالة ميا فيه للضمان
وقد صرحوا بان المتولى كما لو قيل في مواضع ووقع الخلاف هل
المتولى وكيل الواقف او وكيل الفقير فقال ابو يوسف بالاول ومحمد
بالثاني وما هو مرجح في قبول قول الوكيل ولو بعد الغرض فتشع

في الفتنة قال وكله وكالته عامة الى ان يقوم باسمه وينفق
 على اهله من مال الموكل ولم يبين شيئا بالاتفاق بل اطلق
 ثم مات الموكل فطالب الورثة ببيان ما انفق ومصرفه
 فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوه وليس
 عليه بيان جهات الاتفاق وان اراد الخروج من الضمان
 فالقول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من البيينة التي
 منه صريح في قبول قول الوكيل في دعوى الاتفاق ولو
 بعد العمل وتحقيقه ان العمل لا يخرج عن كونه امينا
 فينبغي ان يقبل قول الوكيل بقبض الدين انه دفع لموكله
 في حياته كما افق به بعض العلماء كما تقدم كذا في حاشية
 الشيخ فالح الفري تمسك ادعى غريم الميت انه دفع
 لوصيه كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا ولا
 علمت انه كان للميت عليك دين فالقول للوصي مع يمينه
 ولو قامته بيينة على اصل الدين لم يلزم الوصي بشيء وكذا
 الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة في جميع ذلك
 سواء بيني وبين المحامي الحسيني كالمودع اذا اخطأ
 بماله بحيث لا تتم منتهى قيد ضمانه بما اذا كان هو المخطئ
 اما اذا اخطأ احد من في عيال المودع لا يضمن المودع
 ويضمن الذي اخطأ وستوى فيه الصفي والكبير بيني
 عن قاض خان وقول المصنف ماله ليس بقيد بل ذلك
 يضمن اذا اخطأ بوديعة اخرى كما في شرح تنوير الاذهان
 وفيه عن البيضاوي ما نصه وفي البيضاوي اخطأ غا اربعة
 اوجه فخط بطنها المجاور مع نيسارية فخط الدراهم

البيض

البيض بالدراهم السود وخط الذهب بالفضة فهذا
 لا يقطع فحق المالك بالادعاء ولو هلك قبل التيمم هلك
 امانة كما لو هلك قبل الخط والثاني فخط بطنها المجاور
 مع تقدير التيمم فخط الخط بالشمع وهو يقطع فحق المالك
 في بعض الروايات والثالث فخط بطنها المجاورة للجنس
 بالجنس فخط ودهن اللوز بدهن اللوز ودهن الجوز
 بدهن الجوز او لا يكون بطريق المجاورة فخط الخط بالخط
 والدراهم البيض بالبيض وهو يقطع فحق المالك عند
 حقيقته وما لا هو مجاز ان شاء شاكره وبقية الخلاف تظهر
 فيما اذا ابرأ المخطئ فغداي حقيقته لا يبرأ له على المخلوط
 سبيل لانه لا حق له الا في حق الضمان وقد بطل بالابرة
 وعندهما بالامر ان يقطع الضمان وتنقضي الشكوك في
 المخلوط وهذا اذا اخطأ الدراهم بغير اذن اما اذا اخطأ
 بآذنه فغواب اي حقيقته لا يختلف بل يقطع الملك بكل حال
 وعن ابي يوسف انه جعل الاقل ثابعا للاكثر وقال محمد
 يشترك بكل حال وكذا ابو يوسف في كل مانع فخط بطنه
 بغير الاكثر وابو حنيفة يقول بانقطاع حق الملك في الكل
 ومحمد يقول بالشركة في الكل انتهى فلو انفق بعضها
 الى قوله ضمها يعني لوجود اتلاف الكل البعض بالانفاق
 والباقي بالخط لكن الخط اتلاف واسترلا لا الاسترلاك
 الذي يتصور من العباد هو هذا وهو ان لا يقع منتفعا
 به لان اعدام المحل ليس الى العباد وانما ذكر السيد الحمري
 مع الاستصحة وما ذكره من انه يضمن الكل قيدة في الوالدية

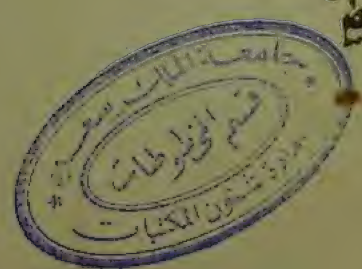
بما اذا لم يجعل على ماله علامة حيث خلطه بمال الوديعه
 اما اذا كان ثمة علامة لا يضمن سوى ما انفق لامكان
 التميز ومثله في شرح المجمع لابن فرشته لما ذكره خليل
 افندي تلميذ المحشي الان يامم الفقهاء فيل عليه اخفاء
 لان الامه للعامل هو الامام لا الفقراء وما ذكره يفتيد
 ان الامم له هم الفقراء وفيه نظر حموي واقول ذكر في
 تنوير الالهات ناقلا عن جامع الفصولين ما نصه
 وابتنى اهل العلم والصالحا بمسئله وهو ان العامل اذا سال
 شيئا للفقراء وجمع وخلط بعضه ببعض يصير ضامنا
 جميع ذلك فاذا ادى يصير مؤديا من مال نفسه ولا يجزئهم
 عن زكاتهم والمخلص ان يامم الفقراء او لا يميمه ولا عنهم
 ومنه يعلم سقوط ما نطه به المحشي والميتوه اذا خلط
 اموال اوقاف مختلفه يضمن قال بعض الفقهاء هل اختلفوا
 باختلاف واقفيها او باختلاف جهاتها او مستحقها انتهى
 او باختلاف الموقوف عليه وان اتحد الواقف كمسجد
 وتكنية حموي وذكر العلامة البيهقي مقيدا للطلاق ما ذكره
 المصنف من انه يضمن خلط اموال الاله واقاف المختلفه
 لمسجد واحد لا بأس بخلطه وان كان الواقف مختلفا
 كما في مختارات النوارل وعيها هو ولا يخفى ان كلام البيهقي
 يفتيد ان اختلفوا باختلاف الموقوف عليه سواء اتحد
 الواقف او اختلف خلافا لما استظهره السيد الحموي من
 ان اختلفوا باختلاف واقفيها او باختلاف الموقوف عليه
 ثم رايته فيما علقناه على ملامسكيه ما يشهد للحموي
 ونصه

يفتي فيصرها لظاهرها
 فلا يضمنها انتهى صحيح

اقول الظاهر ان اختلفوا
 باختلاف واقفيها صحيح

هذا اذا كان الواقف واحدا
 وان كان اقساما فمختلفا

ونصه نقد الوقف واتحد الواقف واحده بان يفتي شخص
 مشهورين وجعل كل مسجد وقفا على حدته وصاف ربع
 احد الواقفين فانه يصرف عليه من ربع الوقف الاخر
 لانها مكشيه واحده بخلاف ما اذا اختلف الوقف او اجته
 بان يفتي شخصان مسجدين او شخص مسجدا ومدرسة
 كما في الدرر كن فيه ثبتي يعلم على جملة عن زاده انتهى
 والسبب ان اذا خلط اموال الناس الخ اقول وكذا
 الراعي قال في خزانة الاكل خلط الراعي غنم بعضهم ولم
 يعرفها اهلها فالقول فيه للراعي مع جميعه وان قال
 لا عرفها فهو ضامن لقيمة الغنم كلها وان غنم المخلوطة
 له والقول قوله في قيمتها يوم خلطها بيده والوجه
 اذا خلط مال اليتيم ضمنه في المتيقن الوجه اذا خلط ماله
 بماله لا يضمن ومثله في القنية عن الامام برهان الدين
 صاحب المحيط وعلل في الخلاصة عدم الضمان بتعدد
 الالهات ان غنم او تقسم وفي المتيقن ايضا خلط مال
 مال اليتيم يضمن ان ضاع قال البيهقي فلهذا اطلاق
 الضمان في كلام المؤلف اطلاق في محل التقييد وفي
 القنية عن الحلي للوجه خلط النفقة المعروضة للوصي
 في ماله ان كان قبل للوصي اذن له القاضيه فيه اول باذن
 وكذا انه ان يخلط نفقة الاله يتام بعضها ببعض وينفقها
 عليهم حلة واحدة اذا كان خيرا لهم اتحد مورد اف
 اختلف اهل كلام البيهقي وفي جامع الفصولين في الفصل
 السابع والعشرين لا يضمن الوفي بخلط ماله بماله وقال ايضا



للوجه ان يخلط طعامه بطعامه ويأكل بالمعروف انتهى
 كذا في شرح تنوير الالهة ان في قوله
 يعني بالخلط خلافا ثم وضع مثله لم يبدأ بالواحد
 لا يصلح ملكا وملكنا شرح تنوير الالهة ان في قوله
 على وجهين كما ذكره المصنف التفسير المسمى كما في شرح
 تنوير الالهة فان مفسر بالولولوية وان يرفع الامر القاطع
 لينصب من يافقه منه فيسقط ثم يرد عليه
 اذا هلك الاله مائة عنده لم يفت الاله اذا سقط من يده
 شيء عليها اقوال في القصة وقع من رب البيت شيء على
 ودعيه عنده فافسدها او عث عليها فسقط فافسدها
 فمن وان استعار سبطا او وسادة ليسقط لم يفت
 وهو ولا اجم بخلاف الحال لان فعله بعوض ففقد بشرط
 السلامة بخلاف هذا انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف
 فان عموم الامين في كلامه يشمل المستقيم والحق فيهما
 مختلف بقي ان يقال قد فرق صاحب القصة بين اعمال
 والمستقيم ولم يفرق بين المودع والمستقيم حيث ضمن
 المودع بالهلاك في هفوة ولم يضمن المستقيم مع ان كلامها
 اما في ضمن لا بالتقدي لا بالهلاك فليست الفرق حموي
 واقول ذكر في شرح تنوير الالهة ان في قوله
 وجه الفرق حيث قال اذا سقط من يده شيء عليها اي
 على الالهة فهاك فانه يضمنها وكذا لو عث فسقط لان
 المودع مادون بالحفظ والامان والفساد لم يتولد من
 الحفظ فيكون الفساد من عمل غير مادون فيه في لو سقطت

الوديعة

الوديعة من يد المودع ففسدت لا ضمان عليه لان الفساد
 حصل من الاله مساك وانه مادون فيه ولو استعار سبطا
 او وسادة ليسقط فلا ضمان عليه في ذلك ولا على اجم
 اما بالنسبة له فلا نه مادون ببسطة من جهة المالك
 واما الاجير فلا نه مادون من جهة المستقيم فانتقل
 الفعل اليه انتهى بتقريف وما سبق من انه اذا استعار
 سبطا او وسادة ليسقط لم يضمن اخوي لا يضمن ما
 حصل من التلف بسبب بسطة وقوله بخلاف الحال اي
 فانه يضمن ما حصل من التلف بسبب حمله واسرار بقوله
 لان فعله بعوض الى وجه الفرق وهو ان حمله لما كان بعوض
 تعيد بشرط السلامة بخلاف هذا اي بخلاف البسطة
 في البسطة فانه ما لم يكن بعوض لم يتعبد بشرط السلامة
 فليس للمولى اخذ افوك هذا اذا لم يعلم انه كسب
 عبده او ماله اماله اما اذا علم ذلك فله حق الاجير
 بلا ضمان العبد حموي عن السارية معناه بالذخيرة
 وفي الحاشية ان على مودع العبد وديعة العبد لا يضمن
 مع ان مال العبد لمولاة لانه لما وصلت الوديعة اليه من
 يد العبد لا تتبع دعوى مولاة كذا في السارية وفي
 الولولوية عباد استودع رجلا وديعة فغاب العبد
 لم يكن لمولاة ان ياخذ الوديعة فاجر كان او مجرم
 عليه دين او لم يكن لانه بالايدي صارت اليد اليه
 فقال له من وجه فان كانت الوديعة من املاك المولى
 او من كسب العبد كان له ابطال يد المودع وان كانت

من امتلك الغنم وكان العبد وكيل بالادعاء لا يكون له ابطال
يد المودع فلا يثبت له الا بطلان ما قيلت بخلاف ما قيل
الا بدعاء فان له اخذ من يد عبده وان احتمل ان يكون مودع
يد ملك الغير لان العبد مملوك فكان ابطال يد العبد
حق المولى في الاصل فلا يبطل هذا الحق على المولى بالشك
بخلاف ابطال يد الاصح كذا في شرح تنوير الاذهان
والا ما سبق من قولنا عليه دين اوم يكن فانه من شرح
البركي معنى بالخاتبة المادون له في شيء كاذبه الخ قد
كتبنا في الوكالة بيان ذلك قيل قوله وبشر اذ اقمه هو
وقوله كاذبه بعد التزم على صيغة اسم الفاعل المودع
اذ اذن انسانا اخذ صورته وديعه عند زيد اذ
المالك انسانا باخذها من يده ودفعها لشخصي آخر
وديعه فاخذها من المودع الاول ودفعها للثاني
فاستحققت بينة بعد الهلاك في هذا التفسير
ان المودع في قول المصنف المودع اذن الخ بكسر الهمزة
فلا ضمان على المودع بعد لانه رد الوديعة واجب
على من اخذ منه على يد ماذونه حموي ووجه الخروج ظم اذ
في الضمان عن المودع خروج عما يقتضيه القاعدة وهي
قوله المادون له في شيء كاذبه اذ مقتضى كون المادون
كالاذن وجوب الضمان على المودع والمستحق تضمن
الدافع يعني لانه لم يرد على من اخذ منه فلم يبرأ اذ هيقي
والا حتى نسوة قيل وهل تضمن المودع بالكسر مقتضى
القباض على كثير من النظائر انه يثبت لان الدافع تقدي

بدفع

بدفع ملكه الى الغير والمودع تقدي بقض ملكه بغير اذنه
ولا يخفى ان عبارة المصنف لا تنفي احكام غايته انه سكت
عن تضمن المودع حموي لا يقال قول المحقق غايته انه سكت
عن تضمن المودع باني ما ذكر المصنف من قول ولا ضمان
على المودع لا بانقول لا ما فاقه لان المودع الذي يقع المصنف
عنه الضمان هو المودع الاول بخلافه بالسنة لمعاني المحقق
فانه المودع الثاني وهذه التفسير يعلم ان المستحق
تضمن الدافع وله تضمن المودع بالكسر وتضمن المودع
بالفتح اي المودع الثاني فيقال ان كلام المحقق
مؤاخذ حيث ذكر ما يقتضيه كون التضمين في التضمين بين
الدافع والمودع بالكسر مع ان التضمين الذي ذكره يقتضيه
كون التضمين بين الدافع والمودع بالفتح وجواب بان مقتضى
هذا التضمين الاشارة الى عدم حضور التضمين في الدافع
والمودع بالكسر وفيما ذكرناه من انه يجب بين تضمن
واحد من الثلاثة اشارة الى الجواب الثانية الخ
والاول هو قوله المودع اذن انسانا الخ وهذا التفسير
تعلم ان المصنف حذف من الاول دلالة الثاني
الاربع للمحتاج على الشريك الساكن لانه متطوع في نصيبه
وكذا الحكم في الطاحونة كما في الولو الجية يري ولو عسى
احد الشريكين احكام الخ يعني عند خراب بعضهما اذا
انهدم الكل وصار من حقهما قالوا انه لا يجب على العاشر
مقتضى ذلك انه يكون منطعم عاشره فانه يرجع على
شريكه بحصة لا يقال ينبغي ان يكون منطعم عاشره

الدار المشتركة بغير اذن لا نأخذ قول وضع المسئلة في الحمام
 لبيان الفرق بينه وبين الدار كونه لا يقبل القسمة
 بخلافه فلا يلزم من تبرعه فيها تبرعه في الحمام حموي ومنه
 يعلم ان المراد بالحمام كل ما لا يقبل القسمة كالفرن اطلق
 في الرجوع على شريكه بحصة اي من قيمة البناء او بالنفق
 قال في الحائنة حمام بين رجلين احتاج الى العمارة فاراد
 احدهما وامتنع الآخر اخلفوا قال بعضهم بوجرها
 القاص ويرمها بالاجرة وباذن لاحدهما بالاجرة والمهمة
 من الاجرة قيل هذا قول ابى يوسف ومحمد لا يهاجرون
 المحجر على الحر والقوي عليه وقال بعضهم باذن الغير
 الابى بالا اتفاق ثم يمنع صاحبه من الاستفاعة في يودي
 حصته والقوي على هذا القول اهكذا في حاشية
 الشيخ شرف الدين الفندي ثم نقل عن شرح المنظومة
 معنى بالفتاوى الفظة انه في السفلى والعلوي يرجع حصته
 بالنفق قال واستحسن بعض المتأخرين من متأخي
 وقالوا ان ينع بطول بامس القلف يرجع بالنفق وان
 ينع بغيره القاص يرجع بقيمة البناء وعليه الفتوى
 ثم نقض قيمة وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح
 وهذا التفصيل جار في مسئلة الحمام ويح دأله في
 عموم قول المصنف فما سبق الفرض لا يزال بالضرر ومن
 فروعها عدم وجوب العمارة على الشريك وانما يقال
 لم يدها النفق واوجب العين الى استيفاء قيمة البناء
 او ما لفقته فالأول ان كان بغير امر القاص والثاني

ان

ان كان باذنه وهو المحتد انتهى فتترك هنا اعتمادا على ما
 سبق انتهى كلامه سدا في اجازة الولوالجية نص
 عبارتها حمام بين اثنين استأجر نصيب كل واحد
 منها مستأجر على مدة ثم ان واحد المستأجرين انفق
 في مرمة ذلك باذن مؤجره فاراد ان يرجع على الذي
 لم يوجر منه نصيبه قال لا يرجع ويكون المؤجر في نصيبه
 متطوعا وانما كان كذلك لان هذا وجه بين احدهما
 موجب والآخر غير موجب اما الموجب فأن يرى عن محمد
 ان الحمام اذا كان بين شريكين ثم احدهما نصيبه بغير امر
 شريكه كان له ان يرجع ولا يكون متطوعا لانه لا يمكن الوصول
 الى الادتفاع بنصيب نفسه بدون نصيب شريكه
 فعلى هذا يحتل ان يكون المستأجر قائما مقام المؤجر في حق
 نصيب شريكه فله ان يرجع واما غير الموجب فلا
 المستأجر انما يرجع على مؤجره بما انفق بعلته انه اذن لم
 في ذلك وانه جائز في نصيب نفسه دون شريكه فيكون
 متطوعا في حق نصيب شريكه فلا يرجع به على احد
 فلما توجه الوجهان قلنا بانه لا يرجع على شريكه اعتمادا
 كذا في شرح تنوير الاذهان تنص في لا يجوز
 للمودع المنع بعد الطلب قال في المتن مع طلب
 عارثية فقال المستقيم نعم ادفع ولم يدفع حتى تفتت
 ينظر ان كان المستقيم عاجزا عن رد هاهنا عند الطلب
 لم يضمن وان كان قادرا ضمن ابو البيري الا في
 مسائل قول يراود ما في حاوي الحفصي وضع الكتاب
 في يد متوسطه وامر ان يسلم الصك الى غريمه ان دفع

اليه وراه قبل مئة ثلاثة اشهر فلم يدفع الا بعد مئة سبعة
فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك منه قالوا ان علم انه
اوفاه حقه قبل المدة او بعد ها يدفع المتوسط الصك
الى المطلوب دون الطالب انتهى يري سما في الحاشية
عبارة اما لم او دعت كتاب وصيرها عند رجل بحضرة زوجها
وامرته ان يسلم الكتاب الى زوجها بعد وفاتها فبرئت
من حرمها وارادت استرد كتاب الوصية قال الفقيه ابو
ابكر البجلي ان كان في الكتاب اقرار منها للزوج بما لا يفتن
مهرها من الزوج فلم يردع ان لا يدفع الكتاب اليها وان
كانت المهر مسترد ملك نفسها وان كان القراض ملكا
للزوجة لما ورد الكتاب من ذهاب حق الزوج وفيه اعانة
لها على الظل الا ترى ان الوديعة لو كانت سببا فارادت
المهر ان تأخذ من المودع لتقرب به رجلا ظالما لا يدفع
اليها لما قلنا ان ما ذكره في شرح تنوير الاذهان المودع
او انزال المقدى زال الضمان اي على الا وهو الا فقد
قيل انه لا يزول الضمان كما في المحجب فعمل خلاف الا وهو لا
فان دفع في الاستثناء يري اذا جحد صاحبها الا
اذا هلك قبل النقل في الحاشية عن اجناس الناطق اذا جحد
المودع الوديعة بحضرة صاحبها يكون ذلك فسخا للمودعة
حتى لو نقلها من الموضع الذي كانت فيه حالة الجحد يضمن
وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحد فمكنت لا يضمن
ا هو ومنه يظهر ما في نقل المصنف من اخلل صوى واقول
في دعوى اخلل نظره غاية ما فيه انه اطلق في قوله اذا جحد
ان يحمل على ما اذا كان بحضرة والى هذا يشير ما ذكره في تنوير

ان اذهان

الاذهان حيث قال يعني اذا طلبها صاحبها فجدها لانه لما
طالب بالرد فقد عزل عن الاحتفاظ منه ذلك هو بالامساك
غاصب مانع فيضمنها فان عاد الى الادعاء لم يبرأ عن
الضمان لا لتطلع العقد او المطالبة بالرد رفع من جهته و
بجود يثنى من جهته المودع كجود الوكيل الوكالة وجود احد
المتقاعدين البيع ولا ان المودع عليك عزل نفسه بمحض
من الموكل واذا ارتفع لاجود الا بالتجديد ولم يوجد الرد
له يد نائب المالك بخلاف الخلاف ثم العود الى الوفاق
ولو جحد ها عند من صاحبها لا يضمن عند ان يفسد وقال
زفر يضمن لما بينا ولا يري يفسد ان الجحد عند غير صاحبها
من باب الاحتفاظ لان فيه قطع طبع الطامعين والله لا يملك
عزل نفسه بغير محض مئة ولا يفسد بدون طلب بخلاف ما
اذا كان محض منه كذا في الهداية اه الا اذا هلك
قبل النقل كما في الا جناس يعني اذا كانت الوديعة منقولة
ولم ينقلها من مكانها حال جوده فمكنت لا ضمان عليه
كذا في الخلاصة وما اذا كانت عقارا لا يضمن بالجحد عند ان
يوسف خلافا للمحمد كذا في شرح تنوير الاذهان وفي
حاشية الشوشت في الدين العربي نقلت عن المتق لو كانت
الوديعة والعارية مما يحول يضمن بالاكتفاء وان لم يحولها
انتهى قال وفي خلاصة الفتاوى مثله ونقل عن الزاوية
ابن ماضي جحد الوديعة او العارية يضمن وان كان مما
يحول بلا تحويل بخلاف ما اذا ركب دابة غريم ولم يحولها عن
موضعها حتى عقرها اخر يضمن العاقر لا الدالك لما ذكره

الوردية امانة الى قوله ذكره الزيلعي في باب ضمان الاصل
كذا بخط شيخنا وقوله وتقدمت اي هذه المسئلة في هذا الكتاب
اي كتاب الامانة كذا في تنوير الاذهان للمحققين
تيسر والعارية مع نشاء لعدم لزومها الا في مسائل الاولى منها
استعارة الارض واداءه وصار لا ياخذ الاثني والثانية
في قوله ولو رجع في فريس الغازي الخ له الرجوع الالرد
سما في النسخ وهو خطأ والذي في الحاشية رجل استعار من
رجل امة بقرض ائتماله فارضه فله اصداره اليه لا ياخذ
الاثنيها قال المصنف رد على خادمي قال ابو يوسف ليس
له ذلك اي طلب الرد وله اجر مثل خادمه اني ان يعظم
الصبر ومنه يظهر ما في نقل المصنف من الحلل حموي وقوله
لاحتلل فيه وغاية ما فيه محرم له خضار وليس المراد من
قوله له الرجوع اني طلب استرداد الامة بقرضه قوله الا
الرد وقوله فله اجر المثل فهذا هو القصة الدالة على ان
معنى قوله له الرجوع اي عن امانة ارضاع امة بدون اجرة
ولو رجع في فريس الغازي الى قوله فله اجر المثل
في قاض خات كان للمستعير اجر المثل من الموضع الذي
طلب صاحبه الى ادنى الموضع الذي يجد فيه كراه او شراء
انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المصنف من الايجاز المخل حموي
واقول ليس في هذا الايجاز خيل وتقييد المصنف بقوله
في موضع لا يقدر على الشراء او الكراء بربو ما ادعا
المحتج من الحلل قبل المدة الموعودة في قاض خات استعار
من رجل فريسا بقرض وعليه واعاثة اياه اربعة اشهر ثم
لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فازاد اخذ ما كان له

والذي

والك وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراء
كان للمستعير ان لا يدفع اليه لان هذا ضرر بين وعط المسعير
اجر مثل الفريس من الموضع الذي طلب صاحبه الى ادنى
الموضع الذي يجد فيه كراه او شراء انتهى كذا في تنوير الاذهان
ومنه يعلم اخلل الواقع فيما نقله السيد الحموي عن قاض خات
حيث قال الذي في قاض خات كان للمستعير ان لا يدفع
اليه الخ ما ذكرنا وفيما اذا استعار ارضا للزراعة
الخ المسئلة في الحاشية وعبارتها الوان رجلا اعار ارضا
ليزرعها وقت لذلك وقتا اوله بوقت فلما تقارب احصاد
اراد ان يرجع المستعير له ذلك فبا سوا في الادب مستحسن
لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع لان المستعير لم يكن مبطلا
في الزراعة فترك الارض في بيع الى احصاء وبالاوجهات
وتقصير الادعاء اجازته انتهى وتظلم اذا انقضت مدة الاجازة
والزرع لم يدرك فانه يتوكل باجر المثل مراعاة للجانبين
فان قال رب الارضا اعطيك البذر ونقصك ويكون
الزرع لي ورفه المزارع فان كان لم يطلع من الزرع شي
لا يكون لان المزارع بايع للزرع وبيع الزرع قبل النيات
لا يجوز كذا في تنوير الاذهان يعني ان يقال ما سبق
عن الحاشية من تقييد بقوله فلما تقارب احصاد الخ ينبغي
الى ما نقله البرقي عن الكرخي مما يقتضي ان يكون تقارب احصاد
فيما احتراز يا حجة لو لم يكن كذلك يكون الحكم فيه كالفريس
انتهى مع زيادة البيان فوجب عليه ردها وقاض كونها
لانه قبضها بالمنفعة نفسه فيجب عليه ردها وقاض كونها

على المستعير يظهر فيها اذا كانت العارية مؤقتة ففي الوقت و
امسكها المستعير فكلت منها كذا في شرح تنوير الاذهان
على النهاية وكذا مؤنة رد المقتضوب على الغائب لانه عامل
لنفسه في القبض ومنفعة الرد حاصلة له لبرائه بذلك
عن الفوات ولا ولاية له على المالك في ايجاب ذلك عليه وكذا
مؤنة رد الرهن على الداهن لان عينه امانة في يده المدين
وكذا بان نفقته وكفته على الداهن والمدين عليه انما
في المالية والرد تصرف في العين لا في المالية ومنفعة
القبض وان عادت على الداهن والمدين جميعا باعتبار
قضاء الدين وحصول التوفيق بين الموصفين وهكذا خلاف
حكم الملك هكذا ذكر في التحريم وذكر في الوجه انه على
المدين ويحتاج الى التوفيق بين الموصفين وهكذا خلاف
المودع والمستاجر حيث تكون مؤنة الرد على المالك
اما المودع فلان منفعة قبضه وهي احفظ حاصلة للمالك
واما المستاجر فلان منفعة قبضه وان كانت حاصلة
له صورته فهي حاصلة للموخر مع حيث يتأكد حقه وهو
الاخر بذلك فعند التعارض ينحج جانب الموخر بوجهين
الاول ان حقه في العين وفي الاثر وحق المستاجر في
المنفعة واعتبار العين اولى لما عرفت والثاني الترجيح
حكم الملك كما اذا ماتت امة رجل في دار غيره فان مؤنة
اخراجها على المالك مع ان المنفعة تحصل لصاحب الدار
بتشريه فلا ريب فاذا اعتبر المالك مع عموم حصول المنفعة
ثمة فلان تعين مع حصول المنفعة وفي الاجم اولى
ومؤنة

١٢٧
ومؤنة رد العبد الموهبة بخدمته بعد منحه مع الخدمة لاروايه
فيه ويجوز ان تكون على الموهبة بالخدمة لان قبضه لمنفعة
نفسه فصار كالعارية صوي عن شرح تلخيص الجامع
ومؤنة رد المبيع بالعيب او بخيار الرؤية او الشرط على
المشتري ولو اشترى ماله قبل ومؤنة وذهب به الى
متزلة ثم تقابلت بمؤنة الرد على البائع وفي الاجم المشترك
كالقصار والصباع والنساج على الاجم لان الرد بقبض
القبض فوجب على من كانت منفعة القبض له ومنفعة
القبض في هذه المواضع للاجر لان الاجر عينيا وهو الاجر
ورب الثوب المنفعة والعين فيه من المنفعة فكانت
الرد عليه بخلاف ما لو اجر عبد او ثابة وبيع المستاجر
فانه يجب الرد على المالك لانه ثمة المستاجر منفعة في
الاجر عينيا كذا في الفصول اخذ ما ذكره الشيخ في الراجح
الفرق في حاشيته الا في عارية الرهن قيل عليه
لا يظهر الفرق بين عارية الرهن وعينها صوي واقول
في شرح تنوير الاذهان عن اخاتبة فافهم رجل اعار
شيئا له حمل ومؤنة ليرهنه فوهبه قالوا ان رد العارية
الردم يكون على المبيع فرق بينها وبين عينها من الموارى في
غير هذا يكون على المستعير لان هذه اعارته فيها منفعة
لصاحبه فانها تقبض بمؤنة في يده المدين والمدين ان
يرجع على المستعير بقيمة فكانت بمثابة الا اعارته انك
فقد حصل الفرق بين عارية الرهن وعينها من وجهين
الاول ان المستعير للرهن لو قال ثم غاب المالك فاقبض

عن الضمان خلاف نعيم الثاني ما ذكرناه كذا في شرح تنوير
الاذهان وشارب يقول الثاني ما ذكرناه الى ما ذكره عقب
قول المصنف مؤنة رد العارية على المستقيم حيث قال
وقال في كونها على المستقيم تظهر فيما اذا كانت العارية
مؤنة ففي الوقت وامسكها المستقيم فملك ضمها الحما
قدماء مؤنة بالنهاية وفي شرح البيهقي في الظاهرية
مثل ما في شرح تنوير الاذهان عن الحاشية ثم قال
البيهقي والمراد من قول علماءنا له حمل ومؤنة اي لا تقبل
يحتاج في حمله الى ظهور او اجرة حال كما في النهاية التي
تخليف الامين عند دعوى الرد او المالك
قبل لغة التهمة وقبل لانكار الضمان مثلا لو قال المودع
رددت الوديعة اليك اوضاعت عندي وانكر المودع
وقال لا بل انفقتها والقول للمودع مع بيينة لانه منك
وجوب الضمان مع لان صاحب المال يدعي عليه الضمان
مع لانه يقول الوديعة عندي جددتها وابتغتها حيث
ادعيت الرد فصرت ضامنا والمودع ينكر ذلك فلو كان
معد عيا صورة ومنكر مع والبيهقي في وان اقام
البينة فالبينة بينة المودع ايضا لانه بينة المالك
قامت على رد ولا على الشاهد بينة بينة الرد الامين
حيث استحقاب الحال فلم تقبل كما لو اقام منك الدين
بينه على انه لا شيء عليه تقبل لانها قامت على البيهقي
والبينية على البيهقي لا تقبل لانه لا على الشاهد بينة
الدين لانه حيث استحقاب الحال فكذا هذا كذا في

شرح

شرح تنوير الاذهان قبل لغة التهمة كذا في هذه الجملة
في الخبر عن قوله تخليف الامين نحو لو رد الوديعة الى
عبد ربه لم يبرأ يعني اذا رد الوديعة الى عبد المودع
فضاغت في يده يضمن سواء كان العبد يقوم عليها
اولا هو الصحيح في بين الوديعة والعارية اذا ردها
الى عبد يقوم عليها والفرق ان العبد اذا كان يقوم على
الدانية فصاحب الدانية يامر بدفعها الى المستقيم و
باستداده هامة او فرقة فيبصر المستقيم ما دونها في
الرد اليه دلالة وهذه الدلالة معدومة في الوديعة
وان صاحب الوديعة هو الذي يتولى استرداده عادة
واما او دعيها لانه لم يرض بكونها في يده عند ذكر القدوري
والفقيه ابو الليث مثل ما ذكره شمس الامنة وبه اخذ الفقهاء
الشهيد في ذكر الشيخ الامام فوا هو راد انه ينبغي ان
لا يضمن سواء دفعها الى عبد يقوم عليها او لا لان
الوديعة امانة كالعارية واجواب في العارية هو هذا
فكذا في الوديعة كذا في شرح تنوير الاذهان و
اختلف الاقنات فيما اذا ردها الى بيت مالها او الى من
هو في عياله نحو المأمق او الابن الكبير الذي في عياله او الابن
اذا كان في عياله او اجماع فملك فلا ضمان عليه لان
المودع امين والاميين انما يضمن بالتقدي وانهم يضمنون
اللاف وترك الحفظ ولم يوجد واحد منهما لانه وضع الوديعة
في موضع معد للحفظ ورفع المال الى من هو ما دون بالدفع
اليه لان المودع لما اودع المال عنده فقد رجع بكون الوديعة

في يد من هو في عياله لان المودع اذا خرج من بيته فربما
 لا يمكنه اخراج الوديعة مع نفسه فيترك الوديعة في ايدي
 هو في عياله فلهذا اذا قالوا المرأة اذا رفعت الى زوجها
 لا تضمن وان لم يكن الزوج في عياله والمراد من الايجاب
 الذي ذكرنا الايجاب الخاص الذي استباحه مستأجر
 او مائة اما الاله الذي يعمل له ولغيره فهو كسائر
 الاله جانب يضمن المودع بالدفع اليه كذا في الولو الجية
 وفي الخلاصة المودع اذا رد الوديعة الى منزل المودع
 او الى احد من عياله فصاعدا لا يضمن كافي العارية
 وفي رواية القدوري يضمن خلاف العارية والفتوى
 على الاول انما ذكر في شرح شعير الاذهان وذكر
 الشيخ شرف الدين في حاشيته ان المشايخ اختلفوا
 فيما اذا رد الوديعة الى منزل المودع او الى احد من
 في عياله المودع فصاعدا لا يضمن كافي العارية هكذا
 ذكر في لجامع الكبير وفي التمهيد قال يضمن بخلاف
 العارية وهذه رواية القدوري والفتوى على الاول اه
 مع خلاصة الفتاوى قال ومثله في الفصول العارية
 والفتاوى النزائية وفي جامع المصنف والمشكلات
 المودع اذا ردوها الى من في عياله المودع اذا ردوها الى
 من في عياله المودع لا يضمن وقال المتأخرين يضمن
 وعليه الفتوى اهتفكوا في المسئلة اقتلوا النصيب
 ثم قال وظاهره انما عديم الضمان قول المتقدمين وان
 دار الامر بين ان يعمل بقول المتقدمين والمتأخرين

في يد من هو في عياله لان المودع اذا خرج من بيته فربما

فيقتضين

فيقتضين العمل بقول المتقدمين كما لا يخفى اه كلام الشيخ
 شرف الدين بنصرف ويعلم عليه ما ذكره الشيخ صاحب
 الفري في حاشيته ونقطة قال في جامع الفصولين
 ردها الى بيت المودع او الى من في عياله قبل يضمن وبه يفتي
 اولم يضمن بغيره وقيل لا وبه يفتي وفي المصنفان معزبان الى
 الملتقط المودع اذا ردوها الى من في عياله المودع لا يضمن
 وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى وفي نسخة المفتي
 رد الوديعة الى من في عياله المودع يضمن في الواقع وجزم
 ملاخسرو بالضمات في الدور والغرر وفي الجوهرة
 رد الوديعة الى دار المالك ولم يضمن له كذا في ذلك
 المفصولة لان الواجب على المالك ان يرضى ففعله وذاك
 بالرد الى المالك دون غيره والوديعة لا يرضى المالك بغيرها
 الى الدور ولا الى من في عياله لانه لو ارفعه ذلك لما اودعها
 ومثله في السراج الوهاج والاختيار شرح المختار
 وفي شرح الهداية للاكمل لا يضمن من الضمان اذا رد الوديعة
 الى دار مالكها او الى من في عياله لانه لو ارفعه بالرد الى عياله
 لما اودعها اياه وفي شرح المجمع لابن مالك جزم بانه
 لا يرضى المودع بغير الوديعة الى دار مالكها او الى يد من
 في عياله وعبارته بعد ان ذكر انه في العارية يرضى دون
 الوديعة يعني لو رد الوديعة الى الادب طبل او الفلام لا يرضى
 لانه لو رفق بكونها في يد من في عياله اودعها لما اودعها
 وقال العيني في شرح المجمع قوله دون الوديعة اي لا يرضى

يردّها الى دار صلاحها او الى من في عياله ولا يبرأ الا بالنسليم
 الى مالكها لان مالكها لم يرض الا بهكذا افتخار انه قد اختلف
 الاوقات في ذلك لم تكن ينبغي ترجيح القول بالزمان
 لما اعتد به اصحاب المتن والشروع وجزموا به وما
 قول المصنف يعني الشيخ يشرف الدين لانه اذا دار الامر
 بين ان يعمل بقول المتقدمين الى خليس هذا في كل
 موضع فقد اخذ المشايخ بقول المتأخرين في مسائل
 كثير منها المتقدمين اقتوا بان الصادات لا تقوى
 الاوقات عليها كتعليم القرآن والاداء والاداءات
 والفقر واقع المتأخرون بالصحة والمصدق ما افق
 به المتأخرون كما في المتن والشروع والقنات
 ومنها ان المصنف صرح في البحر في باب التولية
 والمدائح بان المذهب عدم الرد يعني فاحش
 وصرح المصنف بان ظاهر الرواية عدم الرد مطلقا
 وصرح المصنف في هذا الكتاب بان الفتوى على قول
 المتأخرين وان له الرد يعني فاحش فقال اما مطلقا
 او اذا كان فيه غرور والعمل والفتوى على ان له الرد بالعين
 الفاحش اذا كان هو المقتضى كما في التبيين للزيلة
 وفي غم لهم فقد علموا ان الفتوى والعمل على
 قول المتأخرين في ذلك وهو المقصود اهكلام
 الشيخ صالح تفضل بقوله ولو دفعها الموضع الى الوارث
 الى جامع الفصولين ولم يقيدها بما ذكره المصنف من استيفاء
 الدين

الدين وعدم كون الوارث مؤثما حموي والا فلا قيل
 عليه بتدريج تحتم ثلاث صور احدها انتفاء الدين
 مع الثانية انتفاء الادب مستغراق وحده الثالثة عكسه
 وعدم الضمان في الثانية غير ظ لان الظن الصافي بالرفع
 الى الدين فتأمل حموي الا اذا دفع لبعضهم اي
 بعض ارباب الدين المفهوم من سبب ايق الكلام حموي
 وذكر في شرح تنوير الاذهان في ثم قول المصنف الا اذا دفع
 لبعضهم ما نصه يعني ان كان ورثه الميت جماعة فدفع
 الى واحد منهم فانما يعدل عن صحة المدفوع اليه وام
 عن صحة الباقي فلا يبدل كذا في التارخانية اه
 ولو دفع الموضع به دين المدفع يعني والدين من جنس
 الوديعة كما في جامع الفصولين حموي وقوله والدين
 من جنس الوديعة ليس التقييد به احتراز بل ليعلم
 الضمان فيما اذا لم يكن الدين من جنس الوديعة بالظن
 الاولى او بقول الية احتراز في اذ ما ذكر المصنف ما يشتر
 يكون الضمان مختلفا فيه حسب والضمن على الصحيح
 ليس على الإطلاق بل يحتمل على ما اذا كان الدين من جنسها
 حتى لو لم يكن من جنسها يضمن باتفاق وانظر هل الدراهم
 والدراتم جنسان او جنس واحد حموي صنف على
 الصحيح لان قضاء الدين ايفاء لعين الحق من وجه
 حكمه كماله حقيقة لان حقه في الدين لا في العين
 فيكون المأخوذ بدلا عنه دينه الواجب في الذمة فاختار
 الايفاء بجبل هذا الدفع وباعتبار المبادلة لا بعمل واحتمل

اصل في دفع مال الغني الى الفقير فلا نزول الحق بالشك في صحة
الدفع حراما فيجب سببا موجبا للضمان بخلاف صاحب
الحق لانه لو لم يطلق له الاخذ يفوت حقيقة اطلاق الجحاح
الى الاخذ صيانة لحقه اذ ما ذكره في شرح تنوير الاذهان
معنى المحيط الرضوي وليس المراد بالعين المقابل
للتفوق كالعرف وصف بل المراد به خصوصه ما كان في التفوق
قائما ويقابل له الدين ككونه وصفا ثانيا في الذمة
بدل ما ذكرناه في قوله خلاف صاحب الحق لانه لو لم
يطلق له الاخذ اذ لو كان المراد بالعين ما قابل
النقد كالعرف من لم يجز له صاحب الحق الاخذ ايضا
الا ترى الى ما صرحوا به من ان صاحب الحق انما يملك
الاخذ اذا كان ما ظف به من جنس حقه ولا يبرأ منه
الميت بدفع الدين الى الوراث وعلى الميت دين اقول
ظاهرا سواء كان الدين مستقرا لما دفعه او لا سواء
كان الوراث مؤتمنا او لا والظاهر ان يفتيد عدم البراءة بما
اذا كان الدين مستقرا والوراث عنه مؤتمنا كما قد بهما
في الموضع اذا دفع الوديعة للوراث حموي وفي قضاء
الولاءية للميت على اخذ الف درهم فان قالوا
قضا هذه الالف الى اودها عن فلان الميت الذي
له على الف درهم قضا فهو جائز والا فهو متبرع والالف
للميت عليه كذا في شرح تنوير الاذهان بتصرفا وما
ذكره من اجواز حمل على ما اذا لم يكن عليه دين اخر او
كان وفي التركة وغابه فالقول له اي يمينه في حق

براد

برأه نفسه حموي لا في وجوب الضمان عليه اي على
المأذون وفي المحيط الرضوي لو قال المالك ادفع الوديعة
الى فلان فقال دفعته وكذبه فلان وضاعت الوديعة
صدق المستودع بيمينه ولا يضمن فلان ايضا لان المالك
لما امم بالدفع الى فلان صار المدفوع اليه وكيلما من جهة
بالقبض فصار دعوى المودع الرد على المالك القول قوله
فكذا في حق وكيله والدفع بقوله لا يثبت في حق المدفوع
اليه لانه اقرار غا الغف وذلك لا يجوز اهكذا في شرح
تنوير الاذهان كما لعقب للبري هنا كلام غراه
للبدوي فليراجع كما في فتاوى قاري الهداية حيث
سئل عن شخص اذن الاطراف يعطى اربا الف درهم
من ماله الذي تحت يده فادعى المأمور الدفع وغاب ولا
واكسر الاذون وطالبه بالبيعة على الدفع وهل يلزم بذلك
اجاب ان كان المال الذي عنده امانة فالقول قول المأمور
مع يمينه وان كان مفصوبا او دينيا لم يقبل قوله الا بيمينه
انتهى كذا في شرح تنوير الاذهان ولعل صواب العبارة
واكثر دفع اي واكثر زيد الدفع بان قال له يدفع لي
شيئا فليراجع فتاوى قاري الهداية ومن الثاني
وهو ما كان مضمونا ككونه دينيا حموي فلا بد من البيان
وجهه انه يدعي وفاء الدين عليه بذلك فلا يقبل منه
ذلك حموي قال في اختلافه امر برب الدار بالبناء فيها
ليحبسه من الاجرة فانفق في البناء واختلعا في مقدار

م الزوي

النفقة والقول قول رب الدار والبيتة بيته المستاجر وفي
قاضي خان ولوان رجلا قال لعنه الله في بناء دارك
ولم يقل على ان يرجع بذلك على اقتلوا فيه قال شمس
الائمة السرخسيه ان يرجع سدا ذكره البيهقي واعلم ان كل
ما يطالب به الاله سبحانه بالحق والملازمة يكون الامر بادائه
مستثنا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا الا اذا
شرط الضمان كذا في التنوير معنى بالظهيرية ويتفرع
عليه ما في التنوير ايضا وشرحه حيث قال فلو امر المديون
رجلا بقتله دينه رجع عليه وان لم يقم لوجوبه عليه
وخرج عن الاصل ما لو قال انفق على بناء دارك او قال
الاسير انتم في فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع كما في كفالة
الخاتبة مع انه لا يطالب بها الا بحس ولا ملازمة انتهى ما
ذكره في الدر المختار ونحوه ان يقال خروج الامر بالبناء
عن الاصل المذكور بالنسبة لما هو الصحيح اما على غير الصحيح فلا والظن

هل يبيع العبد ما دونه في التجارات كلها ام في ذلك النوع خاصة منهم
من يقول يبيع ما دوني في ذلك النوع خاصة لانه اذا استفاد
الاذن من المضارب قال شمس الائمة السرخسيه وعنده
انه يكون ما دونه في التجارات كلها الاذ السبب في حقه فله ان يبيع
سدا في شتمور الاذهان اذا راي المولى عبده يبيع ويشترى
فسكت ان اطلقه المم فتملكه ما اذا راي يبيع ملك المولى او ملك
الاهية وليس كذلك فانه لو راي يبيع ملك المولى وسكت لا يكون
اذنا قال العلامة جسروني الدرر والغراء وشيئا اي الاذن
دلالة اذا راي المولى عبده يبيع ملك الالهية ام ان اذ راي يبيع
ملك مولاه فانه اذا راي عبده يبيع ملكا من اعيان المالك فسكت
لم يكن ذلك اذنا له سدا في الخاتبة اهـ واطلاق المم في غير محله
وقد اقم المحقق على ذلك يعني الشيخ شرف الدين اقول وفي منية
المفتي مثل ما نقل المم عن الظهيرية حيث قال في كتاب المأذون
الفاحة اذا راي عبده يبيع ويشترى فسكت لا يكون ما دوني في
التجارة كذا في حاشية الشيخ صلي الله عليه وسلم وتعليقه السيد المحمدي
بان كلام الخاتبة مضطرب فانه قال اول باب المأذون واذا راي
المولى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا
قال بعد اسطر ولوان عبده في حانوت يبيع متاعه فسكت
باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا ولا ينفذ على المولى بيع العبد
ذلك المتاع ثم قال ولوان رجلا دفع الى عبده رجلا متاعا لبيعه
فباع بغير اذن المولى فراه المولى ولم يبيعه كان اذنا له في التجارة
ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع وتكملة العبد قال المفتي
على ذلك بعضهم ترجع الى الامر وعند البعض ترجع الى العبد ثم



قال ولوراي المولى عبد يشترى بداراه المولى ودنايم فلم يهره
يصير ما دوننا في ما ذكره من قول قاضي خات
ولوراي رجل ادفع الى عبد رجل متاعا لبيعه فباع به اذن
المولى فراه المولى ولم يهره كان اذنا له في التجارة ومن قوله
اول الباب واذا راي المولى عبد يبيع عبدا من اعيان المالك
فيسكت ثم لم يكن اذنا ما ذكره وغفل عما ياقضه بعد اسطر
كلام قاضي خات حيث قال ولوراي عبد في حانوته يبيع متاع
فسكت في باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا وغفل عن قوله
ايده ولوراي عبد يشترى شيئا بداراه المولى ودنايم فلم يهره
يصير ما دوننا في خلف على اولى الالباب ان ما ذكره صاحب
الدرر مع هذا التناقض غير صواب والحق ما ذكره في الهداية
حيث قال بعد كلام ثم اذنت كما يثبت بالتصريح يثبت بالدلالة
كما اذا راي عبد يبيع ويشترى فسكت يصير ما دوننا عندنا
خلا فالزفر والشافعي والافق بين ان يبيع عبدا مملوكا
المولى او لا يجيب باذنه او يبيع اذنه بغير اذنه او فاسد الان
كل من رآه بظنه ما دوننا فباعه فبقيت به لو لم يكن ما دوننا
ولو لم يكن المولى راضيا به لمنعه دفعا للضرر عنهم اهـ
ان يقال يوجب من اطلاق صاحب الهداية انه لا فرق بين ان
يكون المولى قاضيا او لا ويعز خاف ان ما في المتن والشرع
ولو كان بطريق المفهوم يقدم على ما في الفتاوى وان لم يكن
في عبارتها اضطراب فكيف مع ما ذكرنا من الاضطراب اهـ
كلام الحموي ونقيد المصنف بالسكون في قوله راي المولى عبد
يبيع ويشترى فسكت اخلا خزان عما اذا لها واذا صار ما دوننا

بالسكون

بالسكون لا ينفذ كما في
بالنطق كما في شراي مع ما للزاريه قال
حال المولى وهو يراه يكون اذنا والرجوع عالم على من وجده
في يده ثم يرجع البائع على العبد واذ قاضي خان ولا يبطال ذلك
البيع وفي البدايع راي عبد يبيع ويشترى ولم يهره يصير
ما دوننا عندنا الا في البيع الذي صادف السكون بخلاف الشراء
وفي مختصر المحيط راي عبد يبيع ويشترى فسكت صار ما دوننا
خلا فالزفر والتصرف الذي عاينه ان كان شرا ينفذ وان كان يبعها
لا يهره يتصرف الا اذا كان المولى قاضيا اقول لم يذكر صاحب
الظهير في هذه المسئلة على طريق الاستثناء وذكرها قاضي خان
في فتاواه لا على طريق الاستثناء فقال القاضى اذا راي عبد يبيع
ويشترى فسكت لم يكن اذنا اهـ وقد قد منافق بين ان اطلاق
صاحب الهداية يفهم منه انه لا فرق بين ان يكون المولى قاضيا
اولا وان ما في المتن والشرع يقدم على ما في الفتاوى حموي
السفينة اذا زوجت نفسها فمن كفوا في الفتاوى الظهيرية
تزوجت باقل من مهر مثلها مما لا يتغابن الناس فيه ولم يدخل
بها قبل الزوجان ان شئت فاقم لها مهر مثلها والافق بينهما وان
كان قد دخل بها فعليه لها مهر المثل ولا يفرق بينهما لان التفرق
وان كان قد دخل بها فعليه لها مهر المثل ولا يفرق بينهما لان
لان التفرق كان التقصا عن صداق المثل وقد تقدم حتى
قضى لها بمهر مثلها بالدخول اهـ ومنه يظهر ما في عبارة المصنف من
الفقوس حموي يتصرف وليه قول المصنف السفينة اخلا اطلاق
بدليل قول البيهقي المسئلة مفروضة في امته بلغت سفينة في عليها

فتزوجت امرأة له ولم يقع بها لغيره ما إذا كان الزوج
بغير كفوف وأحكم من البتة معزيا بخزانة الأكرات
القائه بغيره من المهر مهر المثل له ولو اختلفت
من زوجها على مال وقع ولا يلزمها أي وقع الطلاق ولا يلزمها
المال وهذه المسئلة في المبسوط وغيره قال وفي المبسوط وإذا
بلغت المائة مفسدة فاختلعت من زوجها مال جاز الخلع لأن
وقوع الطلاق في الخلع يعتمد وجود القبول وقد تحقق القبول
منها فكان الزوج على طلاقها بقبولها الخلع فإذا قبلت وقع
الطلاق لوجود الشرط ولم يلزمها المال وإن صارت مصلحة
لأنها التزمت المال للعوض هو مال ولا منفعة طاهرة لها
في ذلك فكان النظر أن تجعل هذه كالصفة في هذا الحكم
كالصفة فإذا كان الزوج طلقها نظليقة على ذلك المال فهو
بملك رجعتها لأن وقوع الطلاق باللفظ الصريح لا يوجب البينة
الأعند وجوب البذل ولم يجب البذل هنا بخلاف ما إذا كان
بلفظ الخلع فإنه مقتضى لفظ الخلع وفي الحاشية ولو أن
المحرم بعد ما روجت نفسها اختلعت من زوجها على مال
يقع الطلاق ولا يلزمها المال لأنها لا تملك التزام المال بدلا
عما ليس بمال قال في الكتاب ويكون الطلاق رجعيًا لأنه طلاق
لم يقابل به البذل أصلا فيكون رجعيًا والمهم لم يبين صفة
الطلاق الواقع هل هو رجعي أو باتن وكان ينبغي بيان كذا
في حاشية الشيخ صالح القرني قال السيد المحمدي غفر بعض
الفضلاء ثم لا يطلق أن المراد بالصفة بلا حجة وبشكل على
صحة تصرفات السفيه عند الإمام عدم لزوم المال المختلف
فإن

فإن على أن المراد المحرم على ما كان ظاهره إلا النكاح
والطلاق والخلع نافذ بعدهما وعدم لزوم المال في الخلع كقول
السفيه المحرم كما ليس في عدم الإصطحاب إلا ما استقره وأقول
قد مناهن البيرى أن المسئلة مفرقة منه في ما يقع بفت سفيهته
فحجر عليها أو تحصل من التقيد بكونها محجور عليها أنها لو لم
يحجر عليها بلزمتها المال عند الإمام وأبي يوسف خلافا لمحمد
لأنه يرى أن المحرم على السفيه وإن لم يحجر عليه كما يأتي في الكلام
على قول المصنف ولا يصح إقرار السفيه وإن لم يحجر عليه كما يأتي في
الكلام على قول المصنف ولا يصح إقرار السفيه بغير انتقال فيما
قد مناه عن السيد المحمدي من عزوف بعض الفضلاء ما نصه
ويشكل على صحة تصرفات السفيه السفيه عند الإمام أن ينظر
ثم أن تصيبه بقوله عند الإمام يقتضيه قصر نفاذ تصرفات
السفيه عند على ما إذا لم يكن محجورا وليس كذلك لأن تصرفات
السفيه نافذة عند الإمام قبل الحجر وبعد فلو قال وبشكل على
صحة تصرفات السفيه قبل الحجر ومنه قوله عند الإمام كان
مساويا تتمتعته صفة اختلعت من زوجها على مال يكون رجعيًا
بخلاف الأئمة إذا كانت تحت زوج فاختلعت على مال فإن الطلاق
يكون باتن لأنها من أهل الالتزام فإن فعلت ذلك باذن
المولى يجب المال في الحال وإن كان بغير إذن المولى كان عليها
المال بعد العتق والطلاق يبدل يكون باتن حتى لو كانت الأئمة
مفسدة محجزة فاختلعت على مال يكون الطلاق رجعيًا لأنه لا
يجب عليها المال لأن في الحال ولا بعد العتق كذا في ثم تنوير الأذهان
عن الحاشية وقوله صفة اختلعت لا ليس على إطلاقه بل يحمل على

ما اذا كان بلفظ الطلاق فلو بلفظ اخلع لم يكن رجعي بل بامسا
فانه مقتضى لفظ اخلع كما قد مناه عن حاشية الشيخ صالح
ولا يصح اقرار السفيف اقول يعني بالمال وظاهره انه لا فرق بين
ان يكون حجر عليه القاض بالسفيف ام لا وهذا غاية عما قول محمد
الذي يرى الحجر على السفيف وان لم يحجر عليه القاض اما على قول
الادمام الى حيفه فلا لانه لا يرى الحجر على السفيف واما على قول
ابن يوسف فانه لا يصير السفيف محجورا عليه ما لم يحجر عليه القاض
وفي الظهيرية اقر المحجور عليه انه اخذ ما لا رجل يبيع امه و
استهلكه لم يصدق فان صلح سئل عما كان اقربه فان اقراره كان
حقا اخذ به وان اكل ان يكون حقا لا يؤخذ به صوي يتصرف ومثله
العبد المحجور اذا اقر باستهلاك مال انسان فانه لا يؤخذ في احواله
فان اذن له مولاه في التجار بعد ذلك يسأل عما اقر فان قال
ما اقدرت به كان حقا يؤخذ به في احواله وان قال كان باطلا
لا يؤخذ به كذا في ثم تنوير الاذهان عن الحاشية ولا الاشارة
عليه اي على اقراره بالمائة حموي ولو دفع الوبي المال الى السبع
بعد بلوغه سفها ضمنه وفي فتاوى قاضي خان ينتم ادرك
مفسدا على مصلح حجر عليه القاض او لم يحجر فامر وصيه ان يدفع
اليه ماله فدفع اليه فضاء المال في يده ضمن وصيه لا يدفع
المال اليه مع علمه بانه مضيع يفسد فيضمن ولو كان مصلحا
غير مفسد ولم يدرك فدفع الوبي اليه ماله واذن له في
التجارة فضاء المال في يده لا يضمن الوبي كذا في حاشية الشيخ
صالح الغزي وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا يضمن
بالدفع قبل ظهور رشده بعد الادراك كما في تنوير الادبصار

معزيا

معزيا للولول الجنية وهو لم يحجر عليه واصل بما قبله ولو
حجر القاض على سفيف لم يفسد يفتق الحجر فطلقه ورفع آخر يعني
ثم رفع ذلك الى قاض آخر فطلقه ورفع عنه الحجر جازا لطلاقه
لان قضاء الاول كان في قبيل مختلف فيه وهو اختلاف في نفس
القضاء ولان الحجر ليس بقضاء لعدم المقض له والمقضى عليه
فينفذ قضاء الثاني ثم تنوير الاذهان بتصرف لان
الحجر ليس بقضاء لان القضاء لا بد له من المقض عليه والمقضى له
والدعوى والانكار فيكون ذلك قنوى وبالقنوى لا يصير المختلف
فيه منقضا عليه يري عن المشرع ولا يجوز الثالث تنفيذ
الحجر الاول خلافا للحطاف يعني اذا حجر القاض على مفسد ثم
رفع الى قاض آخر فطلقه واجار ما صنع المحجور من اطلاق الثاني
وما صنع المحجور في ماله من بيع وشراء قبل اطلاق الثاني
وبعد كان جائزا لان حجر الاول مجتهد فيه فيتوقف على
امضاء قاض آخر كما لو قضى القاض وهو محدود في قذف
لا يتم قضاؤه ماله فينصلي به امضاء قاض آخر ان امضاء نفذ
وصار قول القاض بيا فانه محل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه
ولا يكون للثالث ان يرد كذا في ثم تنوير الاذهان و
البيروني ثم استتر رفع شيء من تبرعات المحجور الى القاض الذي
حجر عليه قبل اطلاق القاض الثاني فنقضها وبطلانها
كان ذلك قضاء منه لوجود المقض له والمقضى عليه فينفذ
هذا القضاء ولا ينفذ ابطال الثاني حجر الاول وانما اصل
ان الحجر من الاول تأكيد بالقضاء الذي صدر منه ثانيا حيث
قضى بابطال تبرعائه وثمره ذلك تظهر فيما اذا رفع القاض

آخر فان الثاني يتقدّم حجج الأول وقضاؤه وان الثاني لم يتقدّم
 حجج الأول واجاز ما صنع المحجور ثم رفع اليه قاض ثالث فانه يتقدّم
 حجج الأول ويرد قضاء الثاني بالاطلاق وكذا في ثمة تنوير الأذهان
 من ان للقاضي الثالث يتقدّم حجج الأول مضاف لقول المصنف
 ولا يجوز لثالث تنفيذ حجج الأول لانا نقول كلام المصنف من
 فما اذا قضى القاضي الثاني بالاطلاق قبل ان يوجد ما به يتأكد
 ان من الاول فالفرق ظاهري واختلفوا فيما اذا وقف قضائي
 الباطني بعد ابا بكر البجلي حيث سئل عن محجور عليه وقف ضيقة له
 قال وقفه باطل الا ان ياذن له القاضي وابطله ابو القاسم حيث قال
 لا يجوز وقفه وان اذن له القاضي فما افتيا بفتح الحاء على الحر
 البالغ كما هو مذهب ابى يوسف ومحمد ولا يصح السفيه محجورا
 عليه بالسفاهة عند الامام الثاني يعني اذا بلغ اليتم الثاني
 سفيها في رشده فقبل ان يحل القاضي عليه لا يموت محجورا عند
 ابى يوسف حتى تنقضي نفقته ولا بد من حجة القاضي عنده
 لانه جعل الحجة بسبب السفاهة كالحجة بسبب الدين وذلك لا
 يكون الا بفتيا القاضي كذا هنا كذا في ثمة تنوير الأذهان
 ولا يرتفع عنه الحجة بالرشد كما هو الاول ان يذكر صدر المسئلة
 الاولى وهو ما اذا بلغ رشدا ثم صار سفيها قال في مختصر
 الظهيرية اذا بلغ مطلقا ثم صار سفيها لا ينجح الا حجة القاضي
 اهوت في خزانة الاكل ولو بلغ رشدا ثم صار مفسدا فهو
 محجور عليه وان لم يحج عليه القاضي كذا في ثمة البكري واعلم ان
 ما ذكره في مختصر الظهيرية من انه لا ينجح الا حجة القاضي بالنسبة
 لمذهب ابى يوسف وما في خزانة الاكل من انه محجور عليه وان

لم يحج عليه القاضي بالنسبة لمذهب محمد فلا منافاة ثم ولا
 بد من اطلاق القاضي خلافا لمحمد فيما ابي في الحجة والاطلاق يعني
 عند محمد يكون محجورا من غير حجة لان جعل الحجة بسبب السفاهة
 كالحجة بسبب الصبا والجنون وذلك ان يكون من غير قضاء فيكون
 محجورا الا ان يؤذن له وكذا لو بلغ الصبي مطلقا فافتح ما له واقتر
 بدونه ووهب وتصدق ثم فسده وصار محالا يستحق الحجز
 فما صنع من التصرفات قبل الفساد يكون نافذة وما صنع بعد
 ما فسده يكون باطلا عند محمد حتى لو رفع الى القاضي فان القاضي
 يعض ما فعل قبل الفساد ويبطل ما فعل بعد الفساد لان هذا
 العارض عند محمد بمنزلة الجنون والصبا والهيبة او الجنون
 يكون محجورا من غير حجة على قوله ابى يوسف بنقض الفساد
 لا يصح محجورا ما لم يحج عليه القاضي حتى لو رفع الى القاضي حجة
 عليه ويعض ما فعل قبل الحجة وهو عند بمنزلة الهيبة الا في
 اربعة احوال ان تصرف الوصي في مال الصبي جائز في
 مال المحجور باطل والثاني ان اعتاق المحجور وتبهر وطلاقة
 وكما حاز ومن الصبي باطل والثالث المحجور اذا اوصى
 بوصية تجوز من ثلث ماله ومن الصبي لا تجوز الدار جارية المحجور
 اذا جاءت بولد فادعاه يثبت نسبه ومن الصبي لا يثبت كذا في
 ثمة تنوير الأذهان وينبغي تقديم بيته البقاء على السفاهة
 لوقال بعض الفضلاء الصبي اذا بلغ حكم الشرع بتوجه الخطاب اليه
 فالظن زوال ما يقتضيه الحجة عليه بخلاف من حكم القاضي يحج مع
 وجود البلوغ صار الظاهر بقاء الحجة ولم يوجد بعد الحجة من القاضي
 ما يقتضيه خلافه فالظن بقاءه اه كذا في ثمة البكري

فتق

وقوله قال بعض الفضلاء هو العلامة المقدسة وذكر العلامة
الشيخ صالح بعد قول المصنف وقعت حادثة الخ ما نصه لقائل
ان يقول من القواعد المقررة المسلمة ان الله صل بقاء ما كان
على ما كان ذكر ذلك مما يخاف من وقوعه على ذلك فروعاً كثيرة
منها لو شك في المعنى هل لم يكمل الا الله صل بقاء النهار
وقد ذكر هذه القاعدة المصنف ومن القواعد المسلمة ان الله لا يغير
لا يزول بالشك وفروعاً على ذلك فروعاً كثيرة وهذا ما
حجج القاض عليه ثبت الحجج بيقين فكان بقاء الثابت على ما
هو عليه هو الاصل وهذا لا يطلق الا باطلاق القاض قال في
مختصر القدوري وشرحه للحدادي وقال ابو يوسف ومحمد
يجوز على السفينة ويمنع من التصرف في ماله ثم اختلفا فيما بينهما
فقال ابو يوسف لا يصح محجج عليه الا بحجج احكام ولا يصح مطلقاً
بعد الحجج حتى يطلق احكامه واذا علمت ذلك وتقرر ما هناك
فاقول ينبغي تقديم بنية الرشد لانها تثبت خلاف الاصل
وظلاف الظاهر اذا ظاهراً بقاء ما كان على ما كان كما قد مضى
فكانت اكثر اثباتا والبيانات شرعت للاثبات فاما كانت
اكثراً اثباتاً اولي بالقبول وهذا قد مت بنية الخارج في الملك
المطلق على بنية ذي اليد لان بنية الخارج اكثر اثباتاً في مسألة
المتن لانها تثبت خلاف الظاهر بزوال السعة نحو هذه
يجوز على ما اذا كان قبل القضاء بحجج ما بعد حجج القاض وثبت
وتقوى فالأصل بقاءه على ما كان عليه بدل عليه ان ابا يوسف
لا يقول باطلاق من حجج عليه القاض لا باطلاق القاض لا يحيد
الرشد هذا ما ظهر من كلام الشيخ صالح وقوله وهذا يحمل

١٨٧
على ما اذا كان قبل القضاء بحجج ما اراد وانفعه للقاض لا يحجج عليه
فقبل الحجج ادعى الرشد ومثله في ثم تنوير الأذهان انهم يحكمون بقيل
وتداسياق ما قدمناه عن العلامة المقدسة موافق لما ذكره الشيخ
صالح لكن يتركز عليه ان المصنف في المسئلة فيما اذا حجج القاض
على سفينة ثم ادعى الرشد والذي ظهر لي عدم صحة هذا الخيل
لكونه منافياً لكلام المصنف ولهذا لم يذكر العلامة البيهقي والبيهقي
الكلام على اطلاقه ونفسه بعد قول المصنف وينبغي تقديم بنية
البقاء على السفينة اقول مقتضى ما في البرازية تقديم بنية
الزوال حيث قال ولو قال بعته في سفري وقال خصمه بل بعته
في الكبر فالقول لمدعي السفينة والمدعي الكبر لا يثبت العارض
قال البيهقي بعد ذلك ومقتضى جامع الفصولين خلافاً عند
عدم البينة المدعى جاء بخط البراءة فقال المدعى عليه كنت مسياً
وقت الاثر فالقول له لانه اسند الى حاله معروضة ثم
رايت في ذمتي النافذة بالجرم بالحكم حيث قال ادعى زوال
السفينة واقام البينة وادعى خصمه بقاء السفينة واقام البينة
تقوم بنية زوال السفينة لانها تثبت اهل لم يكن ثابتاً فاقام
بسته اثباتاً يخرج من مال السفينة المنذر زكاة ماله ونفقة
زوجته ونفقة حجته الا سلام ان اراد حجج وبسببها القاض لا
نفقة من اجماع لينفق عليه في الطريق وما اوجه في خصمه من
القرب وابواب الحجج يحسن من ثلث ماله كذا في حاشية
الشيخ صالح عن خزانة الفقه لابي الليث والتقييد بقوله
في خصمه ليس اجتناباً بل لبيان الواقع عند ذكر الحجج
متعلق بمقتضى قوله في المحيط اي لما ذكر في المحيط عند ذكر

في دليل يوسف وقوله على ان السفينة متعلق بقوله دليل
حموي وقال الزيلعي وعين الى قوله قف لمن برهن اي لمن
اقام البينة لانه نورد دعواه بها وهي كاسم بامنية كذا في
ثم تنوير الاذهان وكل بينة تشهد لها الظن لم تقبل مثلا
اذا كان مهر المثل يشهد للزوج او كان مثل ما يدعي الزوج
او اقل كانت بينة الملقه اولى لان الظن يشهد للزوج وبينة
الملق تثبت خلاف الظن كانت اولى وان كان مهر المثل يشهد
لها بان كان مثل ما تدعي المرأة او اكثر كانت بينة الزوج اولى
لانها تثبت احط وهو خلاف الظن والبينات للزوج اثبات
على ما بينا وان كان مهر مثلها لا يشهد لها ولا له بان كان
اقل مما ادعته الملقه اكثر مما ادعاه الزوج فالصحيح انهما
بهما تزان لانها استنويان في الاثبات لانها بينتها تثبت الزيادة
وبينة تثبت احط فلا تكون احدهما اولى من الاخرى
وهنا بينة زوال السفه شهد لها الظن فلم تقبل اخ ما
ذكره في ثم تنوير الاذهان وقوله شهد لها الظن وهو كون
الفعل يمنع من السفه حموي وفي بينة الدهن ذكر خلافا
للشافعي فيما اذا قامت البينة انه باع عاقلا واخرى على انه مجنون
قال بعضهم بينة صحة العقل اولى وقال بعضهم بينة الجنون
اولى يري تعلق بكسبه وفتنه قال في الوالدية اذا حق
العبد المأذون ديون قيل لمولاه بعده في الديون واقضها
من مالك ان لم يكن في يد العبد وفاق بالديون لان هذا
دين وجب في ذمة العبد وظهر الوصوب في حق المولى فيتعلق
برقبته عند عدم الكسب الدين الاستهلاك ولا يجوز بيعه

الا

الارض والغنم او امر القاض لان الغنم حق استنفاء العبد
يصل اليهم كمال حقهم وهذا الحق يبطل عليهم ببيع المولى اذ يبيع
رضاهم ولو باعه وهو عالم بذلك فانه يلزمه قضاء ديونهم من
ماله ولو رض المولى على ان يعدي عبده المأذون المدتيون
للزيمه القدام ولا يبيع القاض الا بحقه مولاه لان الخصم
في رقبته العبد المولى فلا يجوز الا بحضرة او نائبه او يدعي او الم
يدين باي وجه كان وان كذبه المولى والغنم الا اذا باعه القاض
ثم اقر بدين لغيره لم يصدق على الغنم كذا في مختصر المحيط
الرصوي يري الا اذا كان اجير قال بعض الفضلاء تفهوه
انه لا يتعلق بكسبه ورقبته ولم يبين المص بما اذا لم يتعلق
واهل المراد تعلقه بكسبه دون رقبته حموي واقول هذا
عجيب من حيث تغل عن بعض الفضلاء ما ذكره واقدره مع ما
سبق في منه معناه بامنية الملقه من قوله ولو لحقه دين اخذ
به المستاجر دون العبد او قال يري وما قاله العلامة
المقدم من انه لا يجتازح الى استثنائه اذ ليس بماذون
بل وكيل عن المستاجر بحث في نوع من العقول اهوت ولا بد من
تقييده بما يصح الا حلق كالمدة فاقضهم ثم تنوير الاذهان
فما فضل من ثمة فالواهب وان احاز الهبة لا يسيل له
على الهبة حتى يتعلق ثم تنوير الاذهان عن ثمة التفتين
من الوصايا في في الملقه مأخوذة
من الشفع وهو الضم ضد الوتر ومنه شفاعته اليه صل
الله عليه وسلم لانه يضمن بها الى الغائبين يقال شفع الرجل
شفعا اذا كان فردا فصار له فان والشفيع فيما تحت فيه

من الوصايا

بضم الما اخذ الى ملكه فلذلك سميت شفقة وفي الشرع في تملك
البقعة جاز على المشتري بما قام عليه والمخفى القوي موجود فيه
وهو الفهم وزيد عليه اوصاف من تملك البقعة على وجه الجب
وسببها اتصال ملك الشفيع بالمشتري لانها تجب لرفع من
الدخيل عنه على الدوام بسبب سواء المعاشرة والمعاملة من
حيث اعلا الجدار وانقاد الناس ومنع صنوه الهلاك وانما العيار
وانقاد الدواب والصغار لاسيما اذا كان يضاده كما قيل اصف
السجون معاشره الاضداد وشروطها ان يكون المحل عقارا سفلا
كان او علوا احتمل القسمة او لا وان يكون العقد معاوضة مال
بمال وركنها اخذ الشفيع من احد المتعاقدين عند وجود سببها
وشروطها الطلب عند تحقق السبب وصحتها ان لا يثبت بها ثمن
سواء مندا حتى يثبت بها ما يثبت بالشراء نحو الدخيل او الرؤية
والعيب كذا في ثم ثوب الازهار في بيع في جميع الاحكام
الا في ضمان العيب الجبر في اخذ بالشفقة لما كان تملكه بدل
كان شراء حكما فثبتت به احكام الشراء بينه وبين المأخوذ منه
بانها كانت او مشتريا كرجوع العدة وجوار العيب والرؤية
خلاصان العيب فان الشفيع لا يرجع به على المأخوذ منه لانه
ليس بقار له كونه بأخذها منه بل كمن هذا الذي ذكره انما يتاقي
في الاخذ بالقضاء اما اذا اخذها بغير قضاء فلا يستقيم به
التعليل بما ذكره وسياتي الجواب عن ذلك في ذكر البيع
بعد قول المص في بيع في جميع الاحكام انما انصه والاضل
فيها انها تجب بالبيع وتستحق بالطلب وتلك بالخذومع انها
تجب بالبيع ان الشفيع لو طلب الشفقة قبل البيع لا يصح
طلبه

طلبه ولو سلم الشفقة قبل البيع لا يصح تسليمه ولو سلم بعد البيع
وهو لا يعلم بالبيع بطلت شفقة لان التسليم حصل بعد الوجوب
واذا ثبت الشفيع شفقة طلبه والى المشتري ان يسلم اليه
فهو على شفقة ايدوا لا تطل شفقة بعد ذلك ترك الطلب
في ظم الرواية وروي عن محمد انه اذا مضى شهر ولم يطلبه من اخذ
بطلت شفقة وهو احد الروايتين عن ابى يوسف وروي
عنه في رواية اخرى انه قال له ان يطلب في كل مجلس من مجالس
القائه فاذا لم يفعل ذلك بطلت شفقة وكذا اذا اختصم الى
القاضي فانا القاضي يؤجل الشفيع لاصطحاب الثمن قد رآه
فان احضر الثمن في تلك المدة قف له والا بطلت شفقة ولا
ملك الشفيع الدار الا بعد القضاء له بالشفقة او بتسليم
المشتري حتى لو كان المبيع كدرما فاكل المشتري من ثماره شتين
فانه لا يكون مضمونا عليه ولا يطرح عن الشفيع شيء من الثمن
لما اكل اذا كان حدوث الثمار بعد قبض المشتري المبيع وفيه
الطحاوي وملكها اما بالقضاء له بالشفقة او بتسليم المشتري اليه
بالثمن الذي اشترى به فاذا ملكه ثم مات بعد ذلك يكون ميراثا
عنه ولا تطل شفقة بموته اهـ فاذا استحق المبيع بعد
النساء او صواب العارية فاذا استحق المأخوذ بالشفقة بعد
النساء حرم وفيه نظر لان المأخوذ بالشفقة هو المبيع فلا وجه
لهذا التصويب ولهذا لم يذكره في مضمون كذا في كتابه على
المص ولا رجوع للمشتري صوابه فلا رجوع للشفيع على
المشتري صورته اخذ الشفيع الارض بالشفقة في غيرها
او في ستم استحق تكلف الشفيع بالقلع فقلع البناء

والمرسرجع الشفيع على المشتري بالثمن لأنه يتبين ان المشتري
أخذ الثمن من الشفيع يعني هو الذي الأرض لم تكن في ملكه فيستد
هذه الثمن ولا يرجع بقيمة البناء والفس لا على البائع ان كان
أخذها منه ولا على المشتري ان كان أخذها منه معناه ولا يرجع بما
نقص بالقلع وعن أبي يوسف انه يرجع به لأنه يملك عليه فكان
كالمشتري ووجه الظاهر وهو الفرق بين الشفيع وبين المشتري ان
المشتري صار مغرورا من جهة البائع لأن البائع لما أوجب البيع له
في الدار صار غاررا والمغرور يرجع على الغارر بما لحقه من الغبن
والفساد أما هنا فالشفيع ما صار مغرورا من جهة المشتري
لأنه تملك الدار عليه على كرهه منه فلا رجوع له عليه ثم تزوير
الأذهان بنصف كالموهوب له والمالك القديم واستيلاء
الأب أقول صواب العبارة ان يقال كالموهوب له وكما استيلاء
الأب والمالك القديم كما في تخصيص الجامع صوي يعني إذا بيعت
الموهوب له أو غرس في الأرض ثم استحق فكلف المستحق
الموهوب له القلع فقلع البناء والفس لا يرجع على الواهب
بشيء لأن الهبة عقد تبرع وهو على عامل له فلا يستحق السلافة
فلا يثبت به الفسخ بخلاف الوديعة لأن المودع عامل له وبخلاف
المعاوضة لأن عقد المعاوضة يقتضي السلافة فيكون كل
واحد منهما ملتا ما لوصف السلافة بالأداء قد أم على العقد
فإذا لم يسلم له صار مغرورا من جهة من يرجع عليه بالحقة
من الضرب منه تنوع الأذهان عن الرأبي وقوله بخلاف الوديعة
يعني إذا استحققت بعد ما هلك واختار المستحق فبقي المودع
فأنه يرجع على المودع بما لحقه من الغبن كونه عاملا أي

في حفظ

في حفظ وهذا قالوا ان بدأ المودع كيبا المودع والمالك القديم
يعني اسر الكفار جارية واحرزوها ثم فاشترىها هاتمسلم
وأخرجها أو وقتت في يد أحد من الغائبين فأخذها المالك القديم
من المشتري بالثمن أو من الغائب بالقيمة واستولدها فأقام رجل
ببيتة انها مذبذبة أو ام ولده فأنه يأخذها لا تختم النقل بأسر
ولا يبيع ويبيع بما إذا ضمن الثمن أو القيمة لا بما ضمنه من القرض وقيمة
الولد لأن المأخوذ منه لم يضمن سواء أخذها بقضاء أو غير
كما نقتضيه صوي وما ذكره من أن قوله والمالك القديم عطف
على الأب يثبت على ما قدمه من أن الصواب في العبارة تقدم
مسئلة استيلاء الأب على قوله والمالك القديم ليكون الاستيلاء
ملحوظا في جانب المالك القديم أيضا وعليه فيكون التقدير في
استيلاء المالك القديم واستيلاء الأب يعني إذا استولد
الرجل جارية ابنه ثم استحققت من بيعه وضمن قيمة الولد لا يرجع
على ابنه لأنه لم يضمن كذا في ثم تزوير الأذهان بخلاف البائع
يعني حيث يرجع المشتري عليه بضمات الفسخ لأنه لما ملكه مختارا
فقد ضمن له سلافة المبيع كانه قال أنا مالك هذا ليس لأحد
فيه حق فكان غارا حقيقة فافتقر قاصدا وذكره ثم تقوي
الأذهان ان الصواب بخلاف المشتري وهو كذا كما يظهر
بالسائل فروية المشتري ورضاء بالهيب أم قيل
الصواب إسقاط الفاء لعدم صحة التفرع على ما قبله أو
لأن قال الفاء كما تكون للتفرع تكون للاستئناف وان كان
قليل فما المانع من الحمل عليه ويكون كلام المص صوابا لا
نقول لما كان المتبارك أمثال هذا المقام هو التفرع

بإلزام المشتري في ماله من غير أن يفسد حكم بات الصواب استقام
القائم على أن الفاء منقطة في جملتها من غير أن يفسد حكم بات الصواب استقام
الجامع على أنه أصل لعبارة المم وجوبه لا يظهر في حق المشتري
بعضه لو اشترى رجل دارا فادراها قبل الشراء فآخذها الشفيع
منه أو من البائع ولم يكن رآها فله ردّها بخيار الرؤية وكذا
لو اشترى ربا عيبا وهو يعلم بالعيب أو اطلع عليه بعد الشراء
وارأى العيب منه ثم آخذها لا شفيع فانه يردّها بالعيب لأن
صار مشتريا حكما من البائع أو من المشتري أن قبضها منه
ولو اشترى ربا حقيقة ثبت له خيار الرؤية والرد بالعيب فكذا
حكم لأن لزوم العقد في حق المشتري الأول لم يفسد بغيره لا يظهر
الأجل الثابت للمشتري في حق الشفيع حموي كالأجل
مثلا إذا وقع الشراء بثمن مؤجل إلى سنة فحضر الشفيع
وطلب الشفعة وأراد أن يأخذها إلى ذلك الأجل ليس له
ذلك إلا في المأخوذة منه ويقول له القاضي إذا لم يرض
المأخوذة منه أما أن تنقد الثمن حالا أو تقبضه في محل
الأجل فإن نقد الثمن حالا وكان الأخذ من المشتري
يتفق الأجل في حق المشتري على حاله في لا يكون للبائع
ولا في مطالبة المشتري قبل حلول الأجل وإن صرح
حل الأجل منه على شفيعه حيث كان الأجل معلوما
فإن كان مجهولا نحو إحصاءه والدياس واشتبه ذلك
وقال الشفيع أنا أعجل الثمن وأخذها لم يكن
له ذلك لأن المشتري ملكها بالشراء الفاسد وهذه
أحدى آجيل لإبطال الشفعة ثم تنوير الأذهان
عن

١٩١
عن التارخانية والموالاة في حق الشفعة لا استقامت آجيل
وطلبنا هاكثيرا فلم يجدنا في حق الشفعة قال البيهقي
خاص بالحقلة في الشفعة ما في بقية آجيل فقد رأينا الحقلة
في إبطال الحقلة قال في التارخانية نقلا عن قاضي أهل
سمرقند إذا أراد أن يستحق رجلا وخاف أن يستثنى
في السر فالوجه أن يأمر بظلم بذكره عقب البيهقي
لأنه لم لا يفسد استثناءه لعدم الاتصال وفي الخاوي
أحمد بن حنبل في الشفعة إذا قال علمت بالبائع البارة و
طلبت الشفعة يطلب منه إثبات ما يدعيه من اسناد
الطلب إلى الزمن الماضي ببيعه أن يقول علمت الساعة
وأن اطلب الشفعة ويحلف عليه ويستثنى بقوله أن شاء
الله في آخره كما في نوادر محمد بن مفلح وقوله ويستثنى
في آخره أي سرا قال البيهقي وفيه دلالة على أن لا يتم
فما إذا حلف كاذبا واستثنى مع زيادة بيان كنه هذا
ثم يعلم ولا يعلم ويردّها على البائع الخاوي يرد الشفيع
الدار المضمومة من المقام على البائع بخيار رؤية أو عيب
لا نسلم للمشتري وإن شرط المشتري البراءة منه في لو
أراد أن يأخذها بالبائع الذي كان بينه وبين البائع
ليس له ذلك لأن المشتري ليس يثبت عن الشفيع فلا
يفعل شرطه ورؤيته في حقه كما لو أبق العبد المبيع قبل
القبض وفسخ القاضي العقد ثم عاد من الأباقي فأراد المشتري
أخذها لا يسيل له عليه حموي وهو ثم تنوير الأذهان
ودلت المسئلة على الفسخ دون التحويل أي هذه المسئلة

ويحان رؤية المشتري ورؤية البائع بالبيع الاظهر الا في حق الشفيع
 على ان البيع الذي جرى بين البائع والمشتري ينفذ باخذ
 الشفيع لان حكم عقد المشتري يتحول الى الشفيع لانه اذا اخذها
 من البائع فاني باخذ القرض المستحق للمشتري بالعقد فينفذ
 كمالان البيع ولهذا لا يثبت له الاصل ويثبت خيار الرؤية
 ولو انتقل كان على عكسه كما لو كبل مع الموكل ولا يمكن جعل يد
 الشفيع نائبة عن المشتري في القبض لان حق الشفيع
 مقدم وهو يقبض لنفسه من غير تسليط من المشتري
 بخلاف مالو باعها المشتري قبل القبض حيث يكون
 قبض المشتري قبضه لان الثاني يقبض بتسليط فلا
 يغترب قبض الاول وان اخذها من المشتري لا يتحقق
 القبض لانه لا يغترب بالاخذ منه القبض المستحق لان
 الاستحقاق لا يثبت فيه ان البائع لم يكن مالكا جوي
 يتصرف وقوله وهو يقبض لنفسه ليكون علة ثابتة
 لقوله ولا يمكن جعل يد الشفيع نائبة عن المشتري
 وقال الا سيجاني الاصح هو التحول لان البيع لو انقضى
 تبطل الشفقة لانها تنبثق على وجوده واجيب بان
 الشفقة انما تبطل مع كونها فسخا لانه لا سبب
 وجوبها قد وجد وهو زوال ملك البائع فلا تبطل
 بانتقاصه من خصوص انتقاصه في حق الاضافة للمشتري
 وتقرر هذا ان قول البائع يهد ملك يتضمن تشييد
 احدهما ايجاب البيع وهو بقوله مع والثاني اضافة
 البيع الى المشتري بقوله منك فاذا اخذ الشفيع المبيع

حق

بحق الشفقة صار مقدما على المشتري فكان تلك الاضافة
 الى المشتري انقطعت وتحولت الى الشفيع وكان ذلك
 البيع امين الى الشفيع بعد ان كان مضافا الى المشتري فينقضي
 في حق الاضافة على مثال ما اذا رمى انسانا بسهم فتقدم
 آخر عليه فاصابه فان الرمي في نفسه لم يتبدل لكن الارسال
 الى الاول انقطع بحمل الثاني وسبب هذا الفسخ تغذير قبض
 المشتري واما كان في حق الاضافة لتغذير انفساخ البيع في
 نفسه لان الشفقة بناء عليه فلا بد من وجود اصله لجهة الحكم
 بها فلما لم يتحول الشفقة اليه وبصره كانه هو المشتري
 فتكون المدة على البائع كذا حققه العلامة ابن الساعاتي
 في ثم على الجمع وهو قول بالفسخ والتحول وهو تحقيق
 بالقبول حقيقا حوى واعلم ان في المسئلة اربعة اقوال
 الاول ذكره المص حيث قال ودلت المسئلة على الفسخ دون
 التحول والثاني ذكره المص ايضا حيث نقل عن الا سيجاني
 ان التحول اصح والثالث ما استنفيد من كلام ابن الساعاتي
 ولقد اذكر المحقق ان كلامه يفيد القول بالفسخ والتحول اي
 الفسخ بالنسبة لضافة البيع الى المشتري والتحول بالنسبة
 لاصل البيع والرابع ما نقله البيهقي عن الذبيح من ان عامة
 المشايخ على ان الملك للشفيع يثبت بعقد جديد قال وقد
 ذكر محمد مسائل تؤيد قول العامة اخذ ما ذكر البيهقي ثم ظهر
 انه ليس في المسئلة قول رابع وان ما في الذبيح من ثبوت
 الملك للشفيع بعقد جديد يؤول الى ما ذكره المصنف
 من الفسخ اي فسخ البيع منفسخا من اصله بل يكون محولا



وننتقل منه اليه وانما المنفعة اضافة للمشتري والقول
 الثالث ما قدمنا عن ابن الساعاتي والابطال اي
 لو انسخ البيع بطلت الشفعة تقدم وجهه مع الجواب
 عنه المعلوم لا يؤخر للموهوم هو معنى قولهم الموهوم
 لا يعارض المتحقق يعني ان الحق قد ثبت بيقين لا يؤخر الحق
 بقولهم بثبوته لان التاجر ابطال من وجهه والثابت بيقين
 لا يجوز ابطاله بالشك حموي وشروط جواز القضاء بالشفعة
 عند طلب الشفيع وهو طلب النقص عند القاطن حقه
 المشتري ان كانت الدار في يد البائع لان المستحق عليه
 هو المشتري سواء اخذ الشفيع الدار منه او من البائع
 فانه كانت الدار في يد البائع يثبت حقه المشتري
 والبائع لان البائع بصير مستحقا عليه يدا ومكلا لان شراء
 المشتري ينسخ فيعود الى ملكه ثم يملك عليه وان كانت
 الدار في يد المشتري والصحيح انه لا يبرح الطلب اي طلب
 الشفيع من البائع لانه غير مستحق عليه لا يدا ولا مكلا
 في الحال ثم تنوير الاذهان عن الولوجية قطع عين
 رجلين اكد في النسخ والصواب قضا حموي واقول في
 النسخة التي شرح عليها صاحب تنوير الاذهان قطع
 عين رجلين وعليه فلا حاجة للتصويب فخصر احدها
 اي وغاب الآخر كان هذا الحاضران يستوفي ولا ينتظر
 الطائفة واذا حضر له دية بده لانه اوفى بذلك حقا مستحقا
 عليه بخلاف القضاء في النفس اذا حضر احدها فقتله
 لم يجب للآخر شيء لان قوت حقه في الاستيفاء كان لغيره

ينظر في
 نقايص

كالقصور

كالقصور في المحل فانها اذا اجتمعا واستوفيا صار كل منهما
 مستوفيا حقه على الكمال فلا يجب معه الدية ثم تنوير الاذهان
 بخلاف المحل بالنسبة ليمين الجاني فانه قاصر عن ايقان حق
 كل منهما اذ ليس له الايمين واحدة فاذا قطعت لمن حضر منها
 كان للآخر نصف الدية ولو حضر احد الشفيعين لم ينع
 لو حضر احد شفيعي وار وغاب الآخر ففي الحاضر تكمل لان
 حقه ثابت وفق الغائب موهوم عساه لا يطيع حموي وفي
 الملتقطات للدار شفيهان احدهما غائب يقضي بالدار كلها
 للحاضر واذا حضر الغائب والدار في يد الحاضر طلب من الحاضر
 دون المشتري وهذا اذا طلب الحاضر جميع بيع الدار اما اذا
 طلب نصفها على ظن انه لا يستحق الا النصف بطلت الشفعة
 في نصف الدار بطلب شفيعته وفي مختصر الظاهرية خاتم الشفيع
 الحاضر المشتري الى قاض لا يرى الشفعة بالجوار فقال القاض
 لا شفعة لك اوقال اطلت شفعتك ثم قدم الآخر فخاصم
 المشتري الى قاض يرى الشفعة بالجوار فانه يقضي له بجميع
 الدار ثم ان طلب الاول القضاء من هذا القاض لا يقضي له
 سدا في ثم يرى وقوله ان طلب الاول القضاء من هذا القاض
 اخذ وكذا الوطلب من قاض اخر لا يقضي له ايض وجهه انه صار
 مقفيا عليه ومن قضى عليه في حادثة لا يقضي له فيها ثانيا
 والابطال الاجابة بان ردها اقول فيه نظر لان عدم
 اجارة البيع لا يوجب بطلان الاجارة والذي في الولوجية
 ولو لم يكن البيع ولكن طلب الشفيع بطلت الاجارة لانه
 لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة ونص عبارة الولوجية

ينظر في
 نقايص

مطلب من قاضي المشتري
 الحاضر لا يرى الشفعة

مطلب من قاضي حصر
 حادثة لا يقضي له فيها

مطلب من قاضي
 الاجارة

رجل اجد اسم مدة معلومة ثم باعها قبل ان يفي المدة والمستاجر
 بشيئها فالباع جاز من البائع والمشتري موقوف في حق
 المستاجر لقيام الاجارة فان احاز المستاجر نقد في حقه وقدر
 البائع على التسليم لانه بطلت الاجارة وكان للمستاجر الشفعة
 لو جرد سبها في الوهم يحز الباع ولكن طلب الشفعة بطلت
 الا اجارة لانه لا محنة للطلب الا بعد بطلان الاجارة وهو في القصة
 ولو اجد دارا ثم باعها قبل ان يفي مدة الاجارة والمستاجر نقد في حق
 المتبايعين دون المستاجر فان احاز المستاجر نقد في حقه
 ولم الشفعة ولو طلب الشفعة قبل الاجارة بطلت الا اجارة
 اه ومنه يتضح ما نظرنا به في كلام المصنف وان الصواب ان طلبها يعني
 الشفعة وقد سبق الى هذا التصويب بعض الاكابر وما
 قيل يعني اذا لم يحز الباع وطلب الشفعة بطلت الاجارة ففي
 ان رد ها اي طلب الشفعة حكما اذا طلب الشفعة فيه بطلت
 الا اجارة اه ساقط موي فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا باع
 من آخر دارا على ان يكفل فلانا الثمن وفلان شفيها فلفل حيث
 لا يثبت الشفعة والفرق ان في مسئلة الكفالة لا يجوز الباع
 ما لم يكفل لكون الكفالة شرطا في البيع فصار اجواز مضاق اليه
 فصار بمنزلة البائع اما هنا فالبيع جائز من غير اجارة المستاجر
 لان للمستاجر خيار ان يبطل الشراء في حقه فصار بمنزلة
 ما لو باع دارا على ان فلانا بالخيار وفلان شفيها كان له الشفعة
 ثم تنوير الالهة هان عن الولو الجية الاب اذا اشترى دارا
 لابنه الصغير اخذ الاب شفيها فاراد ان ياخذها بالشفقة
 كان له ذلك لان الاب لو اشترى مال ابنه يجوز له ان ياخذها

ملاحظة
 لا يشترط ان يكون
 المستاجر قد اشترى

اخذ

اخذ يقول اشترى ثيابا فخذت بالشفقة ولو كان مكان الأب وصي
 يجبه ان يكون اجواز فيه كما اجوز في شراء الوصي مال اليتيم على
 قول من يقول عليك يقول هو كما لا يوجب قول من يقول لا يملك
 اي الشراء له الشفقة ايتم لكن يقول اشترى وطلبت الشفقة
 ثم يرفع الامر الى القاضي فينصب قضاة الصغير فيأخذ الوصي
 منه بالشفقة ويبسالم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصي اه
 ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الاجاز البالغ حد الافاز مع ما
 فيه من تفكيك الضمير حيث ان تعال ما ذكره المصنف في الأب
 والوصي يتعالي للولوية بخلاف ما في شامع لان الملك حيث
 قال فيه بالاب لان الوصي لا يملك اخذها لنفسه اتفاقا لان
 ذلك بمنزلة الشراء ولا يجوز للوصي ان يشتري مال اليتيم لنفسه
 بمثل القيمة حيث قال قيد لقوله لانه لو اشترى الاب
 لنفسه والصبي شفيها فليس له الاخذ بالشفقة اتفاقا
 اه وفي شامع المصنف ما يوافق ما ذكره المصنف يتعالي للولوية
 حيث قال ولو كان المشتري هو الاب لنفسه كان له ان ياخذ
 بالشفقة لابنه الصغير ما لم يكن فيه ضرر على الصغير اه قول
 ما في الولو الجية وشامع الزيلعي رواية النوادر عن ابى يوسف وهو
 لا يعارض ما في الجمع وفي الفتاوى الظهيرية اشترى الاب
 لنفسه دارا وولده الصغير شفيها فليس للوصي اد ابلاغ ان
 ياخذها بالشفقة موي يتصرف وقليل زيادة وفي المشرع
 ولاية الأب تقوم مقام تخصيص فيقوم بالطلب فين الا ترى
 ان الاب ان يشتري لنفسه شيئا من مال الصغير ويبيعه من مال
 نفسه يبرى وقوله ويبيعه اي له ان يبيع للصغير شيئا من مال

ملاحظة
 اشترى الوصي مال اليتيم
 شفيها ليس له الاخذ بالشفقة
 اتفاقا

لصبي محو

نفسه ثم قال معنى قول المص والوجه كالاب اي في الطلب لا في
 الاخذ بغير قضاء كما في خزانة الالكمل والمجته ونقل عن الذبيحة
 وجانب الاب ان له الاخذ بغير قضاء ثم استدرك وقال لكن
 راي في تلخيص الكسري انه جعل الوجه كالاب قال لكن على رأي الخ
 اذا كانت دار الشفعة ملاصقة لبعض المبيع كما لو باع رجل
 ارضين ورجل اخر ارض ملازقة لهذه الارضين للشفيع ان
 ياخذ الارض التي تلازق ارضه دون الاخرى وعليه الفتوى حوى
 عن البرازي وقوله ورجل اخر ارض ملازقة لهذه الارضين المناسب
 ان يقول ملازقة لاحد الارضين وانما كان لالشفقة فيما
 ملاصقة فقط لان السبب يخصه وان فيه تفرق الصفقة على
 المشتري بخلاف ما لو اشترى بالصفقة دارين احدهما بالشام
 والاخرى بالعراق وشفيعها واحد ياخذها او يتركها لان فيه
 تفرق الصفقة على المشتري مع شمول السبب لها كذا في ش
 الوهبانية لا بل الشحنة واما الملازق هو الذي لكل منهما
 حائط على حدة وليس بين احاططين من اضييق المكان ولا التقاق
 احاططين او كلام اخرى وما وقع في نسخ المحش من قوله بخلاف
 ما لو اشترى بالشفقة مخريف من النسخ وصوابه بالصفقة
 كما ذكرناه اي بالصفقة الواحدة وقوله لان السبب يخصه
 وهو الملازقة يعني لا وجد السبب في البعض فقط هذا لم يثبت
 احكم في الكل كما في ش تنوير الاذهان عن الوهبانية الفتوى
 على جواز بيع دور مكة الخ وهذا في التجنيس والمن يدو القسمة وجامع
 المفردات وفي الملتقطان لالشفقة في دور مكة وبه يقع فقد اختلفت
 الفتوى واعلم ان ما ذكر من وجوب الشفعة فيها مبني على القول
 بان

بان ارضها مملوكة لان محو البناء فيها يوجب الشفعة كما توجه
 عبارة الوهبانية وقد نبه ابن الشحنة في شرحها على ذلك كما في
 حاشيته الشيخ صالح الغزي بتصرف وفي القسمة لالشفقة في بيع
 البناء في الارض المسجلة قال اليربي اقول هذا صريح في عدم
 وجوب الشفعة في بيع بناء من قال ولا شفقة في بيع الوفا
 كما في الحاوي المصري اه ثم سمي في الدار ثلاث بيوت لثلاثة
 اشخاص بعضها فوق بعض فباع واحد منهم بيته ان كان طرقي
 الكل على الدار للباقيين ان يشتركا في الشفعة لانها سواء في شركة
 الطريق وان كانت ابواب البيوت في السكة ان باع الاوسط كان
 للاعلى والاوسط ان ياخذ بالشفقة لانها جارات له وان باع
 الاعلى فالاوسط اولي لانه هو الجار الملازق ثم تنوير الاذهان
 ببيع الطلب من الكويل بشرائه الدار اذا اشترت وقبض
 في الشفعة واراد ان يطلب الشفعة من الكويل فهذا على وجهين
 ان لم يسلم الكويل الدار الى الموكل مع وان سلم الدار الى الموكل لا يبيع
 الطلب من الكويل بتبطل شفقة هو المختار واجواب في
 الكويل مع الموكل كالجواب في البائع مع المشتري فيص الطلب
 من البائع في الوجه الاول ولا يبيع في الثاني هو المختار وهذا
 هو الكلام في الطلب اما الكلام في التسليم فيقول تسلم الشفعة
 الكويل صحيح سواء كانت الدار في يده او لم تكن والغرض ان
 الطلب للتسليم والكويل بعد التسليم ليس بالكويل كذا في الوهبانية
 ومنه يتضح كلام المص حوى بتصرف وش تنوير الاذهان
 سمع بالبيع في طريق مكة الخ المسألة في الوهبانية وعبارة رجل
 علم بالشراء وهو في طريق مكة فطلب المواثبة وعجز عن طلب الاثر

مطلق
 طلب الشفعة من
 كويل ان لم يسلم
 والا تطلبت شفقة هو المختار

روي عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير

بنفسه فكل وكيل بالطلب لطلب له الشفعة فان لم يفعل
 ومضى بطلت شفعته لانه قدر على الطلب الثاني بوكيله فان لم
 يجد من يوكله ووجد فيما يملك كتابا عايبه فيوكل وكيل بالطلب
 بالكتاب فان لم يفعل ومضى بطلت شفعته لكونه غير معذور فان
 لم يجد وكيل ولا فيما لم تبطل شفعته لانه معذور اهـ ومنه يعلم
 ما في كلام المصنف من الاجازة الجمل واليه بالجمع فارى معنى الجمع
 فيروج كما في الصحاح صوي وفي القاموس الفوج الجماعة جمعه
 فووج وافواج اهـ وتخصيل من مجموع العبارتين ان المعنى لا يختلف
 سواء استعمل واويا او يائيا واعلم ان الطلب على ثلاثة مرات
 طلب موثبة وطلب اشهاد وطلب عند القاض فالاول وهو طلب
 الموثبة في ظاهر الرواية يشترط ان يكون نورا علم بالشراء
 ان ثبت حقه وان لم يطلب وسكت حبيبة بطل حقه لقوله عليه
 الصلاة والسلام الشفعة لمن واثرها اي طلبها على سبيل المبادأة
 والمساوغة كذا في ثم تنوير الازهار وما ذكره من انه يشترط
 الطلب فوعلمه في ظم الرواية موافقة لما ذكره ملا مسكين او لا
 والاصح عدم اشتراط الفورية وان للشفيع مجلس العلم كما لم يحم
 كما في الدر المختار معن بالدرر وذكر ان المتن عليه خلافا لما
 في جواهر الفتاوى وعليه الفتوى اهـ فتحصل انه لا يشترط سوى
 كون الطلب في مجلس العلم ثم ذكر ملا مسكين اخر اقر بها على رواية
 عدم اشتراط الفورية مانعه فلهذا لا يبطل بالتأخير الى آخر
 المجلس اي مجلس علمه قال والروايات في النوادر وبالثانية اخذ
 الكرخي وهو اصح الروايتين اهـ واعلم انه المص بعد ان ذكر طلب
 الموثبة ذكر الطلب الثاني وهو طلب الاشهاد ويسمى طلب الشفعة

حيث

حيث قال ثم يشهدان قدر ان يبيعه على البائع لو كان العقار في يده
 او على المشتري وان لم يكن زائدا لانه مالك كما في الدر قال العلامة
 ملا مسكين ولو لم يكن المبيع في يد البائع ذكر ابو الحسن القزويني
 والناطع انه لا يصح الطلب عنده وذكر شيخ الاسلام انه يصح استحصاله
 وهكذا ذكر شيخ الاسلام احمد الطواويسي ولم يذكر المص الطلب
 الثالث لكون الشفعة بعد الطلبين يستقر ولهذا سر حوا
 بانها لا تسقط الشفعة بتأخير الطلب الثالث وهو طلب الخصومة
 واليه اشار في اكثر وثرحه للملا مسكين بقوله فان طلب الشفع
 عند القاض الشفعة سال القاض المدعي عليه فان اقر بملك ما
 يشفع به او نكل عن اليقين او برهن الشفع على الدار التي يطلب
 الشفعة بها سال القاض عن الشراء فان اقر او نكل او برهن
 الشفع عن الشراء فله القاض بها وصورة طلب الخصومة ان يقول
 الشفع للقاض ان فلانا اشتري دارا بين مصرها ومحلها او صدق
 فمم بتسليمها الختمية الصريح في طلب الموثبة انه اذا انى بابي
 لفظ يفهم منه طلب الشفعة جازمى والتقييد بالقدرة في
 قول المص ثم يشهدان قدر للاختلاف عما اذا عجز عن الاشهاد
 وهذا قال في ثم تنوير الازهار والاي وان عجز عن طلب
 الاشهاد بنفسه بان لم يكن البائع او المشتري في الرفعة وكل اخ
 تسليم اجار مع الشريك هي اقول انما ان تسليم
 اجار مع وجود الشريك صحيحا لصفحة طلب الشفعة مع وجوده
 وان لم يكن له حق الاخذ في الحال قال في ثم الوقاية ان في كل موضع
 سلم الشريك الشفعة انما يثبت للجار مع الشفعة اذا كانت
 اجار قد طلب الشفعة حيث سمع بالبائع وان لم يكن له حق الاخذ

في الحال اما اذا طلب حين سلم الشريك فلا شفقة له هو وقوله
 في لو سلم الشريك او تقرب على صحة تسليم الجار مع وجود الشريك
 ووجه التقرب انه لما كان تسليمه مع وجود الشريك صحيحا
 لم يبق له حق الشفقة عند تسليم الشريك لسقوط حقه بالتسليم
 فلم يكن له الاخذ بالشفقة بعد ذلك وفي الفتية ولو لم يبيع شريك
 وجاز قسمها البيع فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك
 فلا شفقة للجار لتركه طلب الموائمة او فيها الجار طلب الشفقة
 مع غيبة الخليف فلو حضر الخليف فهاحق به وان لم يطلب الجار
 حقه حضر الخليف وسلم بطلت شفقة اهـ والخليف اعلم من الشريك
 فكل شريك خليف ولا عكس والخليف في حق المبيع شريك خاص
 فلا يخط القوماني وفي المستصغ الخليف والشريك بينين عن معنى
 واحد لا فرق بينهما في اللفظ وفي المحيط ان الطلب واجب على
 الكل بغير الشريك والخليف والجار وان لم يتمكنوا من اخذ الا ترى
 ان الجار اذا لم يطلب الشفقة بما كان الشريك ثم سلم الشريك
 الشفقة لم يكن للجار شفقة اهـ وذكر النزاري في ترتيب الشفقة
 ثم يكن الشريك في البيت ثم في الدار ثم الشريك في الاساسين ثم الشريك
 في الشيء ثم في الطريق ثم الجار الملازم وهو الذي كل منهما عايط
 على حدة وليس بين الخاطين من لصيق المكان ولا تضاد
 الخاطين حتى لو كان بينهما طرف نافذ وجب الشفقة اذا كانت
 غير نافذة والشفقة في الطريق من الجار قال مشايخنا لم يرد
 به طريقا عاما لانه غير مملوك لاحد وانما اراد به ما يكون في سكة
 غير نافذة هو يمتد وما ذكره البيهقي حيث اعترض على المؤلف
 بان قوله لو سلم الشريك لم ياخذ الجار مطلقا ينبغي تقييده بما اذا

مطلب
 ببيع شريك وجار فربما
 يبيع بطلب الشريك وشفقة
 الجار ثم سلم الشريك فلا شفقة
 للجار

باب الشرب

لم يطلب الجار عند السماع بالبيع وان كان الشريك مقدرا عليه في الاخذ
 اما اذا طلب عند السماع وترك الشفيع الشفقة كان للجار اخذها
 اهـ ساقط ان منشأ اعتراضه الذهول عن قول المص وتسلم الجار
 وقد سبق من السيد المحمدي التنبية على ذلك فلم يكن في كلام المص
 اطلاق وفي الذخيرة اذا كان بعض الشفعة اقوى من البعض
 فقص القاطن بالشفقة بطل حق الضعيف اهـ اذا اصرع الشريك
 واجر وسلم الشريك الشفعة كان للجار ان ياخذ الشفعة ولو قضي
 القاطن للشريك ثم سلم الشريك الشفعة لم يكن للجار شفقة
 وفي الملتقط باع نصيبه من دار فاجتاز شريكه وجازم وهما في
 موضع واحد فطلب الشريك ولم يطلب الجار ثم ترك الشفيع الشفعة
 فازاد الجار ان ياخذ بالشفقة ليس له ذلك لانه لم يوجد
 منه شرط ثبوت حق الشفقة في حقه وهو الطلب عند السماع
 اهـ ذكره البيهقي سلام الشفيع على المشتري لا يبطلها
 هو المختار كما في الخلاصة لقوله صلى الله عليه وسلم من كلف قبل
 السلام فلا تجيب وفي الولولجية رجل اشترى عقارا فلفق
 الشفيع واقفا مع الاب وسلم الشفيع قبل ان يطلب الشفقة
 ان سلم على الاب تطل الشفقة وان سلم على الابن لا تبطل لان
 الشفيع محتاج الى التسليم على الابن لانه هو المشتري لان
 مفتاح الكلام السلام وهو غير محتاج الى السلام على الاب اهـ
 وفي الظهيرية ان الكلام قبل السلام مكره محرم الابراء العلم
 من الشفيع يبطلها مثلا وان بيعت فقال البائع او المشتري ابرئنا
 من كل ضمانة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم انه وجب له قبلهما
 شفقة لا شفقة له في القضاء وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى

مطلب
 عدم الشفيع مع الشريك
 لا يبطلها

مطلب
 الاثر العام من الشفيع
 يبطلها

تأريخ جراح جليلي في
حدائق

لانه لو علم بذلك لم يبرحها اما الاول فلانه ابطال واما الثاني فلانه
لم يرض هذا الا بطلان ونظير هذا ما قالوا لو قال رجل ارجعني
في حل ولم يبين ما له قبله فجعله في حل يصير في حل ولا يبق له قبله
شي في القضاء ويبيح فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان بحال
لو علم بذلك الحق لم يبرح كذا في ثم تنوير الاذهان عن الوولجية
واقرب واستشكل العلامة المحمدي بما في الطهريته من انه
اذا قال ان لم اجد بالثمن الى ثلاثة ايام فان ابرئ من الشفعة
فلم يجر بالثمن الى الوقت الزم وقت ذكراين رستم عن محمد انه بطل
شفعته وقال عامة المشايخ لا يبطل شفعة وهو الهي لان
الشفعة متى ثبتت بطلت الموائمة ونفرت بالاشهاد لا يبطل
ما لم يسلم بلسانه اهو وهو صريح في انها لا تبطل ما لم يسلم بلسانه
اهو وهو صريح بالابرأه الخاص على ما هو الصحيح فبالابرأه العام اولى
لا تبطل اهو واقول لا معنى لهذا الاستشكل وعناية ما استفيد
من عبارة الطهريته ان الشفعة لا يبطلها الا برأه العام في الصحيح
مع ان الشيخ صالح الغزي ذكر ان ما ذكره المصنف من كون الادب
يبطلها قضاء لا ديانة قول محمد اما قول ابي يوسف فيبرأ
قضاء وديانة وعليه الفتوى كما في ثم المنظومة والخلاصة اهو
ملخصا كذا في الوولجية وفيه نظر اقول طاهر ان قوله
وفي نظري كلامه لا من كلام الوولجي وليس كذا وبين
الوولجي وجه النظر بان المشتري اذا بى في الدار المشفوعة بناء
كان للشفيع ان ينقض البناء ويأخذ الدار ولا يعطيه ما اذ فيها
اهموى بصرف وقول يمكن الفرق بان نقض البناء ممكن لياخذ
المشتري انقاضه ولا لذلك الصبيغ ثم رايته في ثم تنوير

الاذهان

الاذهان طبق ما ذكرته من الفرق الشفيع ارجا اذا ارجا طلب
المعهم منه انه لو لم يخف واخر تبطل شفيعته وليس كذا كما تقدم
ان الشفعة لا تبطل بتأخير طلب التملك عند الامام مطلقا وهو
فهم الرواية وعليه الفتوى كما في الهداية والمجته ان الحق متى ثبت
واستقر يجر بطلب الموائمة والنقير لا يبطل الا باسقاطه
وهو التصريح بلسانه كسائر الحقوق وعند ابي يوسف يسقط
نذك الموائمة والمرافعة الى القاض مع القدر على ذلك لانه دليل
الاعراض والتسليم كما في تأخير الطلبين الاولين وعند محمد ان كان
التأخير دون شهر لا يبطل لان الشراوى الآجال وما دونه عاجل
كمن في التنازع حائية نقلا عن جامع الفتاوى الشفيع اذا ترك
المحاصرة بطلت ولم يوقت وقناه الا انه خلاف فم المذهب وخلاف
ما عليه الفتوى كذا في حاشية السيد المحمدي وذكر في حاشية الشيخ
شرف الدين الغزي مافيه تأخير طلب التملك بعد طلب الموائمة
والعشرا د شهر بغير عذر يبطل للشفعة على ما عليه الفتوى
في زماننا كما في ثم الكنى والمضامات وعنه ما من كتب المذهب المعتمدة
وقيل لا يبطل وهو فم المذهب وعليه الفتوى كما في مجموعهم وعنه
قلت كشالمشايخ صحيح القول الاول اه كلامه واعلم انه ذكر
في البرازية انه لا يبطل في الكتب ان من لا يرى الشفعة بالجواز
اذا جاء اليه حاكم يرى الشفعة بالجواز وطلبها قيل لا يقض له لانه
يؤخر بطلان دعوى نفسه وقيل يقض لان الحاكم يرى وجوبها
وقيل يقال له انفق وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا
اعتقد وجوبها لا يصح الى كلامه قال الحلواني وهذا الصحيح الا قيل
ثم ذكر بعد كلامه لوقف حينة لشفعة في الجواز هل يحل باطنا

حاشية

فيه وجهان ذكرهما في الوسط اه وفي الفتاوى الطبرية شفعان
 بالجواز فقال له القاضى لم اشفعك او قال اطلت شفعتك ثم قدم
 الشفعين الآخر وظاهر المشتري الى قاضى يرى الشفعة بالجواز
 فانه يفتى له بجميع الدار وان طلب الاول القضاء من هذا القاضى
 فالقاضى لا يفتى له بشئ حموى بقليل فتصرف تغييره للايضاح وجه
 ما ذكره من انه لا يفتى له بشئ انه صار مقضيا عليه والمفتى عليه في
 حادثة لا يفتى له فيها وقد سبق قريبا وكذا لو طلب من القاضى
 احضاره فامتنع فاحل المسئلة في الولوية وعبارت رجل الشفعة
 عند القاضى يقدمه الى السلطان الذى يولى القضاء وان كانت
 شفعة عند السلطان فامتنع القاضى من احضاره وهو على
 شفعته لان هذا عند حموى واعلم ان المستند في قوله وكذا
 لو طلب من القاضى ان يعود على الشفعين مطلقا لا يقتضون
 الشفعة بالجواز خلا فاما يقتضيه سياق قوله الشفعين الجارح
 واعلم ان ما قدمناه عن السيد حموى من قوله وان كانت شفعة
 عند السلطان ان تخالف لما في ثم البرى حيث قال بعد قول المص
 وكذا لو طلب من القاضى احضاره فامتنع سواء كان سلطانا
 او غيره كما هو ظاهر الاطلاق ثم نقل عن الذبيبة مثل ما ذكره
 السيد حموى وينبغي ان يكون الحكم كذلك فيما اذا ارسل اليه
 القاضى فامتنع من الحضور وهذا اذا خل تحت عموم قول المص
 فامتنع اذ لا يمكن ان يكون المستند من قوله فامتنع القاضى
 محتمل ان يكون لمن ارسل اليه القاضى ومن هذا يعلم ان ما
 سلكه السيد حموى في تقرير كلام المص حيث قال فامتنع القاضى
 من احضاره لا يتعين ولو قال المحقق فامتنع القاضى من

احضاره

احضاره او الموصل اليه من الحضور كما هو اول اليهودي اذا
 سمع بالبيع انما قول يؤخذ من هذا ان اليهودي اذا طلب
 الى مجلس الشرع للدعوى عليه لا يكون سببه عذرا لعدم
 احضاره بل بسببه سببه ويحضر الى الشرع وهو يقع كثيرا
 كذا في حاشيته الشيخ صالح الفري وقال العلامة الحموي الظم
 ان التفتيد باليهودي اتفاهى وعليه فليس الاخذ عذرا في
 حق النصراني وان كان النصراني يدينون ترك الاعمال يوم
 الأحد فاذا سمع يوم الأحد بالشفعة فلم يطلب تبطل شفعته
 ولكنه تخصيص اليهودي بالذكرا ان اليهودي هو اعين الاعمال الست
 ولم تنه النصراني عن الاعمال يوم الأحد كمن هذا الشيخ في شرعنا
 حموى تعليق ابطالها بالشرط المسألة منقولة في كثير من الكتب
 المصنوعة قال في منتهى المفتى تعليق ابطال الشفعة بالشرط
 حائره لو قال سلكت لك الشفعة ان كنت اشتريت لنفسك
 فاذا اشترىها الغير كان على شفعته ومثله في المحتج مع زيادة التقليل
 بانه استقاط محض على ما وجدته في حاشيته الشيخ صالح الفري
 ومنه يعلم ما في عبارة السيد حموى لاقتضائه ان التقليل المذكور
 من تمة عبارة منتهى المفتى وليس كذلك قال الشيخ صالح
 وفي فتاوى قاضى خان قال الشفعان ان لم يحج بالتمنى الى ثلاثة
 ايام فاذا برئ من الشفعة فلم يحج بالتمنى الى ذلك الوقت ذكره
 ابن رستم عن محمد بن شفعة تبطل لان تسليم الشفعة استقاط
 محض بغير تعليل بالشرط وقال بعض المشايخ لا تبطل شفعة
 وهو الصحيح لان الشفعة من ثبوت بطلب الموائمة والادشاد
 ناكدة ولا تبطل ما لم يسلم بلسانه اه اقول ويمكن ان يقال لامارة

سأ
 بل يكسر

يوم

بين ما قدمناه عن الميتة والمحتمل وهو مذكور في القنية وكثير من
 الكتب المعتمدة وبين ما في قاضي خان لجواز حمل ما قدمناه على ابطالها
 قبل ثبوتها وتقريرها بطلب المواثبة والا لشهادتها كون فلا يتصل
 ما لم يسلم بلسانه فتقول المحقق يعني الشيخ شرف الدين الفري
 والمعتد بالراجح عدم صحة تعليق التسليم بالشروط مطلقا سواء
 كان قبل طلب المواثبة والا لشهادتها او بعده مستدلا بكلام قاضي
 خان عليه ما لا يخفى لان مفهوم كلام قاضي خان يفيد انه قبل
 طلب المواثبة والا لشهادتها يصح تعليق ابطالها والمفهوم معتبر
 في عبارة الكتب كما صرح به في النفع الوسايل حيث قال ان مفهوم
 التصديق حجة وقول المحقق يعني الشيخ شرف الدين اخذ المصنف
 هذا من القنية حيث قال فيها ان حيث ظف مكان اتفاقا وقد
 تزد للزمان وتقع بها مفعولا كقولهم سبحانه وتعالى الله اعلم
 حيث يجعل رسالته اي يعلم نفس المكان المسحق لوضع الرسالة
 كذا في المغة وفي كتب الاصول لا تستعمل مع الشرط مجازا
 وحيث في كلام المحقق تستقيم للمع مع جعلها ظرف مكان لان
 معناه ثم اخذ المصنف هذا من القنية مكان قال صاحب القنية
 فيها وليس الا مذكور ذلك ولا يقتل للزمان لان زمان اخذ المصنف
 هذا من القنية غير زمان صاحب القنية ولا يصلح ان يجعل
 مفعولا ولا شرطية وهذا تركيب قد يترك من المحقق وليس على
 قوانين العربية ولعل قتل ذلك تعجيف من الكاتب الاول
 اه كلام الشيخ صالح الفري وجوابه ان هذا التركيب كثير الوقوع
 في عبارات المؤلفين فهو وان كان خطأ الا انه مشهور وهو
 خير من الصواب المأخوذ يرد على كون تسليم الشفعة اسقاطا

محضا

على تقابل

محضا مسئلة ذكرها السرخسي وهو ان القضا لا يصح تعليق
 اسقاطه بالشرط ولا يحتمل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا
 محضا ولهذا لا يرد من عليه القضا ولو اكره على اسقاطه
 الشفعة فاسقطه لا يبطل حقه في الشفعة وهذا بين ان
 تسليم الشفعة ليس باسقاط محض لانه لو كان اسقاطا محضا
 لصرح مع الاكره اعتبارا بعامة الاسقاطات والمسألة في اكره
 المبسوط وكذا في حاشية الشيخ شرف الدين الفري كمن العلامة
 المحمدي رحمه الله نقل عن الهذلي ان اسقاط الشفعة لا يتعلق
 بالخائن من الشرط فبالفاسد اولى ونظيره الاتفاق في غير بيع
 اه قال الشفيع انما احضر الثمن غدا والآفات يرى من
 هذه الشفعة ولم يحضر في الغد سقطت شفيعته لان تعليق
 تسليم الشفعة بالشرط صحيح لانه اسقاط في الغد فان احضر
 الدنانير والثمن وراهم هل تسقط شفيعته قال بعض
 المتأخرين لا تبطل وبعضهم توقف والفتوى على انها تبطل
 كذا ذكره البيري وليس المراد من قول بعض المتأخرين لا تبطل
 ان المشتري او المالك يحرم على اخذ الدنانير عوضا عن الدراهم
 بل لابد من رضا لان الدنانير حين آخر ولو قال للاخيه
 سلمت لك شفعة هذه الدراهم يكن تسليمه وكان على شفيعته
 لانه لا حق للاخيه في الدار فلا يصح التسليم ثم يتصور الاوهان
 عن الوالدية ان المشتري طلب الشفعة الى قوله فاقول
 قوله اقول في الدور والفرج ما يحالفه فانه ذكر ان القول قول
 الشفيع يمينه انه طلب حين علم بالبيع والبيعة بينة
 المشتري وكذا في الخاتمة فليحس ما هو المذهب حموي واقول

يحمل ما ذكره المصنف ما اذا اسند الشفيع العلم والطلب الى من كذا
 فلا يخالف ما في الدرر والحائنه لعله على ما لا اسناد فيه ثم رايت في
 تنوير الازدهان النسخة بما يستفاد منه التوفيق الذي ذكرته
 حيث قال بعد كلام وفهمها يعني الولولجية اذا اختلف المشتري
 والشفيع فقال المشتري بلفظ آخر فلم يطلب وقال الشفيع
 طلبت حين علمت فالقول قول الشفيع وتثبت له الشفعة ولو
 قال الشفيع علمت يوم كذا او طلبت وقال المشتري لم تطلب فالقول
 قول المشتري والفرق انه اذا قال طلبت حين علمت فعلمه عند
 القاضى ظهر للحال وقد وجد منه الطلب للحال فكان القول قوله
 اما اذا قال علمت منذ كذا فعلمه بالشراء منذ كذا لم يظهر فحتاج
 الى الاثبات فيحمل قول المصنف ان المشتري طلب الشفيع اخر على
 ما اذا اسند الشفيع علمه بالبيع وطلبه الشفعة الى يوم كذا
 فلا يخالف ما في الدرر والحائنه لعله على ما لا اسناد فيه ثم رايت
 في البيري النصيح بما يؤيد التوفيق الذي ذكرته حيث قال
 وفي البرازية قال طلبت كما علمت وقال المشتري لا بل اشرت
 الطلب فالقول قول الشفيع ولو قال الشفيع علمت يوم كذا
 او زمان كذا او طلبت وقال المشتري لم تطلب فالقول قول المشتري
 اه لا يقال فيما نقله السيد الحموي عن الدرر والفرق من قوله
 والبيته بينة المشتري اشكال لانها بينة في الاثبات وهذا
 من المعاصع التي يحبط بها علم الشاهد فتقبل بتمه
 ما ذكره في تنوير الازدهان وفي البيري من ان القول الشفيع
 اي يمينه توفيقا بينه وبين ما قدمناه عن الدرر واعلم
 ان نظير الاختلاف بين المشتري والشفيع في الطلب وعدمه

اذا روجت فلعلمها الخ فردت وانقصا الى القاضى وقال الزوج
 سكت وقالت هي ردت فان ايهما وقالت ردت حين علمت
 فالقول قولها وان قالت علمت يوم كذا فردت فالقول قول
 الزوج كذا في تنوير الازدهان على ان العلم اي يحلف
 المشتري على ان العلم اذا انكر طلب المواثبة اما اذا انكر طلب
 التقرير فيحلف على اليكالات لاحاطة العلم به كما في تنوير النقاية
 للفهستانى حموي يتصرف ادعى الشفيع على المشتري انه
 احتال الخ في الولولجية دار بجينها دار اخرى فتصدق صاحب
 الدار بالجائظ الذي يلج حله على رجل بما تحته وقضيه ثم باع
 منه ما يقع فليس للدار شفعة لانه لم يبق جارا فان طلب
 لدار بين المشتري باسمه ما فعله الكافر ارا من الشفعة كان
 له ذلك لانه يدعى عليه مع لواقربه لزمه فان حلف فلا شفعة
 له وان نكل كان له الشفعة لانه ثبت مموته حال ملازقها وما
 ذكره البيري وكذا اعلى في تنوير الازدهان للولولجية ايم
 وفي منظومة ابن وهبان خلافة وفي شرحه لابن الشحنة رجل
 اشترى من صبيحة عشرة هاشميين كثير ونسعة اعشارها ثمن
 قليل فللشفيع الشفعة في البيع الاول ولا شفعة له في
 البيع الثاني فلما اراد الشفيع ان يحلف المشتري باسمه ما ردت
 ابطال شفعة بذلك لم يكن له ذلك لانه ادعى عليه بشئ لواق
 به لا يلزمه اه وقال قاضى خان بعد ذكر جملة من احيل
 المبطل للشفعة اذا اراد الشفيع ان يحلف البائع او المشتري
 باسمه ما فعلت هذا افرار من الشفعة ان اراد يحلف البائع لم
 يكن له ذلك لان قوله لا يكون حجة على المشتري وان اراد يحلف

المشتري فكذلك لانه يدعي عليه شيئا لواقربه لا يلزمه اه وفي
 التجسس والمزيد لو اراد الشفيع ان يستخلف المشتري بانه ما كان
 بيعك الاول بلحجة كان له ذلك لانه ادعى عليه وفي لواقربه
 لزمه وهو خصم قال وهو تاويل ما ذكر في كتاب الشفعة انه
 اذا اراد الاستخلاف انه لم يرد به بطلان الشفعة كان له ذلك
 اذا ادعى ان البيع تلحجة اه وهذا النقل موافق لما في المتن
 اي كذا في ثم تنوير الالهة وان ذكر الشفيع ليس له تخليف
 ان ما ذهب اليه ابن وهبان من ان الشفيع ليس له تخليف
 المشتري انه لم يرد ابطال شفعته بالبيع الاول اولى من جهة
 الفقه لانهم قالوا كل موضع لواقربه لا يلزمه شيء ولو اكره
 لا يخلف وهذا لواقربه بالحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه
 شيء فلا يخلف والحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه عند أبي يوسف
 وفي قوله الفتوى كما في الدرر والغرر وقال قلبي خان اذا
 اراد الشفيع ان يخلف المشتري او البائع بانه تعالى انه ما فعل
 هذا فرأى عن الشفعة لم يكن له ذلك لانه يدعي شيئا لواقر
 به لا يلزمه اه اقول والعبد الضعيف الى ما ذهب اليه ابن
 وهبان وافاده العلامة فقيه النفس في الدين قاضي خان
 اميل ولا معنى لما ذكره الولائي من انه يستخلف بانه ما فعلت
 هذا المراد من الشفعة لانه يدعي عليه وفي لواقربه لا يلزمه
 شيء فكيف يستخلف وفي الظاهر به رجل اشترى عقارا بدينار
 جزا فوافق المبياعان على انهما لا يعلمان مقدار الدراهم
 وقد هلك في يد البائع بعد التقاضي والشفيع كيف يفعل
 قال القاضي الا ما عمن اي بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم يعطى

فهو هذا

التمن

التمن على زعمه الا اذا اثبت المشتري زيادة عليه اه اقول هذا
 مخالف لما في الدرر والغرر فانه ذكر من حيلة يجعل ان يجعل التمن
 مجهولا وقال ان صالة التمن تمتع من الشفعة وذكر في المصنف
 من حيلة لجعل ان يشتري الدار بتمن مجهول ثم يبتاعك من ساعته
 وهذا امثل لجعل التمن او بعضه صنف حيلة او شعبة فخلطها
 في صنف اخرى قل ان نصير معلومة وان كان الشفعة خلطا
 ونفس البيع فاراد ان يسمع من احدهم ويسقط شفعة الباقي
 فالحيلة ان يجعل التمن مجهولا وانما لم يكن للشفيع الشفعة
 ها هنا لان الشفيع يأخذ المبيع بمثل ما اشترى المشتري ان
 كان له مثل وبقيته ان لم يكن له مثل وها هنا يعجز القاطن عن
 القضاء بها جميعا بسبب بحالة اوها في المضرات فتأمل هذا
 عند الفتوى والقضاة كمن ما في الدرر والغرر والمضرات اولى
 ولا يعارضه ما في الظهيرة لانه اذا دار الامر بين العمل بما في المتن
 والشروع وبما في الفتاوى يعمل بما في المتن والشروع ولا
 يعمل بما في الفتاوى ومن صرح بذلك الطرسودي في النقع
 الوستائل واذا دار الامر بين ان يفتي بما في الفتاوى وبين ان
 يفتي بما هو نص في المذهب لا يفتي بنقول الفتاوى بل بنقول القضاة
 انما يتناسى بها اذا لم يوجد ما يعارضها من كتب الاصول اما
 مع وجود غيرها لا يلتفت اليها خصوصا اذا لم يكن نص فيها
 في الفتوى والظهيرية من الفتاوى والغرر متن الدرر شرح
 والمضرات من شرح القدوري واذا كان الامر كذلك فما يفعله
 القضاة في زماننا من ان المشتري يقبض الى التمن حاتما من
 فطنة مجهول الوزن والقيمة وسيطكون بذلك شفعة الشفيع صحيح

اذا دار الامر بين العمل بما في
 المتن والشروع وبما في الفتاوى
 يعمل بما في المتن والشروع ولا
 يعمل بما في الفتاوى

الظهيرية من الفتاوى
 والظهيرية من الفتاوى



معتبر موافق لما نقول الكتب الموضوعة لضبط المذهب لا كما زعم
 المحققين يعني الشيخ شرف الدين الغزي من انه غير صحيح وعلم ما في
 الدرر والفرج جري في تنوير الابصار وشرح من الفقار فتيين
 ما يفعله القضاة في زماننا كيف لا وهو يفعل بين اظهر العلماء
 الاخباراء كلام الشيخ صالح يتصرف والمراد من كتب الاصول
 كتب فخر الرواية كالتجارب الصغيرة ونحوه يعني ان يقال ما سبق
 عن ثم تنوير الازدهان معزى بالنجس والمزيد مما يقتضى
 ان البيع الذي يحتال به لدفع الشفعة من قبيل بيع التلحئة
 مشكل من وجهين اما اوله فلنصرح قاضيه جازا ونعيم بان بيع
 التلحئة باطل بخلافه هنا فانه صحيح واما ثانيا فلنصرح قاضيه
 خان ونعيم بما حصل ان بيع التلحئة عبارة عن ان يتفق المالك
 مع شخص آخر بان يبيع عاقبة على ان يبيع منه بئنه بحسب
 الظاهر فقط وفي نفس الامر لا يبيع بئنه حقيقة عمله علم
 اظهر هذا خوفه على دأبه من ظالم فلم يكن البيع منعقد
 بخلاف ما هنا فانه منعقد ولهذا ثبتت الشفعة للشفيع
 في البيع الاول دون الثاني قلت هذا الاشكال لم ارم من تعرف
 لذكره ويمكن اجواب بان بيع التلحئة يطلق على كل منهما غاية
 ما يلزم عليه ان يكون من قبيل المشترك ولا بأس به عند وجود
 القيمة التي يتفق بها احدى المعنيين فكان اللبس
 مأمونا وقولهم لا يجوز استعمال المشترك في اكثر من معنى
 واحد عند الحنفية محمول على ما فيه لبس اشترى الأب
 لابنه الصغير الى قوله فالقول للأب بلايين لانه يكره حق التملك
 للشفيع بما يدعى كما في عمدة الفتاوى وقال القاضى ولا يمين على

مطل
 بيع التلحئة عبارة عن ان يتفق المالك
 مع شخص آخر بان يبيع عاقبة على ان يبيع منه بئنه بحسب
 الظاهر فقط وفي نفس الامر لا يبيع بئنه حقيقة عمله علم
 اظهر هذا خوفه على دأبه من ظالم فلم يكن البيع منعقد
 بخلاف ما هنا فانه منعقد ولهذا ثبتت الشفعة للشفيع
 في البيع الاول دون الثاني قلت هذا الاشكال لم ارم من تعرف
 لذكره ويمكن اجواب بان بيع التلحئة يطلق على كل منهما غاية
 ما يلزم عليه ان يكون من قبيل المشترك ولا بأس به عند وجود
 القيمة التي يتفق بها احدى المعنيين فكان اللبس
 مأمونا وقولهم لا يجوز استعمال المشترك في اكثر من معنى
 واحد عند الحنفية محمول على ما فيه لبس اشترى الأب
 لابنه الصغير الى قوله فالقول للأب بلايين لانه يكره حق التملك
 للشفيع بما يدعى كما في عمدة الفتاوى وقال القاضى ولا يمين على

الأب

الأب لان فائدة الاستحلاف القدر ولواقر الأب بما ادعى
 الشفيع لايصح اقرا على الصغير وفي الدائم عن المشتري
 اشترى دار لابنه الصغير وقبضها ثم اخلف المشتري والشفيع
 في الثمن قال لا يخلف المشتري وقال في الفتاوى جاء الشفيع
 بخاتم المشتري واكثر واقر ان الدار لابنه الصغير ولا يمين للشفيع
 على شرائه اي لنفسه قال لا يمين على المشتري لانه قد لزمه الاقرار
 لابنه فلا يجوز الاقرار لغيره وفي الاصل ان اذا قال المشتري
 اشترى هذه الدار لابني الصغير واكثر شفعة الشفيع فلا
 يمين على المشتري ان كان الشفيع اقر ان له ابنا صغيرا وفي
 الواقعات اذا قال الشفيع انما قال المشتري ذلك لدفع اليمين
 عن نفسه فخلفها القاضية ما اشترىها لنفسه فلا يمين
 عليه وان اكره الشفيع ان له ابنا يخلف الشفيع بالله ما تعلم
 ان له ابنا صغيرا وان كان الابن كبيرا وقد سلم الدار اليه دفع
 عن نفسه المحضومة اخذ البيرى وذكر بعد ما يفيد ان للشفيع
 محاصمة ابنة بعد تسليم الدار اليه وكذا بعد بلوغ الصغير
 للشفيع محاصمة ويتبع ان يشترط طلبه على نور علم بلوغه
 وعلى قياس ما قدمناه لا يشترط الفورية وانما الشرط وجود
 الطلب في مجلس علمه بالبلوغ ما لم يتبدل المجلس فوائد
 لا يجب الشفعة في البيع الفاسد ولا في الوقف ولا في الهبة
 ولا في المهر ولا في الصلح عن دم العمد ولا في بدل الخلع ولا في
 الميراث ولا في الرهن ولا في خيار الرؤية ان رده المشتري له ولا
 في خيار وجود العيب ولا في خيار الشرط ولا في خيار الاتقاة
 ولا في خيار الاستحقاق قبل القبض ولا في شجرة بيعت بغير اصلها

مطل
 جاء الشفيع بخاتم المشتري
 واشترى ان الدار لابنه الصغير
 وقبضها ثم اخلف المشتري والشفيع
 في الثمن قال لا يخلف المشتري
 وقال في الفتاوى جاء الشفيع
 بخاتم المشتري واكثر واقر ان الدار لابنه الصغير ولا يمين للشفيع
 على شرائه اي لنفسه قال لا يمين على المشتري لانه قد لزمه الاقرار
 لابنه فلا يجوز الاقرار لغيره وفي الاصل ان اذا قال المشتري
 اشترى هذه الدار لابني الصغير واكثر شفعة الشفيع فلا
 يمين على المشتري ان كان الشفيع اقر ان له ابنا صغيرا وفي
 الواقعات اذا قال الشفيع انما قال المشتري ذلك لدفع اليمين
 عن نفسه فخلفها القاضية ما اشترىها لنفسه فلا يمين
 عليه وان اكره الشفيع ان له ابنا يخلف الشفيع بالله ما تعلم
 ان له ابنا صغيرا وان كان الابن كبيرا وقد سلم الدار اليه دفع
 عن نفسه المحضومة اخذ البيرى وذكر بعد ما يفيد ان للشفيع
 محاصمة ابنة بعد تسليم الدار اليه وكذا بعد بلوغ الصغير
 للشفيع محاصمة ويتبع ان يشترط طلبه على نور علم بلوغه
 وعلى قياس ما قدمناه لا يشترط الفورية وانما الشرط وجود
 الطلب في مجلس علمه بالبلوغ ما لم يتبدل المجلس فوائد
 لا يجب الشفعة في البيع الفاسد ولا في الوقف ولا في الهبة
 ولا في المهر ولا في الصلح عن دم العمد ولا في بدل الخلع ولا في
 الميراث ولا في الرهن ولا في خيار الرؤية ان رده المشتري له ولا
 في خيار وجود العيب ولا في خيار الشرط ولا في خيار الاتقاة
 ولا في خيار الاستحقاق قبل القبض ولا في شجرة بيعت بغير اصلها

مطل
 اراد وجود العيب في مجلس
 عدمه بالبيع عالم يتبين العيب
 مطل
 فوالله لا يجب الشفعة في البيع
 انما شرطه

كذا في النصف قلت وفي خلاصة الفتاوى ولو علم بالبيع وهو في
 صلاة التطوع فجعلها اربعا او ستا فاختار انها تبطل بخلاف الاربع
 قبل الظهر اذا انما ومثلها في الواقعات والفتية وغيرهما من كتب
 المذهب المعتمدة وفي فتاوى قاضي خان لو جعل التطوع اربعا
 لا تبطل ولو جعله ستا تبطل وهو الصحيح كذا في حاشية الشيخ شرف
 الدين واقول على قياس ما قدمناه من تقييد عدم اشتراط الفورية
 في الطلب لا تنقطع شفعته اذا اتم التطوع اربعا او ستا بل وان
 لم يطلب بعد الفراغ من مسالته لا تبطل ايضاً ما لم يتبدل المجلس لان
 له مجلس علم على الصبي كما سبق معناه بالامسكين وانظر احكام
 في البناء بالارض المحتكرة هل فيه الشفعة فكان المرحوم
 الشيخ المنصوري يفتي بعدمها فيه واقول في فتاويه بعدمها نظر
 فلم لانه متصل بالارض اتصال قرار فكان ملحقاً بالعقار ثم رأت
 الضرر بحج بان الشفعة تقتضي في البناء الجرد بدون الارض
 في كلام المقدس وغيره كالشيخ الديري في تكملة فتح القدير حيث
 قال يسفل بين رجلين عليه علو لاهد هما مشترك بينهما
 وبين آخر فباع هو السفلى والعلو كان العلو لشريك
 في العلو والسفلى لشريك في السفلى لان كل واحد منهما شريك
 في نفس الارض المبيعة وجاز في حق الآخر او شريك في الحق اذا
 كان شرط بينهما واحداً هو فاستفيد منه ان الشفعة تستحق في
 البناء الجرد بدون الارض من حيث الجوار ومن حيث الشراكة
 فيه ايضاً وما ذكره في الدرر حيث استندك على ما في المتن كما ذكره
 المصنف في مصنف المتن ومنه الفقار وغيره كما لا يلعب حيث قال
 ولو كان بعض الجيران لان الشراكة في البناء الجرد بدون الارض
 لا يستحق

مطلقا
 ولو علم بالبيع بعد في صلاة
 الشفعة

مطلقا
 وانظر الحكم في البيع بالارض
 المحتكرة هل فيه الشفعة

مطلقا
 في شفعة منه ان الشفعة
 تستحق في ارض الجرد
 بدون الارض من حيث
 الجوار ومن حيث الشراكة
 فيه ايضاً

لا يستحق بها الشفعة اهـ يحمل على ما اذا لم يكن للبناء الجرد حق
 القرار بطل على ذلك ما في الدرر عن الدرر حيث علل قبوت حق
 الشفعة في العلو وان لم يكن طريقه في السفلى بانه الحق منه
 بالعقار لما له من حق القرار وهذا المقرر ظهر والنقح كما ذكرناه
 من ثبوت حق الشفعة فيه وان الاتفاق بخلاف ذلك خطأ
 صريح ههنا بعض الثمن احوال المسئلة في الحاشية وعبارتها رجل
 اشترى ارضاً بائة وقبضها البائع وحضرها الشفيع وطلب الشفعة
 وسلمها اليه المشتري بائة ورهم ثم ان المشتري نقد الثمن للبائع
 ووهب له الباقي منها حصة بعد ما اخذ المائة فعلم الشفيع
 بالهبة ليس له ان يسترد شيئا من المشتري من الثمن ولو كانت
 البائة وهب من المشتري خمسة من الثمن قبل قبض الثمن خطأ
 وخطأ بلحق باصل العقد فكان للشفيع ان يسترد من الثمن
 قدر ما خط عنه البائع اما بعد قبض الثمن ههنا البعض ليس
 بخطأ بل هو عليك مبتدأ في كلام المصنف من الايجاز البالغ حد الالفاظ
 بقي ان يقال يفهم من التقييد بهية البعض ان هبة كل الثمن
 لا يظهر في حق الشفيع مطلقا واذا لم تظهر في حق الشفيع فهل
 ياخذ الشفيع بالثمن الذي سعى قبل الهبة او بالقيمة لم ارف ذلك
 نقلا صريحا وفي الظاهرية تقلا عن اجماع الأصغر اذا اشترى
 بالحد درهم داراً ثم تصدق بها على المشتري ياخذها الشفيع
 بالقيمة الا ان يكون قبض الثمن كله ثم تصدق عليه اهـ فعلى
 قياس هذا يقال ان وهب كل الثمن قبل القبض ياخذ الشفيع
 بالقيمة والا ياخذ بالثمن حوى وما سبق من قوله اما بعد قبض
 الثمن ههنا البعض ليس بخطأ الخ علله في ثم تنوير الأذهان بان

فكانت هبة له مالا اخر هو ومنه
 مسلم ما في

مطلقا
 ياخذها الشفيع بالقيمة

الثمن صار عينا بالتسليم فلا يستند الشفيع شيئا بخلاف ما لو كانت
 الهبة قبل التسليم حيث يملك المشتري ما وهبه لانه هبة الدين
 لان الثمن في الذمة او معناه بالمحيط **خط الوكيل بالبيع لا يلتحق**
 الحال المسئلة في الحائثه وعبارتها الوكيل بالبيع اذ باع الدار بالف ثم
 ان الوكيل خط عن المشتري مائة من الثمن صح خطه وبينه قدر
 المخطوط الامر ويبرأ المشتري عن المائة وبما خذ الشفيع الدار
 بجميع الثمن لان خط الوكيل لا يلتحق باصل العقد ومنه يعلم
 ان المراد خط الوكيل بعض الثمن اذ هو الذي يقترب فيه الحال
 بين الوكيل والموكل ما خط الكيل فلا يقترب فيه الحال قال في الجمع
 وشرحه لابن الملك ولو خط البائع عن المشتري بعض الثمن
 ينسقط عن الشفيع وقال الشافعي لا ينسقط بل على الشفيع
 الثمن المسمى وهذا بخلاف فرع الخلاف في ان الخط لا يلتحق عنده
 باصل العقد بل هو هبة للمشتري وعندنا يلتحق ولو خط البائع
 كل الثمن لم ينسقط ولا يلتحق ذلك باصل العقد اتفاقا لانه لو
 التحق صار بيعا بلا ثمن او ولا يشك عدم التحاق خط الوكيل
 على صحة خطه لان تعيين الوكيل يجعل الخط كأنه هبة مبتدأة
 من الوكيل حقه كأنه وهب ذلك القدر من ماله وهذا لا اعتبار
 قلنا لا يلتحق ولا يظهر في حق الشفيع حوى وما وقع في النسخ
 من التقليل في عبارة الحائثه بقوله لان خط الكيل لا يلتحق الخ
 تحذف من النسخ والصواب لان خط الكيل كما ذكرنا وبه
 صرح في ثم تنوير الاذهان معناه بالمحيط وقوله ومنه يعلم ان
 المراد خط الوكيل بعض الثمن لا يتعين في فهم كلام المم بل هو احد
 احتمالين والاحتمال الثاني وهو الاقرب ان يكون معنى قول المم
 خط

مطلق
 لو خط البائع عن المشتري
 بعض الثمن ينسقط
 الشفيع

خط الوكيل بالبيع لا يلتحق اي مطلقا سواء خط الكيل او البعض بخلاف
 خط الموكل فانه كما ما سبق من التفصيل وهذا التقرير تعلم ما في
 قوله اذ هو الذي يقترب فيه الحال الخ لاقتضائه حصر افراق
 حاصل فيما ذكرناه ايض بل ما ذكرناه اولى لاستيفائه عن تقدير
 محذوف له دعوى في رقبه الدار وشفعة فيها الخ المسئلة في
 الفتاوى الظهيرية وعبارتها ولو بيعت دار بحجب دار رجل هي شفيعها
 وهو يزعم ان رقبه الدار المبيعة له فبها في ان رقبته
 تبطل شفعة وان ادعى الشفعة فيها تبطل دعواه في الرقبه
 فيقول هذه الدار ذاري وانا ادعى رقبته فان وصلت اليها
 والا انا على شفعة لانا اجملة كلام واحد فلا يتحقق السكون عن
 طلب الشفعة كذا في حاشية السيد الحوي ووجه بطلان الشفعة
 اذ ادعى رقبته فوات شرط الشفعة وهو الطلب عند علمه بالبيع
 ووجه بطلان دعواه ان ادعى الشفعة فيها انه يصير متناقضيا
 كما ذكره البيهقي وهذا اي ما ذكر من بطلان الشفعة اذ ادعى رقبته
 فيها واضح بالنسبة للقول باشتراط الغورية في الطلب واما
 على ما قد مضى من عدم اشتراط الغورية وان للشفيع مجلس علم
 وقد مضى انه الصحيح فلا فعل هذا اذ ادعى او لا رقبته او منع من
 هذه الدعوى له ان يطلب الاخذ بالشفعة ما لم يثبت له المجلس
 يجب ان يقال ما ذكره المم من انه يقول هذه الدار ذاري وانا
 ادعيها الخ يعني متعين حتى على القول بتسليم اشتراط الغورية في
 طلب الشفعة ولهذا قال البيهقي ولو اراد ان لا تبطل دعوى يقول
 طلبت الشفعة اذ لم يثبت لي الحق الذي ادعيه او كما قال المؤلف
 اه وان ادركت الصفة وثبت لها خيار البلوغ وثبت لها شفعة فطلبت

مطلق
 هذه الدار ذاري وانا ادعى
 رقبته فان وصلت اليها
 والا انا على شفعة

مطلق
 رقبته يطلب الشفيع ما لم
 يثبت له المجلس

الشفعة واختارت نفسها بان قالت طلبت الشفعة واخترت
نفسه او قالت بالعكس يجوز الاول منها وبطل الثاني لانها قادمة
على القران بينهما بان يقول اطلبها جميعا الشفعة واخيار فاذا
فرقت صح الاول وبطل الثاني عموي وقوله وبطل الثاني بيته
على اشتراط الفورية في الطلب واما على عدم اشتراطها اذا بدأت
بجيار البلوغ لا يبطل حقها في الشفعة ولها الطلب ما لم يتبدل
المجلس استولى الشفيع عليها اي الدار المشفوعة وبوجه
من قوله ان اعتمد قول عالم آخر وجوب التفرير وعدمه فاذا استولى
عليها بلا حكم ولا اعتماد بل بوجه التفرير لانه ظلم واذا استولى عليها
بلا حكم لكن معتمد على قول عالم لا يلزمه التفرير لعدم الظلم اقول
ولي في هذه المسئلة نظر لانهم قالوا لا يثبت الملك للشفيع الا
بعد الاخذ بالتراض او بعد قضاء القضاة قال في الدرر والفرار
وعلى القطار وما في حكمه بالقضاء او الاخذ بالرضا وقد صرحوا
بانه قبل وجود احدهما لا يثبت له فيها شيء من احكام الملك حتى
لا تورث عنه اذامات في هذه الحالة وبطل شفعتها اذا باع
دارم التي يشفع بها ولو بيعت دار مجيرها في هذه الحالة لا يستحقها
بالشفعة لعدم ملكه فيها واذا كان الملك لا يثبت الا باحدهما
فاستبيل او عليه بما يحجج بقول العالم استبيلاه على غير ملكه فيكون
ظلالا لا يحجج واذا اعتبرتم مجرد استقرارها فهو موجود بالاشهاد
كما صرحوا به فلا يتوقف ذلك على قول العالم ولا على القضاء ولا على
الاخذ بالرضا كما هو ظم فتأمل كذا في طائفة الشيخ صالح وفيها
لا يجب عليه الطلب حتى يجرم رجلان ولو جرم عدلين او واحد عدل
عند ابي حنيفة او رجل وامرأتان لان فيه الزام من وجه دون وجه

مطلب
مطلبت وهاهنا طلبت
ولم تطلب احد بها بطل
او شرطت لا طلبها جميعا
الشفعة واختارت

مطلب
لا يثبت الملك للشفيع الا
بعد الاخذ بالتراض او
بعد قضاء القضاة

وجه فيشترط احد شرط الشفاعة اما العدد او العدالة
وعندهما يجب عليه الا يذهب اذا افرم واحد ولو عبدا بغير
وان لم يكن عدلا صغيرا كان او كبيرا ولو افرم المشتري بنفسه
يجب عليه بالاجماع كيف ما كان لانه ختم فيه والعدالة غير معتبرة
في الخصوم وفيها ايضا عن منية المفع اخذ الشفيع الدار من
المشتري ياخذ منه صل الشراء وان ابي لا يجزى اشياء
على عدد الرؤس اي تقسم على عدد الرؤس لا على قدر الانصاف
وقد نظرها العلامة المحوي في ابيات وزاد على الاربعة التي ذكرها
المص ثلاثة العقل بغير الدية قال العجرواني في تلخيص الجمع
للخلاف ما نصه ترك الفوت والحفظ لتبويب في النفوس دون
العين والسيقة والمال تعظيما لامر الدم واقرى بملكته بالملك
بغير الملكة التي بالملك اقوى فاذا وجد حرا وعبد اقليلا في مكان
مملوك قسمت الدية او القيمة على عدد الملاك دون قدر الملك
ان العلة ترجح بالقوة لا بالشرع كما في الشفعة فيكون على عاقلة
كل واحد قسمة في ثلاث سنين من يوم احكم ثم الملكة التي بالنسبة
حالة كون الانتساب خاصا فيما اذا وجد قتيلا في محلة او مسجد
فقسمت الدية على من نسبت اليه المحلة او المسجد على ثلاث قياتل
بان كانت احدى القبائل مثلا بكرين قياتل وهم عشرون رجلا والقبيلة
الاخرى فبنسبهم ثلاثون رجلا والقبيلة الاخرى ثمانون وهم
اربعون رجلا فوجد في مسجد او محلة قتيلا كانت الدية عليهم
ثلاث قياتل القياتل على كل قبيلة ثلث الدية دون عدد الرؤس
عكس الاول فانه ثمة تقسم على عدد الرؤس دون القياتل وانما
قسمت هنا بعدد القياتل دون الرؤس وفاء بمكة التدبير بغير

الملك

مطلب
اشياء بغير عدد الرؤس

مطلب
دونهما او عند اقل
قواتل مملوك فسميت الدية او
القيمة مع عدد الملاك دون قدر
الملك
ثم الملكة التي بالنسبة

ان هذا الضمان بسبب ترك الفوت والحفظ كما ذكرنا والحفظ
 يكون بحكم التدبير والقيام بمصالح الموضع وكل واحد يوازي
 الاخر في ذلك اذا كانا في الاقطار ^{بشيء متساو} من غير اعتبار
 قوتهم او كثرتهم ولهذا لو كان من احدى القبائل واحد وليس معه
 غيره وان اخطأ معهم المسجد او المحلة كانت تلك الدية على اقله
 والثلاثان على اقله القبيلتين الباقيتين اهو ومنه يستفاد
 تقييد ما اطلقه المصنف بما اذا كان وجوب الدية باعتبار مكانة
 الملك فيلحفظ فان اكثر الكتب خالية عنه قلت وعلى كون العقل
 بمعنى الدية استحسن الفاضل الدمايين في ثم الحق قول الشيخ
 جمال الدين بن نباتة

واصبوا الى السحر الذي في جفونه وان كنت ادري انه جالب قتل
 وارفعه بان اضع قتيل كما مضى بلا قود مجنون الليل ولا عقل
 كما في حاشية السيد الحموي وما وقع في نسخ المحش من قوله
 وافوق الملك بالكنة تحريف من النسخ والصواب واقرى
 الكنة بالملك كما ذكرنا في الكنة بسبب الملك اقوى من الكنة
 بسبب النسبة الحاشية والشفقة يعني الشفقة تثبت
 عندنا على عدد رؤس الشفعاء وعند الشافعي على قدر سهامهم
 مثلا اذا كانت دارين ثلاثة فباع صاحب النصف نصيبه
 في الشفقة بين الاخرين الثلاثة عندنا على قدر ملكها
 ونصفين عندنا على قدر رؤسها وان باع صاحب الثلث نصيبه
 تكون الشفقة بينهما اربعاً عندنا وان باع صاحب السدس نصيبه
 تكون الشفقة بينهما اخماساً صاحب الثلث ضاهاوا لصاحب
 النصف ثلاثة الا خاس كذا في المصنف له ان الشفقة من موافق

وهذا
 الملك بسبب الملك اقوى
 من الكنة بسبب النسبة
 كما هو

الملك فتثبت بقدره ولنا ان السبب الاتصال وقليل الملك كثير
 ولهذا الواقع وصاحب القليل كان له كل الشفقة بخلاف الدرع
 والسبب لانها من نتائج الملك فيكونان بقدر ثم اعلم ان كل واحد
 من الشفعاء قبل القضاء لهم بالشفقة مستحق لجميع الدار
 المشفوعة والشفقة بينهم للمزاجية فينبغي ان يطلب كذا لك
 لو طلب واحد منهم نقضها بطلت شفقة عند محمد كما سيأتي كما
 في ثم الجمع للملك حموي واجرة القسام يعني تكون على عدد الرؤس
 وهذا عند الامام رضي الله عنه وعندنا على عدد الاء نصيباً
 لها ان هذه مؤنة لحققت بسبب الملك فتتقدر بقدر الملك
 وله ان عمل القسام لصاحب القليل والكثير ^{بشيء متساو} واقع بصفة
 واحدة وهي تميز الاء نصيباً وصاحب القليل والكثير في ذلك سواء
 فاذا استويا كان الاجر عليهما على السواء كذا في الولولجية في
 حرانته الا كل استاجر على فنته طعام بيته كما يلة فاجرة
 الكيل والنقل على قدر الاء نصيباً اهو ومنه يستفاد تقييد كلام
 المصنف بقسمة العقار وفيها اهل بلدة استاجر وارحلاً ليزه
 الى السلطان فيرفع امرهم ووقواله وقفا فالاجم على اهل البلد
 على قدر منافعتهم في ذلك حموي وما وقع في نسخ المحش من قوله
 ومنه يستفاد تقييد كلام المصنف بقسمة التقديس تحريف والصواب
 بقسمة العقار والطريق اذا اختلفوا فيه اقول لم يرد بالطريق
 هنا طريقاً عاماً لانه غير مملوك لاهد وانما اراد به ما يكون في سكة
 غير ناقدة والطريق ما يذكر ويؤنث كما في منظومة المؤنثات
 السماعية لابن الحاجب واعلم ان مثل الطريق ساحة الدار اذا
 اختلفوا فيها تكون بينهم على الرؤس فان ذابيت من دار كذا

بشيء متساو

مطلب
 اجرة الكيل والنفقة
 الاء نصيباً

يموت منها لاستوائهم وفي الا تنفع بها وهو المراد فيها والتوفى
 وكسر الحطب ووضع الامتعة وهو ذاك فصارت نظير الطبق
 بخلاف الشرب اذا تناوعا فيه فانه يقسم بينهما بقدر ارضيهما لان
 الشرب يحتاج اليه لاجل سعة الارض فخذ كثر الارض تكثر
 الحاجة اليه كذا في الدرر والقرر وقد هي مسائل تكون القسمة
 فيها على عدد الرؤس زيادة على ما ذكره السيد المحوي في نظمة قال
 منها ما في قناري الشمس احانوق وفي الصيافة التي جرت العادة
 بها في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس لا على قدر الوظائف ومنها
 ما اقر به شيخنا بغير العلاقة الشرب لابي تبعها لمشايخ وهي
 الحلول الذي جرت به العادة في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس
 لا على قدر الوظائف ولا يختص به الناظر كما هو واقع الآن بل هو
 كواحد من المستحقين ومنها ما ذكره العلاقة الفرنسياني بحيا
 حيث قال لو قتل صبيدا حرم حلالا ان فعل كل نصف قيمته وسبع
 ان تقسم على عيدي الرؤس او اقله جماعة هو قول تقسم على عدد
 الرؤس اذا قتل جماعة يعني من غير نظر الى كون جنايتهم بقتله
 متفاوتة كما جرحه واحد منهم جرحا والاخر جرحا وهذا
 قال السيد المحوي وقد يفتي بغيره منها لا يحصر في الا ان هو ما ذكره
 الشرب لابي من ان الحق في الحلول لجميع المستحقين يرجع لما
 مر جوابه من ان الحلول من جملة ربع الوقف
 في الشريعة جمع نصيب شائع في معين وبسببها طالب
 الشراكا او بعضهم الا انتفاع بملكه على وجه الخصومة لا كل
 واحد من الشراكا منتفع بنصيب غيره والطالب للقسمة يسأل
 القاضي ان يحضر بالانتفاع بنصيبه ويمنع غيره من الانتفاع

ففهمنا القسمة

بنصيب

بنصيبه فيجب على الحاكم ان يجيبه اليه وركنها هو الفعل الذي يحصل
 به الادوار والتمييز بين النصيبين كالكيل والوزن والعد والزرع
 وشرطها ان لا تقوت المنفعة بالقسمة فاذا كانت تقوت بها
 لا يقسم جبرا كما لم والرحى والحمام ونحو ذلك لان القرض المطلق
 منها توفير المنفعة فاذا ادت الى فواتها لم يحكم عليها بالقسمة
 مشروعة بالكتاب العزيز قال الله سبحانه وتعالى ونسبهم ان الماء
 قسمة بينهم وقال تعالى واذا حضر القسمة والستة الشريعة لانه
 صلى الله عليه وسلم باشرها في القنائم والموارث وعلى جوارها
 انفقوا الا رجاء وان فيها انصاف الشراكا واظهرها العبدان
 باصالي الحق لا مستحقة فكان واحدا وهكذا تفي بنصيب
 صاحبه وفي خزانة الفقه عشرة اشياء لا تقسم الرقيق والحوار
 لتفاوتها واحكام والمرو والرحى الا ان يتراضوا الشراكا ولا يخاص
 المختلفة بعضها في بعض لا يقسمها وكذا اذا كان يستفصل كل
 واحد منها بنصيبه لا يقسم ولو طلبها صاحب الكثير يمكنه الانتفاع
 بنصيبه حتى لو لم يكن كذا لك لا يقسم بطليبه وحده بل لا بد
 من طلبها معا نصرا على ذلك في الكتب بقوله وان تقصر الكل لم
 يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض ونصرا البعض قسم بطليبه ذي
 الكثير وهو هذا التقرير تعلم ما في عبارة الشيخ صالح من الاربهم
 يعني ان يقال كون العتق في القسمة لطلب ذي الكثير هو قول
 اخصاف كما في ثمة العلامة ملا مسكين قال وذكر اخصاف على عكس
 هذا وذكر احكام ان ايرها طلب القسمة يقسم وما ذكره اخصاف ان
 هو وجه ما ذكرناه من الاربهم انه لا يلزم من كون نصيبه اكثر حصول
 الانتفاع بالفعل في التجريد للحمير يجب القسمة الشراكا على المهايأة

ولا تبطل بموت احدى هاتين عن الوصية بالمنافع وخرج عليها
 الولوي اقول عبارة الولوي السلطان اذا عزم اهل قرية فادوا
 القسمة قال بعضهم تقسم على قدر الاملاك وقال بعضهم تقسم
 على الرؤس وقال بعضهم ينظران كانت لتخصيص الاملاك قسمت
 على قدر الاملاك لا تموت الملك فصارت كموتة حصص النهر وان
 كانت لتخصيص الابدان قسمت على عدد الرؤس لانها مونة الراس
 ولا شيء على النساء والصبيان لانه لا يتفرق لهم اهو منه يعلم ما
 في كلام المص قال بعض الفضلاء الواقع في بلادنا اخذ العوارض
 من النساء على درهمين والذي يظهر ان دهنهن عند اطلاق
 الطلب اهي يعني لان المطلق يجري على اطلاقه حتى يرد ما يخصه
 اما لو خصص السلطان اخذ العوارض بالرجال فلا يدخلن حوز
 والظن ان المراد بالعوارض نوع من النقود وانفقوا على
 الالقاء الخ اقول يفهم منه انه اذا لم يتفقوا على الالقاء لا
 يكون كذلك وبه مخرج الزاهري في ماويه حيث قال اشرفت
 السفينة على العرف فالتحق بعضهم حنطة ثم غرق في البحر فحقت
 بعض قيمتها في تلك الحال اه فذكر بعض الفضلاء ما منه يفهم
 انه لا شيء على الغائب الذي له مال فيها ولم ياذن والظاهر ان
 به بان قال اذا تحققت هذه الاحالة فالقوا اعتراذه وجب
 ان يقيد كلام قاري الهداية بما اذا قصد حفظ الامتنع فقط
 كما اذا لم يخش على النفس وخش على الامتنع بان كان الموضع
 لا تفرق فيه النفس وتلف فيه الامتنع فهو على قدر الاموال
 لا على النفس واذا خشي على النفس والاموال فالقول بعد الاتفاق
 لحفظهما في قدر الاموال والنفس فمن كان غائبا واذن
 بالانفا

نحوها

بالاذا وقع ذلك اعتبر مال لا نفسه ومن كان حاضرا بماله
 اعتبر ماله ونفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم
 ار هذا الخبر لغيري ولكن اخذته من النقل قايلا وفي كتب
 الشافعية يجوز عند هيجان البحر وخوف الغرق القاء بعض متاع
 السفينة في البحر لسلامة الادمي المحترم ان يقين لدفع الغرق ويحرم
 القاء العبيد والكنوز الامالا رجع له واذا قصد في الالقاء حق
 حصل الغرق عنه ولم يضمن ويحرم القاء المال بلا خوف التلف فان
 كان مال نجس باذنه لم يضمن والا يضمن اه قال بعض الفضلاء
 وفواعد فالانابة جوى بتصرف القسمة الفاسدة لا تقيد الملك
 بالقبض اقول الذي في القسمة والبرازية انها تقيد الملك
 بالقبض ولم اقف على ما ذكره المص فيحمل على انه ظفروا لك وهو ثقة
 في النقل ويحمل على اختلاف الرواية في المسئلة كفى ذكر شيخ
 الاسلام الشيخ محمد بن عبد السلام الغزي صاحب كتاب تنوير
 الاوبصار انه لم يطلع عليها ويحمل على ان وقعت رائحة سهوا
 من قلم الناسخ الاول قال الحموي وذكر في الذخيرة ان القسمة
 تقيد الملك باحد اشياء اربعة القبض وقضاء القرض والقرعة
 والبايع يعلم بمراجعة نسخة صحيحة من نسخ الحموي او بمراجعة
 الذخيرة وذكر البيهقي ان ما ذكره المص من ان القسمة الفاسدة
 لا تقيد الملك ليس على ما ظن من ان الباطل عين الفاسد فيها
 قال في الملتقطات دارين قوم افسدوها ووقع في نصيب
 احدى بيت فيه حمامات ان لم تذكر الحمامات في القسمة فهي
 بينهم كما كانت وان ذكروها ان كانت لا تؤخذ الا بيبس والقسمة
 فاسدة لانها في معنى البيع وبيع الحمامات لانه لا يمكن اخذها الا

بصيغ فاسد فكذلك القسمة وفي حاوي القنية كل قسمة على شرط
 هبة او صدقة او بيع من المقتوم او غير فاسدة والمقتوم في
 القسمة الفاسدة يثبت الملك فيه كالمقتوم بالشرط الفاسد
 وينفذ فيه النضر في احواله وفي بطل بالشرط الفاسدة اقول
 في القسمة اقتسام دار على ان يكون لاحدها حق وضع لجدوع على
 حائط او وقع في نصيب صاحب جاز للتعامل وفي الكرم على ان
 يكون لاحدها قرار غصان الشجر على نصيب صاحب لا يجوز في
 عدم التعامل ثم قال كل قسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من
 المقتوم او غير فاسدة يعني لان في القسمة معنى المبادلة والبيع
 فتكون صفة في صفة والقسمة على ان يزيد شيئا معروفا جاز
 كالايادة في المبيع والتمن او منه يعلم انه ليس كل شرط فاسد
 يفسدها فلم يفتقر الى ولو اقتسم دار على ان يشتري احدها
 من الآخر دارا خاصة بالف درهم فالقسمة على هذا الشرط
 باطلة لان القسمة في معنى البيع وهذا الشرط يبطل البيع
 فكذلك القسمة ثم تنوير الازدهان عن الولوية يجوز بناء المسجد
 في الطريق العام ان كان واسعا لا يضري الايض بالمسلمين
 لان الطريق لهم والمسجد لهم وفي الظاهرية وعن محمد في مسجد
 ضاق باهل الباس بان يلحق به من طريق العامة اذا كان
 واسعا وقيل يجب ان يكون باذن القاطن وقيل لا يجوز اذا
 فتحت البلدة قهرا اما اذا فتحت صلحا فلا يجوز اهكذا
 ذكر البيهقي وذكر الحموي انه لا وجه لذكر هذه المسئلة هنا
 الى قوله المشترك يعني لانه لا مناسبة لها بكتاب القسمة
 ويجب بانه ترجمه لشيء وزاد عليه ولا بأس به بخلاف العكس

مظهر
 كل قسمة على شرط هبة
 او صدقة او بيع المقتوم
 او غير فاسدة

مظهر
 القسمة على ان يزيد شيئا
 معروفا جازا
 المبيع والتمن
 مظهر
 ولو اقتسم دار على ان يشتري
 احدها من الآخر دارا خاصة
 بالف درهم فالقسمة على هذا
 الشرط باطلة

وكذا

وكذا الامل المحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في دورهم ان لم يضر
 ههنا وقع هنا والحق في الولوية المنع حيث قال وان اراد اهل
 المحلة ان يدخلوا دورهم شيئا من الطريق هو لا يضر بالطريق
 ليس لهم ذلك لان الطريق للمسلمين وهذا خاص بهم اه وتقتل
 في الملتقطات عن العيون في المنع ايض وفي عمدة الفتاوى داران
 عينة وسبق وبينهما طريق المسلمين فينظر عليه اظلمة لا تضر بالمارة
 وسعه ذلك وان اضرب بالمسلمين فليس له ذلك وكل واحد المنع
 من البناء والهدم بعده وفي الملتقط للوالي ان يعطى من طريق
 احاطه ان لم يضر بالمسلمين كذا ذكره البيهقي وقوله وكل واحد
 المنع من البناء والهدم بعده لا يتقيد بما اذا كان بناء الظلمة
 يضر بالمارة لانه اذا كانت كل واحد المنع والهدم بالنسبة لما
 لا يضر فيه كما سياتي التوضيح به معنى الولوية في حافيه
 الضرر يكون الطريق الاول وهذا التقدير تعلم ان الاولى
 لصاحب عمدة الفتاوى ذكر قوله وكل واحد المنع من البناء
 والهدم بعده مقاما على قوله وان اضرب بالمسلمين اخذ بها
 لا يمان ما ليس مارا وله بناء ظلمة في حوى الطريق ان لم
 يطل لبن ان حوصم قبل البناء منع منه ويعين هدم في الولوية
 رجل اتخذ كنيفا في دار واشترعه الى طريق المسلمين او كانت
 داران احدهما عينة والاخرى يسبق وبينهما طريق المسلمين
 فينظر عليه ظلمة ان كان يضر بالمسلمين لم يسه ان يفعل وان
 كان لا يضر بالطريق وسعه ومن خاصة من المسلمين قبل
 البناء ظلمة ان يمنع وبعد البناء له ان يهدمه لان الحق لهم
 الا كذا في ثم تنوير الازدهان وعبارة الولوية هذه لا اعتبار

٢١٠

عليها بخلاف عبارة عمدة الفتاوى التي قدمها البيهقي للإيهام الذي
 بيناه والذي يظهر تقييد المسئلة بما إذا لم يكن باذن الوالي اي
 نائب السلطان فان كان لم يكن لاحد من المنع قبل البناء ولا الهدم
 بعد يدل عليه ما قدمناه عن البيهقي من ان للوالي ان يعطى من طريق
 اجازة ان لم يضر بالمسلمين المشترك اذا الهدم فابى احدهما
 العمارة انما استثنى العلامة الشيخ شرف الدين من ذلك مسئلة
 ويحذر بين يمين خيف سقوطه وعلم ان في تركه ضرر
 عليهما ولهما وصيان فابى احدهما العمارة فانه يجب الاي على البناء
 مع صاحبه وليس هذا كما بآء احد المالكين لان ثمة الاي رهن
 بدخول الضرر عليه فلا يجب اما هنا اذ الوجه اذ حال الضرر
 على الصغير فيجب ان يرم مع صاحبه كما في الحائفة واعتبرت عليه
 العلامة الشيخ صالح وتبعه السيد المحوى بما حصله ان كلام
 المصنف في المالكين لا فيما يعم المالكين ونحوها حتى يتم الاستثناء
 المذكور واقول لا وجه للاعتراض على ما ذكره الشيخ شرف الدين
 اذ اطلاق قول المصنف المشترك اذ صادق بالمشارك بين يمين
 كصدقه بالمشارك بين المالكين وكذا اقول فابى احدهما شامل
 للآباء من احد الوصيين كشموله للآباء من احد المالكين
 ايضا بل لو صرح المصنف بالمشارك بين المالكين لم يكن ذلك
 محال لليتين لانهما تحت عموم المالكين نعم لو قال المصنف
 المشترك بين البالغين امكن للاعتراض وجه وهذا التقرير
 نعم ان الاستثناء الواقع في كلام الشيخ شرف الدين متجه
 قال العلامة الشيخ شرف الدين ويجب ان يكون الوقف كمال
 اليتم فاذا كانت الدار مشتركة بين وقفين فاحتاجت للتمت
 فاراد

مطلوب
 او العارضة

مطلوب
 جاز من يمين خيف
 سقوطه وعلم ان في تركه
 ضرر عليهما ولهما وصيان
 فابى احدهما العمارة فانه
 يجب الاي على البناء مع
 صاحبه وليس هذا كما بآء
 احد المالكين لان ثمة الاي
 رهن

مطلوب
 او العارضة

فاراد احد الناظرين العمارة واني الاخر فانه يجب على الغير من مال
 الوقف وقد صارت حادثة الفتوى فان احتمل القسمة لاجب
 وقسم اخاي يطلب احدهما حموى وفي حاشية الشيخ صالح المطلق
 المصنف في عدم الجبر فيما لا يحتمل القسمة فيشمل ما اذا الهدم كله وصار
 صحرا او بقي منه شيء وفي الخلاصة صرح بانه اذا بيع منه شيء يجب
 واذا لم يبق منه شيء وصار صحرا لا يجب وعبارته طاحونة اي
 عام مشترك الهدم واني الشريك العمارة يجب هذا اذا بيع
 منه شيء اما اذا الهدم الكل وصار صحرا لا يجب وان كانت
 الشريك معسرا يقال له اتفق ويكون ديننا على الشريك اخ
 يعني وله منعه من الانتفاع حتى يستوفي دينه من اجرة قال
 العلامة الشيخ صالح ولم يذكر المصنف حكم الحث اذا كان بين شرطين
 فابى احدهما ان يسبقه هل يجب ان لا قال في الخلاصة والحث
 اذا كان بين شرطين فابى احدهما ان يسبقه يجب في ادب
 القاطن لا يجب ولكن يقال اسبقه واتفق ثم ارجع في حصته
 بنصف ما اتفقت اقول هذه العبارة تعيد ان الجبر لا يكون
 بالرجوع بنصف ما اتفق بل يشترط آخر كالضرب والحبس مثلا
 وقد فسر صاحب الخلاصة الجبر في موضع آخر بان امر القاطن
 بان ينفق ثم يرجع بنصف ما اتفق فقال والجبر انه ان لم
 يوافق الشريك فهو ينفق ويرجع على الشريك بنصف ما اتفق
 امر قاطن والحث بالثناء المشلثة هو الزرع كما في القاموس
 بناء احدهما يفي اذن الآ خر اقول بذلك لغة المصنف
 وسبقه في الاقراء به شيخ الاسلام سراج الدين قارى الهداية
 وصورة السؤال سئل عن ارض مشتركة بين جماعة على الشيوع

مطلوب
 او العارضة

في احد الشراكه فيها بناء فزارعه الباقت فما حكم اجاب اذا لم يحيزوا
 ما فعل يقيم بينهم فان وقع في نصيبه الشريك فيما في او غرس
 فيها وان وقع في نصيب الشريك قطع ومن ما تقصت الارض
 بذلك كذا في حاشية الشيخ صالح الغزي فيها هذا من قبيل وقوع
 الجار والمجرور جوابا للشرط وهو واقع في القصب من الكلام والعلامة
 الخفية في هذا المقام كلام تقوله عنه تليين العلامة المحمدي تركته
 لغلبة الحق في عليه له التصرف في ملكه وان تصرفه جاء
 في ظم الرواية اقول يفهم من التقييد بملكه ان الدار الموقوفة على
 شخص للسكنى او الا استئصال ليس له ان يتصرف فيها تصرفا
 يضر بمجاها لانه لا يملك رقبته او اعمالك الا انتفاع بها اللهم الا
 ان يراد بالملك ما يعم ملك المنفعة محوي واعلم ان في هذه المسئلة
 ومثاتها اختلافا فقد ذكر ابو سفيان الرازي ان الدار اذا كانت
 مجاورة للدور فاد صاحبها ان يبيع فيها تنورا للخبز الدائم او
 رجا للطن او مدقات للقصارين لم يحز لان ذلك يضر بحيزه
 ضررا فاحشا لا يمكن التحرر عنه وان اراد ان يعمل في داره
 تنورا صغيرا على ما جرت به عادة يجوز قال الحسام الشريفي
 وكان ابو عبد الله العمري يفتي بان من اراد يبيع في ملكه تنورا
 للخبز في وسط البرازين لم يكن له ذلك والحاصل انه في القياس
 لا يمنع من فعل شيء في ملكه وهو ظم الرواية لكن ترك القياس
 واخذ بالاستحسان لاجل المصلحة واختلف اصحابنا في ذلك
 فمنهم من فصل ومنهم من لم يفصل على حسب احوال وكان الشيخ
 الا امام الاجل برهان الامة يفتي بان كان ضررا بينا يمنع
 وبه يفتي كذا في مث الوهبانية والظم ان برهان الامة هو والد

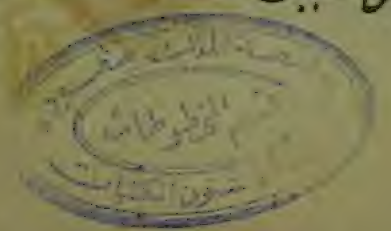
اي

اي والد الحسام الشهيد فقد نقل ذلك عنه البرازي وان والده
 كان يفتي به وعليه الفتوى قال وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية
 عدم المنع ثم قال اصابه ساحة في القسمة فاراد ان يبيع عليها
 ويرفع البناء ومنعه الآخر وقال يسد على الريح والشمس لا يمنع
 وله ان يتخذ حماما او تنورا وان كف عما يؤذي جاره فهو احسن
 فقد جاء في الحديث الشريف من اذى جاره اورثه الله داره
 وجرب فوجد كذلك وقال نصير والمغار يمنع ولو فتح صاحب
 البناء في علو بناه بابا او كوة لا يملك صاحب الساحة منعه بل له
 ان يبيع ما يستريحه اقول وقد وقعت حادثة ويحذر رجلا
 له علو تحت العلو ساحة لرجل آخر وقد فتح صاحب العلو في علو
 كوة فمنع صاحب الساحة وتخاصما في ذلك واجاب بعض العجزة
 بان صاحب الساحة ليس له منعه بل له ان يبيع ما يستريحه
 كما في البرازية وهذا اذا لم تكن الساحة مجلس النساء والكوة
 تشرف على الساحة المذكورة فانه يومر صاحبها بسدها وعليه
 الفتوى كما في المفاتيح ولما اطلعت على اجواب قلت هذا الطلاق
 في محل التقييد وهو معيب وضطأ ويجعل كلام البرازي المطلق
 على ما في المفاتيح المقيب وفي الفصول العمانية اشترط طاعونه في
 داره لطحن بيته لم يكن لجامه منعه لانه يكون احيا نا فلا يتضرر
 به الجيران وان اتخذها للاجرة يمنع لانه يكون على الدولم وان اتخذ
 في داره حانوتا لدق الفصار او احداد او نحو ذلك مما يوهني
 البناء فلجامه منعه وان جعل في داره اصطبلان جعل حافرا للابنة
 الى حائط جاره يمنع وان جعل راس الدابة الى حائط جاره لا
 يمنع وان نصب في ملكه حالولا لاستخراج الابريس من الغليف

صاحب ساحة في القسمة
 فاراد ان يبيع عليها ويرفع
 البناء ومنعه الآخر وقال
 يسد على الريح والشمس لا يمنع
 وله ان يتخذ حماما او تنورا
 وان كف عما يؤذي جاره فهو احسن

له اي لا يتولى

اما اذا كانت مجلسين



ان تصرف ايجان بدخانه ويرج الدين يمنع وفي ثا الوهبانية
 اتخذت ملكه بيا او بالوعة فنز الى حائط جامع وطلب منه
 تحويله لم يجب عليه ولا يضمن الحائط اذا اهدم من النزول امام
 ظهير الدين كان يفتي بحجاب الرواية ونقل فيها في موضع آخر
 عن النوازل اتخذ حطير غنم فتاوى ايجان يمنع لانه وان كان
 يتصرف في ملكه لكن تغد الفرض الى ايجار ويجال في ثا
 الوهبانية اتخذ حيوانا في داره فتاوى ايجان بسرقينه ليس
 لهم منه وقال ابو قاسم يمنع وبه اخذ متشايع بلج وجرار قفل
 ابن الشحنة وفي حفظ ان النقول عن ائمتنا الحنيفة ابي حنيفة
 وابي يوسف ومحمد وزفر واحسن بن زباد انه لا يمنع من التصرف
 في ملكه وان اضرب بجام وهو الذي اميل اليه واعتمد واقفه به
 نفعنا لو ادى شيخ الاسلام وقال النسخ ان كان الضرر فاعشا
 النسخ اليه يمنع والا لا وفي الفصول العارضة قال بعد ان ذكر اجناس
 هذه المسائل واحاصل ان هذه المسائل واجناسها القياس
 ان كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه في الحكم وان كان
 يلحق ضررا بغيره كمن ترك القياس في المواضع التي يتقوى
 ضرر تصرفه لا غم ضررا بينها وبه اخذ كثير من مشايخنا
 وعليه الفتوى ما اقول والمنع هو الاستحسان وهو الذي
 اميل اليه اذا كان الضرر بينا كذا في حاشيته الشيخ صالح بقصر
 وما ذكره من ان الضرر اذا كان بينا يمنع هو الذي كان يفتي
 به شيخنا ومع كون الضرر بينا لا يمكن الا احتراز عنه
 والكل هو الدواب والفيلق الديان التي يتخذ منها الابريس
 تقسمه على عن ابي حنيفة رحمه الله ان رجلا اشتكى اليه

مطل
 اتخذ في ملكه بيا او بالوعة
 فنز الى حائط جامع وطلب
 منه تحويله لم يجب عليه ولا
 يضمن الحائط اذا اهدم من النزول
 امام ظهير الدين كان يفتي
 بحجاب الرواية ونقل فيها في
 موضع آخر عن النوازل اتخذ
 حطير غنم فتاوى ايجان يمنع
 لانه وان كان يتصرف في ملكه
 لكن تغد الفرض الى ايجار ويجال
 في ثا الوهبانية اتخذ حيوانا
 في داره فتاوى ايجان بسرقينه
 ليس لهم منه وقال ابو قاسم
 يمنع وبه اخذ متشايع بلج وجرار
 قفل ابن الشحنة وفي حفظ ان
 النقول عن ائمتنا الحنيفة ابي
 حنيفة وابي يوسف ومحمد وزفر
 واحسن بن زباد انه لا يمنع من
 التصرف في ملكه وان اضرب بجام
 وهو الذي اميل اليه واعتمد واقفه
 به نفعنا لو ادى شيخ الاسلام وقال
 النسخ ان كان الضرر فاعشا النسخ
 اليه يمنع والا لا وفي الفصول
 العارضة قال بعد ان ذكر اجناس
 هذه المسائل واحاصل ان هذه
 المسائل واجناسها القياس ان كل
 من تصرف في خالص ملكه لا يمنع
 منه في الحكم وان كان يلحق ضررا
 بغيره كمن ترك القياس في المواضع
 التي يتقوى ضرر تصرفه لا غم
 ضررا بينها وبه اخذ كثير من
 مشايخنا وعليه الفتوى ما اقول
 والمنع هو الاستحسان وهو الذي
 اميل اليه اذا كان الضرر بينا كذا
 في حاشيته الشيخ صالح بقصر وما
 ذكره من ان الضرر اذا كان بينا
 يمنع هو الذي كان يفتي به شيخنا
 ومع كون الضرر بينا لا يمكن الا
 احتراز عنه والكل هو الدواب
 والفيلق الديان التي يتخذ منها
 الابريس تقسمه على عن ابي حنيفة
 رحمه الله ان رجلا اشتكى اليه

من

من بئر حفرة جامع في داره فقال اخذ في دارك بقرب تلك
 البئر بالوعة ففعل ففتحت البئر فكسرها صاحبها ولم يفتنه بالمنع
 من حفرة البئر بل هداة الى هذه الحيلة التي ما ذكره الشيخ شرف
 الدين الغزي في حاشيته وقوله ولم يفتنه بالمنع لا يفتنه لانه لا
 يرى منع المالك من فعل شيء في ملكه تنقض القسمة بظهور
 دين او وصية اخذ قال في البرازية ظهر دين او وصية بالثلث او
 بالف مرسله او بوارث آخر بعد القسمة ترد وان قالت الورثة
 نودي الدين او الوصية او حصنة الوارث من مالنا لا تنقض
 القسمة ففيها اذا ظهر غريم او موصيه له بالف مرسله لم لان حقها
 في المال لا في العين وفيها اذا ظهر وارث او موصيه له بالثلث ليس
 لهم ذلك بل تنقض القسمة لان حقها متعلق بعين التركة الا اذا
 ركن القافة ان يقسم التركة ولم يعلم بالدين سالهم هل على الميت
 دين فان قالوا نعم سالهم عن مقدار الدين لان الحكم يختلف فان
 قالوا لا اي ايس عليه دين والقول قولهم لان الفرائض اصل في
 الذمم ثم يسالهم هل فيها وصية فان قالوا نعم يسالهم هل
 حصلت بالعين او مرسله لان الحكم يختلف فان قالوا لا
 وصية فيها والقول قولهم وقسم القافة حينئذ فان ظهر
 بعد ذلك دين نقض القسمة الا ان يقضوا الدين من مالهم **ص**
 كله اذا لم يعزل الورثة نصيب الغريم ولم يكن للميت مال آخر
 سوى ما تقاسموا اما اذا عزلوا او كان للميت ينقض القسمة
 ثم يسالهم بعد ذلك فرق بين هذا وبينما اذا ظهر غريم
 او موصي له بالف مرسله فقالت الورثة نحن نقضي من
 مالنا ولا تنقض القسمة كان لهم ذلك وكذا لو قضى واحد

دليل
 منع متتابع

وانما قيل

من الورثة حق الفريضة من ماله على ان لا يرجع في التركة فالتعاضد
لا ينقض القسمة بل يضيها اما اذا شرط الرجوع او كسب
فالقسمه مردودة الا ان ينقض حق الورثة الذي ينفذ حق الفريضة
من ماله وانما لم يجعل مستطوعا اذا استكت لانه منقطع في القضا
وهذا التفسير يعلم ما في نسخ حاشية السيد المحمدي من كثرة
التحريف **ووجه كونه** مضطرا في القضا اذا استكت ولم يصح
بالرجوع انه كان مطالبا بجميع الدين لانه لا ميراث له الا بعد
فقضا الدين كذا في شرح تنوير الاذهان **ووجه كونه** مطالبا بجميع
الدين مع كونه واحدا من الورثة للتصريح بان احد الورثة
ينتصب خصما عن بقيتهم ولهذا اذا قدمه الفريضة للخاص فان
يقضى عليه بجميع الدين ويكون القضا عليه نقضا على الكل **قول**
واختلفوا في ظهور الموصى له يعني بالثلث منهم من قال تقتصر
القسمة على الوارثين والآخر منهم من فرق بين الموصى له
بالثلث وبين الوارث الذي ظهر والفرق ان كل واحد من الورثة
قائم مقام المورث كانه هو **ولهذا** يرد بالعيب ويرد عليه فتمت
حصلت القسمة بالتقضا فقد جعل كل وارث قائم مقام سائر الورثة
لان سائر الورثة قائمون مقام الميت فانه كان نائباً عن الميت صار
نائباً عن الورثة فصار كالفرا نائبا عن الغائب فالقسمة
حصلت في حق الغائب وعنه خصم جاز **فاما** الموصى له فليس
بنائب عن الميت لان الملك الثابت له متحده فلا يصير نائبا
عن الميت فالقسمة حصلت وليس عنه خصم فلا تنفذ كذا في
شرح تنوير الاذهان عن الوارث اجبة ما خصا **وذكر البيهقي** عتق
قوله المصنف واختلفوا في ظهور الموصى له ما نصه والوجه من الورثة

حيث

حيث لم يقتصر على القول الاصح **قال في الزخيرة** لم يذكر محمد هذه
المسئلة في الكتاب وقد اختلف الشايع فيها فقال بعضهم ليس
له ان ينقض القسمة اذا عزل القاضى نصيبه لان الموصى له
بالثلث يجاهد الورثة فيكون احكامهم كالحكم في احد الورثة اذا
كان غائبا وبعضهم قال له ينقض القسمة وان عزل القاضى
نصيبه فهذا القائل يفرق بين احد الورثة وبين الموصى له والقول
الاول اصح **وهو** التقيد بعزل القاضى نصيبه بعينه اذ لم
يعزل نصيبه تنقض القسمة بان ظهر كونه وارثا بعد القسمة
كما سبق وما ذكره العلامة المحمدي من قوله فرع بدعي تختم به
هذا الكتاب ابن ريث وراثا وارثا عا فادعى مدعي الدار
على الابن وحقه الابن خسران بسبب دفع الدعوى لا يرجع
على اخيه او معزى الجواهر الفتاوى وجهه انه متبرع للحميل
على انه دفع بدون اذنها حتى لو كان باذنها راجع

فصل في
كتاب الاكراه

كتاب الاكراه
هو فعل يفعله الانسان بغيره فيزول به الرضا وقيل الاكراه
فعل يرجع من المكر فيحدث في المحل معنى يصير به مدفوعا الى
الفعل الذي طلب منه وهذا في الشرع وفي اللغة حمل المكر
على امر يكرهه يقال اكرهته على كذا اي حملته عليه وشرطه ان
يكون المكر قادرا على الفعل ما هو عليه وان يغلب على ظنه المكر
انه يوقع به ذلك ان لم يفعل وحكمه اذا حصل به التلاذذ ان
ينقل الفعل الى المكر فيما يصلح ان يكون المكر اية للمكر يجعل
لانه فعله بنفسه كذا في شرح تنوير الاذهان الا انه كالزباني
عكس الطريقة المألوفة للمصنفين حيث ذكر المعنى اللغوي للاكراه

بعد الشرعي **اعلم** ان الاكراه على نوعين ما ان يكون
 بوعيد قيد او حبس او بوعيد قتل او اطلاق عضو فالاول
 يظهر في الاقرار نحو البيع والاجارة والافرار ونحوها فلا يصح منه
 هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو اكره بوعيد قيد
 او حبس على ان يدفع ماله الى فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون
 مكرها والاكراه بوعيد القتل او اطلاق العضو يظهر في
 الاقرار والافعال جميعا نحو النكاح والطلاق كذا في الفتاوى
 الظهيرية **قال بعض الفقهاء** ان الضرب اذا لم ينقص
 الى هلاك نفس او اطلاق عضو يكون كالحبس والعقوبة
 وذاكر ملاسكين ان الاكراه بحبس يوم او ضرب سوط او قيد
 يوم لا يكون اكرها الا اذا كان المدة صاحبه عز ومرتبة يعلم
 انه يستغربه لغوات الرضا **قال في المبسوط** واحده في الحبس
 الذي هو الاكراه ما يجنى الاعتماد البين به وبالضرب الذي هو الاكراه
 ما يجنى منه الألم الشديد وليس فيه حد لا يزد عليه ولا
 ينقص منه لكن على قدر ما يرى الحاكم اذا رفع اليه امر **تمت**
 اختلف في الاكراه بحسب الرادين والاولاد فحق الزيلعي لا يبعد
 اكرها لانه ليس بجاني ولا يعدم الرضا بخلاف حبس نفسه
 ومثله في الرهان عن المبسوط قال العلامة وهو الشاس
 وبالاستحسان اكره ولا ينفذ شي من التصرفات لان حبس
 ابيه يلحق به من اخذ ما يلحقه حبس نفسه او الرضا بالرد البار
 يسمى في تخليص ابيه من السجن وان كان يعلم انه يحبس لما في
 الزيلعي ليس مستحسن كذا في الشريلا لينة وفي تكملة البح
 للطبري عن المحيط اكره بحسب ابيه او عبده فهو اكره استحسانا

اعلم ان الاكراه على نوعين ما ان يكون بوعيد قيد او حبس او بوعيد قتل او اطلاق عضو فالاول يظهر في الاقرار نحو البيع والاجارة والافرار ونحوها فلا يصح منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو اكره بوعيد قيد او حبس على ان يدفع ماله الى فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكرها والاكراه بوعيد القتل او اطلاق العضو يظهر في الاقرار والافعال جميعا نحو النكاح والطلاق كذا في الفتاوى الظهيرية قال بعض الفقهاء ان الضرب اذا لم ينقص الى هلاك نفس او اطلاق عضو يكون كالحبس والعقوبة وذاكر ملاسكين ان الاكراه بحبس يوم او ضرب سوط او قيد يوم لا يكون اكرها الا اذا كان المدة صاحبه عز ومرتبة يعلم انه يستغربه لغوات الرضا قال في المبسوط واحده في الحبس الذي هو الاكراه ما يجنى الاعتماد البين به وبالضرب الذي هو الاكراه ما يجنى منه الألم الشديد وليس فيه حد لا يزد عليه ولا ينقص منه لكن على قدر ما يرى الحاكم اذا رفع اليه امر تمت اختلف في الاكراه بحسب الرادين والاولاد فحق الزيلعي لا يبعد اكرها لانه ليس بجاني ولا يعدم الرضا بخلاف حبس نفسه ومثله في الرهان عن المبسوط قال العلامة وهو الشاس وبالاستحسان اكره ولا ينفذ شي من التصرفات لان حبس ابيه يلحق به من اخذ ما يلحقه حبس نفسه او الرضا بالرد البار يسمى في تخليص ابيه من السجن وان كان يعلم انه يحبس لما في الزيلعي ليس مستحسن كذا في الشريلا لينة وفي تكملة البح للطبري عن المحيط اكره بحسب ابيه او عبده فهو اكره استحسانا

ولا فرق بين الرادين والرد على المعتمد وكذا يصير مكرها لو هدد
 بحبس ذي جسم محرم كذا في القهستاني **قول** سب المكره بخالف
 البيع الفاسد او اعل ان كل تصرف يحتمل الفسخ وشرط فيه
 الرضا كالبيع والشرا والهبه والاجارة فيما لا كراه باي طريق كان
 يقع فاسدا فان انفصل به تسليم يثبت الملك للمشتري الى
 ما ذكره في شرح تنوير الاذهان **وقال** زفر لا يثبت الملك فيه
 بالتبضع لانه موقوف على الاجارة والموقوف على الاجارة لا ينفذ
 الملك ولنا ان ركن البيع صدر من اهله مضافا الى محله والفساد
 لفقد شرطه وهو التراضي وفوات الشرط تاتيه في فساد العقد
 لا التوقف وانما لا يقدار تنقاع المفسد وهو عدم التراضي كسائر
 البياعات الفاسدة الا انه لا ينقطع حق استرداد البائع
 وان تداوله الايدي بخلاف سائر البياعات الفاسدة لان
 الفاسد فيها الحق الذي تعالى وقد تعلق بالبيع الثاني حق العبد
 وحقه مقدم لحاجته باذنه اما هنا فالرد لحق العبد وهما سواء
 فلا يبطل حق الاول لحق الثاني زيلعي **قول** وينقص تصرف
 المشتري منه اي من المكره في المحيط كل تصرف يحتمل النقص
 فلم يكره نقضه وهو في هذا مخالف لسائر البياعات الفاسدة
 والفرق ان ولاية النقص والاسترداد تثبت حقا فلم يثبت
 انما تزول بتصرفه وفي الحكم التصرف ما ثبت بتسليطه وضاه فلا
 تزول ولاية النقص والاسترداد فلم يكن راضيا بابطال حقه
 كالمشتري اذا تصرف في الدار المشفوعة او تصرف في المسج قبل
 قبض الثمن بغير اذن البائع تصرفا يحتمل النقص كان للشفيع
 والبائع نقضه لانه ما حصل بتسليطه فكذا هذا وفي البياعات

والهبة

الفاسدة التفرقات حصل بتسليط البائع فيكون راضيا به فلا
يملكه بنفسه واستزاده لحقه والحق الشرع لان الفساد
قد زال محله وهو البيع الاول الخ ما في شرح شري الادهان
قول وتعتبر القيمة وقت الاعتاق **اقول** المذكور في شرح
الهداية وغاية البيان ان المكرة مخيرة متى اعتبر القيمة
وقت القبض وضمنه وان سئبا اعتبرها يوم الاعتاق الخ
ما ذكره الشيخ شرف الدين الفري في حاشيته وكذا البيهقي نقل
عن الرواجية انه اذا اكره على هبة جارية فقبضها الموهوب
له واعتقها جاز وضمن قيمتها وكذا لو ردها او استولى حالان
هذه التفرقات لا تحتمل النقص وقد صدرت من المالك في
المملوك فتعد المكرة عاجزة عن الوصول اليه عن حقه فكان له
نقص في القيمة ان سئبا اختار المالك وان سئبا اختار الموهوب
له او المشتري يوم قبض او يوم الاعتاق انه يتصرف قوله والتمن
والتمن امانة في يد المكرة في الزيلعي وان قبض البائع المكرة
التمن مكرها فليس ذلك باجارة وعليه والتمن ان كان قائما
بيده لفساد العقد بالاكراه وان كان حالها لم يفسد لانه كان
امانة في يده لانه اخذ ما اذن المشتري لا على سبيل التملك
فلا يجب عليه الضمان انه ما حصل شرح فتور الادهان **قول**
مضمون في يد غيره اي كل من التمن والمتمن مضمون في يد غير المكرة
مثلا اذا هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره والبائع مكره
ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا
عليه بالقيمة وفي عكسه كذلك في شرح فتور الادهان
وتعيين المشتري يكون غير مكره للاخرازمي اذا كان مكرها

وهذا النقل في شرح البيهقي عن الصفري ما نصه المشتري مكرها
اذا هلك ما اشتراه في يده من غير نقد لا يضمن وبذلك امانة
ذكره جواهر زاده اهـ امر السلطان اكره الى اخره **اقول**
في الخالية ونفس الامر من السلطان من غير نقد لا يكون
الكرها وموت من غيره اي غير السلطان لا الا ان يعلم الخ قلت وهذا
على قولها لانه الاكره عندها يتحقق من غير السلطان خلافا
لابي حنيفة والفتوى على قولها **واعلم** ان الاختلاف اجاري
بين ابي حنيفة ومالك انما هو اختلاف عمر وزمان لا اختلاف
حجة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من القوة ما يبي
ما يتحقق به الاكره فاجاب بنا على ما شاهد وفي زمانها ظهر
الفساد وصار الامر لكل متقلب فيتحقق الاكره من الكل والفتوى
على قولها كذا في الخلاصة كذا في شرح حاشية الشيخ صالح
وان لم يتوعد لانه لو لم يمتثل امره يعاقب كذا بخط
شيخنا عن كان احكام اجرا الكفر على لسانه
الواي كلمة الكفر اقوال مثله في منية المفتي وهو مخالف لما في
الفتاوى الظهيرية حيث قال ولو اكرهه بوعيد تلف حتى يفترى
على مسلم رجوت ان لا يكون في سعة منه ولم يعلقه بالرجاء هناك
علقه به والفرق ان ما هناك من مطالب العباد وليس هو في معنى
الاقتراع على الله تعالى من كل وجه فانه الله تعالى مطلع على ضميره ولا
اطلاع للمقعد وفي عاصم القاذف اهـ وقال قيل هذا ولو اكرهه
على الكفر بالله تعالى فقال قد كفرت وقلبه مطمئن بالايمان
لم يبن منه امراته استحيانا اهـ وتام الكلام على هذه المسئلة
بما لا حرج عليه من كونه فيها فليراجع حموي وقوله

لم يثبت منه امرأة مخالفا لما ذكره في شرح تنوير الاذهان معزبا
للظهيرية حيث قال الكرهة المرأة على الزنا بقيد او حبس لاحد
عليها بخلاف الرجل كذا في الظهيرية وفيها الكره على ان يكفر
او يشرب الخمر او ياكل الميتة بوعيد سجن او قيد لم يسمع ان
يكفر فان فعل بابت منه امرأة وكذلك لا يسمع ان ياكل
الميتة ولا ان يشرب الخمر عند الاكره بالحبس بحجة قياسا
وفي الاستحسان لاحد عليه اه فقد اختلف النقل عن الظهيرية
بالنسبة لبيئونة امرأة والتوفيق ممكن بالنسبة للقياس
والاستحسان الكره بالقتل على القطع في كذا في منية
المعنى ومثله في الفتاوى الظهيرية قال الكره على قطع يد
انسان بالقتل لا ينبغي ان يفعل ذلك لان طرفي المسلم من
الحرمة مثل ما لنفسه الا ترى ان المضطر لا يحل له ان يقطع
طرف الغير لياكله كما لا يحل له ان يقتله اه وفي منية المفتي الكره
على قتل رجل او استهلاك ماله فلم يفعل حتى قتل كان مأجورا
ولو استهلك المال لم ياشم ولو الكره على اكل مال الغير فاكل الضمان
على الفاعل اه وفي **الظهيرية** الكره عامل الخليفة رجلا على قتل
رجل بالسيف لا ينبغي للمكره المأمور ان يقتله ولكن مع هذا
لو قتل فالقود على الامر المكره قولان وقال اهل المدينة
عليهما القود وزادوا على هذا وقالوا الدية على المسكة وقال
ابو ابي حفص استحسن ان لا يجب القود على واحد منهما ولكن
يجب الدية على المكره الامر في ثلاث **صنن** والمكره المأمور
بالقتل ياشم ويفسق وترد شهادته والمكره الامر محرم عن
الميراث دون المكره المأمور بخوي وذكرنا منه يستفاد انه يباح

لمن قصد قتله ان يقتل المكره على قتله يعني وكان لا يملكه
دفعه عن نفسه الا يقتله الكره على العفو عن دم عمد
لم يضمن المكره في الخائفة كان لرجل قصاص على رجل فالكره على
ان يعفوا عنه ففعل قيل يصح عفو كذا في شرح تنوير الاذهان
وكذا البيري ذكر ما يقتضي صحة عفو في النفس او في ماله
وهذا استفاد من عبارة المتق لان الله اذا صح العفو عن العمد
فلان يصح فيما دون النفس بالطريق الاولى وكما لا يضمن المكره
بكر الاشياء فكذا الجاني لا ضمان عليه صرح بذلك العلامة
البيري **وجه** ما ذكره المصنف من عدم الضمان على المكره بكسر
الراء انه لم يثبت ملك عليه مالا منتقوما وهذا لا يضمن شهود
العفو اذا رجوا كذا في شرح البيري معزبا للولوالجية **قال**
بخلاف ما اذا الكرهه على ابر ماله على انسان حيث لا يصح الا بر
وكذا تسليم الشفعة مكرها لا يصح كذا في خزانة الاكل اه يتصرف
يعني ان يقال يستفاد مما قدمناه عن شرح تنوير الاذهان
حيث قال يصح قيل يصح عفو ان في المسئلة قول اخر بعدم صحة
العفو مكرها وعليه فيجوز له بعد زوال الاكره طلب استيفاء
القود الكره على الاعتاق الو في فتاوى الظهيرية
الكره بوعيد قتل على عتق عبده فاعتق بغد العتق عندنا وعلى
المكره ضمان قيمته موسرا كان المكره او مفسرا ولا سعاية على
العبد ثم الو لا يكون للمكره لانه العتق والولاكن اعتق اه
وفيها الكره بالحبس على ان يوكل هذا بعتق عبده فاعتقه
الوكيل والوكيل غير مكره كان العبد جزا ولم يضمن المكره شيئا
ولو الكرهه على ذلك بوعيد تلف كان الضمان على المكره ولو ان

رجلا اعتق عبد رجل بغير امرأة فأكرمه مالك العبد
 بالحبس على أن يجبره نقد العتق ولم يضمن المكره شيئا حرمي
 وذكر في شرح تنوير الأذهان معزيا للزليعي ما نصه أكره على
 طلاق أو عتق فاعتق أو طلق ومع العتق والطلاق لأن
 الأكره لا ينافي الأهلية وعدم صحة بعض أحكام كالبيع
 والأجارة والأقارير لفقد الرضا اذ مع الأكره لا يوجد الرضا
 وأما العتق والطلاق فلا يشترط فيهما الرضا بخلاف البيع
 وأحواله ورجع بغيره ونصف المهر إن لم يطأ لأن الاتفاق
 منسوب اليه والمكره له فيرجع بقيمة العبد عليه مورا
 كان أو معسرا لأنه ضمان اتفاق فلا يختلف باليسار
 والأعسار اذ ضمان العدو لا يختلف بهما بخلاف الاعتاق
 أي اعتاق أحد الشريكين لأنه ضمان افساد فلا سعاية على
 العبد لأن السعاية لما يجب عليه للخروج إلى الحرية كما في
 معتق البعض أو لتعلق حق الغيرة كعتق الرهائن
 المرهون وهو معسر أو عتق المرفيع عبده وعليه ديون أو
 لم يخرج من الثلث ولم يوجد بشئ من ذلك هنا ولا يرجع
 المكره على العبد بما ضمن لأن الضمان وجب عليه بفعله
 فلا يرجع به على غيره وكذا يرجع بنصف المهر إن كان قبل
 الدخول وكان المهر مسمى في العقد وإن لم يكن مسمى فيه
 يرجع عليه بما لزمه من المنفعة لأن ما عليه كان على شرف
 السقوط بوقوع الفروقة من جهتها بمحضية كالارتداد
 وتقبيل ابن الزوجة وقد تكرر ذلك بالطلاق فكان تقرير
 اللام من هذا الوجه قبضا في تقريره إلى المكره والتقرير

كالأيجاب فكان متلفا له فيرجع عليه بخلاف ما إذا دخل بها
 لأن المهر تقرر بالدخول لا بالطلاق **قوله** الأكره
 إنما يعتبر إذا لم يكن بحق أما إذا كان بحق فإنه لا يعتبر
 الاختيار شرعا كالعنين إذا أكرهه القاضي على الفروقة
 بعد مضي المدة والمديون إذا أكرهه القاضي على بيع ماله
 ينفذ ببيع بخلاف ما إذا أكرهه على البيع بغير حق كذا في
 حاشية الشيخ صالح الفوزي **قوله** إلا إذا أكره على
 شراء معتق عليه أو بالقراءة **مسوونه** حلف أن ملكته
 فلأنه فحصر فأكره على شرائه وقبضه بأكثر من قيمته عتق
 وضمن قيمته ولم يرجع بقيمة على المكره أما العتق فلأنه ملكه
 حكم شراء فأسيد فكان مضمونا عليه بالقيمة وأما عدم
 الرجوع على المكره فلأنه لو رجع إنما يرجع بسبب الشراء
 بسبب العتق لا وجه إلى الأول لأن بالشراء زال عن
 ملكه بالعقد فدخل في ملكه الفاعل ولا وجه إلى الثاني لأن
 العتق حصل باليمين وهو ما أكرهه على اليمين وكذا لو أكرهه
 على شراء ذي رحم محرم منه لأنه لو رجع يرجع بالشراء والعتق
 لا وجه إلى الأول **قوله** ولا وجه إلى الثاني وإن أكره
 على الاعتاق لأنه أكرهه على إقامة فرض لأن شراء القريب
 إن لم يكن فرضا في الاستدراك فيرضا في الانتهاء لما فيه من
 صلة القريب بتخليصه من ذل الرق والمكره على إقامة
 فرض ليس له أن يضمن المكره كمن أكره على اعتاق قد قبضه عن
 ظهار وكذا لو أكرهه على التزوج بامرأة حلف بطلاقها
 يضمن المهر ولا يرجع به على المكره لأنه إن حجج إنما يرجع بالنكاح

او بالطلاق وكل واحد منهما ممتنع لما قلنا في سائر المحلوف
 بعتقه ولو اكره على ان يكفر كخاترة الظهار او غيره ذلك فكفر
 لم يرجع على المكره لانه اكرهه على اقامة ما هو واجب عليه فلا
 يضمن المكره كذا في شرح تنوير الاذهان عن الرضا الحجة
 ولم يرد بالغير فيما سبق الغرض القطعي بل اراد به الغرض
 العملي فيصدق بالواجب **وقوله** وان اكرهه على الاعانة
 واصل ما قبله من قوله ولا وجه الى الثاني وقوله لانه اكرهه
 على اقامة فرض تعليل لقوله ولا وجه الى الثاني وقوله
 انما يرجع بالنكاح او بالطلاق على حذف مضاف والتقدم
 ان رجح انما يرجع بسبب النكاح او بسبب الطلاق يعني ولا
 وجه له اذا تصرف المشتري من المكره بفتح الراء فانه
 يفتح تصرفه كما اذا اشترى العبد من المكره فكانت له او اجره
 لانه الكتابة والاجارة يقبلان الفسخ بخلاف التدبير وما
 بعده **الا التدبير والاستلاد والاعتاق يعني**
 لا يفسخ **قال** في منية المفتي واذا لم يفسخ في الاعتاق نحو
 ان شارجع على المشتري حموي **الا اذا اكره على التوكيل به**
 ما ذكره المصنف من عدم الصحة بالتوكيل بالطلاق ما رها جواب
 القياس وجواب الاستحسان **قال** في ان احكام
 وفي المنسج اكره انسان على ان يطلق امراته او يفتق عبده ففعل
 وقع الطلاق والعتق عندنا خلافا لما في واذا اكره على التوكيل
 بالطلاق والعتاق ففعل التوكيل جازا **استحسانا** ونفذ تصرف
 الوكيل والعتاق لان لا يصح الوكالة مع الاكراه لان عقد يوثق
 فيه الهزل يوثق فيه الاكراه وما لا يوثق فيه الهزل لا يوثق فيه الاكراه

اه وقال في الكافي اكره على ان يوكل بطلاق امراته التي لم يدخل
 بها جازا **استحسانا** وفي الهداية مثله وفي البرازية اكره على
 توكيل انسان بطلاق امراته او على ان يجعل امرها بيده
 او بيد رجل ففعل مكرها وطلقها المغرض اليه بفتح و ذكر
 المصنف في الشرح عن اخانة رجل اكرهه السلطان ليوكل
 بطلاق امراته فقال مخافة الحبس به انه وكيل فطلق الوكيل
 امراته فقال لم اوكله بطلاق امراتي قالوا لا يصح منه ويقع
 الطلاق اه فلقد ذكر هذا هذا كان اوله كذا في حاشية الشيخ
 شرف الدين **قوله** قال الزبيدي اكره على التوكيل بالطلاق
 والعتاق فافرق التوكيل وقع **استحسانا** والعتاق ان لا
 يقع الوكالة لانه الوكالة تبطل بالهزل فكذا بالاكراه كالبيع
 وامثاله **وجه الاستحسان** ان الاكراه لا يمنع انعقاد
 البيع ولكن يوجب فساد فكذا التوكيل ينعدم مع الاكراه
 والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة كقولها من الاستحسان
 فاذا لم تبطل فقد تصرف الوكيل اه **اقول** ومقتضى
 قولهم بصحة التوكيل مع الاكراه انه لو اكره على التوكيل
 بالتزويج وزوج الوكيل انه يصح هذا النكاح وينعقد ولكن
 لم اره منقولا كذا في حاشية الشيخ صالح **يعني** ان يقال
 ما سبق من ان السلطان اذا اكرهه ان يوكل بطلاق امراته
 فقال هو وكيل **يعني** ولم يرد على ذلك كما في حاشية في
 الشيخ صالح ثم قال لم اوكل بطلاق امراتي لا يصح ويقع الطلاق
 ووجهه انه اخرج الكلام جوازا **خطا** الامر واجواب
 يتضمن اعادة ما في السؤال والعمل على الاستحسان الا في

مسائل ليس هذا منها فكان على المصاعمة والوقوف هنا كما
اعتمد في البحر وقال في سنة البيري معتزضا على المص في
قوله الا اذا اكره على التوكيل به مانضه ولو قال الا اذا اكره
ان يكتب على قرطاس امراته طالق او امرها بغيره لم يصح الا
اذا نوي كجاء في النزائية كان الاولى اه **قوله** اكره على
الشكاح باكثر من مهر المثل الى كذا في منية المعنى ولو اكرهه
على الشكاح باقل من مهر المثل مثلها يقال لتمامه ان يبلغ
الي مهر مثلها او تقاربها وان دخل بها وهي مكرهه فهو رضا
منها بالمسمى الا انه للاولياء حق الاعتراض وان لم يكن
كنوا فرق بينهما وفي الفتاوى الظهيرية تزويج الرجل امرأة
ولم يدخل بها فاكروه على الدخول بها تثبت احكام الدخول
من تأكد المهر ووجوب العدة ولا يرجع بشيء عن المكره حموا

كتاب الغصب
هو في اللغة اخذ الشيء من الغير على وجه القهر ما لا كان
او غير مال حتى يطلق على اخذ الحر وخوفا لا يتصور وفي
الشراء ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله في مال متقوم
محترم قابل للنقل بغير اذنه مالكه حتى لا يضمن الغاصب
زوائد المصوب اذا اهلكت بغير التقدي لعدم ازالة يد المالك
ولما صار مع المصوب بغير صفه كما اذا غصب دابة فثبتها
اخره او وولها لا يضمن التابع لعدم الصنع منه وكذا لا يضمن
غير المتقوم كالحر وغير المحترم كمال الحربي في دار الحرب ومالا
ينقل كالعتار شرح فتاوى الازهار عن الزبيدي وقوله كالحجر
ليس على اطلاقه ولهذا فيه العلامة ملاسكين بخر الماس

في الغصب

قال ولا بد وان يزاو على التقريب لا على سبيل الخفية لتخرج
السرقة وحكم الغصب الاثم لمن علمه ورد العين قائمة والعدم
هالكه وان كان بدو العلم بان ظن المصوب ماله او اشترى
عينا فاستحققت الضمان لا غير عند تعذر رد العين
قوله المصوب منه مخير قال العلامة الشيخ صالح
الغزالي وصل له ان يأخذ بعض الضمان من الاوله والبعض من
الثاني لم يذكره المص وذكره في منية المعنى حيث قال وليس
له ان يأخذ بعض الضمان من الاوله والبعض من الثاني هكذا
ذكره بعد ان روى للسراجية لكن الذي رامته في السر
وان اراد ان يأخذ بعض الضمان من الاوله والبعض من الثاني
له ذلك فلمل ليس رائده او ناقصة اه **قال العلامة**
احمدي **اقول** في فوائد صدر الاسلام ظاهر ان محمدا
واله الى فتاوى سمرقند ان للمالك ان يضمن الغاصب
وغاصب الغاصب كل واحد منهما نصف قيمة المصوب اه
وهو نص في ان لقطعة ليس رائدة في عبارة المنية وليس
ناقصة من السراجية **واعلم انه** ذكر في المصوب
الحادية نقلا عن فتاوى سمرقند ما محصله انه اذا ضمن
المصوب منه الغاصب الاول والثاني يبرأ الاخر عن الضمان
وهل براءة الاخر عن الضمان مطلقة سوى نوى المالك الذي اختار
ام لا وهي مقيدة بعدم التوافق حتى لو نوى يكون له الرجوع
على الاخر فيه روايتان **وهذا** التقرير تعلم ما في كلام السيد
احمدي من العلاقة والتشا في **قوله** مخيري يضمن
الغاصب وغاصب الغاصب **اقول** وكذا الحكم فيما اذا هبته

الفاصل او اجرة او اعاره فهلك كما في شرح الصحاوي **قال**
في حاوي القدرسي الفاضل اذا اورع المصوب عند الشك
فهلك فلصاحبه ان يضمن ايها الماشاء فان ضمن المورع رجع على
الفاصل وان ضمن الفاضل لم يرجع بشئ وان غصب من الفاضل
فهلك في يد الشاكي ان ضمن الشاكي لم يرجع على الاول وان
ضمن الاول رجع على الشاكي اهـ **وفي مسية** المفتي لورد علي
الفاضل بركي كما ورد على المالك وقيل لا يبر بالرد على الفاضل
اهـ **وفي** المادية هلك المصوب في يد غاصب الفاضل
وادى القيمة الى الفاضل بغير ايض حتى لا يكون للمالك
بعده ان يضمن الشاكي لقيام القيمة مقام العين **وهذا**
اذا كان قبض الاول معروفا بقضاء القاضي او بغير قضاء وانما
يصير معروفا باقامة البينة او بتصديق المالك **فاما**
اذا اقر الفاضل بذلك فانه لا يصدق في حق المالك وصدق
في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين ايها الشاكي
شرح البيري **قوله** الا في الوقف المصوب الواقي
بان غصب رجل ارضا موقوفة قيمتها الف ثم غصبها من
الفاضل رجل اخر بعد ما زادت قيمتها وصارت تساوئ التي
دهم فان المتولى يتبع الفاضل الشاكي ان كان ملما لان تضمين
الشاكي انفع للمفقرا وان كان الاول املي من الثاني يتبع الاول
لان تضمين الاول انفع للوقف **اقول** استنفيد
هذا ان قولهم يعني في الوقف بالانفع شامل للوقف وسحقه
كذا ذكره البيري **قوله** كذا في وقف الخانية نفس عبارة ما حل
غصب ارضا موقوفة قيمتها وصارت تساوئ التي درهم فان المتولى

نظر

يتبع الفاضل الثاني ان كان مليا على قوله من يرك جمل العقار
مضمونا بالغصب لان تضمين الثاني انفع للوقف وان كان
الاول املي من الثاني يتبع القيم احداهما وبايتباع احدهما
يبر الاخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تضمين الاول او
الثاني يبر الاخر كذا في شرح تنوير الاذهان **وفي مخالفة**
لما قدمناه عن البيري من قوله وان كان الاول املي يتبع
الاول والظاهر ان البيري ناقلا للعبارة التي ذكرها من
الخانية وان لم يصرح بالعزوطا اكتفا بقوله المالك كذا في وقت
الخانية **وبدل على ذلك** قوله البيري بعد الفراغ من نقل
العبارة اقول استنفيد من هذا النزوح تحصل من مجموعة كلام البيري
وصاحب تنوير الاذهان ان النقل عن الخانية قد اختلف
واعلم ان عبارة المص يستفاد من مفهومها موافقة
ما ذكره البيري **قوله** الا اذا تصرف في مال امرأته اي في
غلاتها ودفع ذهبها بالمرحمة كما في القنية حموي **قوله** ثم
ادعى انه كان باذنها وانكر الوارث **سورة** دفع الزوج ذهب
الزوجة لشخص يصرفها فملك في يد المدفوع له بعد موتها
فاختلف الزوج مع وارثها فالوارث يدعي ان الزوج فعل ما ذكر
بدون اذنها يعني فكان ضامنا وانكر الزوج ذلك وادعى
انه كان باذنها كان القول للزوج **قوله** فالقول للزوج
اقول انما كان القول للزوج وان كان السبب المرحي للضمان
موجود احيث لم يثبت اذنها لان الظاهر شاهد له لا يثبت
الظاهر ان الرجل لا يتصرف مثل هذا التصرف في مال امرأته
الا باذنها والظاهر تكفي للمدفع حموي **قوله** كذا في القنية

فمن عمارتها رجل كان يتصرف في غلات امراته ويدفعها
 بالمرحمة ثم ماتت فادعى ورثتها انك كنت تتصرف في مالها
 بغير اذنها فطلبك الضمان وقال الزوج بل باذنها فالقول
 قول الزوج لانه الظاهر شاهد له الى ما ذكره في استبراد هذه
وفي حاوي القنية امرأة اتفقت على زوجها عشرة دنانير
 حال الصحة ثم ماتت فادعى وارثها على الزوج وقال الزوج
 كانت متبرعة فالقول له اي للزوج **وبها** افتراقا وبنيها
 جارية نقلتها مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج سكت
 عالم ثم ادعاهما فالقول له لان يده كانت قائمة ولم يوجد
 المزيل كذا في شرح البيري **قوله** من هدم حاكيد غيره
 تقوم دارة مع جدارها وتقوم بدونه ايجار فيضمن فضل
 ما بينهما **اهو** **الواقف** فقد قال في الرخيرة واذا
 غصب الدار الموقوفة فهدم بنا الدار وقطع الاشجار كان
 للقيم ان يضمنه قيمة الاشجار والتحليل والبنا ويضمن قيمة
 البنا مبنيا وقيمة التحليل ثابتا في الارض لانه الغصب ورد
 هذا هو **في البرازية** هدم حائط غيره خير ما لك بين تضمن
 قيمة النقصان وليس له الجبر على البنا كما كان لانه ليس
 من ذوات الامثال **وقيل** انه كان الحائط جديدا مربعا عاده
 والا لا هو **في المجتبى** هدم جدار غيره ضمن النقصان وهو
 الصحيح وفي خزانة المتبين هدم حائط انسان ان كان
 متحدا من الخشب ضمن القيمة وان كان متحدا من الطين
 ان كان عتيقا فكذا انك الجواب وان كان جديدا امر باعادته
 كما كان **اهو** **في البرازية** هدم جدار غيره من التراب وبناء مثل

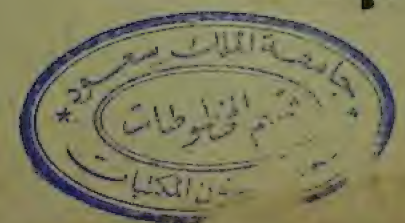
شرح

جواب

مجان

ما كان يرك من الضمان وان بناه من خشب اخر لا يبرر لانه اي
 الخشب متفاوت حتى لو علم ان الثاني اجود بيرا هو
وفيها هدم جدار فيه نصابا وير مصبوغا في جدار
 يضمن قيمة الجدار والصنع ولا يضمن قيمة النصابا لانه
 حرام **وفي الرخيرة** قيل في نقصان الارض بسبب الزرع
 انه ينظر بكم يشري قبل استعمال الغاصب وبكم يشري
 بعد ذلك فتفاوت ما بينهما فنقصان الارض وقيل ينظر
 ثم تسأله جرحه الارض وهذا هو الصحيح **وسئل** ابو
 القاسم عن قطع اشجار رجل في ارضه غصبها قال تقوم
 الارض وفيها الاشجار وتقوم بغير اشجار ثم يفرق قدر
 النقصان وكذا في **المرق** **وفي شرح المير** بنى الغاصب
 في الارض ثم اجرها قال تقسم الاجرة على قيمة البنا والارض
 فما اصاب البنا فهو للغاصب وما اصاب الارض فلرب الارض
 اهكذا ذكره البيري **وللمالك** تكليف الغاصب قلع ما بناه
 ان لم يضر قلعه بالارض فان ضرره ان يملكه بقيمته مقلوعا
 وما سبق من تقليل البيري من عدم ضمان قيمة النصابا وير
 بالحق حرام بغير اذنها ان لم يكن لذي ربح فانه يضمن قيمتها
 ايضا لعدم حرمتها **قوله** الا في حائط المسجد كذا في كراهية
 كراهية الحائض **اقول** لم يذكر قاضي خا ن هذه
 المسئلة على طريق الاستسكان كذا ذكره المحقق ولم يظهر لي
 الفرق بين حائط المسجد وحائط غيره فانهم علموا عدم
 الجبر على البنا كما كان فيما لم يهدم حائط غيره بان الحائط
 ليس من ذوات الامثال كما تقدم قريبا وهذه العلة بعينها

احد



جارية في حائط المسجد فليجرح حوي **قوله** الاجازة
لا تلحق الاقلاق الجواز الشيخ صالح في حاشيته به جزم في
شرح تنوير الابصار ونقله في منظومته تحفة الاقرب
وبتثني من كون الاجازة لا تلحق الاقلاق ما ذكره السيد الحموي
لوقصد في المنتقط باللقطة بعد تعريفها وغلب على ظنه ان
صاحبها لا يطلبها بعد ذلك فجاء المالك بعد التصديق بها فهو
بالخيار ان شاء بقضاء الصدقة فيكون له ثوابها واجازتها في
الانتهاء كاذبة في الابتداء والادب حصل من الشارع لمن امتلك
ولهذا يثبت الملك للفقير قبل الاجازة ولا يتوقف اجازة
المالك على قيام المال في يد الفقير حتى لو اجازته بعد ما تلف
المال في يده بضم الاجازة بخلاف اجازة البيع ببيع المضمون
فانه يشترط فيه قيام المحل وهو المبيع لشهود الملك بعد
الاجازة كما في المبيع **وهل تلحق** الاجازة الافعال فنقل الشيخ
صالح عن فتاوى صاحب المحيط ما نصه غيب شيئا وفيضه
فاجاز المالك قبضه برى من الضمان ولو انتفع به فامر به بالحفظ
لا يبرأ عن الضمان ما لم يحفظ **وفي متفرقات** بيوع الزخيرة
لو اودع مال الغير فاجاز المالك ذلك برأى عن الضمان **وفيها**
الاجازة في العقود تلحق الموقوف وروا المفسرة **وذكر فيها**
ايضا الاجازة لا تلحق الافعال عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعند محمد فتلحقها بالعقود حتى ان الغاصب اذ ارد المنصوب
على اجنبي فاجاز المنصوب منه قبض ذلك الاجنبي عند
محمد خرج الغاصب من الضمان وعنده ابي حنيفة لا يخرج **وفي الزخيرة**
المديون اذا بيعت بالدين على يد رجل الى الطالب فجاء الرجل الى

الطالب واخبره ورضي به وقال للذي جاء به اشترى به شيئا
فذهب واشترى ببعضه شيئا وهلك الباقي قال الفقيه
ابو بكر قيل انه يهلك من مال المطالب وقيل يهلك من
مال الطالب وهو الصحيح لان الرضى بيعه في الانتهاء يترتبة
الادب بالتبصير في الابتداء قال وهذه العللة تنسب الى ان
الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح وذكره العمادي في
فصوله ثم نقل عن الزخيرة انها تلحق الافعال من غير خلاف
وهو الاصح اه **قوله** فعلى هذا يكون الصحيح انها
تلحق الاقلاق لانه من جملة الافعال فيدخل تحت قوطر الاجازة
تلحق الافعال في الصحيح **الان** يقال المراد بالافعال غير الاقلاق
عمل لا بقول المشايخ كلهم مع امكان حمل كلام الشيخ صالح
المراد رحمه الله **قوله** الاقوال المراد بالافعال التي يعني
الافعال منها ما يكون اعداما ومنها ما يكون ايجادا فيحمل قول
المشايع على الفعل الذي لا يكون اعداما **وعلى** البيهقي لما ذكره
المصنف من ان الاجازة لا تلحق الاقلاق بقوله لان الاقلاق لا
لا يتوقف حتى تلحقه الاجازة قال وفي البرازية احد الوثقة
حال غيبة الاخرين اتخذ صيافة من التركة لجماعة ثم قدم
الباقون واجازوا ما صنع بشاراد واتضمنه لهم ذلك لان
الاقلاق لا يتوقف حتى تلحقه الاجازة **والاخرى** ان من
اتلف مال انسان ثم قال المالك رضيت بما صنعت او اجرت
ما صنعت لا يبرأ قال **واذا** اتلف شيئا لآخر وادعى
اجازته بعد الاقلاق لا يكون المالك خفيا ولا يخلص اه قال
والاصح كما في جامع الفصولين والعمادية ان الاجازة تلحق الافعال

من غير خلاف في الاصح اه كلام البيرى بتصرف **وقوله** لا يكون
 المالك خصما ولا يخلف يعني لعدم صحة الدعوى وطلب
 الاستحلاف يترتب على صحتها وح فله تضمينه ولا يلتفت
 لدعواه الاجازة لما نقله المصنف عن دعوى البرازية من انه
 بالاجازة لا يبرأ عن الضمان **قوله** الامر لا يضمن بالامر
 يعني الامر بغير دفع المال اما الامر بدفعه فغيبه تفصيل
 المذكور في لولوا الحية وفي البرازية ايضاً وتقدم في هذا الكتاب
 حموي **وقال** في شرح تنوير الاذهان في شرح قوله المصنف
 الامر لا يضمن بالامر يعني لو امره باخذ مال الغير ضمن الاختد
 لا الامر اذا الامر لا يصح وفي كل موضع لم يصح الامر لم يضمن الامر
 اه **قوله** الا في خمسة اعلم ان كلام العلامة لحموي
 يفيد ان النسخ اختلفت بقي الكثير منها الا ذكر للمثلة السابعة
 فعلى هذا يكون قوله المصنف الا في خمسة صواباً وعلى النسخة
 الاخرى يصح فيها باستثناء المثلة السادسة فعلى هذا
 يكون الصواب **الا في ستة قوله** الا في اذ كانت
 الامر سلطاناً اذا امر السلطان اكره اذا ما لم يعلم انه لو لم
 يمتثل امره يعاقبه بخلاف غير السلطان فكون الضمان على
 السلطان لا على ما مر **وذكر محمد** في السير الكبير ان مجرد امر
 السلطان لا يكون اكرها وان لم يخف لو لم يمتثل امره **ومن**
الناس من جعل مجرد امره اكرها وان لم يخف لو لم يمتثل امره
 شرح تنوير الاذهان عن جامع الفصولين **قوله** الثانية
 اذا كان الخ اي اذا كان الامر مولى للمأمور شرح تنوير الاذهان
قوله الا اذا امره باطلاق مال سيدة فلا ضمان على الامر اذا تضمن

لرجع على سيد العبد بما ضمنه ولا فائدة في ذلك حموي **قوله**
 يرجع به على الامر ووقع في النسخة التي كتبت عليها السيد
 الحموي وشارح تنوير الاذهان يرجع به على سيدة وهو غير
 صواب ولهذا قال الحموي والصواب على الامر **قوله** الرابعة
 اذا كان المأمور صبياً قال في العمادية لو قال لصبي محجور
 اصعد هذه الشجرة فانقض ثارها فصد وسقط خبذ ديت
 على عاقلة الامر حموي باختصار **قوله** وخامسة في جامع
 الفصولين ذكر فيه لو قال اخبرني فانه يرجع على الامر واذا لم
 يقل لي لا يرجع على الامر حموي وفي عمدة الفتاوى رجل قال
 لآخر اتق ببابي هذا الحائط فنقب والحائط لغيره يضمن
 ويرجع ولو قال اخبرني حائطي اود اري فلا رجوع يترق **قوله**
 السادسة اذا امر الاب ابنه البالغ ليرقد نارا في ارضه
 ففعل وتقدم الي ارض جاره فانفذ شيئا يضمن الاب لان
 الامر صح فانقل الفعل اليه كما لو باشره الاب بخلاف ما لو
 استأجر نجاراً ليقطع جداره على قاعة المطبق ففعل وقلع
 به انساناً فان الضمان على النجار لعدم صحة الامر كذا في
 شرح تنوير الاذهان **قوله** بغير اذنه ولا ولاية كذا بخط
 المؤلف وقيل عليه فيه مواخذه والاسباب ان يقال بغير اذن
 من غير ضمير يعني لينا سب قوله ولا ولاية حموي **قوله**
 الا في مسئلة كذا بخط المؤلف والصواب ان يقال الا في مسائل
 كما سيظهر مما سياتي فانه عدل لثلاثة يجعل الاعمال مسئلة غير
 مسئلة وما قيل ان الحصر في مسئلة بالنسبة الى ما في السر
 ولما قلنا بعدها ذكره زائد على ما فيها بعيد جداً حموي والذي

في نسخة والنسخة التي شرع عليها صاحب تنوير الأذهان
 على الصواب حيث قال في مسائل وقول العلامة الحموي يجعل الأ
 مسألة غير مستقلة يعني لا تخالف كانت مسألة مستقلة بلزم
 انه تكون المسائل المستثنيات اربعة فينا في ما ذكره من عددها
 ثلاثة **قوله** يجوز للولد والوالد الشرا من مال الميت لياؤه
 في الايضاح شرع التجريد قال ابو يوسف اذا عرض الرجل فاختار
 فاشترى له ابنه او والده بغير امره ما يحتاج اليه الميت جاز
 استحسانا ولا يجوز في المتاع لان الاذن ثابت باعتبار العاد
 فيما يحتاج من الطعام والدي فصار كالصرح به وكذا اذا كان
 في سفر فاشترى ربيعة لانه بمنزلة اهله في السفر **وفي**
عدة الفتاوي مريض اجتمع عليه الاقارب والورثة واكلوا
 من ماله ان احتاج الى التريض لم يضمنوا وان لم يحتج ضمنوا
 وفي الولوية الصحيح انهم قد اجتمعوا لتعاهد المريض
 وله حاجة لا يضمنون قدر ما انفقوا **استحسانا** لان فيما
 للميت به حاجة تبقى التركة على ملكه وهم اكلوا بامرهم فلا
 يضمنوا سواء كان وارثا او غير وارث اه كذا في شرح البصري
قوله والثانية اذا انفق المودع على ابوي المودع بغير
 اذنه وكان في مكان لا يمكن الاستطلاع راي القاضي لم يضمن
 استحسانا **وفي الكثر** ولو انفق مودعه على ابويه بلا امر
 ضمن اي ضمن المودع ما انفقته لانه تصرف في مال الغير بلا
 ولاية ولا نيابة لانه نايب عنه في الحفظ لا غير **واطلق**
 صاحب الكثر في الضمان فيشمل ما اذا امكن استطلاع راي
 القاضي او لا لكن نقلوا عن النوادر انه معيد ما اذا امكن اما

اذا لم يكن فلا ضمان استحسانا كذا في شرح تنوير الأذهان
قوله الثالثة ما من بعض الرفقة في السفر لم يكد العبد
 المأذون له في التجارة اذا مات مولاه فانفق في الطوبى لم يضمن
 وكذا روي عن مشايخ بلخ اذا كان للمسيح اوقاف ولم يكن
 له متول فقام واحد من اهل المحلة وانفق على المسجد يعني
 من غلة اوقافه ما يحتاج اليه من الحصر والحديث لا يضمن
 فيما بينه وبين الله تعالى **وحكي** عن محمد انه مات واحد من
 قلامته فباع محمد كتبه وانفق في تجهيزه فقيل انه لم يضمن
 بذلك فتلا محمد قوله تعالى والله يعلم المنع من المصلح
 فما كان على قياس هذا لا يضمن فيما بينه وبين الله تعالى اما
 في الحكم فهو ضمان **وكذا** الورثة الكبار اذا انفقوا على
 الصغار ولم يكن هناك وصي فانهم متطوعون في الحكم
 لا فيما بينهم وبين الله تعالى **ونظيره** الوصي اذا عرق الدين
 على الميت فتقضاء به ومن معرفة القاضي والورثة لا يضمنوا
 ما ذكره في شرح تنوير الأذهان معزيا للبحر فباعوا
 قماشه وعدته الخ في خزانه الاكل فانه جاورثته فوجدوا
 المتاع ان شاءوا اجازوا وان شاءوا اخذوه بمنزلة اللقطه
 ولا يفتقون على رقيقه ولكن ان كان معه طعام باخذه العبد
 من غيره فمعه احد اليه وكذا له ان يشتري لنفسه من راحته
 سيدة ما يحتاج اليه يعني من الطعام وفي رواية يجوز الانفاق
 على رقيقه بقدر الحاجة استحسانا كذا في شرح البصري
قوله وهي واقعة اصحاب محمد **قوله** روي ان جماعة
 من اصحاب محمد حجوا فمات واحد منهم فباعوا ماله معه فلما

يكن

ن

وصلوا الى محمد بن سالم فذكروا له ذلك فقال لو لم تفعلوا
 ذلك لم تكونوا فتمها والله يعلم **المفرد** من المصلح كذا في حاشية
 الشيخ صالح **وقوله** فباعوا ما كان معه يعني وجهه من
 الثمن كما يعلم من سياق كلام **المفرد** ومن هذا النوع
 المسائل الاستثنائية المراد بها ما يثبت فيها الاذن دلالة
 حموي **قوله** ذبح شاة فصاب شاة لم يضمن قال في القصر
 فصاب اشترى شاة فجاء انسان وذبحها فان كان القصاب
 شاة رجلها للذبح لا يضمن الذابح وان لم يكن يضمن كذا في
 شرح البيهقي **والمراد** ضمان القصاب بان تقوم حيشة
 ومذبوحة فيضمن ما بينهما من التفاوت **ولم يذكر** المصنف
 ان الراعي اذا ذبح شاة خاف موتها وكذا البقار والاشجار
 انه لا يضمن فان اختلف مع ربهما في كونها قريت من الموت
 وقد اختلف التصحيح فيما اذا ذبح اجنبى شاة رجل قريب
 موتها فقبل لا يضمن استحقاقا كما في العلامة وهو
 الصحيح كما في شرح البحر والمخلاصة والبرازية واختار
 بعضهم انه يضمن وهو المختار للفتوي كما في فتاوى قاضي
 خان وفي البرازية وهو المختار وبه يعني قلت
 وينبغي اعتباره قال الشيخ قاسم ان قاضي خان احمى من
 يعتمد على تصحيحه كذا في حاشية الشيخ مشرق الوبي القوي
قوله وكذا لو طعن برأ الى اخيه قال في جامع الفصولين
 ومنها جعل يده في زورق وربط فساقه رجل حتى طغنه
 بيراهاه ومنه يتضح عبارة المصنف **وذكر الشيخ** صالح
 ختام هذا الكتاب معزيا للفتية ما نصه اخذ احد الثقلين

حمار صاحبه الخاص وطعن به بغير اذنه فاكل الحمار الحنطة
 في الرحا ومات لم يضمن لوجود الاذن دلالة في ذلك **ولو**
 ارسل جارية تزوجته في شأن نفسه بغير اذنها وابقت
 لا يضمن **الاقوال** وكذا الرجل حمل حمله الساقط في
 الطريق **الاقوال** في جواهر الفتاوى اذا سقط
 حمل انسان عن دابته في الطريق فجاء انسان وحمله بغير
 اذن المالك فهلك الدابة لا يضمن لان الاذن ثابت دلالة
 ومثله في منية المفتي وكذا ذكره المصنف في البحر وكذا في الفصول
 العمادية ذكر ان الاذن دلالة يكفي عن الاذن الصريح فاذا
 سقط حمل انسان في الطريق فجاء انسان وحمله بغير اذن
 المالك فهلك الدابة لا يضمن **واما** قلت بذكر هذه القول
 لان بعض الحنفية المعاصرين رفع له سؤال في رجل حمل
 على بعير سقط الحمل في الطريق فجاء رجل فحمله فهلك البعير
 فهل يضمن فافتي بال ضمان وعلمه بانه فعل فعلا لم يؤذن
 فيه والمسئلة المذكورة في كثير من الكتب المعتمدة مشهورة
 لا تخفى على من له ادنى تتبع الى ما ذكره الشيخ صالح القوي
واقوله يلزم تعييد عدم الضمان بما اذا لم يكن تلف
 الدابة مضافا الى تحليه بانه كان ممن له خبرة بالتحليل حتى
 لو لم يكن كذلك يضمن لكون التلف حينئذ نشأ من فعله
قوله وكذا لو فتح فوهة الطريق الذي في جامع الفصولين
 فوهة الارض وهو المناسب قال في الصحاح وافواه الارفة
 والافهار واحدها فوهة بتشديد الواو يقال قعد على
 فوهة الطريق واجمع افواه على غير قياس حموي **قوله**

ومنها اهرام ربيعة الخ قال في جامع الفصولين انما يجوز عند
 الي خيفة لاحد به دلالة لانه لما عقدمه عقد الرفقة مع
 علمه انه لا يجاوز الميقات الا محرمات اركانه امر به الحموي
قوله وسقي ارضه بعد بدر المزارع قال في جامع الفصولين
 ومنها مزارع زرع الارض ببذره ولم يثبت حتى سقاه ونها بلا
 امره فالخارج بينهما لانه لما صياها المسقى صار مستعينا بكل
 من قام به فكان ما ذواته دلالة وكذا الوسقاء اجنبي والمثلة
 جالها حموي **قوله** وليس منها سلق الشاة بعد بقلتها
 للتفاوت **قال** في جامع الفصولين الاصل في جنس
 هذه المسائل ان كان عمل لا يتفاوت فيه الناس لا تثبت
 الاستحالة فيه بكل احد كما لو فوج مشاة وعلمت للسلح
 فسلخها رجل بلا اذن ضمن حموي **قوله** والكلم من كتاب
 الميرني **اقول** الصواب من كتاب الحج في فصل المرفق حموي
وفي جامع الفصولين من وضع في الطريق شيئا لا يملكه فلف
 به شئ ضمن ولو ازيل ذلك الشئ الى موضع اخر فلف به شئ
 برك واضعه **والاصل** ان كان موضوع كان للموضع حق
 الوضع فيه لا يضمن على كل حال ولو لم يكن له حق الوضع يضمن لو لم
 يزل عن محال وضعه لا بعد ما ازيل عنه بمن يزل **كوضع جرة في**
 الطريق فازالتها الريح الريح عن محلها فاحرق **قوله** شياء لم
 يضمن الرافع **ولو** زال عن ريل **بان** وضع جرة في الطريق ثم
 وضع اخر جرة اخرى في الطريق فتد حرجت احدهما على الاخر
 فانكسرتا **قال** ابو يوسف ضمن كل واحد منهما جرة
 الاخر وعنه انه يضمن صاحب الجرة الفارة في محلها قيمة الريلة

عنه مؤشها لما مر **قوله** وخرجتها الريح عن مكانها فالتفت
 شيئا برك بخلاف المتد حرجة بنفسها كذا في شرح تنوير
 الاذهان **قوله** فلورمي سهام من ملكه الى اخره تقرير على
 قوله المباشرة من وان لم يبعد **اقول** لم يظهر لي وجه
 تقييد الرمي بكونه من ملكه فليست وجه حموي **واقول**
 انما قيد به ليعلم الثمان بالطريق الاولي فيما اذا لم يكن الرمي
 من ملكه فالغرض من التقييد به ايضاح ما ذكره المص **ثم**
رايت في شرح البيري ما يشير الى ما ذكرته حيث علل
 لقول الميرني سهام من ملكه فاصاب انسانا ضمنه **بان**
 المباشرة علة فلا يبطل حكمها بالمعذر والسبب ليس بعلة
 وانما كان كذلك صيانة لحكم الدم عن انه يهدر ومراعاة
 لحق المجني عليه كذا في شرح اجماع الصغير للزعفراني **والمراد**
 بالمعذر في قوله فلا يبطل حكمها بالمعذر عدم تقرر الضرر اي
 ان عدم تقرر الضرر لكونه رمي السهم في ملكه لا يجعل عذرا
 مستقطا عنه الضمان لوجود العلة التي هي المباشرة **قوله**
 ولو حفر بير في ملكه الخ تقرير على قوله والمتسبب لا الا اذا كان
 متعمدا وما وقع في نسخ الحموي من قوله تقرير على قوله والمبا
 الخ من تحريف النسخ والصواب ابدال المباشرة بالمتسبب
 كما ذكرنا **قوله** فوقع فيها انسان كذا في نسخ كتاب دفع
 انسان وهو الصواب وما في بعض النسخ من قوله انسانا من
 تحريف النسخ **قوله** وفي غير ملكه يضمن بعضي اذا
 تقرر كما يدل عليه قوله السابق الا اذا تقرر حموي **قوله** ولو
 ارضعت الكبيرة الصغيرة لم يضمن نصف مهر الصغيرة الا

بفتح الفساد **مسألة** تزوج الرجل صغيرة وكبيرة
فأرضعت الصغيرة حرمتا على الزوج لأنه يصير جامعاً بين
الأم والبنت رضا عا وذلك حرام كالجمع بينهما نسباً
أن لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها لأن العزقة جاءت من قبلها
قبل الدخول وللصغيرة نصف المهر لأن العزقة وقعت
لأمن جهتها والارتضاع وإذا كان فعلها لكن فعلها غير
معتبر في استقاط حتمها كما إذا قلت مورثاً كذا في شرعي
تنوير الأذهان **قول** بأن تعلم بالنكاح ويكون الأرض
مفسداً وإن يكون لغير حاجة وأما إذا لم تعلم بالنكاح أو
علمت ولكنها قصدت دفع الجوع والهلاك عن الصغيرة
ووفد الفساد لا يكون تقديراً لأنها مأمورة بالارتضاع لدفع
الهلاك **ولو علمت** بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا تكون
متعدية أيضاً **فإن قيل** الجاهل بحكم الشرع في دار الإسلام
ليس بعذر فكيف جعل جهل المرأة بفساد النكاح عذراً
في حق وجوب الضمان عليها أجاب بقوله والجاهل عندنا
معتبر لدفع قصد الفساد لا لدفع الحكم **وتقريب** أن
الحكم وهو وجوب الضمان جعل عذراً في حق التقدي لأن
التقدي إنما يحصل بقصد الفساد والقصد إلى الفساد
إنما يتحقق عند العلم بالفساد فإذا انتفى العلم بالفساد
انتفى قصد الفساد فكان اعتبار الجاهل لدفع قصد الفساد
فإن قلت دفع قصد الفساد يستلزم دفع الحكم
فكان اعتبار الجاهل لدفع الحكم **قلت** لزوم ذلك ضمناً
فلا يعتبر به كذا في شرح تنوير الأذهان عن العناية

والجاهل عندنا معتبر لدفع الفساد المراد أن الجاهل في دار الإسلام
يخسر الشرع لا يعتبر عذراً إلا أن لم يعتبره لدفع حكمه
وإنما اعتبرناه لدفع قصد الفساد وإذا لم يقصد لا يقرب العلة
موجودة مع الجاهل فكان هذا عدم الحكم لعدم العلة
لعدم الحكم مع وجود العلة إلى ما ذكره في شرح البصري
مغزياً للزعفراني **المقار** لا يضمن أي عند أبي
حنيفة لأن القصد من غصبه المنفعة لا الرقبة والمنفعة
ليست بمال ولأنه منع مالك المقار عن الانتفاع ولا يضمن
غصبه كما لو منع المالك حتى يهلك ماله لا يضمن **وليس** مسلم
دخل دار الحرب بآمان فالتسبب من عروض وعقار ثم غلب
المسلمون على الدار فالمعرض وسائر المنقولات له **وإنما**
المقار فهو يفي للمسلمين إذا لم يخرج المقار من أيديهم
فلم يخرج عن ملكهم كذا في شرح تنوير الأذهان **وتخصيص**
أبي حنيفة في قوله المقار لا يضمن عند أبي حنيفة يفيده أنه
يضمن عند أبي يوسف وليس كذلك لأن المصريح به في كلام
غيره أنا أبا يوسف مع أبي حنيفة في أن المقار لا يضمن
بالغصب **الأن** ما قبله إلى أقول ذكر في جامع الفتوى
أيضاً أن المقار يضمن بالغصب في عقار الوقف على المفتي به
وقال الكمال الفتوى على ضمان المقار في ثلاثة أشياء العقار
الوقوف وعقار التيمم والعقار المعدل للاستقلال وعدم
ضمان المقار بالغصب قولهما وقال محمد يضمن بالغصب
وقال في جامع الفصولين ادعى عقار أبيه أخراثة غصبه منه
فقادوا المير هو كان له وقتته على كذا وأراد تحليفه بخله عنه

محمد خلافا لها ويعني بقوله في غصب العقار انه يتحقق الخ
ما ذكره الشيخ شرف الدين في حاشيته **قول** اذا اجمد
المودع اي الاول اذا اجمد المودع في جامع الفصولين ههنا يضمن
العقاد بالجحود **قيل** يضمن بالاتفاق وقيل عند ابي حنيفة
روايتان **والثانية** اذا باعه الغاصب وسلمه **والثالثة**
اذا رجع الشاهد به يعني القضا يعني لو شهدا على رجل
بالدار ثم جعلا بعد احكامهما لانهما اقلنا على المالك ملكه
شرح تنوير الاذهان **قول** واذا باعه الغاصب وسلمه
اي يضمن العقار بالبيع والتسليم عند الكل لان البيع
والتسليم استهلاك كافي قاضي خان **وبشرح** الطحاوي
اذا باع الغاصب ما غصبه والمشتري باعه من اخر حتى تداو له
الا يبري فالمقصوب منه اي عقد اجازة جاز ذلك المعتد خاصة
ولو ضمن احدهم جازت العقود التي كانت بعده دون ما كان
قبله لان هذه العقود كلها كانت غير فائدة فتوقفت
كلها على اجازة فاذا اجاز شيئا من ذلك جاز ذلك خاصة
وان لم يجز ولكنه ضمن احدهم جازت العقود التي كانت بعده
لان في التقاضي مطلقا فيستند الضمان الى وقت الجناية
فيملك من ذلك الوقت وفي المحيط باع الغاصب المنصوب
من رجل واجازه المالك صحته الاجازة اذا استجمعت
الاجازة شرائطها من قيام البائع والمشتري والمعتد عليه
وان تكون الاجازة قبل الخصومة حتى لو كان المالك قد
خاصم الغاصب في المنصوب وطلب من القاضي ان يقضي
له ثم اجاز البيع **قيل** قوله اي حليفة لا يقع اجازته هكذا

شمس الاثد السرخي ان الاجازة صحيحة في ظاهر
الرواية وذكر النوار انهما لا يقع احدهما في شرع البيهقي **وقيل**
التوفيق ممكن لانه اذا حمل القول بصحة الاجازة يعني ولو
بعد الخصومة على انه بالنسبة لقولها وحمل القول بعدم
الصحة على انه بالنسبة لقول الامام يرتفع الخلاف **قول** منا في
النصب لا تضمن يقيد هذا اذا لم يكن بصورة عقد فاسد
كما اذا كان لاحدهما بطل وللآخر رواية فاشتركا ليس بمتقي
احدهما الما والكل بينهما فسد الشك لا يقع دها على احرار
المباح وهو الما والكل لمن يستقي لانه المحرز وعليه اجر مثل
البطل والرواية كذا في حاشية السيد المحقق ميرزا ملكا في تنقيح
قال واما اذا استاجر دارا شهرا وسكن شهرين لا يلزمه
اجر الشهر الثاني كما في البرازية **قال بعض** القضا وكذا تلو
الشهر الثاني ليس على وجه الاجازة الا ان تكون الدار معدة
للاستقلال **واعلم** ان اطلاق قوله المصنف منافع النصب
لا تضمن شامل لما اذا سكن الغاصب الدار المنصوبة او ركب
الدابة او عطلها كما في شرح تنوير الاذهان عن البرازية
وقوله او عطلها اي المنفعة بان لم يسكن ولم يركب وعطله
البيهقي بان مجرد المنافع لا قيمة لها الا بالمعتد او بالشرط **قول**
واما الوقت **خلاف** ما اذا زرع الواقف او المتولي ارض الوقت
وقال زرعتها لنفسه فانه لا يلزمه اجر المثل كما ذكره قاضي
خان **لكن قال** في الاسعاف ان هذا مذهب المتقدمين فان لم
يجعل ما ذكره قاضي خان على مذهب المتقدمين والا يكون تقبيد
لما قاله في ضمان الوقت ولزوم اجر المثل حري **وبشرح** الولوالجية

الفتوي في غصب العقار الموقوف بالضيامن نظر الموقوف
ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيعة
اخرى تكون على سبيل الوقف الاول الى اخره ما ذكره في
شرح تنوير الاذهان **قول** منافع المعدل للاستقلال
مضمونه زائد لا فائدة فيه والاستثناء المذكور بعد من قوله
والمعدل للاستقلال كما لا يخفى على من نظر في كلامه حموي **واقول**
اعاد ذكره توطئة لقوله الا اذا سكنت بتاويل ملك او عقد
وفي القنية الدار المعدلة للاستقلال انما يجب اجرها
على الساكن اذا سكنها على وجه الاجارة اما اذا سكنها
بتاويل ملك او عقد كبيت سكنه احد الشريكين سنة لاثنين
عليه وفي الوقف اذا استقله احد الشركاء لا يلزمه الاجر
واذا كان بين يتيم صغير وبالع فسكن البالغ سنة لاثنين
عليه وكذا الاجنبي اذا سكنه بغير عقد بخلاف الوقف
وتقبل دار التيميم كالموقف حموي **واطلاق المص** في كلامه فشم
ما اذا علم المستعمل بكونها معدة اولم يعلم وشمل ما اذا
كان المستعمل عالما بكونها معدة حتى يجب الاجر ويشترط
ان يكون المستعمل مشهورا بالغصب او لا وليس الامر
كذلك بل يشترط علم المستعمل بذلك وان لا يكون المستعمل
مشهورا بالغصب والمحشى يعني الشيخ شرف الدين لم
ينبه على ذلك وكان ينبغي له ذلك **واعلم** انه يموت رب
الدار يستل الاعداد **وفي شرح** ظهر مير الدين الترمذاني
قيل لركن الائمة اذا بنى لنفسه ثم اراد ان يعده للاستقلال
قال ان قال بلسانه واخبر الناس بغير معدة للاستقلال وفي

القنية لم تكن الدار معدة للاستقلال الا اذا بناها لذلك او
اشترها له كذا اورد ابو اليسر الخ ما ذكره في حاشية الشيخ
صالح **قول** الا اذا سكن بتاويل ملك او عقد **اقول**
مثل للسكن بتاويل ملك وسما في التتميم للسكن بتاويل
عقد بعد نحو سبعة اسطر ويدخل في تاويل الملك ما لو باع
المستولي دار الوقف وسكن المشترك ثم عزله القاضي المستولي
ونصب غيره فخاصم المشتري الى القاضي واسترد الدار منه
فلا اجر على المشتري وهو الذي صححه في العمدة قال الشيخ قاسم
في حاشية شرح المجمع نقلا عن المحيط الفتوي في غصب
الدار والعقار الموقوف بالضيامن نظر الموقوف كما ان الفتوي
في غصب منافع الوقف بالضيامن نظر للوقف وهذا اول
مما صححه في العمدة وفي جامع الفصولين شراد ارشم ظهر
انها وقت اول الصغير فعليه اجر المثل صيانة لمال الوقف
والصغير وفي القنية سكن دار الوقف سنين يزعم الملك
ثم استحققت للوقف بالبينة العادلة لا يجب عليه اجر ما مضى
اخر وهو مبني على تصحيح العمدة وفي القنية من موضع اخر
ادعي القسيم منزلا وقتا في يد رجل فاجده فاقام البينة عليه وحكم
بالوقفية لا يجب عليه اجر ما مضى واما اذا اقر وكان
متعنتا في الانكار وجبت الاجرة وفي الاختيار شرح المختار
باع المتولي منزل الوقف فسكنه المشتري ثم فسخ البيع فعلى
المشتري اجر المثل اخر وهو مبني على تصحيح المحيط وهو الذي
ينبغي اعتماده حموي بتصرف وفي حاشية الشيخ شرف الدين
وهو المختار كما في التجسس والمزيد كبيت سكنه

احد الشريكين في الملك يجب ان يعلم ان الدار المشتركة
في حق السكنى وما كان من توابعها تجعل كالمملوكة لكل
واحد من الشريكين على سبيل الحال اذ لو لم يجعل كذلك
لمنع كل واحد من الدخول والمقود ووضع الامتعة فتتدخل
عليه منافع المملوكة وانه لا يجوز واذا جعلنا ما هكذا صار
الحاضر ساكن في ملك نفسه فكيف يجب الاجر كذا في
حاشية الشيخ صالح عن الفصول العاوية قال العلامة
الشيخ شرف الدين وينبغي استثناء مسألة اخرى ولم اراها
الا وهي ما لو سكن شريك اليتيم الدار المشتركة بينهما
فلا يجب عليه اجر وهي مفهومة من قوله النصف كبيت سكنه
احد الشريكين في الملك وهذا ظاهر كالاخفافيه قلت
شروايت المسئلة منقولة طبق بحث والله الحمد قال في القنية
اذا كان المشترك بين يتيم وبالغ فسكن البالغ سنة لا شيء
عليه وقيل دار اليتيم كالوقف قلت وفي الفتاوى
الصرفية في المسئلة التي استثناه المصنف حيث قال مثل
عن امرأة سكنت مع زوجها بيت ابنتها الصغير قال ان
كان بحال لا يقدر على منعها بان كان ابن سبع سنين او ست
فعلينا اجر المثل لانها غير محتاجة حيث كان لها زوج وان
كان بحال يقدر على المنع فلا اجر عليها اه قلت يمكن
ان يكون ما في القنية من عدم وجوب الاجر كما نقله المصنف
في المسئلة المستثناة مخرجا على القول بعدم وجوب الاجر
بسكنها فيجب الاجر على الزوج تكون سكنى الزوجة واجبة
عليه وهو غاصب لدار اليتيم الى اخره ما ذكره وذكر البير

٢٢١
ان احدا الشريكين في الملك اذا سكن لا يضمن شيئا لشريكه
الا ان لشريكه ان يسكن مقدار ما سكن كما نضر عليه في الخاتمة
قال وفيها اذا غاب احدهما وخاف الحاضر انه لو سكن
تتخرب الدار عن محمد ان الحاضر ان يسكن في الكل لان فيه
صيانة مال الغائب قال مولانا وعندى له ان يسكن كل
الدار وان كان يخاف خراب الدار يترك السكنى اذا كان يعلم
ان السكنى لا تنقضي لان في السكنى تحصين منفعة
الغائب والحاضر اما منفعة الحاضر قطا ههنا وكذلك
منفعة الغائب لان الحاضر وفي الثمرة المشتركة بين اثنين
عند ابي حنيفة للحاضر ان يأخذ نصيبه ويبيع نصيب
الغائب ويمسك الثمن فاذا حضر الغائب واخذ الثمن جاز
وان لم يجز يضمن الحاضر قيمة نصيبه ان كان من ذوات القسم
او مثله ان كان مثليا ولم ينقطع وانه انقطع ضمنه القيمة وهكذا
روي عن محمد الى اخره ما ذكره معزى بالاختلاف ثم رايت في
حاشية الشيخ شرف الدين معزى بالنص العاوية قال عن محمد
في رجلين بينهما ارض غاب احدهما فاراد شريكه ان يزرع الارض
قال ان علم انه الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع
كلها فاذا حضر الغائب كان له ان ينتفع بكل الارض مثل تلك
المدى لان رضى الغائب بمثل ما ذكرنا ثابت دلالة وان
علم ان زرعها ينقصها ليس له ذلك لان الرضى غير ثابت
هنا اه وقال في قنية الفتاوى في الملك المشترك لا يلزم
الاجر على الشريك اذا سكنه كله وان كان معدا للاجرة وليس
لشريك الذي لم يستعمله ان يقول ان استعمله بقدر استعماله

لأن المهايأة إنما تكون بعد الخصومة اه قلت وانت
تري ما بين هذين الكلامين من الترافع لأن مقتضى ما في
العمادية ان يكون الحكم في مسألة الغنية كذلك الا ان
يفرق بين الارض والدار وهو بعيد او يجعل على اختلاف الروا
وهو موضع يحتاج الى التامل قلت ثم اني رأيت في فتاوي
قاضي خان ان مسألة الدار مثل مسألة الارض وان الحاضر
اذا سكن فيها اذا كانت السكنى لا تقصرها فللغائب ان
يسكن شريكه وان المشايخ استحسنوا هذا وهكذا روي
عن محمد وعليه الفتوى الى اخره **قول** اما الوقف اذا سكنه
احدهما الى اخره قال بعض الفقهاء ويدخل في ذلك ما اذا
كان النصف وقفا والنصف ملكا وسكنه المالك فانه يضمن
حصة الوقف ولو سكنه الموقوف عليه لاضمان لحصة الملك
عليه ووجهه ان وجوب الاجر في الوقف ثبت باستحسان
المتأخرين صيانة للوقف عن ابدى الظلمة فلا يقياس عليه
الملك ومنه يخرج اجواب عن قول بعض الفضلاء هل يضمن
اجر المثل للوقف لكن الوقف مضمون لكل حال ام لا لانه يتأوله
انه سكن في نصيبه المملوك له محل نظر حموي وعمل البيروني
ما ذكره المصنف من وجوب الاجر على الساكن فيما اذا سكن في
الوقف بحدود اذن شريكه بانه يعد غاصبا وان كان في انتفاع
قال في المجتبى احد الشريكين متى استعمل الوقف كله بالظنية
بغير اذن الاخر يلزمه اجر حصته الشريك اه **قول**
ولم يتقرر المولى حكم ما اذا اجر الشريك قال في البرزانية احد
الاخوين الموقوف عليهما الدار غاب وقبض الحاضر غلبت اسع

يحيى

سنتين ومتى من وصي شئ حضر الغائب وطلب الوصي بحصته
من الغلة ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم كان
للمغائب الرجوع في تركه الميث بحصته من الغلة وان لم
يكن الغائب قتيلا الا انهما اجراهما معا فذلك وان اجرا
الحاضر كانت الغلة كلها له ولا تطيب له بل يتصدق
بحصة الغائب اه **قول** كونه يتصدق به محل نظر
بل عليه دفعه لشريكه لانه غاصب على مختار المتأخرين
اه كلام البيروني واعلم ان ما ذكره في البرزانية من
انه يتصدق بحصة الغائب يمتنع على مذهب المتقدمين
من ان منافع النصب في العقار لا تضمن ولو وقف
فلهم الا يضمن حصته الغائب ويتصدق بها الشريك
احتج في سبب التملك لكونه بالنسبة لحصة الشريك
الشريك غاصبا وما ذكره البيروني من وجوب دفعه لشريكه
يتمنى على ما هو المقتضى به من وجوب الضمان في الوقف
وما لا يتيم والمعد للاستقلال وهو اختيار المتأخرين
قول ويستثنى من مال اليتيم مسألة الى اخره
قال بعض الفقهاء لا نقل عن منحه العقار شرع في تنوير
الا بصار يمكن حمل هذا على قول المتقدمين القائلين
بعدم لزوم اجر النصب مطلقا فلا استثناء اه وقوله
مطلقا اي ولو لبيتيم قال وفي الغنية ايضا في مسألة سكنى
الام وجوب الاجر وهذا هو الظاهر اه قال بعض الفقهاء
والذي رايناه فيه ساء ولا اجر عليه كما نقله المصنف فاعلم
ذلك اه وقد منع العلامة المقدسي صحة هذا الاستثناء



فقال ان كان هذا بنا على ان الزوج لا يلزمه شيء اذا
سكن في بيت زوجته فقد نقل عن قاضي خان خلافة
والغرض انما انه لليتيم لا لها وان كان بنا على ان المشترك
لا شيء فيه فهذا ونحوه كالوقف مستثنى منه فتجب
حصة اليتيم حموي وكذا العلامة البكري بنقل عن العلامة
المقدسي ما ذكره العلامة الحموي واقره بخلافه صاحب
شرح فتاوى الازهار فان حكمه عليه بالفساد حيث
ذكر بعد قول المصنف ويستثنى من مال اليتيم الى قوله كذا
في وصايا القنية مانعه وفي الفتاوى الصيرفية قيل
سكنت الام مع زوجها بيت الصغير قال ان كان بحال
لا يقدر على منها بان كان ابن سبع سنين او ست فليها
اجر المثل لانها غير محتاجة حيث كان لها زوج وان
كان بحال يقدر على المنع فلا اجر عليها اه قلنت يمكن
ان يكون ما في القنية من عدم وجوب الاجر محمولا على
ما اذا كان بحال يقدر على المنع فانه اذا قدر على المنع ولم
يمنع كان اضيا بسكنائها فلا يجب الاجر وفي اجازات
القنية اذا كانت الدار بين يتييم وبالح فسكنه البالغ
سنة فلا شيء عليه وكذا الاجني غير عقد بخلاف الوقف
وقيل دار اليتيم كالوقف اه وهو هذا النقل بقوله
ان في هذه المسئلة قولين حينئذ يمكن ان يكون ما في
القنية من عدم وجوب الاجر كما نقله المصنف في المسئلة
المستثناة مخرجا على القول بعدم وجوب الاجر بسكنى
دار اليتيم واما على القول الاخر انها كالوقف فتجب الاجر

من ٢

على الوقف

على الزوج بسكنائها السكنى سكن الزوج واجبة عليه
فكان غاصبا لدار اليتيم فنلزمه الاجرة كما في غيره وبهذا
ظهر فساد ما قيل ان كان هذا بنا على ان الزوج
لا يلزمه شيء اذا سكن في بيت زوجته فقد نقل عن القاضي
خان خلافة والغرض انما لليتيم لا لها وان كان بنا على
ان المشترك لا شيء فيه فهذا ونحوه كالوقف مستثنى منه
فتجب حصة اليتيم اه فظهر ان عدم وجوب الاجر ليس
مبنيا على ما زعمه فليتأمل اه قول سكنت امه
مع زوجها في دار الى اخره اقول في الصيرفية
سكنت مع زوجها بيت ابنها الصغير قال ان كان
بحال لا يقدر على المنع بان كان ابن سبع سنين او ست
فليها اجر المثل لانها غير محتاجة حيث كان لها
زوج وان كان بحال يقدر على المنع فلا اجر اه ومنه
يعلم ما في كلام المصنف من الاجمال حيث لم يفصل قال
بعض الفضلاء يمكن ان يكون ما في القنية من عدم وجوب
الاجر كما نقله المصنف في المسئلة المستثناة مخرجا على
القول بعدم وجوب الاجر بسكنى دار اليتيم واما
على القول بانها كالوقف فتجب الاجرة على الزوج بسكنائها
لكون سكنى الزوجة واجبة عليه فكان غاصبا لدار
اليتيم فنلزمه الاجرة كما في غيره والمصنف ان دار
اليتيم كالوقف فلا استثناء وما في الصيرفية من
التفصيل غير ظاهر كما لا يخفى على الفطن الا ان يقال
به في حق وجوب الاجرة على الزوج اه اقول

قد منا على القنية مسئلة ينبغي استئناؤها وهي ما لو
كانت الدارين يتيم وبالع فسكنها البالغ بسنة لا تثنى
عليه وهذه المسئلة لا اشكال في صحة استئناها على
القول بان دار اليتيم ليست كالوقت حموي يتصرف واعلم
ان ما نقله الحموي عن الصيرفية فيه مخالفة لما نقله البيهقي
عن صاحب المحيط قال سئل صاحب المحيط عن امرأة لها
ولد صغير وللصغير دار هل ان تسكن في دار ولدها الصغير
فقال ان لم يكن لها زوج لها ذلك بحكم الحاجة وان كان لها
زوج ليس لها ذلك لان سكنها واجبة على الزوج فلا تكون
محتاجا الى السكنى وكذلك ان كان لها ولد مال وان سكنت
بغير امر الزوج هل تاتى قال نعم وهل يجب عليها
اجر المثل قال ينظر ان كان للصغير يد قامة بحيث يقدر
على المنع بان كان ابن عشر سنين او اكثر لا اجر عليها وان لم
يكن كذلك بان كان صغيرا يجب عليها اجر المثل وهو جواب
المسألة اصاع على جواب الكتاب لا اجر عليها لانها صارت
غاصبة والفتوى على جواب المسألة اقوال **الحال**
ان صاحب القنية استثنى من مال اليتيم سكنى الامم مع
زوجها وصاحب المحيط فصل في ذلك بما سمعته
وعنه من المسألة اوجب الضمان مطلقا والعجب من المؤلف
حيث عدل عما عليه الفتوى بلا موجب فاحذر اهله ما ذكره
البيهقي وما ذكرناه من مخالفة ما في الصيرفية لما ذكره
صاحب المحيط ينبغي ان اقلست يمكن فيه من قدر
المنع عشر سنين وعلى ما ذكره في الصيرفية اذا بلغ ثمان

مسنين يكون له قدرة المنع **قوله** لا تقصير الدار معدة له
باجارها الى اخره واعلم ان ما نقله عن رب الدار يطل
الاعداد وفي سطر ٢ ظهر الدين التمرقاسيني قيل لو كنى
الامنة اذا بنى لنفسه ثم اراد ان يعمده للاستقلال قال ان
قال بلسانه واخبر الناس بقصير معدة للاستقلال وفي القنية
لو لم تكن الدار معدة للاستقلال فاجرها سنة او سنتين
او اكثر لا تقصير معدة للاستقلال الا اذا بناها لذلك او
اشترها له اي للاستقلال كذا اورد ابو اليسر الى اخره
ما ذكره الشيخ صالح في حاشيته وذكرناه فيما سبق قريبا
والتقييد بالدار في قوله الممنع لا تقصير الدار معدة له للاحتراز
عن الارض ولهذا قال العلامة البيهقي اما في الارض فقال
في الزخيرة قالوا ان كانت الارض معدة للمزراعة بان كانت
الارض في قرية اعتاد اهلها زراعة الارض الغير وكان
صاحبها لا يزرع بنفسه بل يدفع ارضه لمزارعة
فذلك على المزارعة ولصاحب الارض ان يطالب المزارع
بحصة الدهقان على ما هو متعارف اهل القرية اما النصف
او الربع او ما اشبه ذلك وهذا ذكره في فتاوى النسفي
وهو نظير الدار المعدة للايجارة اذا سكنها انسان فانه
يحمل على الاجارة وكذا ههنا والذي تقرر عندي وعنده
على من اتق به ان الارض وان كانت معدة للمزراعة فكون
مزارعة فاسدة لانه ليس فيها بيان المدة فيكون
اخراج كله للمزارع وعليه لرب الارض اجر مثل الارض
واقهر يتصرف **قوله** فعلى المسأجر المسمى يعني

للفاضل كما في قاضي خاف وغيره قال في القنية وفي الولولجية
انه يتصدق به قال بعض الفضلاء لكن في الكمال والاسعاف
والمرادية ان هذا على قول المتقدمين لا على قول المتأخرين
بتضمن غاصب العقار وقال بعض الفضلاء ما سياتي
من قوله اجر المصولي دار موقوفة الى اخره لا يخفى انه
يترأى بينهما مخالفة فليبدل برسمه قال ويمكن ان يكون
المراد اجر المثل فقط يعني اذا كان اجر المثل اقل من المسمى
وجبه المسمى لا اجر المثل فقط ويكون المراد ما ذكره هناك
ان المسمى اذا كان اقل من اجر المثل لا يخرج المستاجر عن
المعدة باء المسمى ويمكن ان يكون المراد من قوله لا اجر
المثل اي لا يلزم اجر المثل بهذا العقد للعاقدة ولذلك
فرع عليه وبين ما بين فلا ينافي وجوبه للوقف اي وجوب
انما كذا يفهم من الورقة التي تلي هذه او المراد لا يلزم
اجر المثل فقط كما قرر هناك وفي منية المعنى اجارة
المفضولي تتوقف فان اجار المالك قيل استيفاء للمنفعة
فلا اجرة له وان اجار بعده فللعاقدة وان اجاز في بعض
المدد فالماضي له والباقي للمالك عند ابي يوسف وعند
محمد الماضي له والباقي للعاقدة حموي يتصرف **قوله**
ولا يلزم الغاصب اجر المثل انما يرد ما قبضه من الاجرة
اقول هذا قول المتقدمين اما على ما اختاره
المتأخرون من تضمن الغاصب منافع الوقف ومال
اليتيم والمعد للاستغلال فينبغي ان ما قبضه الغاصب
من الاجرة اذا كان اقل من اجر المثل يكمل الغاصب من

اجر المثل وان كان ما قبضه زائدا يرد ايضا لعدم طبيعه
له واما قول من لا يرى تضمين اجر المثل بالغصب
في المسائل الثلاث كما هو قول المتقدمين فلا يرد الا
ما قبضه لعدم طبيعه فحينئذ لا يحكم به لحاكم بل يفتي
امسا بالرد او بالتصدق الى اخره ما ذكره السيد الحموي
قوله انما يرد ما قبضه من المستاجر حاصلا انه
لا يلزمه الا الذي اجر به وان كان دون اجر المثل وهي
فاصلة قل من نبيه عليها حموي وذكر في شرح تنوير
الاذهان عقب قول المص انما يرد ما قبضه ما فيه توضيح
ما في القنية غصب دار معدة للاستغلال او موقوفة
اوليتيم واجرها مدة معلومة باجر مسمى وسكنها
المستاجر يلزمه المسمى لا اجر المثل ثم سئل هل المسمى
يلزم للمالك ام للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل
يرده على المالك وعن ابي يوسف يتصدق به اه يتصرف
وذكر العلامة البيري ما محصله ان ما ذكره المصنف
من ان الغاصب لا يلزمه اجر المثل انما يرد ما قبضه مفرغ
على ظاهر الرواية من عدم الضمان بالغصب مطلقا اما
على ما عليه المتأخرون فعليه اجر المثل قال في الزخيرة
وفي فتاوى النسخي استاجر ارضا موقوفة على مصالح
المسجد من متوليه سنة بكذا ثم دفعها مزارعة
بالنصف ثم ان اهل المحلة زعموا ان المجر لم يكن متوليا
قال يثبت المستاجر بالبينة كون المجر متوليا والا
فالغلة للمستاجر وعليه اجر المثل للمسجد انتهى وفي

جامع الفصولين من اجراء غير بلا اذنه ولم يحزه زها
وقد زرعه المستأجر فالزراع كله للمستأجر لا على
المزارعة كانت الارض معدة للزراعة لا وعلى هذا استقر
فتوى عامة المتأخرين انتهى بتصرف وما سبق من قوله
مفرغ على ظاهر الرواية من عدم ضمان بالغصب مطلقا
اي ولو لبيتهم او وقف او معدا للاستغلال **قول** السكنى
بتأويل عقد سكنى المرتهن يعني دار الرهن كما في البرازية
ومقصود المص من هذه العبارة التمثيل لما تقدم من ان
السكنى بتأويل عقد لا ترجب اجرا قال في القنية رهن دار
غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المرتهن لا يثبت عليه
لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها المالك فسكنها
المرتهن حموي **قول** ودفع اجرتها ليس له الاسترداد
المسئلة في يتيمة الدهر ونفسها رجا استأجر دارا
من رجال سنة باجرة معلومة ومضت المدة ثم سكنها
سنة اخرى بغير اجارة ودفع له الاجرة **له** هذه السنة **ببر**
الماضية هل له ان يرجع عليه ويسترد منه هذه الاجرة
فقال لا يسترد ما دفعه حموي **قول** والتخرج على الاصول
يعتقن ان له الاسترداد الى اخره ذكر المصنف من ذلك
مسائل في شرحه على اكثر منها ما في العادة انفق على
منكوحته ثم تبين فساد النكاح بانها شهدت وانها اخذت
من الرضاع وفرق بينهما رجع الزوج بما اخذت منه لانه تبين
انها اخذت بغير حق وهذا اذا فرض القاضي لها بدون
فرض محسامة لم يرجع بشئ ثم ذكر اذا انفق على معدة

الغير حموي يعني له الرجوع بما اخذته المعتدة وما سبق
من قول المصنف والتخرج على الاصول يقتضي ان له الاسترداد
موافق للنسخة التي كتب عليها السيد لحموي والذي في
النسخ له ذلك وفي عارية الاصل استأجر ارضا سنة
فزرعها سنتين فعليه اجر السنة الاولى ونقصان الارض
فيما بعدها ويتصدق بالفصل عند ابي حنيفة ومحمد وقال
ابن ابي ليلى عليه اجر مثلها في السنة الثانية قال القاضي
الصدر وهذا اذا لم تكن الارض معروفة بالاجارة بان كانت
لا تاجر كل سنة اما اذا كانت معروفة **بها** ان عند
ابي حنيفة ومحمد لا تصير الارض معدة للاجارة بالاجارة
سنة او سنتين انتهى كذا في شرح تنوير الاذهان
قول اجر الفضولي دارا موقوفة الي قوله ويرده الي
الوقت وفي القنية اجر الوقت غير القيم ومضت المدة
فالمسئ للمعاقد ولا يثبت للقيم عليه كما في الاملاك
واللقيم والمالك ان يرجع على القاعد اذا اجازة الاجارة
في المدة انتهى كذا في شرح تنوير الاذهان **قول**
تطبيق له لان اخذ الاجرة اجازة فجعل اخذ الاجرة اجازة
من غير فصل شرح تنوير الاذهان وقوله من غير فصل
اي من غير فرق بين ان تكون الاجرة قد راجع المثل ام لا
قول اللحم قيمى اقول هذا في اللحم المطبوخ
بالاجماع وفي الكلى اختلاف والصحيح انه قيمى صريح
به المص في الشئ وفي الفصول العاوية ايضا وذكر في التمة
عن **سبح** الاسلام على انه الاستحبابي انه اختار ان اللحم

من ذوات الامثال ويضمن بالممثل وانما يضمن بالقيمة اذا
انقطع عن ايرك الناس وذكر في الاسلام على البرزوي
ذكر ان اللحم من ذوات الامثال كذا في حاشية الشيخ
شرف الدين قال الشيخ صالح في حاشيته وكذا كل
مكيل وموزون اشرف على الهلاك مضمون بقيته في
ذلك الوقت كسفينة موقورة اخذت في الفرق والى الملا
ما فيها من الكليل والموزون في الماء فانه يضمن قيمته كذا
في حاشية الشيخ صالح وقوله فانه يضمن يعني
لعدم الادب من المالك كما قدمناه واعلم ان حكم
الغصب الاثم لمن علم انه ملك الغير ورد العين في القائم
والغرم في الهلاك والغير من علم الاحير ان هكذا ذكروا
اقول بقي الكلام في شيئين وهو هل يبعد الغاصب
في صورة عدم علمه الظاهر انه يعرض القاضي لا تركابه
المنهي عنه بحسب الظاهر وان كان لا ياتى لعدم قصده
لان هذا امر بينه وبين الله سبحانه وتعالى اقول
على ان قوله بعدم الاثم معناه اثم الغصب واما اثم ترك
التثبت فيبني القول به كما قالوا في القتل الخطا فانهم
صرحوا بانها با اثم من ترك التثبت في اخره قول
قال الغاصب ضح بها الى اخره قال بعض الفضلاء هل
الضمان مبني على ان قوله ضح منها لا يستلزم خروج
يده عن الضمان الى الامانة محل نظر وقوله وان بعد
لا كان مراده هلاكها بعد مضي ايام التقضية انتهى
اقول المسئلة في العارضية فيما يبراه الغاصب

دبي
للش

وعبارتها ولو امر المالك الغاصب ان يضح بالشاة المفصولة
فتقبل التقضية لا يخرج عن ضمان الغصب انتهى وهو
صرح في ان يده قبل التقضية لا يتقلب بامانة حتى
يكون ضمانه بالتقصير حموي قول الاجر قيمي وكذا الغنم
وكذا الصابون قيمي كما في الفصول العارضية وفي جامع البصير
وكذا البسط والحصر والبوارى والخشب والخطب والاشجار
والسرفق والجلود والرياحين الرطبة والبقول والعصير
والرياح والسفرجل والقشاش والغش والبطيخ وفيه
والسكنجبين كل ذلك قيمي والبر المخلوط بالسكير قيمي
كما في الجوهرة والمجتي وكذا الحفنة يعني من الكليلان
لانها ليست من ذوات الامثال لانها لا تكال كذا في
حاشية الشيخ صالح وقوله وكذا الحفنة يعني وان كانت
مخلوطة قول امره ان ينظر الى خابية الى اخره في
القضية امر غير ان ينظر الى خابية هل صار خلا فتظر
فان فيها من اثم دم فانه يضمن نقصان ما بين طهارته
ونجاسته وعن ابي بكر المياض انه ان كان باذن مالكه
لا يضمن والا ضمن فصارت المسئلة خلا فيه انتهى وفي
البرازية نظر الى دهن غيره وهو مائع حين اراد الشراء
فوقع من اثم دم وتنجس انه باذنه لا يضمن والا ضمن
ثم ان كان الدهن غير مائع يضمن النقصان وان كان
مائع لا ضمن مثل ذلك القدر والوزن وهو يغير ان
في مسئلتنا يضمن مثل ذلك الخل يعني ان يقال ما وجه
ضمنه النقصان على التولية والدهن والخل اذا نجس الاخل

أكلها فاجواب ان عدم حل الأكل لا يستلزم عدم حل الانتفاع
بكل منهما وليس من ضرورة النجاسة حرمة الانتفاع الأتري
ان الزيت اذا خالطه وودك المينة والزيت غالب لا يוכל
والانتفاع به حلال فذلك هناك لا يستفاد من البيانية
حموي **قول** الحطب اذا كسر الغاصب فاحشا لا يمكنه
يعني وان زاد قيمته بالكسر كما في القنية حموي
والذي في النسخ الحطب بدل الحطب **قول** ولو
كسره الموهوب له لم ينقطع الرجوع وفي القنية البيع
فوسا فقال له بانها مدها فدها فانكسرت يضمن وكذا
ان قال مدها فان انكسرت فلا ضمان عليك يضمن ايضا
قال علي بن الحسين هذا اذا اتفقا على الثمن كما اذا اخذ
شيئا على سوم البيع وقال له البائع وان هلكت فلا ضمان
عليك يضمن كذا هذا انتهى كذا في شرح تنوير الاذهان
قول عشر في زرق انسان وضعه في الطريق ضمنه
الى اخره وفي الزخيرة اذا رشح الماء في الطريق فجاء حمار
فزلق وعطب ذكر محمد في كتاب الاصل ان على عاقلة
الضمان من غير تقصير وفصل شيخ الاسلام وقال
اذا رشح كل الطريق بحيث لا يجد المار موضعاً يابساً يمر
عليه ففي هذا الوجه يضمن وكذلك اجواب في الخشبة
الموضوعة في الطريق اذا احدث كل الطريق فمر عليها
فعمرو مات فالراعي ضامن كذا في شرح تنوير الاذهان
وما ذكره من التقييد بكونه رشح كل الطريق وكونه خشبة
اخذت كل الطريق ليس على اطلاقه بل ينبغي حمله على انه

بالنسبة للنهار بخلافه في الليل حتى لا يشرط سحوي
عدم علم المار حتى لو عمرو مات من ذلك فانه يجب
الضمان وان لم تكن الخشبة او الرشح استوعب كل
الطريق **قول** الا في ثلاثة ما اذا كان الامر سلطانا
اقول قد تقدم من المع في اوائل كتاب الغصب
استثنى خمس وفي بعض النسخ استثنى ستة هذه
الثلاثة المذكورة هي خامنها والرابعة التي زاده على
الثلاث هنا هي السادسة كما تقدم على ما في بعض النسخ
فما ذكره هنا تكرار محض **قول** او كان المار عبداً
لغير الامر اذ لو كان للامر لرجع العبد على سيده ولا معنى
له بمقتل حموي **قول** كما في منية المفتي وفيها دخل
بيت رجل فحول المتاع من بيت الى بيت او الى صحن الدار
لم يضمن استحافا لانه لم يخرج عن حوز منطوقه كذا في
شرح تنوير الاذهان يتصرف والظاهر ان ما ذكره من
عدم الضمان باخراج المتاع الى صحن الدار يعني على
القول بان ما كان حوز العبي فهو حوز جميع الاستثنائية
واما على القول الاخر وهو وان حوز كل عبي بحسبه
فيستثنى الضمان **قول** وفيما اذا سقط ثوبه الى اخره
اكد ويجوز الدخول ايضا بلا اذنه اذا سقط ثوبه في بيت
غيره وخاف لو اعلى اخذه شرح تنوير الاذهان ونزاد
على ما ذكره المع ما لو اخذ رجل من حانوت رجل ثوبا وضرب
وثبه حتى دخل داره لا بأس بان يدخل داره حتى ياخذ
حقه لانه موضع ضرر وموضع الضرر مستثنى حموي

عن التجنيس **قوله** كما في الوديعة اي كما لا يجوز له
دخوله بيت المودع بغير اذنه لا يبرح محل اخذه الوديعة
اذا انكرها **قوله** وان كان في ارض موقوفة لا يكره
قوله فيه نظرفان الكلام في الضمان لا في انكراهه
وعدم حاوي **قوله** ويحمل سكوته عن الضمان اي
سكون صاحب الواقف عن الضمان في الوقت عليه اي
على المباح وهذا انما يتأني اذا وقعت لدفع اموات المسلمين
اما لو كانت موقوفة على مسجد لترى وتؤخذ غلظت له
او نحو ذلك فهي كالمملوك فتأمل كذا في حاشية المتقدم
وفي الروايات رجل حفر قبره في مقبرة وقت فارد الاخر
ان يدفن فيها ميتة فهذا على وجهين ان كان في المكان
سعة فله ان يدفن ونظيره من بسط المصلي في المسجد
او نزل في الرباط فجاء اخر فاذ كان في المكان سعة لا يزارحم
الاول لا يكره هكذا قال النقيب ابو الليث لان الذي
حفر لنفسه لا يدري باي ارض يحوي **تمت**
الميت بعد ما دفن لا يصح اخراجه من غير عذر طالت
المدة بعد دفنه او قصرت ويجوز اخراجه بالمعذر
والعذر ان يظهر ان الارض معضوبة او احتدها الشفع
بالشفعة لان كثيرا من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين
دفنوا في ارض احب ولم يجولوا لعدم العذر كذا في شرح
تنوير الاذهان **قوله** في صورتان فيه انه غير ملائم
لما قدمه من قوله في على ثلاثة اوجه وقوله ذكر الغرور
الثلاثة الى اخره واجواب انه لما اتخذ الحكم في الوقت على

الدفن وفي المباح كذا بمنزلة شيء واحد فاستقام قوله
وهي صورتان **كتاب الصيد والذبائح والاضحية**
قوله ترجم المص للاضحية ولم يذكر شيئا من
احكامها كذا ذكره الشيخ شرف الدين واجاب الشيخ
صالح بانه يمكن ان يقال انه ذكر شيئا من احكام الاضحية
وهو الذبح فان حل اكل الاضحية وقوعها عن الواجب
متوقف على التذكية الشرعية ونقبة السيد حاوي بان
الذبح ليس حكما للاضحية لان حكم الشيء اثره المترتب
عليه وليس الذبح اثرا يترتب على الاضحية ومن العجيب
انه كيف يدعي ان الذبح من احكام الاضحية مع دعواه
ان وقوعها عن الواجب يتوقف عليه التهيؤ والصيد
في اللفظة الاصطلاحية يقال صاد يصيد صيدا وسمي
الصيد به تسمية للمفعول به بالمصدر فصا راسيا
لكل حيوان متوحش ممنوع عن الادمي ما كولا كانت او
غيره قال الشاعر
صيد الملوكة ارباب وشعالب واذا ركبت فصيت الابطال
والذبائح جمع ديبحة اسم للشيء المذبوح وكذلك الذبح
قال تعالى وفدينا بذبح عظيم والاضحية واجبة
بعدهم ممكنة لا ميسرة بدل ما في اخاوية موسر
اشترى سناة للاضحية في اول ايام النحر ثم افترقوا
ايام النحر كان عليه ان يقصر قبعين او يقيمنها
ولا تقطع عنها الاضحية فلو كان وجوبها بعثرة ميسرة
لاشترط دوام العدة كما في الزكاة والمشر والخراج فالزكاة

تسقط هلاك النصاب والعشر بهلاك الخارج وكذا
الخارج يسقط اذا اصاب الزرع افة وفي الهارونيات
جايوم الاضحية ولا مال له ثم استفاد مائتي درهم ولا
دين عليه وجبت الاضحية وكذا يترط الفراغ عن
الخارج الاصلية كالمسكن والخدام والشياب التي تلبس
ومتاع البيت الذي يحتاج اليه كما في اجناس الناطق
والصيد يكون بالكل ونحو مما بعد والباري ونحوه مما
يطير أو السهم ونحوه مما يخرج او الشبكة ونحوه مما يسكن
وانما يصح الصيد خمسة عشر شرط خمسة في الصيد
وهي ان يكون من اهل الزكاة وان يوجد منه الاستمال وان لا
يشأركه في الارسال من لا يحل صيده وان لا يترك التسمية
عند او ان لا يشتغل بين الارسال والاختد بعمل اخر خمسة
في الكلب ان يكون معلما وان يذهب على سن الارسال
وان لا يشأركه في الاختد ما لا يحل صيده وان يقتله جرحا
وان لا ياكل منه وخمسة في الصيد ان لا يكون متقويا
باننبابه او مخلبه وان لا يكون من الحشرات وان لا يكون
من نبات الماء سوى السمك وان لا يكون ممتنعا اما
بجناحيه او قوائمته وان يموت **هذا** قبل الوصول اليه
ويزاد ما في نسخة السرخسي ان يكون الصيد مما
يسباح تناوله وان لا يتوارى عن بصره وان لا يقصد
عن طلبه لانه اذا غاب عن بصره لم يكون موته بسبب
اخر فلا يحل كذا في شرح تنوير الاذهان عن الخلاصة
بتصرف **ثم** النضحية بالجاموس جائزة في

المختار كذا في السراجية البدينة تجزى عن سبعة اذا
ارادوا القرية وان اختلفت جهاتها لا يجزى في الاضحية
الا الشئ الا في الضان فيجزي الجذع لو عظميا ولو صغيرا
الا اذا اتم عليه حوله **صحي** فقير في اول ايام النحر ثم ايسر
في ايامها اعاد في المختار كما في السراجية وفي خلاصة
الفتاوى والبرازية اشترى الفقير في ايامها سبعة و**صحي**
بها ثم ايسر في ايامها قال المتأخرون لا يلزمه اخري
وبه فاختارني كذا في **حاشية** الشيخ شرف الدين بنصر
ومنه يعلم ان الترجيح قد اختلف فيما اذا ضحى الفقير
ايسر في ايامها فبقارة السراجية تفيد ترجيح لزوم
الاعادة حيث قال اعاد في المختار ونحوه ما في الخلاصة
والبرازية من ترجيح عدم لزوم الاعادة حيث قال وبه
فاخذتني **تنبيه** ضحى غني باكثر من واحدة فالواحدة
واجبة والباقي تطوع ويتبع الكل اضحية هذا هو المختار
صحي اثنان ببدنة جازي **الصحيح** المعتبر مكان الاضحية
لا المضحى في ظاهرو الرواية اذا كان الذاهب من الاذن او
العين ونحوها الثلث فنادونه جازي الاضحية في الصحيح
المضحى به كما في الخانية لا يجب عليه ان يضحي عن ولد الصغير
في ظاهرو الرواية ان لم يكن للصغير مال وعليه الفتوى ولو
له مال ففي وجوب الاضحية فيه اختلاف واختلاف فيصح
فصح جماعة انها تجب من ماله فياكل الصغير ما امكته وما
بقي يتبع به ما ينتفع به في بيته و**صحي** اخرون عدمه فلو
ضح الاب او الوصي من ماله فصل الرواية التي لا توجب

الاضحية في مال الصغير يضمن الاب لا الوصي على ما عليه الفتوي
 كما في الحاشية وفي فتاوى قاضي خان الفتوي على عدم
 وجوب الضمان على الاب ايضا **قلت** فتحصل من ذلك
 اختلاف المصنفين في وجوب الضمان على الاب ويبنى
 اعتماد ما في فتاوى قاضي خان قال الشيخ **من الدين**
 قاسم ان قاضي خان احو من يعتمد على تصحيحه لا يجب
 الاضحية عن اولاده الكبار وزوجته فلو ضحى عنهم جاز
 استحسانا ضحى عن ميت بامر له **بالتصدق** بظهرها
 في المختار ولو غير امره لا في المختار الخروق في اذن
 الاضحية قيل تجمع وقيل لا المعتبر في يسهه واعا
 اخرايام النحر كما في الخلاصة وغيرها اوجب على نفسه
 عشر اضحية لزمه اثنتان والظاهر وجوب الكل وهو
 الصحيح كذا في حاشية الشيخ شرف الدين الفري وقال
 البيهقي نقل عن القنية اذ لم يجد اضحية في بلده او قريته
 يلزمه المشي لطلبها الى موضع يعيشون اليه لشرا المشاهير
 وفي الطحاوي الصغير لو ضحى قبل الصلاة لم يجز وان كان
 في موضع لا يجوز فيه صلاة العيد جاز ان يضحى قبل اشتقاق
 الفجر من يوم الاضحية وانما ينظر الى موضع الاضحية لا الى
 موضع الضحى انتهى **اقول** يؤخذ من هذا ان مسمى
 لا يجوز فيها الاضحية الا بعد الزوال لانها موضع تجوز
 فيه صلاة العيد الا انها سقطت عن الحاج نزلت ذلك
 فقلام كثره المراجعة ولا صلاة العيد **قلت**
 يوم النحر لا تأمن او ركناه من المشايخ لم يعلم

بركة والله سبحانه وتعالى اعلم ما السبب في ذلك انتهى كلام
 البيهقي **قول** الصيد مباح في غير الحرم لقوله تعالى واذا
 حللتكم فاصطادوا ولقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
 حرما ولقوله صلى الله عليه وسلم الصيد لمن اخذه ولانه نوع
 اكتساب والتعلق فكان مباحا كالاكتساب ليمكن المكلف من اقا
 التكليف شره بتوفير الاذهان عن التريفي **قول** الا للتلهي
 او حرفة كذا في البرازية قال بعض الفضلاء يجب حمل كلام البرازية
 على انه يكره نثرها اتخاذ الصيد حرفة **اقول** فيه
 نظر لانه نوع اكتساب عما هو مخلوق لذلك والاكتساب مباح
 فصار كالاكتساب على انه ذكر في البرازية في موضع اخر ان المذهب
 عند جمهور العلماء ان جميع انواع الكسب في الاباحة على
 السوا ومثله في الخلاصة وعلى هذا فما ذكر من حمل عبارة البرازية
 على ان اتخاذ حرفة مكروهة نثرها مبني على خلاف الصحيح
 وما قاله بعض الفضلاء في تقليل كراهته نثرها من انه اتخذ
 ازهاق الروح عادة بمعنى وهو يوجب فسوة القلب تقليل في
 مقابلة النص المختفي للاباحة وهو قوله تعالى احل لكم صيد البحر
 وهو نسخ حموي وقال في التتارخانية قال ابو يوسف اذا طلب
 الصيد طهوا وعشا فلا خير فيه واكرهه وان طلب منه ما يحتاج
 اليه من بيع او اداء او حاجة اخرى فلا بأس به انتهى كذا في
 شره البيهقي وقال الشيخ صالح في حاشيته اما القول بكراهة
 الصيد للتلهي فظاهر واما القول بكراهة اتخاذ حرفة فعليه
 نظر لانه نوع اكتساب والاكتساب مباح وهو مشروع
 بالكتساب والسنة والاجماع اما الكتاب العزيز فقوله سبحانه

وتعالى واذا حملتم فاصطادوا فان ادنى مرتبة الامر الاباحة
وقوله سبحانه وتعالى وحرور عليكم صيد البر ما دامتم حرما فانه
يدل على الحل اذا زال الاحرام قال الاكل في العناية وفيه
نظر لانه استدلال مفهوم الغاية وهو ليس بحجة الى اخره اقول
والصواب ان الاستدلال به مبني على ما قاله المحقق بن الساعاتي
في البدائع من ان الغاية عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم
او على ما ذكره العلامة صاحب التلويح في بحث المعاصرة :
والترجيح من ان مفهوم الغاية متفق عليه اقول وبين
عبارة البديع والتلويح مخالفة كما لا يخفى لان صاحب البدائع
لم يجعل ذلك من قبيل المفهوم وصاحب التلويح جعله من قبيل
المفهوم واما السنة الشريفة فقول صلى الله عليه وسلم
الصيد لمن اخذه وقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم
اذا ارسلت بك طيرك فاذا ذكر اسم الله فان امسك عليك
فاذركته حيا فاذبحه وان ادركته قد قتل ولزم ما قبله فكله
فان اخذ الطير ذكاة رواه مسلم والبخاري واحمد ولم يرد
خلاف لاحد في اباحته فكان اجماعا وقال في منح الفغار:
التحقيق اباحة اتخاذ حرفة واما كراهة التلويح به فلا شك
فيها اتم ما خلاصه **قول** وعلى هذا فان اتخاذ حرفة الى اقول
هذا من قبيل زيادة ثمة في الظهور صادقة عن غير شعور
لما قدمناه من عدم صحة حمل عبارة الجوازية على كراهة التلويح
على ما هو المذهب عند جمهور العلماء فكيف يتفرع عليها التلويح
الى تحريم **قول** اسباب الملك ثلاثة الى اخره اقول يتراد
على ذلك احيا الموات فانه سبب للملك لحديث من احيا ارضا

مواتا فهي له حموي **قول** ولا يحل للمقتل ما يجده بلا تعريف
المقتل هو الذي يغتسل المزابيل بيده او بالغربال يستخرج
منها ما يكون فيها من المعادن والنقود وغير ذلك ولا يحل له
اخذ ما يراه بلا تعريف ان كان ذا قيمة كثيرة قلت لا
مناسبة لهذه المسئلة بكتاب الصيد والذباج ومحلها كتاب
النقطة والظاهر ان لفظ المقتل عام غير عزلي فليراجع
كتب اللغة حموي والمزابيل هي الكيمان وقوله ولا يحل له اخذ
ما يراه الى اي يراه في الطريق بلا تعريف ليغايير ما قبله وقوله
لا مناسبة لهذه المسئلة بكتاب الصيد والذباج اقول
غاية ما يلزم على عدم المناسبة كونها زائدة عما وقعت
الترجمة له وهذا لا باس به بخلاف العكس وهو ان يترجم
لشيء لم يذكر فيه فانه معيب **قول** ولو ارسل انسان ملكه
وقال من اخذه الى في الخلاصة رجل سيب دابة ضعيفة
فاصاحبها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها فاقر وقال
قلت حين خليت سبيلها من اخذها فهي له او انكر واقبته
البيئنة او استخلف ونكل فهي للواجد سواء كان حاضرا بجمع
او غائبا فبلغه الخبر قال الصدر السهمي وهو اختيارنا
وان اختلفا فالقول قول صاحبها مع بيئته انه لم يقل هي لمن
اخذها ثم ذكر في الخلاصة انه اعاد المسئلة في الفتاوى
ومشروط انه قال لقوم معلومين من مشاء متكم فليأخذها
حموي يعني لعدم صحة التملك من المجهول بالنسبة لقوله
من اخذ فهو له وانما لم يكن له اخذها في صورة ما اذا كانت
الاخذ واحدا من خا طهم بقوله من شاء متكم فليأخذها مع ان



هذه الصيغة بمنزلة قوله ومهتها من احدكم لو جهر المانع من
الرجوع وهو الزيادة المتصلة بالعين الموجبة لزيادة القيمة
ول على ذلك ما سبق من قوله سيب دابة ضعيفة فاصحابها
انسان الخ اذا اصلاح يستلزم حصول الزيادة **قوله** لكن
المختار انه يملك قشور الرمان في الفتاوي الصيرفية رمي
قشور البطيخ او الرمان او غيره ذلك فاحذره انسان يباح له
الاقتناع به ولا يملكه حتى لو جاء الاول كان له اخذه منه
وذكر البردوي يكون له وان باعه يتصدق بثمنه حموي ولعل
ولعل لا سقطت من قلم الناسخ وصواب العبارة وذكر البردوي
لا يكون له يدل عليه ما بعده من قوله وان باعه يتصدق بثمنه
قوله ولو اتى بهيمة فجاء رجل فسألهما الخ اقول ما ذكره
المصنف قول محمد وقال ابو يوسف الجدل للساح حموي عن الفتاوى
الصيرفية **قوله** خلاف ما اذا نصبها للجفاف لانه لا يصير
اخذه له بالشبكة وفي الولوجية ومن اخذ صيدا او فرخ صيد
من دار رجل او ارضه فهو له ما لم يجزه صاحب الدار بالقبض
او اغلاق باب بحيث يقدر على اخذه بغير صيد لانه حينئذ
يكون احذاله اعتبارا وكذلك من اصطاد سمكا في نهر جار
لرجل فهو للذي اخذه لانه لم يوجد الاخذ من صاحب النهر
لاحقيقة ولا اعتبارا الخ ما ذكره في شرح تنوير الاذهان
قوله واذا نصب الفسقاط فتعقل الصيد به ملكه
فيل عليه لم يظهر الفرق بين تعقل الصيد بالفسقاط اذا
نصب لغير الصيد وبين تعقله بالشبكة اذا نصبها للجفاف
مع ان الاستيلاء بنوعيه معدوم اما انتفا الحقيقة قطا

ما الميتة حموي

واما انتفا الحكمي فلم يثبت الفسقاط للصيد فتدبر حموي
قوله ولو تقيسها الخ في الفتاوي الظهيرية الصيد ملك
بالأخذ والاخذ نوعان حقيقي وحكمي فالحقيقي ظاهر والحكمي
باستعمال ما هو له موضوع للاصطيااد فقصده الاصطيااد
اوله يقصد حتى ان من نصب شبكة فتعقل بها صيد ملكه
صاحب الشبكة فقصده نصب الشبكة الاصطيااد او لم يقصد
لان الشبكة انما تنصب لاجل الصيد حتى لو نصبها للجفاف
فتعقل بها صيد لا يملكه لانه لا يصير اخذه له بالشبكة وال
والأخذ الحكمي ايضا يكون باستعمال ما ليس موضوعا للاصطيااد
اذا قصد به الاصطيااد حتى ان من نصب فسقاطا فتعقل
به صيد ان قصد بنصب الفسقاط الصيد ملكه وان لم
يقصد به الصيد لا يملكه احر ومنه يعلم ما في كلام المصنف من
الخلل حموي قال وانت ضمير الفسقاط وهو مذكرة وتاويل
الفسقاط بالخيمة وهو بضم الفاء وكسر هاء بيت من شعر
والجمع فساطيط والفسقاط بالوجهين ايضا مدينة مصر
وبعضهم يقول كل مدينة جامعة فسقاط ووزنه فغلاد
وفاءه بالكسر وشذ من ذلك الفاظ جات بالوجهين الفسقاط
والفسطاس والقولاس كذا في المصباح المنير حموي **قوله**
فان كان الاول بحيث لو مديده اخذه ملكه الخ اقول لم
يفصل هذا التفصيل فيما لو نصب الفسقاط من غير تهيئة
للصيد وهو احق بهذا التفصيل كما هو ظاهر فتدبر وقد
علمت مما قدمناه عن الظهيرية قريبا عدم ذكر هذا التفصيل
في مسألة الفسقاط وانما ذكره في مسألة ما لو تكتس صيد

ط

بارضه اوبارض فتفتن لذلك حموي **قوله** فياخذ من الثاني
 والافلا اي وان كان الاول اي صاحب الفسطاط بحيث لو مد
 يده لا يملكه اخذه لا يملكه وهذه المسئلة علم ان الاخت الحكمي
 ايضا يكون باستعمال ما ليس بموضوع للاصطيا اذا قصد
 به الاصطيا **قوله** رجل هيا موضعاً يخرج منه
 الماء من ذلك الموضع الى ارضه بسمك كثير ثم ذهب الماء
 وبقي السمك في ارضه او لم يذهب الى انه قل حتى صار السمك
 بحيث يستطاع اخذه من غير صيد فلا سبيل لاحد على هذا
 السمك وهو لصاحب الارض ومن اخذه منه شيئاً ضمنه ولو
 كان بحيث لا يستطاع اخذه من غير صيد فمن اصطاد منه
 شيئاً فهو له كذا في شرح تنوير الاذهان **قوله** ولو حضر
 بئر الصيد الذي اب بحيث اذا وقع فيها لا يملكه الخروج
 وغاب فقدم اخر ميتة اي وضع غيره امام البئر ميتة لصيد
 اي لتدعوه الى المرور بها فوقع الذئب في البئر فهو لحافه
 شرح تنوير الاذهان وقوله وغاب ليس بقيد او نقول
 قيد به ليعلم الحكم عند عدم غيبته بالطريق الاولى **قوله**
 وما تغسل في ارضه اي ما خرج من النخل من العسل في ارضه
 حموي **قوله** لانه من اترالها جمع نزل بالسكون وهو ما يهت
 للضيف قبل قدومه والمراد به هنا ما يكون بها من العسل
 ونحوه مما له قراؤها حموي **قوله** بخلاف النخل فانه ليس
 من اترال الارض وكذا ما عطف عليه حموي وكذا ما المطر
 والثلج اذا اجتمع في ارض انسان لا يصير ملكاً له الا باعراة
 كذا في خزائن المفتين وبه علم حكم ما الصالح راجح الموقوف

والتي بالربط كذا في شرح البيري واذا وضع طشتاً على السطح
 لاجل ماء المطر فما اجتمع فيه فهو له شرح تنوير الاذهان
 عن الخلاصة وقوله على السطح ليس بقيد **قوله** اوبارض
 عطف على قوله تكتسب وهو فاسد والصواب او الطير اذا باض
 حموي وفيما ذكره من الفساد والتقصير نظر طاهر غاية
 ان المراد بالصيد في قوله اوبارض الصيد خصوص الطير لان
 الصيد يصدق بالطير وغيره **قوله** فانه لا يكون لصاحبها
 الا بالتهيئة حتى اذا جاء اخر واخذه فهو له لان الارض لم
 توضع للاصطيا ولا بالتهيئة واذا هبها يكون صاحب
 الارض احق به لانه متى قرن به القصد التحقت الارض
 بالموضوع لذلك وكون الاخت احق به يعني عند عدم التهيئة
 اذا كان صاحب الارض بعيداً من الصيد بحيث لا يقدر على
 اخذه لو مديده حتى لو كان قريباً من الصيد بحيث لو مديده
 يده لا اخذه فيكون المالك حينئذ احق به لانه يكون اخذاً له
 معنى فيملكه بوضوح ما في الولو الحية بنص اوبارض الصيد في
 ارض رجل او تكتسب لا يملكه صاحب الارض حتى كان الاخت
 احق به واذا لم يكن الصيد قريباً من المالك بالمعنى الذي
 ذكرناه واراد شخص اخذه المالك منه من الدخول في ملكه
 شرح تنوير الاذهان **قوله** واما الثاني اي من اسباب
 الموجبة للمالك شرح تنوير الاذهان **قوله** فلا يجوز بيع
 ضربة الناقص تفريع على شرطية وجود الملك في المحل قال
 في المستصفى ضربة الناقص ما يخرج من الصيد بغرب الشبكة
 مرة قيل الظاهر ان هذا في صورة الاصطيا دونه البيع

والمسئلة في منية المعنى أو المحوى **قول** والغايص عطف على
 الناقص وهو اسم فاعل من غاص الماء اذا تغيب فيه ومقتضى
 العطف ان يقال ضرب الغايص وان كان المناسب غوصة
 الغايص لكن في التهذيب ضرب الغايص هو ان يقول اغوص
 لك غوصة فما اخرجت فهو لك كما في المستصفى **قول**
 لعدم الملك ولانه لا يدري ما الذي يخرج فهو مجهول وجهالة
 المبيع تمنع صحة البيع شرع فتبين الاذهان **قول** لا تحل
 ذبيحة الجبري الى الظاهر ان المع اخذ ذلك من كلام الغيبة
 ونقص عبارتها وعن ابي علي انه تحل ذبيحة المجبرة اذا كان اباؤهم
 مجبرة فانهم كاهل الزمة وان كان اباؤهم من اهل العدل
 لا تحل لهم لانهم بمنزلة المرتدين اهر والمراد بالي على الجاني
 احد مشايخ المعز الاعتزال ومراده بالمجبرة اهل السنة
 والجماعة ايدهم الله سبحانه وتعالى كما ينص عنه كلام
 البيهقي عن المعتزلة في تفسيره **ومراده** باهل العدل
 اهل الاعتزال فكان المع فهم ان مراده بالمجبرة الجبرية
 والامر ليس كذلك كما يعلم ذلك من له تتبع في كتب الكلام
 والظاهر ان ما وقع فيه المع عدم الالتفات الى معرفة الفرق
 بين الجبرية والمجبرة وقد علمت المجبرة **واما** الجبرية فهم
 من اهل الاهواء والبدع والجبرية اصناف ومدارك كلام
 الجبرية على معنى الاستطاعة والقدرة عن العباد اصلا
 ويرى في اخلق مجبورين في افعالهم ويكون ان المع ظفر
 بالحكم في الجبرية وهو ثقة وكان ينبغي للمفسر ان يبين الشيخ
 شرف الدين تقرير هذا المحل فانه مهم كذا في حاشية الشيخ

صالح الفري **قول** سمكة في سمكة علا اي الظرف والمظروف
 وقوله والا لا اي ان لم تكن المظروفة صحيحة لا يحلان معنى كلامها
 بل يحل الظرف لا المظروف يدل عليه قوله لانها مستغذرة ولا
 يخفى غرض العبارة ولهذا غيرها في التنوير بقوله والاحل
 الظرف لا المظروف كذا في حاشية الشيخ صالح ووجه غرض
 العبارة كما ذكره المحوى ان قوله ولا يقتضي انهما لا يحلان وهو
 واضح في التي في الجوف واما الاخرى فقدم الحل غير واضح اذ
 الاستقذار فيها **قول** وان وجد فيها ذرة ملكها اطلق
 المص في وجد ان الذرة في جوف السمكة فشمع ما اذا اشترى
 السمكة او اصطادها والحكم يختلف في ذلك فانه اذا اصطاد
 سمكة ووجد في بطنها لؤلؤة فهي للبائع ولو كانت اللؤلؤة في
 صدق في بطنها فهي للمشتري كذا في منية المعنى لكن المع
 اطلق اعتمادا على ان سياق الكلام انما هو في احكام الصيد
 وقوله وكذا ان كان غنيا يجب تغيير العبارة بقوله لان كان
 غنيا يعني لا يصرفها الى نفسه ان كان غنيا عندنا خلافا للامام
 الشافعي لما في شرح الكنز من انه اذا كان غنيا لم يجز له ان
 يتنفع بها بل يتصدق بها على الفقير اجنبيا كان او فقيرا قريبا
 له او زوجة له ثم قال واذا كان المبيع هو الفقير فلا يختلف
 بين ان يكون الفقير الواحد او غيره لحصول المقصود بالكل
 وهو التصديق على محتاج وابعاح الامام الشافعي للواجد وان
 كان غنيا وعبارة التنوير ويتنفع بها لوفيق والالتصديق
 بها على فقير ولو امله او فرعه او عرسه والثلة مشهورة
 كذا في حاشية الشيخ صالح وفي اللؤلؤ الحية وجد في بطنها

لؤلؤة ان كانت في الصدف فهي للأخذ وان باعها من غيره فوجدها
 فهي للمشتري لان اللؤلؤة مئة كانت في الصدف فالظاهر ان الم
 نقل اليها من يد الصياد فتكون باقية على الاباحة الأصلية
 فتكون ملكا للصياد فاذا باعها بقير ملك للمشتري لانها ان
 خلقت في بطنها فهي جزء من اجزائها فملكها المشتري وان لم
 تخلق في بطنها لكن ابتلعها بعد الخلق كانت بمنزلة العلق
 فتكون للمشتري هذا اذا كانت في الصدف فاما اذا لم تكن في
 الصدف فهي للأخذ وتكون لقطة لان الظاهر انها وصلت اليها
 من يد الصياد كذا في شرح تنوير الأذهان **قوله** حلالا
 لم يظهر لذكره وجه **قوله** لا بأس باكلها للحال وظاهره انه
 يجب غسل ظاهرها لما عليه من النجاسة حموي ولو اقتصر
 على قوله ويجب غسل ظاهرها الى وحذف قوله وظاهره كان
 اولى ولو ان جديا غري بلبن الخنزير لا بأس باكله لان لحمه
 لا يتغير وعلى هذا قالوا لا بأس باكل الدجاج لانه مخلط ولا
 يتغير لحمه وماروي ان الدجاج يحبس ثلاثة ايام ثم يذبح
 فذلك على سبيل التنزه لان ذلك بشرط والبغير اذا سقي
 جمر ثم خرج من ساعته حل اكله ويكره كذا في شرح تنوير الأذهان
 عن الظهيرية وقوله ويكره اي تنزيها بدليل قوله حل اكله
قوله ويحل اكلها اذا كانت مجروحة الى في القنية وجد
 سمكة مجروحة ميتة في البحر طافية تحمل حموي **قوله** فالمبتلعة
 للبائع الى يعني وتخرج المشدودة من بطنها وتسلم الى
 المشتري ولا خيار له وان انتقصت سمكته لان الانتقص
 بعد القبض والابتلاع حتى لو كان قبل القبض يوجب **التخير**

يتخير لان التغير في المبيع قبل القبض يوجب **التخير** كذا في
 فروع المحبوبي وقوله فيها للمشتري يعني لان المشدودة
 لما ابتلعها صارت من اجزائها فتكون المشدودة بجميع اجزائها
 له حموي بوضوح ما في الحاشية رجل اشترى سمكة في خيط
 مشدود في الماء وقبضها ثم وقع الخيط الى البائع وقال
 احفظها فجاءت سمكة اخرى فابتلعت المشتري قال محمد
 المبتلعة للبائع لانه هو الذي مالهها لكون الخيط كان في يده
 فما تعلق به يصير في يده فيكون له ويخرج السمكة المشتراة
 من بطن المبتلعة وتسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان
 انتقصت بالابتلاع لان هذا نقصان حصل بعد القبض
 وان كانت المشتراة هي التي ابتلعت فاما جميعا فيكونان للمشتري
 الى ما ذكره في شرح تنوير الأذهان **قوله** ذبح لقدم الامير
 الى اقول قد فرغ المصنف هذه المسئلة سابقا على قاعدة الأمور
 بقاصدها وحاصل الكلام في هذه المسئلة ان الذبح المقتر
 بذكر اسم الله تعالى اذا كان قبل قدم قدم التهي لضيافته
 او بعد قدمه بمرهه لذلك لري لاجل التهي لضيافته فلا
 شبهة بجوازه واما اذا كان لقدم فان كان المقصد ذلك
 فذلك وان كان لمجرد التعظيم فحرام والمذبح ميتة وضابطه
 انه ان طبخ وقدم للمضيف فهو للضيافة وان امر الذابح ان
 يتواضع الناس كما هو مقصود بيلد ثنا فهو لمجرد التعظيم
 وحكمه ما علمت وعليه يحمل كلام المصنف واما الذابح عند وضع
 الجدار او عرض مرض او شفا من مرض فلا شك في ان المقصد
 هو المقصد وفي كتاب هداية المشتري ذبح شاة للمضيف

وذكر اسم الله تعالى قبل كل اكله ولو ذبحه لاجل قدوم الامير او
 واحد من العظماء وذكر اسم الله تعالى بحجر اكله لان في المسئلة
 الاولى كان الذبح لاجل الله وذكر الاسم له ايضا ولهذا يضعه
 بين يديه لياكل منه بخلاف الثانية لان ذبحها لاجله تعظيما
 له لا تعظيما لله تعالى ولهذا لا توضع بين يديه لياكل منها بل
 يدفعها لغيره اهـ وفي فتاوي الشلبي ركب البحر فندرج على
 نفسه ان وصل الى البر سالما ان يقرب قربانا يلزمه الوفا ولا ياكل
 منه بل يتصدق به على الفقراء الا الاغنيا وفي الجواهر النسخ
 عند مراري الضيف تعظيما له لا لاجل اكله وكذا عند قدوم الامير
 لابنه اهل به لغير الله فاما اذا ذبح عند غيبة للضيف لاجل
 الضيافة فلا بأس به اهـ **اقول** - **الباس** هنا للاباحة لا
 لما تركه اولى حموي وقال البرازي ذبح شاة للضيف ذكر اعليه
 اسم الله تعالى قبل اكله لانه سنة اخلاص عليه الصلاة والسلام
 واکرام الضيف اکرام الله سبحانه وتعالى ومن ظن انه لا لاجل
 لعله انه ذبح لاکرام ابن ادم فيكون كانه اهل به لغير الله تعالى
 فقد خالف الكتاب العزيز وفي **احمد** **يش** الشريف والعقل
 فانه للذبيح ان القصاب يذبح لاجل الذبح ولو علم انه يخسر
 لا يذبح فيلزم على هذا الجاهل ان لا ياكل مما ذبحه القصاب ولا
 ما ذبح للولائم والاعراس والعقيقة الى اخره ما ذكره في حاشية
 الشيخ صالح **قول** - وكذا التقاطه اي ما نثر على الامير حموي **قول**
 وفي العرس جائز اي مما نثر على العرس جائز فاداة الطرق معنى
 على ما في قوله تعالى ولا تصلبكم في جذوع النخل قال في الصحاح
 العرس بالکسر امرأة الرجل ولبوة الاسد واجمع اعراس

وزعمهم الذکر والانشى عرسين اهـ وانظر الفرق بين النثر على
 على الامير والنثر على العرس حيث لم يحز الاول وجاز الثاني
 حموي **اقول** - حكى في بشرى البيري نقلا عن البرازي من
 الكراهة خلافا معنى في النثر على الامير كما يعلم من سياق
 كلامه فقال قيل لا يجوز وقيل لا بأس به وزجج في الزخيرة
 الجواز ونقل عن الحاوي انه لا بأس بالنثر على العرس الى اخره
 وفي البرازي من كتاب السير مثل ما ذكره المصنف في شرح تنوير
 الاذهان حمل دفع سكر الى حمل لينثره على العروس ليس له ان
 يجسر لنفسه شيئا وليس له ان يدفع الى غيره وله ان
 يلتقط ولو كان المدفوع دراهم لا يجبس ولا يدفع الى غيره ولا
 يلتقط واختلف المشايخ في نثر الدراهم والدنانير والفلوس
 ولو كتب عليها اسم الله منهم من كره ذلك ومنهم من لا يكرهه
 كذا في الخلاصة قال وقد يستدل للمقول بالكرهية بقوله عليه
 الصلاة والسلام الدراهم والدنانير خاتمان من خواتيم الله تعالى
 فمن ذهب بخاتم من خواتيم الله قضيت حاجته اهـ **قول**
 العضو المتفصل من حي طيئة اطلق المصنف شمل كلامه المتفصل
 من الصيد وغيره وقد ذكر في البرازي ان الصيد ان كان لا يعيش
 بدون البان يوكلان اهـ وعبارته قطع الذبيح من الية شاة
 لا يوكل البان واهل الجاهلية كانوا ياكلونه فقال عليه الصلاة
 والسلام ما بين من الحي فهو ميت وفي الصيد ينظر ان كان الصيد
 يعيش بدون البان فالبيان لا يوكل وان كان لا يعيش بدون
 كالرأس يوكلان اهـ **اقول** - قوله صلى الله عليه وسلم
 ما بين من الحي فهو ميت عام يشمل الصيد وغيره سواء كان

يعيش الصيد بدونه اولا فن ابن للبرازي ما قاله هنا في الصيد
 فان قيل احديث ورد في قطع الذئب الية الشاة قلت
 العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كذا ذكر الشيخ صالح واجابه
 السيد الحموي بان البرازي لم يسق ما ذكره مساق البحث وانما
 ساقه مساق المنقول ومعلوم ان الناقل لا يتوجه عليه منع
 ولا يطالب بدليل كما هو مقري في محله اهو بقى ان يقال في قول
 المص العضو المنفصل من حي كنية قصورا ذلول لم يفضل وكان
 متعلقا بجلدة لا يختلف الحكم ايضا بخلاف المتعلق باللحم حيث
 يوكل الكل كما في شرح البيري عن شرح الطحاوي لا يقال
 اطلاقه شامل للمفصل من السمك مع انه يوكل فكان ينبغي
 استثناءه لانا نقول لاحاجة لا استثناء لان ميتة السمكة
 حلال وكذا الجراد **قول** الا من مذبوح قبل موته هو ظرف
 المنفصل لا المذبوح ومعناه ان العضو انفصل من مذبوح
 وحصل الانفصال قبل الموت حموي قال العلامة الشيخ شرف
 الدين اطلق المص احي فانصرف الى الحي صورة وحكمه لان المطلق
 ينصرف الى الكامل وهو الحي صورة وحكمه اما احي صورة لاحكام
 فليس بحي مطلقا بل هو حي باعتبار الصوف وحينئذ فلا حاجة
 الى الاستثناء المذكور قلت فلورمي صيدا فقطع راسه او
 ثلثه من قبل الراس او قطعه نصفين حل الميان والميان منه
 لانه حي صورة لاحكام اه كلام الشيخ شرف الدين ولو ضرب
 صيدا فقطع يده او رجله ولم يفصل شئ مات ان كان يتوهم
 التيامة وانما له حل اكله لانه بمنزلة ساير اجزائه وان
 كان لا يتوهم بان بقي متعلقا بجلدة حل ما سواه ودونه لوجود اليا

معنى والمعتبر المعاني **قاعدة** قال في حُرارة الفقه خمسة
 وعشرون شيئا لا يوكل لحمها الثعلب والضب والضبع والفيل
 والذئب والعهد والنمر والاسد والكلب والقرود والخنزير والبغل
 والحمار واليربوع والغنقد والسحفاء والحدافة والغراب الا
 الذي يكمل الجيف وكل ذي ناب من السباع او ذي مخالب من الطيور
 والحرة والفار والعضوب وجميع هوام الارض وستة اشياء
 يوكل لحمها الارنب وغراب الزينة والسمك والجديت والمارماهي
 والجراد وثمانية اشياء من الميتة يجوز الانتفاع بها القرب
 والظلف والعصب والصوف والوبر والشعر والريش وسوا كانت
 من مأكول اللحم او غيره كذا في حاشية الشيخ صالح وفيها جلدان
 ذبائح اثنين بينهما عن نكسهما اجزاهما بخلاف ما لو اعتقا عبدين
 بينهما عن كفارتين فان ذلك لا يجوز كذا قال محمد اقول وهو
 محتاج الى الفرق الواضح والمثلة منقولة في فتاوى قاضي خاذه
 كلامه وما سبق من قوله وستة اشياء يوكل لحمها فيه انه لم يذكر الا

الراجح

كتاب خمسة اخطار والاباحية

تتبع في ذلك الكرخي والقديري وصاحب الايضاح والتممة
 وقاضي خان وسماة محمد في اجماع الصغير باسم الكراهية وفي
 الخط الكراهية عند الاطلاق يراد بها التحريم كذا في الشرع
 ورايت بخط شيخنا العلامة محمد بدر الدين الشهاوي **الله**
 الحنفى ناقلا عن التتمة المختار ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف
 ان الكره الى الحرام اقرب وقالوا السحب الى الصواب اقرب والمبا
 الى الخطاء اقرب اه وذكر محمد في المبسوط ان ابا يوسف قال لا يحنيفة
 اذا قلت في شئ اكرهه في ارايك فيه قال التحريم اه ولا ينافيه ما

2

الولوالجية المختار ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف انه الى الحرم
 اقرب كيف وقد روي عن محمد بنهما ان كل مكروه حرام ما لم يقم
 الدليل بخلافه اه فتأمل وفي المحيط الرضوي حد المكروه
 ما يجمع فيه دليل الخطر والاباحة لانما هي حرمانا دليل
 الاباحة ومتى اجبا عطلنا دليل الخطر فاثبتنا الكراهة
 عملا بالدليلين وفي شرح رضي الدين معنى كراهة التزنية هو
 ما يكون تركه اولى من تحصيله ومعنى كراهة التحريم عند محمد
 هو الحرام الذي ثبتت حرمة بدليل فيه شبهة وعندهما هو
 قريب من الحرام فان احراما هو ما يستحق العقوبة به بالنار
 كترك الواجب والقريب من الحرام ما يتعلق به مخذوردون
 استحقاق العقوبة كترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق
 به عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان من شفاعته صل
 الله عليه وسلم لقوله عليه الصلاة والسلام من ترك سنتي
 لم تنله شفاعتي فترك السنة المؤكدة قريب من الحرام
 وليس بجرام اه واعلم ان قوتهم لا بأس معناه الاذن
 والرخصة فيما لا يضر فيه علي انه حلال كما ان قول محمد بكراهة
 معناه الزجر والمنع عما لا يضر فيه علي انه حرام كذا في شرح البيهقي
 عن الأوضح **قول** ليس زمانا زمان اجتناب الشبهات
 يعني اذا اجتنبت الحرام كفان كما في الفروق وفي الحقائق
 الشبهة الى الحرام اقرب هكذا قال ابو يوسف **فروع** اشترى
 جارينين زعتما انهما اختان قال ان وقع في قلبه انهما صادقتان
 لا يفترهما وان وقع في قلبه انهما كاذبتان فليس عليه شيء
 كما في المحاوي الحصري الاكل في اليوم ثلاث مرات اسراف

والكل

والاكل مرة من التقدير كما في الولوالجية وفي التتارخانية عن
 العتابة تسئل ابو يوسف عن الرق في غير العرس اليك
 فقال ما لم يحسن منه اللعب الفاحش والعشا فاما المراهة في
 مترها فلا كراهة وفيها عن ابي يوسف من يدبم النظر في
 اللعب والنرد والشرطخ اخاف ان يصير فاسقا وفيها
 الحجامة بعد نصف النهار يوم السبت حصن نافع جدا وتلو
 قبل نصف النهار كذا في شرح البيهقي **قول** كما فيه اي كما في
 كتاب الخطر والاباحة من الخانية والتجنيس وعبارة الخا
 وينبغي للسلطان ان يتصدق بنصف الخارج على المساكين
 فان لم اذ لك فهو انتم الى ما ذكره في شرح تنوير الاذهان **قول**
 الا في نشر الاسير الى اخره ينبغي ان يكون الحكم في شراء الاسير
 من الاعراب المتلصصة وقطاع الطريق كذلك فانهم يعذبون
 الرجل المسلم ويضيقون عليه الى ان يدفع اهله المال
 ويفهم من قوله من دار الحرب ان نشر الاسير من غير دار
 الحرب ليس كذلك في هذا الحكم ومفهوم التضاميف معتبر
 بعمل به كما صرح به الطرسوسي في النفع الواسل كذا في حاشية
 الشيخ صالح يتصرف **قول** والثانية في اعطاء الجمل الظاهر
 ان المراد بالجمل ما يؤخذ بغير حق كالرثوة ونحوها لا الجمل
 الذي هو اود الا بقى كما لا يخفى كذا في حاشية الشيخ صالح وذكر
 في شرح تنوير الاذهان في **قول** المص والثانية في اعطاء
 الجمل ما يضره قتل يجب تقييده بالجمل الذي ليس بواجب
 كالذي يعطى في زمانا بمقابلة المناصب والا فلا وجه للجواز
 اه قال السيد الحموي **اقول** يعني ثالثة وهي جواز دفع

ينبغي

ما ع

الزبوف في الزكاة عن جيباد الا عند محمد فبكره **القول**
 الفتوي في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد
 وجه الشبه وجوب العمل عليه بالفتوي كوجوب العمل
 بالاجتهاد حموي قال في خزانة الاحكام ويجب الاجتهاد على
 مكلف فيما ابتلى به بعد واستطاعه عالما كان او عاميا ذكر
 كان او انثى غير ان اجتهاد العامي في طلب الفتوي ويتحرك
 ويغزم على العمل فيما هو واقع في قلبه عند اختلاف الافتاء
 وكذا يجتهد في النظر في احوال المفتي فيتحرى الافضل والاو
 وفيها لا يلزم العامي من الفتوي الا ما غزم عليه وقيل يلزمه
 الاول وقيل يحتاج امره في الايضاح والمقلد متعبد بالتقليد
 كما يتعبد المجتهد بالاجتهاد وكما يجب على المجتهد ان يعمل بما
 امضاه بحيث انه لا يجوز له نقض ذلك ببدل الراي فلهذا
 المقلد اذا غزم على العمل بما افق به لا يسعه ان ينقض ذلك
 بفتوي اخرى اهكذا في شرح البيري ومحصله ان عدم
 جواز النقض بالنسبة لخصوص الحادثة التي تضمنت لامطلقا
 والافله العمل في المستقبل بخلاف ما سبق الا ان قيل رايه
 هو محل على ما ورد عن علي من قوله ذلك ما قضينا وهذا على
 ما يقضي **قول** الحرمة فتعدي في الاموال مع العلم بها
 قال الشيخ عبد الوهاب الشمراني في كتاب المتن وما نقل عن
 بعض الحنفية من ان الاحرام لا يتعدي ذمتين سالت عنه
 الشهاب ابن الشلي فقال هذا محمول على ما اذا لم يعلم بذلك
 اما من راي المكاس ياتى مثلا باخذ من اخر شيئا من المكاس
 ثم يعطيه اخر ثم ياخذ من ذلك الاخر فهو حرام اه وفي الخبر

سئل الفقيه ابو جعفر عن اكتسب من الغرامات المحرمة هل
 يحل لمن عرف ذلك ان يأكل من طعامه قال احب الي في دينه ان لا
 يأكل ويسعه حكا ان يأكل ان كان ذلك الطعام لم يكن في يد
 المظلم غصبا او رشوة انتهى وفي الحاشية امرأة زوجها في ارض
 اجوار ان اكلت من طعامه ولم يكن عيني ذلك الطعام غصبا
 فهي في سعة من اكله وكذا لو اشترى طعاما او كسوة من مال
 اصله ليس بطيب فهي في سعة من تناول ذلك الطعام
 والنياب ويكون الاثم على الزوج حموي وما سبق من قوله
 ان كان ذلك الطعام لم يكن في يد المظلم الى ليس المراد
 خصوص يده بل هو كناية عن كونه في ملكه **قول** الا في حق
 الوارث قيل يخالفه ما في البرازية اخذ ماله رشوة او ظلم
 ان علم ذلك بعينه لا يحل له اخذه وان لم يعلم بعينه له اخذه
 حكاهما في الديانة فيصدق به بنية الخصم حموي **قول**
 فان مال مورثه حلال وان علم بحرمة في المحيط الرضوي نقلا عن
 التناخانية هذه الرواية غير ما خوذها وفي فتاوى اهل سمرقند
 رجل مات وكسبه من بيع البازق او كسبه خبيث على ما في البيان
 ان تورع الورثة عن اخذ ذلك كان اولي ويردونه على اربابه
 وان لم يعرفوا اربابه فالخير ان حلال لهم في الحكم ولا يلزمهم
 المصدق ولست انا حادثة هذه الرواية بل هو حرام على الورثة الى
 ما ذكره البيري **قول** من الحاشية وفيها رجل مات وكسبه
 كان من بيع البازق قالوا ان تورع الورثة عن اخذ ذلك المال
 كان اولي وان عرفوا اربابه يردوه على اربابه لانه لا يخلو عن
 خبث وان يعرفوا اربابه يصدقوا به لانه هذا مال حصل بسبب

خبث فكان سبيله التصديق عند العجز عن الرد على صاحبه
وهكذا الحكم فيما اخذه الموت وشوة او ظلم الى ما ذكره في
شرح تنوير الاذهان **قوله** وفيه في الظهيرية اي
الاستثنا المذكور وحاصله انه حلال للوارث بشرط عدم
العلم بارياب الاموال فان علموا وجب رد كل شئ على صاحبه
حموي وعبرة الظهيرية رجل مات وابنه يعلم ان اياه كانت
يكتسب من حيث لا يحل لكن لا يعلم ذلك بعينه كبره عليه المال
فالميراث حلال له في الحكم فيتصرف فيه كيف يشاء ولا يؤمر
بالصدق الى ما ذكره في شرح تنوير الاذهان وفيهم من قوله
في الحكم انه في الرياية يتصدق به **قوله** من قبل يد غير
فسق الى في القيص للكر في تقبيل يد العالم والسلطان العادل
جائز واما غيرهما فالاولي ان لا يفعل وقال بعضهم ان اراد تقبيل
المسلم لاسلامه فلا بأس به اه وفي اجماع يكره ان يقبل الرجل
فر الرجل اويده او شيئا منه او يعافقه وقال ابو يوسف لا بأس
به اه قال بعض الفضلاء ولا يمكن حمل ما ذكره المصنف الا على ما في
الاجماع او يحل على ما اذا قبل لاجل الدنيا فان ذلك الفعل فسق
كما سطره عن صاحب مفتاح السعادة بعد ذلك لكن ما بعد
لا بأس به ثم بعد حمل عبارة المصنف على ما ذكرت ارجعت الظهيرية
فرايت عبارة كما نقلناه عن مفتاح السعادة ونصها فان قيل
يد المحيا فهو مكروه عند اصحابنا وروي عن ابي يوسف ان هذا
على وجهين ان كان المحيا ممن يحب اكرامه شرعا بان كان ذا
شرف او علم يرجى له ان يناله الثواب به كما فعل زيد بن ثابت
بابن عبيس فاما ان فعل ذلك بصاحب الدنيا يصير فاسقا

اهو ما نقله المصنف لا يفيد ما ذكرناه والمنقول عن الاصحاب ان
تقبيل يد اهل مكروه واما ابو يوسف فيقبيل وروي عنه ايضا انه
لا بأس به كما مر عن الضيف واما تقبيل يد نفسه عند السلام
فذكر في المبتهى انه مكروه بالاجماع حموي يتصرف وذكر في حاشيته
الشيخ شرف الدين مضرنا للواقعات اختلف في الرخصة في
تقبيل يد غير العالم والسلطان العادل فمنهم من قال ان
كان يامن على نفسه وينوي الحسنة وهو تقبيل المسلم
والكرام فلا بأس به ثم قال في الواقعات والمختار انه لا رخصة
فيه وقال في الكافي وخص بعضهم في تقبيل يد العالم او المتورع
على سبيل التبرك وعن سفيان رضي الله عنه تقبيل يد العالم
سنة وتقبيل يد غيره لا يرخص فيه قال الصدر الشهيد وهو
المختار انتهى فظاهر انه لا يرخص في تقبيل يد السلطان العادل
لعموله تحت قوله وتقبيل يد غيره الى الا ان يحل على غير السلطان
توقفا بينه وبين ما قبله **قوله** طلب من عالم او زاهد ان يدبر
اليه قدمه لقبلة لا يرخص ولا يجيبه وذكر في بعض ادب القضاء
وان استاذنه ان يقبل راسه او يديه او جليبه فعل كذا بالقية
انتهى كلام الشيخ شرف الدين وذكر في شرح البيهقي نقله عن
الصدر الشهيد انه كان يعنى بالكرامة اي كراهية تقبيل يد
غيره من غير تفصيل قال ولا بأس بالمصافحة والمعاينة فوق
التياب الى وكلمة لا بأس هنا لا لما تركه اولى من فعله للتصريح
بنية المصافحة ثم قال وفي احاديث ولا بأس بتقبيل يد العالم
والسلطان العادل وتقبيل راسه اجوده وتقبيل الرجل والديه
على الراس والوجه وولده على الخد ووجهه على الفم واخواته

على الجهة اهل هو الاخوات بالتاجع اخت او اخوان بالنون
 ينظر **فروغ** في المتابعة في البذل بالسلام اذا التقيا افضلها
 اسبقهما فان سلم كل منهما على الآخر وجب الرد على كل واحد منهما
 وعن اصحابنا لا يسلم على الناسق المعلن ولا على الكافر ولو
 ذميا ولا على من يتفنى كذا في شرح البيهقي وليس المراد
 تخصيصه بحالة التفنى بل المراد به ما هو الاعم من ذلك قال
 وفي ترتيب الملتقط ولا ينبغي لاحد ان يقول لمن فوقه حادثة وقت
 الصلاة سوى المؤذن لانه استغفال وحين افاض صلى
 الله عليه وسلم من عرفات واخر المضرب لم يذكره احد من كبار
 الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وكذلك حين صلى الظهر
 وكنتين لم يذكره الصديق وعمر واذا ذكره ذو البدين وفي
 الحاوي الحصري شئ عن يسح وجهه في الرما اذا فرغ قال
 بشيئ وقال صاحب الكتاب واري كثيرا من اصحابنا فعل ذلك
 وقد ورد به الخبر عنه صلى الله عليه وسلم وهو الصحيح عندنا
 اهواما الخضاب فتى شرح الرقاية لابن الشحنة قال واختلفت
 واختلفت الرواية في انه عليه الصلاة والسلام هل فعل ذلك
 في عمره الاصح انه لم يفعل ثم في المبسوط واما الصديق فقد
 اختص بالحق الى ما ذكره البيهقي **قول** الا اذا كان ذاعلم
 وشرف وهل مثاب القبل قال في مفتاح السعادة ان كان ممن
 يستحق الاكرام كالعلماء والسادات والاشراف يرجى له ان ينال
 الثواب كما فعله بعض الصحابة واما ان فعل ذلك بصاحب
 الدنيا فيفسق اهوقيل ثم ان كان القليل ليد العلم والاشراف
 لاجل الدنيا هل يفسق ام لا **قول** الظاهر انه يفسق

حموي والظاهر ان الواو من قول الحق الا اذا كان ذاعلم وشرف
 معنى او **قول** كذا في تكفيران الظهيرية عبارتها وقال الامام
 ابو منصور الماتريدي او قبل احد بين يدي احد الارض او ان
 له او طار اسه لا يكفر لانه يريد تعظيمه لا عبارته وقال غير
 من مثاينا او اسجد واحد طولا الجيا برة فهو كبيرة من
 الكبار وهل يكفر قال بعضهم يكفر مطلقا وقال اكثرهم هذا
 على وجوه اذا اراد به العبادة ككفر وان اراد به التحية لم يكفر
 ويحرم عليه ذلك وان لم يكن له ارادة ككفر عند الشراهل العلم
 واما تعجيل فهو قريب من السجود الا انه اخذ من وضع اخذ او
 الجبين على الارض الى ما ذكره في شرح تنوير الاذهان وفيه مغزيا
 للظهيرية في سلطان عطس فقال له رجل يرحمك الله فقال له
 رجل اخر لا يقال لللاطين هذا يكفرا **قول** بكرة معاشر
 من لا يعمل ولو كانت زوجته في المحيط البرهاني رجل له امرأة
 لا تقبل بطلتها فان لم يكن له ما يعطى منه مهرها فالاولى له ان لا
 يطلتها وقال الامام ابو حفص الكبير لان النبي الله تعالى ومهرها
 في عنق احب الي من اطا امرأة لا تقبل امر ومثله في مفتاح السعادة
 وفي البرازية وقد مدح الله تعالى اسماعيل عليه الصلاة والسلام
 بقوله وكان يامر اهله بالصلاة قالوا وحمل اهل بيته على الصلاة
 سبب لا فتاح المرقوق باب الرزق قال الله تعالى وامر اهله
 بالصلاة واصطبر عليها الاية حموي **قول** الا اذا كان الزور
 الى اخره قيل ينبغي ان يكون محله ما لم يكن علق على نفسه ان تركها
 بلا نفقة كذا وابرأته من كذا كانت طلاقا ووجدا المعلق عليه
 يكرهها المقام معه كما هو ظاهر حموي **قول** كذا في نقطات

الارض
 ١٠٢



الظهيرية عبارة سائل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلح
 والمرأة تأتي ان تكون معه قالوا ليس هل ذلك كرجل عليه دين
 لرجل وعلى رب الدين حقوق الله عز وجل من الزكاة والحج والعشر
 وهو لا يودي حقوق الشرع ليس للمديون ان يمنع من قضاء الدين
 ويقول انه لا يودي حقوق الشرع فلا اودي حقه كذا في شرح
 تنوير الاذهان **قول** اختلف في الوعد حرام قال السبكي ظاهر
 الايات والسنة يقتضي وجوب الوفا وقال صاحب العقد الفري
 في التقليد انما يوصف بما ذكر ايا بان خلف الوعد اتفاق اذا قارب
 الوعد الغرم على الخلف كما في قوله المذكورين في اية لن اخرجتم من
 معكم فوصفوا بالتفاق لا بظاهرهم خلافا لما اظهروا وامان عزم على
 الوفاء ثم بدله فلم يبق فهذا لم يوجد منه صورة تفارق كما في الاحياء
 من حديث طويل عند ابي داود والترمذي مختصرا بلفظ
 اذا وعد الرجل اخاه ومن نيته ان يغير فليغير فلا اثم عليه اهو وقيل
 عليه فيه بحث فان امر او فوايا بالمعقود مطلق فيحمل عدم الاثم
 في الحديث على ما اذا منع مانع من الوفاء حوي وقال العلامة
 البيري اطلق المؤلف في قوله اختلف في الوعد حرام اوقيده
 في الزخيرة بما اذا كان فيما يتقرب به الى الله تعالى كما اذا اذنا لصبر
 بالاحرام فاحرم ثم منه كره لانه خلف في الوعد وفي الاستحباب
 وهب ثم امتنع من التسليم لا يجبر ثم رأت في شره جيل اخضا
 الوكيل اذا احتال واشترك ذلك لنفسه هل يبيعه ذلك
 قال اخصاف هو موسع وقال بعض المشايخ هذه المسئلة على
 التفصيل انه كان وقت قبول الوكالة نوي الوفاء ثم خالفه لا يكره
 واما اذا نوي هذا الخلف وقت قبول الوكالة فانه بآره وقاسوا

هذا على مسائل ذكرها محمد في السير الكبير وفرق بينهما اذا عزم على
 الوفاء وقت قبول العقد ثم بدله فاني وبينما اذا لم يعزم على الوفاء
 وقت قبول العقد وقالوا من وعد غيره باعادة شيء ثم اخبر
 بان هذا الشخص يمنع العواري فاني ان يعيره بعد ذلك
 لا ياثم وكذا الوعد باستقراض شيء فليل له انه منوع مطول
 بحج حقوق الناس فاني ان يقرضه بعد ذلك لا ياثم انتهى
 باختصار **قول** وفي القنية وعده ان ياتيه فلم ياتيه لا ياثم
 قال بعض الفضلاء فان قيل ما وجه التوفيق بين هذين القولين
 فان الحرام باسمه فعمله وقد صرح في القنية بنفي الاثم قلت
 يحمل الاول على ما اذا وعد ومن نيته الخلف فيحرم لانه من صفات
 المنافقين والثاني على ما اذا نوي الوفاء وعرض مانع انتهى اقول
 في الدرر والغرر ما يفيد ان خلف الوعد مكره حوي ووقع
 في خزائن الاكل ما يشتر بنا شمه حيث قال عن زيد بن ارقم عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا وعد الرجل اخاه ومن
 نيته ان يغيره فليغير ولم يحن للمعاد فلا اثم عليه يعني اذا
 كان له عذر انتهى وفيه كتاب الاستحسان ويحب الوفاء
 بالعهود والمواعد فلا يخلف ويكافئ من انعم عليه كاشا من كان
 اهو كذا في شرح البيري **قول** ولا يلزم الوعد الا اذا كان
 معلقا لانه اذا كان معلقا يظهر منه معنى الالتزام فيلزم كذا
 قوله انه شفيت ارجح فيشفي يلزمه ولو قال ارجح لم يلزمه بخرو
 كذا في شرح تنوير الاذهان وفي الشرع لو قال احرمت او اهدى
 او امشي الى بيت الله فان نوي الايجاب يكون ايجابا لانه يذكر
 ويراد به الايجاب كشهادة الموحد والشاهد وان نوي مجرد الوعد

بدون ايجاب شئ لا يثبت عليه لان اللفظ يحتمل العدة وان لم يكن
له نية فهو على الوعد للنية استعماله في الوعد فعند الاطلاق
يجعل عليه وفي مسائل المؤلف الوعد لا يكون للايجاب الا بالنية ولو
المعلق يكون للايجاب الا اذا نوي خلافه كذا في شرح البيهقي
قول كما في كفالة البرازية حيث قال الذهب الذي لك على
فلان انا ادفعه اليك او اسلمه اليك او قبضه مني لا يكون كفالة
ما لم يذكر لفظ ايد له على اللزوم كضمنت او كتلت او على اوالي
وهذا اذا ذكره منجزا اما اذا ذكره معلقا بان قال ان لم يودي فلان
ادفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم من انه المواعيد بالكتاب
صوتم التعلق تكون لازمة اهو ومثله في التارخانية وفي البحر
للمنفق تعلقا عن الفتاوى الظهيرية والوالاجية لو قال ان عوفيت
صمت كذا لوجب عليه حتى يقول لله علي وهذا قياس وفي الاستحسان
يجب فان لم يوجد تعلق لا يجب عليه قياسا واستحسانا نظيره
ما اذا قيل قال انا ارجع لاني عليه ولو قال ان فعلت كذا فانا
ارجع ففعل ذلك يلزمه اهو **قول** على ما هو الاستحسان
الواجب بايجاب العبد شيان نذرو وعد مقترن بتعليق يتي
ان يقال في مثل انه جئتني اكرمك فجاهل يكون الاكرام المعلق
على المجيء واجبا ديانة وقضاء او ديانة فقط محل قطر حموي
قول وفي بيع الوفا عطف على ما دخلت عليه الا باعتبار
المعنى والتقدير لا يلزم الوعد الا في التعلق وفي بيع الوفا وان لم
يكن معلقا حموي **قول** كما ذكره الزيلعي الصحيح ان
بيع الوفا ان كان بلفظ البيع لا يكون ههنا ثم اذا ذكر اشتراط
البيع في البيع فسد وان لم يذكر فيه وتألفا بلفظ البيع

بشرط الوفا فلذلك يعني بفسد ولو ذكر البيع بلا شرط ثم
ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفا بالوعد لان
المواعيد قد تكون لازمة فيجعل لازما حاجة الناس كذا في شرح
تنوير الاذهان مع جامع الفصولين **قول** استخدام
البيتم بلا اجرة حرام مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف
والتقدير استخدام الشخص البيتم حرام حموي وهما يجب له
اجرة كره في البرازية انه اذا استعمله اقرباؤه مدة في الاعمال
شئ بلا اذن لحاكم وبلا اجارة له طلبه اجرا مثل بعد البلوغ
ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي اجر المثل
كذا في شرح تنوير الاذهان وقال في الكفاية استخدام الصغيرة
لاجل الغير الام والحجة اهو وفي حاوي القنية ثبوتها ولي
تسكن عند انسان يطعمها ويستمها في اعمال البيت يجوز اذا
صلح ما يمنع اليها عوضا اهو وفي الرخيرة استعمال صبي الغير بغير اذن
الولي لا يجوز وبما ذكره يجوز كذا في شرح البيهقي **قول** ولو
لا فيه ومعلمه **قول** الصواب ولو اخاه ومعلمه وقد يقال اللام
في كلام المعنى من والتقدير ولو كان استخدام البيتم واقفا
من اخيه ومعلمه فيكون ما ذكر المعنى صوابا حموي **قول** الا لامه
قول الصواب الا انه والتقدير الا اذا كان استخدام البيتم
امه ويقال ما ههنا ما قيل في الذي قبله حموي **قول** وفيما اذا
ارسله المعلم عطف على ما دخلت عليه الا باعتبار المعنى والتقدير
الا اذا كان استخدام البيتم امه والافيه اذا ارسله المعلم الى اخيه
حموي **قول** كما في القنية عبارة لا يجوز بيع المعلم صبيا
الى حاجته ولو بعته الى احضار شركته يعني ان يجوز اذا كان يعلمه اهو

كذا في شرح تنوير الاذهان **قوله** لبس الحرير الخالص حرام
وفي شرح الصحاوي لو خاط الديباج على اطراف ثيابه فان كان
مقدار اربعة اصابع او اقل فلا بأس به وان كان اكثر من ذلك بكرة
لبسه وفي ترتيب الملتقط وكان ابو حنيفة لا يرى باسا بلبس
الخر للرجال وان كان سداه ابريسما حريرا قال العبد الضعيف
لخبري زمانهم كان من اوبار ذلك الحيوان الماي الذي يسمى خزا
فاما اليوم فيتحذر من الحرير الخالص فيجب ان يكره كالقز كذا في شرح
البيروقي قوله الالرفع قل او حكمة يعني فيحمل لبس الحرير
الخالص **قوله** فيه نظر فقد مر في الزيلعي عند قول الكثر
وشد السن بالفضة بان النبي صلى الله عليه وسلم خص الزبير
ابن العوام وعبد الرحمن بن عوف بلبس الحرير يعني الخالص لاجل
الحكمة ومعلوم ان ما كان خصوصية لهما لا يتصدق لغيرهما حموي
قوله كما في الحداد من غاية البيان عبارتها روي البخاري
ومسلم سندا الى انس رضي الله عنه قال رخص النبي صلى الله
عليه وسلم للزبير وعبد الرحمن في لبس الحرير حكمة كانت لهما وروي
مسلم باسناده الى انس ان عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام
شكيا للنبي صلى الله عليه وسلم من القمل فرخص لهما لبس الحرير
وفي القنية معزيا الى المحدث البرهاني ان عند ابي حنيفة لا يكره
لبس الحرير اذا لم يتصل بحده بان لبسه فوق قميص من غزل
او نحوه خصوصا اذا لبسه فوق ثياب او شي اخر محشوا وكانت حية
من حرير وبطانتها لبست بحرير وقد لبسها فوق قميص غزل قال
رضي الله عنه وفي هذا رخصة عظيمة فيما عمت به البلوى ولكن
طلبت هذا القول عن ابي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا

وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان عليه جبة من حرير فقبيل له
ذلك فقال لا تترقي الى ما على الجسد وكان عليه ثوب من قطن ثم قال
الا ان الصبيح لحرمة وفي اجماع الصغير للبرذوي ومن الناس من
اباح لبس الحرير والديباج للرجال ومنهم من قال بالحرمة على
النساء ايضا وعامة الفتى على القول بالحل للنساء وبن الرجال
كذا في شرح تنوير الاذهان **قوله** ولا يجوز الخالص في الحرب
عنده اي عند الامام واما عندهما فيجوز لما روي انه صلى الله عليه
وسلم رخص لبس الحرير والديباج في الحرب وللإمام اطلاق النصوص
الواردة في النهي عن لبس الحرير لانه لبس ماسداه حرير ولحمته غير
حرير يحل مطلقا في دار الحرب وغيرها لانه الصحابة كانوا يلبسون
الخر والخرمسي بالحرير ولان السد مستور فاشبه الحشوة
فاما اللحمة مرئية في مراء العين فيحصل التزين به وما لحته
حرير وسداه غير حرير يحل في الحرب خاصة لضرورتها دفع مضرة
السلاح كذا في شرح تنوير الاذهان عن شرح النخبة **قوله**
الخلوة بالاجنبية حرام الذي في الحاوي ويكره ان يخلو بامرأة
اجنبية وفي القنية تكره كراهة تحريم كذا في شرح البيروقي وفي
الولوالجية واما الخلوة بامة الغير والسفر بها اذا امن عليه
وعليها اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يحل لأن الامة في حق
الاجنبي كالحرمة بالنسبة للمحرم في حق اباحة النظر والمس إلى
المواضع زينتها الظاهرة والباطنة فلذا في حق الخلوة بها ومواضع
الزينة الظاهرة في الوجه واليد ومواضع الزينة الباطنة الرأس
لانه موضع التاج والشعر موضع العقاص والصدر والشدي موضع
القلادة والعقد موضع الرماح والساق موضع الخنخال والقدم

مومع الحجاب وقال بعضهم لا يحل لانه الاباحة في الامة باعتبار =
 الضرورة والضرورة في الاجنب في حق الخلوة والسفر بالامة الامة
 الاجنبية واذا بلغت الامة لا ينبغي ان تعرض في ازار واحد لانت
 البطن والظهر منها عورة والبالغة مشبهة فلا تعرض في ازار
 واحد كذا في شرح تنوير الاذهان **قوله** الا الاخت من الرضا
 والصهرة الشابة قال في الفتية وفي استحسان العاقبة الصدر ينبغي
 للاخت من الرضا ان لا يخلوا باخته من الرضا لان الغالب هناك
 الوقوع في الجماع وان كانت الصهرة شابة فللمجبر ان يمنعها منه
 اذا خافوا عليها الفتنة كذا في شرح تنوير الاذهان والظاهر
 ان المنع من الخلوة بالاخت من الرضا او بالصهرة الشابة على وجه
 الوجوب كما يستفاد من كلام البيركي وفي خزائن الروايات عن
 الحامية في صلاة المسافر قال حماد لا بأس للمرأة ان تسافر مع قوم
 صالحين بلا محرم اهو قال البيركي وهو فرع غريب واصهاره كل
 ذي رحم محرم من امراته هذا التفسير اختيار محمد وكذا يدخل
 فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابيه وزوجة ابنه وزوجة كل
 ذي رحم محرم منه واختانه زوج كل ذي رحم محرم منه كازواج
 البنات والاخوات والعمات والخالات وكذا كل ذي رحم محرم من
 ازواج هؤلاء كذا ذكره محمد في هذا في عرفهم وفي عرفنا لا يتناول
 الا ازواج المحارم ويستوي فيه الحر والعبد والاقرب والابعد
 كذا في شرح العلامة ملا مكين وذكر العلامة الحموي مانعه
 وقال خير الدين في مشرحة الزيارات اما الصهر فقد يطلق على
 الحتن لكن الغالب ما ذكره محمد ما روي انه عليه الصلاة والسلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذوي رحم محرم منها اكرامها

وكانوا يستعملون اصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفي شرح الثغابة
 للمفتي في الصهر كل ذكر من اقرباء زوجته فيدخل ابوها واخوها
 وغيرهما وقال الحلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يدخل الا
 ابوها وامها كما في الغرب وينبغي ان يختص هذا بلبط الصهر واما
 لقطخته فينبغي ان لا يدخل فيه الا ابوها فعلى هذا لا يقال صهرة
 على كمال حاله وقول السيد الحموي تزوج صفية موافق لما في الهداية
 وغيرها وهم كما ذكره ابن العز فيما علقه على الهداية والصواب جويزه
 فانه ثبت في الحديث صلى الله عليه وسلم اغار على بني المصطلق وهم غارون وكما
 من جملة السبي جويزه بنت الحارث سيد القوم وقعت في سهم
 ثابت بن قيس فكاكها فادي عنها عليه السلام وتزوجها كذا
 بخط شيخنا وللعلامة الشرنبلالي في هذا العام كلام فليراجع
قوله لثبت ان الله تعالى احياهما له حتى انا يعني لثبت
 ذلك في حديث ذكره غيره واحد من الحفاظ ولم يلتفتوا لمن طعن
 فيه وهو ان الله تعالى احياهما له فامن به خصوصية طحا وقول ابن
 دحية يرد القرآن الشريف والاجماع ليس في محله لانه ذلك ممكن
 شرعا وعقلا على جهة الكرامة والخصوصية فلا يرد قرآن شريف
 ولا اجماع ومحمل كونه الايمان لا ينفع بعد الموت في غير الخصوصية
 وقد صح انه صلى الله عليه وسلم روى عليه الشمس بعد مغيبها
 فعاد الوقت حتى صلى العصر اذ اكرامة له عليه السلام فكذا هذا
 كذا في حاشية الشيخ صالح بنصرف مغزى ابن حجر في شرح التهذيب
 واعلم ان السلف اختلفوا في ابوي الرسول عليه الصلاة والسلام
 هل ماتوا على الكفر ام لا فذهب الى الاول جمع منهم صاحب التفسير
 وذهب الى الثاني جماعة متمسكين باحد **قوله** والتم على طحا

ن

نسب الشريف عليه الصلاة والسلام عن دسر الشرك وشين الكفر
ونفرت من الجمع الاول قالوا بنجا اتهام من النار منهم الامام القرطبي
فانه قال ان الله تعالى احيى اهلها عليه الصلاة والسلام وامناه
فان قلت الحديث الذي ورد في احياءها موضوع قلت نعم
ذلك بمعنى الناس الا ان الصواب انه ضعيف لاموضوع نص على
ذلك الحافظ فاصبر الدين الدمشقي وقال الحافظ ابن سيد الناس
في السيرة روي ان عبد الله بن عبد المطلب وامنة ابنة وهب
ابوي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى احيى اهلها
له وامناه وروي ذلك ايضا في حق جده عبد المطلب ثم قال وهو
مخالفا لما اخرج احمد عن ابن رزين قال قلت يا رسول الله
اين امي قال امك في النار قلت فاين من مضى من اهلك قال اما
ترضى ان تكونا ماك مع امي ثم قال وذكر بعض اهل العلم في الجمع
يعني في التوفيق ما حاصله ان من الجائز ان تكون هذه درجة
حصلت له عليه الصلاة والسلام بعد ان لم تكن وان لم يكن
الاحياء والايمان متاخرا عن ذلك فلا معارضة انتهى بالخصاوس
القاضي ابوبكر بن العربي احد الائمة المالكية عن رجل قال ان
ابا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النار فاجاب بانه ملعون لان
الله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا
والآخرة قال ولا اذني اعظم من ان يقال في ابيه انه في النار
وقال الامام السهيلي في الروض الانيق وليس لنا نحن ان نقول
ذلك في ابويه عليه الصلاة والسلام لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
لا تؤذوا الاحياء بسبب الامرات والله تعالى يقول ان الذين
يؤذون الله ورسوله الاية وقد امرنا ان نمسك اللسان اذا ذكر

اصحابه رضي الله عنهم بشيئ يرجع الى العيب والنقص فيهم فلان
مستك ونكف عن ابويه الحق واجري اذا تقرر هذا حق المسلمات
يسكن لسانه عما يحل بشرف نسب نبيه عليه الصلاة والسلام
بوجه من الوجوه ولا خفاء في ان اثبات الشرك في ابويه اخلاط
ظاهر بشرف نسب نبيه الطاهر وهذه المسئلة ليست من
الاعتقاد ان فلا حظ للقلب المقلب منها واما اللسان فحقه الا
عما يتبادر منه نقصان خصوصها اليهم العامة لانهم لا يتقدرون
على دفعه وتداركه محوي واعلم ان الاستدلال بما ورد من ان
الله تعالى احيى اهلها وامناه يثبتني على القول بان اهل الفترة ليسوا
من الناجين وعلى القول بان اهل الفترة من الناجين فلا حاجة
لهذا وقد مرنا الكلام على ذلك مستوفي عند قول المصنف واحكم عننا
وان كان الزيل الى من قاعدة اهل الاصل في الاشياء الاباحة **قوله**
استماع القرآن اثوب من قرأه اثوب افضل تفضيل من الثواب وهو
الجزا شري تنوير الاذهان **قوله** هذه المسئلة نقلها ابن
وهبان عن الخاوي القديسي ولم يذكر علة ذلك ويظهر لي ان
الاستماع لما كان ادعى للتدبير فقال افلا يتدبرون القرآن ام
على قلوب افعالها ثم ان المسئلة يجب تقييدها بما اذا كانت القراءة
بغير الحان والافصح القرآن بالاحان معصية والتالي والسمع
اثان محوي عن ملاسكني وذكر البيهقي ان ابابره ومحمد كان
يمجها القراءة بالاحان قال وكره ذلك بعضهم وقال انما هو غنا
وفي التارخانية عن الخلاصة وقال الثرثالثي تلوه ولا تحل
ولا يجب الاستماع لان فيها تشيها بفعل الفسقة في حال فسقهم
اهو الافضل ان لا يفضل بعض القرآن على بعض اصلا هو المختار

وفي خزائن الاكل وفي الحديث الشريف خير الناس ل حال المرتحل
 يعني الخاتمة ثم المفتوح ومن اراد ان يقرانية من القرآن او اكثر
 يقوم بشره التسمية وكذا في سورة التوبة فان ترك التسمية
 فقد اخطا الا ان يوصل باخر الانتقال **فصل** وعاء اثنان
 يجيب السابق واذا عياه معا يجيب اقربهما بابا اه كلام البيهقي
 باحتصاص والظاهر ان ما سبق عن ابي يوسف ومحمد من انه كان
 يجيبهما القراءة بالحدان يثبتني على ان المراد بالحدان مجرد تحيين
 الصوت وما ذكر من عدم الحل وحصول الاثم يثبتني على ان المراد
 بالحدان اخراج الحروف عن حدها وهذا يحصل التوفيق
كتاب الرهن **فصل** في الرهن
 للرهن ان يبطل بالراهن بدنيه وبحسبه وان كان الرهن في يده واذا
 سلب الراهن المرتين على بيعه ثم مات الراهن فله بيعه بغير حرق
 الرثة كافي بشرح الحاوي وفي شرح الطحاوي عن الرهن امانة في
 يد المرتين منزلة الوديعة ففي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة
 فعلا لا يضر فكذا تلك المرتين الا ان الوديعة اذا اهلكت لا يضر
 شيئا والرهن اذا اهلكت سقط الدين كذا في شرح البيهقي وقوله
 سقط الدين يحمل على ما اذا كانت قيمة الرهن قدر الدين او اكثر حتى
 لو كانت اقل منه لا يسقط كل الدين بل بقدر قيمة الرهن فقط قال
 ولو ان الراهن مع المرتين تراضي بان يكون الرهن في يد صاحبه
 لا يصح الرهن ولا يسقط دين من الدين بهلاكه وبعد التراضي لو
 اراد المرتين ان يقبضه ليحسبه هذا ليس له ذلك لان الرهن
 لا يبيع وفي قاضي خان رجل اعتق ما في بطن جارية ثم رهنها عن
 ابي يوسف ان الرهن جائز فان ولدت فنقصتها الولادة لا يذهب

من الدين شيئا بنقصان الولادة وفي كافي الحاكم ولو سافر المودع او
 انتقل من البلد فذهب بالرهن معه لم يضمن وكذلك المرتين نفسه
 اذا كان في يد ابيه **فصل** في بيع المرتين موقوف ولا ينفذ
 بفسخ المرتين في الاصح كافي منية المفتي وغيرها وفي العمادية
 اذا انكر الرهن واقام الراهن بينة على الرهن ولا يدرك حال الرهن
 فالمرتين يضمن المرتين كالمودع اذا ائتمن الوديعة فاقام المالك
 بينة على الوديعة اه وعلمه في البرازية بانه صار غاصبا وفيها
 لا يبطل الرهن بموت الراهن او المرتين او بموتها او بفسخ رهنها عند
 الرثة والرهن باي دين كان حاضرا او ادعى رجل ان الرهن له
 وانه سرق وسأل المرتين ان يخرجنه حتى يقيم عليه البينة فالي
 ذلك المرتين فانه يجبر المرتين على ذلك كذا في كافي الحاكم الشهيد
 وفي الولولجية رجل رهن عبدا فابق العبد بطل الرهن كما لو هلك
 فلو وجد عاده هنا وسقط من الدين بحساب ما نقصه ذلك
 لان الاباق عيب حدث في يده هذا اذا ابق اول مرة فان كان
 ابق قبل ذلك لا يسقط من الدين شيئا لانه ما نقيب بعيب
 حادث بل بعيب قديم اه وفي البرازية وان انتقص الرهن عند
 المرتين قدرا او وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف تراجع السعر
 فانه لا ينقص منه شيء اه كلام البيهقي وما سبق من قوله فانه
 يجبر المرتين على ذلك الظاهر ان لفظة لا سقطت من قبل الناسخ
 والصواب لا يجبر المرتين على ذلك بل ليسل ما ذكره في متن الكثر من
 الفصل فيمن يكون خصما ومن لا يكون قبيل ما يدعيه الرجلان حيث
 قال لوقال الدعي عليه في جواب من ادعى عينا في يده هذا الشيء
 او دعيه او اجرني او عارني فلا ان الغائب او رهنه او عصيته

منه وبرهن عليه دفعت خصومة المدعي وفي البحر عن الاختيار
لو قال النصف لي والنصف ودبعة عندي لغلان واقام بيعة
على ذلك الدفعة في الكل لتفرد التمييز وقتي بدت قوله وبرهن
لانه ما يقيم البيعة لا تندفع الخصومة خلافا لابن ابي ليلى
فانها تندفع بمجرد قوله **عنده** من غير بيعة وقال ابن شبرمة لا يخرج
من خصومته وان برهن وقال ابو يوسف اذا كان ذوا اليد صاحبا
تندفع عنه الخصومة اذا برهن وان كان معروفا بالجل لا تندفع
الخصومة بالبيعة رجع اليه حين ابتلى بالقضا وعرف احوال الناس
قال في البحر واختاره في المختار **وهذا** اذا عرف شهود ذي اليد
المودع باسمه ونسبه ووجهه اما اذا قال الشهود اودعه **رجل**
لا تعرفه لا تندفع الخصومة عن صاحب اليد بالاجماع وان قال
الشهود نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه لا تندفع الخصومة
عنده بمجرد وعنده الي خيفة تندفع وفي البحر عن البرازية وقول
الاثة على قول محمد قال العلامة ملاسكين وتسمى هذه المسئلة
مخمسة كتاب الدعوى اما لانها خمس صور ولا فيها خمسة
اقوال كما بينا بقى ان يقال سياق ما سبق عن كافي الحاشية الشهيد
من قوله ادعى رجل ان الرهن له الخ يقتضي ان المدعي مقرب يكون العين
في يد المدعي عليه رهنا وحيث كان مقرا بذلك لا تسمع دعواه **فلا**
لاعترافة بان يد المدعي عليه ليست بملك فلا يمكن خصم **قوله**
ما قبل البيع قبل الرهن يعني اي شي من الاعيان يصح بيعها يصح
رهنها الا في اربعة اشياء فان البيع فيها جائز دون الرهن الاول
بيع المشاع جائز شرعا فتویر الاذهان قال العلامة الشيخ صالح
في حاشيته شمل اطلاقه رهن المشاع الضرر وغيره وليس كذلك

فان الشبوع الثابت ضرورة لا يمنع جواز الرهن كما لو جابشوبين وقال
خذ احدهما وهما والاخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما رهنا
بالدين لان احدهما ليس باولي من الاخر في كونه رهنا فيشجع الرهن
فيهما وهذا الشبوع ثبت ضرورة فلا يمنع الجواز اه معزيا
للولو الجية ودخل تحت الاطلاق ما لو كان مشاعا يحتمل القسمة
اولا وما لو رهن من اجنبي او من شريكه لان المشاع لا يقبل حكم
الرهن وهو استحقاق الحبس في مدة الرهن ولانه لا يتميز
لمرئته فصار كما لو رهنه احد الشوبين على ان يعطيه اهما مشا ولا ان
الرهن وثيقه ليس فيها معنى التملك فلا ينعقد بالمشاع **فلا**
خلافا المقسوم فان الرهن فيه يتميز عما ليس برهن فصار رهنا
كبيعه واما الاشاعة الطارئة فذكر في الاصل انها تبطل
المقد صورية ان يرض جميع العين ثم يتفاسخا المقدر في النصف
لان الاشاعة انما تؤثر لانها تقع استدامة القبض وهذا المعنى
يوجد في الاشاعة الطارئة وذكر ابن سماعة عن ابي يوسف انها
لا تؤثر لان حكم البقا اقوى من حكم الاستدامة لئلا ان العدل اذا
باع الرهن كان الثمن رهنا في ذمة الشريك ولو رهن ابتداء **بينا**
لم يصح فكذا ذلك لا تؤثر الاشاعة في حال البقا وان اشرف في
الابتداء شرعا فتویر الاذهان عن شربة الا قطع وذكر البيري
ان السرخسي احتج بعدم الجواز وهو الصحيح كما في الرخصة
الخ **قوله** وبمع المشغول جائز لا رهنا اطلق عدم جواز رهن
المشغول فشمع ما اذا كان مشغولا يملك الراهن او يملك غيره
وليس الامر كذلك بل المانع لكونه كونه الشاغل ملك الراهن اما
لو كان مشغولا يملك غيره فلا كما في حاشية الشيخ شرف الدين معزيا

للفصول المادية قال واستفيد منه ان رهن الشاغل جائز وهو
كذلك صرح به في كثير من الكتب المعتبرة اه كلامه وفيه نظر
سياتي وجهه سورة الرهن المشغول ما اذا رهن الدار بعد رهن البنا
فيعبر رهنها جميع الارض وهي مشغولة بملك الراهن وهو النافعا
كرهن الدار وفيها منافع للراهن شرع فتتویر الاوهان وقال البيهقي
في شرح قول المصنف المشغول جائز لا رهنه كما اذا رهن الارض بعد
البنا او رهن الارض بدون التحيل ليجزى ظاهر الرواية وكذا لو
رهن الاشجار بدون الثمار لا يجوز وقال في شرح الطحاوي الا اذا
فصل احدهما عن صاحبه ولم يله اليه مقصود كما في الرخبرة وفي ش
المجمع رهن نخلا ببلدة كثر ثمره يصح وتكون الثمرة رهنها بتعا وكذا
الزروع والبنا يدخل في الارض بتعا هو والتقييد بقوله البيهقي
في ظاهر الرواية للاحتراز عما رواه الحسن عن ابي حنيفة من ان
رهن الارض بدون الاشجار يصح كما في شرح ملاسكني يعني ان
يقال ما قد مناع من حاشية الشيخ شرف الدين من قوله واستفيد
منه ان رهن الشاغل جائز وبعبه المحوي بشكل ما سياتي من قول
المصنف لا يجوز رهن البنا بدون الارض وكذا في متن التتوير سوي في
عدم اجواز بين الشاغل والمشغول حيث صرح بعدم جواز رهن البنا
بدون الارض ثم قال وكذا عكسها اذ قوله وكذا عكسها يعود على
ما ذكره من السابق التي احدها رهن البنا بدون الارض واقرب
الدر المختار وقد ظهروا ان لفظة غير سقطت من قلب الناسخ
والصواب ان يقال واستفيد منه ان رهن الشاغل غير جائز
ووجه التسوية بين الشاغل والمشغول في عدم جواز الرهن في
كل منهما وجود الاتصال وسياتي عن شرح تتویر الاوهان ما يفيد

٢٩
قول بيع المقبل بغيره جائز لا رهنه كرهن الثمر على رؤوس التحل
بدون التحل والزروع في الارض دون الارض لان القبض بشرط في الرهن
على ما بينا ولا يكتفى بقرن المقبل بغيره وحده فصار في معنى الشا
شرح فتتویر الاوهان **قول** بيع المعلق عنه بشرط الى اخره
بخلاف المعلق عنه بصفة فانه يجوز رهنه كما في التمر تاشي عن
روضة القضاة وفي التلميح يجوز اعتاق المعلق عنه عن الكفاية
وفي التتوير قال لعبد اعترق نفسك عند المجر ببيع كذا في شرح
البيهقي وقوله بعد اية بعد قوله له اعترق نفسك **عذا قول**
في غير المدبر اطلق المدبر فشم المطلق والمعتد حموي **واقول**
المصرح به ان المدبر المعتد يجوز ببيع يمينه قبل وجود الشرط الذي
علق عليه عتقه ولهذا قال في الكثر وبيع لوقال ان من مربي
هذه او سقوي او مربي كذا الى ومنه يعلم ان المراد خصوص المدبر
المطلق **قول** لا يجوز رهن البنا بدون الارض هذه المسئلة
داخله تحت قوله بيع المقبل الى شرح تتویر الاوهان واستفيد
منه وجه عدم جواز رهن الشاغل لما بينه وبين المشغول من الاتصال
كما ذكرنا **العلق قول** فانه اجرة الميراث الى المتبادر رجوع
الضمير البارز للبنا والحكم المذكور لا يخص البنا بل لو اجر البنا
والارض بغير اذن الميراث لا يطيب له الاجر لانه الميراث ليس له
ان يوجر كما في مشتمل الاجل ثم صرح كلام المصنف ان هذا الحكم
مضوع على عدم جواز رهن البنا بدون الارض وليس كذلك لما
علمته قال في البرازية اجر الميراث الرهن من اجنبي بلا اجارة الراهن
فالمسئلة للميراث ويتصدق بما عند الامام ومحمد كالفائدة تصدق
بالفلسفة او يردوها على المالك وان اجر ما جر الراهن بطل الرهن

والاجر للرهن اء ومنه يعلم ما في كلام المقام من اخلل حموي واقول
صرح به في شرح تنوير الاذهان بان الضمير البارز في اجره للرهن
ونفس عبارته فاذا اجره اي الرهن يعني اذا اجر المرتهن الرهن
من اجبي بغير امر الراهن فالغلبة للمرتهن ولا تطيب له فيصدق
بها عند ابي حنيفة ومحمد لانه معتزلة الغاصب انه متصرف وحق لا يرد
عن المقام ما اورد السيد الحموي **قول** اذن الراهن للمرتهن في
الاجارة الخ قال في الملتقطات والاجرة للرهن لانه اجره بامره
وليس للمرتهن ان يعيده الي الرهنية الا بعد جدي لان القبض
بسبب الاجارة يبطل قبض الرهن لان كل واحد منهما قبض ضمان
اه وفي التجريد اجره الراهن من المرتهن خرج من الرهن ولم يعد
ابدا والرهن اذا اجره من انسان فاجاز المرتهن بطل الرهن
اه وفي عمدة الفتاوى وامره ان يصير خرج عن ضمان الرهن =
وليس للمرتهن ان يسترده الا برهن جديد اه ولو اعاد الرهن
الرهن من المرتهن او المرتهن من الراهن لا يبطل الرهن لان حق
المرتهن حق لازم فلا يبطل الا باطلا له كذا في شرح البيرك عن
الولوية وما سبق عن الملتقطات من تعليله بان كل واحد
منهما قبض ضمان فيه نظر لان المصريح به ان العين الموجرة في يد
المستاجر غير مضمونة وما سبق عن عمدة الفتاوى وامره
ان يصير لغيره الى يعني فاعاره اذ لا يخرج عن ضمان الرهن الا
اذا اعاره وكانه انكل على ما يستفاد من قوله وليس للمرتهن ان
يسترده الي اخره **تمت** **قوله** كان الرهن دابة او عبدا
فركب المرتهن الدابة او استعمل العبد بغير اذن الراهن فهلك
يا حالة الاستعمال فهو ضمان ولا يسقط بشئ من الدين وتكون

القيمة ههنا عند مقام العين كما لو اقلعه اجنبى اخر فان ترك
الاستعمال عاد ههنا كما كان حتى لو هلك في هذه الحالة هلك
مضمونا بالدين وان كان الراهن اذن له في ذلك فهلك في يده في
حالة الاستعمال هلك غير مضمون حتى لا يسقط بشئ من الدين
لان استعمال المرتهن باذن الراهن كالاستعمال الراهن باذن المرتهن
الخ فاما قوله في شرح تنوير الاذهان **قول** الاجر اذا رهن
العين الخ قال العلامة الشيخ شرف الدين ظاهر كلامه ان الاجارة
تتفك بمجرد عقد الرهن وليس كذلك بل لا بد من القبض كما
في القنية واما عكسه وهو ما اذا اجر الراهن الرهن من المرتهن
يتفك بمجرد عقد الاجارة ولا يحتاج الى تجديده قبض كما يفيد
صرح كلام البرازية حيث قال استاجر المرتهن الارض الموهولة
بطل بخلاف الاعارة اه وهو ظاهر لقوله ان قبض المضمون بغيره
وهو الرهن يوجب عن قبض الامانة والرهن مضمون بغيره والعين
الموهولة امانة لكن في العارية اذا استاجر المرتهن الموهول
من الراهن يصح ولا يصير مقبوضا بمجرد العقد بل يجب قبض
للاجارة حتى لو هلك قبل ان يجده قبضا للاجارة يهلك هلاك
الرهن اه وهذا مشكل لانه قرر فيها ان قبض المضمون بغيره يوجب
عن قبض غير المضمون لا يقال في هذا الصرع اشكال من وجه
اخر وهو ان الشئ لا يرتفع باقوده وانه قد ارتفع الرهن بما دونه
وهو الاجارة لانا نقول عقد الاجارة اقوى من عقد الرهن لان عقد
الاجارة لازم من الجانبين وعقد الرهن لازم من احد الجانبين
وان قلنا ان عقد الرهن اقوى من حيث تقاطع الضمان يهلك
الرهن دون العين الموهولة فنقول **قوله** ان عقد الرهن انما يبطل

عبارة المرتهن عند الاجارة فكان هذا منه فسحقا للمرتهن لا
الرهن ارفع بالاجارة والمرتهن يفسد بفسخ الرهن دون الرهن
حتى لو رد وقال فسخ الرهن ولو رهن الرهن وهلك لا يسقط
شي من الدين كما في القنية وهذا التحريم من خواص هذا الكفا
اه كلام الشيخ بشرق الدين يتصرف **قوله** اباح الراهن
للمرتهن اكل الثمار فاكلها الرهن ولا يسقط شيء من دينه وبه
صرح في القنية حيث قال رهن في الشئ منبذة تشمل على
اشجار مثمرة وابعاد له اكل الثمار فلما ائبعت الثمار في الصيف
اكلها بناء على الاباحة لا شيء عليه ولا يسقط شيء من دينه وفي
التنار خانية رهن شاة وابعاد للمرتهن ان يشرب لبنها كانت
للمرتهن ان يشرب ويأكل ولا يكون ضامنا وهذا كذا في كثير من
الشروط والغناوي **قوله** وفي الجامع لمجد الائمة
الرخسي عن عبد الله بن محمد بن اسلم السمرقندي وكان
من كبار سمرقند انه اذا ارتهن شاة لا يحل له ان ينتفع بشيء منه
وان اذن له الراهن لانه اذن في الربا لانه يستوفي دينه كاملا
فتبقى له المنفعة التي استوفاهم فغلا فيكون ربا وهذا امر عظيم
واذا علمت ذلك وجب التوفيق بين ما نقل عن محمد بن اسلم وبين
ما هو له من كونه في كثير من الشروط والغناوي والتوفيق
يحمل ما نقل عن محمد بن اسلم على الديانة ويدل على صحة هذا ما في
الضمائم من قوله ولو رهن شاة فقال له الراهن كل ولدها واشرب
لبنها فلا ضمان عليه وكذلك اذا اذن له في شاة البستان فان
هلك الاصل قسم الدين على قيمة الاصل وعلى قيمة النما فما اذا
الاصل يسقط من الدين وما اصاب النما اخذ المرتهن من الراهن

المرتهن

وهذه العبارة ظهر التوفيق كذا في حاشية الشيخ صالح ونقته
السيد الحموي بانه لا وجه لهذا التوفيق لان ما كان ربا لا يظهر
فيه فرق بين الديانة والقضا على انه لا حاجة للتوفيق بعد ان
الفتوي على ما تقدم قال العلامة الشيخ صالح ووقعت واقعة
رهنة مثلا وابعاد له ثمارها فاكل بعضها وباع بعضها فتم اراد
الراهن ان يرجع عليه بقيمة ثمارها او بقيمة ما باعه فهل يملك
بالاباحة ان يبيعها ويحطبها ام يملك الاكل بنفسه فقط فكتب
والشيخ صالح صاحب تنوير الابصار في جوابه ظاهرا كلامهم
انه اذا تصرف فيها مطلقا لم يضمن اذ الظاهر ان المراد بقوطم
فاكلها الرهن ما هو الا اعم من اكلها واكل ثمارها منها الا ان وجد
نقل صريح يخص الاكل دون غيرها هو ما ذكره الشيخ صالح وذكر
السري في شرح قوله المص اباح الراهن للمرتهن اكل الثمار
فاكلها الرهن ما فيه ولا يسقط من دينه شيء كما في القنية يعني
اذا اقلها بجميع الدين وطهنا قال في المجتبى ولو رهن شاة بعشرة
قيمتها عشرة وقال للمرتهن احلب الشاة فاحلبه فهو لك حليب
وشرب لا ضمان عليه لان الاباحة ليست بتملك يصح نقلتها
بالشرط فان لم يفتك الشاة حتى ماتت في يد المرتهن قسم الدين
على قيمة اللبن الذي يصير كانه اخذ من المرتهن فيصير مضمونا
عليه بالثلف وكذا ولد الشاة وجميع النما الذي يحدث على هذا
القياس وفي جوامع الفقه وما اكل المرتهن باذن الراهن من
ولد او لبن او لبس ثوب فتقصه كان حصته ذلك الدين عند
الحل لان على الراهن وكذا ان فعل ذلك غيرهما باذنها وفي خزنة
الاحكام هلك الشاة بقسم الدين على قيمة اللبن فيقتضى حصته



الدين ويجعل كانه الرهن استرد الدين اه وقيد ذلك بالاذن
حتى لو استهلك المرتهن بغير اذن الرهن ضمنه ويكون رهنا مع الاصل
كما في خزانه الاجل وفي اخلاصة غلة الدار والارض والعبد لا يغير
رهنا اه وتوكله فان الدين يقسم على قيمة الدين اي وعلى قيمة
الثابة فما اصاب الدين لا يسقط من الدين ما يقابل وما اصاب
الثابة يسقط من الدين ما يقابل **قول** باع الرهن من زيد
ثم باعه الى اقول وجه ذلك انه طرأ ملك بان على ملك موقوف
فابطل وهو ظاهر لاحقا فيه واعلم ان بيع الرهن موقوف على
اجازة المرتهن او ابراءه الرهن عن الدين او قضاء الدين فلا يملك
الرهن فسخه وكذا المرتهن لا يملك فسخه على الصحيح ويثبت
للمشتري الخيار على ان ما اشتراه رهن او لم يسل على المختار للفقهاء
كما في التجنيس كذا في حاشية الشيخ مشرف الدين وفي البرزاني
باع باذن المرتهن صح ويكون الثمن رهنا مكانه فبعض الثمن من المشتري
اولا واستشكله العلامة الحموي بانه كيف يكون الثمن رهنا بطل
قبضه اه واقول الذي يظهر انه لفظة لا سقطت من قبل الناس
والصواب لا يكون الثمن رهنا فلا اشكال وفي شرح البيري عن
الزخيرة باع بغير اذن من المتاجر بطل البيع الاول وجاز الثاني
اه وفي القاضى الرهن اذا باع الرهن ثم باعه من اخر فجاز المرتهن
البيع الاول والثاني نقض ما اجاز والاجر اذا باع المتاجر ثم
باعه ثانيا من رجل اخر فجاز المتاجر البيع الاول والثاني
نقض البيع الاول وبطل الثاني انتهى **فروع** اعتق الرهن
العبد الموهون وهو مسمى العبد في الاقل من قيمته ومن
الدين ورجع به على المولى لانه قضى ديناً عليه بالزام الشرع اياه

ولو دبره سمي المدبر مع يسار مولاه في الدين بالغاما بالغ لانه ملك
المولى ولا يرجع به على المولى كما في الرولاجية واذا وهبه الرهن ولم
الي الموهوب له بغير اذن المرتهن فان اجاز المرتهن الحصة فخذت لهبة
وكانت اجازته ابطالا لحقه كما في شرح الطحاوي الكبير كلام
البيري **قول** بكرة للمرتهن الانتفاع بالرهن باذن الرهن
كذا في اكثر نسخ هذا الكتاب ووقع في بعض النسخ بلا اذن الرهن
وفي بعضها الا باذن الرهن والكامل صحيح لما في الفتية عن ابي
يوسف المرتهن سكن الدار المرهونة باذن الرهن بكرة وذكر في الصرف
انه لا يكره والاحتياط في الاجتناب عنه لما فيه من شبهة الربا حموي
وفي قوله والكامل صحيح مواخذه لا يخفى وجهها وفي شرح تنوير
الاذهان مغنياً للمحيط وليس للمرتهن ان ينتفع بالرهن الا باذن
الرهن خلافا لبعض الناس لان الثابت له حق الامساك والارضا
والاجتناس وود الانتفاع والارتفاق وكذلك ليس للمرهن ان
ينتفع به بغير اذن المرتهن خلافا للشافعي لانه المقصود من الرهن
الاستيثاق وذلك بان يفضى الرهن بحسب الرهن فيسارع الي
قضا الدين ولا يتحقق ذلك ما لم يضر محجوراً عن الانتفاع انتهى
قول واذا اذن له في السكن فلا رجوع له بالاجرة وفي
الحاشية اذن المرتهن للرهن ان يزرع الارض المرهونة فزرع او
سكن الدار المرهونة باذن المرتهن لا يبطل الرهن وله ان يسترد
الرهن بنموه رهنا وما دام في يد الرهن لا يكون في ضمان المرتهن
كذا في شرح تنوير الاذهان **قول** وهه على دين موعود الى
اقول انما صح الرهن بالدين الموعود لانه جعل كالموجود باعتبار
الحاجة كما في المستصفي وفي البرزانية الرهن بالدين الموعود والمقبوض

على سوم الرهن مضمون كالموعد بان وعده بان يفرضه الغاف اعطاء
رهننا وهلك قبل الاقراض يعطيه الف الموعود جبراله ويستفاد
منه انه اذا لم يهلك الرهن لا يجبر على دفع الموعود كلا او بعضا
ووجه عدم الجبر اذا لم يهلك الرهن ان المقرض متبرع بالقرض ولا
يجبر المتبرع حموي وفي الحاوي باع عبدا على ان يرهن المشتري بالثمن
شيئا بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن لم يجبر عليه وكان
البائع بالخيار ان يشارى بالرهن وان شاء فسخ البيع الا ان يدفع
المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن رهننا الى البصري **قول**
فدفع له البعض وامتنع الى اي امتنع من دفع الباقي لا يجبر ويكون
رهننا بالقدر الذي دفعه مسوته دفع اليه رهننا ليدفع له ثمانمائة
دينار فدفع له ثمانمائة وامتنع من دفع الباقي فهو رهننا بهذا
القدر كما في القضية وفي الولو الجية باعه متاعا الى اجل على ان يعطيه
رهننا بالثمن لم يجبر على دفع الرهن لان وعد الرهن لا يكون اقوي من
حقيقة الرهن ولو عقد الرهن لا يجبر على التسليم فعدم الجبر عند
مجرد الوعد يكون بالطريقة الاولى والبائع بالخيار في استرداده البيع
لانه انما رضى بثمن موثق بالرهن فاذا فاق هذا الوصف ثبت له
الخيار وان كان المشتري استهلك البيع يجبر على دفع ثمنه حالا
الا ان يعطيه الرهن لانه ان تعذر الفسخ لم يتعد رايضا الثمن حالا
فيطالب به او يعطيه الرهن كذا في شرح فتاوى الاذهان تنصرف
قول لا يبيع القاضى الرهن بغيبة الراهن قال في العمادية
فصل هذا الرهن عند رجل عينا بدين وغاب المدين غيبة
منقطعة فرفع المدين الامر الى القاضي حتى يبيع الرهن ينبغي ان
يجوز كما في هاتين المسألتين وهذه المسئلة كانت واقعة الفتوى

اه كذا في حاشية الساجدي وقوله كما في هاتين المسألتين يعني
اللتين ذكرهما في العمادية والافلا ذكرهما هنا وهذا قال العلامة
البصري وخرج العمادي في فصوله جواز بيعه بالغيبة على مسألتين
ذكرهما واطلق المؤلف عدم جواز بيعه بالغيبة لكن في البرازية
عن المينة للمرتدين بيع الرهن باجارة الحاكم فاحتد به اذا كانت
الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته انتهى وفي الولو الجية جبر
الراهن على بيع الرهن فاذا امتنع من بيعه باعه القاضي او امينه
للمرتدين وارواه حقه لان الرهن امتنع عما هو مستحق عليه وهو ما
يجري فيه النيابة فينبوب القاضي نائبه ثم العهد على الراهن لان
القاضي وامينه نائب عن الراهن وفيها ويباع ما يخاف عليه النساء
باذن الحاكم ويكون الثمن رهننا في يده وان باعه بغير امر الحاكم ضمن
لان ولاية البيع نظر للمالك لا تثبت الا للحاكم اه اقول لو اخذ
من هذا جواز بيع المار الموهونة اذا اخذت في التراضي للخراب
وكانت واقعة الفتوى انتهى كلام البصري وقوله وخرج العمادي
بالتشديد من التخرج **قول** المتبوض على سوم الرهن اذا لم
يبين المقدار الخ قيد بعدم بيان المقدار لانه لو بينه يكون مضمونا
وصوته اخذ الرهن بشرط ان يفرضه كرهنا فملك في يده قبل ان
تفرضه هلك باقل من قيمته ومما سمي له من القرض لانه قبضه سوم
الرهن والمتبوض سوم الرهن كالمقبوض بسوم الشراء اذا هلك في
المساومة ضمن قيمته كذا في شرح الطحاوي وفي القضية المتبوض
على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار الذي به هينه قال ابو حنيفة
وابو يوسف ومحمد يعطيه الرهن ما شاؤا وعن محمد لا يستحسن اقل
اقل من درهم حموي لا يقال فيها نقله عن شرح الطحاوي من قوله ضمن

فسيتمه لا يلزم ما قبله من انه مضمون بالاقل من قيمته ومما سمي
له من القرض لانا نقول لان لم يعدم الملاحة لجل قوله نعم قيمته
على ما اذا كانت قيمته قدر ما سمي له من القرض او اقل وفي شره
تقویر الاذهان عن المحيط مغزيا الى المشتري رهنه على ان يقرضه ولم
يسم القرض قال يعطيه المرتهن ما شاء فان قال اعطيتك فلسا
قال محمد لا اسحق اقل من درهم لانه مقبوض على رسوم الرهن ولا
تسمية في القرض فلا يمكن اعتبار قيمته اذ لا تقدر في القرض ليعطيه
ما شاء لان الايهام جاء من قبله ولا يصدق في اقل من درهم وهذه
المسئلة المذكورة في عيون المذهب لا يثبت ايضا وذكر المحامي عن
ابي يوسف لو قال الرجل اقضني وخذ هذه الرهن ولم يسم القرض
فاخذ الرهن فضاغ قال عليه فسمه الرهن ولو رهن ثوبا فقال
امسكه بعشرين درهما فهلك الثوب عند المرتهن قبل ان يعطيه
شينا فطليه قيمة الثوب الا ان تجاوز قيمته عشرين لان الرهن
مضمون بالاقل من قيمته ومما سمي له من القرض وما ذكره المحامي
عن ابي يوسف من ان عليه قيمته مسروبي عن ابي حنيفة ايضا كما
في شرح البيري مغزيا للفتية **قوله** ليس بمضمون في الاصح
للسيد الحموي هنا كلام تركناه اكتفاء بما ذكرناه **قوله** الاجل في
الرهن يفسده لان حكمه حبس مستدام والتاجيل بنا فيه بخلاف
تاجيل الرهن لان الرهن في المسئلة في الفدية وعبارتها ترك
متاعه عند رجله عليه دين فضاغ فقتل ولا يعرف له وارث اذا
ابسر باع المتاع واخذ الدين وتصدق بالباقي وكذا الرهن اه
ومنه يستفاد ما ذكره المحامي **قوله** القول لشكره اي
الرهن مع اليقين مثلا لو قال لمر رهنه كان القول قوله كذا في شرح تنوير

الاذهان عن شره الا قطع **قوله** وفي تعيين الرهن الى اخره
عظما على ما قبله بحسب المعنى والتقدير القول في اكل الرهن للمتكبر
وفي تعيينه مقدار ما رهن به للمرتهن فلفظ المرتهن سقط عن عبارة
المعنا فكنا يجب ان يفرق قال في معنى المعنى اختلفا في الرهن فقال
الراهن رهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الرهن الذي رهنته
عندي فالقول للمرتهن انتهى ومنه يتضح ما قررنا به كلام المحامي
وفيه نظرياتي وجهه وكذا في شرح تنوير الاذهان نقل عن ش
التسمييل انهما اذا اختلفا في تعيين الرهن بان قال الراهن رهن غير
هذا وقال المرتهن بل هو هذا هو الذي رهنته عندي يكون القول
للمرتهن لانه القابض قال ولو قال المرتهن رهنتي هذا من الثوبين
وقبضتهما وقال الراهن رهنته احدهما كان القول قوله الراهن
والبينة بينة المرتهن كذا في التتارخانية وكذا اذا اختلفا في مقدار
ما رهن به مسورة رجل عليه الف فرهن عند الطالب ما لا شتم اختلفا
فقال الراهن كان الرهن بخمسة مائة وقال المرتهن بالف فالقول قوله **قوله** الراهن
لانه يتكرر زيادة تعلق الدين بالرهن ولو الراهن يدعي الرهن بالف والمرتهن
يدعي خمسة مائة والرهن قائم يساوي الف غالفا وتزاد فان هلك
الرهن قبل التحالف كان القول قول المرتهن لانه يتكرر زيادة سقوط
الدين كذا في الخانية وفيها رجل رهن عند انسان شيئا ثم اختلفا
فقال الراهن هلك الرهن في يد المرتهن وقال المرتهن انت قبضته
مني بعد الرهن وهلك في يدك فالقول قوله الراهن مع يمينه والبينة
ايضا بينة ولو قال المرتهن هلك الرهن عند الراهن قبل ان اقر
كان القول قوله والبينة بينة الراهن انتهى ما ذكره في شرح تنوير الاذهان
ومنه يعلم ما في عبارة السيد الحموي حيث ذكر انهما اذا اختلفا

في مقدار ما رهن به يكون القول للمرتهن وهو مخالف للتفصيل الذي
ذكره في شرح تنوير الاذهان عن الخافيه ومحصله ان القول للمرتهن
فيما اذا كان المقدار الذي ادعى رهنه به اقل مما يدعيه المرتهن وفي
عكسه التحالف والتراوان كان الرهن قائما وان هلك قبل التحالف
يكون القول للمرتهن وهو مخالف للتفصيل الذي ذكره في شرح تنوير
الاذهان عن الخافيه ومحصله ان القول للمرتهن فيما اذا كان المقدار
الذي ادعى رهنه به اقل مما يدعيه المرتهن وفي عكسه التحالف والتراوان
كان الرهن قائما وان هلك قبل التحالف يكون القول للمرتهن فظهر وان
ان ما ذكره المحشي من ان القول للمرتهن فيما اذا اختلف في مقدار
ما رهن به لا يصح وايضا عبارة معين الغني التي استدل بها سكتة عن بيان
الحكم فيما اذا كان الاختلاف في مقدار ما رهن به فالرسل غير مطابق
للدعوى **فروغ** قال في البرازية يرهن الرهن انه رهنه شيئا
وقبضه ولم يعرفه الشهود يوم المرتهن يبيانه والقوله في ذلك ولو
اقرانه ارتهن منه رهنه شئ جاثوب وقال هو هذا القول له مع عينه
ان لم يصدق الرهن فيه برهن الرهن انه رهنه عند هذا الشئ ويرهن
المرتهن انه رهنه عنده غيره والدين والعين واحد فبينه المرتهن اولى
اه وفي الرل الحية اتفقا ان الرهن بالغ واختلاف في قيمة الجارية
وقد هلك القول للمرتهن في قيمتها لانه منكر الزيادة كالخاصب والبينة
بينه الرهن في زيادة القيمة اه وفي خزانة الاكل اختلف الرهن
والمرتهن في عين الرهن واقام البينة بالبينة بينه المرتهن وفيها قال
المرتهن ما رهنه شئ لجارية الا وقيمتها خمسمائة يومئذ وهي هذه
وادعى الرهن ان قيمتها الف وهي غير هذه فالقول قول المرتهن فانه
منكر كما في الغصب وفي الحاوي اذا اختلف المرتهنان في الدين والقيمة

٢١
بعد ما هلك الرهن فالقول للمرتهن في مقدار الدين مع عينه والمرتهن
في قيمة الرهن فان نكل لزومه ما ادعى الرهن اه وفي كافي الحاكم واذا
اختلف الرهن والمرتهن في قيمة الرهن بعد هلاكه فالقول قول المرتهن
والبينة بينه الرهن وكذا الرهن كان للرهن ثوبين فملك واحد منهما ثم
اختلفا في قيمة الهالك وفي العمادية ركب المرتهن الدابة المرسونة
لبردها على المالك فملك في الطريق لا يضمن ان سلمت من ركوبه
ولكن لا يصدق الا ببينة على سلامتها كذا في شرح البيري وقوله ان
سلمت من ركوبه بان لم يكن هلاكها ناشئا عن ركوبها هذا هو المراد
قول اختلف الرهن والمرتهن فيما باع به العدل الرهن فالقول
للمرتهن **في صورة** باع العدل الرهن ونقاد قرا على بيعة الا ان
الرهن بقوله باعه بمائة والدين وقيمة الرهن مائة ايضاً وصدقه
العدل في ذلك وقال المرتهن باعه بخمسين كان القول قول المرتهن مع
عينه والبينة بينه الرهن كذا في شرح تنوير الاذهان عن الظهيرية
قول كما اختلفا في قيمة الرهن بعد هلاكه اي فانه القول
للمرتهن والبينة للمرتهن **مسورة** اختلفا في قيمة الرهن بعد هلاكه
فقال الرهن كان في قيمة الرهن بعد الهلاك فقال الرهن كان في قيمة
الرهن وقابالدين فسقط جميع العين بهلاكه وقال المرتهن كانت قيمته
مثل نصف الدين فالقول للمرتهن كذا في شرح تنوير الاذهان عن شرح
الطحاوي وفي حاوي القنية قال الرهن للمرتهن اعطى الرهن لدلال
حتى يبيعه وخذ دراهمك فاعطاه وهلك في نيرة لا يضمن المرتهن
كذا في شرح البيري الا في ذكر المبيع تجوز الكفالة دون الرهن
قال بعض الفضلاء شئ الكفالة ببدل الكتابة فانها تجوز لا الرهن
بها ويستثنى ايضاً الكفالة بما يحدث من الحق فانها جائزة **دوب**

الرهن والكفالة بالكفالة بالنفس يجوز ولا يجوز الرهن بها فصار
 ما زاد ثلاث مسائل **اقول** في الاستثناء الصوة الاولى فنظر
 اذ كتب القوم متونا وشروطا فحده بان الكفالة بيد الكفالة
 لا يجوز واما الرهن بيد طائفة كالملازمة القهتاني في شرح النقاية انه
 يجوز ثم نقل عن النظم ان الكفالة بيد الكفالة تجوز وهو مخالف
 لما في المتن والشروع على كل حال لا يصح الاستثناء المذكور وبشكل
 على قوله وبما يحدث من الحق ما ذكر من جواز الرهن بدني موعود به
 اذ لا شك ان الدين الموعود حق سجدت بدمه المديون حموي
 وما وقع في الشرح من قوله ثم نقل عن النظم ان الكفالة بيد الكفالة
 لا يجوز من زيادة لامن النسخ والصواب حذفها يدل عليه ما قبله من
 قوله اذ كتب القوم متونا وشروطا فحده بان الكفالة بيد الكفالة
 لا يصح الاستثناء المذكور فيه نظرا بل يصح الاستثناء على ما في النظم من جواز
 الكفالة بها يعني ان يقال ما سبق من عدم جواز الرهن بالكفالة بالنفس
 يشير الى ان الكفالة بالماله يصح الرهن بها ولهذا ذكر الشيخ شرف الدين
 بعد ان نقل عن القسبة عدم جواز الرهن بالكفالة بالنفس قال في
 تقييد الكفالة بالنفس اشارة الى ان الرهن بالكفالة يجوز بدليل
 ما علق به في المسوط حيث قال واذا اقل الرجل بنفس رجل فاعطاه
 رهنا بذلك وقبضه الميراث لم يجز لان الكفالة بالنفس ليس بماله والرهن
 يختص بحق يمكن استيفاؤه من ماله الرهن **قوله** في تفسير
 الرهن بالدرك ان يبيع رجل سلعة ويقبض ثمنها من المشتري وسلمها
 اليه وخاف المشتري الاستحقاق واخذ الثمن من البائع هناك قبل
 الدرك فالرهن باطل حتى لا يملك المشتري حبس الرهن سواء وجد الدرك
 بعد ذلك او لم يوجد ولو هلك الرهن عنده كان امانة وكذا لو رهن

عند رجل شيئا فاداب له على فلان فالرهن باطل ولو هلك عند الميراث
 هلك امانة واعلم ان الرهن بالدرك باطل ويصح الكفالة بالدرك
 والفرق ان الرهن مشروع للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب **فما**
 هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع فلا يجب قبل الاستحقاق فلا يصح مضافا
 الى حال وجود الدين لان الاستيفاء مفاوضة فلا تحل الاضافة بخلاف
 الكفالة فانها التزام المطالبة دون اصل الدين والتزام المطالبة
 يقبل الاضافة الى المستقبل وكذلك الرهن بما ذاب له على فلان
 باطل والكفالة جائزة ثم اعلم انه يحتاج الى الفرق بين الرهن
 بالدرك والغروب قبله وقبل الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول
 رهنتك هذا القرضني الف درهم اذ هلك في يد الميراث حيث يملك
 باسمي من المالك قبلته ووجه ذلك ان الدين الموعود جعل قسمة
 كالموجود لان الغالب عدم خلف الوعد بخلاف الدرك والغروب فانه
 لا يكون موجودا غالبا فلا يكون الدين هنا موجودا لا تحقيقا ولا
 تقريرا كما في شرح تنوير الاذهان عن شرح تلخيص الجامع الكبير
 للامام العجرواني تكميل من استعار شيئا برهنه بدنيه ليس له
 ان يمتنع به لا قبل ان يرهنه ولا بعد ان يفتكه كما في خزائن الاحمل
 ولو اعسر الراهن واراد رب الثوب ان يفتك ليس للميراث ان يمتنع
 فاذا اقتضاه رجع على الراهن وفيها استعار حارثة ليرهنها بالف
 ففعل ثم مات الراهن ولم يدع مالا وطلب الميراث يبيعها بدنيه وكما
 في ثمنها وقابل الدين ببيعها القاصي ويستوفي الميراث دينه ثم
 ان ظهر للمراهن مال رجع فيه الميراث اخذ الميراث الى ما ذكره
 في شرح البيري وما وقع في شرح العيني من قوله لا يمتنع المستعين
 سبق قل اذ المستعين هو الراهن والصواب لا يمتنع الميراث وانما

الدرك

للمعير الرجوع على المستعير بما اوداه للمرتهن لانه غير متبرع بقضاة
الدين لما فيه من تخليص ملكه فصار اوداه كاد الرهن فيجبر المرتهن
على القبول بخلاف ما اذا قضا الاجني الدين لانه متبرع اذ لا يسمي
في تخليص ملكه فكان للطالب ان لا يقبله زيلعي واعلم ان الرجوع
عليه بما اوداه ليس على اطلاقه ولهذا فيه العلامة ملامتين
يقوله ويرجع المعير بما اداى ان كانت القيمة مساوية للدين وان كان الدين
اكثر منها لا يرجع الا بقدر القيمة ويكون في الزيادة متبرعا ببيان
اذا كان قيمة الرهن الضارفة بالدين فافتك المالك يرجع بقدر الزيادة
ما يملك الدين به وهو الالف ولا يرجع باكثر من الالف لانه لو هلك
الرهن لا يضمن الراهن للمعير اكثر من ذلك فكذلك اذا افتك كان متبرعا
بالزيادة غرضي عن الكفاية فانه قيل هو لا يتوصل الى تخليص ملكه الا
باعتبار الدين فلا يكون متبرعا قلنا الضمان اذا وجب على المستعير
باعتبار ايضا الدين من ملكه فكان الرهن عليه بقدر ما يتحقق به الايض
كذا في النهاية وهو جوابه بالتسليم واما ما اجاب به القدسي من
قوله يمكن حمله على ما اذا رضى المرتهن بالقيمة فزاد هو تمام الدين
فلا يمكن مضطرا فلا يرجع انتهى ففيه نظر لاقتضائه انه يرجع بالزيادة
عند وجود الاضطرار بان لا يرضى باخذ القيمة فقط وقد علمت من
كلام النهاية انه لا يرجع واما ما ذكره الزيلعي من قوله وذكر في النهاية
انه اذا افتك باكثر من قيمته بان كان الدين المرهون به اكثر لا يرجع
بالرائد على قيمته وهذا مشكل لان تخليص الرهن لا يحصل بايضا
بعض الدين فكان مضطرا وباعتبار الاضطرار يثبت له حق الرجوع
فكيف ينتج الرجوع مع بقاء الاضطرار كان غرضه تخليصه ليستغنى به
ولا يحصل ذلك الا باء الدين كله اذ للمرتهن ان يجسه حتى يستوفي

حمله

الكل

الكل اه ففيه نوع غرابة لان صاحب النهاية قد ذكر حاصل اشكاله
بطريق السؤال واجاب عنه بما قدمناه وتبعه على هذا الجواب صاحب
الكفاية ومعراج الدرابة فان كان الجواب المذكور مرضيا عند الزيلعي
ايضا فلامعنى الاستشكاله كلام صاحب النهاية بعد ان راي السؤال والجواب
مستورين في النهاية وان لم يكن الجواب المذكور مرضيا عنده كان
عليه ان يبين محل فساد ولا ينبغي ان يعيد السؤال المذكور
اشكال من عند نفسه كذا ذكره قاضي زاده في تكملة فتح القدير
واجاب العلامة المقدسي بانه يمكن ان يقال ليس في كلامه ما يدل على
ان الاشكال من عند نفسه وحاصل الكلام انه لما قوي عنده
السؤال وضعف الجواب تركه وذكره على وجه الاستشكال **قوله**
وتجاوز الكفاية بما على الكفيل والرهن اقوال لا محل لذكر هذه
المسئلة بين ما استثناه لانها جارية على القاعدة حموي **قوله**
دون الرهن اي فلا يأخذه رهنا في الكفاية العلمة قبل وجود
الشرط حموي **فان** **مهم** قال في التكملة
وخرج من ضمانه باعارته من رهنه قال شارحه العلامة الزيلعي
اي باعارة المرتهن الرهن من الراهن يخرج من ضمان المرتهن ومثله
في المجمع وغيره من الشروح والمتون فهل اطلاق لفظ الاعارة على
دفع المرتهن الرهن للراهن حقيقة ام مجاز لا جاز ان يكون حقيقة
لانها استعمال اللفظ فيما وضع له وهذا ليس كذلك لان العارية
مليكك المنافع بغير عوض والمرتهن لا يملكها فكيف يملكها من غير
ولا مجاز لانه وان كان اسما لما اراد به غير ما وضع له لكن لا بد له
من وجود قرينة تمنع ارادة الحقيقة سوا جعلنا هاهنا خلة في
مفهومه كما هو راي علما البيان او شرط الصحة واعتقاده كما

هو رأي ائمة الاصول وليس هناك قرينة وهل قول بعض
 الفضلاء ان اطلاق الاعارة على ما ذكرنا من الغنم لا يفيد
 ان الاطلاق بطريق المجاز او لا يفيد لان التسامح كما في بعض
 حواشي التلويح استعمال اللفظ في غير حقيقته بلا قصد علاقة
 معنوية ولا نصب قرينة دالة عليه اعتمادا على ظهور الفهم من
 المقام بخلاف المجاز اذ لا بد له من قرينة والجواب ان اسم الاعارة
 ههنا عبارة عن المجاز المسمى بالاستقارة والعلاقة الشاهبة
 بين الاعطاء ههنا وبين معناها الحقيقي وهو عدم الضمان ولكل
 الاسترداد والقرينة اسنادها الى المرتين اذا سادها حقيقة
 انما هو الى المالك لكن المرتين اشبه المالك ههنا باعتبار ان له حق
 الحبس وامكان الاسترداد والرهن اشبه الاجنبي بعكس ذلك
 وحيث وجدة القرينة والجامع فالقول بان مجاز سائغ لا ما ذكره
 العلامة الشيخ صالح الفري في حاشيته بقى ان يقال ليرد ذكر المص
 حكم جناية الرهن والجناية عليه قاله في الكثر وجناية الراهن
 والمرتني مضمونة وجناتيه عليهما وعلى مالهما هدر هذا عند ابي
 حنيفة وقال لا جناية على المرتني معتبرة قال العلامة ملا مكين
 والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المال بان كانت خطا في النفس
 او في اموالها ونهاية ان ثلث الراهن والمرتني ابطالا الرهن ودفعه بالجناية
 الى المرتني فان قيل له المرتني صار عبدا له وبطل الدين وان قال
 المرتني لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله وجناتيه على مال
 المرتني لا تعتبر بالاتفاق ان كانت قيمته والدين سواء وان كانت
 قيمته اكثر من الدين فعن ابي حنيفة انها تعتبر بقدر الامانة انتهى
 وباقي الكلام على ما يتعلق بهذا المقام بطلب ما علقناه على

علامتين **تتم** واذا كانت جناية الرهن موجبة للقتل
 فاقص منه بحفرة الرهن سقط الدين كما في شرح المجمع قال في
 الشربلالية وهذا اذا ثبت بالبينة فلو بالاقرار لا يشترط
 حضور سيده بقى ان يقال ما ذكره في شرح المجمع من سقوط الدين
 موافق لما في الدر عن الخاتمة لكن مخالفة لما في الدر ايضا عن
 القسستاني وشرح المجمع حديث ذكرانه اذ اقص منه يبطل الرهن
 اذ مقتضاه ان الدين لا يسقط ولا يلزم على ما نقله في الدر عن
 شرح المجمع مما فيه مخالفة لما في الشربلالية عن شرح المجمع
 كون النقل عن شرح المجمع قد اختلف لاحتمال كونه المراد بشرح
 المجمع في عبارة الدر المختار وغيره بالنسبة لما في الشربلالية
كتاب الجنائيات
 جمع جناية وهي كل فعل محظور يتضمن ضررا على النفس او غيرها
 شرع تنوير الاذهان وذكر ملا مكين ان الجناية ما يجنيه
 من الشرائع بحديثه وبكسبه وهي في الاصل مصدر جنى عليه شرا
 جناية وهو عام في كل ما يقع وييسر وقد خص شرعا بما يحرم من
 الفعل ولكن في لسان الفقهاء يراد بالجناية الفعل المحرم الواقع في
 النفوس والاطراف وانما جمعها باعتبار انواعها رعاية للتناسب
 بين القلب واللقب ثم المناسبة بين الكتابين ان الرهن شرع
 لاحياء الدين وقاية له وصيانة له عن الهلاك فكذلك الجناية حكمها
 شرع لصيانة النفوس واحيائها قال تعالى ولكم في القصاص حياة
 الا ان الرهن وسبه مشروعات والجناية حكمها مشروعات فقدم الرهن
 عليه انتهى **قوله** العلة قللا تعقل العمد الى ومن لم يكن له عشرة
 ولا ديوان فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية وبه يعني كما في القصر

يبري وعن الحلواني اختلف المتأخرون في الجرح فافتنى الفقيه والمأ
ظهير الدين بانه لا عقلة لهم وافتنى البعض بان لهم العقلة والحق
ان المتأصرون فيهم بالحروف وفي فتاوى قاضى خاف وان لم يكن القا
من اهل ديوان فعاقلته قبيلته وذكر عصام انه روي عن محمد
عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان من لا عقلة له اذا قتل رجلا
خطا فان دية القتيل تكون في مال الجاني وذكر في كتاب الولاء
من الاصل ان بيت المال لا يقتل من له وارث معروف وكان
مستحقا للميراث بان كان حراما مسلما او لم يكن بان كان كافرا او عبدا
حتى لو ان حربيا مستأمننا اشترى عبدا مسلما في دار الاسلام
واعتقه ثم عاد المستامن الى دار الحرب ثم اسروا وخرج الى دار
الاسلام ثم مات المقتول فيرثه لبيت المال لانه معتقه فيرق
في الحال ولو جني هذا المقتول فمقتل جنايته يكون عليه لا على
بيت المال لانه وارثا معروفا وهو المقتول وان كان لا يستحق
ميراثه لأجل الرق وهو الصحيح الى ما ذكره الشيخ شرف الدين
القرني في حاشيته وحيث كان عقل جنايته على وارثه وهو قريب
فانه يتأجر عليه الطلب به الى ما بعد العتق **قوله** الا في
مسئلة ما اذا غنى بعض اوليا المقتول **قوله** انما انقلب نصيب
الباقين ما لا لان القصاص لا يتجزى فلما سقط القصاص في
نصيب غير العاني او المصالح انقلب حقه ما لا ليل يسقط بلا عو
ولم يجب على القاتل لانه مال وجب من غير تصديق القاتل فصار
كالخطا كذا في شرح المجمع لابن ملك ومثله في الاختيار وزاد
عليه في تعليل عدم الوجوب على القاتل بان الشرع ما اوجبه
وذكر في الاصل والجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية

والكافي وسائر الكتب على القاتل في ماله وهو الثابت رواية
ودرانية ولويته احد من شراح المجمع على هذه المخالفة فيما اعلم
فليتبنيه وحيث كان مكانه ينبغي للمصنف متابعته حموي وعمل في ش
تنوير الاذهان لما ذكره المصنف من ان نصيب الباقيين ينقلب ما لا
يعضوا بعضهم او صلحه بان الحق مشترك بين الورثة فلكل منهم
المعصوم عن نصيبه والصالح عنه كغيره من الحقوق والقصاص
لا يتجزى فالمعصوم والصالح سقط جزء منه فيسقط الكل ضرورة
عدم التجزي **قوله** فان نصيب الباقيين ينقلب ما لا وليس
للعاني منه شيء لسقوط حقه بمعصومه كذا في شرح المجمع وقيد بمعصومه
بعض الاوليا لان الولي لو كان واحدا وعني عن نصف القصاص يسقط
الكل ولا ينقلب ما لا كافي في الغنية في بيري **قوله** كافي
شرح المجمع اقول يوهن ان المسئلة ليست مذكورة في متن المجمع وانما
هي في الشرح هي في الشرح وليس كذلك حموي **قوله** صلح
الاوليا وعفوههم الواو بمعصومه او حموي **قوله** كذا في الغنية
اقول لم اجد ما ذكره في منية المفتي ووجده في الفتاوى الظهيرية
وعبارتها الوارث اذا غنى عن القاتل هل ييرافيا بينه وبين الله تعالى
قال هو بئرلة الدين لرجل على رجل فان الطالب وامرته الورثة فانه
يرافيا بقى اما عن ظلمة المتقدم فلا يبرر فلكل القاتل لا يبرر
عن ظلمه وعداوته ويبرر عن القصاص وذكر الكرخي في مختصره ان
المعصوم عن القاتل افضل لقوله عز وجل من تصدق به فهو كفارة له
واختلف اصل العلم في ثاويله قال قوم هو كفارة القاتل وقال
آخرون هو كفارة العاني قال وهو اولي الثاويلين عندي حموي وقوله
لم اجد في منية المفتي قال في شرح تنوير الاذهان انه موجود فيها

بعض الصفوة عن العقاص يبري عن النصاص والدية لانه ظلمه
ومحصله ان الصفوة من الولي مسقط للحكم الديني وما الاخر
فلا قول **قوله** اذا مات المضر لان الحد والتعذيب يجب على القاتل
اقامته اذ هو ما موربه والواجب لا يجامع الضمان ولانه فعله بامر
الشرع فيكون منسوب اليه فكأنه مات حقا الله فلا يضمن شرع
تنوير الاذهان **قوله** وكذا اذا اسرى القصد الي النفس
وكذا اذا انتزس الكفار بالمسلمين فلا ضمان لانه في ذلك كبتا
وغيظا للكفار وهو المقصود فقد صرح انه صلى الله عليه وسلم
حاضر اهل الطائف فرماهم بالمنجني وكأن فيهم المسلمين ولان بلاد
لا تخلو عن المسلمين الاسر والتجار والاطفال فلما تمتع القتال
باعتبار ذلك لا يمنع اصلا ولا يقصدون بالرمي المكنون تحريرا
عن قتالهم بقدر الامكان شرع تنوير الاذهان عن شرع المختار **قوله**
ولم يجاوز المعتاد وقع في بعض النسخ ولو تجاوز المعتاد وهو تحريف
من السارخ والنسخة التي بخط المؤلف ولم يجاوز المعتاد حموا واما
عند مجاوزة المعتاد فانه يضمن **قوله** لانه مباح فتعديري
بالسلامة حموي **قوله** وضمن لو غرز زوجته الى لانه لنفع
نفسه بخلاف تقرير القاضي لانه لنفع المضر بيري ويجوز له
تعزيرها لترك الزينة والاجابة اذ دعاهما الى فراشه وترك الصلاة
والفعل والخروج من البيت لانه يجب عليها طاعته وطاعة الله
تعالى فتعزير على المخالفة وذكر في النهاية انه انما يضر بالمنفعة تعود
اليه بالمنفعة تعود الى المرأة الا ترى انه ليس له ضررها على ترك
الصلاة وله ضرب وله لقوله عليه السلام مرها اولادكم بالصلاة اذا
بلغوا سبعا واضربوهم عليها اذا بلغوا عشرين كذا في شرع تنوير الادها

والخاص ان في تعزيرها لترك الصلاة روايتين ومنه المروي في
الطريق في القنية وضع شيئا في طريق العامة فتعزيره انسان
فقط وهلك من غير قصد منه يضمن هو الصحيح انتهى ويستفاد
منه ان في ذلك خلافا وان المراد بالطريق في كلام اهل الطريق
العام وان الطريق الخاص يضمن فيه بالعتور من غير خلافة حموي
والمراد بالطريق الخاص غير النافذ كما يعلم من عبارة متن الكثر من
باب ما يجده الرجل في الطريق وذكر السلامة ملاسكين مانعه قال
شمس الائمة السرخسي ان كان الاحداث يضر باهل الطريق لا يجده
وان كان لا يضر لسمته جاز له الاحداث ما لم يضر واما في الخصومة
فقال ابو جنيفة لكل واحد من بني ادم ان ينعذ من الوضع ابتداء وان
يكلفه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر او لم يكن اذا وضع بغير
اذن الامام واما على قول ابي يوسف لكل واحد قبل الوضع ان ينعذ
منه لا بعد الوضع وعلى قول محمد ليس له ان يخاصم بالمنع ابتداء
ولا بالرفع انتها اذا لم يكن فيه ضرر وهو **قوله** اذا لم يكن باذنه الاما
فان كان باذنه فليس لاحد ان يناعه لكن لا ينبغي للامام ان ياذنه
به اذا اضربا كان الطريق ضيقا ولو راي المصلحة في ذلك واذن
جازا هو **قوله** الذي قد ذكرناه بالنسبة للطريق العام والخاص
الطريق الخاص فليس له الوضع الا باذنه من له الحق على الخصوص
ويجوز اهل الطريق الغير النافذ وكذا الامام ليس له الاذن بجل
لا يعتبر ادتها بالنسبة للطريق الغير نافذ كما يفهم من تعليل المسئلة
في الهداية بان الطريق الخاص مملوكة لاهلها وهو الصواب في
التعليل خلافا لما وقع في الدرر من تعليله بانها كالمملوكة لغيره كذا
على هذا في الشريعة بلانية **تمت** **قوله** حضر بيرا في ملكه او وضع

حجة افتلح بسبب ذلك ان كان لم يضمن لعدم تعديده ولهذا فتد في
 اكثر لزوم الردية على العاقلة بما اذا كان الحضر او وضع الحجر في غير
 ملكه ونص عبارة مع الشرح لئلا يمكن وموجب القتل بسبب
 كافر البير وواضع الحجر في غير ملكه منخلق بهما الردية على العاقلة
 اذا اقلع به ادمي الى **قوله** مقيد بها اي بالسلامة **قوله**
 ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا هذا قول الامام او لا وعندهما لا يضمن
 الاب بضرب الابن للتاديب ورجع الامام الى قولها قال في غاية
 البيان نقلا عن المختلف وعلى هذا الخلاف ضرب ابنه الصغير
 للتاديب عندهما لا يضمن للحاجة الى ذلك في التاديب وعنده
 يضمن لان التاديب قد يقع بالزجر والتعريب وقال في الفتاوى
 الصغير مع ضرب الصبي باذن الاب او الوصي لم يضمن وهما الوجهان
 يضمنان وفي القدر في المعلم والاستاذ اذا ضرب الصبي بغير اذن
 الاب او الوصي يضمن وهما الوجهان وفي القدر وفي المعلم
 او الاستاذ اذا ضرب الصبي بغير اذن الاب او الوصي يضمن ولو ضرباه
 باذنها لا يضمنان والاب او الوصي اذا ضربهما للتاديب فانه عند
 ابي حنيفة يضمن خلافا لها وذكر في التتمة الاصح ان ابا حنيفة
 رجع الى قولها وقال في الفتاوى الصغير قال ابو سليمان اذا ضرب
 ابنه على تعليم القرآن او الاب فانه قال ابو حنيفة يجب الردية
 ولا يرثه وقال ابو ابي خنيفة لا شيء عليه ولا يرثه ولو ضرب امرأته
 على ترك المفاجعة فانت يضمن ولا يرثها في قولها لانه ضربها
 لمنفعة نفسه بخلاف ضرب الابن لانه في حاشية الشيخ شرف الدين
 الطري وكذا السلامة البير في نقل عن كفاية المحجب ترجيح جوع
 الامام الى قولها ووجه الفرق بين الاب او الوصي حيث لزمهما الضمان

بضربه بخلاف المعلم اذا ضرب به بالاذن فانه لا يضمن ان الاب والوصي
 ما دونان في التاديب بشرط السلامة لانهما يمكنان التصرف في
 نفسه وماله اذا كان خير المتيقن فاما المعلم فانه بضربه بالاذن والاذن
 وجه مطلقا لا مقيدا كما في شرح تنوير الاذهان عن الولوالجية **قوله**
 تعليم مقيد في كل من ضرب الاب والوصي والمعلم باذن الامام والحاصل
 ان ضرب الاب او الوصي للتاديب موجب للضمان بخلاف ضربهما للتعليم
 وسكت عن الامام لانه ليس من شأنهما التعليم والا فاني كالأب
 في عدم الضمان اذا ضربته للتعليم يعني ان يقال ما ذكره المصنف من ان
 ضرب الاب للتعليم لا ضمان فيه يعكس عليه ما قدمناه من حاشية الشيخ
 شرف الدين من قوله وقال في الفتاوى الصغير لا فرق في وجوب
 الضمان على الاب بين ما اذا ضرب به للتاديب او للتعليم ويمكن الجزأ
 بان ما ذكره المصنف بالنسبة لأحد الروايتين عن الامام وما في الفتاوى
 الصغير بالنسبة للرواية الأخرى عنه **قوله** وضرب التعليم
 لا اي لا يتيقن بالسلامة حموي لكن عدم كونه مقيدا بالسلامة لا ينافي
 انه مقيد بعدم مجاوزة المعتاد وكما هم انما تركوا التقييد به انك لا اعلم
 التقييد به في كلام المصنف حيث قال ومحل في الضرب المعتاد وامام
 غيره فوجب للضمان في الكل **قوله** ومحل في الضرب المعتاد
 الزاد في تلخيص الكبرى مقيدا اخر وهو ان يكون الضرب في موضع
 معتاد وعليه الفتوى ويرى للاحتراز عما لم يضمن في محل غير معتاد
 كالضرب على الوجه او على المذاكير فانه موجب للضمان على الكل من
 غير خلاف ولو سوطا واحدا لانه اتلاف **قوله** وجعل وجهه
 فاقصاها او مانت الى في التبيين للزبيدي من باب التعزير قال واورث
 في النهاية على ما ذكرنا اذا جامع امرأته فانت من الجماع او افصاها



حيث لا يجب عليه شيء عند أي حنيفة ومحمد وإن أجمع مباح ولم
يقيده بالسلامة ثم أجاب **بأنه** قال إنما لا يجب هناك الضمان
لأن ضمان المهر قد وجب ابتداءً ذلك الفعل فلو وجبت الدية لموتها
لكان فيه إيجاب ضمانين بمقابلة مضمون واحد وهو منافع البضع
وذلك لا يجوز ونحوه إلى المحيط أهـ واطلق المهر الزوجه فشمع التي
يجمع مثلها والتي لا يجمع مثلها وقيل في البرازية والاختيار
بمن يجمع مثلها وعبارة البرازية جامع صغيرة لا يجمع مثلها فماتت
أن اجنبية على عاقلته الدية وإن منكره فالدية على العاقلة
والمهر على الزوجه كذا في حاشية الشيخ صالح الضري وذكر في حاشية
الشيخ شرف الدين أنه إنما قيد بالافضا والموت لأنه لو كسر فخذهما
في حالة الوطئ فإنه يضمن إجماعاً لأن كسر الفخذ غير مأذون فيه وهو
غير حادث من الوطئ المأذون فيه أهـ وفي المحيط كسر فخذه امرأة
في الزنا وأجرها ضمن الدية في ماله وحد لأنه شبه العمد وفي شبه
العمد تجب الدية في ماله قال الزبلي يعني فيما ذود النفس انتهى
والمراد من الدية في قوله كسر فخذه امرأة بالزنا وأجرها ضمن الدية
أشتر الجراحة كذا فيما علقناه على ملاسكين معزياً للشيخ عبد
الحق من كتاب الحد وقيل باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها
قوله فلا ضمان عليه يعني عندها وعند أبي يوسف على
عاقلته الدية كما في خزائن الأكل قال الشيخ عبد البر بن الشحنة
يعني أن يكون الممعد وجوب الدية عند عدم استمسكك فانهم
اتفقوا على عشرة أشياء في الإنسان يجب بكل واحد منهما الدية
كاملة وعدل ومنها سلس البول وهو مذکور في غالب الكتب انتهى
قال بعض المتفلسف وفيه تأمل لأنه ما ذكر في غالب الكتب من وجوب

الدية فيما إذا حصل من فعل غير مأذون فيه بخلاف ما هنا فتدبر
حموي **ثم** ذكر في بكيرة فافضها فإن كانت مطاوعة
له من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا شيء عليه في الافضا
لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد وإن كان مع دعوى شبهة
فلاحد ولا شيء في الافضا ويجب المقر لعدم وجوب الحد وإن كانت
مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ومنها ولا مهر لها ثم
ينظر في الافضا فإن لم يستمسك بوطئها فعليه دية المرأة كاملة
لأنه قوت جنس المنفعة على الكمال وإن كان يستمسك بوطئها أحد
وضمن ثلث الدية لأن جنائته جايضة وإن كان مع دعوى شبهة
فلاحد عليهما ثم إن كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب
المهر في ظاهر الرواية وإن لم يستمسك فعليه الدية الكاملة ولا
يجب المهر عند هذا خلافاً لمحمد وإن كانت صغيرة يجمع مثلها فهي
كالكبيرة فيما ذكرنا إلا في سقوط الأرش برضاها وإن كانت صغيرة
لا يجمع مثلها فإن كان يستمسك بوطئ الزمة ثلث الدية والمهر كاملاً
ولا حد عليه لتمكن التصور في معنى الزنا وهو الإيلاج في قبلتها
ولهذا لا يثبت به حرمة المصاهرة وإن كان لا يستمسك ضمن الدية
ولا يضمن المهر عند هذا وعند محمد يضمن المهر أيضاً ذكرنا زبلي
وأراد به ما ذكرت من أن الوطئ الحرام في دار الإسلام يوجب المهر إذا
انتهى الحد ولها أن الدية ضمان كل العضو والمهر ضمان جز منه
و ضمان الجز يدخل في ضمان الكل إذا كان في عضو واحد كما إذا
قطع أصبع إنسان ثم قطع كفه قبل البرء دخل أرش الأصبع في أرش
الكف كذا فيما علقناه على ملاسكين من كتاب الحد وقيل باب
الشهادة على الزنا والرجوع عنها **قوله** لكون الوطئ أخذ

موجبه وهو المهر فل يجب به اخر قيل عليه قد يقال المهر مقابل
بالوطى من حيث انه استمتاع والصفاء بالافضل ليس من حيث انه
وطى ليلزم كونه موجبا لشيئين بل من حيث ما تسبب عنه وهو الا
فالمهر باعتبار جهة الاستمتاع والصفاء باعتبار جهة الانصاف فانه
حموي **قوله** وتماه في التفسير من الزيلعي وعبارته هكذا
وروي عن ابي يوسف ان القاضي اذا زاد في التفسير على ما توجب
نصف الدية على بيت المال لان ما زاد على المائة غير ما ذون فيه
في حل القتل بفعل ما ذون فيه وبفعل غير ما ذون فيه فينتصف
ويثبت التفسير بالشهادة على الشهادة يصح العفو عنه كذا في
شرح تنوير الاذهان **قوله** والجنايتان على شخص واحد
في النفس وفيما ذونها بان قطع يده ثم قتله لا يتداخلان فيجب
عليه موجب القتل وموجب القطع اذا كانتا عمدين او احدهما
عمدا والاخرى خطأ او كانتا خطاين وتخلل بينهما برء اما اذا كانتا
عمدين فالمراد بقر قوله الامام وعندهما يتداخلان فيقتل جندا ولا
يقطع حموي وفيه من ان القصور وايها من خلاف المراد ما لا يخفى اذ
كلامه يوجب وجوب الجمع بين القطع والقتل عند الامام اذا كانا عمدين
وليس كذلك بل الروي بالخيار ان شاحج بينهما وان شاحقتصر على
القتل فقط ولهذا قال العلامة ملاسكن بعد كلام حتى لو كانتا
عمدين فلولي القطع والقتل وان كانا خطاين فيجب دية ونصف دية
وان كان احدهما عمدا والاخر خطأ فان كان القطع عمدا والقتل خطأ
يجب في اليد العتود وفي النفس الدية وان كان القطع خطأ والقتل
عمدا فيجب في اليد نصف الدية وفي النفس العتود وان لم يتخلل
بينهما برء فان كاف احدهما عمدا والاخر خطأ يعتبر كل فعل على حدة

فيجب في الخطاء الدية وفي العمد العتود وان كانا عمدين فعتدهما بقتل
ولا يقطع وعنده ابي حنيفة للولي الخيار ان شاء قطع وقتل
وان شاء قتل ولا يعتبر اتحاد المجلس وتعدده وان كانا خطاين
يجب دية واحدة اتفاقا كما بينه بعض مصنف الكثر بقوله الا في
خطاين لم يتخلل بينهما برء فيجب دية واحدة الا وقوله فتجب دية
واحدة وجهه ان دية القطع انما تجب عند استحكام اثر الفعل
وهو ان يعلم عدم السراية والفرق بين هذه الصورة وبين
عمدين لا برء بينهما ان الدية مثل غير معقول فالأصل عدم وجوبها
بخلاف القصاص فانه مثل معقول فالأصل ان القتل اما عمدا
او خطأ والقطع كذلك صار أربعة ثم ان يكون بينهما برء او لا
ثمانية وقد بين حكم كل واحد منها كذا بخط شيخنا عن الدرر وبيان
الدليل لكل من الامام وصاحبيه يعلم بالرجوع لما علقناه على ملا
مسكن **قوله** الا اذا كانا خطاين **قوله** كذا في النسخ
والصواب الا اذا كانتا اي الجنايتان حموي وقد يقال لا حاجة
للتفسير والتقدير الا اذا كانا اي كل واحد منهما خطا **قوله**
القصاص يجب للميت ابتداء في منظومة الجلال النيلي وشرحها
وانما القصاص للوارث **قوله** خلافة وليس بالميراث
قال ابو حنيفة طريق القصاص للورثة طريق الخلافة
دون الورثة وعندهما طريق الورثة دون الميراث كالعبد اذا
اقترب فان الملك يثبت للمولى ابتداء بطريق الخلافة لانه العبد
ليس باهل الملك دليل الامام انه يثبت بعد الموت والميت
ليس من اهله بخلاف المال كذا في الهداية حموي ونقل البصري
عن شرح المجمع ان القصاص يجب للميت ابتداء من وجه لصحة

انما القصاص للوارث
قوله خلافة وليس بالميراث
قوله انما القصاص للوارث

عفو وتغيب وصاياه اذا انقلب مالا وحق الورثة من وجه لصحة
عفوهم قبل موت المجرور وفي الاصل شرح التجريد القصاص
يجب حق الورثة ابتداء بطريق الورثة في قول أبي حنيفة والدية
تجب حق الميت تقضى ديونه وتنفذ وصاياه ثم يثبت للورثة
على طريق الخلافة انتهى وكان المؤلف اختار قول الامامين في وجوب
القصاص للميت ابتداء وصاحب الدرر والغرر اختار قول الامام
حيث قال القود يثبت للورثة ابتداء لا رثا انتهى كلام البصري ومنه
يعلم ان كلام القولين مرجح **قوله** فليرقتل العبد مولاه الخ
تفريع على قوله ثم ينتقل الى الوارث حموي **قوله** سقط
القصاص وهو عبد على حاله بينهما شرع تنوير الاذهان **قوله**
ولا شيء لغير العا في عند الامام واما عندهما فيجب ثم يسقط لان
السيد لا يستوجب على عبده ديناً حموي وذكر في شرح تنوير
الاذهان مغزياً للتأخر خاتمة ان محمداً مع الامام فيما ذكره المص
من قوله ولا شيء لغير العا في قال وقال ابو يوسف يقال للعا في
اما ان تدفع الي الذي لم ينفذ بيع العبد من نصيبك او افواه
بيع الدية بخلاف ما اذا كان مكان العبد مديراً وام ولد وبات
المسئلة بما لها حيث ينقلب نصيب الاخر ما لا انتهى والذكر
يظهر ان عن محمد اروييتين فعلى رواية الموافقة لا يبيح بيعه
ما ذكره الحموي وعلى الرواية الاخرى يبيح ما ذكره في شرح تنوير
الاذهان وذكر العلامة البصري ان ما ذكره المص من قوله ولا
شيء لغير العا في لا يخفى هذه الصورة بل الحكم كذلك اذا كان
الولي واحداً وعني عن نصف القصاص كما قدمناه عن التنية قال
واذا قطع بين رجلين تقطع بينهما لها ويلزمه ارش يدي ماله يكون

بينهما نصفين ولو عني احدهما تقطع بينهما للآخر كما في خزانة الاكمل
انتهى **قوله** وصح عفو المجرور وتقضى ديونه منه الى اخره
قوله ضمير منه عائد على الماله وهو متاخر لفظاً ورتبة
وذلك لا يجوز في غير ما استثنى كما في مفتي اللبيب حموي وصاحب
شرح تنوير الاذهان جعل الضمير للقصاص اذا انقلب مالا عليه
فلا يكون الضمير عائداً على متاخر بل على ما تقدم من قوله القصاص
يجب للميت الخ فلا يرد ما أورده الحموي وفي الجوهرية نقل عن
الكرخي اذا عني المجرور ثم مات فالقيا سران لا يصح عفو
لان القصاص يثبت ابتداء للوارث ولو لا ذلك لم يثبت لهم
بعد الموت فكان ابراهيم من حق غيره وفي الاستحسان يجوز عفو
لان الحق له واما فيقوم الوارث مقامه في استيفائه فاذا استقر
اسقطه جاز ويكون من جميع الماله لانه حق ليس بماله كالمطلأ
كذا في شرح تنوير الاذهان وفي شرح البصري نقل عن الحاوي
رجل قطع يده رجل ففعل المقتطوع عن القاطع ثم مات فعلى القاطع
الدية واذا عني عن القطع وما يحدث منه او عن الجناية ثم مات
من ذلك فهو عفو عن النفس فاذا كان خطأ فمن الثلث
وان كان عمداً فمن جميع الماله وقالوا العفو عن القطع عفو عن
النفس فانه قطع يده الرجل عمداً فصالحه عنها وما يحدثه على
شيء جاز وان مات فلا شيء عليه غير ما وقع الصلح عليه انتهى
كلام البصري **قوله** وهو موقوف على فرائض الله تعالى
الى اخره **قوله** وكذا دية المقتول فانها كسائر امواله حتى
يقضى بها ديونه وتنفذ وصاياه ويرثها كل من يرث امواله
وقال مالك لا يرث الزوجان من الدية لانقطاع الزوجية

بالموت ولا وجوب للدية الا بعد الموت ولما انه صلى الله عليه
وسلم امر بتوريث امرأة اشيم الضيائي من عقل زوجها قال
الزهري كان قتل اشيم خطأ وكذا يثبت عندنا حق الزوجين في
العصا من لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك مالا او حقا فلو رثته
ولا شك ان العصاص حقه لانه بدل نفسه فيستحقه جميع
ورثته بحسب ارثهم كالدية وقال ابن ابي ليلى لاحق لهما في
العصاص لانه لا يثنى بالعتق كما لاحق فيه للموصي له وهو
مردود بان استحقاق الارث بالزوجية لا يتوقف على القبول
كاستحقاقه بالتراية بخلاف الوصية فان حق الموصي له يتوقف
على قبوله ويرتد براءة كذا ذكره السرخسي في شرح كتاب
الديان كذا في حاشية الشيخ صالح الفري عن شرح السراجية
وفي البرازية والعصاص حق الورثة عنده وعندهما حق الميت ثم
ينتقل اليهم ونقض ديون الميت من الدية وبدل الصلح انتهى
وفي التجريد العصاص يستحقه من يستحق ماله على فراغ الله
بقاى ويدخل فيه الزوج والزوجة وليس لبعضهم ان يقتصر دون
البعض اذا كانوا كبارا وليس لهم ان يوكلويا استيفاء العصاص
ولو كان العصاص بين رجلين فعنى احدهما وقتله الاخر يجب
نصف الدية في ماله في ثلاثة سنين ولا قود على القاتل مطلقا علم
بمغفوا الاخر او لم يعلم عند اصحابنا الثلاثة كذا في شرح تنوير
الاذهان عن الخلاصة ببعض تصرف **قوله** لعدد الجنائيات
بضم الجيم جمع الجاني شرح تنوير الاذهان **قوله** رفع عنه
ما نقصته العشرة الى ما دفع ما نقصته العشرة الاسواط لانه
في هذا الضرب عامل للموت لانه ضربه بامر فانتقل الفعل الي

المسؤول واما ضمان ما نقصه السوط الاخير فلانه متعدد في هذا
الضرب واما قوله فيضمنه مضروبا بعشرة لانه الضرب الحادي
عشر صادف بعد ما انتقص بضرب العشرة واما وجوب نصف
ما بقي من قيمته فلانه العبرة في ضمان النفس لعدد الجناة لا
لعدد الجنايان والجناة هنا اثنان المولى بضرب عشرة وهو
بضرب سوط كذا في شرح تنوير الاذهان يتصرف **قوله** ونصف
قيمته اي نصف ما بقي من قيمته بعد دفع ما انتقص منه بسبب
ضرب العشرة **قوله** دية القتل خطأ او شبه عمد على العاقلة
اعلم ان عاقلة الرجل اهل ديوانه عندنا ان كان القاتل من
اهل الديوان اهل الروايات وهم الجيش الذي كتبت اسامهم
في الديوان وان لم يكن له ديوان فقاتله انصاره فان كانوا اوصيا
لايتأصرون فقاتلته عشيرته من قبيل اميه وان لم يكنهم
الحمل يضم اليهم اقرب القبائل من النسب ثم وشما الى ان يكفى
وفي الصغرى وكذا عاقلة اهل صناعتهم ان كانوا متاصرون
بها وفي الكافي العاقلة الذين يقتلون اي يودون الدية وتسمى
الدية عقلا ومعتلا وقد كانت الدية على عشرة الرجل في
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ابي بكر الصديق
وصدق من خلافة عمر ثم دون الدراوين وجند الجنود وفرض
لهم العطية في بيت المال وجعل الدية على اهل الديوان في
اعطيتهم وكان ذلك محض من المهاجرين والانصار من غير
تكرار كذا في شرح تنوير الاذهان عن التتار خانية يتصرف
والضمان المسترة في دون وجند وفرض وجعل لعمرو **قوله**
الا اذا ثبت باقراره حينئذ يجب الدية في ماله لا اعترافه وتقدر

ايضا على العاقلة تجب عليه في ثلاث سنين لما روي عن عمر انه
قال لا يقتل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا الا ان يصدر
قتلهم لانا استقطنا عنهم التحمل للثمة فاذا صدقوا فالت
التهمة فقتلهم كذا في شرح الاقطع ثم اعلم ان الدية المخلطة
في شبه العمد عند ابي حنيفة والي يوسف مائة من الابل اربعا
خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون
بنت مخاض وخمس وعشرون ابن لبون ولا يثبت التقليل الا في
الابل خاصة فان قضى بالدية من غير الابل لم تقلط والدية في
الخطا من الابل اخماسا عشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض
وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة ومن الدية
الف دينار ومن الرق عشرون الف درهم ولا تدفع الدية الا في هذه
الانواع الثلاثة عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ومن البقر
مايتا بقر ومن الغنم الف شاة ومن الخيل مايتاحلة كل حلة ثوبان
ودية السلم والذي سواه كذا في شرح تنوير الاذهان **قوله** او
كان القتل في دار الحرب قيل يتناول باطلاقة ما اذا دخل المقتول دار
الحرب بامانه وما اذا سلم في دار الحرب وقد صرح عقبه باذ الاسلام
في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فاعلم ان الرد الاول ونفي تحمل
العاقلة لا يستلزم عدم كون الدية على القاتل حموي **قوله**
الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم يعني لان دار الحرب
ليست دار احكام حموي **قوله** هبة القصاص لغير القاتل الى
اقول بينهم منه انه للقاتل يجوز وليس كذلك والجواب
ان هذا مفهوم مخالف وهو غير معتبر هنا وان كان في اعتبار هبة
في الروايات خلاف والدليل على عدم اعتبار هبة التقليل المنطوق

بعدم قبول القصاص للمملوك وفي هذا الفرق بين القاتل حموي **قوله**
لا يجب على المكره بكسر الراءية المكره بالغصب على القتل متعلق بالمكره
اذا قتل الاخرى اذا قتل المكره على القتل المكره على قتله دفعا عن
نفسه لا بقا الأكره بالقتل دفعا عن نفسه حموي مع زيادة من شرح
تنوير الاذهان وقال في شرح المختار اكره بالقتل على القتل لم
يفعل ويصبر حتى يقتل فان قتل اشهر لقيام الحرمة والقصاص
على المكره لان القاتل له له فيما يصلح ان يكون له له وهو القتل
ولا يصح ان يكون له له في الاشياء لانه بالخيانة على الدية وانه حرام
وقال ابو يوسف لا قصاص على واحد منهما لان القصاص حق يندرج
بالشبهان وقد تحققت الشبهة في كل واحد منهما اما المكره فهو محمول
عليه واما المكره فلعدم الباشرة وقال في شرح على المكره فهو لان
الباشرة موجبة للقتل ولهذا تعلو به الائمة ولما تقدم انه له فيما
يصلح له وهو القتل دونه الائمة فصارت كره مجوسا على ذبح شاة
مسلم فالفضل ينتقل الى المكره في الاتلاف حتى يجب عليه الغنم ولا
ينتقل الحكم حتى لا يحل اكلها كذا في شرح تنوير الاذهان **قوله**
امر رجلا صبييا بقتل رجل كانت الدية على عاقلة الصبي لباشرة
القتل باختياره يرجعون بها على عاقلة الامر لان الامر كان في
استماله الصبي وامره اياه بالقتل وهو الذي تسبب لوجوب الضمان
على عاقلة الصبي فيثبت لهم حق الرجوع بها على عاقلة فان قتل
امر قتل وما يجب على المترقب له من ضمان الجناية لا تعطله العاقلة
قلنا نعم اذا كان القول خيرا محتملا للصدق والكذب ليكون محمولا
على الكذب في حق العاقل فاما اذا كان امر فلا ترد في كونه تسببت
واذا ثبت السبب في حق العاقلة ثبت الحكم كذا في شرح البصري

ممنز باليسوط السرخسي قال وفيه سقار جلا سما فقتل لم يكن عليه
قصاص والدية على عاقلة لانه اذا دفعه اليه حتى شرب بنفسه
لم يضمن شيئا لان الشارب مختار في شربه فيكون قاتلا لنفسه ومن
اعطاه غيره حبيب لم يجبر بما فيه من السم والغرور لا يوجب عليه
ضمان النفس والامل فيه ان اليهودية حين انت بالثاة المسمومة
هدية لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاكل منها بشرى البرفامة لم
يضمنها عليه السلام لانه تناوله باختياره فاما اذا اوجره الجار فبعد
صار متلفا له فيكون ضامنا دية وقيل هذا اذا كان سما قد يقتل وقد
لا يقتل فيكون ذلك عتلة الخطا فاما اذا كان يقتل لاحالة يجب
القصاص عند ابي يوسف ومحمد وفي شرح المجمع للزلف سقاه سمان
فقتله فهو سبب لعدم المباشرة ولان ذلك ليس بموضوع للمقتل فا
يختلف باختلاف المراجعة ولو دفعه اليه فشربه لاشي عليه ولا على
عاقلة لانه هو الذي قتل نفسه والحكم ينقطع عن السب اذا امكن
الاضافة الى العلة فالحق بالموقع نفسه في البراءة **قوله**
لكل احد التعرض على من اشعر جناحا اي لكل واحد من احاد الناس
كاي الزجوة او من اراد لهم واضعهم كاي النهاية او من اوساطهم ولو
كافر كاي الكرماني والمراد بالتعرض التقضي اي بطلان ذلك المحدث
بعد الانعام وكذا قيل عند الامام وهو الصحيح حموي عن القهستاني
وذكر البيهقي ان معنى قول المصنف لكل احد التعرض اليه من العامة وان
كان لا يضر احد على الصحيح من مذهب الامام اي خيفة لكل احد حق
المنع وحق الطرح وقال محمد له حق المنع من الاحداث وليس له حق
الطرح وقال ابو يوسف ليس له حق المنع ولا حق الطرح وان كان ذلك
يضر المسلمين فلكل واحد من احاد المسلمين حق الطرح والرفع كذا في المحيط

وهذا الكلام

وفي البرازية ويضمن ما تلغ به اضربا للمسلمين ام لا الا ان يكون باذن
الامام وان اضربا العامة لا يحل للسلطان ان يدفعه وقال في الحاوي
ومن اخرج اليه الطريق الاعظم جرحنا او كيننا او ميزا بالمطر او بني كذا
او حضرا بالوعة فلرجل من عرض الناس المنع من ذلك مالمكان او
كافر الي اخره ما ذكره البيهقي **قوله** ولا ياترون بالسكوة عنه
لان ذلك من الامور المشتركة بيدي وعمله في شرح تنوير الاذهان
بانه لا يجب عليهم يعني التعرض وطرح سقاط حقهم في ذلك **قوله**
فيضمن الحد اذا طرق الحديد الى اقوله ومثله لو كسر خطبا فطأير
منه شيئا فالتف شيئا يضمن عندنا ولو كان الكسر في ملكه وعند الشافعي
لا يضمن اذا كان في ملكه حموي وفي فناء في الفضلي حد ضرب على حدة
محامة فالتشترت شارة من ضربه فالتفت شيئا يضمن وفي واقعات
النا طفي وقد اكد في كبره نارا على جديدة له ثم اخرجها ووضعها
على سنده فغضب عليها وهي محامة فخرج شي من الشرار فقتل رجلا
او قدام عينه او احرق ثوبه او قتل دابة فالحد ضامن دية القتل
والعين على عاقلة الحد وقيمة الثوب والدية في مال الحد ولو لم يبق
الحد ولكن احتملت الرجح بعض النار من كبره او من الجديدة المحامة
فاخرجته الى الطريق حتى قتلت انسانا او احرق ثوبه او قتلت دابة
فحد هدر وليس يضمنون شرح تنوير الاذهان عن التتارخانية
والكبير والكسر في ينفخ فيه الحداد واما المبنى من الطين فكلور بالضم كذا
في القاموس **قوله** والقصاص اية ويضمن القصاص اذا دق في
حانوته فانهم حانوته جاز وفي البيهقي سالت والدي عن القصاص
بيد الشياطين في حانوته فانهم حانوته جاز هل يضمن فقال يضمن لانه
مباشر شرح تنوير الاذهان **قوله** لا اعتبار برضي اهل المحلة

في السكة النافذة اي باشرع جناح وخو لانه الحق فيها للعامة حموي
والتقييد بالسكة النافذة للاحتراز عن غير النافذة حيث يعتبر
اهلها لانها مملوكة لهم لكن ليس لهم ان ينصبوا على اسس سكهم وربما
وسدوا اس السكة لانها وان كانت ملكهم لكن للعامة فيها نزع
حق اذ لهم الدخول فيها عند الازدحام في الطريق حتى يخف الزحام
وليس لهم بيعها ولو انفقوا عليه ولا ان يقسموها فيما بينهم كذا في
شرح البيركي معزيا لجامع الفصولين ثم ذكر بطريق الاستنباط انهم
اذا انفقوا على جعل الساحة طريقا يمنع على كل واحد منهم الرجوع
من ذلك ولم يبق لهم الانتفاع بذلك للمرور وغيره الى **قوله**
حضر بيرا في بيرة الى في الظهيرية حضر بيرا في فلاة الارض فلا ضمان
على الحافر لانه الفلاة موضع مباح فلا يكون الحفر عدوانا ولو كان
في الطريق فتروى فيه انسان فقال الحافر هو الذي تقبض فيها
وقال ولي الواقع لا بل وقع فيها فالقول قوله الحافر في قول المجيب
يوسف الاخر وهو قوله محمد كذا في شرح تنوير الاذهان **قوله**
فعميت فطليبه نصف الدية اي نصف دية العيني **قوله** ومنه ذهب
الفقهاء الفرق بمعنى بين القصاص والحدود فشرط الامام لا يتبطل
لاستيفاء الحدود دون القصاص كما في القضية هذا هو المأدب وان
كان في عبارته ايها حموي **قوله** الا في خمسة الذي في الفوائد
الزبينية الا في خمسة كما في معنى المفتي من كتاب الجنايات الاولى
يجوز القضا بجلد في القصاص دون الحد كما في الخلاصة الثانية
الحدود لا تورث والقصاص يرث الثالثة لا يصح العفو في
الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص الرابعة المتقادم
لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود كما في الهداية من مسائل

سنة السادسة لا تجوز الشهادة في الحدود وتجوز في القصاص
الابعة الحدود صوري حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف
القصاص لا يدعيه من الدعوى اها قوله يراة ثامن وهو شرط الاما
لاستيفاء الحدود دون القصاص كذا ذكره الحموي ولم يذكر الخامس
فليحذر ويزاد واسع وهو جواز الاعتياض في القصاص بخلاف حد القذف
حتى لو دفع القاذف مالا للمقتوف ليسقط حقه فانه يرجع به قال الربيعي
سرى الذي افندي وهل يسقط الحد ان كان ذلك بعد ما رفع الي القاضي
لا يسقط وان كان قبله سقط كذا في فصول العمادي اها قلت ينبغي
ان يكون العفو عن القاذف على هذا التفصيل ولا ينافيه قولهم انه لا يبطل
بالعفو لعله على ما بعد المرافقة وسياتي ما يشير اليه واعلم انه روي
عن ابي بصير ان حد القذف يبطل بالعفو لانهما الحفورة به وعلي
ما هو المذهب من انه لا يبطل بالعفو ليس للامام ان يقيمه بعد ذهاب
المقتوف وعفوه بل اذا عاده وطلبه حد لان العفو كان لغوا فكانه لم
يخاصم الى الابد وقد توهم بعضهم ان القاضي يقيم الحدود بعد عفو القذوف
وتعلق بما في نحو القدير من قوله ومنها العفو فانه بعد ما بقيت عند
حاكم القذف والاحسان لو عفى القذوف عن القاذف لا يصح منه وعنده
اها وهو غلط فاحش بحر وما في العفو يجعل على ما اذا وجد منه الطالب
ثانيا واعلم انه يستثنى من عدم صحة العفو ما اذا قال لم يقتدني او
كذب شهدي يجرى عن الثامل وما سبق من انه ليس للامام ان يقيمه بعد
ذهاب القذوف وعفوه الى قوله لانه العفو كان لغوا فكانه لم يخاصم الي
الآن يضيء ما ذكرناه من ان المراد بالعفو الذي لا يبطل به الحد ما كان بعد
الرافعة **قوله** عفو الربيعي عن القاتل افضل من القصاص وكذا عفو
المجروح ذكر في الكبرى معنى الكفرخي في مختصره ان العفو عن القاتل

انقل عندي من قتله لقوله عز وجل فمن قتل به فهو كفارة له
 واختلف اهل العلم في تأويله قال فزعم هو كفارة للمقاتل وقال
 آخرون هو كفارة للمقاتل وهو اولي التاويلين عندي كذا في شرح
 تنوير الاذهان عن الظهيرية وقد تقدم الكلام على ذلك **قوله**
 وعفو الولي يوجب برائة القاتل في الدنيا عن الدية والقود لأنهما
 حق الوارث يبري **قوله** ولا يبرأ عن قتله أي عن ظلم الأقدام
 على قتله **قوله** ولا يبرأ عن ظلم المورث ومطله أي عليه وزر
 مماطلته يبري **قوله** بخلاف ما إذا قال جرحني فلان ثم مات الوارث
 قيل الفرق تعدد الجرح بخلاف القتل هو وقيل عليه قد ذكر المصنف
 عكس هذه المسئلة في كتابه الاقرار ونقصه نقلا عن جانيات البرازية
 أشهد المجرور أن فلانا لم يجرحه ومات المجرور منه أن كان جرحه
 معروفا عند الحاكم والناس لا ينصرون الشهادة وإن لم يكن معروفا
 صح لاحتمال الصدق فانه يبرهن الوارث في هذه الصورة أن فلانا
 كان جرحه ومات منه لا يقبل لأن القصاص حق المورث حموي وفي
 الرلوا الجيبة قال المجرور لم يجرحني فلان لا تقبل بيته وارثه عليه
 لأن الوارث يدعي الحق للميت أو لا ثم ينقل اليه بالارث والمورث
 لو كان حيا لا تسمع وعمره لانه متناقض فكذا لا تسمع دعوى وارثه
 حموي عن شرح تنوير الاذهان **قوله** فيرهن ابنه ان فلانا
 اخر جرحه الوارث اذا قال المجرور ذلك فلو لم يقل فادعي احد الابنين
 على اخيه انه قتله واقام بيته وقام الاخر بيته على قتل اجني اياه
 وقامت بيته على انه لا وارث له غيرهما قال الامام ابو حنيفة
 للاخ نصف الدية على اخيه وللآخر المدعي عليه نصف الدية على الآخر
 وعليه الفترى واستحسن ابو يوسف ان يكون على الاخ المدعي عليه

لاجنه دية كاملة ولا يكون له على الاجني شيء وهو قوله محمد وبه
 اخذ ابو الليث حموي عن العلامة قاسم **قوله** كذا في شرح المنظومة
 أي منظومة بن وهبان قيل عليه ليس هكذا في شرح المنظومة
 بل الذي في شرحها لابن الشحنة نقلا عن الظهيرية ولو قال
 جرحني فلان ثم مات فاقام ابنه البيته على بن اخوانه جرحه خطأ
 تقبل بيته ووجهه ان البيته قامت على حرمان الولد الارث فلما
 اجزأ ذلك في الميراث جعلنا الدية على عاقلة هو ومثله في شرح
 المصنف وقد اصلح الشيخ محمد بن عبد الله عبارة المصنف قوله فادعي ابنه
 ان ابنا اخر جرحه خطأ وقال قد رايت في نسخة لبعض العلماء
 من هذا الكتاب موافقة لما صنفه صاحب تنوير الاذهان في الابصار
 من الاملاء والمثله في المحيط البرهاني ايتم فذكر قبول البيته على
 كون المدعي عليه ابنا للمجرح يدعي اخوه حرمانه من الارث ولذلك
 قالوا في تعليل المسئلة المتقدمة على هذه لان هذا حق الأب وقد اكذب
 الأب البيته بقوله قتلني فلان كما في مجموع النوازل وقال بعض
 الفضلاء ينبغي ان يكون في مسئلة الجرح الذي ذكره الميت لا تقبل انما
 في حق الاجني لان المورث اكذب البيته وان لم يمينه أي الجرح
 تقبل لامكان تعدد الجرح بخلاف القتل اما في ابن الابن الاخر
 تقبل وان يمينه القيامها على حرمان الارث حموي ما يخص من حاشية
 الشيخ صالح والحاصل ان ما ذكره المصنف قوله فيرهن ابنه ان
 فلانا الاخر جرحه يقبل لا يصح على اطلاقه اذ لو كان فلان الاخر
 اجنيا عنه ارثه لا تقبل البيته عليه انه جرحه الا ان يرا به خصوص
 الوارث كما ذكره صاحب التنوير وذكر العلامة البيري ما نصه وفي
 حرمانه الاكل جرحه بالسيف عمدا فاشهد المجرور على نفسه ان فلانا

لم يجره ثم مات من ذلك اخرج فلا شيء على فلان ولا تقبل البيعة عليه
وهذا علم ان ما ذكره المؤلف من قبول بيعة الوارث على الجرح خلاف
المشهور **قول** يصح عفو الجرح والوارث قبل موته الجرح
قال في الملقط ان عفو الوارث قبل موته الموروث لا يصح قياسا
لان العفو حق غيره وفي الاستحسان يصح لان سبب الحق طم
انعقد يصح عفو الوارث لان العفو اسقاط فتقصد صحة صحة قيام
الحق او سبب الحق وقد وجد كذا في شرح البيري **قول** كما في
شرح ادب القضاء نص عبارة قدّم للقاضي رجل اعجمي والقاضي
لا يفهم كلامه فانه يترجم عنه رجل ثقة عند أبي حنيفة وابي يوسف
وقال محمد لا يجوز الا ان يترجم عنه رجلان عدلان او رجل واحد ثاقل
وكذا على هذا الخلاف التركية ثم قوله المترجم يقبل ولو في احد ودفا
قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدله عن عبارة الأعجمي
واحد ود لا تثبت بالابدال الا ترى انها لا تثبت بالشهادة على
الشهادة ولا بكتاب القاضي يجب بان كلام المترجم لا يطبق البتة
لانه انما يصار اليها عند المعنى عن معرفة كلامه كالشهادة بصار اليها
عند عدم الاقرار فان القاضي يقبل قوله الشاهد عند عدم اقراره
المدعى عليه وليست الشهادة بدلا عن الاقرار هذا في الأعجمي واما الله
الاخرى الى اخره ثم الى القاضي فاشار بطلاق او غيره فان كانت تلك
الاشارة معلومة معروفة منه فانه القاضي ينعذه ويجعله كالعبارة
استحسانا والقياس ان لا ينعذه شيء على الاخرى باشارته وهو
قول بعض العلماء وجه القياس ان علم القاضي لا يحيط باشارته
لانه ما يشير لشيء فيعرف القاضي خلاف ما اراد فلا يصح القضاء
باشارته ولهذا لا يصح في احد ود وجه الاستحسان انه لو لم تقبل

اشارة

اشارة ولم يجعلها كالعبارة لادمي الى ان يموت جوعا لانه حينئذ
لا يباع ولا يعامل فيؤدي الى التلافة لكن هذا اذا عرف القاضي اشارة
فان لم يعرف ينبغي ان يحضر من يعرف اشارة كاخوانه واصدقائه
وحيرانه فيخبر والقاضي بانه اراد بهذه الاشارة كذا وكذا ويفسر
ذلك حتى يحيط علم القاضي بذلك وينبغي ان يكون المخبر للقاضي بذلك
عدلا مقبولا القول لانه القاضي لا يقبل قوله وهذا بخلاف حد الزنا
لان الشرط في ايجاب حد الزنا الاقرار بلفظ الزنا وبجلاء الشهادة
لان لفظ الشهادة شرط في باب الشهادة ولا يتصور ان يشير
الاخرى على وجه يوجد منه لفظ الشهادة فلا تصح منه الشهادة
والاقرار بالزنا اما سائر التعريفات فلا يقبل لفظ اذا اشار الى
شيء اشارة مفهومة الى ما ذكره في شرح تنوير الاذهان **تم**
في الصيرفية سئل عن امرأة سحر زوجها ومات قال انه كان سحرا
بالقوى لا يحرم وبالدوا يحرم اهو في الحاروي الحصري مثل ابو
بكر عن سفيان انه رواه التميمي فانت من ذلك قال انه لم يعرف ان ذلك
الروايات للزنا والميراث ولا اشته عليه بما فعل انتهى **أقول** يؤخذ
من هذا ان من نسب في هلاك غيره بالدعا او الاسما لا يثبت وفي القلب
من ذلك شيء ثم رايته في حاروي القنية اقرانه هلك فلانا بالدعا
او بالسهام الباطنة او بقرعة الانتقال لا يلزمه شيء لانه كذب محض
لانه يؤدي الى ادعاء علم الغيب المنفي بقوله تعالى لا يعلم الغيب الا
الله وبالاقرار كاذبا لا يلزمه شيء كالأقرار ببسوة رجل هو اكبر من بسوة
المقرن الى ما ذكره في شرح البيري **كتاب الوصايا**
وهي وصية والوصية طلب فعل يفعل الموصي اليه بعد غيبة الموصي

او بعد موته مما يرجع الى مصالحه كقضاء ديونه والقيام بحوائجه
ومصالح ورثته من بعده وتنفيذ وصاياه وغير ذلك يقال فلان
سافر فامسى بكذا وفلان مات وامسى بكذا والاستيصا بقول
الوصية يقال فلان استوصى من فلان اذا قبل وصيته وقال عليه
الصلاة والسلام استوصوا بالنساء خير فانهم عوانه عندكم اي
اقبلوا وصيتي فيهن فانهم اسرى عندكم وهي اي الوصية مشروعة
وقربة مندوبة دل على ذلك الكتاب والسنة واجماع الامة اما
الكتاب فقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين وهذا دليل
شرعيها والسنة ما روي ان سعد بن وقاص ابي وقاص مرض بمكة
فعاده صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث فقال رسول الله اني لا خلف
الا بنتا افاوصي بجميع مالي فقال لا قال فنصفه قال لا قال فثلثه
قال الثلث والثلث كثير لان تنوع ورثتك اغنيا حرم من ان
تدعهم عائلة يتكفون اي سيئون الناس كفائتهم وقال عليه
الصلاة والسلام ان الله يصدق عليكم بثلث اموالكم في اخر عماركم
زيلة في اعماركم تضعونه حيث تشتم وفي رواية حيث اجبتكم
واما الاجماع فانه الائمة المهديين والسلف الصالح او صوابه
وعليه الامة الى يومنا هذا كذا في شرح تنوير الاذهان عن شرح
المختار والذي في الزيلعي لما اشتهر مرض سعد بن ابي وقاص وقد
اراد التصديق بثلثي ماله او شرطه منعه عليه الصلاة والسلام
وقاله له الثلث والثلث كثير والذي في الهداية سعد بن مالك كذا
فيما علقناه على ملاسكين وكذا العلامة البيري ما نصه للمؤمن ان يقيم
غيره مقام نفسه في التوفيات ويوصي بها بعد المات والاوصيلنا
العقلا بالثمن ثلاثة امين قادر وامين عاجز وخاين او ناسق

لما

٢٨٢
٧
كأما الهاوي القدي والوصي تصرفه بالولاية عند اي حنيفة وعند
محمد بالا كما في البدايع والوصية تلك بدونه القبض لما ان التبرع لم
يبق اهلا للتسليم وحق الورثة ما خزن الوصية كما في مختارات النوا
ومن اقر من الورثة بوصية لا يؤخذ منه الا ما يخصه لان الوصية
تتعلق بالتركة على جهة الشراء لا على جهة ان كل جزء من اجزاء التركة
يصير مشغولا بجميع الوصية كما قالوا به في اقرار الوارث بالدين والور
في كفاية المحجب اهو بضم ما صرحوا به من انه اذا لابن اذا
اقر بوصية ابيه بعد القسمة بيع في ثلث نصيبه ووجهه كما في
الدرر انه اقر بثلث شائع في التركة وهي في ايديهما فيكون مقرا بثلث
ما في يده بخلاف ما اذا اقر احدهما بدين لغيره حيث يأخذ كل ما في
يده اذا كان الدين مستقرا كما في الشربلية لانه الدين مقدم
على الميراث فيكون مقرا بتقدمه عليه اما الموصي له بالثلث بشرط
الوارث فلا يسلم له شيء الا اذا سلم للوارث مثله الى ما ذكره في حاشية
ملاسكين من كتاب الرضا يا نعم ربي في التتوير وشرحه من باب
اقرار المرعي لمنعه احد الورثة اقر بالدين المدعي به على مورثه وحجبه
الباقر بن يلزمه الدين كله يعني ان وفي ما ورثه به وعنه للبرهان
وشرح المجمع ثم قال وقيل حصته واختاره ابو الليث دفعا للضرر الى
فعلى ما اختاره ابو الليث من انه لا يلزمه الا حصته اي قدرته
ما يخصه في الدين فقط لا فرق بين الاقرار بالوصية والاقرار بالدين
قول عند المتقدمين اقول هذا صريح في انه لا يجوز بيع
الوصي عقار اليتيم عندهم وهو مخالف لما في الكافية والظهيرية حيث
نقل عن شمس الائمة الحلبي ان ما ذكره في الكتاب من جواز بيع الوصي
عقار اليتيم جواب السلف اما على قول المتأخرين فلا يجوز الا في مواضع



وقوله بعض الفضلاء اراد بالمتقدمين هذا ما عدا السلف بعيد وفي شرح
الثانية للعلامة القمي في عند قوله ولا يبيع وصي ولا يشتري الا
ما يتقرب فيه واطلاقه مشير الى جواز بيع كل شيء من التركة منقولا
كان او عقارا وهذا ظاهر الرواية كما في الخزانة وقال المحلواني يبيع
العقار لا يجوز عند المتأخرين الا في المسائل الثلاثة التي ذكرها
الزيلعي وغيره ثم قال بعد كلام والتبادر من كلامه انه لا يبيع عقار
يحتاج الى بيع الوفا لان فيه اتلاف منفعه كما ذهب اليه كثير
من ائمة سمرقند وعن صاحب الهداية انه يجوز لان فيه استيفاء
منافع ملكه مع دفع الحاجة كما في الهادي وفي الفصل السابع والعشرون
بعد ثلاث وثلاثين الاب او الوصي اذا باع عقار الصغير ثم راي القاضي
نقض البيع كان له ان ينقضه ان رآه خيرا للصغير وذكرنا في هذا
الفصل ان الوصي اذا سلم البيع قبل استيفاء الثمن لا يملك استرداده
حموي وكذا صاحب شرح تنوير الاذهان تعقب المصنف عليه في المتقدمين
ما ذكره من عدم جواز بيع الوصي عقار اليتيم ما محصله ان كلام الخاتمة
والظهيرية مغر بالشمس الا انه المحلواني فيهم جواز بيع عقار اليتيم
عند المتقدمين لا عدم الجواز كما ذكره المصنف فلنا ما **قوله**
ومنه المتأخرون الا في ثلاث كما ذكره الزيلعي قوله عبارة الزيلعي قال
المتأخرون من اصحابنا لا يجوز للوصي بيع عقار الصغير الا ان يكون
على الميت دين او يرغب المشتري فيه بضمف الثمن او يكون للصغير
حاجة الى الثمن قال الصدوق في الشهيرويه طر في بيعه كلام الزيلعي
وليس فيه تعرض لمذهب المتقدمين صريحا لا ينفي ولا اثبات فيقول ان
المتقدمين يقولون بانهم مطلقا او بالجواز مطلقا وقد صرح في البرازية
بان المتقدمين قالوا بالجواز مطلقا ثم ان الزيلعي لم يعيد الدين بكونه

الوصي

لا وفاء له الا من يبيع العقار لكن قيده البرازي بذلك ولم يصرح بخصوص
المنفعة بل بحاجة الصغير الى بيع العقار ونص على ان الفتوى على قوله
المتأخرين ولم يصرح المصنف على ذلك فتنبه لهذا الخلل ومثل الوصي الاب
فلا يجوز بيعه عقار للصغير الا في المسائل المذكورة كما افق بذلك
الحانوفي حموي وقوله حلب كان المصنف به في كلامهم جواز البيع عند
المتقدمين كما ذكره البرازي وغيره كصد الشريعة على ما ذكره الشيخ
صالح ونص عبارة حموي في جواز الوصي بيع عقار اليتيم عند المتقدمين من
الاجنبى مثل القيمة الى ما ذكره كان ذلك قرينة دالة على ان الصواب
في عبارة المصنف جواز بيع عقار اليتيم عند المتقدمين بخلاف لا اذ من
الاعتراض على المصنف ثبوت لا فيجوز على انها زائدة من الناسخ وبتلك
على ان الصواب حذفها عدم اعتراض كل من الشيخ شرف الدين والشيخ
صالح والشيخ ابراهيم البكري على المصنف لو كانت لا ثابتة في عبارة
المصنف لنبهوا على ذلك **قوله** وفيما اذا كان على الميت دين الى
قبل هذا اذا كان العقار موروثا اما اذا كان ملكا للصغير بتمليك
من الميت او من غيره فلا حموي **قوله** فيما اذا كان في التركة
وصية مرسلة الى غير مقيدة بكسر من الكسر كالنصف والرابع
وغيره كما اذا وصى بغيره له تسعون درهما لزيد منها بثلاثين وعمرو
ببضعين حموي وذكر في شرح تنوير الاذهان ان الوصية نوعان مرسلة
ومقيدة فالمرسلة ان يوصي بثلث ماله فبها جميعا بمثله واحد من
الورثة والوصية المقيدة ان يوصي بثلث درهم او دينار او
بثلث غنمه او بثلث دينه او بعين من اعيان ماله وحكمها ان يكون
حقه مقدما على حق الورثة وعلى الوصية المرسلة ولو جعلها منها شيئا
قبل القسمة ينفك الهالكه الى حق الورثة حتى لو كانت الوصية تحت

من ثلث مال اليتيم يعطى للموصي له وهذا لا يزاد حقه ولا ينقص بزيادة
المال ونقصانه كذا في الرجيز السرخسي والوقوله حتى لو كانت الوصية
مخرج الى اي بعد الذي هلك من التركة قبل القسمة **قوله** وفيما
اذا كان حائوا الى اقول فبعدم النقصان لانه لو خشي عليه اهللاك
الامح انه لا يبيعه قال في البرازية ولو خاف هلاكه العقار فالاصح
انه لا يبيعه يعني لانه نادر كما في التزليح الى ما ذكره المحمدي وذكر
في شرح تنوير الاذهان انه العقار اذا كان بحاله يخاف عليه الهلاك
لو لم يبيع حينئذ يصير العقار بمنزلة العرضه ويركح فيه خلافا وذكر
ان مسئلة اكانت والدار قريب من عدم كفاية الغلة المرونة لان
الترميم ايضا من المرونة فيمكن ان يعاد شيئا واحدا فان وقعت حاجة
الصغير الى اداخرجه فان كان في التركة مع العقار عرض يباع ماسوي
العقار وان كانت الحاجة لا تتدفع باسوي العقار يباع بمثل القيمة
او بعين يسير هذا اذا كانت الورثة صفارا فان كانوا اكبارا وهم حضور
لا يجوز بيع الوصي العقار ويجوز بيع ما عداه وان كان الورثة كبارا
كلهم غير ان واحدا منهم غائب والباقيون حضور فان الوصي يملك
بيع نصيب الغائب فيما سوي الطار لاجل الحفظ عند الكل فاذا جاز
بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب احده عند ابي
حنيفة وعند صاحب لا يجوز في نصيب احده هذا اذا لم يكن في
التركة دين فان كان فيها دين يستغرق التركة فالوصي ان يبيع جميع
الشركة للدين عرضا كانت او عقارا فان كان الدين غير مستغرق
ملك البيع بقدر الدين عند الكل كذا في شرح تنوير الاذهان عن
الظاهر **قوله** والرابعة من بيعه الثانية الى عبارة
اكانت متغلب استوله على عقار اليتيم فاسترده الوصي من المتغلب

ولم يكن للوصي بيعة على ذلك وخاف ان ياخذ المتغلب بعد ذلك وتمسك
بكاذبه من اليد فاراد الوصي ان يبيع العقار خوفا من المتغلب قالوا
يجوز بيعه وان لم يكن لليتيم حاجة اليه كذا في شرح تنوير الاذهان
قوله ويضم القاضي الى العاجز من بيعه رعاية حق الوصي
وحق الورثة لانه اذا ضم اخر اليه فقد كمل النظمه لنقص كفايته
فيتم باضمام الاخر اليه كذا في شرح تنوير الاذهان **قوله**
استبدله به اي استبدله بالوصي الذي ظهر عجزه غيره فالباء اخلة على
الترك كذا في استبدل الردي بالجيد محمدي والذي في نسختنا استبدله
والتقييد بظهور عجزه للاحتراز عما اذا كان قادرا على التقرب امينا فانه
لا يخرج لانه مختار الميت وموصيه ولانه مقدم على ابي الميت مع وفور
شقيقته فلا بد يقدم على غيره بالطريق الاولي كذا في شرح تنوير الاذهان
قوله وان شكك منه الورثة الى مطلقا سوى شكلي الكل او البعض
لا يضره حتى يظهر خيانتة لانه استفاد هذه الولاية من الميت فاذا
ظهرت خيانتة فالميت لم يستخلفه الا لامانتة فاذا فانت ينوب القاضي
منابه في الايهما الى امين الى ما ذكره في شرح تنوير الاذهان **قوله**
وفيه اي في المجمع وبيع الوصي الى اقول **قوله** سياتي في الورقة الثانية
التي تلي هذه ان وصي القاضي ليس له ذلك وفي البرازية وبه يفتي
فالمد بالوصي هنا وصي الميت وفي الاب يعني بظاهر الرواية انه يملك
بيع ماله من ابنه وشرا ماله ابنه بمثل القيمة كما في منية المفتي محمدي
وقوله وصي القاضي ليس له ذلك صرح بالفرق بين وصي الميت ووصي
القاضي الشيخ شرف الدين في حاشيته معزيا لجامع البرازي مع زيادة
قوله ولذا ليس له البيع ممن لا يقبل شهادته له **قوله** وفيه نفع
للموصي قال ابو حنيفة اذا اشترى الوصي عينا من مال العبي لنفسه

او باعه شيئا من ماله وفي ذلك تقع فلا يلزم بيعه ويجوز وقال ابو يوسف
 او لا وهو قول محمد لا يجوز ذلك وروي عن ابي يوسف رجوعه الى قول
 ابي حنيفة لما ان الاصل ان لا يتولي الواحد طرفي عقد وخص الاب
 من ذلك لاختصاصه بكامل الرأي وفور الشفقة ولا في حنفية ان
 الوصي قائم مقام الاب لانه خليفة على والده الا ان الاب لما اختص
 بكامل الشفقة التي تمنع عن ايثار نفسه على ولده اطلق التعريف في
 ماله اذا لم يتفق تصرفه الاضرار به واما الوصي فانه مع قيامه مقام
 يفارق ماله الشفقة واطلاق التعريف بشرط ظهور النفع للوصي
 كما في شرح تنوير الاذهان **قوله** واختلفوا في تفسير النفع
 الخ اقول المفتى به القول الاول على ما في العمادية حيث قال وذكر
 في الصغير الوصي اذا اشترى ماله اليتيم لنفسه يجوز اذا كان خيرا
 لليتيم كما اذا اشترى ما يساوي خمسة عشر بعشر فصاعدا وبيع
 منه ما يساوي خمسة عشر بعشر وبه يفتي كثيرا في حاشية الشيخ شرف
 الدين ثم نقل عن البرازية في تفسير النفع بان يبيع ما يساوي تسعة
 عشر بعشر او يشرى ما يساوي عشرة بتسعة عشر قال وبه يفتي
 اه كلام الشيخ شرف الدين فقد اختلف الترجيح **قوله** وقيل وهو
 نقصان زيادة لاراي من رحمه **قوله** وقامه في وصايا الخانية
 عبارة تفسر خمس الائمة في وصايا الخانية السرخسي الخيرية
 فقال اذا اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه بما يساوي عشرة خمسة
 عشر او باع منه ما يساوي خمسة عشر بعشرة يكون خيرا لليتيم
 وقال بعضهم ان باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بثمانية
 او اشترى لنفسه ما يساوي ثمانية بعشر يكون خيرا لليتيم
 وهذه ثلاث مسائل احدها هذه والثانية الاب اذا اشترى ماله

الصغير

الصغير لنفسه او باع ماله من ولده الصغير ان لم يكن فيه ضرر على الولد
 يجوز والا فلا والثالثة الوكيل بالبيع او بالشراة اشترى لنفسه
 ماله الموكل او باع ماله نفسه للموكل لا يجوز عندهم جميعا سواء كان خيرا
 او ضررا للموكل او للوكيل كذا في شرح تنوير الاذهان يتصرف **قوله**
 وقسمه الرعي مالا مشتركا الخ اما قسمه الاب يجوز وان لم يكن للصغير
 فيه منفعة ظاهرة كما في القنية وفيها رتبة كبار وصغار واحد
 الكبار وصي فاراد وقسمه التركة فالوصي يجعل نصيبه مع انصاف النساء
 وتقسم بين الكبار وبينهم ثم يبيع نصيبه من اجني ثم يقسم بينه
 وبين الصغار ثم يشترى نصيبه من الاجني فتتحقق القسمة بين
 الكل ولم يذكر تفسير المنفعة الظاهرة هنا وانما احتاج الى بيع نصيبه
 من الاجني ثم شرائه منه على قول محمد القابل بعدم جواز القسمة
 وان كان هناك منفعة ظاهرة اما على قول الامام ابي حنيفة لا حموي
 واعلم ان عدم تعرضهم لتفسير المنفعة هذا يشير الى ان الغبرة لم يفرق
 المنفعة من غير تقدير لها **قوله** اذا اقر بسبب الضمان وهو البيع
 الى الاجني وقع في بعض النسخ اذا وهو تحريف والصواب ان لا يقليل
 لما ذكره من انه يضمن **قوله** فقد علم انه الوصي لا يقبل قوله في
 قضاء دين على الميت الى قوله الا في مهر المرأة في الخانية ادعي رجل على الميت
 دين او ودية او ادعت المرأة مهرها لا يقضى بالدين او بالوديعة
 الا بعد ثبوتها بالبينة واما المهر ان كان النكاح معروفا كان القول قوله
 المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك اليها وفيه الفقيه ابو الليث بما اذا
 كان قبل تسليم المرأة وان كان بعد ما سلمت نفسها للزوج يمنع عنها
 مقدار ما جرت العادة بتعجيله قبل التسليم لان الظاهر انها لا تسلم
 نفسها الا بعد استنفاء العجل وفيه نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح

فلا يفتنى بسقوط ثبتي منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصح حجة لا بطلان
 ما كان ثابتا لكن ينبغي للقاضي ان يحلف المدة بالله ما قبضت منه شيئا
 فاذا حلفت يدفع اليها جميع المهر كما اذا ادعى رجل دينا على الميت وانتهت فان
 القاضي يحلف بالله ما استوفيت منه شيئا ولا ابرأته نظر المينة
 والورثة الصغير وكل من عجز عن التطب بنفسه لنفسه كذا في شرح
 تنوير الاذهان **قوله** سواء كان المازع له اليتيم بعد بلوغه او لا
 اما غير البالغ فلا ثم قال بعده وليس ذلك على اطلاقه قال في عمدة القضاة
 رجل اشترى من امرأة كرمها لها ابنها وهو غير بالغ وادعى انه ميراث
 ابيه وصدقته المدة ونزع الميراثين باعته لم تكن وصية وقد كانت
 اقرب بذلك عند البيع لا تسمع دعوى الابن الا ان يكون ماذونا
 بالتجارة او بالخصومة فمن له ولاية من جهة ابيه او في التتارخانية
 من له الولاية كالتاضي والوصي ونحوهما **قوله** الا في ميراث المدة
 فانه لا ضمان عليه الا في الزارية مائة عن زوجته فادعت المهر على
 ورثته ان ادعت قدر مهر المثل او قدر الورثة صح ونفي النكاح
 شاهد ولا حاجة لها الى الاثبات وان في الورثة صفار فلها ان تأخذ قدر
 مهر مثلها من التركة وان ادعت الورثة ابرأ او استيفا فلا بد لهم من
 البيينة وعليها اليمين وقال الفقيه ان كان الزوج دخل بها ثم قد
 ما جرت العادة بتجليله والقول للورثة فيه لان النكاح وان كان شاهدا
 على المهر لكن المهر شاهد على قبض بعضه فيعمل بها لكن اذا صرح بعد
 قبض شي فالقول لها الا ان النكاح محكم في الوجوب والمهر والدخول
 محكم في التقرر والدخول بها غير محكم في القبض لان القبض قد يتحقق
 عنه فرجح بالانكار وفيه نظر تنقذ عليه وذكر في المفتي تزوجها عند
 شاهدين على مقدار ومضى سنون وولدت اولاد اثم مات الزوج

وطلبته من الشهود الشهادة على ذلك المقدار استحسن المشايخ عند
 الشهادة لاحتمال سقوطه كله او بعضه بالابراء بالخط وبه افتى
 برهان الائمة ثم رجع وانى جواب الكتاب كما هو الحكم في سائر الدوا
 وعليه الفتوى فمن هذا تعلم الحكم في المسئلة الاولى لان قبض البعض
 محتمل وكذا الابراء فلا يعارض المحكمات او فليفتى بما نقله عن آخر
 لاحتمال الابراء او الخط او الدفع خصوصا وما لاليتيم بخطاط فيه
 ويمتنع حمله على قول الفقيه لانه لا يقبل قولها بمجرد ما ذكره الا بعد
 الترافع كذا بخط بعض الفضلاء حموي وقوله وعليها اليمين يحمل على ما اذا
 عجزت الورثة عن اثبات ما ادعوه من الابراء والاستيفا وقوله
 وان في الورثة صفار لبيت ان شرطيه بل هي للوصل ونقل البيري
 ايضا ما نقله الحموي عن الفقيه ابي الليث من انه اذا دخلها ما يمنع
 عنها قدر ما جرت العادة بتجليله وان القول فيه للورثة مع زيادة
 قوله وفيما عده القول للمدة قال وفي الخلاصة لها ان تأخذ مهرها من
 التركة من غير رضي الورثة ان كانت التركة دراهم او دنانير او قوله
 من غير رضي الورثة مقتضا عدم التوقف على الموافقة وهو مخالف
 لما قدمنا من حاشية السيد الحموي من قوله لا يقبل قولها الا بعد الترافع
قوله كذا في دعوى خزانة الاكمل عبارة قال الوصي بعد ما كبر
 اليتيم قد كنت بعثت عبد اليتيم وهكك ثم عندك او انفقته عليه
 وهو نفقة مثله فهو مصدق ان كان العبد هككا اما لو كان قائما
 وكذا به الورثة لا يصدق كذا في شرح تنوير الاذهان **قوله**
 وفي بيعه القنية يعني في باب بيع الاب او الام ونقله المحققين
 التحكيم وسياق قريبا حموي وقد وقع هنا في النسخ تقديم وتأخير
قوله والوصي لا يملك الشر لنفسه قيل ينبغي ان يقيده بما اذا لم

يكن فيه نفع لليتيم فان كان فيه نفع يجوز الشر لنفسه كما تقدم عن
المجمع حموي اذ لو لم يقيد بما ذكره المصنف من المناقاة بين ما هنا وما سبق واعلم
ان قوله والوصي لا يملك الشر لنفسه ليس مستانفا بل هو مرتبط بما قبله
من التقليل بقوله لانه محجور به اي لان القاضي محجور بالوصي فهو من
نعمه التقليل وتقريره انه حيث كان الوصي لا يملك الشر لنفسه
فكذا القاضي لا يملك بيع شئ من التركة للوصي لكونه محجورا به والظاهر
ان ما سبق من التقييد في جانب الوصي بما اذا لم يكن فيه نفع لليتيم
يعتبر ايضا في جانب بيع القاضي من الوصي **قول** ولو اشتراه
القاضي من الوصي الذي نصبه عن الميت جاز تقييده بالوصي الذي
نصبه لا للاختراز عن منصوب الميت الذي بل يعلم الحكم فيه بالطريق
الاولي **قول** ويقل قول الوصي في نقل السيد حموي عن المصنف
في شري الكثر ما منه يستفاد ان القول للوصي فيما يدعيه من الاثقال
ولو بعد العزل واعلم ان مسألة قول الوصي بلا يثبت دعوى
الاتفاق هي احدي المسائل التي يقبل فيها قوله بلا يثبت وقد ذكر في
الفتاوى الخلاف فيما اذا كان بعد الفل وفي الوجود الجيت في الكلام على
اختلاف الوصي مع الغريم وان كبر الصبي وطالب ماله فقال الوصي ضاع
منه فالقول قوله مع اليمين وكذا لو قال باع بعد البلوغ انفقته كما في
السراجية واما اذا ادعى على الوصي شيئا من التركة فلا خلاف الا ان يكون
الوصي وارثا لان اقراره غير معتبر كما في العمادية وفي المحيط اشهد الوصي
على الراث بعد بلوغه انه استوفى منه جميع ما كان تحت يده ثم ظهرت
عين في يد الوصي بعد الاشهاد عليه فله اخذها منه لانه عين حقه
حموي ونقل البيري عن احكام الارصيا ان الوصي يقبل قوله فيما يدينه
من الاتفاق ولو بعد ما اخرج احكامه وقتيد القول بما اذا ادعى نفقة

المثل اما الزايد فلا ولومع اقامة البينة كما في تالخيص الخلاطي الا اذا كان
الزايد يبرأ فانه يصدق وعليه البينة ان اتهموه كما في خزانة الاكمل
قال وفي تالخيص الخلاطي الا اذا كان الزايد يبرأ فانه يصدق وعليه بين
ان اتهموه كما في خزانة الاكمل قال وفي تالخيص الخلاطي نفقة المثل ما يكون
بين الاسراف والتقتير ثم علل لما ذكره المصنف بان القول في الامانة
قوله الامين مع يمينه الا ان يدعي امرا يكذب به الظاهر حينئذ نزول
الامانة وتظهر فلا يصدق **قوله** وانما يقبل قوله فيما اذا
كان من حوائجه كالاتفاق عليه وعلى عبده شري تنوير الاذهان
ودخل تحت الكاذب من قوله كالاتفاق عليه وعلى عبده نفقة زوجته
وسياقي في كلام المصنف ما يفيد **قوله** وينبغي ان لا يكون نفقة
زوجه كذلك اي كنفقة ذي الرحم المحرم **قوله** ولا يشكل
عليه قبول قوله الناظر فيما يدعيه من العرق على المستحق اطلقه
وقيد شيخ الاسلام ابو السعود العمادي مفتي السلطنة السليمانية
بما اذا ادعى العرق للموقوف عليهم بان وقف غلة منجته مثلا على
اولاده وذريته فقبض الناظر الغلة وادعى تقسم ذلك عليهم
ودفعه لهم اما اذا ادعى دفع معلوم وظيفة الامام او الخطيب فلا
يدعي البينة لانها كالا جبر وهو لو ادعى دفع اجرة اجير استاجر
للموقف لا يقبل الا ببينة هذا ما يعطيه كلامه ولا يخفى ظهور مدركه
ولكن ظاهرا لطلاق المشايخ خالفه فليتنا مل كذا بخط الشيخ محمد الغزي
صاحب كتاب تنوير الابصار قال بعض الفضلاء والجواب عما تسكت
به العلامة ابو السعود العمادي انها اي معاليم الوظائف ليس لها
حكم الاجرة من كل وجه بل لها شبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصلة
ويلزم على ما افنى به العثمان في الوقف لانه عامل له والمال في امانته

وقد ادى ايضا الى مستحقها ويلزم ايضا انه لا يقبل قوله في نحو الخطي
او الامام والمهرج به خلافه وقد تقرر ان جواب ذلك للضرورة بتوالي
الناس في الامور الدينية وما ثبت للضرورة فيقتدر بفكرها وهو حل
التناول وجواز الاحتد في جميع الاحكام حموي وذكر العلامة البير
في شرح قوله المعص لا يشكل عليه فتول قول الناظر لم يظهر وجه
الاشكال لان الناظر وكيل مختلف في جهة وكالته والوكيل اذا
اخذ عن ارباب ما هو مسلط عليه يصدق وفي التنازع خاتمة القوم
يقبل قولهم في مقدار ما حصل في ايديهم من الغلات والاموال والهي
والقيم في ذلك سواء الاصل في الشرع ان القول قول القابض
في مقدار المقبوض وفيما يجوز من الاتفاق على اليتيم او الضميمة او
على ما صرف في مؤونة الاراضي اهـ وشار بقوله اختلاف في جهة
وكالته الى اخلاف المشهور بين الصاحبين وهو ان الناظر هل هو وكيل
عن الواقفة او عن الموقوف عليهم وقوله لم يظهر وجه اشكاله
يبني على ما فهم من ان قوله ولا يشكل الى بالنسبة لقوله المصنف
ويقبل قوله الرضي فيما يدعيه من الاتفاق وليس كذلك بل هو
بالنسبة للمصلحة الاولى من المسائل المستثنيات وهو ما اذا فرض
القاضي نفقة ذي الرحم **قوله** قال ابو يوسف لا بيان
عليه الى قال في الخاتمة ادعى الرضي ان غلاما لليتيم ابو جابه رجل
فاعطيت حبله **قوله** اربعين درهما واليتيم ينكر الا باق كان القول
قوله الرضي في قوله ابي يوسف وفي قوله محمد والحسن القول قوله
اليتيم الا ان ياتي الرضي بينة على ما ادعي واجمع على ان الرضي
لو استاجر رجلا ليرده فانه يكون معصوما اهـ ولم افق على ترجيح
لكن في الحاوي القدسي الاصح انه يقدم قول ابي حنيفة ثم قول ابي

يوسف ثم قوله محمد ثم قوله زفر والحسن وهو يقتضي ان يكون المعتد
هنا قول ابي يوسف كذا في حاشية الشيخ شرف الدين **قوله** والحال
ان الرضي يقبل الى قال بعض الفضلاء ادعى يقيم بعد بلوغه ان يبيع
عقاره بغير مسوع فادعى المدعي عليه المسوع فالقول قوله اليتيم
وعلى المدعي عليه البينة لان اليتيم ينكر خروجه عن ملكه اذ يبيعه
واحالة هذه باطل كما في التنازع خاتمة ولا فرق بين ان يكون البا
ابا او جدا او قاضيا او وصيا من جانب الاب او القاضي ولم ار كل
من صرح بذلك وان علم من كلامهم حموي **قوله** الا في مسائل
فانه لا يصدق الا ببينة لان الامين يصدق في الدفع لا في الايجاب
كذا في شرح السير في عن اخلاطي اي يصدق في دفع الغنائم عن
نفسه لا في ايجاب الغنائم له على غيره **قوله** الاول ادعى قضاء
دين الميت في النوازل قضى دين الميت يعني الثابت من مال نفسه
بغير امواله واشهد على ذلك لا يكون متطوعا وكذا بعض الورثة
اذا قضى دين الميت او كفن الميت من مال نفسه او اشترى الوارث
الكبير طعنا او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان
له الرجوع في مال الميت الى ما ذكره في شرح تنوير الاذهان مغربا للتش
والظاهر ان ما ذكره من قوله واشهد على ذلك معتبرا ايضا فيما بعده
من المسائل **قوله** ادعى ان اليتيم استملك مال اخر له صورة
قال الرضي لليتيم انك استملك على هذا الرجل في صغر كذا وكذا
وقضيت عنه فكذا به اليتيم فالقول قوله اليتيم والرضي ضامن عند
الكل كذا في شرح تنوير الاذهان عن التنازع خاتمة **قوله** ادعى
انه ادعى جعل عبده الابن من غير اجارة في التنازع خاتمة قال الرضي
لليتيم ان عبدا هذا ابني الى الشام فاستاجر رجلا فجابه من

الثام بانه درهم واعطيه الاجر وانكر اليتيم ذلك فالقول قول
الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي انما اديت ذلك من مالي لارجع به
عليك وكذب اليتيم فان الوصي لا يصدق في قولهم جميعا الا ببينة
وهو نظير الوكيل بالشرا اذا قال اشتريتي وقبضته فذلك في
يدي ان كان الثمن مدفوعا اليه يقبل قوله وان كان غير مدفوع
لا يقبل **قوله** ادعي انه ادرك خراج ارضه في وقت لا تصلح
للزراعة وكذا اذا ادعي الوصي ان ابا اليتيم مات من منذ عشرين
سنة ودفع خراج ارضه تلك المدة وقال اليتيم لم يمت ابي الا من منذ
سنتين واجمعوا ان الارض لو كانت صالحة للزراعة يوم الح
خصومة يكون القول للوصي مع بينة يعني وانقطاعا على الوقت الذي
مات فيه ابا اليتيم كما يفهم من عبارة شرح تنوير الاذهان
عن التاخرانية **قوله** ادعي الاتفاق على محرم اليتيم صورته
قال الوصي لليتيم ان القاضي فرض لاختيك الاعمي عليك من مالك
كل شهر كذا واديتك عنك من منذ عشرين وقال اليتيم لم يقض
احد من القضاة على بشي مما قلت فالقول قوله والوصي ضامن
في قولهم جميعا كذا في شرح تنوير الاذهان عن التاخرانية **قوله**
ادعي انه ادرك لليتيم في التجارة وانه ركبته ديون فقضاها لا يقبل
قوله وانه ادرك لابنه الصغير الماهق الذي يعقل البيع والشرا
فتصرف الابن وركبته الديون ثم مات فانه الاب لا يملك التصرف
في تركته لقضا الدين كذا في شرح تنوير الاذهان عن التاخرانية
قوله ادعي الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبة ماله
واراد الرجوع يعني اذا اتفق الوصي على اليتيم من مال نفسه مال
اليتيم غائب فهو متطوع الا انه يشهد انه اتفق عليه من ماله

ليرجع عليه حينئذ يكون له الرجوع كذا في شرح تنوير الاذهان
عن التاخرانية **قوله** الثانية ادعي الاتفاق على رقيقه
الذي ما تروا وقال العلامة الشيخ شرف الدين ما ذكره المصنف قول
محمد قال في الثانية ادعي الوصي انه الميت ترك رقيقا فانفقت
عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذب اليتيم قال محمد واحسن بن زياد
القول قول الابن وقال ابو يوسف القول قول الوصي واجمعوا
انه العبيد لو كانوا احياء كان القول قول الوصي كذا في شرح تنوير
الاذهان ونقل عن التاخرانية خلافا في كونه جلفا ام لا منهم من
قال جلف ومنهم من قال لا جلف اذ لم تظهر منه الخيانة ونقل البيهقي
عن البرازية تفصيلا فقال انه كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا
الرقيق فالقول قوله الوصي وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا
يكون لامثاله هذا الرقيق لا يكون القول له انه في كلامه **قوله**
ثم ادعي انه كان مضاربة في الثانية لا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه في
مال اليتيم لان الغرض اليه الحفظ دون التجارة فان فعل ورجع
ضمن رأس المال ويتصدق بالرجح في قول ابي حنيفة ومحمد وعند
ابي يوسف لم يرجع ولا يتصدق بشي وللوصي ان يأخذ مال ال
اليتيم مضاربة وليس له ان يؤجر نفسه من اليتيم كذا في شرح تنوير
الاذهان وقوله للوصي ان يأخذ مال اليتيم مضاربة فقد هذه العلامة
البيهقي با اذا شهد قال وانه لم يشهد كان ما اشتراه لليتيم ام لا
الاول فلقول له تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن والتصرف
فيه بالتجارة ليرداد المال احسن من تركه التجارة واما الثاني وهو
ما اذا لم يشهد فلان الرجح تبع لماله الصبي فلا يثبت الوصي منه شيئا
الا حجة تثبت عند القاضي اه كلامه **قوله** ادعي هذا عبده

المجاني وفي الكافي لو قال انفق على محارمك او اديت ضمان غصبك
 او جانيك او جانيك عبدا فلا يصدق بلا بينة كذا في شرح تنوير
 الاذهان **قول** وهو ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق
 فيه اقراره اطاعة وهو مقيد بما اذا صدقه الظاهر ولم يكن به حرج
 ومقيد ايضا باليمين يري عن صلح الورثة **قول** وفي القاضي
 كوصي الميت يعني يجوز له ما يجوز لوصي الميت شرعا تنوير الاذهان
قول الا في مسائل اقول بزيادة على ما هنا انه اذا نصبه القاضي
 وعينه له اجر المثل جاز واما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح كما في
 الفتية وفي قاضي خان وجامع المفصولين ما يقتضي تصحيح ان
 القاضي اذا عين لوصي الميت اجر المثل جاز هكذا يستفاد من عبارة
 السيد الحموي **قوله** اذا نصبه القاضي تخصص بخلاف وصي الميت
 يعني وصي الحاكم اذا جعل وصيا في نوع لا يصير وصيا في الانواع
 كلها بل فيه فقط بخلاف وصي الميت وتوضيحه ان القاضي اذا
 استثنى المقر في العقار للوصي الذي نصبه بعمل هذا الاستثناء
 حتى لا يملك المقر والاب اذا استثنى المقر في العقار للوصي لا يعمل
 هذا الاستثناء حتى يملك المقر في العقار والمقر جميعا ولو قال
 لاحدهما انت وصي في قبضه ما على من الدين وقال للأخر انت وصي
 في القيام باعماله وفي امر ولدي فانهما يصيران وصيين في جميع
 الانواع عند اي حنيفة وعندهما يصير كل واحد منهما وصيا فيما اوصي
 اليه فقط ففرق ابو حنيفة بين هذا وبين الوكالة فان الوكيل في
 نوع لا يكون وكيل في الانواع كلها بالاجماع والفرق ان الولاية
 الثابتة بالايضا لا تحمل التقييد لانه الوصي قائم مقام الوصي بخلاف
 الوكالة لان التوكيل اناية وقد انايه في نوع فلا يتعدى عنه كذا في

شرح تنوير الاذهان بتصرف يعني ان يقال يرد على التعبير بقوله بخلاف
 وصي الميت انه يصدق بما اذا كان وصي الامم لانه الميت شامل للام
 والام مع ان وصي الام ليس له ولاية قال العلامة ملا مسكين
 اخر كتاب المأذون واعلم ان وليه اب ثم وصي الاب ثم الجد اب
 ثم وصيه ثم الوالي او القاضي او وصيه فاما الام او وصيه فلا ولاية
 والمراد من الوالي من له ولاية تقليد القضاة لا بخط شيئا وبهذا
 التقرير ظهر ان الام مستثناة من عموم قوله بخلاف وصي الميت ولم يرد
 ارمي قية على ذلك **قوله** على اليربي لما ذكره المع من ان وصي
 القاضي يقبل التخصيص بان نصب القاضي اياه قضا وقضا والقضا قابل
 للتخصيص بخلاف وصي الاب حيث لا يقبل التخصيص بان يكون وصيا في
 جميع الاشياء لقيامه مقام الاب امر مغربا للبرازية **قوله**
 الثالثة اذا باع وصي القاضي من لا تقبل شهادته له لم يصح للتمتع
 في البيع وذكره في زياداف الاستروثي ان القاضي اذا باع مال
 احد الصغير من الاخر جاز ولو فعل ذلك الاب او الوصي لم يجزه
 وذكر الصغير عكسه كذا في شرح تنوير الاذهان عن البرازية وسيا
 في كتاب الفرائض مغربا للمعادية ان الاب لو باع مال احد الصغير
 من الاخر جاز ولو فعل الوصي لم يجزه اتفاقا وفي القاضي اختلاف
 فقبل بالجواز وقيل بعدمه **قوله** في الاولى اي في
 المسئلة الاولى وهي بيع مال القاصر من نفسه وشراؤه من نفسه
 اقول فلو اشترى هذا الوصي من القاضي او باع جاز كما صرح به البرازي
 حموي يعني ان يقال ما ذكره في تخصيص الجامع من التثنية بينهما في
 رواية في الاولى يعكس عليه ما سبق عن شرح الجمع من قوله واما
 وصي القاضي فليس له ذلك اتفاقا وعين الجواب بان رواية التثنية

بينهما لما كانت ضعيفة جدا ثم طرأ مترلة العدم وحيث قد عرفت الاتفاق
على ما ذكره في شرح المجمع من التفرقة بينهما **قوله** ليس
للقاضي ان يعزل وصي الميت الخ حيث ان مراده عدم الحل او عدم
الصحة كما سيأتي قريبا حموي وذكر في شرح تنوير الاذهان ان معنى
قوله المع ليس للقاضي ان يعزل وصي الميت العدل الكافي اي لا ينبغي
للقاضي ان يعزل هذا الوصي لانه قاسم مقام الميت ومع هذا الوعلة
ينعزل ومثله في شرح البيري ايضا مغزيا للرواية وسياقي عن
المصنف انه يجب الافتاء بعدم صحة عزله مغزيا لجامع الفصولين وهذا
قال في الدر المختار فقد ترجح عدم صحة العزل للوصي فليف بالوظائف
في الاوقاف اهـ واما بقوله فليف بالوظائف اي ان عدم صحة العزل
منها يكون بالاولي وهذا ذكر الامام ابو يوسف في كتاب الخراج ان
الوظائف حقوق محترمة لا يجوز رفع شيء منها عن اهلها المتلبس بها
الاجبة ثابتة معروفة وكتاب الخراج هذا الفه ابو يوسف طاهرون
الرشيد وهو موجود في الاذهان **قوله** وله عزله وصي القاضي كما في
الفتنة في الرواية الوصي اذا اتهمه القاضي بالخيانة او مهادنا
معروفا بالشرا لا يخرج عن الوصاية بل يجعل معه وصيا اخر غيره وهذا
قوله ابي حنيفة لانه ما صدر منه من الخيانة ينفع بفساد غيره معه
فلا حاجة الى نقص الوصية الاولى واذا قال لي على الميت دين يقول له
القاضي اما ان تبريه من الدين او تقسم البينة وتستوفيه والا فاحمل
اخرجتك عن الوصاية فانه لم يفعل يخرج عن الوصاية ويجعل مكانه اخر
لان لو ترك استحل الاجرة من مال اليتيم كذا في شرح تنوير الاذهان
قوله خلافا لما في اليتيمة فعلى ما في اليتيمة من منع القاضي من
عزله الوصي حيث كان من غير جهة لا فرق فيه بين وصي الميت ووصي

القاضي ووجه انه اشتغال بالالاغنية **قوله** لا عليك وصي
القاضي القبض الى قوله كذا في الخلاصة الذي في الخلاصة ادعي شخص
على اخر باذن الحاكم ان الدار التي في يده ملك هذا الصبي لانها كانت ملك
والده اشتراها من نفسه لابنه الصغير يتيم معلوم وهو مثل قيمة
الدار وابراه عن الثمن ومات ابيه والدار في ملك الصغير ينبغي ان
يبين ان القاضي اذ ناله بالخصومة والقبض وانت خبر بان له لم
يقيده الوصي بوصي القاضي كما ذكر المعصم اللهم الا ان يقال يستفاد ذلك
من قوله ينبغي ان يبين ان القاضي اذ ناله بالقبض والخصومة يعني
حين نصبه وصيا حموي واقره ما ذكره من انه ليس في عبارة الخلاصة
التقييد بوصي القاضي كما ذكره المعصم مخالفا لما في شرح تنوير الاذهان
حيث قال القيم في احد الصبي ليس له القبض الا بامر مبتدأ من جهة
الحاكم لان القيم كالوكيل والوكيل بالخصومة وان كان يملك القبض
عند اصحابنا الثلاثة لكن الفتوى على انه لا يملك فلا بد من ذكره
الاذن بالقبض او التفويض وقت ان نصبه بكل من الاذن بالخصومة
والقبض قال وهذا في وصي القاضي اما وصي الاب فيملك ذلك انتهى
بتصرف مغزيا لعبارة الخلاصة وقوله وهذا في وصي القاضي يعني
المنع من القبض به واذن مبتدأ من القاضي بالنسبة لوصي القاضي
اي الذي نصبه القاضي فيخاصم عن الصبي في عقاره في بيع شخص اخر
بغير حق وهذا هو المراد من القيم في عبارة الخلاصة التي ذكرناها
يشير الى ذلك شرح تنوير الاذهان وقوله اما الوصي الاب فيملك ذلك
اي يملك الخصومة والقبض بلا توقف على اذنه مبتدأ بالقبض وما ذكره من
ان الوكيل بالخصومة يملك القبض عند اصحابنا الثلاثة اي الامام الاعظم
وصاحبه وقوله لكن الفتوى على انه لا يملك اي القبض وهو قول زفر

قال في التتوير وشرحه وكيل الخصومة لا يملك القبض عند زفر
وبه يفتى لفساد الزمان واعتمدوا في البحر العرف **قولهم** الاباوة
مبتدأ من القاضي بعد الابعاد اي بعد ان نصبه فيما يخصهم عن الصغير
من كان في يده عتار للصغير بغير حق فالمراد بالاباوة خصوصاً
نصبه للخصومة لا مطلقاً وهذا اي الحاجة لا ذن مبتدأ بالقبض
يجل ما اذا لم ياذنه وقت النصب بكل من الخصومة والقبض **تتق**
قال العلامة البيري وفي الخصاف ينبغي للقاضي ان يشرف على كتبه
كتبه وامانه وتعتقد احولهم ويحاسبهم ليكون على بصيرة اما في
كل سنة او كل ستة اشهر على حسب ما يراه ليتبين له انهم ادوا
الامانة فيما فرض لهم او لا فمن ادوى الامانة اقره عليه ومن خاف
استبدله بغيره وكذا يحاسب القوام في الاوقات **اه** وقوله
ومن خاف استبدله بغيره يعني وضمنه ما خاف فيه **قولهم**
خلاف وصي الميت اي فانه يملك القبض بلا اذن لان الغرض اقامه
في المقرق لولده مقام نفسه خلفاً عنه فكل ما به باقياً بقا
خلفه ولو كان باقياً حقيقة لم يكن للقاضي التعرف في ماله فكل اذا
كان باقياً حكماً انتهى كذا في شرح البيري معر بالامام الخصاف فهذا
يفيد القطع بان وصي الميت لا ينص له بغير القاضي قال البيري بعد
ان نقل عن الخصاف ما ذكرناه فاذا كان القاضي ليس له سؤال وصي الميت
عن مقدار التركة ولا التكلم معه في امرها بخلاف ما اذا كان وصي القاضي
كما قالوا لماتت عن زوج واخوة فالو من القاضي ان يبعث امينا
ليحصر ماله لان زوجه منهم بقوله جميع ما في البيت لي لم يتعرض
القاضي وكذا لماتت الزوج فقال اولياؤه مثل ذلك وكذا لماتت
عن اوجة وصغار وسال الجيران الختم لاجل الصغار ليكون امانة الميت

بما
الوصي

فانما ان القاضي

خ

مهمة لتقرها جميع ما في البيت لي لم يتعرض القاضي لها ولا يبعث
امينا في شأن ذلك الا في رجل يموت عن صغار ولم يدع احداً مما في
البيت فيبعث امينا يتحفظ للصغار **قولهم** يعمل في القاضي
عن بعض التعريفات الظاهر ان المراد من القاضي وصي القاضي لا وصي
الميت لان الكلام في بيان الفرق بين وصي القاضي ووصي الميت حموي
واقول هذا مستفاد من قول المصنف ولا يعمل في الميت لانه اذا لم يعمل
في الميت مع انه استفاد الولاية منه فعدم عدم عمل في القاضي
يكون بالاولي **قولهم** وصي وصي القاضي كوصية اي كوصي
الميت اذا كانت وصية عامة ذكر شمس الاثني الخلواني في شرح
ادب القاضي اذا نصب القاضي وصيا لليتيم الذي لا اب له كان وصي
القاضي بئرلة وصي الاب اذا جعله القاضي وصيا عاماً في الانواع
كلها فان جعله وصيا في نوع واحد كان في ذلك النوع الخاص بخلاف
وصي الاب فانه لا يقبل التخصيص حتى لو وصي الي رجل في نوع كان
وصيا في الانواع كلها كذا في شرح تتوير الاذهان وشار المصنف
بقوله وبه يحصل التوفيق الي ان ما في التسمية من قوله وصي القاضي
اذا جعله وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا يحمل على ما اذا لم يكن
وصية عامة فلا ينافي ما في الحرانية حينئذ للتقييد بقوله اذا كان
عامة قال البيري وفي احيانية مثل ما في الحرانية ثم نقل عن الفتية
ما منه استفاد التسمية بين وصي القاضي ووصي الميت في انه اذا
جعل وصيا عند موته حيث يكون الثاني وصيا ولم يقيد بكون المراد
عامة في جانب وصي القاضي وعلى هذا يكون ما نقله البيري عن
الفتية مخالفاً لما نقله الفتية عن التسمية اللهم الا ان يحمل ما في
الفتية على ما اذا كانت الوصية في جانب وصي القاضي عامة فتقول



المخالفة حينئذ **قول الشيخ** تبرع الميراث في مرض موته الخ ذكر الشيخ
شرف الدين وغيره كالشيخ صالح والسيد الحموي ان في الفصول
المهادية ما يخالف حديث قال واما الميراث فنعتبر احكامه في هبة وصدة
ورسوخ ومحاباة في بيع او اجارة او عتق على مال من الثلث وصاياه
كلها وهبانه في مرضه ومحاباته في البيع والشرا والاجارة والاستحباب
والمهور انتهى قال العلامة الشيخ صالح الفري في حاشيته ولا يخفى
ما بين كلام المصنف وما رآته عن المهادية والنفقة من المخالفة اقول
فيحمل ذلك على اختلاف الروايتين انتهى كلام الشيخ صالح واقول ما في
الفصول المهادية والنفقة يحمل على عدم الاجازة وحينئذ ندرج
المخالفة ويستغنى عما ذكره الشيخ صالح من الحمل على اختلاف الروايتين
واعلم ان ما وقع في حاشية السيد الحموي من قوله وقال في المتن الاخر
تحريف من الناس والصواب وقال في المتن كما في حاشية الشيخ شرف
الدين وحاشية الشيخ صالح ايضا وقاله وايضا في حاشية السيد الحموي خليل
حديث قال وينفذ من الثلث اربعة احوال وصاياه كلها والثاني جنايا
وهو تحريم من الكسبة وصوابه هبانه في مرضه واما الجنايا فيؤخذ بموجبها
من كل المال ثم قال والرابع محاباته ولم يذكر الثالث وهو ايضا من
الكسبة وقال العلامة البيري في شرح قوله الميراث في مرض
مرض الموت انما ينفذ من الثلث كالبهية والصدقة والعتق والتبرير
والمحايه بقدر ما لا يتغابن فيه وما اسبه ذلك وكذا اذا ابرأ غريم
من الدين او عفى عن دم الخطا واطلق المؤلف الثلث ولم يقيد بزمان
وقيد في حرانه الاكل حيث قال ولو اوصى بثلث ماله ولا ماله ثم
اكتسبه يعتبر من ثلث ماله مرم وفاته ولا يشترط ملك الموصي به
يوم الوصية لو اوصى له بعبء لا يملكه ثم ملكه بوجه ما فهو جائز من

ثلثه وفي البرازية استقام لا بعد الوصية ثم ما يعطى ثلث المستقام
ايضا هو وقوله بعد الوصية اي بعد الوصية له بثلث المال **قول**
انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجارة قال العلامة البيري اجازة
الوصية من الوارثة كوصية مبتدأة الا انها تقارفتها من وجه وهو
ان الحكم في الوصية مضاف اليه وفي اجازته لا يكون مضافا اليه
لانها تنفذ المقر الاول فينفذ من جهة الاول كما في شرح اطلاق
انتهى **قول الشيخ** الا لا تبرعه بالمنافع فانه ينفذ من جميع المال قال
في المحيط حق الزما والورثة يتعلق بما يحكي فيه الارث وهو الاعيان ولا
يتعلق بما لا يحكي فيه الارث كالمنافع لان الارث يجري فيما يبقى زمانين
لينقل بالموت اليهم من جهة الميت والمنافع لا تبقى زمانين اقول
هذا الحصر في حق المنع لان المصنف عن القصاص من جميع المال قال في
شرح الزايدات القصاص في النفس ليس بماله ولهذا صرح غفر الميراث
عنه من جميع المال اهـ وفي السراج الوهاج اذا عفى عن دم المذنب فانه
يجوز ولا يعتبر من الثلث لانه ليس بماله وفي منية المني تبرع
الميراث بالمنافع يعتبر من جملة المال وكذا الواجب ومن اجر المثل لا يعتبر
من الثلث لانه لو اعادها تجوز وفي التكملة عفى عن القطع وما يحدث
منه او عن الجناية ثم ما هو عفو عن النفس في قولهم فان كان
القطع عمدا يعتبر المصنف من جميع المال وان كان خطأ فمن الثلث لان
موجب الخطاء الماله وموجب العمد القوداه وفي جامع الفتاوى والميراث
ان يحيل بعض غمائه على من ليس له عليه شيء ويخص به المحتال كثيرا
في شرح البيري ووجه الاعتراض على الحصر ان القصاص ليس من الاعيان
مع انه يحكي فيه الارث **قول الشيخ** والمنصوص عليه اي في تخصيص
الجامع الكبير انه اي الميراث اذا اجر ما قبل من اجر المثل فانه ينفذ من

الجميع كما جازله اعارة جميع ماله فلو كانت المنافع مالا لما جاز ذلك الامن
 الثلث وجواز جعلها مهورا باتفاقهما لانها تفسر مالا بالتراضي كذا في
 شرح تنوير الاذهان **قوله** فان الاعارة والاعارة ييطان
 بموته قيل فيه نظر اذ قد يتحقق الاضرار بالورثة في بعض الصور كماله
 اجرا ما اجرتة مائة مثلا باريين مدة معلومة وطال عرضه بقدر مدة
 الاعارة فاكتر حيث ان المتاجر استوفى المنافع في مدة الاعارة في
 القدر الذي حاي فيه فالقياس ان يعتبر من الثلث فان خرج من
 الثلث فلا اشكال وان زاد طول المتاجر بالقدر الزائد واذا انقضى
 من جميع المال كان اضرارا بالورثة كما تروي ويجري مثله في الاعارة كما
 يظهر عند التامل العصادق وانقضاء الاعارة بموته لا يمنع من تحقق
 الاضرار بالورثة في بعض الصور حموي وفيه نظر **قوله** وفي
 حياته لا ملك لهم قال بعض الفضلاء انت خير بانه اذا كان كذلك
 لم ينشأ الاستئجار حموي **قوله** اذا ابر الرمي من مال اليتيم الخ
 قال بعض الفضلاء ينبغي ان يعني بقوله ابر الرمي انه لا يصح ابر الرمي
 ولا المتولي ولو كان وجب بعقده حموي وذكر في شرح تنوير الاذهان
 ان الرمي لا يملك ابراغتهم الميت ولا ان يحط عنه سيات ولا يوجله اذ لم
 يكن الدين واجبا بعقده مع الخط والتأجيل والابر في قول ابي حنيفة
 ومحمد ويكون ضامنا وعند ابي يوسف لا يصح ذلك ولا يكون ضامنا
 انتهى وكذا حقوق الصغير لا تجوز البراءة منها الا في الشفعة وكذا
 سكونه عن المطالبة بها كما في البحر الناضر وفي خزانة الاكمل تبص
 الرمي دين الميت يكتب البراءة مما قبض لامن كل قليل وكثير لصل الميت
 عليه مال اخر وفي الخلاصة عن المشتري ومي او وكيل او عبد ما ذون
 اشترى عبدا بالف درهم وقيمتة ثلاثة الاف ثم وجده عبدا ليس

له ان يرد به بالعيب اه كذا في شرح البيهقي وقوله وكذا سكونه الخ اي
 يجوز السكون عن طلب الشفعة لانه معطوف على الاستثناء من قوله
 وكذا حقوق الصغير لا تجوز البراءة منها الا في الشفعة وقوله وجده عبدا
 لا يرد ينبغي ان لا يكون على اطلاقه بل يحمل على ما اذا كان النقص الذي
 يورثه العيب غير مستغرق للالغين الزائدتين على ثمنه والكلام مشير
 الى عدم الرجوع بنقصان العيب لانه منوط بما اذا حدث به عيب اخر
 او مات **قوله** الاشارة من الناطق باطلة الا في الافتاء قول
 نيزاد على ما استثناء المصالح الامان فان الاشارة فيه معتبرة لانه منهاها
 على التوسعة ولهذا يثبت بالتقريض والدلالة كما في اتق الواسطة
 ويستثنى ايضا الاشارة من المحرم الى قتلى صيد الحرم فانها معتبرة
 حتى يجب الجزاء على المحرم اذا اشار الى صيد ومما خرج عن هذا الضابط
 ما ذكره في المادية حلف لا يظهر سر فلان او يفضيه او لا يعلم فلان يسر
 بسر فلان او حلف ليقتل سره او ليخفيه او ليستره او لا يريه علي
 فلان فاحب به بكتابة او رسالة او مثل افلاذ بكاء كذا فاشارة
 اي نعم حنت في جميع هذه الوجوه وكذا اذا حلف لا يستخدم فلانا
 فاشارة اليه بشئ من الخدمة حنت في بيئته خدمه او لم يخدمه وانما حنت
 للعرف اذا الايمان بمنه عليه وهو في العرف يكون بذلك منظر اسره
 ومغشيه ومعلم به كما هو مقرر في محله وهذا هو السبب في خروجها
 عن الضابط المذكور حموي اختار من حاشية الشيخ شرف الدين وحاشية
 الشيخ صالح **قوله** الا في الافتاء يعني اذا مثل الفتى عن
 مسئلة فاشارة كالنطق شرح تنوير الاذهان **قوله** كما في البحر
 عبارة اذا اعتقل لسان الميضي فقري عليه كتاب وصيته وقيل له
 شتم عليك بما تقضيه فاو ما براسه مشير اي نعم لم تعتبر ولا تقض

الشهادة عليه بذلك وقوله الشافعي الاشارة كافية ولهم الشهادة
عليهم بذلك عند الحاجة لانه عاجز في الحال فتزل مرة الاخرى =
والحاجة ما سأل الي اعتبار اثاره عند عجزه فاستوى الحال بين الاصلي
والعاري نظيره الزكاة الاضطراب في الاهلي اذ اذ وتوحيش ولنا
ان الاشارة لم تنه عن مدفع حاجته لا مكان زوال ما يلبسه من الافرة
بخلاف الاخرى لو قوت الباس عن العارية وهم نازول المانع مرجوة
والتقصير حاصل من قبله بتأخير الرصبة الى هذه الحالة الى ما ذكره في
شرع تنوير الاذهان **قولنا** والفتوى على محتمل ان دامت العقلة
الى الموت يفهم من هذا ان ما ذكره في شرع تنوير الاذهان من الخلاف بيننا
وبين الامام الشافعي بالنسبة لما اذا لم تدم العقلة وبهم من قول المصنف
واختلفوا الخ ان ما قال به الامام الشافعي قول عندنا الا انه خلاف
المفتي به فعلى ما هو المفتي به اذا زال ما به من الافرة تبطل الرصبة الان
يجوزها بالنطق **قولنا** ليس للقاضي عزل الرصي العدل الكافي
وعند الشافعي لا يعزل العدل الكافي بعزل القاضي لانه مختار الميت فيكون
معد ما على رصي القاضي وذكر القدر روي انه ليس للقاضي ان يخرج
رصي الميت من الرصبة ولا يدخله معه غيره الا اذا ظهر منه حيانه او
كان كافيا فاستأفجه وينصب غيره ولو كان ثقة ضميما ادخله
غيره وهكذا ذكر في الاصل والطحاوي في شرحه المواد لوه في شرع تنوير
الاذهان **قولنا** لكن يجب الافتاء بعدم صحته كاي جامع المنفصلين
عبارة الصحيح عندي انه كالمروي وهو اشق بنفسه من القاضي فكيف
يعزله وينبغي ان يفتي به الواجب شرع تنوير الاذهان وقوله لانه
كالمروي اي الرصي قائم مقام الرصي لانه اقامه فانبا عن نفسه فيقتل
على منصور القاضي **قولنا** الشافعي ان يدعي ديناً على الميت الخ

قوله فيه انه ذكر في الثانية نقلا عن الحصان ان القاضي يجعل للميت
وصيا في مقدار الدين الذي يدعيه خاصة ولا يخرج الرصي عن الوصاية
وبه اخذ الشافعي وعليه الفتوى والظاهر ان محل هذا ما اذا كان له بينة
على الدين اما اذا لم يكن ولم يبرى الميت فيخرج القاضي للمتهم كما هو
قول ابي يوسف المفتي به من ان القاضي اذا اتهم الرصي بخرجه فيجعله
ما نقله المصنف عن الولوالجية على هذا كذا في حاشية الشيخ صالح القرني
قولنا وقال ابو يوسف يخرج الرصي لان الرصي قائم مقام
الاب فلو كان الاب حياً وخيف منه على مال ولده الصغير قال القاضي
يخرج المال من يده فالرصي بالطريق الاول اه كذا ذكره البيهقي معرباً
عن الثانية ومنه يعلم ان المصنف اختصر في نقل عبارة الثانية ثم نقل
البيهقي عن احكام الاوصياء معرباً للولوالجية والخلاصة وعامة الكتب
انه اذا كان الاب مبرراً متلفاً مال ابنه الصغير فالقاضي ينصب وصياً
ويترع المال من يده اه بعد ان كذا ذكرناه قال فالرصي متى تحقق
منه ذلك فعزله واجب شرعاً اه كلامه **قولنا** فلو اعتق عبده
فيه اي في مرضه فقتل مولاه خطأ لم يضمن اذا اعتق الرجل عبده في مرضه
موته ثم قتل هذا العبء خطأ لزمه ان يسعى في قيمته لانتقاض العتق
معنى لان العتق في مرض الميت وصيته ولا وصية للقاضي فيسمى عند
ابي حنيفة في قيمته وعليه سعاية اخري للوراثه لكان الجنانية اذا
كانت قيمته اقل من الدين فيسمى في الاقل من قيمته ومن دية المقتول قال
لاعلى عاقلة الدية لانه عندهما كالحرمين وعنده المستمسك بالمكاتب
فيكون حكمه حكمه والمكاتب اذا قتل انساناً خطأ يلزمه الاقل من قيمته
ومن دية المقتول كذا في شرع تنوير الاذهان معرباً لشرع المجمع بتصرف
قولنا ولو شهد به من السقاية لم تقبل يعني عند الامام

لانه في زمن السعاية كالمكاتب وعندهما تقبل لانه كالحرمدين **قوله**
وهي من جنباية المجمع في شرحه جلمات وترك عبد مبرا ولم يترك
شيئا غيره فاستعاه وارثه فقتل المبرر اننا خطا قبل الفراغ من
السعاية قال ابو حنيفة عليه ان يودي قيمة نفسه لو في القتل لانه
بغزلة المكاتب عنده وقال لا على ما قتله دية القتل لانه حرمدين
عندهما كذا في شرحه تنوير الاذهان **قوله** فاستعاه وارثه
يجل على ما اذا كان التدبير في حرم الموت فتكون السعاية عليه في تلك
كلتي قيمته يكون فرض المسئلة انه لم يترك شيئا غيره حتى لو كانت
التدبير في الصحة لا سعاية عليه للوارث وان لم يترك الميت شيئا
سواه **قوله** القاضي لا يعزل وصي الميت الا في ثلاثة الصور
اربع على ما هو المقتضى به قال في تلخيص الكبري وصي ائمة القاضي
قال ابو حنيفة يضم القاضي اليه اخر وقال ابو يوسف يعزله وهو
القياس وبه يعني كذا في شرح البيري فتكون هذه المسئلة مما قدم
فيه القياس على الاستحسان **قوله** الا فيما اذا ظهرت خيائته
حينئذ لا يبرق بكونه وصي الميت كما في قاضي خان وكذا اذا عرف القاضي
عجزه وكثرة اشغاله حموي **قوله** وتخرج عنه اثباته مقتضى
التقييد بالغرض عن اثباته انه اذا ثبت بالبينة لا يخرج القاضي من
الوصاية بلا ضرورة وهو الاصح بل ينصب وصيا في قدر ما يدعيه من الدين
فقط كما في شرح البيري عن تلخيص الكبري ومثله في شرح تنوير الاذهان
ايضا موزنا للظهورية **قوله** ولكن في هذه يقول اما ان تترك
الميت او عزلتك فان اقام البينة يعني على اداء الوصي من
الدين جعل القاضي للميت وصيا حتى يقسم البينة عليه لان البينة
لا تقبل الا على خصم قال ابو نصر والقاضي بعد ذلك باختيار ان

٢٩٦
شاء تركه خارجا من الوصاية وان شاء اعاده اليها بعد ما استوفى
دينه وانما كان له الخيار مع انه لم يظهر منه خيانة لانه لما اخرجته
ذلك منه فقد اعطاه ان يردوم على فقائه وقال الفقيه ابو الليث
نقل عن الحنفية ان القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار ذلك الدين
خاصة ولا يخرج الوصي من الوصاية فلا ضرورة وهذا القول اصح
وبه نأخذ وقد سبق **قوله** ولا ينصب وصيا مع وجوبه الا ينصب
الحق قال في الرواجية جلمات وفدا وصي الى رجل لجا رجل يدعي دينا
على الميت والوصي غائب ينصب القاضي خصما عن الميت حتى يحاكم الغريم
ليصل اليه حقه اهو وهو مخالف لما ذكره المصنف الا ان يدعي ان الغيبة غير
منقطعة في مسئلة الرواجية والراد بالغيبة ان يكون في بلدة لا نقل
اليها القوافل وقد اثبت في وصي مختار غاب بركة للميت ان القا
لا ينصب وصيا وفي التتمة لو غاب الوصي فباع بعض الورثة تركيبة
وقضى دينه وانفذ وصاياهم البيع فاسد الا بامر القاضي اهو وفي المحيط
لوم يعلم القاضي ان للميت وصيا والوصي غائب فاوصي الى رجل فالوصي
هو وصي الميت دون وصي القاضي لانه انقلبه اختيار الميت كما اذا
كان القاضي عالما حموي **قوله** الا ان يغيب غيبة منقطعة بان
كان في موضع لا نقل اليه القوافل **قوله** واقر له في الدين الحق
في جامع الفصول في ادعي وصيه دينا عليه فالحاكم ينصب وصيا اخر
ليدعي عليه لعدم تصور دعواه على نفسه شرح تنوير الاذهان بتصرف
وهذا يحمل على ما اذا كان له بينة اذ لو لم يكن له بينة يامر بالابراء منه
فان لم يبري عنه له وينصب شخصا اخر مكانه كما سبق **قوله** لا يملك
الوصي بيع شيء باقل من ثمن المثل قال بعض الفضلاء هل اذا باع بدون
عن المثل تنوع منه الدعوى ذكر في العمادية انه في الاب لا يجوز بل

يتسبب القاصي من دعوى اهـ قيل ومثل البيع الاجارة حموي قال شيخنا
 من في القضا والدعوى والشهادات انه تقبل الدعوى بالعين القاض
 من الاب والوصي ومتولي الوقت بعد بيعهم نقله المع عن القنية **قمة**
 هل للوصي البيع بالنسيئة قال في الولو الجية باع الوصي شيا من تركته
 الميت نسيئة ان كان فيه ضرر على اليتيم لا يجوز وان لم يكن فيه ضرر
 بان كان لا يخفى عليه الجود والمنع عند حلول الاجل يجوز ولو ابتاع
 شيا من مال اليتيم بالغ والاخر بالغ ومائة والاول اعلى من الثاني
 يبنى البيع من الاول الذي لا يخفى منه المنع والجود عند الطلب وكذا
 اجارة دار اليتيم وكذلك متولي الوقت وفي القنية الوصي باع شيا
 من التركة فقال الربة باعه بفن فاحش وقال المشتري بل بالعدل
 فالقول قوله كذا في شرح البيري وظاهر ان الربة ليس لهم تخليف
 الوصي ولا المشتري الا في مشكلة ما اذا اوصي ببيع عبده من فلان الخ في
 فاحش البيري اوصي بان يتباع امنه من احب جاز وتجبر ورثته علي
 بيعها من احب ولو ابي ذلك الرجل اخذها بقيمتها خط من قيمتها قدر
 ثلث ماله الوصي اهـ ز اد في الحاري انه يكون كالرصية كذا ذكره البيري
 وانظر اذا كان جمع قيمتها يخرج من ثلث ماله هل تقطى له بدون ثلث
 وما ذكره في الحاري الخصري من قوله ويكون كالرصية يقتضيه **قمة**
قوله فلم ير من الوصي له اي لم ير من الوصي له بالبيع بشرائه بثمن
 المتل حموي **قوله** فله الخط ولكن لا يجاوز الخط الثلث كذا في
 شرح تنوير الاذهان وانظر هل الراد بالثلث ثلث قيمتها او ثلث
 مال الوصي وقياس ما قدمناه عن البيري مغري بالتأخير البيري
 الثاني **قوله** وبأخذ الوصي الثلث مرة اخرى ويقصد به وجه
 ان الميت فرض ذلك لوصيه وما اخذه الرارث ويقصد به يفهمه حيث

قوله

كذا

كان بدونه اذن باقي الربة **قوله** الوصي عليك الايصا في قوله
 منها اي القنية حموي **قوله** سواء كان وصي الميت والقاضي كافي
 الحانية وقد تقدم ان وصي القاضي اذا عيكت الايصا اذا كانت الرصبة
 عامدة حموي وفي الظهيرية الوصي اذا حضرته الوفاة واوصي الى رجل
 اخر فان نصبه في تركته وتركه موصيه كان وصيا في التركتين وان جعله
 وصيا في تركته ولم يذكر تركه الوصي فعند ابي حنيفة يكون وصيا في
 تركته الميت الثاني لانه نص عليه ولو اوصي الى حموي ثم اسلم حموي
 كان وصيا وكذا اذا اوصي الى حموي ثم اسلم كذا في شرح تنوير الاذهان
 وذكر في كفاية المحجب على وجه التقليل لما ذكره من ان للوصي الا
 الايصا انه لما فرض اليه امر الصبي بعد موته مع علمه بانه يجوز ان يموت
 الوصي قبل بلوغه لصبي كان ذلك اذا ناله في تقويض امر الصبي الي
 غيره اذا اوركه الميت قبل بلوغ الصبي اذ من المعلوم انه لا يترك امر
 الصبي مملكتهم كذا ذكره البيري ثم قال وظاهر اي ظاهر ما ذكره
 في كفاية المحجب ان ملك الوصي للايصا حاصل بطريق القنينة ثم نقل
 عن مختصر الاصل ان الوصي اذا كان بالخصوص في عيب لم تقبل وكذا انه
 بذلك اذا وحبب اليه حتى جنى ويخلفاه **قوله** الوصي اذا اخلط
 مال الصغير بماله لم يقنن لتقدر الاحتراز عنه بيري وليس هذا علي
 اطلاقه بل يقيد باذا كان قدرا كمال من ماله معلوم بان كان مال الوصي
 مائة ومال الصغير مائتين مثلا حتى لو لم يكن كذلك يلزمه الضمان
 وقوله منها ايها من القنية ووقع في بعض نسخ المتن وفيها ايضا
 اي وفي الحانية وعلى هذه النسخة كتب صاحب شرح تنوير الاذهان
 واعلم ان العزو للقنية بالنسبة للنسخة التي وجبها وفيها ايضا
 اي في الحانية فانه يتعلق بقوله المع للوصي اطلاق عن سيم اليتيم الى

وهذا التقرير يظهر لك ما بين النكتين من العرف **قوله** لا يملك
القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه
اقول وكذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود متوليه
ولو منصوبه كما في لسان الحكام ونفسه ومنها واقعة الفتوي في وظيفة
ابن العطار تقر فيها بعض القضاة بمرسوم بن السلطان وبعض الطلبة
بتقرير الناظر اجاب في ذلك بعض المفتين بان للامام النظر العام
واجاب العلامة قاسم بانه خاص بالانظار له يخصه فقد قال في
فتاوى البرقي لا تدخل ولاية السلطان على ولاية المتولي في الوقف
وقد جئته المصنف في قاعدة الولاية الخاصة اقوي من الولاية العامة حموي
قوله كما في بيوع القنية اعلم ان التقييد بوجود الوصي
للاعتراض عن امين القاضي فالقاضي له التصرف في مال اليتيم عند وجود
امينه بخلاف الوصي لان وصي القاضي لا يثب عن الميت وامينه نائب عن
القاضي ولهذا قالوا لا عمدة عليه هكذا يستفاد من عبارة شافعي في تنوير
الاذهان ومفاده ان الوصي يتحقق العمدة وهو كذلك اذ هو
كالوكيل وذكر العلامة الشيخ صالح العسيري ان وصي القاضي كوصي
الاب لكن الاب اذا نصب وصيا في نوع يكون وصيا عاما بخلاف القا
ويستفي للقاضي ان يحاسب امناه فيما في ايديهم من اموال النامي
ليصرف الخائن فيستبد له وكذا القوام على الارفاق وقيل قولهم
في مقدار ما حصل في ايديهم من الغلات الرمي والقيم فيه سواء
والاصح ان القول قول القاضي في مقدار المقبوض وفي الانفاق
على اليتيم وعلى الضيقة وفي مؤنة الاراضي وقامه في القنية
قوله بخلاف القاضي اي فانه اذا نصب وصيا في نوع لا يكون
وصيا في جميع الانواع وقد تقدم **قوله** لا يضمن الوصي

968
ماله الثقة على ولاية خلدن اليتيم الواو اما اذا انفق في باب القاضي في خصوصية
مال اليتيم المصنف فذكره الولي في الاجارة وذكر انه يجوز في
ما اذا دفع رشوة وفي الرزية من كتاب الرضايا انفق الرمي على
باب القاضي يضمن ما اعطى على وجه الرشوة لا على وجه الاجارة اذ لم
يزد على اجر المثل اه وفي التثني عن الحاشية الوصي اذا انفق
من مال اليتيم على باب القاضي في خصوصية كانت على الصغير اولد
قال ابن العقال ما اعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن
مقدار اجر المثل وما كان على وجه الرشوة يضمن اه وفي الرزية من
تصرف الوصي انفق الرمي الرصيدة من مال نفسه يرجع في المختار اه
وهي جاذبة الفتوي حموي **قوله** لم يتصرف المولى للجهان
قال في الولو الجية وصي في حجره يتيمان جهنهما واشترى لهما متاعا
وحليا وانفق عليهم فانما بلغا طلبا منه تفصيل الحساب ليعلمكم
انفق على كل منهما ان امكته ذلك فيفصل وان لم يمكنه ذلك فالقول
قوله فيما يتفق على مثلها وعلى جهنهما مثلها ولا يجبر على البيان ولو
بين كان احسن لانه انفق للثمة كذا ذكره البيهقي **قوله** وان
اقامه مقام الاول انفق هذا ما في الفتاوى والولو الجية وقد تقدم ان
القاضي لا يبرئ وصي الميت الا في ثلاث مراض فيجب التعويل على ما بعد
حموي وقد مضاه على البيهقي انه يزاد على الثلاثة التي استثناهما المثل
مسئلة رابعة وهي ما اذا اهتم القاضي الوصي فانه يخرج عن الرضاية
على ما عليه الفتوي وهو قول ابي يوسف **قوله** اذا امان احد الوصيين
اي المختارين للميت حموي **قوله** اقام القاضي الحي اي ابقاه على
وصايتة وحده بتقرينة قوله او ضم اليه اخر حموي وعن ابي حنيفة
يضمن اليه غيره لان الوصي ما رضي الا برأي شخصين كما في شرح الزاوي

وكذا اذا فسق وفي الحاقه القديسي ما ان احد الوصيين وقد اوصي في حياته
الى صاحبه جاز عند ابي حنيفة وروي عن ابي حنيفة انه لا يجوز وبه
نأخذ وهو في الاقربين في قوله الجارية المشتركة في رواية ينفرد كل منهما
بالضرف وفي رواية لا الوصيين كما في المبدائع كذا في شرح البرقي وقوله
وكذا اذا فسق يعني طر والفسق على احد الوصيين بمثله مودة وقوله
وبه نأخذ صريح في ترجيح ما روي عن ابي حنيفة من انه اذا مات احد
الوصيين لا بد من ضم اخر اليه وحينئذ فامس على المص من قوله اقام
القاضي الرضا خلاف الراجح ثم رأيت في التنوير وشرحه مغربا
للدرعي ما يتوهمه حيث قال وان مات احدهما فان اوصي الى ابي او الى احد
فله النصف في التركة وحده ولا يحتاج الى نصيب القاضي وصيا وان لم يوص
ضم القاضي اليه غيره انتهى **قوله** في المحيط البرقاني اوصي بالماله
المعنى الى رجل واوصي بقاضي الدين الى رجل اخر قال ابو حنيفة وابرايم
كل واحد من الوصيين يصير وصيا في المعنى والدين جميعا وقال محمد بن سير
كل واحد منهما وصيا فما اوصي اليه خاصة فهذا اذا لم يقل على ان لا يبد
لاحدهما فيما لآخر اما اذا قال ذلك حكى عن القاضي ابي الهيثم انه كان
يقول هذا الفصل ايضا على هذا الخلاف وقد روي الحسن بن زياد عن ابي
حنيفة انه كل واحد منهما يصير وصيا فيما اوصي اليه خاصة والظاهر ان رواية
الحسن لم تبلغ ابا الهيثم واذا جعل احدهما وصيا لبعض ولده وجعل الآخر
وصيا لبعض الآخر فهو على هذا الخلاف بين محمد وصاحبه انتهت عبارة
كذا بخط بعض الافاضل **قوله** ولا تبطل اي الوصاية بموت احد
الوصيين حموي **قوله** الا اذا اوصي لهما بالتصدق بالثلث الى
اخره قال في الرواجية بان قال لهما امرا فالثالث مالي حيث شئتما ووجه ذلك
انه على ذلك يشيئهما ولا يتصور ذلك بعد مودة احدهما الى ما ذكره في

شرح البرقي **قوله** وفي الثاني خلاف اي في المستثنى خلاف ابي
يوسف فتدبر اذا مات احدهما قبل التصديق بالثلث لا تبطل الوصية بموته
وللاخر التصديق وحده كما في شرح التنوير الاذهان عن الرواجية **قوله**
الا اذا ابر من كاتبه عن بدله الكشاية الخ هذه المسئلة تقدمت مع تفاصيلها
مغزيا الى الخاتمة شرح التنوير الاذهان **قوله** ولللام ولاية
اي جاز انهما الا قوله وكذا الوصي قال في التتارخانية نقل عن المحيط واذا
اجر الوصي الصبي في عمل من الاعمال فهو جائز فان بلغ فله نصيب الاجارة
التي عقدتها عليه وليس له ان يفسخ الاجارة التي عقدتها في ماله ذكره في الروا
وفي الاجاز ان ايضا بصيغة ولو اجر الاب او الجد او وصيها الصغير
بلغ الصغير فهو بالخيار ان شاء مضي على الاجارة وان شاء فسخ فرق بين
هذا وبينما اذا اجر الوصي الصغير ثم بلغ الصغير حيث لا يكون له ولاية
الفسخ احر وقد تقدم ايضا ان الوصي الميت ان يؤجر الصغير خياطة الذهب
وسائر الاعمال بخلاف وصي القاضي ففسخ هذا المراد بالوصي الذي يرجع
الصبي وصي الاب او الجد لا وصي القاضي فانه ليس له ذلك بنفسه انه لو
نصب القاضي وصيا على يتيم ولم يذكر له شيئا من امر الوقف هل له ان
يتصرف في الوقف كما يتصرف وصي الميت وان لم يذكر له شيئا من امر الوقف قال
بعض الفضلاء مقتضى قولهم وصي القاضي كوصي الميت انه ذلك فانهم لم
يستثنوا هذه المسئلة فتدبر حموي **قوله** ولو زاد تشري وبقي
كان وكيل بينهما وله ان يوكل بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه كما في جامع الفصولين
وفيه لو بلغ قبل ان يعمل الوكيل لم يكن له ان يعمل وبموت الصبي ينزل
وكيله وكذا لو مات الصبي ينزل الوكيل وما وقع في حاشية السيد الحموي
من قوله وهل له ان يوكل الخ اشد من الكتب والصواب حذف لفظ هل
فانه قلت فيما ذكره من ان له ان يوكل بكل ما يجوز له ان يعمل ببقه اشكال

لقرهم بان الوكيل لا يملك الا باذن او تميم قلت ذاك اذا كان وكيله
حقيقه وهذا ليس كذلك لانه في معنى الرمي **قول** ولو قال
جعلتك وصيا في تركه فلامه كان وصيا في الكل اي في الحفظ والبيع والشر
مطلقا سواء في نقطة البيع وتشترى او لم يزد خلاف ما قبله من قوله جعلتك
وكيل في تركه فلامه حين لا يملك البيع والشر الا اذا نفع عليه **قول** **قوله**
ولم يدخل في ملك واحد اي في ملك الورقة ولا ملك الرمي له حتى يقبل
ولو مات قبل القبول او الرمي ملكه وارثه وموته كقبوله شرع تنوير الازهار
قوله اوصي الى رجل ثم الى اخر في البرازية ما يغير حيث قال
احد الرميين لا يتصرف الا وفيما عده لا يتصرف عندها خلافا للثاني سواء
اوصي لها معا او على التعاقب في اهل واما اذا اوصي السلطان القضاة شخصا
ثم ولي اخر فذكره المصنف في شرح الكفر في ثالث ورقة من كتاب القضاء
واما الوكيلات فقد ذكر في شرح الكفر في قوله ولا يتصرف احد الوكيلين
واما لرجل ولاية الوقف لرجل ثم جعل اخر وصية يكون شرعية للمتولي
في امر الوقف كما ذكره المصنف في الثاني من المواضع الاربع التي الكلام فيها
للمناظر وذكر في اخر الثالث ما اذا نصب القاضي وصيا ثم نصب غيره ممن
ينصرف واحترز بقوله سواء اوصي لها معا او على التعاقب في الاصح عما قيل من
انه يتصرف قال ابو الليث وهو الاصح وبه نأخذ لكن الاول صحيح في الميسر
وجزم به في الدرر وفي القهستاني انه الاقرب الى الصواب قلت وهذا اذا
كانا وصيين او متولين من جهة الميت او الواقف او قاضي واحد امار
كانا من جهة قاضيين من بلدين فينفرد احدهما بالتصرف لان كلام من
القاضيين لو تصرف جاز تصرفه فكذلكنايبه ولو اراد كل من القاضيين
عنه منصرف القاضي الاخر جاز انه راي فيه المصلحة والا لاقامة في
وكالة تنوير البعائر وفي وصايا السراي لو لم يعلم القاضي انه للميت

ومياتهم حضر الرمي فاراد الدخول في الوصية فله ذلك وينصب القاضي
الشخص الاخر لا يخرج الاول كذا في الدر المختار **قوله** فما شر كان
يعني لا يتصرف واحد منهما بالتصرف بل يتصرف اجتمعا هذا على راي بعض
المشايع ومنهم من قال لا يتصرف كل واحد منهما بالتصرف كالمروك كل شخصهما
يلزم شي بعينه ثم وكل اخر يبيع ذلك الشيء والعرق لمن قال انهما شر كان
هو انه اوان الوصاية بعد الموت سواء قدم وصية بهذا وصية ذلك
فعارا وان وجوبها ما بعد الموت فكانه اوصاها في وقت واحد ولا كذلك
التوكيل لما ذكره البيري مقرر بالمرور الجلية قال ولو اختلف الوصيان
في المال عند من يكون قال كان يحمل القسمة يكون عن كل واحد منهما
بضعة وان كان لا يحمل القسمة بينهما يمان زحافا وانما يستوعدها لان لها
ولاية الابداع كما في البدائع انتهى كلام البيري **قوله** الحكم في
المتولين كالوصيين كما في الدر المختار مقرر بالمرور قال ومفاده انه لو اجر
احدهما رضى الوقف لم يجز بل راي الاخرا وفي الاسعاف ولا يتصرف
احد الناظرين بالاجابة ولو وكل احدهما صاحب حانة الاجابة كذا خطه
شيخنا **قوله** ان يقال ما ذكره المصنف من انه اذا اوصي الى رجل ثم الى اخر
يشتركان ليس على اطلاقه وهذه قيدة العلامة الشيخ **قوله** في صريح القوي
في حاشية فقال هذا اذا جعل الثاني وصيا اما اذا جعله مشرفا لهما
وميانا لم لا ذكر قاضي خان فيه خلافا فقال رجل اوصي الى رجل وجعل غيره
مشرفا عليه ذكر الشافعي انهما ميانا كانه قال جعلتهما وصيين فلا يتصرف
احدهما وقال محمد بن الفضل الرمي اوصي بامكان المال ولا يكون المشرف وصيا
غير ان الرمي لا يتصرف الا بعلمه وقد قدم قاضي خان القول بكونهما
وصيين واصطلاحه تقسيم الاظهر فيكون هو المعتمد فانه قال في خطبة فتال
المشهور وقد مده ما هو الاظهر وافتتح بما هو الاظهر وكلام العلامة

الشيء صلا قلنا وعادة صاحب الهداية ان المتصرف قد ما اخرج به ليله
كذا سمعت من شيخنا واعلم انه ما ذكره من الفضل من ان المشرق ليس
بوصي غير الوصي لا يتصرف الا بعلمه هو الذي عليه العرف وهو اي المشرق
هو المعبر عنه بالنظر فثمة الاختلاف في كونه ومبدا ام لا يظهر في حقه انما
فقط فصل القول بان وصي لا يتصرف الوصي بحفظه بل يشاركه المشرق
في الحفظ ايضا وعلى القول بان ليس بوصي يتقل الوصي بالحفظ وحده
دون المشرق واما عدم انفرد الوصي بالتصرف فلا فرق فيه سواء قلنا
بان المشرق وصي ايضا ام لم نقل وهذا التخيير من خصوصيات هذه الكتاب
فان قلت ما ذكره الشيخ صالح من تعيينه عبارة المص بقوله هذا اذا جعل
الثاني وصيا بشكل ما ذكره في شرح تنوير الاذهان حيث شرح قول المص
ثم اخرج قوله ثم اوصى الى اخر قلنا لا اشكال غايته ان ما ذكره
احد احتمالين اذا كان يحتمل ان يكون معنى قوله المص ثم الى اخري جعل ذلك
الاخر وصيا ثانيا يحتمل ان يكون معناه اي جعله مشرفا لا يقال قوله المص
فما شريكان قرينة والية على ان المص من قوله ثم الى اخري اوصى الى
آخر لا ما نفعله لادلالة فيه على ذلك او ما ذكره من انها لا تكون الا لخص
الوصيين بل كذا لك اذا كان احدهما وصيا والاخر مشرفا وهو الاظهر وكما سنبين
فانصح ما ذكره الشيخ صالح من ان عبارة المص مطلقة قابلة للتعيين بقي
ان يقال على كل من المص ومن قصد في الكتابة عليه مراعاة لعدم بيان
المراعي المستثناة من عدم الانفرد بالتصرف ولما ذكره ما ذكره في التفسير
وشرحه تنمي للغة حيث استثنى المراعي التي يجوز فيها الانفرد بقوله
الاشراف الغنى وتجهيزه واخصرته في حقوقه وشرا حجة الطخل والا تهاب
له واعتاق عبده ورد ودية وتقييد وصية معينتين زاد في شرح
الوصاية ستة عشر اخر منها زود مضمون ومشترا شراء فاسد الوصية

كل او وزني او طلب دين وقضاء دين بحسب حقه وبيع ما يخاف تلفه وجمع
امواله بما يبيع ثم اشار في الدر المختار الى ان الاستثنا المذكور بالنسبة
لمذهب الامام ومحمد حيث قال وقال ابو يوسف يتصرف كل بالتصرف في جميع
الامور ولو فرض على الاجتماع او الانفرد او يتبع اتفاقا كما في شرح الوصايا
الاهل وكيفية التنوير زاد الوصي على كل من مثله في العدة ضمن الزيادة وفي
القيمة وفي الشرائع ويضمن ماله فعه من ماله اليتيم واعلم ان معنى
قوله واعتاق عبده فيمن الوصي بعقده وانظر هل قوله ابو يوسف باللام
بالانفرد على اطلاقه وان او ما هما معا او هو بالنسبة لما اذا اوصى صاهما على
التعاقب لم اري من تعرض لذلك وظاهر الاطلاق هو الاول ثم رايته في
الكثر وشرحه للاسكان ما مضى وبطل فعل احد الوصيين مطلقا سواء
اوصى الى كل واحد منهما بالتصرف او اوصى لكل واحد منهما على الانفرد
كالكيلين اذا وكل كل واحد منهما على الانفرد والاول اصح انتهى **فصل**
هذا يكون الخلاف بينهم في الانفرد وعدمه في الفعلين جميعا كما في
الربط لانية عن اي بكر الاسكاني وقيل الخلاف فيما اذا اوصى لكل واحد
منهما على حدة واما اذا اوصى اليهما بعقد واحد فلا يتصرف احدهما بالاجماع
كذا ذكره الكلباني وقيل الخلاف فيما اذا اوصى اليهما بعقد واحد واما
اذا اوصى لكل واحد منهما بعقد على حدة يتصرف لكل منهما بالتصرف بالاجماع
فذكره الحارثي على الصغار لا يري سعة ان الايضاح من باب الولاية وهي اذا
تبنت للثنتين شرعا ثبت لكل واحد كلا على الانفرد كالأخوين في ولاية
الانكاح فكذا اذا تبنت شرط فان الولاية لا تختمل التجزئ لكونها عبارة
عن القدرة الشرعية والقدرة لا تجزئ ولهذا ان الوصي انما رضي بزيادة
لابري احدهما ورر وفي الانكاح السبب القرابة وهي قائمة بكل واحد
منهما هداية كذا فيما علقناه علاملا مسكين **قوله** كذا في التهذيب

قال ولما روي الى ان يقدم فلان فاذا قدم فهو الرصي وذلك عن الي
 حنيقة ها وصيان كذا في شرح تنوير الاذهان وعني لمحمد ما مقتضاه
 ان فلانا اذا قدم يكون هو الرصي وحده والظاهر ان عز والمص للتمهيد
 انما هو لما ذكره من قوله اوصي الي جالسهم الي اخر حيث انه لم يذكر
 نصب الثاني ما يدل على عز الاول وهذا لا ينافي كون المسئلة التي
 ذكرها صاحب شرح تنوير الاذهان من مسائل التمهيد ايضا على انه
 يحتمل كون التمهيد متعدد **قوله** الا اذا قضى بامر القاضي
 يعني فلا يضمن له حصته وتيسر الاثر ان كان له تركه اخري وان لم
 يكن يشاركه بقدر حصته قاله في الخاتمة وصي الميت اذا قضى دين
 الميت بشم هو وجاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير امر
 القاضي كان ضامنا لغيره الميت وان قضى بامر القاضي دين البعض لا يضمن
 والعزم الاول يشاركه الآخر فيما قبض انتهى وفي شرح المجامع الصغير
 للتمهيد في الرصي قضاء الدين الظاهر من ماله ويرجع وكذا الروايات
 ويصدق انه قضى وكذا شراء الكفن والطعام والكسوة للصغير واداء
 الخراج لانه ما موربه بطالبه فلم يكن متبرعا وفي الثاني فان ظهر
 غريم اخر فانه كان الرصي قضا بتفضل لم يضمن ويشارك القاضي بخصته
 وان قضى بغير قضا فللمرعي خيار ان يتبع القاضي او يضمن الرصي حموي
قوله اتفق الرصي على التيمم من مال نفسه الخ في الخلاصة
 وكذا لو اشترى الرصي طعاما للنفقة او كسوة بشهادة له ان يرجع في
 مال الصغير وانما اشترط شهادته الشهادة لان قوله الرصي معتبر في
 الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال التيمم الا بالبيينة اه وفي الخاتمة
 ما يفيد حموي **قوله** نعم اراد الرجوع لم يقبل الا بالبيينة لانه
 يدعي لنفسه ويأى على التيمم فلا يستجبه بغيره الدعوي كما في شرح

7
 الادب وغيره وفي خزانه الاكل ما اشترى الأب للصغير من طعام وشراب
 ولباس ونقد الثمن من مال نفسه لم يرجع وهو متطوع ان لم يشهد
 واذا شهد رجع ان كان للابن مال والا فلا يرجع لانه حينئذ يجبر على
 طعامه وكسوته وان اشترى له عبد او اذابه شيئا واشهدانه يرجع
 رجع به عليه سواء كان له مال او لم يكن وفي احكام البطار للامستروتنى
 الرصي اذا استدان لاجل التيمم يصح ولو اقرب بالاستدانة لا يصح اقرا
 بالاتفاق كذا ذكره البيهقي ومعنى قوله ان اشهدانه يرجع سواء كان
 له مال او لم يكن اي لم يكن له مال وقت الاشهاد وهذا لا ينافي حصول المال
 له بعد ذلك فاف حصل رجع **كتاب الفرائض**
 ختم المع الفرائض بكتاب الفرائض لانه اخر احوال الانسان جمع فريضة
 وهي ما قدر من السهام في الميراث وعلم الفرائض من العلوم المهمة قال
 عليه السلام تعلموا الفرائض وعلوها الناس فانها نصف العلم اقوال
 في كون الفرائض من مائة من السهام في الميراث نصف العلم نظر اذ هي
 لا تبلغ من العلم فضلا عن نفسه وحمل العلامة بن خلدون في مقدمته
 تاريخ الفرائض في الحديث على فرائض الدين حموي وجاب بما ذكره الشرح
 في حاشية من ان الفرائض انما جعلت نصف العلم اما لاختصاصها باحد
 حالتي الانسان وهي الممان دون سائر العلوم الدينية فانها مختصة بالحياة
 وقال بعضهم سماها نصفها باعتبار احد السببين لانه السبب الذي يثبت به
 الملك نوعان اختيارية وضرورية فالاختيارية كالشر وقول الله والول
 والوصية والضرورية كالرؤية سيما هذا المعنى نصفها وقال بعضهم سماها
 نصفها باعتبار العلمين لان العلم نوعان علم يحصل به معرفة الاسباب
 وعلم يحصل به معرفة الانسان فالعلم الذي يحصل به معرفة الاسباب يشر
 العلوم والعلم الذي يحصل به معرفة الانسان الفرائض سيما ما انفقت



هذا المعنى لما ذكر العلامة السخاوي وذكر في شرحه تنوير الأذهان
 أن الفرائض جمع فريضة فعملية من الفرض وهي في اللغة التقديم والقطع
 والبيان قال تعالى فنصف ما فرضتم أي قد رسم ويقال فرض القاضي البيضة
 أي قدرها وقال تعالى سورة أنزلناها وفرصناها أي بيناها ويقال قر
 الفارة الثوب أي قطعه والفرض في الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به
 كالكتابة والسنة المتواترة والاجماع ويسمى هذا النوع من الفقه فرائض
 لأنها سهام مقدرة مقطوعة معينة تثبت بدليل مقطوع به فقد اشتمل
 على المعنى المفرد والشرعي وانما خص بهذا الاسم لوجهين أحدهما أن
 الله سماه به فقال بعد العتمة فريضة من الله والنبي صلى الله عليه
 وسلم سماه به فقال تقابل الفرائض والوجه الثاني أن الله تعالى ذكر
 الصلاة والصوم وغيرها من العبادات جملا ولم يبين مقاديرها وذكر
 الفرائض وبيّن سهامها وقدرها تقدير لا يحتمل الزيادة والنقصان
 فخص هذا النوع بهذا الاسم لهذا المعنى كما في شرح المختار ثم اعلم أن
 الفروض المقدرة في القرآن ستة النصف والربع والثمن والثلاثان والثلث
 والسدس وأصحابها اثني عشر أربعة من الرجال وثمان من النساء أما الرجال
 فالأب والأخ والأخت لأب وأم والأب والأم والزوجة فالأب له السدس
 وبنات الأبن والأخت لأب وأم والأب والأم والزوجة فالأب له السدس
 مع الأبن وابن الأبن والتعصيب عند عدم الولد وولد الأبن وكلها أي
 الفرض والتعصيب مع البنت أو بنت الأبن والجد الصحيح في أحواله كالآب
 والأخ لأب وأم والأخت لأب وأم والأب والأم والزوجة فالأب له النصف
 عند عدم الولد وولد الأبن والربع مع أحدهم والأم طها السدس مع الولد
 أو ولد الأبن أو الاثنين من الأخيرة والأخوات فصاعدا أي من جهة كذا
 والثلث عند عدم هؤلاء ثلث ما يبقى من المثلثين وهما الزوج وأبوان

ذكر الزوج

أو الزوجة وأبوان ولو كان مكان الأب جد فلها الثلث كاملا في الأصح
 وأخوة أم الأم أو أم الأب طها السدس واحدة كانت أو أكثر ولبنت
 واحدة النصف ولبنتين فصاعدا الثلثان وكذا بنت الأبن تستحق
 ما تستحقه بنت الصلب عند عدم بنت الصلب ولها واحدة كانت أو أكثر
 مع بنت الصلب السدس تكلم للثلثين والأخت لأب وأم لها النصف
 وللأختين فصاعدا الثلثان والأخت لأب كذلك عند عدم الأخت لأب
 وأم لها واحدة كانت أو أكثر مع الأخت لأب وأم السدس تكلم للثلثين
 والأخت لأب وللأختين فصاعدا الثلثان والأخت لأب وأم السدس تكلم للثلثين
 والزوجة لها الربع عند عدم الولد وولد الأبن واحدة كانت أو أكثر والثلث
 مع أحدهم أو كلام شرح تنوير الأذهان وذكر العلامة البيهقي أنه إذا
 بالفرائض يستحقها قال وقد من أسباب الاستحقاق النكاح الصحيح لا النكاح
 كاذب الثاني وفي الحصبية القياس إذ لا يثبت الإرث بالنكاح لأنه يطل
 بالمرء وإنما وثقوا بالنفس وهو قوله تعالى وكل من نصف ما تركه أزواجه
 ما ذكره بتصرف **قوله** ذكره الزيلعي من المماثلة بنصف ومن رمى ميتا
 فمات قبل أن يعصيه ثم أصابه صار ما كاله حتى يورث عنه والميت وإن لم
 يكن أهلا له لكن لما صح السبب والملك ثبت بعدم تمام السبب وتماسه
 بالاضافة إليه ثبت له الملك في آخر جزء من أجزاء حياته كذا في شرح تنوير
 الأذهان بتصرف **قوله** العطا لا يورث المأقول ظاهر إطلاقه أنه لا فرق
 بين أن يموت من له العطا في نصف السنة أو غيرها وفي شرح ملامكين
 عند قوله ومن مات في نصف السنة حرم عن العطا وإنما وضع المسئلة في
 النصف في نصف السنة لأنه لو مات في آخر السنة يستحق التعريف بالمقرب
 حموي وكان الأول التعبير بالبراث كما في الزيلعي وعلل الزيلعي ما ذكره من
 استحباب التعريف أيا البراث بأنه قد أوفى عنه فيعرف إليه ليكون

اقرب الى الرفا قال شيخنا ووقع في بعض النسخ اي نسخ ملامتين بدل
يكتب يجب وهو خلاف الصواب واعلم ان للصديق كان يسري في العطا
وغيره كان يعطي بقدر الحاجة والفقير والغفل ووجه ما ذكره من ان العطا
لا يورث انه صلة لا يملك قبل القبض كالمراة اذا ماتت ولها نفقة في
ذمة الزوجة زيلعي وفي نوادر صاحب المحيط المؤذون والامام اذا كان
طحا وقف ولم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى الصلة وكذا
القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة ورر وجزم في البغية فاحصل القنية
بانه يورث بخلاف رزق القاضي ولما استوفى رزق سنته وعزله قبل
استكمالها الاصح انه يجب الرد شرطا لية اي رد رزق ما بقي من السنة
فصل في هذا التخصيص ينبغي اذا مات ان يرد ما بقي بعينه من الرزق لباقي
السنة او التقييد برد العين يشير الى انه لو لم يكن باقيا لا يرد مثله
واعلم ان الرزق والعطا متقاربان الا ان الفقهاء فرقوا بينهما فقبل الرزق
ما خرج للمجدي كل شهر والعطا ما يخرج له في السنة مرة او مرتين وثان
الحوالي العطا كل سنة او كل شهر والرزق يوم ما بيوم وفي شرح القدوري
العطا ما يعرف للمقاتلة والرزق ما يجعل لغير المسلمين اذا لم يكونوا مقاتلة
وذكر القهستاني ان الرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح ما ينتفع به كما
في القاموس وقال الرغب الرزق يقال للعطا الجارية بنو يا او ينيار
والنصيب ولما يصل الى الجوف وينتهي به كذا فيما علقناه على ملامتين
والا من الدين فيما ذكره الرابع من قوله او ينيار هو الثواب **تم**
علوي له مشافرة من مال الخراج تصل اليه كل سنة فوجه لغيره وكله
بعبضه لا يجوز لعدم ثبوت الملك للعلوي قبل القبض كذا ذكره البيري
مفرا جردا هو الفتاوى ثم نقل عن الخزانة اذا مات له من له وظيفة في بيت
المال فللامام ان يعطي وظيفته لابنائه لا لغيرهم لحصول مقصود الشرع

35
واجبار كسر قلوبهم ولل امام مربي خلف الموت بآونة الشرع والشرع امر
باقيا ما كان على ما كان لابن الميت لا لغيرهم اها قول هذا مؤيد لما
هو عرف الحرمين الشريفين ومعه الروم من غير تكبير من ابنا ابنا
الميت ولو كانوا صفرا على وظائف ابائهم مطلقا من امامة وخطابة وغير
ذلك عرفا مريضا مقبولا لان فيه احيا خلف العلماء ومساعدتهم على بذل
لجهدي الاشتغال بالعلم وقد اتمى بحوزة ذلك طائفة من افاضل الفضلاء
الذين يقول على انشائهم اهل كلام البيري وودخلت قوله او غير ذلك
مالوكات الوظيفة تدريجا ويستتاب عنهم وذكر في اكثر من الجزية
قبيل باب الرقيدين ما نصه الخراج والجزية وما مال الثقابي وهدية اهل
الحرب وما احتيا منهم بلا قتال يعرف في مصالحنا كسر الثغور وبناء
القناطر والجسور وكفاية القضاة والعمال والعلما والمقاتلة ووزرائهم
ووزرائهم اي ذرايا المقاتلة على ما وقع في شرح ملامتين وشرح باكير
ايضا وقال العين الظاهرة في ضمير ذرايهم يرجع الى اهل لان التقليل
في المقاتلة موجود في الكل ونحوه في شرح القرا حصاري وذكر في البحر
ان الضمير في الذراي يرجع للكل من القضاة والعلما والمقاتلة لان
الصلة تشمل اهل البيت اعلم انه ظاهر الموت ان الذراي يعطون بعين
ابائهم كما يعطون في حياتهم وتعليل المشايخ بيده على انه مخصوص بحياة ابائهم
ولما رقتا صريحا في الاعطاء بعد موت ابائهم حالة الصغر والظهور ان
صاحب البحر لم يطلع على ما قد مناه عن البيري مفرى بالخزانة لانهم اذا كانوا
يقدر روات في الوظائف بعد موت ابائهم فكذلك يعطون من الخراج ونحوه
كالجزية بعد موت ابائهم بل ذلك يكون بالطريق الاولى بقى ان يقال اطلق
في اكثر الذراي نعم الذكور والانثى بخلاف الرضايت حيث لا يقدر فيها
الا اولاد الميت المذكورة والاناث ولهذا عبر صاحب الخزانة بالابناء

ففي تعبيره بالابن الشارة الى انه لاحق للامانة في الرضايف لعدم علمه
 الاثنى لذلك حتى لو قدر في وطيفه فيكون تقديرها باطلا ولا يقال
 يستتاب عنها لانا نقول الاستتابة فرع صحة التقدير نعم يستثنى من
 عموم الرضايف وطيفه المنطوقان تقدير الانثى فيه يصح اذا صلحت
 للتصرف في الوقت **قوله** ذكر الزيلعي ان بنت المعتق تراثا قوله لم يذكر
 الزيلعي انها تراث بل قال وبعض ما يجنا كما لو يقولون بالرفع اليها لا يلحق
 الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكانت اولى من بيت المال الا ترى
 انها لو كانت ذكرا كانت تستحقه وليس في زماننا بيت المال ولو دفع
 السلطان او القاضي لا يعرفه الى المستحق فظاهر انتهى فهذا خلل في
 النقل حموي والعلامة الشيخ صالح نقل عبارة الزيلعي برمتها ولم يعترض
 على المعنى **قوله** وكذا ما نقل بعد فرض احد الزوجين يرد عليه لانه
 اقرب الناس اليه ولا يرصع في بيت المال شرح تنوير الاذهان **قوله**
 وكذا المال يكون للبنت الى عبارة الزيلعي على ما ذكره الشيخ صالح وكذا
 الابن او البنت من الرضاع يعرف اليه ولا يرصع في بيت المال او الم يكن
 هناك اقرب منها اهـ اي اذ لم يرصع قريب من النسب سراها هذا هو
 الموافق لفصل التفصيل على باب **قوله** الانبيا لا يرثون ولا
 يرثون اي لا يرثون من احد ولا يرث احد منهم شرح تنوير الاذهان
قوله وقرنه ورثة المملوك اطلق في محل التقييد كما يعلم من عبارة
 الكثر حية قال وان مات او قتل على ردة ورثة كسب اسلامه وارثه
 الملم بعد قضاء دينه اسلامه وكسب ردة فني بعد قضاء دين ردة
 انتهى **قوله** والجنين يرث ويظهر حكمه بعد الاتصال شرح تنوير
 الاذهان قال في الكثر ويرث ان خرج الكثر فمات لا اقله قال في شرح
 السراجية هذا اذا انفصل اما لم يفصل بان ضرب بطن امرأة فالتقت

بعضا

جنينا ميتا فانه يرثه الوارث وسياتي اخر هذه الصفحة حيث قال الميت
 لا يرث الا في مسئلة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقته جنينا ميتا فان الفرة
 يرثها الجنين لتورث عنه كما في جنايات المسووح **قوله** وفي التثا لث
 قطر يعلم مما قدمناه الى وهو ان الجنين يرث ويورث وذكر الصدر الشهيد
 ان الجنين يرث اذا كان موجودا في البطن عند موت المورث بان جاء لا قبل
 من ستة اشهر متدما المورث هكذا ذكر المسئلة مطلقا وهذا التقدير في
 استحفاظ الجنين الميراث عن غير الاب اما في استحفاظه عن الاب فانه يرث
 اذا جاء به لا قبل من ستين متدما لم تقر بالقضاء العدة نقص عليه محمد
 في كتاب الفرائض حموي بتصرف وذكر في شرح تنوير الاذهان في توجيه ما ذكره
 المعصوم الطهارة ما يجب من الفرة يكون موروثا بين ورثة لانه بدل
 عن نفسه فيورث كالبنت **قوله** واختلغوا في وقت الارث اي الوقت
 الذي يجري فيه الارث هذا الفصل اختلف فيه المشايخ فقال مشايخ العراق
 الارث يجري في اخر جرد من اجزاء حياة المورث وقال مشايخ بلخ الارث يجري
 عند الموت اي بعد موت المورث وفائدة هذا الاختلاف انما يظهر فيما لو
 قال الوارث جارية مورثة ان مات مولاه فانت حرة يعني تزوج بامته
 الغير ثم قال لها اذا مات مولاه فانت حرة فمات المولى والتزوج وارثه
 هل تعتق فعلى الاول اي فعلى قول من يقول بان الارث يجري في اخر جرد
 من اجزاء حياة المورث تعتق لاعلى الثاني اي لاعلى قول من يقول الارث
 يجري بعد موته وذكر هذه المسئلة القهوري وذكر على انها قول اي يوسف
 ومحمد لا تعتق وعلى قول زفر تعتق كذا في شرح تنوير الاذهان وظاهره
 انه لانصر في هذه المسئلة عن الامام **قوله** لاعلى الثاني بنا على ان
 المعتق يعقب المالك ولا يقرنه وقد يقال ما المانع من تزوجه مقارنا لانه
 بحيث يتر لانه مما احق قيل لعل المانع كونه شرطا فلا بد من وجوده قبله

والأحوال يعني لأن شرط الشيء يسبقه **قوله** كذا في التهمة وفي
التاريخية أيضا كما في شرح تنوير الأذهان وأعلم أن فائدة الخلاف
كانت في الحرية فكذا في الطلاق ولهذا نقل البيهقي عن السراجية أن فائدة
الخلاف تطهر فيما إذا قال لامرأة وهي أمة الغير أمانة مولاك فانت طالق
فنتين فإما المولى والزوجة وأما لا تطلق عنه سراج العراقي يعني وعند
سراج بل تطلق **قوله** الأثر يحكي في الأعيان المالية وأما الحقوق
فقال في التفتا لا تورث ولا توهب كذا ذكره البيهقي ولا يخفى ما فيه من عدم
الملازمة لقول المصنفين ما لا يجري فيه **قوله** كذا في الشفعة من هذا
القسم الإجماع فلا تورث كما في الدرر وكذا خيار الشرط لصريح المصنف
ووجه عدم جريان الأثر في الشفعة ما ذكره في الدرر من أنه الشفعة
مجرة حق التملك وهو لا يبقى بعد موت صاحب الحق فكيف يورث وقالوا في
خيار الشرط أنه منبئة وأما فائتان به فلا يتصور انتقاله والأثر فيما
لا يتصور انتقاله محال وفي شرح المجمع لابن الضيا وأما خيار الروبة
فالصحيح أنه يورث وأجمعوا على أن خيار القبول لا يورث وكذا خيار الإجازة
في بيع النضولي وكذا الأجل لا يورث كذا ذكره البيهقي ويصور خيار القبول
بما إذا وجد الإيجاب من البائع فأن المشتري يشتبه له خيار القبول
مادام في المجلس فإذ أمان قبل القبول لا يورث عنه **قوله** والطلاق
لحل المراءى حق التزوج كالركان للمفاصلة أخ شقيق وأخ لأب فمات
الشقيق عن ولد لا يورث ولاية التزوج بل الحق للأخ لأب جموي **قوله**
وحبس المبيع والرهن يورث أقوله كذا ينبغي تأخير هذا عن قوله والوكالة
والودائع لتكون الأشياء التي لا تورث على منق وجموي وقال الأكل
في شرح السراجية من الحقوق ما يجري فيه الأثر كبيع المبيع والرهن
وخيار المبيع والعقاص على قوله وقال في شرح الطحاوي الشرب وحق المورث

والكفالة

والكفالة بالدين والعقاص مورثة كذا ذكره البيهقي **قوله** والعقاص
والودائع ليس المراد عين المار والمودع لأنه من الأعيان لأن الحقوق
فالمراد كونه مستمرا وكذا المودع جموي وذكر البيهقي بعد قوله المصنف والوكالة
والعقاص والودائع لا تورث ما نصه زاد في التفتا والرجوع في الهبة والولا
لا يورث من عصبة المعتق وهو أن يكون للمعتق ابنان ومعتق فأن الرجل
فيكون ولده المعتق بين الابنين فإذا أمان أحد الابنين وترك ابنا فلا يكون
لهذا الابن المترك شيئا من الولا بل يكون جميع الولا للابن الباقي فإذا أمان
الثاني وترك ابنين يكون الولا بين ابنيه ههنا وفي ابن الإخ اثلاثا كأنهم
ورثوا من جدهم لأن أبائهم هم وفي النزائية في بيع الفضولي وأمانة
المالك قبل الإجازة فإجازة وارثه لا ينفذه بخلاف القسمة فإنها تنفذ عند
الثاني وإجازة الورثة أه كلام البيهقي وقوله وإجازة الورثة أي
وتنفذ عند إجازة الورثة **قوله** واختلصوا في خيار العيب الذي
رأيناه في خيار العيب أن الورث قائم مقام المورث فيما حوله من الاستحقاق
والورث استحق المبيع سليما كما في شرح المجمع والدرر والفرع ثم رأيت في
شرح الطحاوي ما نصه وخيار العيب مورث بالاجماع وأما خيار
التعيين فقال ابن الضيا وأما خيار التعيين فهو ثابت للمورث بالامالة
باعتبار اختلاف ملكه بملك غيره وفي شرح الخلاطي اشترى عبد بن علي أنه
بالخيار ثلاثة أيام يأخذها بماء فمات قبل البيان انتقل إلى الورثة وكان
الاجال من الميت لأنه الورثة لأنهم يقومون مقام الميت بخلاف بطلان كذا
في محل الحق ثم يثبت الحق لهم ابتداء لا بطلان في الأثر كذا في شرح البيهقي
أعلم أن الدية يورثها كل من يورث سائر أمواله ولم يتعرض المصنف إلى أن الدية
تقتضي منها الديونة وتنفع الرضايا قال العلامة السيد في شرح السراجية
وأعلم أن دية المقتول خطأ كسائر أمواله حتى تقتضي منها ديونه وتنفع

وصاياه ويرثها كل من يرث سائر ماله وقال مالك لا يرث الزوجان من
الدية لانقطاع الزوجية بالموت ولنا انه صلى الله عليه وسلم امر بتوريث
امراة اشيم الضبابي من عقله وحيا قال الزهري كان قتل اشيم خطأ
وكذا ثبت عندنا حق الزوجين في القصاص بقوله صلى الله عليه وسلم
من ترك مالا او حقا فليرثته ولا يترك ان القصاص حقه لانه بدل نفسه
فيستحق جميع الورثة بحسب ارأهم كالدية وقال ابن ابي ليلى لا حق لها
في القصاص لانه يستحقه بالمعد الذي هو سبب استحقاقها لا لا حق فيه
للمومي له وهو مودة ودان استحقاق الارث بالزوجية لا يترقب على البتة
لا استحقاقه بالقرابة بخلاف الرصية فان حق المومي له يترقب على قبوله
ويروى بروه هكذا ذكره الامام السرخسي في شرح كتاب الزيادة ان كذا في
حاشية الشيخ صالح القرني **قول** ويجوز ان يقال لا يرث الوألي
لا يرث القصاص عندنا في حنفية خلافا لما وقع في بعض النسخ يورث جده
لا وهو من الكاتب والصواب اثباتها بدله عليه قوله المصير من احد الورثة على
القصاص والباقي عيب فلا يرد من اعادته اذا حضر وعنده خلافا لما اذا
لم كان الامام يقول بانه يرث لكان اثبات احدهم كذا **قول** كذا في
آخر التمهيد وذكره في الهادي من باب الشهادة في القتل بل في متى الرواية حموي
والحاصل ان القود يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلاف عند الامام لان
شرعية القود لتشفي الصدر وودك الثار والميت ليس باهل له وقوله
تعالى فقد جعلنا لولي سلطانا مضر فيكم وقال صاحبان بطريق الارث
كالرأب انقلب بالارثرة الخلاف ما افاده بقوله فلا يصير احد الورثة خصما
عن بقية من في اثبات القصاص خلافا لما والاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق
الوراثة فاحدهم خصم عن الباقي وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه
الورثة لا بطريق الوراثة لا يصير احدهم خصما عن الباقي كذا في التنوير

وشرحه من باب الشهادة في القتل **قول** واما خيار المقيمين اقول
وخيار فوات الوصف صرح في الفتح بانه ينتقل الي الارث اجماعا اهر
ويؤخذ منه ان خيار التقدير يورث لانه يشبه فوات الوصف وقد مال
الي ذلك شيخنا شيخنا الشيخ علي المقدسي وياضه الشيخ محمد القرني صاحب
كتاب فتاوى الابصار حموي وذكر في الدر المختار اخر باب المراجعة والتولية
ما نصه هل ينتقل الرد بالتقدير الي الارث استظهر المحل لا لتصرفهم
بانه الحقوق المحيطة لا تورث قلت وفي حاشية بن المصنف وبه افنى
شيخنا العلامة علي المقدسي مفتي مصر قلت وقد مره في خيار الشرط
لكن ذكر المحل في شرحه منقولة الفقيه ما يخالفه وماله الى ان يورث خيار
العيب ونقله عن ابنه في كتابه معونة المفتي في كتاب الفرائض وذكر ان
الارث يرد بالعيب ويصير مفرورا بخلاف الرصي وقد مره عن الحاشية انه
متى عاين ما يعرف بالعيان انتهى انتهى المرفور اهر بتصرف **قول** الجدة
لا الاب اقول غلب الجدة على الجدة حموي **قوله** الا في احد عشر مسألة اقول
قد ردت مسألة يفارق الجد الاب فيها وهي هذه قاله في جامع الفصولين
ضمن الاب مهر اصبية فادي رجح لشرط والا لول ولها غيره او وصيا
رجح مطلقا في قوله ولول ولها غيره دخل فيه الجد فلو ان حكم الجد ليس حكم
الاب في هذه فانه يرجح مطلقا بخلاف الاب كذا في حاشية الشيخ صالح **قول**
او هي لا قربا فلان لا يدخل الاب لان الاب لا يسمى قريبا عادة ومن سمي ولدا
قريبا كان منه عقوقا او القريب في عرف اهل اللغة من يتقرب الي غيره بطلب
غيره وتقرب الولد والولد بنفسه لا بغيره ولهذا عطف القريب على
الولد في قوله تعالى للوالدين والاقربين والعطف للممايز ولو كانا منهم
لما عطفوا عليها ويدخل فيها الجد والجدة ولول الولد في ظاهر الرواية وعن
ابي حنيفة وابي يوسف انهم لا يدخلون كذا في شرح فتاوى لاذ هان عن

الزليقي **قول** تجب صدقة فطر الولد على أبيه الفتي يعني إذا لم يكن الولد
مال فأن كان له اختلاف في وجوب صدقة الفطر والاضحية في ماله لكن
اعتمد أصحاب المتن والشروع في صحيح الرجوب فليكن هو الزوج حموي وفي
الحانية وليس على الجد أن يورث الصدقة عن أولاد ابنه المهر إذا كان
الأب حيا باتفاق الرواية ولذا لو كان الأب ميتا في ظاهر الرواية لأن ولاية
الجد تثبت برأسه الأب فكانت ناقصة بعد وفاة الأب عدم حال حياته كذا
في شرح تنوير الأذهان **قول** اعتق الأب جيرا ولاد ابنه إلى مواليه
دون الجد صورته تولد ولد بين رقيقين والحال أنه الأب رقيق لرعي والام
رقيقة لبكر فاعتقت الأم قبل الأب فبنت الولد على ولدها لقومها فادوا
عتق أبوه بعد ذلك فإنه يجزى ولاد ابنه لمواليه بخلاف الجد إذا اعتق حيث
لا يجزى ولاد ابنه إلى مواليه قال في شرح تنوير الأذهان ولعل ترك المقتق
ابن المقتق وجده فالولاء كله للابن بالاتفاق لأن الابن أقرب فلا يبرأ منه الجد
في الولاء **الحال** **قول** الخامسة لرمات وترك أولاد أصغار ومالا ولم
يوص إلى أحد فالولاية للأب فهو كوصي الميت يعني يكون الأب بمنزلة الوصي
في حفظ التركة والتصرف فيها أي تصرفه كان بخلاف الجد كذا في شرح تنوير
الأذهان **قول** فلا يلي الإنكاح مع العصبات اطلعه فحمل ما إذا
أوصي له الأب بذلك أولا وهو كذلك فإنه الوصي لا يملك تزويج الصغير
والصغيرة مطلقا حموي **قول** فإنه لا يقتل به كالأب كما ذكره الزليقي
والحدادي لأن النص الراد في الأب وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يقاتل
الولد بولده ولا السيد بعبده يكوف وأراد في الجد أيضا دلالة سواء كان
من جهة الأب أو من جهة الأم لأنه من جزئه فكانت الشبهة شاملة لمي
في جميع صور القتل كذا في شرح تنوير الأذهان **قول** وصي الميت كالأب
الأي مسائل قال العلامة الشيخ شرف الدين الغزي في حاشيته يستثنى

و

مسائل آخر لم يذكرها المصنف في الاستئناس فأوضح كلامه أن الأب والوصي فيهما
متفقان وليس كذلك وما ذكره إلا لأن التقدير في مقام البيان فيصير
الأولي رهن الوصي متاع اليتيم عند ابنه الصغير لا يجوز إجماعا وأنه ابنه
كبير لم يجز عنده كالركيل أو أبا من ابنه الكبير وأنه مكاتبه أو عبده
المأذون لا اتفاقا كذا في البرازية بخلاف الأب كما في التبيين قال العلامة
الشيخ صالح في حاشيته والفرق بينهما وفور شفعة الأب بقتل منزلة
شخصية واقعة عبارة مقام عبارتين كما في بيانه مال الصغير من نفسه
والوصي لا يجوز منه ذلك لأنه وكيل محض والاصل أن الواحد لا يتولى
طرفي الرهن كما في البيع لكن تركنا ذلك في الأب لما ذكرنا ورهن الوصي من
ابنه الصغير ومن عبده التاجر غير المدين بمنزلة نفسه فلا يجوز وأطلق
في البرازية في عبده المأذون فشم المدين وغيره وليس كذلك فقد قال
الزليقي عدم الجواز في حق الوصي مقيد بما إذا لم يكن المأذون مديونا فإن
كان مديونا يجوز فعدا أطلق البرازية في محل التقييد الثانية لرباع الأب
مال أحد الصغيرين من الأخر جاز ولو فعل الوصي لم يجز اتفاقا وفي الغاي
اختلاف فقيل بالجواز وقيل بغيره كما في العبادية وذكر في شرح تنوير
الأذهان فيما سبق من كتاب الرضا يا عند قوله الم الثالثة إذا باع وصي
القاضي من لا تقبل شهادته له ما نصه من زيادة الاسترواح أن
القاضي إذا باع مال أحد الصغيرين من الأخر جاز ولو فعل ذلك الأب أو الوصي
لم يجز وذكر الصغار عكسه كذا في البرازية الثالثة الأب إذا دفع مهر امرأة ابنه
الصغير من مال نفسه أنه أشهد وقت الدفع أنه دفع لكي يرجع على ابنه
الصغير كأنه أن يرجع وأنه لم يشهد القياس له أن يرجع وفي الاستحسان
لا يرجع ولو كان مكان الأب وصي أو غيره من الأوليا يرجع في مال الصغير
وأن لم يشترط في أصل الضمان كما في العبادية وظاهر كلام العبادية أن حكم

الجدة غير حكم الأب بل حكمه حكم الوصي لأنه قال ولو لم يكن غيره فدخل
لجد يرجع مطلقا كالوصي الرابعة الأب إذا اشترى لولده الصغير خادما
له الرجوع بالتثنى أن شرط والأفلا بخلاف الوصي فإنه له الرجوع بشرط
أولا كما في الخلاصة قلت **الآ** أنه يكون الوصي هي أم الصغير فإنها
بمثلة الأب كما قال قاضي خان الخامسة لو رهن الأب مال ولده الصغير
بدون نفسه وهلك الرهن وقبضته أكثر من الدين ضمن الأب مقدار الدين
لأما إذا جلف الوصي فإنه يضمن القيمة كذا في بعض المعتبرات عن النهاية
وذكر في الزخيرة والحفي السوية بينهما في الحكم وإنما لا يضمنان العقيل
لأنه أمانة وهو رديعة عند المهرن ولهما ولاية الأبداء وكذلك لسلطان
المهرن على البيع لأنهما يملكانه كذا في حاشية الشيخ صالح وباقي الكلام فيه
السادسة لو رهن الوصي ماله من اليتيم أو رهن ماله اليتيم من نفسه
لم يجز ولو فعل الأب جاز نص عليه في العبادية السابعة للأب بيع عقار
الصغير بخلاف الوصي إلا باحد معان في الوصي الثامنة لو أقر الوصي لأب
ذكره المصنف في هذا الكتاب وفي الشرح التاسعة إذا أقر الوصي نفسه
أو عبده الصغير لا يجوز ولو فعل الأب ذلك جاز كما في الخاتمة العاشرة
في الأصحية على الأصح من عدم وجوبها في مال الصغير ليس للأب والوصي
أن يفعلوا فانه فضل أحدهما ضمن الأب لا الوصي وعليه الفتوى كما في
البرازية وفي فتاوى قاضي خان والظهيرية الفتوى على أنه لا يضمن الأب
أيضا قال العلامة الشيخ شرف الدين فالتخالف على ما في البرازية لا على ما في
قاضي خان والظهيرية قال ويبنى اعتمادا في الخاتمة الحادية عشر للأب
قسمه ماله مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصي كما في المجتبى الثانية
عشر اشترى لنفسه من ماله ولده الصغير واستهلك ماله ولده أو
اغصب حتى وجب عليه الضمان ذكر الخصان أنه لو أقر من ماله شيئا وشهد

وقال قبضته هذا المال من نفسي لا يضمن الصغير إلا إذا اشترى لابنه
غيباء بما للصغير جاز ويصير قابضا وعن محمد لا يصير قابضا بهذا
القدر واجمعنا على أن الوصي لا يصير قابضا من نفسه بالأفراز والاشهاد
كذا في الخاتمة الثالثة عشر لو مات الأب بمجهلا يضمن ولومات الوصي
بمجهلا لا يضمن قال في جامع النصارين ولا يضمن الوصي بموته بمجهلا ولو
خلط ماله ضمن وضمن الأب بموته بمجهلا وتيسل لا كوصي الرابعة عشر
لو رحب القصاص لصغير في النفس أو فيما دون النفس ولا حق للأب
في هذا القصاص فللأب استيفاء واستحسانا لا قياسا وأما الوصي فلا
يملك الاستيفاء في النفس بخلاف الأب وأما فيما دون النفس في عامية
الروايات له ذلك وفي بعض الروايات ليس ذلك كذا في التناخية الحاشية
عشر لو قسم الوصي التركة بين الصغير وعزله نصيب كل واحد على حدة
لم يجز قسمته ولو فعل الأب جاز نص عليه في الخلاصة السادسة عشر
إذا اشترى الأب دار لنفسه وابنه الصغير شفعها فلم يطلب الأب الشفعة
للصغير حتى بلغ الصغير فليس للذي بلغ أن يأخذها لأن الأب كان متمكنا
من الأخذ بالشفعة لأن الشرايين في الأخذ بالشفعة فسكوته يكون
مبطلا للأخذ بالشفعة والوصي إذا اشترى دار لنفسه والوصي شفعها
فلم يطلب الوصي شفعته فاليتيم على شفعته إذا بلغ كذا في النهاية ويزاد
أيضا ما لو انتفى الوصي من ماله نفسه على الصغير ولم يشهد وقته الاتفاق
فله أن يرجع ولو كان أباه لم يرجع كما في حاشية الشيخ صالح يعني ما لم يشهد به
تم انتفى الوصي أو الأب ما في ذمته للصغير على الصغير هل
يقبل قولها أولا قال في فتاوى الظهور وفي جامع النصارين إذا كان
للصغير على أبيه دين فأنفق عليه لا يبرأ فضا إلا إذا شهد على ذلك فقال
أي اشترى كذا لأجل ولدي لا فقي ثمنه من المال الذي له على خبيثة جيرة

فاذا بطل لا يطالب به ولم يشهد بطالبه به في القضاء ولا يقبل قوله الأب
اني صرته عليك لان المدعي لو قال قبضت الدين لا يقبل قوله كذا هذا
وذكر في جامع الفصول في مثل ذلك في الرمي وكذا العادي فظهر ان الرمي
لا يقبل قوله انه صرف ما في ذمته على القاصر لان الرمي اصيل والاشعي اما
يقبل قوله انه صرف ما في ذمته على القاصر لان الرمي اصيل والاشعي اما يقبل
قوله فيما هو امانة تحت يده لا ما هو في ذمته فالظاهر ان مراد من قال
يبرأ اي ويأنة لا قضاء لما قدمناه اهرو في فتاوى الحنفية كذا في حاشية
الشيخ صالح ويصور لما سبق من انه اذا وجب القصاص للصغير وليس
للاب في حق ما اذا كان المقتول ابا واختا للصغير من امه او قتلت امه
المطلقة من ابيه طلاقا بائنا وان لم تكن منقضية العدة او كان الطلاق
رجعيا وقد انقضت عدتها **قوله** ويجوز اقراض الأب في رواية
قوله وفي رواية لا يجوز ذلك وهو الصحيح واعتمده النسفي
في الكثر وقال الزيلعي للقاضي ان يقرض ما له الخائب والطفل والمقطنة
لانه قادر على الاستخلاص فلا يغيره الحفظ به بخلاف الأب والوصي
والمقطنة لانهم عاجزون عن الاستخلاص فيكون تضييعا الا ان الملتقط
اذا انشد للمقطنة ومضى مدة التشريع في ان يجوز له الاقراض من فقوله
لو تصدق به عليه في هذه الحالة جاز فالقرض بالاولي فان اقراض الأب او
الوصي مال اليتيم هل يغير ذلك خيانه في حقهما ويستحقان العزل بسببه أم لا
واذا قلتم لاهل الاضلاع عليها ضمانه ام لا قلتم **سئل** المصنف عنه ذلك
فاجاب بانه ليس ذلك الا للقاضي وكذا ان فعلا ذلك وضاع عليها ضمان
وان لم يضع لا يكون ذلك خيانه في حقهما ولا يستحقان العزل بسببه والله
سبحانه وتعالى اعلم وفي جامع الفصول في الرمي لا يقض من ماله ولو اقرضه لا يغير
خيانه فلا يغير به كذا في حاشية الشيخ صالح واطلاق قوله في جامع الفصول

دلالة

ولو اقرضه لا يغير خيانه فلا يغير به شامل لما ذكره اضرار ولهذا اورد الشيخ
صالح عبارة جامع الفصول في بعد جواب المصنف له في ما في جواب المصنف من
تقييده بقوله وان لم يضع لا يكون ذلك خيانه الى من ايهام خلاف المراد
واعلم ان ما ذكره من ان للقاضي اقراض مال اليتيم ليس على اطلاقه
ولهذا قال في شرح الطحاوي اذا رى القاضي ذلك خير لليتيم جاز ويجل
للمستقرض ذلك اه ومقيد ايضا اذ الركبة من يدفعه البيع مضاربة فان
وجد لا يقضه كما في الترخا خيانه فافاه ان الرمي اذا انقضى واقترض لاجل
للمستقرض وقال بن الفيا الاقراض اذا لم يجد ما يشترى به لليتيم ما يكون
لليتيم فيه غلة فاما اذا وجد لا يملك الاقراض بل يتعين عليه الشراء هكذا
روي عن محمد انتهى وهل قوله فاما اذا وجد يشمل الرضايف وغيرهما الصر
والحب الجاري به عرف المحرمين قال البيهقي محل نظر **قوله** الثانية
بشترى ويبيع لنفسه بشرط الخيرية لليتيم وللأب ذلك بشرط ان لا يضر
في جامع الفصول في الأب شراء مال الطفل لنفسه ببيع الغني لا بفاحشة
والرجح للرعي ولو بئس القيمة ولو بالشرح جاز خلافا لمحمد واما بيع الأب
مال طفله من الأجنبي فعلى ثلاثة اوجه ان كان عدلا او مستورا حال
جاز البيع وليس له تقضه بعد بلوغه وان كان فاسدا لم يجز بيع عقاره
وله تقضه بعد بلوغه وهو المختار الا اذا كان خيرا بائنا باع بضعف قيمته
واما بيع منقوله فيجوز في رواية ويوضح عنه في يد عدل وفي الرواية الاخر
لا يجوز الا ان يكون بضعف القيمة اه كذا في شرح تنوير الاذهان **قوله**
الثالثة للأب ان يقض دينه من مال ولله بخلاف الرعي في الحاشية فقي
الرعي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الأب ذلك جاز لان الرعي
للمالك ان يشترى مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة ولا يملك والرعي بمنزلة
القضاء اي قضاء الدين كذا في شرح تنوير الاذهان وقوله ولا يملك أي ان لم

ليكن بمنزلة القيمة بل كان بضعف القيمة فإنه حينئذ عليك **قول**
الرابعة للأب الأكل من مال ولده عند الحاجة ولا يضمن ولا يوصي بقدر
عمله يعني وليس للموصي أن يأكل ولو محتاجا إلا إذا كان بقدر حاجة العمل
شرح فتوى الأذهان عن جامع الفصولين ونقل البيهقي عن البرازيني
ما حصله أن في احتياج الأب تفصيلا فإن كان محتاجا لفقره في التناول
بلا عوض وإن لم يكن لفقره بأن كان في مفارقة ولم يجد سوى مال ولده
فله التناول بالقيمة **قول** الخامسة للأب أن يرهن مال ولده على
دينه بخلاف الوصي هذا القول في الوصي والظاهر المقتضى أن الوصي أن
يرهن مال البيتيم برهن نفسه كما في العبادية وذكر في وصايا العمدة
أنهم أجمعوا على أن الوصي لو أراد أن يوفي دينه من مال البيتيم لم يصح
في قول الإمام لا يملك وهو باطلا فله يشمل بالوكان مليا وهو الأصح
خلافا لمن قال أن كان مليا يملك حموي تصريف **قول** السابعة لا يلي
الانكاح أطلقه فشمع ما إذا أوصى له الأب بذلك وهو كذلك ذات
الوصي لا يملك تزويج الصغير والصغيرة مطلقا من حيث هو وصي
أما إذا كان قريبا أو حاكما فلا كلام في أنه يملك التزويج من تلك الجهة
كما لا يخفى فلا حاجة إلى التقييد بغير القريب والحاكم كما وقع في كلام بعضهم
وروي هشام عن أبي حنيفة أنه إذا أوصى إليه الأب جاز له كذا في الحائرية
وبه علم أن ما وقع في كلام الرزبلي من أنه ليس ذلك إلا أن يفرض إليه
الموصي ذلك رواية هشام كما علمت وقد قال صاحبها هي ضعيفة ولذلك
قال في تنوير الأبصار وليس للموصي أن يزوجه مطلقا كذا في حاشية
الشيخ صالح وقرئ مطلقا أي وإن كان الأب أوصاه بذلك **قول**
الثامنة لا يودي أي الوصي من مال نفسه صدقة فطره بل يوديها
من مال الصغير بخلاف الأب في الحائرية لو كان للولد الصغير مال أودي

عنه الأب من مال الصغير استحسانا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وكذا الوصي وقال محمد يودي من مال نفسه وإن أودي من مال الصغير
ضمن وهو قول زفر وأما الأضحية أن لم يكن للصغير مال يجب على
الأب أن يفيجي عنه من ماله في ظاهر الرواية وروي الحسن عن أبي
حنيفة أنه يجب وإن كان له مال لا يجب على الأب أن يفيجي عنه وكذا الوصي
فإن ضحى الأب من مال الصغير عند سيرته روي عن أبي حنيفة وأبي
يوسف أنه لا يضمن وقال محمد يضمن اعتبارا بصدقة الفطر انتهى كذا
في شرح تنوير الأذهان **قول** الثامنة فإن الفقرة يرها الخ قيل لا يخفى
أنه مثله يأتي في المقتول بأن يقال أنه ورث الدية ثم ورث عنه فإن
دفعه بأن الورثة يستحقونها ابتداء جمل الشرع كان الكلام مثله في الفقرة
فتدبر انتهى حموي **قول** ولا يملك الميت إلا في مسألة ذكرناها
في الصيد أقول فيه بغير فائدة لم يذكرها في الصيد وإنما ذكرناها هنا
هذا الكتاب وذكر في البداية اشترى ثوبا وكفنه به ميتا ثم اطلع على
عيب به أن كان المشتري وارث الميت وقد اشترى من التركة يرجع
بالنقصان لأن الملك في الكفن للميت المشتري وإنما ثبت للميت لأنه
من الحوائج الأصلية وقد امتنع رده لأن قيل المشتري يرجع بالنقصان
وإن كان أجنيا فبترع به لم يرجع لو قوع الملك فيه له فإذا كفن به فقد
أخرجه عن ملكه بالتكفين فاشبه البيع انتهى حينئذ المشتري =
مسئلتان حموي **قول** ولا يضمن إلا في مسألة الخ أقول لا
الدية إذا كانت على عاقلة كان كواحد منهم فيؤخذ ما ضمنه من تركته
وهذا مفيد ما إذا كان من أهل العطا فإن لم يكن فلا شيء عليه كما في
القراسية في نقلنا عن النهاية حموي **قول** كانت الدية على عاقلة
أي على عاقلة الحافر شرع تنوير الأذهان **قول** ولو حضر عبدا

ببر ما قد يا فاعتقه مولاه الى قوله فالدية على عاقلة الموتي كذا في النسخ
 ووقع في النسخة التي كتب عليها السيد الحموي فالدية على عاقلة فلهذا
 قال اي عاقلة العبد المقتول وعاقلة هي سيده لانه منهم بالمضي قال عليه
 الصلاة والسلام مولي العبد منهم انتهى وذكر في شرح تنوير الاذهان
 مفرقا للولولجية ما نصه مملوك حضر بيرا فوقع فيها انسان فمات فقده
 المولي بالدية ثم وقع فيها انسان اخر فمات فانه يدفع المملوك كله او يفرقه
 وهذا قول ابي حنيفة وعندهما يدفع نصفه ولو اعتقه بعد ان حضر البير
 فوقع فيها مملوك فمات فعلى المولي قيمته الجنازة ذكره واحترز المصنف بقوله
 قد يا عما اذا كان العبد ماذونا وقد حضر في ملكه او حضر باذن سيده
 في محل ملكه السيد حيث لا يكون الخفر حينئذ بقوله فلا بد من بيعة
 ولو اهل ذمة استخسانا لانه لا يمكنهم اقامة البيعة من المسلمين لان
 انسابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فصار كشهادة النسا فيما
 لا يطلع عليه الرجال كذا في شرح تنوير الاذهان **قوله** ولا بد
 ان يقولوا لا نعلم له وارثا غيرهم في البرازية من الشهادة يشترط
 ذكر لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي انتهى وقد بسطنا
 الكلام باكثر من هذا في كتاب الدعوى فارجع كذا ذكره البيري **قوله**
 ولا يقبل كتاب ملكهم في انهم ورثة لا وارث لهم غيرهم لان كتابه ليس
 بحجة في استحقاق المال وان قيل في حق الامان كما تقدم في كتاب القضا
 لعدم غلبة التزوير على الملك او للاحتياط في الامان لحقن الدماحموي
قوله في رجل جعل لاحد بنيه الوارث او ملك احد بنيه دار عرضا
 عما يستحقه من ارثه لو بقي حيا وورثه حموي وفيه بطل لانه اذا ملكه
 الدار في صحته بغورها ولا يمنع من مزاحمته للورثة في التركة وبأخذ
 ما يخصه بالعريضة الشرعية اللهم الا ان يجعل على ما اذا صدر منه التملك

في مرض الموت وسباني لهذا من بيان **قوله** على ان لا يكون له بعد
 موت الاله ميراث جازي صح **قوله** يتامل له في وجه صحة ذلك
 فانه حتى حموي وسند كرمابه يزول **قوله** وافتي به الفقيه
 ابراهيم محمد بن اليمان ومن ذلك ما في فصول الاستروشي ناقلا عن
 فوايد الصدر الشهيد له بنون وبنات فقال لها اقتسموا التركة
 بينكم بالسوية ومات فاقسموا التركة بينهم بالسوية فقبض كل واحد
 نصيبه ثم اراد احدهم نقض القسمة ليس له ذلك لان قول الميراث لورثة
 اقتسموا التركة بينكم بالسوية ايضاً لبنانه ببعض ماله والقسمة
 بينهم بالسوية اجازة لتلك الرصبة فنقدت ولا يكون لواحد منهم بعد ذلك
 نقضها كذا ذكره البيري وتقييده بالرضي في قوله لان قول الميراث لورثة
 الخ لبيان الواقع حتى لو كان صحيحا وقت قوله لهم اقتسموا التركة لو يكون
 ايضاً يعني ان يقال في قول البيري ومن ذلك ما في فصول الاستروشي
 الى اخره نظراً لوضوح الفرق اذ وجه عدم جواز نقض القسمة
 بعد ما اقتسموا التركة بالسوية في مسئلة الاستروشي ظاهر للتزويل
 قول الميراث لهم اقتسموا التركة بالسوية منزلة الرصبة للبنات بالراب
 عما يخصهن وقد وجد من الابناء الاجازة حيث اقتسموا بينهم بالسوية
 فلهذا لا يملكون بعد ذلك نقضها بخلاف مسئلة الناطفي اذ لا وجه لما ذكره
 من قوله على ان لا يكون له بعد موت الاله ميراث سواء قلنا بتبوين الحق
 له بالخصوص في الدار التي جعلها له بناء على ان معنى قوله جعل لاحد بنيه دار
 الى اخره اي ملكها له في صحته او لم نقل بناء على ان المعنى اي جعلها له بطريق
 الرصبة او بطريق التملك في مرض الموت فكيف يسوء للبيري جعل
 مسئلة الاستروشي من قبيل مسئلة الناطفي ويجاب بالحل على الثاني اي
 على انه جعل الدار له بطريق الرصبة او بطريق التملك في مرض الموت لان

التخليك في الرضا وصية ويجعل القول بالجواز على ما اذا وجد الرضا بذلك
بعد موت المورث لانه حينئذ يكون اجازة للرؤية وفي كون الرضا يعتبر من
جعل له الدار ومن باقي الورثة تفصيل لان ذلك ينبغي على شيء اخر وهو
انه اذا كانت الدار اقل مما يخصه في الورثة لم يحصل الرضا بعد موت المورث
فالرضا حينئذ يعتبر منه هو وان كانت تزيد على ما يخصه بالارث في الورثة
فالرضا حينئذ يعتبر من باقي الورثة ووجه ما ذكرناه من هذا التفصيل
ظاهر لان الاجازة انما تعتبر متى يعود عليه النقص في نصيبه بسبب
الرؤية واعلم ان الاجازة لا بد منها سواء خرج الموصي به من الثلث أم لا
لكون الرؤية وقت لبعض الورثة بخلاف ما اذا كان الموصي له اجنبيا عن الارث
وكان الموصي به يخرج من ثلث المال حيث لا يتوقف تغاها على الاجازة وهذا
التحريم من خواص هذا الكتاب وبه انقضى وجه ما ذكره الناطقي من قوله جعل
لاحد بنيه و ان ينصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وزال
عنه الخطا الذي ذكره المحشي والله اعلم ثم هذا اخر ما علقه الامام العلامة
الشيخ السيد الشريف محمد ابراهيم السعدي الحنفي على الاشياء والنظاير و وعد
بكتابة الجزء الرابع فتوفاه الله سبحانه وتعالى الى رحمة ومنه وكرمه واحمد لله
وحده وصلى الله على سيدنا محمد من الانبياء بعده وكان الفراغ من كتابته يوم
الستة المباركة الموافق ١١ شهر رمضان المعظم الذي هو من شهر ربيع الثاني سنة

الف وثلثمائة من الهجرة النبوية على صاحبها افضل
الصلاة والزي الخيمة على يد الفقير المعترف بالذنوب
والتقصير راجي غفران الباري محمد
محمد عبيد الابياري غفر الله
لنا وله ولجميع المسلمين
اجميين بجاه سيد
المسلمين
٢٢

عزير النفس من لزوم القناعة
 افاد تقى القناعة كل عن
 فصيها النفسك رأس مال
 لتغنى في حياتك عن لئيم
 احب الصالحين ولست منهم
 واكره من رضاء المعاصي
 ولم يكشف الخلق قناعه
 وما عزا عن القناعة
 وصير لها التقوى بضاً
 وتظفر بالجماعة بصبر ساعه
 وارجوا ان انا لهم شفاعة
 وان كنا سواء في البضاعة

هم

لسيدنا الامام الشافعي رضي الله عنه

عزير النفس من لزوم القناعة
 افاد تقى القناعة كل عن
 فصيها النفسك رأس مال
 لتغنى في حياتك عن لئيم
 احب الصالحين ولست منهم
 واكره من رضاء المعاصي
 ولم يكشف الخلق قناعه
 وما عزا عن القناعة
 وصير لها التقوى بضاً
 وتظفر بالجماعة بصبر ساعه
 وارجوا ان انا لهم شفاعة
 وان كنا سواء في البضاعة

نفسه